



فضل الموهب في شرح
عيون المذاهب
كتاب مولف

٥١٨

بسط
٢٢

[illegible]

[illegible]

تختیار

كحل في النور فان غلبت اجزاء النور في موضع الرأس فوضوا
 لان كلامها مستعمل انتهى ولا وجه له فان الظاهر من الآلة ان يكون
 كل واحد منها امرا مستقلا مع انه لو كان واحدا لكان من اجل الماء
 المستعمل في المادى والا ولى ان يكون في موضع ليل واحد في
 واحد منها بطل الوضوء فلان اللزوم واحد على يدية الى رتبة كل
 الاستحباب وليس هو الا صرح قبل سعي ان السنة هي الداء على العين
 اما غلب الغلب فتوقع عن النور من علم ان السنة على الغلب وهي نور
 عن النور فعقل عن عدم كون السنة يا ساعن النور انتهى كلامه
 اقول وعلى هذا يلزم في كلام المصنف ان يكون ذكره للعداء واحدا في
 في حقه على العمل بقدر ما يلزم فان المصنف يبين ان كل
 نابع عن العمل حصو ولا وجه لانكاره فافهم صوابا من أصل الماء
 لا اجل التردد ولم يحظر سبالة النور في محو الصلوة بالوضوء كما حصل في
 حين التردد مع انه ان كان الغلب واقعا على النور لم يلزم التردد
 كلامه حيث صرحوا بسنة الترتيب المخصوص عليه فلو روي في موضع الوضوء
 في عمل التردد لان من اقصاه على ما لا يخفى والحق ان السنة على النور
 ابتداء وان كان يلزم في موضع حود النور وول على مذهب قوله الى حقه
 حيث انه لو كان المراد حقه النور لكان الى امره من في علمه في الماء
 وعينه بقوله صلى الله عليه فانه لا يدرى ان ياتيه به بوتره لان
 السواء المظهر من الترتيب انما ينظرونها وهذا الغلب الى السنة لو قويا
 الكفاية في السطوت فاما الظاهر منه السنة في السنة في الظاهر
 ان يكون عند السنة في اسم الله العظمى واحدا في السنة في السنة في السنة
 الوترى معقودا ابتداء في العمل للترك والافضل ان يقول اسم الله الرحمن
 الرحيم وفي الجنب من سبها وفي الجنب لوق لا اله الا الله والحمد لله في

ابن مكي
 ركنه كان
 على السنة
 ابتداء
 في الجنب

ضمته

وفي المراتب ما يحسن ابتداء فعل الفعل والسمعة على ما هو الظاهر من
 وان كان الظاهر من كلام المصنف قد لا يخفى ولو لم يكن التسمية ابتداء فذكره
 في خلا الوضوء فيحصل السمع بخلاف الكل فان الوضوء على
 واحد كمن في الكل فان لكل لعمه فعل متداه ذكره المصنف في
 ان الهام وهو انما يستخرج كصير السنة في الباقي لا استدر كمن
 وان قوله بريد المصنف ان بين الوضوء والاكل فرقان من جهة انه على
 السنة في الاكلات الآتية ولكن لا يمكن في الوضوء ويرد على كلامه في
 انه لو كان اكل كل لعمه اكل متداه يلزم ان يسمى في اكل كل لعمه ولم يقل
 احد على ان في الوضوء يمكن ان يقال بان على الوجه واليدى ومسح
 الرأس وغسل الوجهين امر مستعمل خصوصا السن كما بين فيما سبق
 واحسن ان السنة في السنة الاولى في قوله في ابتداء الامر والثانية عدم
 خلو فعل منه وفي الثانية ويسمى عند غسل كل بنفوسه انتهى وهو يؤيد ما ذكرنا
 وروى عن احمد انها واحدة وتركها سائلا في سنة حيث لا يلزم
 الوضوء والسواك وهو اسم للشحمة فيحتاج الى معذر المصنف والمعاد
 استعمال السواك واما كونه مصدرا فهو مقول عند ابن الهيثم لان المصنف
 استاك لا ساك وهو غير موكور في اللغة فعل سعى ان يخلص الا سكار
 المرة ويكون في غلظ الكثرة وطول الشر ويكون بعد المصنف ومن معارض
 انه سنة الله وسعى كثره ونقي النجس وترسامة ويطبق الكلمة
 ومصححها بحسب وجه الرحمن ونقطة الشيطان وعند معده معالج
 بالاصح بان ساك بالمجي والاهام وفيل ساك كيف شاء اي سدى
 بالاشارة العليا والشفاع من اجابة الالين او الالاسر طولا او عرضا
 او بها وقال بعضهم في سعى بالاجماع عند معر راحة الوضوء ولا يكره
 للصائم مطلقا ذكره لادنى ملكة وعادات في يكره بعد الزوال دروى

والاصح

كل واحد من

عن احمد بن اي كوتون وقول الساجي في الكراهة بعد الرواية عن مالك
 كره الاستسكان للصباح بالاحقر وهو قول ابى يوسف وعنه ما ن
 الماء في فيه وتكن لا شرب وعنه ما ن كونه الماء الى الصبح الا ان
 ثلث في كل واحد منهما ماء جديس في كل من وفي عدم الكراهة
 الى سببه عدم الاول على الثاني وامر السليمان في كل واحد منهما مع علم
 وسعي ان يكون طاهرا بالليل وفي المذبح المصنوع بالليل والاسان
 باليسرى والاول هو الاصح وفي الظاهر وانما اخذ الماء بغيره
 واستسكانه حاز وقد وقع في الكرم المتون بالمصنوع الاستسكان
 حاله رومالا حصار وقول الشارح بالما بعد التي هي السنن
 العصور بان يصل الماء على السطح في الاول عند عدم الصوم
 والى المار في الثاني والحق ان الكل واحد منهما وحسب الساجي
 ان يكون كل واحد ماء واحد وحسب كل واحد في الوصية عينا احمد
 الغل وكذا الغل ما يكون ثلث في كل عضو من قبل الغل الاول
 فوصف والناية سنة والناية الماء وقيل السنة ايضا وعنه ما
 ان السليمان في الماء كطالة الركوع والسجود وفي الظاهر لو اتفق بالوجه
 ما تم وحسب السنة من الاستسكان الى الاصح بعد السليمان واما السليمان
 عن حمزة وقيل انه صح في قول ابى حنيفة وفيه قول اخر ما ذكره
 في سنة الهداية الاخذ بالساجي في سنة الكثرة مقال كثره
 لا يثبت في السنة الاخذ بالساجي من البدن والرجل وهذا بعد
 السليمان وكيفية البدن ان يستد بها وان كل طرف من البدن
 رجله اليمنى وكيفية رجله اليسرى وهذا اذا كانت مبرحة
 مضمومة وهو مضمومة من الماء فهو مضمومة في الركوع
 الى انما لا يصل الخليل حتى لو وصا عند الماء اجاز او لم يجر

هذا هو الوجه في الاستسكان
 وهو ان يذهب الصبح بغيره
 في خلاف السنة

وهو ان يذهب الصبح بغيره
 في خلاف السنة

ما لفت

وا دخل جلد الماء خبز و ذكره ساجي السلام ان تخيلها قبل وصول
 الماء الى انما هو مضمومة سنة والطاهر ان مراده ان لم يصل الماء
 يكون مضمومة بعد الوصول يكون سنة ومعه كل راسه مضمومة وهو الا
 على كل ر وطه بعد ان يصح يطول ثلثه اصابع من كل طرف على عدم راس
 ونزل الساجي واللاهاتين ونجاء الكففين وجرهما الى جحر الراس
 ثم يسبح العودين بالكففين وجرهما الى مقدم الراس ويسبح ظاهر الاذن
 ساطع الالهاتين وباطنهما باطن الساتين ويسبح رفته بظهر اليد
 قالوا الاستسكان لا يتصور الا بغيره وكذا حصن شرع الالهاتين ولم يحرره
 بعض العلماء لان عوز الساجي واللاهاتين ليس الا للجر ارض الملك
 ولا وجه له لان الوضوء والمداخن كان مستقرا بالوضوء الاول فلو
 بالناهي فلا بعدا كما وانما استقر على ان الماء حاد في العضو
 لا يكون مستقرا كونه في البدن والغرض لا في الماء الذي
 على الاضغاث اما في المسح فلا يمكن له العمل الا بهذا والاول الاصح
 سقوا كمال في العضو الواحد لا يكون الماء مستقرا واما اذا سقوا
 عضوا حر يكون الماء مستقرا بالسهام فاذا صا حله حله فان قلنا
 حصار السليمان مستقرا بالمرأة الاولى فكيف سن استمراره ما شاء احمد
 ما نأخذ حكم الاستسكان فانه حرم لا قاطع السنة لانها تخرج من الراس
 ان استسكان لا يمكن الا بهذا وعلى سنة الساجي في السنة مبرحة
 وهو ان يضار طه عود الى حنيفة ومعه اذنه على حاد كراثة وفي شرح
 الرازي في مسج الساجي في اصحابه واللاهاتين حاد حاد عام راسه وهو
 مشر بان الاذن من الراس وهو من الساجي في سنة السليمان وهو الساجي
 وما ذكره احمد والبقية بالسليمان مع اذنه ماء حاد واعلم انما لو اتفق
 في الماء لجاز عزم عن عزم ابى يوسف واليه ان ينوي بالوضوء

بعض
 لا يثبت
 حولا

انما هو

سما

صح قالوا ان الملك لا يملك الا ما اراد الله
فاسم هذا العرش

کتاب الشفاء

[illegible]

كحل ان يكون سائر من قبله فلو كان ناقضا او د معاصفا فلا يكون
 ناقضا والاصل في الاشياء العلم فالحال ان لا يكون ناقضا او د معاصفا
 كان سائر الاكثر الاوقات فالظاهر انه سائر من قبله وعلى اية
 هو مترك على الوجوب واعلم انه لو كان اليوم في حقه فاحده
 وان كان من يوم واحد بعضه وصوته ولو حقه بالعلم لا بعضه
 وقال سائر لانه بعضه وسعفه لو صوته التي ايضا اذا كان سائر
 العلم وهو لا يمكن ان يصطفا الا سلكه وقيل ان بعضه من العلم
 وقال في بعضه مطلقا موتة كسر العلم وسرير الراء وهو موتة
 ما به الصواء

كحل ان يكون سائر من قبله فلو كان ناقضا او د معاصفا فلا يكون
 ناقضا والاصل في الاشياء العلم فالحال ان لا يكون ناقضا او د معاصفا
 كان سائر الاكثر الاوقات فالظاهر انه سائر من قبله وعلى اية
 هو مترك على الوجوب واعلم انه لو كان اليوم في حقه فاحده
 وان كان من يوم واحد بعضه وصوته ولو حقه بالعلم لا بعضه
 وقال سائر لانه بعضه وسعفه لو صوته التي ايضا اذا كان سائر
 العلم وهو لا يمكن ان يصطفا الا سلكه وقيل ان بعضه من العلم
 وقال في بعضه مطلقا موتة كسر العلم وسرير الراء وهو موتة
 ما به الصواء

وهو عند الفقه حايض الصلوات واداء او عليها وهو الدم الغليظ او ماء
سواء أثر الماء وقا من ساعته او بعد ساعته او طواما لا ينعى الوضوء
اذا كان يتجاسوا نزل من الرأس وصعد من الجوف لما قيل ولاكثر او اي
يعنون قال احمد لو كان كثر فاحشا وعند مالك والشافعي لا ينعى الحايض من
غيرها اي من غير السيل على اي حال كان ولو قاء وما لم يخرج القوة بغيره او
قيحا صاعدا من الجوف ولو كان قبل العصر كالموكلان فخطا بالصباح فخلطه
او ساءه فانه ينعى الى هنا بيان النافض كحصى وبعده ذكر الحكم فقال
وسمع النجوم مصطلحا خارج الصلوة ومع الاصطلاح وضع الحجر على الارض
وهو ما طل وسم النجوم والارض ولو كان في الصلوة فعليه خلاف المسامح والحكم
في المستثنى والمكس على وجه ذكره ومكسا على احد ركبه وقيل على احدى ربه
او مسدا الى ما لو ازيل الشد سقط المستند على الارض بالاجماع من الاله الا
وبه اشد كثر مشايخا ولو نام مترجا ورأسه على احد ركبه نقص وفي الخبر ولو
نام قاعدا واصفا القبلة على عصبه المك قال احمد على الوضوء وقال ابو حنيفة
الوضوء لا وضوء عليه وهو الاصح لا اي لا ينعى النوم في العقود في غير الصلوة الا
عند مالك ينعى منه مطلقا اذا طال النوم ولا ينعى النوم في كل حال الصلوة
الا اذا وقع على الارض او اضطجع وبه اي عدم كونه نائما قال احمد اطل
وعند الشافعي ينعى النوم في العقود فقط وروى عن احمد بن حنبل وعن مالك لو طأ
في الركوع والسجدة فتقاعس وعن احمد بن حنبل وسعد ايضا عن مالك على
العقل ما عجزا وهو ما يصير العقل مقلوبا وجنون وهو ما يصير مقلوبا ولما
لا ينعى الا نسيان عليهم الصلوة لتمامه وسكن ما لا ينفذ الرجل من المرأة وهو
احسان الضمير لغيره ومن اكلوا في اذ دخل حصة خالرا لا اجزاء فذلك لا اكل
لانهم انهم الوضوء من مرادة ما حاروا ان كان مع ثوب اللين والحرارة عند
تقضى ان منى ما يغفر عليه وان وجد اللين والحرارة الا في منى منى

قال الشافعي لو طأ ما لا يكون وضوءا على المرأة
خطا لان العقل مقلوب في حارة

القول الاصح منه وعند مالك واحمد بعض الوضوء لو كان المس شربة يمسح
الته او ازاداده ولا يمسح ايضا لمس في كره سواء كان ذكر المائتين او غير
وكذا مس الوضوء والبر مطلقا وذكر الطحاوي انه لم يعلم ان احدا من الصحابة
افهم بالوضوء من غير ان يمر وكذا مس فيه الهمة وعند النكبة بعض من لو كان
ساطر الكف الا عندهما الك في ذكر طفل صغير وضوء الوضوء مساسه فاش
وحده ان تمسح الوضوء والاله مشرة ولم يمسح بعضهم ماس الوضوء
هو الظاهر وكذا بين الرجل والعلاج وبين الرجلين ولو صرح به بالاجماع الا
عند محمد وسوء ايضا فهو في في الكف ان تقول وفي وفي الشربة ما يكون
مسح ماس الوضوء ولجرا انه بدت اسانه اولاه في وضوءه عن حارة عند
كان او سهونا على الخمار او عطا مالا لفاق وان كان يصح مع الماء او
على البراة صبيبا او بالفا ولو لم يمسح بعد راسه ووضوءه لا يمسح اصلا
اي وخذ كان في الغسل يمسح الغسل نوع فصوص من الطهارة بعد
عنه ما لظاهرة الكرى فرضه غسله وانع حصها ما كركر مع وجها
في البرون اسما حاشاها لان فيه اخرا فاكما شرة اله قوله لا يمسح الا في الكف
قال بعض الفضلاء شرة الكرى وظاهره انها ليس ان وضوءه في الغسل المنون حتى
يصح بدورها ولا يخفى انه لا فرق في هذا الباب بين الوضوء والغسل كما شهد عليه
الغسل والغسل كلقاءه فانه فرض في الوضوء والغسل واعلم ان سنة لو كان
محوفا او كان بين اسانه طعام لا يضره الغسل كذا في الخمس والدرر
كفا الا ان لا يخرج من حرجه وغسل يمسح بدنه حتى لو بقي لمع من ظاهر البرون
لم يمسح بالماء ولا يجوز وحى اتصال الماء الى داخل السرة وحى تحريك الوضوء
انما في الضيق ويدخل الماء الى الاحج ويغسل الوجه اياه ولا يدخل الا صبح
الدرر حاشاها وحى اتصال الماء الى انشاء الحكة والشرات وغسل السرة والحكة
ولا بد من لا حياها وان كان الناس يساهمون في هذا الكسوة وشرطها كذا

وقع بعد ما

من حكم

واحمد الدركية احيى الغسل كما شرط في الوضوء وهو سنة عندنا وقيد
في المسنة مكتوبة في المرة الاولى وسنة بينه كانه الوضوء وعند النكبة هي
واحدة فلو لم يمسح في الماء لاجل التبرد ولم يحظر الغسل ما لا تفرق الحجة واما
عندهم فلا تزدل وغسل يمسح وفرد قيل لا يغسل في هذا البيان كونه والا فلا
الى ذكره بعد ذكر غسل البرون وغسل نجاسة لو كانت في البرون من المني وغيره
حتى لا يشر بها صابة الماء وعند النكبة الا حرج واجب ونسجه الله في الوضوء
على الغسل وبعد ذكر الوضوء لا يتج وحده لذكره وغسل يمسح في الغسل
على الغسل في جميع الماء حتى لو كان على سطح او مثل لحيها قبل وعند اكثر
المساح التاجر افضل لكل حال وحى غسله وافا صا الماء غلته في قال
في الدرر راد ما لمسك المائتين في الايسر ثم الراس في الاصح وقيل سداها لو كان
ثم بالمسح ثم بالسنة ثم سائر البرون وكما بالتمسح بالمسح بعد الفراغ على الغسل
وكذا في الوضوء الا انه لا يمسح فيها حتى يمسح اثر الوضوء في الغسل في الغسل
وصح ماسي رصا حركته وما ذكر من الادوية الوضوء اذات الا في
استقوال العقل فانه لا آمن من كثرة الوضوء ومن مكرهاته اسراف الماء وقدر
بعضهم ثمة بالنصاع وهو في الكفاية والاصح انه ليس بالاربع بل لا بد من
المافاة الى ان يحصل الاطمئنان على وضوءه ولا يغسل حاشاها حتى لا يمسح
النصم وفي الخط ان كان لا يصل الماء الى بعض الوضوء لا يمسح في كذا
او النصم بعد الوضوء وصار كحل لا يدخل الوضوء الا بتركه لا يمسح فيه ولا
بعض صغيرة لو لم يصلها مغفاه لا يمسح لماءة صغيرة لو لم يصلها فاما اذا
كانت مسوومة كاتصال الماء الى الشاة السرة كما في الكفاية واما في صغيره
كاتصال الماء اليه وعند الشاة لو كان يصل الماء الى جميعه شاة لا يمسح الا
وعن احمد في كاتصال الوضوء في كاتصال يعلم ان احب ذالمسح بخوله فكل
ما ساهه الجيد وافعاله الجليل ذكر ابن ابي الهيثم والمنه من ظاهر الكتب

بين والاحرامين وصلوة عند ليس احرام ووفوف ولا طهارة المذوق
سواء الا فاعلموا انهم لا يفسدوا في الاكل والشراب والجماع في
اجسامهم واطل ان المصطفى صلى الله عليه واله وسلم في الظاهر ان فاعلموا انهم لا يفسدوا
وغير ذلك ان الميت لا يفسد في جوفه في الاكل والشراب والجماع في
رطوبته الكفاية حتى لو تركه الكلب اكله اذ كان حيا في البرية والحر
وليس عليه وجه لان الضمير يرجع الى الغسل في الغسل ولا وجه له ان
لا يوجد في الميت غسل في الغسل في الغسل الواجب في الغسل في
ان يقال غسل الميت بطريق الغسل على المصطفى صلى الله عليه واله وسلم
الا حاشا بطريق الكفاية هذا عاينه مما عكس في وجهه ووجهه في
وكذا الكفاية اذا ظهرت من جنسها ونوعها ثم اسلمت في الصحيح انه يدرج
عليها الغسل واما اذا ظهرت بعد السلام فلا شك في وجوبها وقال بعض
العلماء ان الغسل ليس واجب على من اسلم سواء كان حيا قبل السلام او
والا اي وان لم يكن حيا قبل سلامها يدرج الغسل في الاكل والشراب والجماع
بكل حال وكذا يدرج على النسيء اذ اسلم بالشرع والجنون اذا افاق وحرم
لجنون حاله في نسيء سواء ظهر او لم يظهر او لا قراءة الوان واحلف
في القدر المتيقن في الالة وقيل ما دونهما البصيرة على قصد سلامة واعا
عن قصد النساء والذكور كمن يحرم الله الرحمن في راية الامور والحدود
رب العالمين في اختيارها وتغيب لظواهرهم في حوزة تعليم الوان حراما
وكذا تعليمه لانا من كذا في الحفظ الا عند ما كثر حوزة تعليم الوان حراما
الوان وقرق بينهما وبين الحنيفة وحرم لهم الصلوة في حوزة تعليم الوان حراما
الجنون في حوزة الامور كذا في الحفظ الا عند ما كثر حوزة تعليم الوان حراما
داخل الحوزة في حوزة الامور كذا في الحفظ الا عند ما كثر حوزة تعليم الوان حراما
نارسة الى المسجد مثل ما ساء هذا في حرم كذا في حوزة تعليم الوان حراما

الرجوع
وليس له

ولعن السوء مفتوحة الى حرم كذا في حوزة تعليم الوان حراما
لهم الا في الحوزة وهو عندنا من افعال الامور وعن احمد حارث الحنف
انما لو توفضوا وحرم انما لهم الطواف كذا في حوزة تعليم الوان حراما
حرمه دخول المسجد ومساجدهم وحرم اي حرم لهم من الحفظ الا عند ما كثر
عنه ولا طهارة الا ان شربا وحرم اي حرم لهم من الحفظ الا عند ما كثر
مكروه في كذا في حوزة تعليم الوان حراما ولا طهارة الا ان شربا وحرم اي حرم لهم من الحفظ
الما بوجه وجهها ومساجدهم وكذا في حوزة تعليم الوان حراما ولا طهارة الا ان شربا وحرم اي حرم لهم من الحفظ
بعد غسل الميراث والحضوض وكذا في حوزة تعليم الوان حراما ولا طهارة الا ان شربا وحرم اي حرم لهم من الحفظ
الا حاشا لا غشال وكذا في حوزة تعليم الوان حراما ولا طهارة الا ان شربا وحرم اي حرم لهم من الحفظ
كانت الوسادة او السجدة على الارض الا عند ما كثر حوزة تعليم الوان حراما ولا طهارة الا ان شربا وحرم اي حرم لهم من الحفظ
ولا يكتب على كل حال وكذا في حوزة تعليم الوان حراما ولا طهارة الا ان شربا وحرم اي حرم لهم من الحفظ
المصطفى صلى الله عليه واله وسلم في حوزة تعليم الوان حراما ولا طهارة الا ان شربا وحرم اي حرم لهم من الحفظ
حوزة تعليم الوان حراما ولا طهارة الا ان شربا وحرم اي حرم لهم من الحفظ
والعقبة بمرته سوفا ويغسل ماء السماء بغير الماء الذي نزل من السماء
كما ملط والبلع الزايب وماء العين والبر هو ماء راكدا من الحوض وال
طال حكمة حتى يحصل من بغيره بعضا من ماء الجمل فيصنع ماء يغتسل
منه المنيح لاما يحصل من المنيح الزايب ولا يملك الوضوء وكذا في حوزة تعليم الوان حراما
تسحب اي تسحب بالشمس الا ان كثر من حوزة تعليم الوان حراما ولا طهارة الا ان شربا وحرم اي حرم لهم من الحفظ
وقيل نعمنا كذا في حوزة تعليم الوان حراما ولا طهارة الا ان شربا وحرم اي حرم لهم من الحفظ
لم يقصد بدو قبح بغير قصد لم يكن عند الكل ولا سوفا بغير من المصطفى صلى الله عليه واله وسلم
السكان بعد الحوزة كذا في حوزة تعليم الوان حراما ولا طهارة الا ان شربا وحرم اي حرم لهم من الحفظ
يكون المسبوق اعظم من سحر او لم واما الماء فيقطر من الكرم في حوزة تعليم الوان حراما ولا طهارة الا ان شربا وحرم اي حرم لهم من الحفظ
وماء يغتسل به الا وراق حتى زال عنه اسم الماء وصار رخا وقال بعض

حاشا في حوزة تعليم الوان حراما
لم يات

والبرء

ظهر لونه في الكف لا يوصاه ولكن شره ويزال به الحمار قال لربيع وط
 قال لها به المصوب على لاس من حوازه حتى ان اوراق الاسحار ووقته
 يبع في اجناس فسمي ما واما من خيل النور الطم والبراع ثم انهم يوصاهون
 منها من غزيرتها واما تغير عليه عشرة ما لا حواء ولو كانت البطا وتقدر
 كما ليدرو الصاوية والاسنن بطيئة ما فانه يوصاه به ذكره بعض المتأخرين
 في شرح الكفر وفيه انما لا فرق بين السطاه والطهارة احكامه بالاجزاء الثاني
 اظهر الوهم من العوى في كثرة الاوراق وان ياتي به يوصاه به ماء غير
 طاهر احد او صا ولا شئ من غزيرتها ويطرحها واذ لم تكن تغير فاحذر
 منها فاما ان لا يجوز اذا تغير اثنان او ثلثه والحد السطاه لا يجوز الا في حواء
 الارض يعني اذا كان الغمر شئ من حواء الارض كما لار فانه حوران
 يتوضاه به عند السطاه وفي سعة الكفر وقال الساج ان كان الحيا الطام
 فاما لا يمكن حوط الماء كالطيط وما جرى عليه الماء من الملح والوراء حار
 الوضوء به وان كان ترابا طم فيه لم يور وان كان شئ سوي وكل
 كالرغوان واعلم ان الحيا لا يجوز الوضوء به وحار الوضوء سدنرا اشتد اوله
 الى ينفذ السطاه لا يجوز وهو رواه عن ابن حنبله وعند محمد بن عيسى بن عيسى
 سد عشر حصة وعلم منه لا يوصاه به اصلا عنه ولو كان السطاه منضما او
 عسرا عوام ساره كغيرها احسا طالا لا يصلح عدم حواء الوضوء به وتوضاه
 الصالحه كغيرها انما اي شئ جرى فيه حتى يور من تحتها المتعلق للحانف
 الذي فيه حتى يجرى حكم الماء اخا اي لا يجوز الوضوء به فليس فيه حتى يجرى
 في الحد لاصلها فاما في الكفر ما لم يجرى احد طرفه فخرته الغراء الاحرار
 قول المصنفين وظاهر المذهب ان يرفع ويخص من ساعته لا بعد الحكة ولا اعسا
 لاصل الحركة لان الماء لا يطوى وفي العوى عشرة في عشرة مقلعا وهو جازي
 صاحب الداء ومسلح طح وجماع من الماء قولنا لولا الله وعلمه العوى

في قوله لا يوصاه به
 واما من غزيرتها

ومعه عشرة اذرع في عشرة اذرع اذا كان يذرع الكرباس كل الطول
 والوصف فيكون الكل ساه اذرع والصحيح عشرة ان يكون كثر لا يحس الارض
 بالثوب للتوضي وقيل لا غشال واذ لم يسخ كل ساهي موضع الوضوء ان
 كانت مرسته سحي الا لا وعندها ساه الراقي فيهما قال الربيع والاصح ان
 موضع الوقوع سحي ذكره في المبوط والدواب والمفيد والمياسار القوي
 بقوله طار الوضوء من اجزاء الاخر ولو كان له في طول ولا عرض ولكن
 لو سبط المكان ستر في عشرة قيل لا يتوضاه به به قال ابو سليمان وقيل
 به به قال ابو نصر وهو الخ كذا في الظاهر ولو كان كحوص اقل من ستر في
 عشرة ولكنه عيسى في موضع كانت هصار عشرة في عشرة هو كس ولو كانت
 ونجاسة وهو عشرة عشر في جميع الماء فصا راقل منه فهو طاهر كذا في السار
 وبهذا المربع واما في المدور فمعه ستة وعشرون دراعا هو الصحيح فان
 بهذا المقدار اذ اربع كان عشرة في عشرة وهو معلوم بالحدس البكر لانه في
 الظهيرة وفي الخط الاحوط ما منه واربعون وان التمام لم يجعل واحدا منها
 وعند الشافعي واحدا اقل الكثرة فليكن والعلة جرة رجل من ايسر سح
 قربان وقيل بما جرت به كل من جرت منها وهي خمسة رطل وقيل
 غيرهما وعند مالك الكثرة عالم سحر احدا وحده المذكورة وفي حواشي الروا
 مولف هذا الحق الصحيح عن ابي حمزة وتوضاه كما راى باء جاز طاهر
 حرمه بان يذهب بسنة نوح الحار الذي فيه حتى لم يزل اي لم يطهر فافتر
 في تغير الاحلالا صا فاسلمه وقيل ما لا يكره ساهه وقيل ما يعقده الناس حرا
 وهو الاصح ذكره صاحب التبايع فلا سح الماء ان لم يرد اثر الحمار حتى
 لو بالخص موه وتوضاه اجرة ساه حار ما لم يزل اثره او العرصة الحمار
 عن الحار ان كان جرى على صفتها او اكثر لا يجوز التوضي من سحله وعندها انما لو
 كان الخطا به الى الجنب مقدر فليكن ولم يغير احدا وصا وحار الوضوء به وموت

ودرع اربع اذرع
 صاحب الداء
 في قوله لا يوصاه به

وقال الكافي في حواء الداء
 انه لم يرد ذكره
 المسألة خصوص الحاء من طوائف
 وهذا قولنا الحق وهذا المذهب
 الحواص واما الذي بقى بالنسبة الى العوام
 فمما لا يسي فاذكر وهو ساه جازي طاهر

في البحر لا يذوق في الماء، ونسره، والفيل كس الحن ويول ما يول كل
ولاسر لا للسواوي ولا لغيره وقال ابو يوسف نحو للثدي والى وعنده
ظاهر كونه مطلقا ومنه قال الربيعي اسد الفيل في السر والهم اذ
اطلاقا لاسم الحن على الحال التي قبل فيه السر عبارة عن اجراء السر
الحار وهو احرار الى انه يكتفي في طهارتها ما حصل ما فهم الماء ولا حن
الى مثل الحار وما ليس ارضه وهذا اذ لم يكره في سره واما اذ كان
لا يكتفي بما ذكره من موضع الحن كانه والبول والبرص سواء كان
فعل او كثر او احيانا احكام احوان الواقع فيه فذكر عصبه الم اذ من
الماء الماء الموجد وهو الوقوع ولا يغير السر فيل حرام لا يغير في
المنع عنه وخبر عصبه وحام وروث وحما ما لم يستكره السا حراما
لا كس من ماء موقوف هذه الاشياء في الماء لا كس ولا يفرق
بين الرطوب والسبب المسكر والصف في الصف وان فرق عصبه ولما
لا فرق بين امار العلوات واما ما يغير في الصف واحصلوا في الحرام
من الحن والكثير فعند في حن الماء وما في كس ما دونه فليس وعنه
ايضا ما ذكره المصنف على الاعتماد وقيل الكثير ما يوجب وجه الماء كونه
مالا حكومته من قوة واعلم ان الساء اذا برت في الحن من رجا
من ساعته ينج عنه والالا واما لو وقع على نحي اصلا وعند المصنف
واحده يغير فيه العكس وان عند ما كثر حراما وصار الشك على حرام
في الحرام في نزع عشرين دلو بطريق الوجوب الى طين بطريق الاحتياط
واما ما زاد على ذلك فيصير ماء بلا حرام يموت خوف فارة وعصا
فصلها اولى قال الامام الربيعي في نزع الفارة اشكال لانه يصير المصنف
النوع عشرين دلو وتكون منه السر وعشرين دلو وهو ليس اذ
اذ فو كس السر حراما وما ذكره بعض المصنفين وليس في السر حراما

فيله

لست انتهي من كلامه واقول بالذات الموفق ليس المراد من نزع السر الواقع
المطلق الحن كما فهمه من الحاصل بل نزع السر الذي وقع فيه الحن الحاصل
موت حيوان في خبث حكمه او لا لم يرد في بيان الماء الذي ينجى به السر
التي مات فيها الحيوان او نزع او تغنيق فالظاهر ان الماء المذكور به اربع
لا ثلث فاما كون ما ذكره بعد بعض المصنفين السابق كما فهمه الشارع الفاصل ثم
والله ولي الموفق واعلم ان العصفورة ونحوها تعادل الفارة فلو وقع في
الفارتان معن الى بوسان الا ان في حكم الفارة والحسن الى التسع كما ذكره
والعشرة وما فوقها كالثبات ولو كان الواقع حرم وحاطبه جمع الماء ولا ينجي
النزع قبل الا يخرج بموت نحو حمامة عند حلها الحمامة بطريق الا ولو تقييل المصنف
في كل من دلو الذي سبق به وقيل هو الذي لا يستعمل في طهارة من ماء حرام
وقيل عشرة ارطال وهذا اذا مات احوان فيها اما اذا اصاب حن
فعدا حلقوا فيه والصحح انه ان لم يكن كس الحن ولم يكن في دونه حاس
ولم يدخل فيه في الماء لم ينجى الماء وان اذ حل فيه فانه ينجي بوجه فان كان
طاهر اقام الماء طاهرا وان كان كسا فاما كس من سره كل وان كان مسكولا فاما
مسكوك من سره حن وان كان كسا فانه ينجي بوجه فان كان مسكولا فاما
والد شاء والكراهة ونواحي السر وبدا المصنف كونه الا ان ينجى بطهارة السر
الحية ونجس بغيره بطهارة الاوصاف وعند ما لا ينجى عالم بعض المصنفين الا ان
عن السر ونزع احكاما بطهارة اذا انفصل الدلو الا ان عن الماء ولم يوصل
راس السر ثم اسبح من مائه اجد من بدلو اخر فوضاه منه فضع ثم اسبح الدلو
الاخر الى السر فعند ما الماء اما حذو من المود كس والوضوء باطل ويكون
اعضاء الوضوء كس وعليه عادة الصلوة الموداة ويجوز طهارة وحيث
اعراضا لم يرد في كل موت نحو شاة او اسباع حيوان او نحي ولو كان مسكولا

ونزع اربعون دلو بطريق الوجوب
الى طين بطريق الاحتياط
ونون دلو بغير مزة حن على سر لولا
حاز حن فالرقة ولو نزعها في السر طاهر
كل لوح دلو حار قال ابن العلاء ولو فيه
لحق الواحش طاع في الودع الثاني فزع
حاطق لا ينجى على الحن ولو غار الماء
قبل النزع ثم عاد لا يعود في الحن
حصل الاول قول محمد وقول ابن ابي اسطر
ما لم ينج ٤

كان ظاهر الظاهر انما هو ان يكون ظاهر الظاهر
 بل على قولهم ان المراد بالشد على الشدة كما قالوا في الماء انهم وقا
 بعد ان كان في الماء انما هو ان لا يكون الصلوة عندهم في حال واحدة
 حتى لو وضأ بوجوههم وصلى ثم روي عن الصادق عليه السلام في حال واحدة
 بعد ان انتهى كلامه في نيل السكرك ولكن الظاهر انما هو ان لا يكون في حال واحدة
 في تقدير الوضوء على الوجهين كما سنبينه فاذا وضأ بعد ان يكون متوضئا
 في شدة وضأه واما قد جازوا ايضا بذكره على ان قال اني جازوا الى هذا
 الطول والفرار عن جمع النور والمبرور كما نزع اذا كان كل واحد من وجود
 الشئ على عدم صحة الوضوء في هذا السور وعند الله العلية هذا مظهر وعلم
 انه جازوا عنه ايضا انه مكروه وعن مالك مكروه **فصل** في السجدة المذكورة
 الاصل وهو الوضوء والغسل بالماء الطاهر المطهر وما يتعلق به ولم يمتنع
 سبي شرع في بيان ذلك الذي ثبت بالنقل السوف وهو في الموضع المقصود في
 السجدة استحال جرة من الارض في اعضاء مخصوصة على وجه مخصوص بنية
 المستظهر بعد الاضضاء قال الزبيدي وفيه نظر ادركه ان استعمل في
 على الاضضاء حتى يجوز في الجس انتهى ويمكن ان يقال ان اراد الغسل
 اجزاء المستعمل في تعاء في الاضضاء فهذا ليس بمتعارف ولا متعارف في السجدة
 اراد بجزء الاستعمال فالامر كذلك في الجرة فانه قد استعمل جزء منه في اعضاء
 الوضوء جاز معناه او وجه عند اعضاء المعام لان تعاء يكون وجود
 وعدمه من ايا قال المحقق في خلاص الهمام واحتمل انه اسم لجميع الوجه واليد
 على الصعيد الطاهر والعقد شرط لان الشئ وركنه ضرورة في ضرورة الوجه
 وضرة لليدين وشرط استعانة العوض في الجرة وحاصل ونفاه اذا لم يتوفر
 على ماء يكفي للطهارة عند اذنتهم رفع الحدث او يحصل الوضوء قال العبداء
 لو انبت الرجل من النوم وقد حلق وكان له ماء يعني للوضوء لا الغسل يتم

وشرح الرازي

وجنبه

يتم ولم يكسب الوضوء عندنا خلافا للساجي اما اذا كان مع الحاجة حدث
 بوجوه الوضوء بان احدث بوجوه السجدة على الوضوء فالتمس الحاجة بالان
 كذا في الدور وفيه ان المحنة غير متصورة فيما صورته بقوله ما لا يحل
 بعد التيمم اللهم يا مؤتي الحاجات يا قيوم حتى لو وجد ماء يكفي لاراء الحاجة
 موجود يلزم ان يتطهر بالماء ونسطل التيمم ورد على ان النوم حدث ملحق
 فيخرج ان يتوضأ فيه ايضا ولم يذكر وانه الوضوء بالماء وحمل بعض العبداء
 معنى ما على بعد وبعده ظاهر مع انه لا حاجة الى ذكر اخر مما لا يتحقق
 بما تنقص الوضوء ويجعل ان يكون المراد انه وقع قبل النوم حاصلا في الوضوء
 ثم نام فاحتمل فانه يتم للحجاة ويتوضأ للحدث فيما لم يند المصالح فانه
 من غير الحق لا ادراج بعد الماء متعلق كانه حدثا بعد رجليه وهو
 عليه الف ذراع وخمسة الى اربعة الا في كل ذراع مقدار راحة وعشرين
 اصبع كل اصبع ست سعرات ملصقة بطرفها ولا يخفى انه لا يمكن فيها
 الا ما خلف يهد خصوصاً من العوام والمناصب منها ما نقل عن الرقي ان
 كان يسمع صوت اهل الماء فحرم والماء بغيره احد انما المشايخ ذكره
 صاحب العناء او يخرج عن استعماله لان القدر في استعماله ينفذ ولم يكره
 في ظاهر المذهب انه يتم حلا فاما او اسدا وحده ولا شئ في السجدة
 او بعد ان استعمل مرة وقال لا يؤز المصروف في البر وظاهره ساء والحدث
 وغيره والصحيح انه لا يجوز التيمم في الارض والمجوس في المصلى كرماء ولا
 ترايا طاهر افعند في حقه لا يتشبه ويميز بما سبه والوجه اوجه والماد
 من السبه الاماء او خوف عذرا وخوف سبع منه ومن الماء والحجاء به خوف الحجة
 احبه وسائر الملوك او عطش يحصل اولياته صرف الماء الى الوضوء ولو كان
 معونة وهو كحاجة الى الراد ولا يخفى ما يتم وكذا الماء الذي يحل اليه
 كحاف ماء المرقه وعطش رقيقة كعطفه ولا فرق في ذلك بين كل واحد

هو الخاء في القدر وقيل في الماء واحكام الماء
 احاد معقد على ان لا يكره التيمم وان كان
 يلزم وسره خسر من واحد كذا في البدائع

ابو عبد الله ان اوقعت له كالدلو واكمل في البئر الاستدال في مرض
 الكف من كف في قوله فانه لا يجوز التيمم في قول اخر هو جازم
 في اي يجوز
 وفي برديجيد
 اي بعد الصلوة الموقوفة عند زوال التيمم وعند احمد في الكف
 اي بعد الصلوة التي بالتيمم لا في خوف فوت اي لا يجوز التيمم عند اذا
 اسفل بالوضوء صح وقت الصلوة وقوله فانه لا يجوز الا عند ما يكون
 فبعد ما يجوز التيمم فيهما نصرتين معلية كان احدهما للبدن مع المقتضى
 واجرى للوجه على منوال الوضوء وقوله في الهداية وينفق بربه بعد ما
 يتاخر منه التراب وهو ليس بظاهر الا انه يستوعبنا صفة لمصدر جوف
 تعبره سيم بما مشوبها وكذا ان يكون حالاً من الصبر الذي في سيم فكون
 حالاً مستظرة والمال والوجه كذا ذكره الربيعي ولا حاجة الى حملها على الاستطارة
 كما لا يخفى والاستسوار شرط في ظاهر الرواية في المارة كركوبها وانما
 وروى عن ابي حنيفة ان الاكثر تقوم معام الكل واسار عسارية المضرب على
 الوضع لكونه ما توتره والافهم لشدته لارت والمادسان كواثما
 لانه لا بد في التيمم منها الا يرى انه لو كنى ارا او حايطا فاصاب وجهه
 وذراعيه ومشار ذلك من التيمم وحل كل الامام
 ان لم يدخل بها عينا فصح الى ضرورة ناله لاحتياطه قال صاحب الدرر وان
 لم يستوعبها فالتيمم بغيره لم يحصل كالحساب بالرفع او اليد الموضوعة
 على الارض ان لم يكن وفيه ان الكاظم استوعب الصلابة الاولى للبدن والثانية
 للوجه وتوسط الاستسوار بالرفع احذر بيزم الصلابة في بعض المواضع
 انه لم يعمل احد وكيف التيمم ان يضرب بربه على الارض غسل اليدين والوجه
 وسحق ويسحق اليدين تحت لاسنغ منها حتى التوترة التي من المخرج
 ثم يضرب بربه على الارض كركوبها ويلمح اليها ذراعيه الى المقتضى وجب مسح
 ظاهر الكف واجبا باطنه ولا حرج في الصلابة لان صرهما على الارض كفى وقار بهن

لا اي يجوز
 وفي برديجيد

وقال بعض المشايخ مسح ما ربح اصابع يده اليسرى طاهر بده اليمنى من
 روس الاصابع الى المرفعين ثم مسح بكفة اليسرى باطن يده اليمنى ثم يغسل
 يده اليسرى كذلك قالوا وهو احوط وسحق يمينه في اول ما توتر
 وينوي ويحي واجبه ولو ضرب بربه على الارض ثم احرك في الصلابة
 الى الخمسة قيل لا بعد الصلابة وقيل بعد ما وهو الاصح كما لو احرك
 في الوضوء بعض الوضوء وهو الصحيح والاصح الى المرفعين عن يميننا الاربع
 كما في الوضوء وان قال بعض بالاكفاء بالوصول الى الرسغ كما في
 وفي اي يقولنا قال في قول الجوزي وعند احمد سيم بصرته واحدة
 في الوجه واليدين وعند مالك رواه عنه واحمد الى الرسغ وبنيته اى
 ما وما به سبابة الصلوة او طهارة قوته لا حصل الا بالطهارة
 مثل سحرة الساروه وصلوة الطهر وصلوة الجهره ولو سيم لرجل المحرم
 والاذان والاقامة لا يودي به الصلوة وفي التيمم لواءة التواتر والاسا
 وفي الغاية ويصح ان لا يجوز وبنيته الطهارة او سبابة الصلوة بوضع
 معام ارادة الصلوة وكذا التيمم لصلوة اجازة غير الاحاط ولو سيم لوجه
 منها لا يصلح الاخرى حتى تحدد التيمم لا قال الله على لارج في الوضوء فكيف
 يكون واجبا في التيمم ما انه حلف عن الوضوء قلنا اختلفت معتق ان شوى
 لا لكونه اضلا لا لاجتماع الا عند زوال كانه الوضوء التيمم بواحدة
 المصلحة وذكر احصا ص انه لا بد من التيمم لان التيمم لهما على صفة واحدة
 فمنه بالتمسك بصلوات الوضوء وليس يصح لان احدا الى الله ليقطع طهاره فاذا
 وضع طهاره حازله ان يؤدى ما شاء لان الشرط سارعي وجوده لا يخفى
 الا ترى انه لو تم المحرم كونه ان يودي الطهر بخلاف الصلوات حيث لا يكون
 الا باليقين آهين واقول لا شك في النوقا من التيمم بوضوء وسحق
 من جهة الحلق فانه في الوضوء يترك عن غسل الاغضاء المكنة ومسح اليدين

مسند الشافعي

19

باب جماع الاعض

كما هو الاصل عندهم في الوضوء **بالحال** متعلق بالتيقن ويجوز ان يعود اليان سنة بعد ما يقيد
بالاولى لقولك اكلت من سلك من العنب مما كان من حصى الارض وهو حال **بالحال**

والله اعلم بالصواب **باب في بيان ما هو كماله** وحفظ وعمر علمها غير **وعند** ما كماله
مكة **مقام** **بأحة** **النم** **والنم** **في** **انصار** **النم** **الارض** **نظرا** **وان** **اعته** **هذا**

الاتصال بينهم ان كوز التسمم لكل حال كان على الارض عسل ولكن نكهة عبد السامى احمد

الذي يلقى من أن ابنا يوسف مع انا في الآلة لا يعبر هذا الحق قبل الوقت متعلق كان

فإذا كان في ذلك طريق الاولي **وعند المذبح** لا يحوي قيله وقال بعض القائلين
في صحاح التيمم قد نزل في الفتوة حتى يبع التيمم للصلاة الصبي بالاتفاق انما اختلف

فانه يصح اداء الوقتية نذكر التسم ام لا وهذا الكلام ليس بوجه من وجه ما لا يوجب
به فرص الوقت وانه فواظف فضا على ما ذكره المحقق من **قيل** **الطلب** اي طلب الماء **و**

الثاني وما كان لا يحرم من الطلب وحي عن أحمد كما اى كقولنا وقولنا وصلى في
من ادله فرضه وقصته ومذرووسين ونوافل الاعتدال والصلوات في فرضه

الوقت وسنة وداخل فقط كوصوه المعذورين على ما جرى، وصحح اي التيمم على ما جرى
الموصوه لحوق فوت صلوته حازه بغير الوضوء بالتوصي يلزم ان تغتسل صلوته ميتة

وكونه في الدار...

وكوني في المم وكوني في المم

وذكر ما لا يحصى من عظم المروءة والبر والعدل
والعفة والتقى والحنان وما لا يحصى
وبعد السكوت لا يحصى
فالحق العاشق لم يرضه الا بالامر
بالنار والنجوى
من الدنيا
الكل بنه زاده

أقول اللهم اني للصلاة الصالحة
هو في الدنيا والآخرة
عن علي بن أبي طالب
عليه السلام

والله اعلم
بالحق
والصواب

وَقَدْ رَوَى فِي الْمَدَائِدِ مَا رَوَى فِيهَا عَنْ هَذِهِ الْجَاهِ
وَكُنْ صَحِيحًا وَكُنْ فِي الْمَدَائِدِ وَكُنْ لَمْ يَكُنْ وَلَمْ يَكُنْ

او انفس
و قال ان
لا يكون
الامر
حتى
تتغير
الهيئة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
 ما في اليد من القوة هو القوة
 التي هي في اليد من القوة
 التي هي في اليد من القوة

وحالها موجه من اصابع الى الساق فلهذا لما قال صور الشرح وما زاد على
 مقدار ثلث اصابع اليد انما هو ماء مسجل فلا اعتبار له لان حد الاصابع الى
 الساق اذا كان سه لم يحصل الا بالماء المظفر وهو المعقول ان الماء المسجل على مظهر
 وايضا انفق الى ان الماء ما دام في العضو لم يكن مستقلا فكيف يصح ما ذكرنا من
 ذكره في رد كلام صور الشرح من ان اليد لم يظهر في معناه مع انه قد تكرر في موضعه
 ان ما يحصل في النقص يكون مستقلا في اقامة السنة ثم ان ما ذكره من ان الماء
 ما دام في العضو لم يكن مستقلا هو في الماء المتعاطر والمراد من العضو المغسول
 لا الالة وما يحصل في الماء انما هو اليد وقال بعض الافاضل في دفع الرائدة
 اذا كانت باصبع لفرم لم يفرم الحفرة راسه وفيه ان هذا البعض قال وسنة ان
 يداء من الاصابع ويخرج كلنا يد الى الساق وعلى هذا لا يخفى الى زيادة اصبع
 واخره في اقامة السنة ولو لم يحصل الكف المذكورة في اقامتها واطن ان مراد
 صور الشرح بيان ان فرضه قد ثبت اصابع لان ما زاد على ذكرنا هو ماء
 وقد تكرر ان النقص لا يحصل واذا راسه فيجوز وهذا الكلام ايضا لا يخفى
 الاستدلال فان الماء في العضو الواحد لا يكون مستقلا كما لا بد من حال الغسل والبوضوء
 ولا يصح المسح على ثوبه كسر العين ما علق على الراس وقسوة وبرقع وهو خارج
 السنة في مسح الوجه في مسح اليد ويحظر ان اليد ليست في المسح حتى
 يجمع الى سائر ما يمسح عليها وما لا يجوز والثقة في بعض القواف وسد بابها
 ما يلبس على الكف لثوبه فيجب الصبر وقيل في خيل لانه لا يجمع في راسه
 الاشياء عادة فلا يمكن الحاقها بخف لعدم الصلابة وفيه كذا ان اراد ان
 في الخف ضرورة فليس يدرك وان اراد ان الضرورة ان استفتى المعنى على
 الضرورة لازمة في المعنى فليس على وايضا لو صح ما ذكره من الوجه فيه ان المسح ثبت

لو خف
 المسح على جوارحه وهو ما ليس فوق الخف ومن شرط ان لا يحدث قبله بعد
 ليس الخف حتى لو لبس على طهارة ثم احدث ثم لبس الخف لا يجوز ان مسح على
 اصلا ولو مسح على الخف فبين ثم مسح على خفيه ولو سجد اضر حرمه بطل مسحها
 ولو ادخل بين تحت الخف فبين ثم مسح على الخف لا يجوز ولو كان الخف فوق من كان
 لا يجوز المسح عليه الا ان يغزل اليد الى الخف قد روي في **الاغصان** في وجا كرك
 في القول **الاسهر** لا اي لا يجوز المسح على **جوارحه** من غير غسله والحد هو الذي وضع
 الجوارح على اعلاه وداخله **ومغسلين** وهو الذي وضع الجوارح على اقله لا يغسل الا **اغصانها**
واحد اذا كان **الخفين** لا **الخفان** من تحت بالليل وسد بابها في رقا حتى يري
 ما وراءه واما **الخفان** من تحت فخطا وروى رجع الى حسنه في **الامانة** فيها
 قبل موته ثلثة ايام وعليه المعنى **هو على ظاهرها** لا على باطن الخفين **مره** **حظ**
واجب **بالاجماع** وليس المراد وجوب غشي المسح بل ادراك المسح وحركته
 على وجه مخصوص يعني هذا القدر لازم فيه لم يوصد كما هو **قد روي** **اصابع**
اليد من كل رجل على صحن حتى لو مسح على احدى رجله معدا راسه بيمينه وعلى **الا**
 مقدار راسه اصابع لم يمسح ولو مسح باصبع واحد ثبت صلاته صحت
 حازه ولا يجزئ له ولو اصاب موضع المسح ماء ميط قد ثبت اصابع حازه وكذا
 لو شئ في حش من ميط او الطر او اصاب الخف حازه كذا في النور وقد روي ان
 المسح اصابته اليد المستطيلة على كل الامر فما ذكره وقال بعض **الوجه** **هذا** **الاصابع**
 تكون فوق خف مسجله فلم يخلل شيئا من الممسوحة والمغسولة
 واما اذا خلل شيئا من الممسوحة على ولا اعتبار بالخف بطلان
 عن الرجل المغسول فلا يلو على المساواة في تحمل الشئ

لو خف

نوعها

فصل

من يارب

الاصابع

الاصابع

الاصابع

الاصابع

الاصابع

الاصابع

الاصابع

الاصابع

حال كونه موجه من اصابع الى الساق فلهذا لما قال صور الشرح وما زاد على
 مقدار ثلث اصابع اليد انما هو ماء مسجل فلا اعتبار له لان حد الاصابع الى
 الساق اذا كان سه لم يحصل الا بالماء المظفر وهو المعقول ان الماء المسجل على مظهر
 وايضا انفق الى ان الماء ما دام في العضو لم يكن مستقلا فكيف يصح ما ذكرنا من
 ذكره في رد كلام صور الشرح من ان اليد لم يظهر في معناه مع انه قد تكرر في موضعه
 ان ما يحصل في النقص يكون مستقلا في اقامة السنة ثم ان ما ذكره من ان الماء
 ما دام في العضو لم يكن مستقلا هو في الماء المتعاطر والمراد من العضو المغسول
 لا الالة وما يحصل في الماء انما هو اليد وقال بعض الافاضل في دفع الرائدة
 اذا كانت باصبع لفرم لم يفرم الحفرة راسه وفيه ان هذا البعض قال وسنة ان
 يداء من الاصابع ويخرج كلنا يد الى الساق وعلى هذا لا يخفى الى زيادة اصبع
 واخره في اقامة السنة ولو لم يحصل الكف المذكورة في اقامتها واطن ان مراد
 صور الشرح بيان ان فرضه قد ثبت اصابع لان ما زاد على ذكرنا هو ماء
 وقد تكرر ان النقص لا يحصل واذا راسه فيجوز وهذا الكلام ايضا لا يخفى
 الاستدلال فان الماء في العضو الواحد لا يكون مستقلا كما لا بد من حال الغسل والبوضوء
 ولا يصح المسح على ثوبه كسر العين ما علق على الراس وقسوة وبرقع وهو خارج
 السنة في مسح الوجه في مسح اليد ويحظر ان اليد ليست في المسح حتى
 يجمع الى سائر ما يمسح عليها وما لا يجوز والثقة في بعض القواف وسد بابها
 ما يلبس على الكف لثوبه فيجب الصبر وقيل في خيل لانه لا يجمع في راسه
 الاشياء عادة فلا يمكن الحاقها بخف لعدم الصلابة وفيه كذا ان اراد ان
 في الخف ضرورة فليس يدرك وان اراد ان الضرورة ان استفتى المعنى على
 الضرورة لازمة في المعنى فليس على وايضا لو صح ما ذكره من الوجه فيه ان المسح ثبت

لو خف

نوعها

فصل

من يارب

الاصابع

الاصابع

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
 ما في اليد من القوة هو القوة
 التي هي في اليد من القوة
 التي هي في اليد من القوة

على حنا والعاس ولا على غيره

على حنا والعاس ولا على غيره **الا عند احد على طهر معتر في محض**
 ويرد عليه ان المسح في الحنف بول الغسل فكيف يمسح على العمامة فان
 اصلها مسح **ومسح المسح على جيرة** وهي عود بجيرة العظم المكور **ورقة القمح**
 وهي ما يوضع على الفخذ وموضع الفخذ وهو كالغسل لما تحته وكس يركب لاند
 لو شرب الماء وضوء حاز عليها ولا يجوز بل ضرورة ولو كانت اجرة على احدى
 رجليه مسح عليها وغسل الاخرى مع انها لا تحتوان وقاله السنين المسح على اجرة
 واجبة عندنا لا كوتر تركه وعندنا في جميع نساء كوتر تركه في غير ضرورة في
 رواه عنه وقاله العمامة الصبيح ان عندهما وجهان ليس يرضى وقيل لا صلوات
 وقولها فيمن لا يضره المسح وقول الى حسبه فمن يضره ذكره القودور وقاله ابو
 السني ان يجوز على اجرة اذا كان المسح على النوح بضره واما اذا قدر على
 المسح عليها فلا يجوز على اجرة وفي المستصحب اختلاف في المجرى وفي المكسرك
 المسح لا خلاف وفي المحيط اذا زادت اجرة على راس اجبه فان كان يضر
 بالجرأة اذا حل النوح وعسل ما كثرنا يمسح على الكل تبعاً وان كان يحل والمسح
 لا يضر بها لا بجرته مع النوح بل يغسل ما حول اجراه ويمسح عليها لا على النوح وان
 كان يضره المسح ولا يضره احل يمسح على كثره اني على اجرة ويغسل حوالها انتهى
 وهذا مما يجب ان يحفظه الناس على عافيتهم ويمسح على كل العمامة لان تحتها حرمة
 او لا اذا كان بضره نزعها وعسل ما تحته ولو دخل تحتها موضع صحيح اجزاء المسح
 للضرورة ولو انكر ضرورة فجعل له دواء او علكا فان كان بضره انزع المسح على
 وشقوق اعضاء يمسح عليها كما ان قدر والمسح عليها ان قدر والتركه كمثل
 ما حوله كذا ذكره الرعي لا توقفت اي لا توقفت المسح على اجرة واحتملها بوقت
الا عند احد في غسل الصبيح وتبين للمرجح **ولا مسح على استسائه** من صح فانه لم يمسح

المسح في الجيرة واماها **والا مسح** المحل المسح **فالمسح له** والنية فيه **ليس شرط**
في الاصح فيها بحيث ان يرجع صم المسح الى مسح الحنف ومسح اجرة في حاله ما قاله
 العياشي من ان النية في مسح الحنف شرط ويجوز ان لا يكون هذا معقولا عند المسح
 ويجوز ان يرجع الى المسح على اجرة والمسح على النوح فلا استلزام **لو سقطت اجرة**
عن رماحتها بطل فيغسل ما على اجرة **والا** اي وان لم يكن النوط على برء
 لا اي لا يبطل المسح لقيام العذر اليه له واعلم ان المسح على اجرة كالمسح على الحنف
 من وجوه الاول ان اجرة لا شرط شرطاً على وضوءه والثاني انها اذا سقطت عن
 غير برء لا تستغنى المسح وانما كانت ان مسحها عرفت والها اذا سقطت عن برء
 لا يجب عليه الاغسل ذلك الموضع اذا كان على وضوءه والرابع انها ستون في اجرتها
 والخامس انها يجب الاستنجاب بالمسح ما رواه كفاف الحنف جمع ما ذكره ابن ابي
 وفي الرابع نظر **فصل في التحميم** والناس في دم الحائض الكتي بالاولى والى
 الفضل لانه الاصل لكثرة الوقوع وهو في النوح عبارة عن السدان وفي الشريعة
 دم ينقذه رحم امرأة سليمة عن داء وضوء واخر يقول رجم عن الرضا
 احارجة عن احراجات ودم مسخاثة وتقول سليمة عن الناس فان النفا
 حكم المريضة ولذا اعتبر تبرعها من الثلث وبغول عن داء وضوء ما رآه الضعف
 قيل ان يبلغ او ان احلم واعرض عليه بان ما تراه الصغيرة دم الحائض فلا حاج
 الى اخراجه بعيداً بدائنه ويمكن ان هذا تدقيق حتى قالوا في ذكره **واقل** اي اقل
 مدته فيكون من قبيل الاحكام **مسح** **الامام** على ما يراه ظاهر الرواية وفي رواية اخرى
 ثلثة ايام مع ما سهما من الليلتين وبشكل اداراتها من اول الليل ولا يمكن فيها
 اعتبار الليلتين مع الايام الا ان يتعام الليل مقام اليوم **وعندنا في واحد**
يوم وسيل ووقع في بعض النسخ وغناها يوم وهو سهل ايضا اذا رآه من نصف اليوم

وعند القودور ان مسح الحنف والنية
 النية ليست شرطاً في مسح الحنف

قال الامام الرعي

وخلف القودور في ان يحسن السان
 ما نهى عن الاصداء او الاطكان والاداء
 اعلم واعلم ان المسح على الناحية
 سر فيها التحسين والسفاهة
 ترك الصلوة لافاضة وترك الصلوة
 وحرمة الرجوع الى المسجد وحرمة الطواف

والاحكام التي فيها
 والاحكام التي فيها
 والاحكام التي فيها
 والاحكام التي فيها

عن النعمان بن عبد الله
عن حماد بن عمار

حيث لا يمكن إتمامه الأبليته وعند ما لا يصلح له أي لا خلاقه وأكثره عشرة أيام
بما لها العشرة وعند ليلة أكثره خمسة عشر يوما وعلى أحمد عشرة يوما ويصح
عن أقله أو زاد مع أكثره استحاضة تكون المبسطة بها معدودة وسجي أحكامها
ومما تراه أحاديث غير السام كالحق في أيامه لا غير ذلك حينئذ لا عند البعض
في الصلوة والكسوة وعند أبي يوسف الكسوة قبل النوم لا يكون حيفا وفي آخره
حينئذ هو سقط الصلوة وجرت الصلوة نفل أو وضوء وتجبره بالاسقاط في
إشارة إلى عدم الإحصاء فيها وما تجزم في الصوم إلى لزوم قضاء دوها أي الصلوة في
العكس لبعضها وحرم وطؤها وكأن محل المحل الوطئ بالاجتماع ويصح وقول أحمد
وقراءة القرآن كافي في الحجابة ويستحب بها ما فوق الأزار أي حرم المكثرة فيها من السرة
والركبة عندهما وقال في حرمه الاستمتاع منها عا دون الفرج وإشارة إلى المحرم قوله
الأخذ أحمد وحده وأصبح ما تحت الألتان فان وطئها في الحيض سحط أن ينفق
بدينار أو نصف دينار ولا ينفق ذلك وصل أن كان في أوله ينصرف بدينار وفي آخره
منصفه ويستحق الله تعالى وكل القبل والكلية تقصر أي انقطع ومما عدا ذلك العشرة
مع عاداتها لا تطأ به غسل أو تضيء أو تقيء وقت صلوته وهو مرد زحان معد فيه
على الاعتكاف والخبره ولهذا لو طهرت قبل الصبح ما قبل من ذلك لأكثرها صوم ذلك الصوم
بل يقضي ولا يحل عليها صلوته العشاء فلما بها أصبحت وهي حائض ولا يبرأها ولو أنشئت
حتى يفي عاداتها لأن العود في العادة غالب ولكن تصوم وتصل في الحائض وعند السنة
لا تطأ به غسل فلو تفرغ من أكثره تطأ به غسل ونفثه وعند السنة لا يبرأها
على منوال النكاح فماد العشرة ولو لم يدر ما فيتمت وصلت حل وطؤها وفي أصل الوطئ
يوقف على الصلوة فيلزم النكاح من الوطئ فيلزم وجهه وعنده في واحد
كله وطؤها بالبيتم لا صلوته وعند ما لا يبرأ من الغسل حتى كل طهر مصلته

وتعقيب أي الصوم

وهو قولنا في

شأنه

ممنه أي في من كحصى والنعمان بن عبد الله سبيل السبل لا يجوز إقصاءه حصى ونعمان
ممنه وإن الطاهر المتقدر من الدم من الحيض من الحيض أو النفاس والدم من
يكون حيفا ولو جرح أحد الدمين عن الملقه بان رأت يوما وما وسعه طهرا
وبومها وما مل لا يكون حيفا لأن الأخير لم يوجد الملقه وروى أبو يوسف عن أبي
حسنة أن الطاهر المتقدر من الدم من الحيض أو الكان أقل من خمسة عشر يوما لم يوصل لأطهر
فما سد فصار بمنزلة الدم وكثير من المتأخرين أفقوا هذه الرواية لأنها أسهل على المفسر
والمنفق ويحظر بها في أن الدم الأخير جرح من حياض فكون حيفا فكيف يكون
ما بينهما حيفا ولو عد هذا الأخير أيضا من الحيض لم ينزله إمامه على عشرة ولا
خلاف المذهب إلا عند ما لا يعلم وقتا لعدم علمه وعنه ما تولى البت أن
منها طهر وعنه أقله خمسة أيام ولا أحد لأكثره وعند أبي سنة وسنتين وقد لا يرى
أبدا كذا ذكره الدرر أقول المراد من الطاهر ما كان بين الحيضتين فلا وجه لكرهه إلا
طرفه من جانب واحد إلا عند تعبد العادة في من أسمر أي استمر الدم فيكون
لأكثره عا دة وحلقوا في تعدد مدته في حيض الأعضاء العرة والاصح أنه معدومة
أشهر الساعة وأما في حيض الصلوة والصوم فلم يقدّر على علمها أن تصوم وتصل
لحل صلوته فيصلي به الوضوء والوتر ونحوها فلهما قدر ما يجوز به الصلوة ولا يتر
عليه وحديث أبا ما كتبه لبعض من قراءة القرآن وغيره ولا ياتها زوها ودم
الاستحاضة هو ما تراه المرأة في غير ما من الحيض والعكس وأحبب لأبي حنيفة
فما عتبه كحصى بالاجتماع إلا عند أن في كل وطؤها وعند أحمد كرم أقام الحنفية
فأذا خاف لا يمكن ولو أسمر ردوا إلى أيام عادتها وهي لاشئت الأمر بين عندهما قال
أبو يوسف ثبت مرة ثم أوقف عا دتها بصل وصوم وفصل ترك وفي هذا أزارا
الدم ابتداء قبل لا يترك الصلوة والصوم وفصل ترك وهو الصحيح وأقول بهذا من

سبالی بقول ان الحیوة

بکری

و هو غير المثل

منها ما كان عليه
منها ما كان عليه

[illegible]

والصلاة اذا بلغ الصبح على المأوى
ولي بالصلاة فان لم يصل فليصم
بالتسليم

سقطت ان الارض علم
ان المادى على الارض
تتغير المستطاع
فان الارض علم

قال الطحاوی و سواد بالتفلیس و حکم
بالاسفار صح

المعلم

12/10/19

في كتاب الوصايا

وکیں الصوت لایکے اور ان میں سے
صل لاکل صلا کو ذرا اولیٰ ہے

حشر من امة ثم سوت ثم بعد ذلك ثم بقم **والمسحرون احبونه في صلوات**
لعلهم رايتوا في الامور الوضوء والاقامة والاقامة عند قول حي على الصلاة
 سول عليه معناه **وعند اي سوت في الصلاة بعد الاقامة** وهو قوله قد قامت الصلاة الحمد
 لا اله الا الله **ويؤذن ثمانية** او اريد قضاء في كل يوم **وعند ثمانية الاولى**
 غير ما حشر من الاذان وتركه ارشاد اذن واقام وان شاء اقام فقط ولا من
 الاقامة في كل يوم ولا يصح ان كل يوم في يوم خلتها واما المسحرون في كل يوم
 ان كل فرط اذا كان اداء او قضاء يؤذن له ويقيم سواء اداءه منقذا
 او بجاعة الا الظاهر يوم الجمعة المهر فان اداءه ماذان واذا ذكره كذا في المسحرون
ولا يؤذن صلوات وان اذن قبل **معادته** اي في الوقت ولا يكتفي به **وعلى النية**
والى سوت صلوات الاذان صلاة **التي في النصف** الاخير من الليل في رواية عنهم صلوات
 وقت لا اذان الصبح **ومن ركعها معا** في وقت واحد او جزء مسحور الحيا
 ولا يكل لها ترك الاذان وكل ركع الاقامة **ونداها** اي للمساورة والمسورة
 سبعة **وعند اتي** وما لك **تضم اليه** وسدس اثنى عشر **والطهارة** سواء كانت
 صغرى او كبرى **لا شرط فيها** الا بالجماع **رواه عن مالك** ان الطهارة شرط
في الاقامة ولا يلزم ان ذكر هذه عند قوله **ومن اذان** لا يلزم ان يذكر
وبعد الاذان رواه عن احمد **وكره اقامته** واقامته **وقيل** لا يكره اقامته وفي
 كراهته اذان الحديث رواه عن الحسن **وكره اذان** احراءه **وساواها** احبابا
 ماذان رجل في التبعير نوع **تفهم** واذان **فاسق** **وتفهم** وكان **وتفهم** وقاعد **اذان**
لغير فاسق نذا وكذا اي الاذان والاقامة **للثقة** اي الجماعة ويكون اولى
 للمنفردة **الان في القول** **الاصح** من **الاصح** **رواه عن** **الاقامة** فقط **ونداها**
 للسامعين **بصل ما قال** المؤذن اي يقول كل ما يقول المؤذن من التكبير وكل من اقامه الا

وهذا اذ كان في كل يوم
 اذ كان في كل يوم
 فانه شرط طهارة
 في المسحرون

وبعمل اليوم
 في كل يوم
 في كل يوم
 في كل يوم

الا ان احب اليه قوله الصلاة خير من النوم ولا يبر من اذنه في الاستفاضة الا انه
 تركه لكونه غير مذكور في الكل وقوله **احب اليه** الاولي لا حول ولا قوة الا بالله
 والثاني ما شاء الله كان وعالم شأكم كس وفي معاملة قوله الصلاة آه صدقت
 وبرت وعنده قوله فرق من الصلاة اقامتها له وادائها الى يوم القيمة والاقامة
 بالمؤذن الا ان يكون غائبا بعد الاذان او عوضها الى غيره فروع رجل نواء
 انما كان في المسجد فصح الاذان لاسر التوازة ولو كان في منزله تركها ويحب كذا
 في الظاهر ومن سمن الاذان ان يحرك كلامه فيرفع به صوته والا فضل ان
 يكون في موضع يسمع به ان لا يسمع ولا يسمع ان يسمع نفسه وكذا اخر ما لا يسمع
 لكن دونه وان يعقل من كل من الاذان سكته ولا يوصل الاقامه ومنها الترتيب
 من كلامها حتى لو قدم البعض تركه ومنها التوازي من كلامها ومنها عدم التكلم بكلام
 في انشائها سوى رد السلام فيها ومن ادب المؤذن ان يكون عالما بالاذان
 وان يكون موافقا عليه وان يكون على الطهارة وان لا يؤذن في مسجد او
 اكثر وان يكون محتسبا ولا يؤذن عليها اجرا ووجوده المتاحرون وافقوا ان لا يؤذن
 اخذ الاجرة على الاقامة والماذون يعلم ان **فصل في شروط الصلاة التي يتوقف عليها**
الطهارة **بونه من حدث** حكمي لا طهارة الي ذكره لانه لا يتقدم **خبر** اي حصى
 حصى ما لا يجوز الصلاة به **وطهارة ثوب** **وملكة** الذي يقوم عليه وسجدته على سجدة
 المانعة لها **وسر عورة** **بالاجماع** والنوب التي تصف حاجته لا تكون ساترا لها
 الصلاة مكنتها **وشروط** بعض المسألة في سر عورة عن ثوبها وعامتهم على حاله
 والا فضل ان يرفع في ثوبه **حاصل السر** **النام** **هي** اي العورة **من الرجل** **ما كانت**
الى تحت **ركبتيه** فيها وما ستمها عورة واما السر طمس عورة والركبة غير مذكورة
عند الله وهذا التبعية يعلم ان لا يكون الشاخي خلاف ما علم كون السر عورة

قال في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة

في كل يوم
 في كل يوم
 في كل يوم

في كل يوم
 في كل يوم
 في كل يوم

باق ولا بد فيه من ان يكون الوقت معلوما حتى لا ينافي قوله لا فرض الوقت وهو
مختص بل سكت في خبره الوقت واخطاه في عود الركعات لا يفر **وسما للمعدي**
المناجاة وكيفية ان يقول الله **دخلت في صلاة الامام** قال الربيعي والافضل ان
ينوي الاقتداء بقوله الامام حتى يكون مقتضايا بالمصطلح وفيه انه محال في كل حال من ان
الافضل ان يكبر القوم مع الامام ولو نواه حتى وقف الامام موقف الامام كان
عند حادثة المشايخ وان يقول قديس بهذا الامام او من هو امامي ولو اذنت بالامام
ولم يخطئ سبيله من هو او هو زيد فاداهو ثم وحار قال الربيعي ولو نوى الاقتداء بغير
فاداهو ثم لم يحل لانه نوى الاقتداء بالغايب انتهى والفرق بين السكتين ان
في الاولى محصل الامام معدوم لكن اخطاه وقع في تعديل سر وفي الثانية انه عرف
زيد او غيره واقصدت بزيد فاداهو ثم لم يحز فانه سئل للاقتداء **سما للخازنة**
ان سئل الصلوة فندى والرداء لم يلبس وان استبته انه سئل او انتهى قال لا اصل
مع الامام الصلوة على من يصلي عليه ونوى المقتدي بالامام صلوة نفسه واقتداءه
بالامام وينوي الامام صلوة فقط لا صلوة المقتدي **ومسحوط استقبال قسمة**
فلكملي وقسمة اصالة عينها اي على الكعبة وكوز ارجاع الضم وان لم يركب يكون مكررا
ولا فرق بين ان يكون سبها وبينه حاصل من حد او لم يكن حتى لو احدث
ثم ان خطاه بعد **والثاني** عنها اي وللانفا في اصالة **جهتها** وهي الحارسة
بالاشارات الدالة فلا يجوز الصلوة بالخرن في موضع فيه وكذا لو كان في الحارة
والسما متينهم ولو لم يكن الاستدلال بعلم الخرم على كونه لا يجوز **وطايف من عروضا**
اولى ولو خاف ان يراه العدو ان تعد صلي فخطاها لا سماء وكذا انما
من العدو كما فضع على دابة وكذا اذا كان على ضفة في البحر ولو كان في طين
لا تعد على النزول عن الدابة نوى على الدابة ان قدر والافايرة ويتوجه الى

والله اعلم بالصواب
يعين الامام على كثره القوم

وهو قول عامة المشايخ وهو
الصحيح ولا اعتبار لما لا يحل
النزول اصالة فيها في حق
الغائب صح

الامر انما هو في الامام ان يقرأ

عنه ذكر

الى القبل اف اقدروا الا لا ولو كان بخبره من هو محال بالقبل ولم يسأل عنها
الخرن ولا يجوز اصاح المحار بالسر **ومتفق على دابة خابيه مصر** لا المعرض كذا
اي قدر بالاجماع لا عند مالك **عمر بن قفر** وللفن كمال القبل عند عدم الخرو
لم يكن الا يعرف بها احوال القبل **الخرن** وهو نزل المجهود ليس المقصود **ظروصلي** عند الخرو
واخطاه لا اعادته عليه بالاجماع **النافي** قول من الثاني ورواية عن مالك في المص
المستدرر للعلم ولو علم فيها اي في اثبات الصلوة استدار بالاجماع ولا يجوز الحركة
على الاستقامة لا في احوال القبل **خر** والى جهات مختلفة وجعلوا حال امامهم بان كانوا
في ليل مطلة او ما اشبهها فصلوا على بين احوال **بخرنهم** بالاجماع واعلم انه لا بد من
قيد وهو عدم تقديم المقتدي الامام ولم يركب المص لا بد منه فمن علم حال الخرو
فغير صوته وفي الخنيس رجل يخرن القبل فاخطاه فخطى الصلوة وهو لا يعلم
ثم علم وحرك وجهه الى القبل ثم دخل رجليه صوته وقد علم حالته الاولى لا يجوز
صلوة الرافض **فصل في ضفة الصلوة من قبل** اصافه اجزأ الى الكل **فرضها**
اراد به ما لا يجوز الصلوة بدونه **الخرن** وهي جعل الشيء محررا والهاء المحسوس لا سمته
تو هي جعل الاشياء المباحة قبلها حراما فيها بمعنى انه لا يجوز ان يفعل بها وانما ذكرنا
في هذا الفصل لانصافها بالاركان وان لم يكن ركن خلافا للشافعي حيث يركن
وهي الكعبة بان يقول الله الله بعد ما رقب بوجهه حذاء اذنيه ويجوز ايضا بابل على علم
الله كانه فوائده اصل او اعظم وبالتيق والتمثيل والتجديد **ووضا القيام** في الصلوات
المفروضة دون النفل **والنواة** اي قراءة النوات قدر ما كورة الصلوة **والوقوف**
والسجود بالاجماع اي على خلاف من الامة **والعقود** الاخر **قرا السجدة** وهو سجدتان وان
لا الله الا الله وان محمد رسول الله **وعندنا** هي واحد **قدر الصلوة** على النبي عليه الصلوة
والسلام **وعن مالك** **قدر ايعا** اسلام في كلام المص اخبره بصنيع انه فرض على

ظروصلي
بخرنهم
بخرنهم
بخرنهم

وهذا ان يكون كذا اخره كذا

[illegible][illegible]

وكونه عن النكت او تركها كالحج

ركبته ثم

فلما كان من الى حبه ورس
صاحبه الاقصر على
فقط وفي الغيرة المبركة
لا سادى الا توضعها
الا اذا كان ما حدها
قال الربى وهو صلاتها
والى كونه الهداية

الامام ربه قبل ان يتم المقتضى ثلثا انهما في رواية والصحاح ان ساجد وكلما زاد
هو افضل للمشرك بعد ان يكون احتم على وتر واما الامام فلان نرى على وجه
القوم به **ويظهر عليه** اي في الركوع حتى لو صب الماء على ظهره كاستروا **احد ركبته** بقية
منها اصابعه الا اذا **بالا جماع سنة** ووضع يده على الارض **عند سجدة** معتدلا على
راحتيه ثم يرفع وجهه بين ركبتيه ويديه جزاء اذ ينهض ضاحيا اصابعه مظهر اعتقده
مسجدا بطنه عن فخذه واصحابه على الارض موهبا اصابعها كالحمل
والمرأة تخفض وتزحف بطنها نحوها **الا عند حالك** **ويظهر منها** فحينئذ يرفع
وجهه **ولو اقيم على وضع جبهة عند سجدة جاز بالاجماع** **الا في قول الربى**
ورواية عن مالك **احد لا يجوز ولو اقيم على انما جاز وعندهما** **والله اعلم** لا ي
يجوز السجدة بهذا الاقفا **على عذر** وفي البديع والختة ان وضع ركبته وحده
من غير عذر يجوز عذالي حينئذ لا كراهية وفي الخلاف وجهه يجوز مع البكرانية
وحاز سجدة على كونه عمامة مع كراهية او فاضل **باب اذا خرج الارض** فما ولو
سجد على يديه وهي على الارض جاز على الارض ولو سجد كما على اليك سجد على
خوضه وحل لا يجوز والصحاح هو الاول والمختار ان يسجد على التراب وان سجد على
الطين المبلع والنجس والخبث والرخس ويجوز ذلك لا يجوز **الا عند الربى**
كثرة اذا كانت عصابة عليه **ولا يجب** **وضع ركبته** **ويبر** على الارض **للحج** **على**
الا في قول الربى **واحد** **وعند زكريا** **عندهم** **وعندهما** **وفي وضع الارض**
لنا روايات فرض في رواية العزود حتى اذا سجد في اصابعه حلق على
عس الارض لم يحس كذا ذكره الكوفي والخصاص ولو وضع اصابعها فان قالوا
وبك ودكر الامام لم يأت ان اليد والقدم سواء في عدم النجاسة وهو الذي
يؤثر عليه كالحج كالحج في المبرط وهو كالحج كذا ذكره الكافي **ولا في قول الربى** **ولا**

الحج والاعمال

ولا يجب **كثرة اليد** **من اكل الا عند مالك** **والا في** **قوله** **احد ركبته** **وايداء**
صبيغة حتى يرس وجهه **الطه** **سنة بالاجماع** وقيل اذا كان في الصورة حرام لا جازي حتى
يؤدي اجاره كذا في ما اذا لم يكن في حرام **الا للبراءة** **اصابع حلقه** نحو العمل
وسنة **ان** اي في سجدة وتقول سبحان ربى الى الاعلى وقال الربى في سجدة
السجود سجدة وجهي للذي خلق السموات خلقه وصورة وجهي لله في سجدة
الله اصلها الفرس **وتنفض منه** اي من السجود **غير معتد على** **سنة** وكيفية السجود وضع
اولا ما كان اقرب الى الارض فصعد ركبته او لا ثم يركع ثم انفض ثم جهته واذا اراد ان
يكنس شرا هذا اذا كان حافيا واما اذا كان مكفيا فلا عليه وضع ركبته او لا
فينفض اليدين قبل الركعتين ويقوم المني على اليسرى ذكر الربى **وعند الربى**
على يديه **ولا تعد** **عند القيام** **عن السجدة الثانية** **الا عند الربى** **قوله** **يجلس** **حلبة**
حينئذ ثم يرفع ويسجد حلبة الثانية وفي غايه اليسار **الحج** **على** **الطه** **حي** **اذا**
جلس لا يمس عنقا واذا لم يكن على يديه سجدة من ذكره بقية اصابعه
عند النهوض وكس المبرط باليمين واليهوض بالشمال والركوع الثاني لا يركع الا
الا انه لا يسع ولا يتعوز واعلم ان المرأة كالرجل فيها في غير هذا ترفع
يدى الى مبكها وتضع عنقها على شمالك وتبكيها ولا يحل في بطنها عنقها
ويضع يدها على فخذيها **سنة** **اروس** **اصابعها** **ركبتهما** **ولا يرفع** **اصابعها** **في** **السجدة**
وكل من تركه في السجدة ولا يرفع اصابعها في الركوع ولا يركع الرجل وكره
جماعتهم ويقوم الامام التي منهم **وسنة** **ويعلم** **ان** **الركوع** **ان** **سنة**
رجل اليسرى **في** **الوقوف** **وحس** **عليها** **وسنة** **اليمن** **ويوجه** **اصابعه** **في** **الوقوف**
الا عند الربى **في** **واحد** **شورك** **في** **الوقوف** **الثانية** **وعند مالك** **في** **سنة** **في** **الوقوف**
شورك **بالاجماع** **لانه** **استراها** **قوله** **استراها** **ان** **ممود** **وهو** **التحيات** **لله** **والموا**

الحج

فان صار طر و صه يكون اما نوره

الان اذ عني لاني لا اتبع المذاهب
فعلت عليه احدى الناس بالفتنة و...

[illegible]

الان ساری کلم الطاهر

عن ابي الحسن

ای لاله زار

العاكة ركعة واحدة وهو غير متروك انتهى وفيه بحث فان عموم مروية كل الفاتحة
 اذا كان الفاتحة الاخرى في مقام ضم سورة اما اذا كان قضاء في علم عموم ركعة
 تكرار الفاتحة وايضا اذا ترك الفاتحة في الاخرين ولم يقض الفاتحة المتروكة في
 الاولين يلزم خلو الصلوة عن الفاتحة وايضا قد صرحوا بان المصنوع اذا ترك الفاتحة
 مع السورة في الاولين نقصها في الاخرين وهذا خلاف ما ذكره **وسنها** اي في
 القراءة **سواء** اي حال كانت في الترتيب **اي سورة شاذة** المصنوع مع الفاتحة وهو الذي
 عليه السلام في سورة في صلوة الجبر بالمعذورتين وهذا اذا كان على محل فان كان
 على امة يتراءى في الجبر نحو والسماء ذات البرق **وحضر اطوال المفضل** وحققوا
 في اوله فقبل من اول سورة التعال وقبل من سورة التكرات وقبل من فاولي السماء
 ذات البرق وقبل الى عيسى والاولى ما بعد تمام الطوال الى الضم والاولى ما لم يكن
 بعد الا وساطا الى آخر المفضل التواتر على خلاف **لوصلي فبرا** وفي الحاشية المصنوع تواتر
 الجيزة احضر ما يروى في الركعتين او خمس آية وروى من اربعين الى تسعين
 ومن تسعين الى مائة والمأذون اربعين او خمسين الى الركعتين **او صلى طهرا**
واوسطا على ما سبيل لوصلي بعد الدعاء وقصاره لوصلي حريا بطول
اولي الجبر فقط لا يبرأ الى غيره وهذا قول الجنبه والى موسى **الاخذ بخروج بعض الاربعة**
في غير ابصار كالجيزة المطول **وكره تطويل الثانية** عن الاولى **قلت** قال
 في التطويل غير الا ان كان مقارنته وان كانت مقارنته تعسر الكلمات وفحرف ولا يتم
 عادون ثلث آيات وصل سعي ان يكون العاوية بالثلاث والتسعين والاربعين بالثلاث
 سورة في الاولى وحدها في الثانية **وتعسر سورة بعينها غير الفاتحة** لاحاطة بالبرادة
 خصوصاً في مقام الاحتياط وكره ان يوقت شيء من القرآن لسقط الصلوات مثل ان كان
 الم السجدة وهل اني على الاثنان في صلوة الجبر وسورة الكهف في صلوة الجمع قالوا هذا اذا

كما يفعل بعض الجهلة من كسبوا
 في كل ركعة في الصلوة الى يصليها
 اشياء غير ركعة لئلا يحاسب
 من حبان وليا الله واحدا لها

هذا اذا رآه حتما او غيره مكرها او ما لو قرأ لاحل التبرك او لبعض الخصاص فلما ذكرنا في شرط
 ان تقرأ سررا اجابا **وعند السجدة الى الابد** وصحت التواتر **في غير الفاتحة** يعني بغير الوتر **قلت**
وعند ما لا يصح لا يقرأ فصل في غير الصلوة **وكره في سجدة** صير المفعول عابدا الى المصلي
 اي عرضا له على اختيار **حدث** غير ما في البناء لا يبرأ من هذا القيد لان مطلق الحديث غير صحيح كما يظهر
 ولو كان ذلك السبق بعد الشهادتين قبل السلام انصرف من غير مكنت **وتوضا** يعني على ما مضى ويتم
 مكان التوضي او يجرى الى مكان ان فرغ امامه والاعادة الى مكانه فطحا والتم خلف جليفة
 الا اذا لم يكن منها حائل والمنفرد كذلك ان شاء الله تعالى وان شاء عاد الى مكانه
وعند السجدة اي لا يقرأ من غير استئذان من الخيرة المنفردة ومقتضى فرغ امامه **ولو كان صاحب**
الجماعة **امام** خلفه **الاحتياط** ان يقرأ احدا الى مكانه وهو واجب حتى لو احدث الاحكام ولم يقدم احدا
 حتى يخرج من المسجد في صلوة العوم كذا في الكافي وكيفية الجبر ان يتأخر محمدا وياقوتيا به على ان كانه علف
 حتى يخرج من الصف الاول بالاشارة وتوكل على بطلت صلوة الكل ولا ان خلف عالم خاوال الصلوة
 اذا كان في الصحراء وما لم يخرج من المسجد اذا كان فيه **اول** ويلزم العمل الكثير اذا مشى الى باب
 المسجد ولم يحد احد من المعتزين للاختلاف في دفع الى خلفه **احدا** وهو مترشح مع انه يشاؤله
 وان كان خاليا بالمسجد صفوف متصلة وجنب من المسجد ولم يحد او الصلوة بطلت عندها
 وعند محمد لا سطل **كما لو حضر عن التواتر** مقرا بما يتبع به الصلوة **والا** **احل** في احصر
ولو خرج من المسجد بطلت **حدث** مع انه لم يقع منه حدث **او جبه** على ما في الجوهول **او جبه**
 بان نام في الصلوة نوحا لا سفلين وضوءه او انما عليه بطلت صلوة **وسبق** وكذا
 لو وقع او احدث عمدا او اصابه نجس شر او شجر في الحرم او حاوز الصفوف خارج
 المسجد **ولو سقته حدث** بعد الشهادتين **توضا** **وسلم** ويتم صلوة **وعند ما تمت**
وعند السجدة تمت ولو تكلم بعد السجدة او بعد الحدث بعده **منافيا** **امام** **عنه**
وعند السجدة بطلت **ولو رآى ماء** بان كان ميتا بعد غسله **امام** **امام** **امام**

الاول ان يحل ما كل
 خذوة يلزم اتصافها بوضوئها

ای صلواتا الحسوف لئلا اذا
لم حركت اللام و لم حلف
احد لكن احدث لاهمة

كلام اي حكام الامام **وفيه من المحمد اجماعا** بعد ما قعدت الشهادة **وعند** **بالكل** **اصريته** **ركوعه** **ومحوره** **توفضا** **وعين** **واعاد** **وما** **حج** **لوم** **بعد** **صلوة** **ولو**
اما ما فسد من غيره **دام** **المقدم** **على** **ركوعه** **ومحوره** **ولو** **تذكر** **الكل** **او** **يصل** **ان** **عليه**
سجدة **صلية** **او** **سجدة** **ثلاثة** **فقد** **لا** **يصل** **اي** **لا** **يصل** **اعادة** **الركوع** **او** **السجود** **الركن** **فيه**
قال الربيعي والاولى ان يحسن ليقع الافعال ثمرة بالدر يمكن خلافا لابي يوسف عليه **تعين**
اليوم **العاصد** **للكل** **فثلاثة** **بعد** **اذا** **كان** **حلف** **الامام** **بشئ** **واحد** **فاصد** **الشام** **تعين**
ذلك الواحد للامامة عينه الامام او لا وصار الامام حوتا اذ اجه من المسجد وان لم يخرج
له على امامته **وسقط** **بالسكوت** **بان** **طريق** **كان** **وعند** **السلطنة** **سب** **وطائفة** **وطائفة** **عليه**
لا **يسقط** **وذكر** **المصنف** **من** **المسئلة** **على** **اطلاقها** **قال** **الربيعي** **الا** **اذا** **اطال** **وسوف** **الطول** **بالركوع**
وعين **ما** **كان** **عاصدا** **اي** **لا** **يسقط** **في** **العقد** **كما** **في** **الصورة** **المذكورة** **ان** **كان** **لا** **اصل** **في** **صلوة**
وسقط **بالركوع** **عنا** **ثلاثة** **كلام** **هو** **اللهم** **رحمني** **خلانا** **او** **اللهم** **ارحمي** **دراهم** **كسرة**
وهو من جواز اخر الشهادة في اعادة تلاوة **خلافا** **للسنة** **وسقط** **بالاثنين** **وهو**
ان يقول آة وفي الحديث عن ابي يوسف ان آة لا يقرأ اصل سواء كان من دم او من
جنا او من آة **والتاوه** **في** **جواز** **يقول** **آة** **قال** **الحريري** **في** **الساجدة** **شئ** **محدث**
عن ذلك فقال **لا** **يقطع** **في** **الحالة** **الا** **خذ** **هذا** **الصي** **للفوت** **لانه** **كثير** **عاب** **بشئ** **الربيعي**
اذا استمر منه بالاجماع **الا** **اعد** **الي** **يوسف** **في** **الماضي** **قول** **في** **شئ** **الكثر** **لربيعي** **وقال** **الاثنين**
والتاوه **والكل** **يقطع** **مطلقا** **من** **غير** **تفصيل** **اذ** **احصل** **في** **قائه** **وارتقاء** **بكل** **من** **وجع**
او **لمسته** **الا** **اي** **لا** **يسقط** **بالركوع** **كل** **من** **ذكر** **جسده** **او** **ما** **بعد** **السلطنة** **لا** **يسقط** **في** **الحالة**
والتحقيق **في** **الغرض** **بان** **لم** **يكن** **مدفوعا** **وحصل** **حروف** **لا** **اي** **لا** **يسقط** **في** **القول** **المتعار** **وان** **كان**
عذر بان كان مدفوعا اليه لا يقرأ وكذا الاثنين والتاوه ادا كان عذرا بان كان مدفوعا
بغيره وتوحيه لا اصل له صوت وكسبه لا يفسد على الصحيح وكذا الواحظا الامام صحيح المعتمد

عَمَّا وَسْهُوًا وَشِيَانًا وَقَلِيلًا
أَوْ كَثِيرًا م

و احاطوا به علم ارفع من رتق

في حيث يصعب ترجمته في الحديث

وقال احمد في قلبي من الحارشي بان سطلها **وكن عتقها** اي في الصلوة **بنيته** وبنه دله
 عليه لو خشع قلبه خشعت جوارحه وهذا اذا كان قد رما لا يودس الى العمل الكثرة **وكره**
فيلقي السجدة اي لا اقدم مكان السجود فيسوية مرة حتى لا يودس الى العمل الكثرة
وفرقه اصابعه وكذا يكره تشبكه **وخضره** وهو وضع اليد على الخامة وبه قال جمهور
 من اهل اللغة واكثره وقيل هو ان لا يتم صلواته في ركوعها وسجودها **والقفا**
 وهو ان يكون عتقه قيبا وشمالا ولو لم يطر بخثرة عينية عليه وسيرة من عزاب طوي
 عتقه فلا بأس والادب ان ينظر الى موضع سجوده ولو حوّل صدره عن العتاق سطل الصلوة
 ويكره ايضا ان يصره في الصلوة الى السماء **واقفاؤه** وهو عند الطلوع ان يستعمل على
 البنية ونصبه في بنية ويضم ركبته الى صورته ويضع يديه على الارض قال الربيعي والآد
 هو الأصح وعندى كل ما ذكره **واقر أش ذراعية** ملا عذر حتى اليه **وروا السلام**
بينهم وهو في نية كونه خصوصا اذا كان في الصلوة **خلاف للسننة** في الدجاج
 حيث لا يبطئها **ويكره السلام على المصالح** رواته عن مالك ويكرهه ترمذي في العقود **والملا**
 فتوكلان بعد لم يكن **وعتق شجرة** وهو جمع على الراس ثم شئ بشئ حتى لا يحل **وكف ثوبه**
 وهو رفع ثوبه من بين يديه اذا اراد السجود **وسرله** وهو ان يجعل ثوبه على راسه او كتفه
 ويرسل جوانبه ومنه ان يجعل الثياب على كتفيه ولم يدخل بينه وبين الصلوة وهو ان يحل
 فحلبه صلب كل من راسه الى قدمه ولا يرف جانبا يخرج منه يده والاعتبار وهو ان يكون
 عمامته وترك وسط راسه مكشورا وقيل ان سفع عمامته فيعطي انفة حاله اوله
 اوله **والقفاوب** فان عليه وضع يديه على فمه على هيئة الحلال او كونه عليه **وكم التظلي**
وعتق عتقه فيها وكذا يكره ان يدخل في الصلوة ويرافقه الاختيان وان شغل قطعا **والا**
 يضيح الوقت وكذا الريح وارضى عليها اجزائه وقربا، وكم ان يرفع على نفع
 لموضع او كنه عالم كثر **وقباج الامام** فيها في الطاق وهو الحراب **لا يكره سجوده**

الصلوة والسلام

وقيل هو التوكيد على العتاق

وعند الكوفي ان ينصب قدمه وتعد على عتقه واصبعه يديه على الارض

فيه اذا كان فاما خارج الحراب والمجتر هو القدم **وعند السنة** لا يكره **فما رايه**
وكره **ان يؤخذ الامام على الركبان** وهو المكان المرتفع من الارض **وعتق**
 اي انوار العتق عليه ثم قدر الارتجاع فاقه ولما سجدوها وقيل بعدا ذراعا
 وعليه الاعتماد كذا في التبيين وان كان مع الامام صلى العتوم لائس في الصلح
ولس ثوبه نقاوس وهو في نية كونه خصوصا في الصلوة **وان يكون فوق**
راسه او بين يديه او تحته صورة اي صورة حيوان واشد بكرة ان يكون
 احام المصالح فوق راسه ثم على عتقه ثم على راسه ثم حلقه قاله الحاشي ان كان
 التمثال في موحرا الظهور والعلة لا يكره وفي الحاشي الصغير اطلق كراهته ذكره الربيعي **الا**
كون صغيرة جدا بحيث لا يدور الناظر اليها **وفي الارض** ولو قطع يدها او حلقها
 لا يرتفع الكراهية وكذا توازلهما جبان او احيان **او يغير ذي الرفع** مثل الاشجار
 والانهار **وكم عند الآتي** جموع آية **والتيج** باليد في الركوع والسجود وفي صلوة الشيخ
 فيها لا في خارجها وهو الصحيح وان كرهه بعض المشايخ في خارجها ايضا **وعند المصنف**
لما كراهته في العتق قال الامام الزينبي اختلاف في النوافل لاني التواضع به هو لا يجوز
 بالجماع والظاهر ان يكون اختلاف في الكل ويكره ايضا القيام حلقه صفه فرج
 وان يكون من يديه ثوب او كاتون منه نار وكون الراس خارجا فيها **واللذلة**
 غاية التضرع وذكره ابي هذا الباب من المكروبات الوطن والبول والقي في فوق مسجد
 لا فوق بيت منه مسجد ويكره غلق باب المسجد مطلقا قالوا هذا في زمانهم وامامهم واما
 فدايس في عرا واما الصلوة ويكره عند الرطل الى القبلة والمصحف وكنت الفقه واكثر
 في النوم وغيره **ولا يكره قيل** **وعتق فيها** اذا كان من قبل في الصلوة على سر واما
 اذا كان بجوارحه حتى فلا يجوز وذكره المنوط انه لا يكره واخراجه له وفي
 العتق تحت احدى يديه او يوسى له **ولا يكره الصلوة** بخير اقتداء **خلف** **فاعد عتق**

يكره في النوافل

والظاهر

خلف الصفوف خلف رتبة المسجد وبعد على الصفوف من امكنه ولو كان من رجوانه يكون
 في السجدة راء الركعة عندهما وعندهما لا اعتبار به واجابة السائل ان امكنه ان ياتي بها
 قبل ان يركع الامام اتي بها خالفا لمحمد ثم سارع في الركعة وان خاف فوت ركعة ثم سارع
 معه **الاعتدال في تركها** اي سنة الخوف فيها اي في حال الخوف وعدمه **وكذا في كل سنة** من الروايات
 ولم يفتها اي سنة **الاتباع** للنوف اذ اقامت معه وقضاء فصل الزوال وفيها سجدة واحدة
 المساجد ولو قامت ملازمة من يفتي عندهما وقال محمد جازي ان يفتي قبل الزوال واما
 ما كان من السبل فلا يفتي بعد الوقت مدور الوقت وحلتوا في قضاءها بتعاليمهم **قولا**
 سائر الروايات **لا يفتي الا بعد الصلاة في وقتها** وعندهما في وقتها وعندهما في وقتها
وقطعي الرابع قبل الظهر صفة الرابع **وقد فصل** وهو ما بعد النوف وهذا عند محمد وعنده
 مؤدى الركعتين ثم يفتي الرابع فكذلك المصنوع من صلاة ونقل الصدر للشيخ الا حذر
 على العكس فكذلك المصنوع من صلاة واطلاق الفتاة على اعتبار فوائدها عن غيرها
وعندنا في العصر **والجواب** **وقد فصل** كذا في الظهر فلا اعتبار بالسوف المذكور **فصل**
الظهر وكذا العم والعشاء **بما جاء في الرواية مع الامام** وهذا جليل على الطهارة التي
 ولم يركع مع الامام الركعة لا كانت خلاف **الاحاديث** **قال الربيع** ومن المباح ان
 من قال ان المصنوع لا يكون مكررا ففضل الجماعة على قوله محمد وفيه نظر فان صلوة الخوف في
 الاشارة كل واحد من الطائفتين في صلاة الجماعة فغنى قول صلوة الخوف امر ضروري وهذا ان
 وفيه لا يجوز حال الامن فكذلك في المعتدين في الركعات بالامام **وتطوع قبل النوف** **انما في وقت**
الوقت **والا** اي وان لم يامن **لا** اي لا تطوع قبله وفيه تفصيل فان المصنوع اذا كان يؤدى النوف
 جماعة او منفردا في الاول فصلا الرواية ولا يخبر فيها مع الامام وفي الثاني يجوز تركه
 وقيل يحرم والاول احوط واما ما زاد من الروايات بحرقه مطلقا ذكر الربيع **ادرك** المعتدين
 اجامه راجع الى امامه **فكله وقت حتى** **رفع** **لم يركع تلك الركعة** خلاف الروايات في ولم

يفعل به

وهي غير المكونة

ولم يركع المصنوع وهذا كما لو لم والامام قائم فركع ولم يركع المصنوع حتى رفع الامام راء
 وعلى هذا الخلاف لم يفت حتى اخطا للركوع مع الامام راءه قبل ان يركع ذلك الربيع
 ولم يفت على المصنوع والاولى على ما هو عليه ولو **ركع** **مفتد قبل الامام** **فادركه** **فما**
صح فلا يركع وعلى هذا الخلاف السجود ولو اطال الامام السجود فرفع الربيع لم يركع
 انه سجدتانيا فصنعه ان يؤمن الاولي او لم يكن له نية يكون عن الاولي كذا اقول الربيع
 في الاول **ولا يخفى** انه لا يمكن على طهانه سجدتانيا **الربيع** **صنعه** **بين** **الغاية** **فرضا** **او** **تريا**
والوقت **كرا** **وبين** **الوقت** **واحد** **خبره** **اي** **لا يجوز ترك الركعة عند النكل** **الا** **الطهارة**
فانه مستحب **وعندهما** **تؤخر تركها** **اي** **في اثبات الوقت** **بينهما** **في** **الغاية** **ثم** **يجوز** **و**
اي **الربيع** **يفضي الوقت** **بان** **لا يسع الوقت** **الباقى** **قضاء** **الغاية** **واذا** **الوقت** **فقط** **حتى**
 لو كان صلاة قضاء العشاء وعلم انه لو سجد سجدتانيا ثم صلى الغر بوعر نطق الشمس عليه قبل ان
 ان يفتي في السجدة صلى الجوز الوقت وقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس ولو طس ان
 الوقت قد ضاق فصنع الوقت ثم طهانه كان في الوقت صح في نظر ان كان في الوقت
 تفتي الوقت والاولى الوقت فقط وهكذا يفعل من بعد لونه الى ان يظهر الحجاب والمعتبر
 صيغة عند الشروع ولو اطال الواءة فيها حتى ضاق لا يجوز صلوة الا ان يقطعها ويسرع
 ثانيا **او** **تؤخر** **العوائت** **يحدث** **يكون** **سما** **ولو كان** **الوقت** **لا يسع** **قضاء** **كل** **العوائت** **مع**
 الوقت لكن يصحها لا يجوز الوقت مما لم يفيض ذلك السجدة ثم العبرة اهل الوقت
 عندهما وروى عن محمد الوقت المسحوق وسقوط الركعة بغيره وقت الصلوة السابعة وهو
 الصحيح وعن محمد بخوله ولو صحت العوائت المدة واخذت قبل نحو الوقت حتى تترك
 وقبل لا يجوز حراله عن التهاون والاول صح والثاني احوط وقا في المحسن الا ان
 ايسر الفتوى على الثاني **والشيار** **بان** **ينبغي** **ان** **عليه** **قضاء** **الغاية** **فبعد** **الوقت** **الغاية**
 لا يؤثر من علم انه صلى العشاء بما وضوه والاخرين **قال الربيع** وسقط الصلاة بالطلوع

فتكون نكلا ولا يخفى ان
 كذا على من سجد حذرا
 عن الغاية

الغاية ولو دس

كما اذا ضا و هوذا ان لم يصل الجهر فظهره ثم قضى العزم وهوذا ان لم يظهر
 العزم لانه لا فائده عليه في طهارة حال اداء العزم وهو طاهر معجز ولعل اذ هو على حد
 من ترك صلوة يوم وليد وجعل يقضي بها العزم مع كل وقت فانه فانوات حانه على كل
 حال والوقت فاسد ان فوته لم يخل النوات في حاله وان اخره فذلك لا
 العتاء الاخره لانه لا فائده عليه في طهارة حال اداها هذا ذكره ولكن للحن في
 حال الكلام لا عن قبل وقال **وبه** اي سقوط الترتيب لانه **قال مالك ولم يداي الترتيب**
يعود من الكثرة المحظورة **الى قوله** بسبب قضاء البعض قال ابو حنيفة والكبر عليه العتوان هو
 احراز رتبته لانه في حال العزم وهو احراز رتبته في حال العزم وهو احراز رتبته في حال العزم
 وهو الاظهر وممكن ما روى عن محمد بن قيس **صلى الله عليه وسلم** لو كان **وشر**
فدفعه بوقفا لا يكمل صحتها ولا يجزئها حتى توفى صلواته عالم بعض الغاية اخذ
 الكل حازرا ولو قضى الغاية قبل ان يغضه او فاق بطل وصف الرتبة وانقلب محل
 وشره عند اني حسبه وقالوا لا يمنع حوازم الرتبة لكونه نفل عند ما **وعند ما قد**
 فرضه **واما** ان كان عند اني بوسى قد وصف الرتبة وعند محمد اصل الصلوة **ولا يصح قضاء**
في الاوقات المنيبة وعمل المسلم بها وقدمت المسئلة او ابركت الصلوة
 اجمالا فلا حاجة الى اعادةها **فروى** اخا كثر في الغوات فاستعمل بالقضاء تحيا الى حين
 الظاهر والعزم وكونها وسنن الصلوة يوم كذا او عزم يوم كذا فان لم يكن عزم يوم كذا او عزم يوم كذا
 او اخر ظهر يحصل العتوان بعد الامكان وكذا اي اية الصوم وكان عليه قضاء اما من
 قضى قضاء يوم من رمضان الاول والثاني او آخر صوم عليه من رمضان الاول والثاني
 وان لم يكن من رمضان لا يحيا الى العتوان واذا قضى الغاية بسبب ان يحضرها في بيته لا يحد
 ويحوز للمرضى الخارج عن الوضوء والركوع والسجود

في حال العزم والركوع والسجود

وهذا ما عليه التوفيق

في سجود السهو وهو الصحيح وقيل سجد السهو كقول من اراد منه سجدة واحدة
 كما هو محض الامام طهر الدين ومسئول الائمة وصاحب الكدانة وقال ثعلبي الائمة انه هو صاحب
 او اراد منه سجدة واحدة كما هو محض الامام طهر الدين ومسئول الائمة وصاحب الكدانة وقال ثعلبي الائمة انه هو صاحب
 وصاحب الكدانة وقيل ان السجدة هي السجدة الاولى والجماعة هو الثاني **سجدتان** **بشروط**
 قال في حال السلام بسجدة واحدة تنقأ وجهه ولا يحرف عن العلة وقال بعضهم بسجدة
 سلمية واصف عن مينة والمقصود من كلام المصنف انه لا يأتي بالصلوة وذكر الرتبة في الثاني
 بالصلوة والدعوات وهو الصحيح واحراز الكفر في عجز الخاطي باقية في الغوات
 وهو الاحوط **وعند ان في واحد قبل السلام** **وعند ما كنت الرادة بعده** **في السجدة**
واحدة اي اذا زاد ونقص في صلوة واحدة **فصل** وهذا اخذ من الائمة الاولونه
 ولا خلاف في حوازمه **وكذا** اي سجدة السهو فمر ذكر الوضوء فلا حاجة الى اعادة
بترك واجبه من واجبات الصلوة **لا فرض** كالقراءة والقيام **وان** ترك اي ترك الواجب حتى
 لا يكمل عليه الامرة واحدة وكذا يجب سحر واجبه او تاخير ركن او توقيه او تكراره او ترك
 الترتيب فمما شاع من تركه ان كان لم يطلع اكثر الغتاء والصحة ان وجهه ساكن يؤل الى ترك الواجب
 كذا في البيهقي **وعند العلم** **بتركه** اي كما يجب ترك الواجب لا يخاف ان الشئ
 عالم يصل الى صوابه لا يلحق ان يكون مخالفة شئ **وهو واجب** وهذا الكلام بعذر
 قوله يجب تركه لكونه شوا الا ان يقال في بصره الاستثناء بقوله **الا عندك** **في سنة** **وقال**
في الزيادة **بكونه** **وبه** **واحدة** **لو** **كان** **اي** **لو** **سجد** **الاحام** **وحده** **بسجدة** **المعتدى** **الضابط**
 ولا يشترط ان يكون معتدما به حال السهو حتى لو ادرى الامام بعد ما سجد على
 مع الاحام **والا** اي ان لم يتجر الامام له **لا** **سجد** **المعتدى** **ولو** **دخل** **في** **بعد** **ما** **سجد** **فد**
 ساجد في السجدة وان دخل معه بعد ما سجد بها لا يقضيها على كل شئ حتى حدث ثاني
 به الموت ولو تركه الاحام **وعند العلم** **بما** **يأتي** **في** **الاحام** **سواء** **اتي** **به** **الاحام** **اول** **مات** **فيها**

والمراد بوجهه في حال السجدة

الا ان حال المراد بوجهه في حال السجدة

الا ان حال المراد بوجهه في حال السجدة

لا اي لآخر حتى هو **سهو** اي سهو المقتدين **بالاجماع** لا على المعتدين ولا على الاعام
 ولو كان مسوقا فصرح بما قام لغضاء ما فات طرفة سجرة السهو ولو سلم المسوق **بالاجماع**
 سهوا سطر فان كل من سلم متارنا سلام الاعام او قبل فلا سهو له وان سلم بعده طرم
سهي عن القعود الاول الوالين **وهو اقرب اليه** عاد الى القعود قبل سجدة وقبل لآخر
 وهو الاصح ومفعي القرب اليه ان ترفع اليه عن الارض وركبة عليه وقبل ما لم يصف
 النصف الكحل فهو الى القعود اقرب وان انقلب هو الى الصام اوت وقيل يعود الى القود
 ما لم سلم قايما وهو الاصح **والا** اي وان لم يكن قرب اليه لا يعود اليه ويسجد للسهو ولو عاد
 الى القعود فصرح على الصحيح **وعندنا** في قبل ان **سقط قايما** وعندنا **فصل** **في القعود**
وعندنا قبل ان **توا** **فصل** ان شاء عاد وان شاء في عا حال **ولو سهي عن القعود**
اقرب عاد اليه **فصل** **لو وجد** موضع ليجه عندنا في بوس ورفعه عند تجد وهو المحار ومثله احدث
 يظهر فيما احدث في بن السجدة فانه سجي عند تجد ولا يسه عندنا في بوس **فصل** **في السجدة**
وصار فعل وهذا عندنا وعند تجد لا ينفصل **وصم** اليها **ساجد** لكون الركوعان ثغلا وان
 لم يضم اليها فكل شيء عليه ثم قيل **سجد للسهو** على قولها والاصح انه لا يسجد ولو اقتضى ان
 طرفة ست ركعات **ولو تعد** اي في الاخير **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**
 وهو فرض ولم ترك الا السلام وهو ليس بفرض **وصم** الى الخاتمة **ساجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**
 على سنة الرأية بعد الفرض وهو الصحيح قالوا وفي العزم لا يضم وقبل يضم وهو الاصح وامارة
 العزم يضم اليها رابعة **وعندنا** يعود الى القعود في الوصل اي في السجدة وعندنا
وسجد للسهو عندنا **وسجد للسهو** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**
 الخيرية وسجد سجدة السهوية المختارة وكذا المسافر لو نوى الاقامة بعد ما سجد للسهو طرفة الربع
 ركعات وسجد سجدة السهوية **ساجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**
فان سجد **بالاجماع** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**

وسجد للسهو

ومن اعندنا وقال تجد صا اقتداء مطلقا **وعندنا** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**
 السجود وعنده **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**
 السهو **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**
 وقيل ان معناه ان السهول يمكن عادة له لانه لم يسهو وقيل اول سهو وقع له في عمره ولم يكن
 سهي في صلوته قط **است** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**
والا اي وان لم يكن راي **احد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**
 انه آخر صلوته من ان لا يسهو **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**
 انه صلى ركعة او ركعتين او ثلثا او اربعا ولم يصل شيئا فقد قدر السهو في صلاته ركعة
 بغيره في كل ركعة متفرقة التبريد ولو شك في التور وهو قايما اياها ثالثة او ثالثة ثم شك
 الركعة ولقنت فيها وتعد ثم يقوم فيصير ركعة اخرى ولقنت فيها ايضا **وسجد** **فصل** **في قايما**
في **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**
 في رواية **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**
فصل **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**
 ثم سلم انه ما اتهم **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**
 او كان فرب السهو بالسلام فظن ان فرض الطهر ركعتان او كان في صلوته العشاء فظن ان الركعة
 حيث يبطل صلوته في يومه **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**
 فتعكر حتى استيقن ان طال التعكر فادركها وجبت السجدة عليه ولو كان التعكر دونه لا
 عليه انهي وكخطر بالان طول التعكر كان سجدة من اس طرفة سجدة السهو على قدرها **فصل**
فصل **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**
فصل **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما** **وسجد** **فصل** **في قايما**
 او كان يجهل للقيام الماشي بر او تو قدر على القيام مكثا الصحيح انه يصلي قايما ولا يجزئه غيره

لان

لو قدر على ان يمتد عينا او خادما له فانه يعوم وسكنى ولو قدر على بعض القيام بان كان قادرا
 على الكبير قايما او على الكبير وبعض القواء فانه يعوم وياتى بما قدر عليه ثم يتعدا فاجزو هو
 اختيار اقلوا الى **ولو قدر** الى الركوع والسجود لا القيام **بوني** قاعدا بعد الركوع والسجود
 وهو افضل من الائمة قايما **وسجوده احسن** من ركوعه **ولا يرفع** الى غيره **سجد على ولو**
فعل بان خفض راسه بالائمة لا يوضع الراس على ذلك **صح** وان كانت موضوعة على الارض
 وهو سجد عليها حازك في الكافي **والا** اي وان لم يخفض راسه لا يجوز واذا لم يقد على القعود
 مستويا ويقد عليه مكثا او مستويا الى حائط او ان لا يجوز ان يصعد مضطجعا على الحائط
 في السنين **ويترجى في العمود** مقام القيام **الا عند السجدة في قوله** **رووداته**
عن **كانت** **تقود** **فيها** اي في القعدة **بني** **ولو قدر** **القعود** **او في** **مستويا** **وجله** **العمل**
 والاحتفاء ان يلقى على ظهره وسعى ان يوضعه تحت راسه وسادة ويصير وجهه الى القبلة لا الى
 السماء **او على حبه** **والاول** **والثاني** **وعند السجدة** **او في** **على** **الحائط** **والا** **اي** **فان** **لم** **تقدر** **على** **الائمة**
 براء **اخرت** **الصلوة** **ولم** **يؤم** **عن** **وحاجبه** **وقبله** **الا عند السجدة** **وروي** **بوني** **ما** **حد**
 هذه السجدة **هو** **رواه** **عن** **ابي** **يونس** **قال** **صاحب الهداية** **وفي** **قوله** **اخرت** **اشارة** **الى** **ان** **الصلوة**
 لا تقطع وهو الصحيح وذكر صاحبان انه لا يلزم الغضاء ومنزلة الخطا وهو احسن كلام
 وفي كلامه **فان** **فان** **كان** **دكر** **من** **قطعت** **بها** **من** **المفوت** **وجله** **من** **الافضل** **للصلوة**
 عليه **فان** **في** **العقل** **لا** **يكني** **لوجه** **الخطا** **ذكر** **مستند** **اي** **وقال** **الرواية** **لا** **يؤثر** **فيما** **ذكر** **محمد**
 على سقوط الغضاء لان هناك الجو مضطرب بالهوى وكلما ما فاضح المرص حتى لو كانت في ذلك
 الوجه ولم يقد على الصلوة لا يلزم الغضاء انتهى **اقول** **مراده** **ان** **في** **العقل** **غير** **لا** **يؤثر**
 الخطا **استدل** **عليه** **واحد** **الوقوف** **بينهما** **فطاهر** **ولذا** **قال** **من** **ذهب** **الى** **عدم** **سقوط** **مالا** **يؤثر**
 ويحكم ان ارادة مجرد بيان عدم كفاية القعدة لوجه الخطا والله اعلم بالصواب

في قوله

ولو قدر **المريض** **على** **القيام** **لا** **الركوع** **والسجود** **او في** **قاعدا** **قد** **ذكر** **من** **المسئلة** **قوله** **وان**
حدرا **فيكون** **ذكر** **تدراكا** **وعند** **السجدة** **بني** **قايما** **طاهرة** **او** **مختلجة** **برقية** **ولو**
فيها **اي** **في** **الصلوة** **تم** **بما** **قدر** **تصوره** **شبهة** **في** **الصلوة** **قايما** **في** **مرض** **بني** **من** **صحة**
من **القيام** **صلح** **ما** **بني** **قاعدا** **يركع** **وسجد** **وموميا** **قاعدا** **والا** **مضطجعا** **صلى** **قاعدا**
بركوع **ومحذور** **فقط** **في** **اثناء** **صلوته** **بحيث** **تقدر** **على** **القيام** **سني** **على** **ما** **يسن** **ولا** **يجعل** **الائمة**
عند **محمد** **ولو** **كان** **موميا** **فقط** **لا** **يسن** **الا** **عند** **مرو** **ولو** **كان** **بوني** **مضطجعا** **تقدر** **على** **القعود**
 ولم يقد على الركوع والسجود استأنف على الحائط وفي جوارحه ان يفسحها بالائمة ثم يركع
 قبل ان يركع ويسجد على الائمة حازك ان يركعها خلف ما بعد الركوع والسجود **مضطجعا** **قال**
اعيا **اي** **تجب** **عليه** **شي** **بوكذا** **ان** **يقعد** **اذا** **اعيا** **بلا** **كراته** **عند** **الى** **حين** **وعند** **يها**
ملا **عذر** **صلى** **الوضوء** **او** **الوتر** **فلك** **قاعدا** **ملا** **عذر** **صح** **والمر** **بوط** **على** **السطح** **كالسطح**
 الصحيح وكذا اذا كان قاربه على الارض وان كان مربوطا بالخر وهو يضطر اضطرارا
 شديدا فهو كاسر وان كان سيرا على الواقف وفي الائمة ان كانت مربوطة بكنية
 الخرج لم يركع الصلوة المفروضة فيها فضلا اذا لم تنزع الارض وان كانت مربوطة حارث
 الصلوة فيها **اعني** **عليه** **اوجس** **صوت** **وفي** **ان** **كان** **الكثرة** **لا** **يصح** **في** **الكثرة** **نحو** **خشب**
 الاوقات عند محمد بن لا يقطع الغضاء في كل عام ما لم تنزع صلوات وهو الاصح وعند
 ابي يونس حبر من حيث السكت وهو رواية عن ابي جعفر وهذا اذا دام الائمة عليه ولم ينزع
 في المرقع واما اذا كان معي فيها فله ينظر فان كان لا فادو وهو معلوم من ان يخطا
 عنه عند الصبح مثل ما صنع فليكن في بقاءه فينزع عليه يعتبر بين الافة فينظر ما قبلها من كل
 الائمة اذا كان اقل من يوم وليلة وان لم يكن لا فادو وقد معلوم لكنه ينزع عنه فينظر كلام
 الاصحاء في نزع عليه فليعتبر بين الافة ولو زال عنه لم يركع وابتغى عنه الغضاء وكذا ما رواه
 عند ابي جعفر وعند محمد بن قيس **وعند** **السجدة** **لو** **تقدر** **فصلوة** **لا** **ان** **كان** **الائمة** **تغير** **صحة** **الا** **عند**
 اي لا يغيره

صح

وعند ما والصل لا يصح
 كما اذا صعد على الارض قاعدا
 ملا عذر

باب صلاة العيدين
والمحرم
تدبر في معنى الشرائع في صلاة
العيدين والمختصين من عباده
على الصلوة من صلوات احوال
العيدين

وكتبه على خطه الشريف محمد بن عبد الله
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٥ هـ

اسم معقود و اسم

قلندری صوفی بنیادی تعلیم کے لئے
اولو اکمل فاضل آرا لکھنؤ
لکھنؤ کے لکھنؤ

والعذر به انك انك ايه حتى لو افرقنا
عمر عذرا الى انك ايات خاتمة

2. النظرية

قال في الحاشية وكتبت
الوقوف الخليل هو الصفح
شيرا

وعدا من الغل الماء
البارد افضل

ولا تحصى نظيره وشؤه **الاعداد** فيها العوارض **الانه** المحرم استباح من الكفاية **عليه**
فرض كفاية حتى لو صلوا عليه قبل ان يغسل يغسل ويحيا والصلوة عليه داخل ان لا يكون
تقوله فرض كفاية لانه لا احتمال لان يكون فرض عين الا ان يكون ثبوتها بالصلوة لا يجوز
اخذا لاجرة عليه **كالمسكين** يعني ان يحل ثوبه كغنىه وبلغه **والوفى** بالاجل **وكفنه**
اي كفن الرجل صبيا او بالغاً **ان اراد** وهو من التول الى العتق **ولعاد** وهي كذا
وقبض وهو من المسكين الى العتق **ولاحرقه** ولا يمس ولا يمس اطرافه **وعند**
السد ان اراد **ولعاقه** وعن مالك **قبض** **وعقاده** **ولعاد** **وعن** **لأصول** **وكفنه**
بحيث لا يمس العنقه **ان اراد** **ولعاد** وقيل قبض **ولعاد** **والاول** اصح **وضرورة** **عنه**
ولفت من يباريه ثم يمس **وعقدان** **حيث** **اشارة** **وكفنه** ان يمس **للعقاد** ثم
عليها **الازار** ثم يعقب ثم يعطف **الازار** عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين **وشد** **الازار**
عليه ثم **للعقاد** وكذلك **وكفنها** اي كفن المرأة **سنة** **درع** **وان اراد** **وخمار** **وخرقة** **تربط**
بها **الازار** **قوله** **ان** **في** **للعقاد** **بلا** **قبض** **وكفاية** **ان اراد** **وخمار** **ولعاد** **وما** **دون** **ذلك**
كفن **الضرورة** **وقبض** **الدرع** **ولا** **يجوز** **شوا** **بما** **تفهم** **بين** **على** **صدر** **بما** **قوله** **الدرع** **والخمار**
بوقد **فت** **للعقاد** **ثم** **يعطف** **الازار** **ثم** **للعقاد** **كما** **ان** **الرجل** **ثم** **اخذه** **فوق** **الاعقان** **كسلا**
يشتر **وعرضها** **ما** **بين** **الشد** **الى** **السرة** **لا** **يخذل** **الى** **مجي** **مجلس** **طعام** **ويبلغ** **حلقه** **ظهر**
واعلم **ان** **المسح** **بالاعقان** **اجزبه** **واليس** **ويكفي** **للرجل** **المعصر** **والمرغز** **والا** **يرسم** **للكل**
النساء **والمرأه** **والمرأه** **كالباح** **والساعة** **وكفنها** **من** **مجلس** **البرقع** **والمسح** **في** **مجلس**
الاعداد **في** **عليه** **اي** **على** **البرقع** **لما** **مال** **اولا** **ومن** **ثم** **واحد** **لما** **عليه** **فيها** **اي** **في** **حالة**
البرقع **وساره** **وكفنه** **من** **مال** **ان** **كان** **مالا** **او** **مالا** **فعل** **من** **كس** **نفقة** **عليه** **ويقدم** **على** **الرجل** **والاصه**
ما **م** **يعلق** **بعض** **مال** **الرجل** **الرجل** **وغيره** **ويصل** **عليه** **رجلا** **او** **امراة** **بالغا** **او** **صاوي**
راجع **الى** **الصلوة** **المذكورة** **في** **فصل** **وصل** **كفاية** **حيث** **يسقط** **عن** **بعض** **او** **بعض** **الصلوات**

ولم ادر كيف جعله فوضه
وكيف جعله لعل احد

من مالها والاد

صلب
والمصم

من قبل القبر وذو الرحم المحرم مالا دخال لهم اراد في القبر اولى من غيرهم وان لم يوجد فلا بأس
بالاجانب **وعند المكة** يوضع عند جبل القبر وهو الموضع الذي يكون فيه رجل الميت **سنة**
من رآه ويقول **اصحى القبر بسم الله وعلمه رسول الله ويوحى القبر ويحل القبر** التي
على الكفن **ويستور باللبس عليه** او القصب والمهاجرون كانوا يستنون القصب للاجانب ويحفظون
ويسجى قبره بنوب حتى يحل اللبس عليه لا قبر الرجل **الا عندنا** في سجي قبره **ايضا** وبها
المرأة عليه ستره ولكن ان تراها على المرأة التي اخبر من القبر وسجى ان يحل عليه التراب
من قبل راسه **ثلاثا** **وسيجى القبر** قد شبر وقيل قد راصابع **ولا يبرح** **عندنا** في **الا** **يخص**
بالاجل ولا بأس برش الماء عليه حفاظا لمرأته وبكره ان يني على القبر او يقعد عليه او ينام
او يوطأ او يتعطف عليه حاجة الناس من بول او غائط او جمل بعبادة من الكفاية او غيرها
او تصعب اليه وقيل لا بأس بالكفاية او وضع الحجر ليكون علامة **ولا يبرح** **عندنا** **الميت** من القبر بعد ما اهل
عليه التراب **الا ان يكون الارض** المدفون فيها **مقصود** في الحى صاحبها ان شاء وان شاء
سواء مع الارض وانتفع به زراعه او غيره **وسجى القبر** في **الرفق** **وعندنا** **ايضا**
الى ثمانية ايام وتقول معظم اهل احرار وخرميك ولا بأس بالجلوس اليها الى ثمانية ايام من
عشر ايام محطو ولا بأس بان يحل لاهل الميت طعام **ولكن** **الجلوس** **للميت** **على باب الدار**
والنوع **وشق** **اجبو** في ضرب **احمد** **ومالا** **احمد** **وكل على الوالى منه** **ولا يبرح** **عندنا** **قبره** او
شاه وبكره الا فواظنه جميع الميت عند خزانته وانواعا من قبله بذكره نعلم الى بلد
آخر قبل الرفق لو كان فيه مشقة وبعد ما دفن لاسه احرامه ولا بأس برفق اهل
اوله او حبه في قبر واحد عند الضرورة ويجعل بين كل اثنين حاجز من التراب
ويعدم افضلها ولا يكره عظام اليهود والنصارى اذا وجدت في قبورهم ولو وجدوا
في البقرة ان علم انه حدث لاشي فيه وان لم يقع ذلك في ضربة يمتى وبكره قطع الحشيش
واحطاب الرطب في البقرة ويقعد الراس واذا قتل المرء نحو له حصره وعلق فيها الكفاية

[illegible]

في الشهيد هو مقتول حر اي قبل اهل الحرب مباشرة او تباعا او بانه قاطع
 طريق او وجد في المعركة وانه يكون علاقة على القتل كالتجسس وسيلان الدم على عتبة
 اذ اذنه او قتل من ظلم ولم تحت دية اي سعى القتل حتى لو وجس بالصلح او لعل الله
 انبه او شخص اخر ووارثه انبه يكون شهيدا وعنده السكينة هو مقتول الكفار **باب**
 كان فقط فبكتف ولا يغسل ولا يصلي عليه وعنده السكينة لا يصلي عليه ويردف بدمه وشاة
 الاما ليس من الكفر كالغزو والحق والعلنة والسلاح وانحف ويراوان تعق
 وتعق ان زاد على كفن السنة ويغسل بوقته احد من المذكورين جبا او قضا او مجونا
 او حيا او قضا او قضا وهذا عندنا في جميع وعندهما والعلية لا يغسل وان ارتث ما لم
 اشتر او دوات او منقوشة وقت صلاة وهو يعجل مع القدرة على اداء الصلاة حتى
 عليه الغضاة بتركها او تغسل من تركها حيا او اوصى بما هو الرضا وما هو الاخرة وهو
 الى اوس وقال مجرب لا يكون مرتبا بالوصية ومن الارثا شاة اوسه او سري او سكم
 كلام كثر وهذا كل اذ اوجد بعد الغضاة احرب اما قبل الغضاة فلا يكون مرتبا بشيء مما
 ذكر **باب** ما لا يغسل بوقته او يغسل بوقته **باب** ما لا يغسل بوقته **باب** ما لا يغسل بوقته
 بجدرة ظلمة ولو علم انه قتل بغيره في المص وعلم قاتله لم يغسل او قتل عدو او قود بالامام
 ولو قتل بغيره بان كان مع البغاة او لقطط طريق لا يغسل ولا يصلي عليه وقيل يغسلان ولا يغسل
 عليه وقيل هذا اذا اصابته حال الحاربة قبل ان ينضم لجنب او زارها واما اذا قتل بعد نبوت
 يد الامام عليها فانه يغسلان ويصلي عليهما وهذا يحصل من اذنب الكبار من المشركين
 ذكر الامام الرضوي **باب** غسل على وجهه **باب** غسل على وجهه **باب** غسل على وجهه
باب غسل على وجهه **باب** غسل على وجهه **باب** غسل على وجهه **باب** غسل على وجهه
 اذا كان خطاء بان ناول رجلا من العدو لفسره فاصابته بغيره ومات فانه يغسل ويكفن
 ويصلي عليه على خلاف واما اذا كان متعمدا فانه قتل بغيره فانه يغسل على خلاف

نصدا على صلح عليه وهو الصلح عندنا بوس الغسل والصلح عليه **باب**
 في الكوفة اي داخلها صلح فيها **باب** في الكوفة اي داخلها صلح فيها **باب** في الكوفة اي داخلها صلح فيها
 فوطا وعندها صلح **باب** لو كان المصلح مقابلا للكتاب ولم يكن غيبته شاة خصاله برفع لا اي
 لا يصلي الصلاة **باب** صلح فوقها اي لو صلح على سطح الكعبة نصح وان لم يكن بين يديه شاة وعنه اي
 طرف كان ولكن كان عند عدم السرة الاعضاء في طائفة لا تؤخذ وعندها **باب** صلح
 الصلح اي لا يجوز مطلقا **باب** صلح حاكم محروك ومن حصل ظهره الى الطرادام فيها صلح
 وتهد لا وكذا جعل وجهه الى وجه الامام ولكن كان لا طائل ولو جعل وجهه الى جانب الامام
 اي جانب كان يجوز ولو حكوا حواها صلح **باب** في الكوفة صلح من هو اورد اليها ان لم يكن المصدا
باب في جانه اي في جانب الامام ولو قام الامام في الكوفة وحقق المقدم حواها حار او كان
 المصدا بغيره **باب** في الكوفة صلح من هو اورد اليها ان لم يكن المصدا
 راد وعن الطهارة ايضا قال الله ونزكهم بها وفي الرعية عبارة عن تلك الاما من جهة
 مسلم غير شاة ولا مولاة شرط قطع المنفعة عن المملك قبل هذا التوقف شاة مطلق
 الصدقة ولا تقصص بالركوة واقول الم ادم المال المال الذي اوجبه البيع وعينه فيكون الم
 للمعدي ما هو المهود ووقوله من فخر اخر ان من الغن ولا بد من السلام ويقول ما شرط
 قطع المنفعة عن المملك اخر من الغن الى فروعه واصوله ومكاتبه وعن دوح اصابه وطين
 الى الاخر **باب** على حواها صلح **باب** على حواها صلح **باب** على حواها صلح
 والاسلام ما لك نصاب حولي اي حال عليه حول عرجا حجة الله كدور الكوفة
 لشركه واثاث الكثر والاثا المحترفين وكنت الغن لا اهل كذا وفي اكثر الكتب
 صدق اهل كصفا لعدم به الخاق لما عرف ان انور عدم وجوب الركوة في غير النوا
 والامام عدم بيه الخاق وهذا التوجه لا يحل عن ضعف لان هذا يخرج في غير الكتب
 المحققين ولم يذكر المصنف ما في الشروط قد انما ولا ريبه وهو اما حقيقى بان يكون

عبارة عن م
 في الكوفة صلح من هو اورد اليها ان لم يكن المصدا

في الكوفة صلح من هو اورد اليها ان لم يكن المصدا

والسائل والمجاهد اللهم الا ان تعال النماء مع النصاب فلا وجه الى ذكره **لا يجب**
عنا حتى ونحون لم يفتح بوجاهة اي في احوال حتى لو افاق بوجاهة من اهل احوال وسوما من آخره
حسب الزكوة عليه كما لو افاق بوجاهة من بوجاهة من بوجاهة **وعند المدرك ما لها ووجاهة**
الولى كالعسر ولا على جود كل دين له مطالبة من جهة العباد سواء كان موجلا او حالاً
يمنع وجوب الزكوة عليه ويستوي في الدين للسخاء كالزكوة والعسر والنجس والدين للعباد
كالنفس والذات والجملة ونفقة الحرام وبدل الوص وكل دين لا مطالبة له كالندوة والكفارة
ويجوز لا يمنعه وجوبها كذا في احوال وان فصل شيء من الدين زكياً او ادى لغيره وان كان
له نصيب من الدين الى ايسر وهو كذا رايهم والدينان فان فصل بينهما او لم يكن بينهما
صرف الى الووص والاصرف الى السوام فان كانت احسانا صرف الى اهلها نظراً الى
الاخذ ما لك واحد في رواية عنه كتب في المواضع **فقط وعندنا في الكمال** ولا يمنعه
الدين وجوبها عن غيره **وشرط لا اداء ثمانية معارضة** اي للاداء **للمواريث** فانه اذا عرفت
النصاب فتعد ارباب الوصايا وما للزكوة وتصدق بها الى الفقير لانه معارضة له سقطت زكوة
خلاف ما اذا تولى ان تؤدي الزكوة ولم يزل شيئاً يجعل مقصود شيئاً الى اخر السنة
ولم يحصر السنة لا يتبع عن الزكوة **الاخذ في ما لك معارضة** اي لا يمكن التول وتصدق
كل اي كل حاله ولو كان له دين على غيره فاداه على سقطت له كونه نوباً به عنها او لم يوفى
ولو ابراءه عن البعض سقط ذلك البعض وزكوة البقية لا تسقط عنه ولو تولى به الاداء
عن البقية ولا يجوز اداء الدين عن البعض خلافه عكس ولو كان الدين على عيني فوفيه
منه بعد وجوب الزكوة عليه قبل بعضه من الدين **وقد لا يقضى** وفي المدقون في ملك او ارض
احد ما لم يكن ولو كان الدين متواكب الاداء كان المدقون في ملك او ارض
محمد وعند محمد في ايها واليوس من غير وجه الزكوة ومع محمد في بعض الاقارب
الاخذ في ما لك واحد في رواية عنه فانه لا يسقط عنه الزكوة **ولا يجب ما لك معارضة** اي لا يمكن التول

بالضمان لان حصة غير مسعوم كالبائع الضامن فانه غير مسعوم به **وهو مال غائب**
لا يري حصوله مع نفاذ الملك **قبل التولد** كاللاقي والمفقود والمضروب او ادم على سنة
والمال الا في اقطار في الحدود والمعارضة او انسي مكانه والذين اخذوا السلطان مضارباً
والوحد من اذ انسي المودع وليس هو من معارضة والذين بالحجود او ادم على سنة ثم صار
له بعد سنين ما ان اقر عند الناس وان كان المودع من الجاهل حرك عليه زكوة الماخذ او ا
تذكره ولو كان له بينه في الدين بالحجود حرك عليه **لا يبره** **موجول** اي حرك بعد عوده بعد عام
حول كمال **وعند في السنة حرك عليه** **الاخذ في ما لك معارضة** **ويمنع حتى ويمنع**
انما يجوز من حصة صم الى ذلك النصاب في زكاة به من كان له غشون معالامي الزكاة
في اول احوال فاسعد في ثمانية عشر ايضاً له ولو كان المستفاد من خلاف احسن لا يضمن اليه
بالاخذ في **الاخذ في ما لك معارضة** **وما لك معارضة** لا يجوزون الضم في غير ذلك وحالهم
داية في التعبير عن هذه السنة مع انه اوجز **والاول** في السوام **والثاني** في الخارة **بضم الجاء**
الاي في قولنا في البرج سبق قبل ان السنة انتفوا على عدم الانتظام في غير المواضع التي
غيره قطعاً فكل الامر **وحرك نصاب فقط** **ووجوه** وهو ما زاد على النصاب ولا يصل اليه
وهذا عند ابي حنيفة واليوس **الاخذ في ما لك معارضة** **وما لك معارضة** **وما لك معارضة**
فيها اي في النصاب والعفو وثمرة اختلاف يظهرهما اذا كان له نصاب وعفو فملكه العفو
سعد وجوب الزكوة كسبح من الاول مثلاً فملك منها اربعة بعد تمام احوال سقطت اربو الساع
ثلاثة عن اختلاف المذكور **وسقط الزكوة** **بما لك** اي هلاك النصاب بعد ما حال عليه احوال
ولو هلك بعضه سقطت عنه حيا به **وعند المدرك** اي لا يسقط بعد امكنه الاداء واليوس من
الاداء في الاموال الناطقة بالظن باهل الكساح وفي الطائفة بالظن باي نواحد
القولين **وما لك معارضة** **لاني** اذا هلك بعضه بالظن بالظن **بالاخذ في ما لك معارضة** **وما لك معارضة**
وكذا في الكفارة وصداقات الوفا والشر والندوة فيكون القيمة بولا على الوجه **وعند المدرك**

حي صار يثبون

ای کرم مع ما کتب عظیمه

اى لا يصح دفع القيمة بل يجب ما يكفّر بها قبل احوال السنة او اكثر الا عند مالك لاكثر
 سنين لا يجوز التفتت والمذكور في شرح الكثر انه لا يصح عند مالك مطلقا وعندنا وفي المأثور
 المسمى بالاسنة واضع وما ذكر المصنف من الفقه وصرح بالجعل **لنفس** بضم النون والهاء
 جمع نصاب **وعند الله** وفيه ولا يخفى نقصان النصاب في اثنا عشر احوال لو كان
 النصاب في طرفه كما هو فان كان كاملا في اول احوال وآخرة فنقصانه فيما بينهما ولو
 احاط به لم يحفظ الركوة وعندنا في سقط الركوة ذكره الزمخشري **الا عند مالك في احد**
في اجمع وعندنا في غير عروص الفارة عنه ويضم فيه الروص الى التثنى والروص الى
 العضم بالقيمة فيكمل النصاب وقال الشيخ لا يصح احد النعدين الى الآخر
 في بعض ركوة المواشي وغيرها **الاية** ما عتقني برعها **اكثر** جواز حتى لو علفها بصوب
 لا يكون سائما ولا يحكم فيها الركوة **الا عندنا فيجوز** علفها عليه **ايام** انقطع البوع وفي
 بعض الوجوه شرط احوال في جميع ايام السنة كما لنصاب **وعند مالك اليوم** لاكثر طافها **ايام**
 الاية فيجعل هذا الركوة في جميع المواشي ثم في خمس وعشرين ابلا بنت خاص وهي التي
 في السنة الثانية **وفما دونه في كل خمس من الابل ثمانية** وفي ثلث وثلثين ابلا سنت يكون
 وهي التي طعنت في الثالثة **وفي ثلث واربعين سنة** وهي التي طعنت في الرابعة وهي التي
 ان تركت وحملت **وفي اربعين سنة** جازع بالحكم والوال المعجزة هي التي طعنت في الخامسة
وفي ست وسبعين سنة يكون وفي اربعين سنة **بالتأخير** في اوله حتى حقن الى ماء
 والعقوس الواحش من خمس الى خمس اربعة ومنها الى جوار سنت يكون عشرة ومنها الى
 ستة ومنها الى جازع اربعة عشر ومنها الى ثمانية عشر ومنها الى اربعين ومنها الى احدى
 اربعين ومنها الى جازع ثمانية عشر ومنها الى ثمانية عشر ومنها الى ثمانية عشر ومنها الى ثمانية عشر
 الى احدى وجميعها ثمانية عشر ومنها الى ثمانية عشر ومنها الى ثمانية عشر ومنها الى ثمانية عشر
 حقن جمع حقه وبنيت خاص وفي ثمانية وست وثمانين سنة حقن وبنيت يكون

وفي حاتم وست وخمس اربع حبات الى مائة وخمسة والعشرون من الواحات اربع عشرة
ثم ثلث الفضة ابدانها بعد مائة وخمسين وعشرون حبة واحمد لوزاد واحد
على ماء وعشرين منها ثلث حبات لوزاد ثم كل اربعين حبة لوزاد وحبة
حبة وعشرين حبة واحمد في رواته لوزاد حبة على مائة وعشرين حبة
ونشا لوزاد وعن حاتم لوزاد واحد على مائة وعشرين حبة لوزاد
بين خمسين وثلث حبات لوزاد وست حبات والنجش جمع خنجر وهي التي تولدت
من العري والحصى وقيل من العري والغالب وهو الجمل الضخم والسمام كما هو
يكبر العين جمع غربي للبهائم والانسى عرب مواسمها في كعب والعرب هم الذين استوطنوا
المدن والقوس العوس والاعراب اهل البرود وحملوا ما سبهم والاصح انهم نسوا
الى عرب وهي لعجمس وهي من تهاه ونصاب السور ثلثون حبة فيها سبع وتسعة حبات
وفي اربعين حبة او ثمانية حبات وهو ارجى ما اتى عليه حولان وما زاد حباته
في الواحات الراية ربع حبة منه او ثلث حبة البشع وفي الثلثين نصف حبة منه او
ثلث حبة البشع وفي الثلث حبة اربع حبات منه او عشرين حبة وهذا عند ابي حنيفة على
رواية الامام وعندهما والسلمة لاجل ثلثين حبة فيها سبع حبات او ثمانية حبات على ما احواله
المركي وهو رواية عن الامام الى ان يقول عن ابي حنيفة وفي سبعين حبة وسبع حبات
منها وتغير الفضة لكل عشرة من سبع الحبات ومن ثمانية حبات الى ثمانية حبات كل حبة سبع
وفي كل اربعين حبة وفيها حبة البشع فان انواع البشع العري والكاموس والبرمانه وهي
التي لها اسنة والبشع مثل الكلب في اللعنه وان كان لا يسجل في الوفه وهذا الحطب لا ياكل
البشع فاكل الكاموس لاحت وفي الحطب الحطب لا يشترى ثم افاضل حطب حاتم قال
وهو نظرا فدايا ونحوه يجوز ان يكون في الحطب اهل البشع لاسا ولا اكل الكاموس والبشع
البشع ولا اكل البشع لان حال الاكل غير حال البشع فدايا ولا اكل البشع

قال الحق تعالى عز وجل

ثم قال قوله والبنو لكما موسى ليس كذلك انه لو انهم لم يقر انهم و اقول معناه حكم احوال موسى حكم الشو
حسب الاختلاف الظاهر او اعاني نفس الامر فهو من انواع البنو عاتيه بكثرة الاسماء على ما لا

و بعد الا حصل ما في بعض
الى بعض كعمل في بعض
ثم فوض الركوه من اغلبها
ان كان بعضها اكثر من بعض
وان لم يكن فوضه على
الاولى او الاولى الاعلى

وہی التي اعدت للعل
لنا، والارض

واصل الحوائج واسرارها

دفع ائتمنه والم ادا ان المصدق يبين السله ثم عبر الساعى على القول الا اذا دفع الالى
 وطالب الفضل حيث لا طرقة وله ان يطالب بمر الوجب وذكر صاحب البدائع ان المصدق
 لا خيار له الا اذا اعطاه بعض العين فان له ان لا يقبل ما فيه من عيب الشقيص وقال الر
 هذا غير منقطع حدما ان مع العيب في الوجب وهو المعبر في الباب والمأني ان
 فيه اجبار المصدق على شراء الوايد استه **اقول** ان الخارج على المذكي ادب العلى الوجب
 وغير الشقيص لا يجبره وعن الثاني ان اجبار المصدق في شروع وطا كراهه مع ضرورة
 نهال وشراط عدم الساء وقع اتفاقا حتى لو دفع احد بين الاشياء مع وجود الساء
 حاز واخياره ذلك لو لم **وعد المذكي غير المذكي جبران ما منها** اي ما من الوجب
 والمدفوع **فقد رث** بين او غير من درجها وان زاد لم يخبر ولم يبيع دفع الوجب عاد
وما هو المصدق الوتقا اي وسطا حتى لو وجب بنت لمون مثل لا يوجد
 بنت لمون في مال ولا اردى بنت لمون وانما يوجد بنت لمون وكذا غيرها من الاشياء
 وعلى هذا **الحرف** **والنصارى** **الونيب** مضمرا وما والا **عشرون** مشتقا لكل **شقال** **عشرون**
والنصارى **الونيب** مضمرا وما والا **عشرون** مشتقا لكل **شقال** **عشرون**

[illegible]

من بحمد الملك

على كل درهم اربع عشرة صاعا فبقي العمل عليه الى ان ينفذ هذا العلم ان الارش
 سنة وواحد والاربع اربع طوموك والطرس حبيبات واحدة غير ان واشهر سنة
 خراول واحمد انما عرفنا والعلى ست فسلات والعسل ست نفقات والعقمة
 ثمان قطيرات والعقمة تسعة عشرة ذرة كذا ذكر في فتح العبد **وجوابا واداء**
 اي عالم وجد هذا المقارن في عالم يوده لا يخلص من الركوة **وهو يعني وكل رطل**
بدرهم في الرابح الفضة بغيره بغيره **العالم** هو ورق واداك كان
 الخاكس على الارض الفضة من فضة وان يكون عليه فضة وهو ان يكون العالم على الارض
 وانما هو غرض وانما عليه بان يرد على النصف ثم ان كان العالم الفضة بغير الركوة
 من الفضة كيف ما كانت وان كان العالم الفضة فان نواه للتجارة حصة مخطا والما
 نخر فان كانت فضة مخلص من فضة لهما وصدما او الصم الى غيره وان لم يخلص
 فكل شيء عليه وضع هذا الموصف الذهب المختوس وان كان الفضة والعسل سواء فكل
 كفة الركوة احيا طافا ذكر ان اوانصر وفضل لا كفة وفضل كفة درهما ونصف قال
 ابن الهمام ولا يخفى ان الم ادقول الجور ان كفة الكل الركوة فبقي ما بين درهمين
 كما ان كلهما هذه الاثر الى تعليل الاحتياط وقول الفضة لهما لا كفة الركوة والاول الثاني
 من كوة على عمار المخلص عن ماله كفة فضة درهما ونصف فليس في المصنف الا ان
 من القول الاول الجور من اول الامر ما كل مائة درهم منه درهمان ونصف درهم
 ومن القول الثاني ان ثلثي الجور ان لا يعبه حال كونه جفة بل يخلص من الووص ان نوى
 التجارة وبع منه مائة درهم يخلص فيه درهم والافلا والاول الثاني ان يعبه فضة
 فيكون يخلص لهما او الصم اليه مائة لهما في مائة درهم منه درهمان ونصف
 فيكون ما حققناه يخلص ان يخلص كذا قوله وانما علم طبعه اكال **وهو عليه ببيع ذهبها**
لصاحب الركوة فيها **والالا في غرض التجارة** جمع عرض تحتين حطام الدنيا والوصف

معنى هذا كل ذرة
 ٢٣٨٨٧٨٢٢
 او اكثر
 فافا كان المخلص جابيا
 في الركوة على ذرة
 سكر في الركوة
 لانه لا يوجد من فضة الا وهي
 لا يخلص على الفضة
 كما اذا كان العسل غاليا
 ولا يخلص منها الا في

مكون الرأء المسكع وكل شيء فهو عرض سوس الدراهم والدين بن قال ابو عبد الرحمن
 الامعة التي لا يدخلها كل ولا وزن ولا يكون حوتا ولا عتارافا هذا جعله بن
 عرض ما يكون اولى لانه ما كان حكم الاحوال التي هي غير النفوس والحيوانات كذا
 في الهبات قال في النور واما النور فبفتحها فبفتح الدنيا وسلاسل جمع الاموال فلا وجه
 لجعله مع الذهب والفضة **اقول** ما ذكره كسهم مما ادا كان التاجر بمحوانات من الووص
 وانما ان الركوة فيما ذكره نصيب من احدى الاموال السواك فيلزم ان يكون من بين
 المسكع وما قال من ان الووص ما يفتح مبيع الدنيا فلا وجه لجمعها مع الذهب والفضة
 لسبب لانه اضافة العرض الى التجارة تحسن معه المقابلة **بغير قيمتها نصفها** معنى
 محاسب العشر اذا بلغ قيمتها من الورق او الذهب نصيبا قال الشيخ قوله عرض التجارة ليس
 حرج على اطلاقه فانه لو اشترى ارض خراجا ونوى التجارة لم يكن للتجارة لان الجراخ واجب
 فيها وكذا اذا اشترى ارض عسل وزرعها او اشترى بذر التجارة وزرعه فانه حرج في العسل
 وللحرج في الركوة لانها لا تكون واعرض عليه ما ان الارض غير المأخوذة لانها من العتار
 والارض يباع العتار وانما ثانيا فلان عدم وجوب الركوة في البذر انما حدث بعد
 الزراعة وذلك لا يفسد لان حرجه منه احدثه اذا استقطاع البذر وجوب الركوة كما هو فلان
 سقطت الشرف الاقوى من السنة اولى اقول ما ذكره من ان الارض غير الووص غير مستحقة
 عشرين فبان العرض مفتوح الراعي في ان لا يمكن احوال البذر وهذا كمن يبيع عتار
 على اطلاقه وكذا ما ذكره بقوله وانما ثانيا لا يكون خراجا عن كلام الشيخ بل يكون خراجا وساما
 لوجه عدم حرجه وانما اشترى ان هذا لا يكون عرض التجارة بل هو البذر لا يبر فيها شيء
 اشتاء المكنه وانما ثانيا لا يكون خراجا عن كلام الشيخ بل يكون خراجا وساما
 عنده ان حرجه بغير يقوم ما يبيع نصيبا ان كان مبيع ما يبيع دون الاحراجا طالع الفضة
 ان يراى انه يقوم بالانفيع للفقير وان كان يبيع بها ويقوم في المصنف الذي هو في وان كان

وغيره مما لا يقع انما كان

المسكع للتجارة

فمنه ان كان السوم بالدراهم الفضة
 فممنه ان كان بالدراهم

فأبى علي الأمر فقال العبد
مضبور ولأنه ساءل
الملك وقالوا له والله لو
فكنا ما سألوك منها فكيف
هو والعز لأنه ساءل
الأوراق والكرت كرا
قال الربيعي ذلك لأننا ساءل
شئنا من الأمان والأوراق
على أخذ منها ولأنه من ساءل
شئنا من الأوراق عن الأمان
من الأوراق أي من الأوراق
وفيها العز لأنه ساءل
لأنه ساءل من الأوراق أن أراد
أنه ياعلى ما يريد من
الأمان لم ينسقط

والله اعلم
بصدق النور
أقول الحق لا يوجد

دکتر محمد علی قزوینی
مؤلف و مترجم
چاپ اول
۱۳۰۵

وحد عشر لها وعندنا في نوسها لوترها جميعا عشر وان مر بها عشر لغيرها كذا قال الرمي
والاولى ان يقول ان مر بها عشر فدا عشر لان على نوتره يكون المعنى وان مر بها عشر لغيرها
ولا وجه له **ولا عشر العاشر** ما في بيته اي في بيت الكمال ولا يمكن ان يقع النصاب حتى لو مر بها في درهم
ان لمائة لوف في بيته لم ياصد الحرام من الكمال التي مر بها ولا ثمانية بيته **والبيضة** و**مال المصاة**
عندنا الى الوحر بمال القمارية والبيضة على عاشر لاني اخذ منها شيئا حلالا وما لو كان في حال
المصارية يبيع بفضيلة بياضها بوجهه كذا في الكمال **وكتب المادون** اي لا يشرط عند المادون
له في التجارة او امره على العاشر قال الرمي وهذا عندنا وعنده في حصة غيره المص لم يشرط في
دراهم او لم يشرط ان يكون متقفا عندنا وكذا وادب ان يكون للمدكور قول الى حصة من
الامر بها بغيره ولو كان مولاه معه بوجهه **وشيئ ان يشر بوجهه** اي او امره على العاشر المص
من جانب المصون ايم البعارة فحشره ثم مر على عاشر القول بوجهه ثانيا حلالا وما لو غلبوا
على ما داموا فاضروا لركوة وغيره حيث لا يوجد منهم ثانيا **في المص في اي في مص**
هو فخر وهو من له ادنى شئ يبيع الركونه **وسكان** وهو من لا شئ له **وعلى** كذا في
الركوة بسبب عمل ولكن يرفع اليه الامام بغيره فخطه ماسد واعوانه غير موقوف باليمن
وان استوفت كذا في الركوة لاسرا على النصف ولو يهلك ما جهم يستحق شيئا وقال الشافعي
هو موقوف باليمن ولا يعرف منها الى الامام ولا الى القاضي **وحالات** اي ايمان بها في فركته
ومستطع غزاة عندنا في نوس وعند محمد مستطع اجماع وعلى القولين للفقهاء **وان سئل** هو ملك
الذي ليس عينه حال وان كان له مال في بصره بعد ان لم يدر على في حاله ولا ما حذر زابدا على
قد حازه الا ان سئل على ان قد عجزه بطله الى كل من هو غائب عن حاله وان
كان في بصره لم يدر ان يتصرف بما فضل من عند قدرته على ما له كذا قال الرمي ولا يمكن ان
القول بعد قوله ولا يدر زابدا على قد حازه زابدا على **وتحت الموقوفة** فكلهم وجه
من ربا الرب وكذا نواضا فاعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صنف ثمانية عشر

امر حلال بان يودي عنه ركوة
فادى الى حوز لا يوجبه الموقوفة
على الامر ما لم يشرط الرجوع خلاف
السوابك في الحيات في الموقوفة
المتعلق بها ان كان الموقوفة
بداية فادى كالمستطع
ان يرجع على الموقوفة

هذا هو المص
في المص في اي في مص

والسعيد
في المص في اي في مص

هذا هو المص
في المص في اي في مص

وصنف يعطيه لهم في شترهم وصنف اكملوا وفي اسلامهم ضعف فسقط ثبوت الرسول صلى الله عليه وسلم
واخترت في اصناف حد كونه في كتاب الله تعالى **الا عندنا في نوسها لوترها جميعا عشر** وان مر بها عشر لغيرها
نكاههم وسلمهم وعن مالك بن عيسى المصون عنه ولو احتاج الامام يعرف اليهم ولا يدر
عندنا الا في ذلك فيما سبق كما ذكرناه **الا عندنا في نوسها لوترها جميعا عشر** وان مر بها عشر لغيرها
ما ملك لا يملك ملكا بل سرقة وموت ويكون الولاء على المسلمين وهو رواته على المصون في
كلهم من الاصناف المذكورة **وصنف** من اي صاحب المال خير من ان يعطى اجمع ايم ان يعطى
على صنف على صنف واخترت اي صنف كان **الا عندنا في نوسها لوترها جميعا عشر** وان مر بها عشر لغيرها
ومن كل صنف معنى الا العاقل وكذا في جميع الصدقات كصدقة الفطر والكفارة وغيرهما
وقدنا في نوسها لوترها جميعا عشر وان مر بها عشر لغيرها **ولا الى** اي الى اصل المال وهو المالك او المالك
والاحداد والحيات من قبل الاب والام وان عطا **الا عندنا في نوسها لوترها جميعا عشر** وان مر بها عشر لغيرها
اجد **ولا الى** **فوقه** وهم الاولاد والاولاد وان عطا **الا عندنا في نوسها لوترها جميعا عشر** وان مر بها عشر لغيرها
الركوة **ولا الى** **فوقه** **الا عندنا في نوسها لوترها جميعا عشر** وان مر بها عشر لغيرها
الشئين **ولا الى** **فوقه** **الا عندنا في نوسها لوترها جميعا عشر** وان مر بها عشر لغيرها
والا **فوقه** **الا عندنا في نوسها لوترها جميعا عشر** وان مر بها عشر لغيرها
ما **ملك** **الا عندنا في نوسها لوترها جميعا عشر** وان مر بها عشر لغيرها
مع **فوقه** **الا عندنا في نوسها لوترها جميعا عشر** وان مر بها عشر لغيرها
لا **فوقه** **الا عندنا في نوسها لوترها جميعا عشر** وان مر بها عشر لغيرها
جزء **الا عندنا في نوسها لوترها جميعا عشر** وان مر بها عشر لغيرها
تجوز **الا عندنا في نوسها لوترها جميعا عشر** وان مر بها عشر لغيرها
فان **حرام** **الا عندنا في نوسها لوترها جميعا عشر** وان مر بها عشر لغيرها
سئل **الا عندنا في نوسها لوترها جميعا عشر** وان مر بها عشر لغيرها

وفي الركوة ولا يدر
وقال في حوزة فيها الموقوفة
الى ذي المصون في المصون

والسالك ما حرم الوال وهو ان يكون مال الملقوت يوم وتر حرة وقال حاكم والشيخ
 ومنها الى عني الزكاة اذ لم يكن له شيء من الدواب ولم يكن له ضغن النخيل وعندها
 كان عينا عبد الكافاة ثم اذ اراد اخرجها الى العزو كحلج الى عني من السبا فصار
 عاني يوم حوزة اصد الكوفة **وعين** اذ لم يكن عليه دين كحط سرقته اكد ولو كان
 جازن دفعها اليه عبداني حمله خلا فالحا ولم يكن له نفس **وطفله** ولو كان ولو كسر
 فخره اذ لم يكن له وان كانت نفقة على ابيه العتي وفي الدرر اذ كان العذر مناسبا
 في حال مولاه ولا حد شئ حوزة ولو كان مولاه غاسا **والسبي** **والنهم** وهم ال
 على والي حوزة العباس والي الحارث بن عبد المطلب **لا الشغل بالاجماع** اي حوزة
 الى آل سبي **والسهم** **والفواهم** عطف على ال ولا فرق بين الصدقة الوجه والمطوع وكذا
 لا لكل لهم وقال بعض اصحابنا كل لهم التطوع وفي البدائع ان سموله الوقت حوزة والى
 وروى عن ابى جعفر انه حوزة دفع الكوفة الى الماسمي روي عنه انه حوزة ان يرضى بها حتى
 الى الماسمي **الا عند السامع** **وحده** **وحالته** **موالهم** اي حوزة دفع الكوفة الى مولاه لا الى
 من غيره **وصح** **دفعها** **الى آل سبي** **المطلب** **الا عند السامع** **واحد** **رواه** **عنه** **دفع** **الكوفة**
بخرق **ان كان** **او عني** **او ابوه** **وان كان** **او ابيه** **وان سفل** **صح** **عند الكل** **الا عند**
مالك **في قول السامع** **والسبي** **ولم يكره** **المسافر** **وفي ذكر** **الخير** **استارة** **الى انه اذا**
دفع **غيره** **لاخره** **وقال** **الرسم** **وهي** **المسابقة** **لثلاثة** **افاح** **الاول** **انه اذا عثر** **وعليه**
طنه **انه خسر** **فهو جاز** **وان اخطأ** **والثاني** **انه دفعها** **ولم يخطئ** **بالماله** **انه خسر** **فاح** **لا**
هو على **اخبار** **الاول** **والثاني** **انه دفعها** **اليه** **وهو** **شاك** **او ط** **انه ليس** **غيره** **هو على** **الواد**
استنى **واقر** **العيب** **الثاني** **غير** **مقصور** **ولا** **من** **البيان** **ولو** **كان** **انه** **عبد** **وملك** **بته** **لا يلحق**
ولا يبيع **بما** **ان** **الكوفة** **مجد** **وان** **اصبح** **اليه** **وكذا** **القمار** **والنعا** **واضح** **الطرق** **ذكر**
الانهار **والبحر** **والجهد** **وكل** **مالا** **عند** **قصره** **ولا** **يكون** **بها** **ولا** **يبيع** **منها** **دنه** **بما** **ذكر**

[illegible]

ایضا و فوام

كان من الغيرة التي هي العنق
والخلفه ذكره الربيعي وأبو
عمران من الغول المستطير
ثلاثة غول 4 يوم بعد الصدرة
سماوية

في ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان فحينئذ لا يصوم بما واما
 ان يفطر في نصف البنية من يوم ان كان غدا من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان
 صوم وجب آخر وهو مكره والسادس ان يكون من رمضان ان كان غدا منه وعلى المصطفى
 ان كان من شعبان فيكره هذا خلاصة ما ذكره القيس **الاعتدال في واحد على الله**
 لو كان صوما سوى عداية راي **هلال رمضان** **فردة قول** ولم يقبل صام ولو افطر بعد ما
 رد الامام شهادة **ففي فقهنا** اي تحت القضاة والكفارة وكذا الحال في هلال شوال وحدها
 فما اذا فطر قبل رد الامام شهادة في وجوب الكفارة فمنهم من اوجبها فيها والصحيح لا الكفا
 عليه فيها واما وحسب الكفارة في هلال رمضان مطلقا ان افطر بالوقوع والامام
 اذا راي هلال الفطر وصله لا يفطر ولا يحل له صلاة العيد **ويحظر من الناس بالاصل** اي راي و
 هلال رمضان فردت شهادة فصام ملين يوم لم يفطر الا مع الامام ولو افطر الكفارة عليه
وعند السند كحل الكفارة ايضا ويحظر مع الناس الاجتماع وجعل حله وهي الغيم والتخا في المظلمة
حرو حمله ولو كان الجهر اثنى وقتا اذا كان رمضان وقبل احد شهادته حرو حنه
الاخذ ما كره في قول احمد **وانه يقبل شهادة عدلين حرم** في رمضان
 او حرو حرتين **للنظر** اي في شوال والا ان لم يكن بالسما عليه **في شطيم** اي في الفطر وحده
وهذا اكثر قيل اهل الحما وقيل محسوس وعند محمد حتى يتوارى من كل جانب كذا في الكافي قيل
 جميع العلم خبرهم حكم العقل بعدم تواطؤهم على الكون **الاصح** اي هلال **لا يفطر حتى لا يسلط** الا
 ثبت الفطر وروي انه من رمضان والاولى ص **ولا عبرة لاختلاف المصطلح** معناه اذا راي المسلم
 اهل بلده وصاحوا ولم يره اهل بلده لوزن جب ان يصوموا برؤية او لم يركبوا ما كان في
 اعتروه وقالوا ينظر ان كان منها تعارض حيث لا يملك المصطلح بحسب الصوم وان كان
 لا حلف قال الامام الرضا والكتب ان جبر لان كل قوم يحلف ما عندهم كما ان دخول الوقت وجوب
 حلف ما حلف الا فطاروا حتى عند ان لا يعبره اذ الناس في كل من سعى احوالهم وسقط عليهم

نور

واما حالهم ويحسب صومهم واعيانهم فان السبعة والاربعين الايام ان لا عبرة بالمكان ولا بالوقت
 قبل التزويج بل لا بد من رؤية قبل التزويج **فصل فيما يفطر الصوم وما لا يفطر** المذكور
 في هذا الفصل من افحام الامور ما يفطره وبوجوب الغضاء والكفارة والثاني ما يجوز الغضاء
 فقط والثالث ما يثبت انهم انهم عند السبعين **كل شربة جوع الامام** **كلم** **لا**
 فرق بين النوى والغفل **الاخذ ما كره** **سار** **فيما يفطره** وهو العباس **وعند الله** **كل**
 ما يجامع **سار** **فقط** يعني ان السبابة في غير حاله ليجامع لا يفطر ولو اكل سبابة في آخر
 انت صائم ولم يترك فاكل ثم تذكر انه صائم فصدومه عند اي جنبه والى يوس ولو راي صام
 ما كان سبابة تركه ان كان شيئا وان كان سبابة لا يترك **ولو كان خطئا او شرا** **افطر الا عند**
الاصح **قول واحد** **خطئا** لا يفطر اذا لم يلمح في الغضاء وفي الاكراه **بعضه** **كل**
 عنده ايضا **والاستفتاء** **عند الغضاء** يعني عن الموضع خصوصا مقام الاختصار لان معناه
 طلبه التي وهو لا يكون الا بالبعد ولا يفطر احدهم **ولا انزال** **نظر** **الاخذ ما كره** **واحد**
 وفي اطلاقه خطئا حيث قالوا ان المعد النظره انما لا الا والى او انزال **مكروا** **بعضه**
 اذا عالج ذكره بعد حتى اتمى تحت الغضاء هو المختار ولو ذكر قال **وبعضه** **في الاكراه** **بعضه**
 وعامة المتأخرين غيبه ان يفطر فيكون الافتاء على قولنا والظاهر من كلام المصنف ان يكون على قول
 فانك واعلم انه كل ذلك اذا راى وتكلم ما به من الشهوة خصوصا اذا كان داعيا الى تركها
 احرام يكون ويرى ان لا يكون عليه وبال او اداه من بفتح الدال بالفتح المصدر **او كل** **بفتح**
 معناه لا يفطر في الصوم **الاخذ ما كره** **واحد** **اذا اتصل** **بجوف** **بغيره** **او جوامع** **الاخذ**
او قبله **لانزال** **اي** **لو قبل** **لو كان حراما** **ولكن لم يزل** **لا يفطر** **صومه** **ولو انزل** **بقوله**
الاصح **فقط** **واصح** **الاعتدال** **ان** **الانزال** **والاجماع** **والاي** **وان لم يلمحها** **يكن** **فطر** **ان** **المأذ**
 بالامانة صدق كراهية **والاصح** **فيما لا يفطر** **لا يفطر** **ومول** **غبار** **او ذم** **فقط**
 ذكرا الصوم استحسانا **والكل ما ليس** **استثناء** **اقول** **من حقه** **وان كان مثله** **او زارا** **عليها** **بغيره**

في سبعة

لانه يضاف آخذ الى اختيار

الا ان يقال المراد حاله الصوم

الاخذ ما كره الاجم

وعنه رضيهم بما فاته من الصوم

ولا فرق بين ان يكون على العمل او لم يجد والمطلوع

صلى الله عليه وسلم

والله اعلم
بغالب ما و فطره ان
صحة القضاء، دون الكفارة

وكنز الجمع في الدرر النور
النفيس والكنز وهو
ذكر الرعي

والله اعلم بالصواب

ولوا بجمع حصاة او مالا يتخفى به ولو عدا فخطى خطا الا عند مالك فلو ايضا ولو اثر لم يحل
 صماد و من النوى او البهيم او الميت فخطى فقط ولم يكن وعنده مالك فلو فيها الصماد وهو قول النجاشي
 واحد وفي البهيم اي في الجماع بها لا يغد صوم بلائزال وكذا اكان الجماع صماد و من النوى
 فخطى كخطى لاغ عن مائة الا عند الثلاثة بعد الصوم به وهي اي الكفارة في الصوم كما اي
 لا كفارة في الطهارة ومن خبز رقة ولو صغيرة وكافرة فان لم يجد صام شهرين متتابعين
 بينهما رمضان واياح منهية عن وطئ اصل ولو خبز عنه اطعم ستين مسكيا كالنطرة او قيمته
 الا عند مالك واحمد رواه عنه فانه يحرمها بين الامور الثلاثة ولا كفارة ما في صحيحه
 رمضان اداء وقضاء وفي رمضان فضاء والكفارة لا تسقط فانه لو اتى بما هو الكفارة
 في جميع ايام رمضان كخبر الكفارة الواحدة مخد في البهيم فصل في ومن خاف زيادة صوم
 به الخطيئة عنه بالخطيئة اسارة الى انه ان لا سفي وصوم اي صوم المسافر است ان لم يفر
 الصوم وعن احمد وبعض المالكة وكذا اعل ك فني صام ما ذكره الربيعي الاكل ان في الجماع
 اتوا ما افرق بين الجماع وبغرة اذا اصبغ اليه ولا قضاء عليها اي على المسافر والمرئس لو انما
 عليها اي على المرض والسفي وان صح المرض او اقام المسافر ولم يتصل حتى حلت لزمه القضاء بعد
 الصبي والاقامة ولزمه الايصاء وقضيا ما قدره من شرط ولما اي قدر ما ادرى كمال العترة
 من غير وجوب الترتيب طوحا رمضان آخر قدم الاداء على القضاء بالاجماع ثم يصاح للقضاء
 سبع ولا قضاء عليه وعند المالكة الفداء مد طحا ان اخره بغير عذر ويطعم وليها المطل
 يوم كالنطرة بوقية اي ان اوصى المسافر او المرئس بالاطعام يطعم ولها كما يطعم صدقة الخطيئة
 ولكن لا الصاء وحس وقال مالك لم يك عليها وان لم يوص لم يلزم الولي ان يطعم عنه وعند
 الشافعي يلزمه بلا حصة الصاء ولو لم تتج به الولي كونه ان شاء وكذا كفارة البهيم والقتل اذا
 تبرع بالاطعام والكوة كوز ولا يجوز التبرع بالاعتاق والصلوة كالصوم ويعتبر كل صلوة
 بصوم يوم هو الصحيح ولا يصوم عنه الولي ولا يصلي الا عند احمد والشافعي ذكره الربيعي والجمهور

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلته
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible]

مغلق

ان المصالح حاله **بعد السجدة** وفيه **وكل يوم** اي كما يقضي غيره وقيل **يوم** غير
بجميع السجود والمحمدة المستوعبة وغيره غيره ولا يصح ان يجزئ المحمدة للحج المدفوع شرعا **وقد**
المسألة **يكون يوم لا يغني** وقال مالك يلزم العشاء اعتبارا للاغناء ذلك الربيع
قيل **بما** **سلك** **عن** **المفسر** **ابن** **سنان** **وقيل** **بالاجماع** لا حاجة الى قوله الى وفطر اذ يومهم انه
لو نزل الفطر الى ان يقضي وليس كذلك **الا عند** فان صوم رمضان يأتى عن
بدون اليه في الصحيح المعصية وثمرة اختلاف يظهر في نزول العشاء ووجوب الكفارة
فان عند مالك يلزم العشاء ان لم ياكل وحسب الكفارة ان اكل وغذاه انما على
في كليهما وعندهما ان اكل بعد الزوال فكما قال ابو حنيفة وان اكل قبل يحسب عليه الكفارة
وهذا امر عزيز يحتاج الى التدقيق **ولو قدم مسارا** **وطهرت حايض او سحر** **والخمر** **والخمر**
فصل **في** **المسوق** **المتاخر** **الى** **حر** **الليل** وفي الفطر **المعجل** وانما عليه السلام كان يفطر
بعد طبات قبل ان يصح وان لم يكن طبات فمأآت وان لم تكن حاسوت من ثياب **فصل**
والخمر **طاع** **او** **افطر** **لذلك** **على** **مما** **كان** **ان** **المتن** **عزبت** **والشمس** **لم** **ترب** **احك**
يومه **وقيل** **في** **ذلك** **اليوم** **ولم** **يكن** **في** **كل** **ما** **ذكر** **لما** **كله** **بعد** **اكل** **ساعة** **بما** **في** **الحكمة**
على **من** **اكل** **ساعة** **اكل** **عامدا** **وكذا** **الوجام** **ساعة** **اكل** **وجام** **عدا** **او** **نوما**
انما **الا** **عند** **ما** **كل** **الكفارة** **الا** **كل** **عدا** **اي** **سوالبه** **في** **الهار** **وبما** **وهو** **فصل**
وفي **الدوات** **او** **المخونه** **وهي** **صائمة** **عليها** **العقاة** **دون** **الكفارة** **ما** **ولما** **كانت** **مفيدة**
صايمه **ثم** **جفت** **ولم** **تسوعب** **جنتها** **اليوم** **وعن** **احمد** **في** **الطن** **بالطلع** **او** **الورد** **نذر**
صوم **يوم** **الخر** **او** **صوم** **ايام** **ميتة** **وهو** **يوم** **عبد** **الفطر** **ايام** **الخمر** **والسنن** **افطر** **فصل**
استقام **النوح** **عن** **دته** **وعند** **الملك** **ورأته** **عند** **دته** **لا** **اي** **لا** **يلزم** **العشاء** **ولا** **يصلح** **النذر**
ولو **نذر** **صوم** **سه** **من** **ثو** **المتقصر** **يوم** **الفطر** **نحو** **عدي** **وكن** **عند** **مالك** **والاصح** **في** **صوم**
الايام **من** **ثو** **الان** **لصوم** **مترقا** **وثن** **ليس** **ان** **لصوم** **متبا** **بها** **وفي** **العقاة** **بته** **سبح** **ان**

وہو علیہ السلام علیہ السلام علیہ السلام

و تو صام و به محض علی الهی و کنه غایب

ان يصوم البصير وثلثة افر من آخر الشهر **ولو نوى صيام كذا الف** اي كذا الف
 كفارة عين وسنة غسل عين وجوه ان لم ينو شيئا او نوى الكفارة لما عزم اولها
 الكفارة ونوى ان لا يكون صياما يكون نذرا ملك الصوم وان نوى بها لم ينو ونوى
 ان لا يكون نذرا يكون صياما فقط وان نواها جميعا يكون نذرا وعلى عيني
 ومجرده وعند اني نوى ان يكون نذرا وان نوى ان يكون صياما ونذرا عند عيني
 يكون صياما لا غير **وعند الله لا يكون نذرا على اصوله** **من صوم ايام هذه السنة**
اياما منهية وقصلي صام غيره فانه العاقبة هذا الجمل على ما اذا امره في كل يوم
 اما اذا قال نذرا لله على صوم هذه السنة لا يفرق قضاء يوم النذر وكذا لو قال صام
 الشريفة لا يفرق قضاء يوم العيد وايام الشريفة من نذر صيام مباح من السنة
 قال الزعمي وهذا سهل لان قوله هذه السنة عبارة عن اثني عشر شهرا من وقت النذر
 الى وقت النذر وهذه المدة لا يخلو عن هذه الايام واقول الحق انه لم يصر صام
 فان مراده بهذه السنة التي ابتداء من الحرم على ما هو المعتاد عرف اصل الشريفة
 وهي سنتي في اخر من الحجة يدل على ذلك بصور هذه السنة ولو كان جرادته
 المتبادرة من وقت النذر لقال الله على ان الصوم سنة كاملة متبادرة من وقت النذر
وقد نكح الايام التي اوطقها ولو صام هذه الايام احراره **ولو صام في الصوم فيها**
 اي في الايام المنهية **واقلها** **بالاجماع** وفي الكافي وعن ابي نوس وعنه محمد بن علي التقي
 والمدا وان يشترط ما نذر والا لكان في النذر كما في كتاب **بالاجماع** وهو في الله الاقامة
 على الشيء وحسن العمل وفي السيرة الاقامة في المسجد والبيت فيه مع الصوم والمنهية كذا
 في البيهقي وهذا التوفيق لا يستقيم على قول من قال واقله تسعة والمصنف لم يصر في قوله
 من سوا المسائل **سنة الاطراف** **مسجد يومه** وقيل صاحب المدا والصحاح سنة
 مكرمة وقال القزويني في حقه وقال الزعمي وهو في كتابه واجبه وهو المنذور وهو

وبعد ما حوته طهرت كتاب
 من القدر وطاعة
 كل الى مطابعا الكلام
 فلهذا احمد واكتنه

وهو الا على وفي العشر الاخير من رمضان وسحب وهو غيره من الاخرى ومن حاشي
 ان فيه نزع العلب من الامور الدينية والدينية والاشغال بالامور الدينية والاشغال
 على الحلق والوجه الى الحق وفي سنة لا يحق **وعلى احمد** **مسجد صام فيه الصلوات الخمس**
بجاءه وهو ايضا رواية عن ابي حمزة **وعند الله** **والله يصح بما يصح** **واقلها**
 حتى لو دخل المسجد ونوى الا على فانه ان حله من صوم **الا عند الله** **رواه** **عنه** **يوم**
 مردون عليه ولو شرع فيه ثم قطع لا يفرق القضاء في ظاهر الرواية **عنه** **الي** **حسم** وهو قولها
 ان الصوم ليس بركا فانه افضل الا على في ما كان في المسجد احرارهم ثم في مسجد النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم في بيت المقدس ثم في اجماع ثم كل ما كان اهل اكثر واكثر **والمرأة** **عكف**
مسجدتها ولو عكفت في مسجد الجماعة حاز الاول افضل ومسجدتها افضل لها
 المسجد الا عظم وليس لها ان تعكف في غيره موضع صلاتها من بيتها وان لم يكن المسجد
 لا يجوز لها الا على في الاخر من سننها او عكفت في **والاخر** **المعكوف** **منه** **اي من معكف** **الاي** **طبيعية**
شريعة **كالحج** والعبادة واجبارة **الا عند الله** **منه** **وما نكح** **صلى** **خروجه** **الي** **البيت**
 لعدم الضرورة فان عكفت في اجماع وكحه حين يزول البس ان كان معكف فرسا من اجماع
 بحيث لو انتقز والسمي لا يفرق احطه والآخر في وقت عكف ان ياتي اجماع ما شيا
 عكف كنه ووقار فيصير اربع ركعات في الاذان وبعد الحجة عكف بقدر ما يصح اربعا
 او تسعة الا خلاف ولو عكفت اكثر من ذلك لم يضر الا على وانما لا يسي
وتتطهر **بغير** **عن** **المعكف** **ولو ساقه** **سيرة** **على** **بغير** **اخر** **ب** **الاجماع** **الا عند الله** **اقلها**
 اي لا يفسد بعد ما حال حله اكثر من نصف يوم **ولا** **عنه** **مكف** **وشري** **ونوته** **وحاشي** **عنه**
 اي في المسجد **لا احضار** **ميسر** قال بعض الافاضل ادلاهم **ب** **الاجماع** **الا عند الله** **اقلها**
 فيه انهم اقول وهو يكون الضرورة ضرورة **الا عند الله** **اقلها**
لا يجوز **كونه** **مباحا** **في** **قصره** **اي** **بغير** **هذا** **الاجماع**

مدخل المسجد فصل طوبى
 ومخرج النذور

كأنه لو كان في البيت
 فيه الامور

وفي رواية الحسن بن علي بن حمزة
 روى عن ابي عبد الله قال اني سمعت
 من جمانة او اسما قال اني سمعت
 الحسن بن علي بن حمزة قال اني سمعت
 ابا عبد الله عليه السلام يقول
 صمتا او نوته على ان يكون
 النذر طاعة في الله واواه
 النذر طاعة في الله واواه

وفي رواية الحسن بن علي بن حمزة
 روى عن ابي عبد الله قال اني سمعت
 من جمانة او اسما قال اني سمعت
 الحسن بن علي بن حمزة قال اني سمعت
 ابا عبد الله عليه السلام يقول
 صمتا او نوته على ان يكون
 النذر طاعة في الله واواه
 النذر طاعة في الله واواه

بغات المصاحم

بشرکات لا یصل الیهم قدام

فان لم عليك فالاصح
ان يكرم من الميقات
حضرة اهل البيت
وان كان المقول فيه نفعاً

الطيرة
البرية

و من شرم
بالحرم

كيفية
الأحرار

حله في حله كالميتة في حقه المأفوق فلا يدخل الحرم اذا اراد اصدما الاخرى **والسكينة**
الحرم **والاحرام** **والغزاة** **والشعير** **افضل** **توفها** **ان** **لم** **يكن** **له** **وضوء** **لا** **يرتبه** **والا** **فوهن**
من **الاحرام** **وعند** **احت** **والمراد** **هذا** **الغسل** **فصل** **المطاه** **وانزاله** **الراي** **الكرهية** **ولذا**
بومرجه **احايص** **والنف** **آ** **كذا** **قال** **الزبي** **اقول** **قد** **يكون** **الغسل** **شرطا** **لغيره** **وليس**
اذا **اراد** **رد** **آء** **صديري** **او** **غسلين** **واحمد** **افضل** **والا** **له** **ان** **يكونا** **المضن** **وطيب**
باب **طيب** **شاة** **ان** **عند** **ما** **يك** **قال** **الزبي** **وكرم** **محمد** **وزم** **يا** **سبق** **عنه** **بعد** **الاحرام**
وبه **قال** **الشافعي** **ثم** **الحريم** **لا** **يسم** **طيبا** **آخر** **من** **جاء** **غير** **الذرع** **ولا** **الرجل** **ولا** **الانوار**
الطيب **الراي** **وسم** **له** **تعليم** **الاطفار** **وقص** **شاربه** **وحلق** **عائنه** **ونفق** **الطوق**
راس **عقب** **الغسل** **وصلى** **شعرا** **بعد** **اللبس** **الطيب** **ولا** **يصنع** **في** **الوقت** **المكروه** **وحركة** **المكسوة**
كسبه **المجد** **وقال** **عقبه** **اللهم** **اني** **اريد** **في** **غيره** **لي** **تغلب** **معي** **ولي** **دبر** **صلوة** **نوي** **بها**
اي **بالبلية** **لحي** **وسم** **لي** **اللهم** **لي** **الاحرام** **مع** **لسك** **لا** **شرك** **لك** **لسك** **ان** **الحمد** **والشكر**
لك **والملك** **لا** **سر** **لك** **فصل** **معنى** **لي** **انا** **اقسم** **طاعتك** **اقامه** **بعد** **اقامه** **وقيل** **معناه** **ان** **الحاج** **يجي**
اليك **وقيل** **اخلاصه** **لك** **وقيل** **غيزه** **وان** **الحمد** **كسر** **الف** **بالفتح** **تعجيل** **بزيده** **فهما** **ما**
من **الدعوات** **الماثورة** **واسم** **بعضهم** **ان** **يقول** **بعد** **البلية** **اللهم** **اعني** **عليه** **اداء** **الحج** **وعمل** **معي**
وجعلني **من** **الذين** **احيا** **بواك** **وامنوا** **بوعمر** **واستبقوا** **امر** **ك** **واجعلني** **من** **ذو** **الذين**
رضيت **عنهم** **وارضيت** **وقبلت** **اللهم** **فاحرم** **لك** **سحر** **وسحر** **وطي** **ودني** **ومني** **وعطاني**
ولا **سقط** **عليه** **شاة** **الا** **عند** **احمد** **لا** **يزيد** **وفي** **بعض** **الرواة** **عن** **الشافعي** **والبلية** **وه** **بالم** **كها**
الا **عند** **الشافعي** **واحمد** **فاذا** **احرم** **فليست** **الوف** **وهو** **الحل** **وقيل** **ذكر** **الحل** **ودواعيه** **وه**
النساء **وان** **لم** **يكن** **بحقه** **من** **الاباس** **والعنون** **هو** **المعاصي** **والحرف** **من** **طاعة** **الله**
تعالى **وهو** **في** **حالة** **الاحرام** **افق** **وجه** **الحاف** **وكس** **والجوال** **هو** **انخفاض** **مع** **الرفعة** **والنفا**
والسباب **وقيل** **الصيد** **واشارة** **ودلالة** **وهذا** **في** **المر** **واحاف** **في** **الحرم** **وهو** **في** **الحرم** **الصيد**

ولا تقصروا عنه لانه ما فله

قصص

و هذا الكثرة لا ينافي مع
عدم النقص لا الزيادة
الان قال المريد لا ينقص
و يزيد فالاستدلال صحيح

بشارة الحرم روايات كذا في الكافي وليس المخط من القميص والراويل والعمامة والعنقوة
والنساء والجنين الا ان لا يجد النخلين في تقطعها من النخلين فيبشرها او الكعبين من النخل
الذين في وسط القدم عند مفصل الشراك وعن احمد بن محمد بن ابي قحطبة والنخلين من النخلين
نحوه الا ان يكون من غير النخلين اي لا يكون من النخلين والنخلين وقال في
كوفي للرجل مغطاة الوجه ذكر الزبني وعندما والمراء بعسل الوجه على النخلين
فقد اتي خبثه عدم حوازه معلل بان له راحة طيبه وعندهما معلل بتقل الهواء
الشر وثمره اختلاف نظريه وهو الدم معدنه كح الدم وعندهما الصبره واذا
لم يخر غسلا فعدم حوا غسل سائر البدن به بالاولوية ومس الطيب وعلى غير الاولوية
والحناء وعند السامعي خذله احصاها بكنها وحلى شدة وقص ظفوه لالاكتان
ودخول الحمام حتى لا يتبق الثقل ودخول الحمام وكره ما كان من حسه في الماء لوجع
النفطية والاستطال بالسبت والجمل الا عذرا الجملة وقال في الرجل عاقل اجزاء
في الجملة لا يجعل عليها طلا ولا يبيض ثوبه على شجرة فيستظله ولو دخل سائر الكعبة حتى غطاه
ان كان لا عذرا - ووجه فلا بأس ولا يتقى نظر الهمزة وسطه وكذا في النفطة و
دال الهمزة واحتمه بانها تم كل ذلك لا تمه وقال حاله لا يشد اذا كانت في نفقة غيره وان شدد
افشس ويكثر التلبية متى صبا او عكس ثوبا او هبطا واديا او لقي ركبا في الصحراء رافعا
صوته وكذا اذا استسما او استعطف راحله وركب ونزل الله مهم وامانة معنى لا ترفع
المراد صوتها الا عند السامعي يرفع بها صوته في المهم بها وبدا بالجملة من نزل على وهل
تقفا السبت ويكون ملبسا في حوله حتى ياتي بابا سوي يشبه فدخل المسجد اكرام منه ويستدع
رجله اليمنى في الاوجول ويقول سم الله والحمد لله والصلوة على رسوله اللهم اغفر لي واجه
لي ابواب جحديك وادخلي فيها اللهم اني اسالك في مواعي هذا ان تصلي على محمد وعبدك ورسولك
وان ترحمي وتقبل عترتي وتغفر ذنبي وتغفر عني ورسولك فاذا فرغ بصره على ابنتك كظهر

المظهر كبر وسهل ثقل وقال اللهم انت السلام ومنك السلام فحفظ رشتا بالسلام اللهم
بينك هذا عظماء وسرفا ومكرها وهبات وزد من شرو وعظم وكرمه من حج او اعتمره
سرفا ومكرها وعظماء وسرافا وتول عدد خوله احرم اللهم ان هذا اميك وحرك النوى
من دخل كان آسافا فحق ودمي وعظمي وبشري على النار اللهم اعني من عواكبر
يوم تجت عبادك فانك انت الله الذليل لا اله الا انت الرحمن الرحيم واسأل ان
رسل على سيدنا محمد وعلى آل محمد وبشي على الله وسحقه الخضوع والخشوع في قلبه
ما امكنته وسحقه ان يغفل لرحولكم ويدخلها من الجنة العليا ويحب من الله العلي
ويدخلها من انهارا وتقول عدد حوله الله انت ربي وانا عبدك حيث لا ودني
فرايضك واطل رحمتك والتمس ضايقا لمرتك راضيا بقضائك انك من المفضل
المستغفر من عذابك انما يغفر ان يسعني اليوم بغيرك وحفظي برحمتك وحيا وب
عن بغيرك وتعني على اداء فرايضك اللهم افتح لي ابواب رحمتك وادخلني فيها واغفرني
من السطوات الرحمن ثم يقبل الحبحر الكاود مكرها مكرها فاعلم ان الله
السلام ان يضع يده على الحبحر ويغفل الحبحر من غير ان يودني اصدا فان لم يكن السلام
امس الحبحر شيئا وقبل واذا حزن عن ذلك رفع يده خذامك وجعل باطنها كحف
الحبحر منبرها الله وطاهر بها حوذه ويقول بعد السلام اللهم ايانا بك نصبر على كبر وفناء
عبدك واتباعا لك سكر محمد صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله والله اكبر اللهم انك سبطت برحمتي وبنها
عندك عظمت رشتي فاقبل دعوتي وادخل عذرتي وارحم تضرعتي وجعلني مغفوك والغنى من مضات
الغن يقول عند ابتداء الطواف **وطاف مضطجعا** والاصطباء هو ان يلق طرفه على مضطجعة
الاسر ويجر تحت ابطه الايمن ويعلق يده الى اخرها كمنه الاسر ويكون ثلثه الامس مكشوفه
مغفلة **وراء اعظم اخذ اسمه** أي بين الطواف فاعلى الباب منه اسرطوا واد احدى الممرم
ما اول طواف قال اللهم ان لك حقوقا تتصدق بها علي واد احدى الباب يقول اللهم

لا يجوز ان يجرد
ضامن بغير
اولوية ان لا يسجد
اقول لا يفرق من عدته
في المشاهدة
الا ان لا يسجد
فان لا يسجد
وعلى من عساه ان لا يسجد
عنه

البيت بيك وهذا الحرم حرك في هذا الامن امرك في هذا المعام العايزين اعوذ بك من النار فاعلى
 منها واد احدى المعام على منة يقول اللهم ان هذا معام ابراهيم العايزين من النار حرمنا
 وشترنا على النار واذا اتى الركن الثاني يقول اللهم اني اعوذ بك من الشرك والشقاق
 والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنطق الابل والكل والولد واذا اتى من الركن الثالث يقول
 اللهم اني اسالك بما لا يزدول ولا ينقل ولا ينفذ ورافقه بيبك محمد صلى الله عليه وسلم اللهم اطلني تحت
 ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك اطل عرشك واسقني بكاس محمد صلى الله عليه وسلم شرابه لا تظلم بعد
 ابد واذا اتى الركن الثاني يقول اللهم اجعل لي مبرورا وسعي مسكورا وذني مغفورا وخار
 لس تبورا يا عزيز ويا غفور واذا اتى الركن الثاني يقول اللهم اني اعوذ بك من العجز والبطالة
 القبر ومن فتنة المحيا والممات واعوذ بك من اخر ما في الدنيا والآخرة **ومن في الاكواص**
الثلث الاول فقط والرمل ان لا يزدل من الكنفان كالمسار من شجرة بين الصفاين **ومن في**
الحجر كالمسار ان استطاع والكسوف على ما ذكره في تحت ان سئل عن طواف الركن الثاني فقل
 ولا يجزئك يقول عند ذلك اللهم اني اسالك العفو والعافية في الدنيا والآخرة ربا
 آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقا عذاب النار وحكي الكفار من ذلك **ومن في**
الطواف اي بالتمام **ومن في كعتين** **المقام** وهو ما ظهر في ان تردده وهو حجارة
 معوم عليها عند نزول وركوبه عند اتيان ماجو وولده **ومن في حوض** يعني حوض ان يفيض
 في غيره من الاماكن **ومن في وجب** الا عند احمد والشافعي وهو اي طواف القدوم **ومن في**
لغير ملكي اي غير اهل مكة حيث لا يكون في جهنم واد اخرج من الطواف والصلوة يقول اللهم
 لتومئد الموت وادعوني ذنوبي وفضلي عارز رقتي ومارك في فم عطيتي واحلف على كل
 غائب بالخبر ثم ياتي زمزم وشرب من ماءه ويقول عند ذلك اللهم اني اسالك ان تبارك
 وعلمنا بقا ونفعا من كل موار **ومن في التلوة** اي الملك ايضا الى سنة **ومن في خلع** الى الصفا
 من اي باب شاء يتقدم رحله اليسرى فيقول بسم الله وعلى كل رسول اسلم الله ارفع لي اسما

اي الركعتين

في قول

ولا يركب السكينة في احوالها ما لا يركب في غيرها
 الا في ركوب الطواف في احوالها ما لا يركب في غيرها

ابواب حركت واد خلني فيها واعذني من الشيطان الرجيم **فصل** في تعذيب البصير البيت طرأ منه
مستقبل العبد كبير اهله ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد يحيي ويميت
 وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين
 له الدين ولو كن الكافرون يقول على مرات **مصلية على النبي عليه السلام** يا فضل الصلوة
واعلموا له حاجة الاخرى **ثم اخطا في المروة** **ساعيا بين يدي المسلمين الاحقرين** وتقول في هبوط
 اللهم سمعنا على شئبيك وتوفني على حلة واعذني من فضلات العرش رحمتك يا رحيم الرحمن
وفعل عليها اي على المروة **فعل على الصفا من الكبر** وعينه طاف **سجودا بالصفا** **ومن في**
السابع بالمروة **واسعى بها وجه** **وعند السكينة** **كمن ثم اقام على حرام طاف** بالبيت العتيق
عابدا لا يتعين شئ غير انه لا يسعي بعقبة الاطوية **وخطب يوم السابع** من ذي الحجة
وعن احمد لا يخطب **وعلم فيها** الساس **المنك** ان يخالج من اخبره الى امي والى عرفات
 والصلوة والوقوف فيها والافاضة **ثم راح الى امي بعد صلوة الحج يوم المروة** وصلى فيه الطلوع
 والعصر والمغرب والعشاء والتراويح في المحيط والمفدح ان توجه الى امي بعد التراويح وهو اصل
 قول الشافعي واليه هو الاول فاذا دخل من يقول اللهم هذا امي وهذا امي واللتا عليه
 من الماسك ثم يمشي على كوا مع اخيرات وبما مننت على ابراهيم خليلك ومحمد حبيبك
 على اولادك واهل طاعتك فالي عبدي وما يصيبني يدرك حيث طاب لم ضالك وشج ان اراد
 عند مسجد الحنف **راح الى عرفات** وهي علم الموقف الاعظم تمنى حج كما لا بد من **بذل**
 اي بعد صلوة الحج يوم عرفه وهذا بيان لما لا يقول عند توجه الى عرفات اللهم لك الحمد
 وعليك توكلت ووصك اردت فاحمل ذنبي مغفورا وحي مبرورا وارحمي اول حبيبي
 ومارك في خيرا واصبر يوفات حاجي انك على كل شيء قدير وعلني واهل بيتك فادعني
 من عرفات ووقع بصري على جبل الرحمة وعائنه ندعو ويقول اللهم انك توهب
 توكلت ووصك اردت اللهم عزالي وتب علي واعطني سؤال وجه لي اخيرا انما وجهي

وقار في الصلاة
 وقار في الصلاة
 وقار في الصلاة
 وقار في الصلاة

سعي لا لهم كان سريرون
 سعي لا لهم كان سريرون

والا فحري اي ووشاء

و فی هذا التسمیاء
الافعال التي دُرر من
اول الامر الى معان
الكل فرد واحطه كونه

المحمد

وہذا اللہ علیہ السلام
وہما شایعہ

الختل **وقد شاة لا يكون محرما** **وعليه لاكت** **ولا يعرف الا عند الشافعي واحمد واليون**
من التبر والبل الا عند الشافعي وما كثر من الال فخط **الوان** وهو الحق من
الحج والعمرة **افضل** من غيره **ثم التمتع** **افضل** **ثم الافراد** **وتفصيل** ان الحرم ان اورد الاحرام بالحج
مزد وان افزده بالعمرة فاحلها استراح او قبلها الا انه وقع اكثر استواطها طوافها او لا السالي حوز
بالعمرة والاولى بها كذا ان لم يحج من عام اوج والم بايها سنها الما يصحها وان لم يعلم بايها الما
صحها فمتى وان لم يزد الا لتمام الواض منها بل احرم بها معا او دخل احراما بلح على احرام العمرة من
الطواف للعمرة اربعوا ثلثا فان لم يمسها **وعليه التمتع افضل منه ثم الافراد** **ثم التمتع**
وعلى نحو الشافعي في قول التمتع افضل من الافراد وفي البيهقي قال سافعي الافراد افضل
ثم التمتع ثم الوان وهو قول مالك على ما اضار به شبه وقال الامام احمد التمتع افضل ثم الافراد
ثم الوان وهذا هو الفصل لا يلائم كلام المتن **وان كان ان يهل بعمرة ويح من المعاقب فيقول**
عند الامام **الله اني اريد الحج والعمرة فيسريما لي** **وعتقها مني** قال الربيعي واكر اطال فقال
حين المعاقب وهو انما قاتل كوا حرمها من دينها او بعد ما خرج من بيتها فصل ان يصل الى
المعاقب حان وصار قارنا اقول لا حاجة بهما الى الاعتدال لانه يصدق على من احرم في دينه
ايها او بعد ما خرج من اسلامه ان يهل بها من المعاقب بل الوصل منه انه بيان انه لا يجوز الحج
من داخل المعاقب وهو اقل ما يمكن في طواف وسعي للعمرة للحل واخرهما من هو اوطى من
في السنة الاول من الطواف وهو من الميادين في السج وبعده ركنين فلم يحل له قضاء
طواف العود وسعي بين وتغسل جميع افعال الحج كما ذكره المؤيد وعند السنة بطواف وسعي
لها وطواف طوافين لها وسعي بين حان واساء ما حرم من العمرة وتعد طواف التمتع عليه
ولا يلزم له ذلك **وقد روي** **يوم النحر** **شاة** **او ربه** **او سها** **وصاح** **القارن** **الحرم** **عليه**
احرام **او عرو** **الا عند مالك** **والشافعي** **احرام** **من** **العمرة** **وحان** **بعد** **لا حرام** **بالاجماع** **وهو**
سعي **قرب** **اي** **صاح** **سبعة** **ادافع** **من** **افعال** **الحج** **ولو** **عكس** **الا عند الشافعي** **واحمد** **صاح** **سبعة** **اذا**

اذا رجع الى ابله ولو لم يصح وجاء يوم النحر لم يحل له بالوجوه ولا يجوز ان يصوم السنة ولا
السنة بعد ما وعده السنة لا يصوم في ايام السج الا عند الشافعي في القول بواحد واحد
صوم السنة بعد ما وعده السنة لا يصوم في ايام السج الا عند الشافعي في القول بواحد واحد
وعند الشافعي واحد من فصل الوقوف والتمتع ان حرم عمرة من سنوات وهو على وجهين مع سبق
الهدى وتمتع لا يوق الكس طاف وسعي وحلق او قصر وحل والسؤال سافعي مع جوابه سعي
بها وتقطع السنة ما ولا الطواف وقال مالك قطع اذا راي بوقت حله لم يحرم بل يوم النحر
وان حرم عليه فان حرم وحل في تلك السنة وسفل جميع ما فعله في تلك السنة من طواف الزمان
وسعي بعد ذلك فان عجز عن الكس فقد حرم وهو صوم سنة ايام في الحج وسجوا اذ رجع الى مكة
ولو صام تلك من ثواب واعتمر لم يضر هذا الصوم على السنة وعدها احراما في بالعمرة اي صام سنة ايام
فصل الطوافان وعند السنة لا يجوز فصل الاحرام بلح والافضل ما يضر هذا الصوم الى اخر وقت
وهو يوم عرف ويومان قبله الا في رواية على احمد وهو الاحرام بالعمرة حار بالاجماع فلو اراد
سوق هديه احرم وساق وهو افضل وقد بدت في رادته او غفل وعندهما والشافعي
انها والسوق افضل من القود الا اذا كانت لا تساق ولا تسر وهو عاشق اصحابي منها
حتى يخرج منه الحرم ثم يلح بساها وعندهما والسنة شر ولكن عند حاص وعند الشافعي
قال الطحاوي ما كرمها بوحده اصل الكفار وانما كرم اشعار اهل زينة ولا يتخذ بعد عمرة الا
عند الشافعي وما كرمها كالمولم سقا فادخل يوم النحر حل من احرامه ولا تمتع ولا فدان لم يكن
عليها ما في من حرامه وهم حادون اهل المواقيت الى الحرم وعند السنة لا يكره قال
لا يلحق به غيره ومن بعض المالكي كرم الوان فقط وحاضري المسجد كل من يدخل مكة على احرام
وعند الشافعي واحد من كان داره غير حافة قصر منها وعند مالك كان حرمه وذو طوي
اسم مكان عوف عند اهلهم ولو عاد الى مصره بعد اي عمرة لم يسجد به بطل سعي
قال الربيعي وساق في خلاف الشافعي ولو ساق هديه لا يطل بتمتع بالعمرة

ادا كان ما يباع فان كان متكررا ففي دم للطيب ودم للنفط وعند العذريتين وعن
 مالك لو خضب كفيه بجم او اوس برئت كحبة الدم وعند ما كحبه صدق وعلية
 وسوا الناس والحقه فعد دم ولا شيء في غيره وعند ما كحبه الاغصاء الطاهرة فعد دم
 احمد لا شيء فيه اصل وهذا اختلاف في الزيت الحيت واما في المطيت فان يكون مخلوطا
 بالصبغ والورد والربني وغيره فان لا شيء النعطره كحبة دم بالاجماع او ليس بخيط او
 غطى راسه بوجاه كحبة دم في كل واحد منها ادا كان بوجاه كحبة دم والا اي وان لم يكن
 مصدق ولو لبس الناس كلها من قميص وقبالة لزمه دم واحد وعند العذريتين كحبة دم
 سفى اللبس لا يعلق باليوم وطى راسه او ربه طيته كحبة دم والا اي وان طوى
 اقل من البرج صدق او حلق رقبته او بطيه او اصد بها يكتفى قوله او اصد بطيه او حنجه
 بفتح الهمزة وعدم الحاء على الجيم موضع الحاء كحبة دم وفي حلق شارب كحبة دم
 عدل وغيره ينظر ان هذا اذا حوكم كحبة دم من ربه الحية وحده من الطعام والما قال
 واعلم ان السنة في فصل الشارب ان يعض منه حتى يوازي حرف الالف من السعد وذكر
 الطحاوي ان حلق السار هو السنة عندنا في دم عند السار في واحد على كل
 شراة فصاعدا من بدنه وعند ما كحبه حلق ما يحيط الاذي وعند ما كحبه
 رواه عنه مصدق حلق بجم وصدق ما ذكر شارح حلال وحاشاه وقل طوره اي حرم
 اصد شارح حلال او حلق راسه او قل طوره كحبة الدم وكذلك اذا فعل الحرم اخر
 السنة لا شيء عليه فيما ذكر من الاور وكوفه بدنه ورجله في مجلس ويرا او حلق لزمه دم
 والا تصدق كحبة دم بخلافه ان الحرم لو قص اظفار راسه ورجله او راسه واحد
 او حلق واحد كحبة دم واحد وان كان خلافا من قل حمة اظافه من رقبته صدق
 كل طفر فاذا اصل ان فصل اللبس والبرحان في بطن واحد في دم واحد وان كان
 في جالس فكل ذلك عند محمد وعند ما كحبه ليل يدم والحل رطل دم ادا وصد ذلك كل فليس

اولا

محمد من كحبه اربع درماة وعند العذريتين كحبة دم وعن احمد سداخل من الكحل والحق
 في قل الطفر المكسر بالاجماع ولو حلق بعذر ربح ساه او صام لمدة ايام او تصدق
 سبعة اشبع عبيت من ما كس الحلق ممكن نصف صاع بغير حرمين بين الامور بالاجماع
 ثم الصوم بربنة اي موهبة شاء وكذا الصدقة عندنا واما الشك فحرم ولو نظر الى امرها
 يستوفى فانه قل شيء عليه الا عند ما كحبه واحد عليه بدنه ولو كرر النظر فانه يفسد حرم عند
 ما كحبه فقط ولو قبل او لمس امرأة فان ترك عليه دم كما لو حلقه في مادون البراءة وعن الثاني
 انه عند احراره في جمعه ذلك كحبة الصوم وروى عن احمد انه كحبه بدنه ولا يغير احراره
 الا عند ما كحبه واحد غير ما لا تزال الا في وطى عند ما كحبه حلقه في اصل السلسل من الووف
 فدرجه وهو جمع عليه وعلية بدنه وفيها اي حلقه في العمة في طواف اكثر اي اكثر الزوايا
 بعد وبعد لا يغير وعلية دم وعند العذريتين لو حلقه في الحلق الاول يغير وعلية بدنها اي
 الحج والعمرة ويغير في بعد ما افسد بالجماع كما مضى من لم يغيره ويحرم في العام بالاجماع
 ويزل السوف فيه اي في التضيعة الا عند احمد واسم من في قول توفاه موضع الجماع وعند
 ما كحبه زوايا احرما ولا فاد لو جامع بعد حلق قبل طواف الزبارة وعلية شاه وعند
 الثلثة عليه بدنه واما ما في نذر الاحرام الا عند احمد واحمد بطوف وسعي باحرام حرمين
 التسعيم وجماع النساء كالعامة وكذا جماع النايبة والمكرية بمعد الا في قول من الشافعي في
 سابع طواف للرجل تحريم اي بعز وضوء لزمه شاه وبدنه اي لو طاف طواف الزبارة جينا
 وكذا اذا طاف اكثر جينا او حرمنا او حاليها بعد الطواف في اجنة واحدة فكل ذلك
 في البداية ان الفضل للعادة ما دام بكه والاصح انه يوم بالعبادة وكله عليه ولو
 رجع الى اهل ووطاه جينا وجب الابعود وان لم يعد ونحو بدنه حان وسعها الحائض
 اي من لم يكن بكه وعند العذريتين لا يغير وتعي حرمها ولو طاف بعد دم او صدر حرمنا او بر كحل
 طواف عليه صدق كحبة ليل بوط نصف صاع من بر ولا حرمه دم ولو ترك اكثر طواف الزوايا

وعلية شاه عذرا بعد
 اي عند الووف سبعة لا يغير
 ولكن

بقي محرما ابرأ حتى يطوفه وعند الله من حرما اي في ترك اقل الطواف او اكثره ولو طاف حينا
لصبر او ترك اكثره عليه شاه الا عند ما لا تشي عليه او طاف فجدد المكن وطاهر الصدر
في احرام ايام التشرى عليه ساء وكحد جان لو طاف حينا للمكن وطاهر الصدر عند ايام
وقال عليه دم واحد ولو طاف لعمرة وسعي حداثا لم يعد بها حتى رجع الى اهل عليه شاه ولو ترك
السعي فيها اي السعي بين الصفا والمروة لزمه دم وعند الله لا ولا سحران ولو ترك الوقوف
الى العزوب عليه دم الا في قول الشافعي وسقط رجوعه من زفات قبل اي قبل الرجوع لا بعده
اي ان رجع بعد النوب لا سقط بالاجماع او ترك الوقوف لم يذبح او ترك رمي الجمار اربع
ايام كلها او ترك رمي جمر نوح عليه دم واحد كما اذا صلى وجهه بركبة بكفجه دم واحد وان كان
حكه عليه كل عصى على الاثر او اوجع رجع الراس وهذا انما يحكي نوب السعي من احرام
الرمي الا عند السافي اربعه دماء وعند ما لا يركب في كل ترك صومي يوم دم واحد ولو ترك
رمي الايام بركته فصاها اي رمي الجمار اربع ايام السعي لا تشي عليه بالاجماع وما زاد من الايام
فهو مكن قضاء ما فيه من العتق وعن ما لا يركب في يوم الحرام ولو ترك اصدرا الجمار يوم
عليه صدقة الا ان يكون المترك اكثر من النصف في يركبه الدم قال الربيعي ومعه وجوه الصدقة
ترك الاقل ان يجب عليه لكل حصاة نصف صاع من برا وصاع من تمر او تمر وعند الله عليه
دم في هين المسئلة وبتاخر احل طواف المكن عن وقتها وهو ايام الحج عليه دم عند الله
الا عند ما وان شافعي لا تشي عليه وعلى هذا الخلف تاخير الرمي وعدم تركه على تركه
العارف قبل النزع عليه دم وان دم للحج قبل النزع ودم للوفاء وعند ما والفتنة عليه
قل حرم سيدا وهو الحيوان الموحى لاهل الخلقة وهو نوعان برن يكون توالف في البر
وجرح عكس في ترك وجرح الاول على الحرم دون الثاني او دل عليه لزمه اجرة والركن الكعبة
ان لا يكون المدلول علما بل كان الصدوق ان يصدق المدلول الدال حتى اذا كثر ولم يتبع الصدوق
بدلالة ودل عليه لزمه بضع صدقة وفصل الصدقة واجز آية على الثاني وجوب اجرة باصله

المدلول الصدوق وكذا الاشارة عليه بالبد وفي ذلك العامد وان سيات وكذا
المبتدئ في نزع والحارفة والسدر في العقل والعامد وعند الشافعي وما لا تشي على
الدال وهو العباس وعند احمد عليها اي على الدال المدلول حرام واحد وحرامه
اي عليه الصدقة تقوم عدلين قال في الكافي والواحد كفي والمنتهى اخوط في معتله او قرب
موضع منه ان كان في بركته لا سبل فيه الصدقة ثم احيا ردها للفقهاء ان شاء استرعى
بالصحة هديا وذكى ان بلغت قيمته هديا او شرس باطحا ما يتصدق به او صاع من
مكس وهو نصف صاع من برن وما ولو فضل اقل من نصف صاع فهو باختيار ان
شاء يصدق به اي بالاقول في اي موضع شاء غنما خلافا للشافعي وان شاء صاع
من ما كان وكذا ان كان الوجه بشارا اقل من طعام مكس بان كان المقبول اقل من
صاع وعلى هذا الوجه قيمته هديا ان شاء فيهما او تصدق بهما او صاع عنهما او ذبح
واذبح بالآخر ولا يجوز في الدايا الا ما يجوز في الفخايا وان اخار الصوم تقوم المكس
طعاما وعند محمد والله احكاما الى العدين فلو حكي بالهدى كج البئر مما لا ينظر في غيره
القيمة كما قلنا ولو جرحه او قطع عضوه او نشف سحره صمن ناقص وهذا اذا رايه في
له اثر والالا يفتن وقال ابو يوسف لزمه صدقة وعلى هذا القول سنة او ضربت سنة
فا بصفت فبت له سن او زال السبا من ذكره العائة انه لا سقط عنه الضمان ولو مات
بعد ما جرحه ضمن كل ولو غاب الصدوق لم يعلم انه مات او برأه ضمن نقصانه وهو العباس
وفي الاحكام لزمه جميع القيمة احدا طاهرا وكف قيمته بشف ربه وقطع قوائم
وكسر بطنه وجرح فميه ميت ككسر وكذا لو كسر بطن طنبه فالقت حينا ميتا
ماتت تحت عليه فميتها وان قتل ضريرا او ذرا او قتل كفتية وفيه خلاف في الدال
عند ما كك وعق الس فدية لا ضمان للدين ولا تشي عقيل عراب اما العقيق فحجب
اجزاء على الحرم وحدادة وذئب وحية وفارة وغور وطلب غمور وغور على ابرو

ويطعمه ويقتل محله وجرادة تصدق بأشياء ولو قيل فله ساقطه على الأرض لا شيء عليه
 ولو قيل في ثوبه فله كثر فالعاه غنا السنين لموت وجب عليه صدقة وجب له يقتل
 غير صايل إلا عند انقضاء واحد لاجزاء فمالا ياكل وعند ما كثره المبتدئين بالضم
 ولو حال السبق فله شيء عليه وقال في حكمه قيمة وذكره المصنف في إذا احلته فغيره
 سلبه فله شيء آخر ولا يجاوز عن منه شاة ويقتل حمام مردل وهي التي على رجليه
 ريش وطي مستأنس بحجر الجراء إلا عند ما كثره يصير حرم بالاجماع أي لو خرج قوم
 صبرا حرم على الزناج وغيره وقال السامعي كل غيرة كذا في السنين وأطلقه المصنف لا
 أي لا حرم في شاة وبقرة وسحر ودجاجة وبطاطي وهو ما يكون في المبالين
 وأحصاء ولا ينظر فله كانت نظر كجب نعتها أجزاء وكذا يقتل الوحشي وعدم
 ما كثره صنم أي القمل إذا أكل من الصيد المقتول بخرم قيمة اللحم وأطعمه كذا ككل
 ولا يخرج قيمة إذا أكل محرم آخر وسأعبدني حسبه وعند ما والثلث لا يصح العمل
 ما كثره أيضا وكثر عليه كالأعوانه حل أي للحرم حكم ما صادده حلال وذكره أن كثر
 عليه ولم يصر به وهو كحاشية عند السليح حرم أن اصطاده كالحلال لاجل المحرم
 ذكره الزبيدي وأطلقه المصنف في حلال صيد المحرم كحل وعند السليح لاكل وعليه قيمة
 بالاجماع تصدق بها ولا يصوم إلا لاخره صوم وعند السليح فزهر بصوم وأما شجر
 المحرم وخيشة فالمحرم فيه سواء وحل المحرم المحرم بصيد أرسله إذا كان بين الأختار
 والسامعي لا أرسله فلو باعه رد بوجه أن يتي ولو مات فعليه أجره ولا فوقه ذلك من
 أن يبيع في المحرم أو يعرفه أخرجه فباعه خالفه المحرم وعند ما لاخره عليه ولو أخرج
 وفي سنة أو قوضه صيدا أرسله الأعداء فمنه قول ما كثره رواية عنه تركه من يسه
 إلا عند ما والسامعي في قول لا تقتل أرسله أخذ حلال صيدا فاحرم من أرسله من يسه
 وإن فني في قول لا يصوم أرسله ولو أضافه حرم لما أي لو أضافه حرم صيدا فأرسله أن من يسه

أكل

أحد

بين لم يضمن بالاجماع إلا أنه قول الشافعي ولو قيل حرم آخر ضمن الألف قول السامعي ورجح
 إلا أخذ على القائل ولو قيل حلال لا يرجع إلا عند زوال السامعي ثم إن الرجوع على القائل
 عند الكثرة بالمال ولو كثر ما يصوم فلا يرجع عليه شيء وحرم قطع حبش المحرم وبجر طين
 محكوم ولا مما سبب الناس إلا فيما جفت ومالا سبب عادة أو البنية الناس المحرم
 عادة ولو نبت شجرة في حقل إن كان في فاطمة فبها من حيا للشرع بصدقها وفيه مال
 ولا يكون للصوم منه بين القيمة مدخل وحرم عند وقطع الألف آخر وحرم ما يوشى به
 والتقط ما يمشى من كالتقط ما يمشى على شجرة ما جفت من الشجر لا ضمان فيه ما ضمن
 وعند السامعي واحد مما سبب أيضا لو نبت بلا ضمان والضمان في الصغرة شاة وفي
 الصغرة جدا قيمتها وفي البقرة شاة وعند ما كثر لا ضمان فيها ولا كثر نراة وحرم إذا
 نراة المحرم إلا عند الشافعي واحد في حيا للشرع بلا ضمان ولا كثر ما كثر الكفاءة
 من المحرم ولا حرم كثره بغيره ما يبعث في حرم ملكه وعند السليح كذا حرم المصالح لا
 حراية في قبل يسه وقطع شجرة عند ما كثر واحد والسامعي في قول فله ما ذكرنا من الألف
 المغطى وكل شيء على المنزلة دم مع القارن ومان دم الحجة ودم لعمرة الألف عادة
 المصحات بلا احترام وقال في من يسه ومان وعند السليح على القارن أيضا دم واحد
 ولو قيل حرم ما صيد أو أهر كالحرم ما في قبل صيد تعدد أحكام الأعداء فمنه قول
 واحد في رواية جزار واحد وفي قبل حلالين لا أي لا تعدد أجزاء وهو النعم بالاجماع
 ولم يخالف فيه أحد أخرجه طلبة المحرم فلو لم يمانا أي المان والولود ضمنها وإن أدى
 جزار ما فلو لم يمانا لا يضمن وكذا كثر زناة فيها من يسه أو سوان كان قبل الكثرة لا يضمنها
 وإن كان بعد ما يضمنها وفي الفاتة لا يضمن بعد الكثرة الرناة ويضمن الألف ولو أضافه الألف
 أو الألف ولا دخل وكل

قال السامعي وحاصل ما في الشافعي
 أما إذا جاز أو غيره ووقف أو ليس
 واحد منها فله شيء ولا كثر ما كثرها
 ليس واحد منها فله شيء ولا كثر ما كثرها
 في الشافعي وهو ما سبب الناس المحرم
 إذا كان يكون البنية المحرم
 لا شيء في الألف عادة أو البنية المحرم
 سبب الناس على سبب
 حاكم بنية الناس على سبب
 أن يكون من حيا للشرع أو لا
 لا شيء في الألف عادة أو البنية المحرم
 الذي جاز أو غيره ووقف أو ليس
 هو ما سبب الناس على سبب
 بنية الناس على سبب
 ولا أضافه أو البنية المحرم

راجع الى ما في كتابه من
 ما وجدته في كتابه من
 ما وجدته في كتابه من
 ما وجدته في كتابه من

فصل في ذرة المسحات باذنه من اجل احرام عليه دم كالمحل ولو عاد وجر ما لم يلج
 او احرم بغيره ثم اذ قد قضى سقط عنه الدم عن قول الى حنيفة في الا الى وعند زوا
 لا الى لا يستطلي ادم يلبس وعندهما وان افعى في قول سقط عنه الدم يعود الى المسحات
 فما سقط لبي ادم لم يلبس ولا خلاف بينهم اذ ارجع الى المسحات قبل الاحرام فاحرم من المسحات سقط
 عنه الدم وان رجع بعد طواف لا سقط عنه الدم كوني دخل البستان كاجل ودخل مكة طواف
 ووقفه البستان اي جميع اهل الذين بينه وبين احرام ولا فرق بين ان يكون الا في البستان
 ما لم ينو ولو احرم من البستان لم يلج ولم يدخل مكة حتى وقف برفه احرام
 الاحرام من ميعانه ولو دخلها ما احرام وحسب على اصحاب الكين وفي خلاف ثم جع على
 من جهة الاسلام في عامة ذلك صح من دخول مكة طواف الاحرام ولو جازت السنة لا حرمه وقال في
 لا حرمه وان لم تجز السنة وهو العكس على طواف سوطاها اي ذرة ثم احرام
 حج رقصه اي الحج وعند المسلمين لا يرقص **فصل في رقصها** وعند بعض اهل العلم
 دم لرقصها ومضى في الحج وعليه حج وحرمة ودم لرقصه وعند بعض اصحابنا
 وعليه دم ولو مضى عليها اي على الحج والحرمة صح وعليه دم طمعه منها وهو دم حرم
 حتى لا يكون ان ياكل منه عن خلاف الا فاقى حيث يجوز له الاكل لانه دم سكر ومن
 احرم الحج وافرغ منه ثم احرم ما حره يوم النحر لزمه الاخر فلو حل في الحج الاول فقل
 ان حرم بالثاني لا دم عليه ولا صدقة والا اي وان لم ياكل منها فصر او لا الا على الثاني
 لا يصح احرامه ما حره عند ما ان فصر فعليه دم والا لا وذكر في الاسلام ان حرمه
 في يراجع الى حرمه ولو احرم بالحرمة وافرغ من عمره الا اكله واخر ما حره فعليه
 دم ولو احرم حج ثم حرمة ووقف بوفات رقصه وعند المسلمين لا يصح افعى
 لحرمة ولو توجه اليها اي الى عرفات ولم يقف بعد الا بصر رقصا بالاجماع ولكن
 متى سجد احرام الحج على احرام الحرمة ثم ادا وقف بوفات ما لم يات ما فعل الحرمة

اي سنة من عامه وهو
 موضع مرفوعة الحكر

عند ابي حنيفة

لا يرد عليه

الحرمة صار رافضا لها بالوقوف لا بالتوجه فلو طاف الى الحج فاحرم بها اي بالحرمة
 ومضى عليها والمراد بالطواف طواف القدوم وبالمضى تقدم افعى افعى افعى
 عليه دم وهو دم كفاة وحسب احصاء حرمة الاحرام ودم سكر على اختيار المسلمين
 ولكن اساء اكثر من الاول ونز رقصها اي رقص الحرمة وعليه دم فاذا رقصها
 فصلا باحرامها اي بغيره يوم النحر لزمه ولزم رقصها وكسبها ودم سكر على
 لا يرقصها والا صح انه يرقصها ومن فاته حج فاحرم به اي بالحج اي بالحرمة
 رقص ما احرم به والله اعلم **فصل في الاحصاء** هو في النزاع بين الوقوف
 والطواف فاذا قد رقا اصدما فليس يحرم احدهما ومن سجد شاة بزع
 فقل وعنده المسلم لا احصاء بالمرص وبالمعد وتحلل واسار الى انه لا يخلو على ولا
 تقصر بل يحل كل ما لم يخل على فحقا وهو قول الى حنيفة محمد وان حل في حق وقال ابو
 يوسف عليه السلام لا يخل في الكافي انما لا يخل عند جميع اهل الاحصاء اهل واحدا احصاء
 احرم فجميع الباعدين ما لك احصاء والمراد بوقت الشاة ميعانها او قدرها حتى لو
 بوقت قد شاة يسر لها يساك ثم بزع عند خاز وان لم يجد ما يذبح سوى حرماحي
 بزع له طوف وقال ان في كل البصوم ما ان يقوم شاة وسط فيصوم على كل حد
 سواها وان كان الحمر فارما بوقت ميعان الحرة وعمرته ولو بوقت واصدا للخلع والحرمة
 لم يخل وتوقف دم الاحصاء بانه حتى لا يجوز الذبح بغيره لا توقف يوم النحر طواف
 فوجبه اي وقت شاة الحمر اي بالحج لا بها اي بالحرمة وعند ما به ايضا وقال الربيعي
 وعند ما توقف بالزمان والمكان وهذا اختلاف في الحمر الحج واعاد دم الحمر بالحرمة
 فلا يصح بالزمان بالاجماع وعند المسلمين لا يحق لها ايضا وعلى الحمر ان تحل في ذمة
 وعلى الحمر بالحرمة بغير ادا احصاء وتحلل كل حيلة فضا وبما لا عر والاحصاء رقصها
 وعند ما ذكره الشافعي لا يحق ولا يحسن عليه وعند الشافعي والحكم في الوقوف فضا

وصح مضى اي ان مضى على الحرمة
 صح وحرك دم بالمضى عليها او قل
 احرم بالحرمة

الا عند مالك بغيره
 وعند الشافعي والله اعلم
 وما وافق الاجماع

ربه
 بسم الله الرحمن الرحيم

وعلى الثمان مائة وعشرون اذ احتل وقضاه عمرة للفرض اذ اقام بعض الحج في تلك السنة
وعند السنة حجة وعمره لا غير بان ولو قدر بعد زوال الاحصار على المذبح ولو كان
غيره بعث المحرم بالبدن ثم زال الاحصار فان كان مقدرا على ان يترك المذبح في الحج
وجب التوجه عليه لا وانه يحج وليس له ان يتجمل بالبدن وبعض ما يهدى ماشاء فان كان لا يهدى
ان يتركها لا يحل عليه الوجه وذلك ما يروى في الحديث ففقط او بعد ادراك واحد منها
فتجمل فيها او يادرك الحج فقط ففقط في الحج ففقط في الحج ففقط في الحج ففقط في الحج ففقط في الحج
ولا احصار بعد الوقوف برفق ثم ان دام الاحصار حتى مضت ايام السبعين فحله
دماء ترك الوقوف برفق ولو في الجمار ولو في الجمار ولو في الجمار ولو في الجمار ولو في الجمار
اي من الطواف والوقوف يعرف هو ففقط والا اي وان لم يمش عنها بان قدر على احدهما
لا يكون ففقط او يجرى الا عند الشافعي واحمد ففقط بالمش عن احدهما مرفقة في الموت
الوقوف برفق في العمرة وقضاه العام القابل وعند مالك بن نجر ما حله برفق من قابل
ولادام عليه وان كان فافيت الحج فافينا طواف طوافين وسعي سعيين ان فاف قبل
ان يودى العمرة ولا فاف في العمرة بالاجماع وتصح في كل يوم من ايام السنة ولو كان
ايام الترتيب ويوم النحر ويوم حرفة بانشاء احرام وعند مالك بن نجر ما حله برفق في الموت
واحمد لا يكره الا في وقت من الاوقات وهي سنة اي هو كونه وصل واحد وقيل فرض
كفاية الا عند الشافعي قوله احمد بن محمد واحمد بن محمد وفي قوله القديم بطلان
واجب الحج النحر كونه دأب الى الموت في فرض من سفر جواز الاجماع ان يكون حرم
دايما الى الموت بان كان الحج فرضا بان حرم عليه وهو قادر ثم عجز بعد ذلك وهذا عند
الى حنفية وعند مالك بن نجر ما حله برفق في الموت بان كان مال ففقط ان حرم عليه وهو
صحيح ولا يجوز الحج النحر في نفل وعند السنة كونه في النفل ايضا واعلم ان الاصل
عندنا ان كونه حراما في نفل يعبره صلوته كان او صوما او حجا او صدقة او ذراة

لا في نفل وعند السنة في النفل
ايضا واجمال العمرة
الا عند الشافعي واحمد

النزاع اولاد اكار او نحوها وقالوا في السامع كونه في الصدقة والعبادة المأبى
وفي الحج وغيره من الطاعات والعبادة ماله محض كالركوة والغزير والكفارات
لا يجوز النيابة فيها حال وبه محض كالمصلاة والصوم وغيرهما ويجوز فيها النيابة
مع القدرة والخير وموكله منها كالحج ويجوز فيها النيابة مع العجز ومع القدرة بالانكشاف
العجز الدائم الى وقت الموت ان كان الحج فرضا بان حرم عليه وهو قادر ثم عجز
بعد ذلك وهذا عند مالك بن نجر ما حله برفق في الموت بان كان مال ففقط ان حرم عليه
سقط ان يحل عليه وهو صحيح وانما شرط عجز المتوكل في الفرض لا النفل فان فيه عجز
والأمانة مع القدرة والصحيح من المذهب ضمن حج عن غيره ان اصل الحج يقع على الحج
عنه وعن محمد بن ابي يعقوب عن ابي الجاه وللأمر ثواب النعمة ومن حج عن امره بنية الرأى
ضمن النعمة ومعناه ان رجلا امره رجلا ان يحج عن كل واحد منهما حج فافيت الحج عنهما
وهي على ابي الجاه قال الربيعي والمسألة في ذلك اوجها ما ان حرم عنهما او عن احدهما غير معينا
او اطلق والاول مستلكت الكتاب وان نوى احدهما غير عن فان مضى على ذلك ففقط
وان عجز احدهما قبل المضى وقع عن الآخر عند مالك بن نجر ما حله برفق في الموت
اطلق ما كنت عن ذكر الحج عنه معناه او ما ذكر في الكفاية لانه لا يفسد وسعي
يصح السعيان اجماعا ودام الاحصار على الآخر وقال ابو يوسف كونه حج احراما على
الماثور ذكر الربيعي ودام النحر وانما اجابة على المأمور ان لا يترك من ان كان على الآخر
مما تفي طرفة عينه من منزلة تلك ما تفي في النفل او في الفرض ان كان حج فافيت الحج
فان كان الحج في طرفة عينه من منزلة تلك ما تفي في النفل او في الفرض ان كان حج فافيت الحج
الفرق بين من عجز عن الحج من حاله وبين من عجز عن الحج من حاله وبين من عجز عن الحج من حاله
من منزلة تلك ما تفي في النفل او في الفرض ان كان حج فافيت الحج من منزلة تلك ما تفي في النفل
ايضا والثلث فابو يوسف يقول حج عنه بما تفي في الثلث الاول الى ان يستوفى ثلث الحج فافيت

الحج في النفل
الحج في الفرض
الحج في النفل
الحج في الفرض

وج المأمور بغيره
الا عند مالك بن نجر ما حله برفق
ولا يستطاع ففقط وانما
كاداة وهو رافع

اي من منزل الاكرم

الاعراب والاسماء
موتة لكن على ان يكون عابدا
من السنة وعند محمد بن نجر ما حله برفق
الماثور المذكور في النفل
بأنه لا يفسد الا في النفل
ان في الحج من حاله

الحج في النفل
الحج في الفرض
الحج في النفل
الحج في الفرض

قال المصنف رحمه الله تعالى في موضع قوله لكن عندنا في بوس فما ينبغي من السلب والسلب
لما هو من صحيح ما لا يثبت في عن ابيه من غير امرها فمن لا يثبتها وكن الواجب من اجزائها
غير مبني ثم عينة جاز وهو مبني واعلم ان الامور في ان تنفق على نفسك فما ينبغي
وآسام من غير سب ولا تنفق في طعام وشرب وشراب ولا بد منه وما فصل
رزة على رزقة او وصية الا اذا خرج في الوارث او اوصى له في الميت ولكن ان
الى طعام ولا يصدق به ولا يرضى احد ولا يرضى بالبر بما لا يرضى ولا يرضى به
ما لو صوته ولا يدخل بها الحام ولا يرضى بها وهي السرا ولا يرضى به ولا يرضى
شيء منه ولا يحرم ولا يعطى اجرا لما لا يرضى الا ان يرضى على الميت او الوارث ولا يرضى
على من كرمه الا اذا كان من لا يحرم منه ولو نوى الا فانه على عشرة بوما سقط نفقة
منه ثم اذا عاد يعود نفقة عند جده هو الطاهر وعند جده الى بوس لا تعود ولو خرج
ملكه ميرة سقط نفقة فل او كثر ثم اذا عاد لا يعود بالا توف والا لما
الاقامة بها قدرا لعادة حتى يخرج القائل لا تسقط للمرة وكن اذا دخل الطاهر
مكة فان اقام بها على الوجه المعاد حتى يخرج القائل لا تسقط والا تسقط حتى يخرج
ولو تخل الى مكة في رمضان يكون نفقة من مال نفسه الى عشر ذى الحجة وله ان سرى
حمار اربع وكن اجل الرجل والمرأة واحد والجدة بذن حولا وكذا جور الحام
المعقورة وهو الذي لم يخ نفقه والا اولى ان يخ رجلا عالم ما يملك سك فدج منه
وهنا كل فما اذا اجي اعنه بام ولو كان بغير من اوج عنه الوارث مع امر
سقط عنه في اشياء الله وكن ان يخ توار بما لما كان او بدن المر
الا عندنا شأن في وما لكن لانه البدن وقد ارة الراش فصل في المر هو ما ي
وترو عنه وهو يجمع عليه واذا ناه شاة وهي اي اشاء يخ كل شيء الا طواف
الركن اي ركن في حشا او حايضا وطي بعد وقوف ما يكون قبل الحلي فان ها

هو ما يهدى من اسم الى الحرم

فما عليه بدنه وما كل من يهدى تطوع ومنه وقربان اي يجوز له ان ياكل من سجد له
وسجد ايضا ان يصدق على الوجه الذي عرف في الاحبة والمراة يهدى التطوع ما يهدى
واما اذا لم يهدى فلا يجوز لصاحبه ولا غيره من الغنياء ان ياكل الا عند الشائعي في دم
وقربان وعند مالك كل من اتى الاجزاء يهدى وقربان للمساكين ويهدى التطوع
لو عطية وخض ذبح دم منه وقربان يوم النحر فقط وفي الاصل يجوز ذبح قبل يوم
النحر ولكن الا فضل ان يذبح يوم النحر وهو الصحيح ويجوز ذبح يوم الهدي ما في اي وقت
شاة حلالا لثان في هو تجبيرة يوم النحر الا عندنا شاة في دم الوجه للركن او الجبر
لا يحصى والكل يكره اي كل دم كسب على اي يحق يكره الا عندنا لثان فونه ان حرام وعند
ما نشاء في محل الا قال الزيلعي واعلم ان الوجهة على اربعة اوجه ما يحق بالزمان
والمكان وهو ما يحق بالمكان دون الزمان وهو دم الحيات ودم الاحياء والطيور
في رواية الاصل في ما كان عليه وهو الاحبة وما لا يحق بالزمان والمكان وهو دم السور
عندنا وعندنا بوس هو متعين بالذوق ولا يحق جوار الصدوق ما لم يذبح
اي يحرم كل من يذبح الصدوق عليهم وعلى غيرهم من القوا المتعين الا عندنا في كسب به
والا يحس عرف يهدى وهو ان يذهب بها الى عرفات ولو عرف يهدى الميتة والتوان فحين
والا فضل في اخذ راحته وفي الترو والغنم الذبح ونحوه الا بل قيا ما وله ان يذبحها ولا يذبح
البقر والغنم قيا ما ويذبحها واسحق المحمور سحاح القبل والا والى ان يذبحها بنفسه اذا
كان كسب ذكرا ولو ذبح غيره حازر وحور بولته الكيان وكسب كل الا عندنا لثان فونه ان حلال
بجبت التروف وصدق بجلالكم هطاه ولم يوطا اجر الجحار منه وكسب يصدق شيئا من كسبها
عليه سون اجرة حازر ولا يركب لما ضره الا ان يذبحها فان احتاج الى ركوبه جاز له ذلك
وان ركبها فنقصت فعله فثمان ما نقص وصدق به على القوا وعنده الله بركبها بخبر ما
الا ان يذبحها لا يجوز ولا حله الا لضرورة فان حله وانقضاء او خرج الى الغنم فثمان

وقيل

والميتة والتوان ودم
الطير في رواية الصدوق
ودم الاحياء غيرهما

فعل ترك يوم اوصوف وان وكلت صدق به اودى معها وان ما تصدق ثلثه
 ونصفه صرعه بالنساء اي ما جاء البارد قالوا هذا اذا كان فرساحا وفي البرج والكل
 بعد اكلها وتصديق لها ولو حلقها تصديق به ولو اكله صحتها وصرف الى العوا عند
 الثلثة لا يضمن وحكم ذلك حكم بالاجماع ولو عطف واجب او عيب اقام غيره معام
 وينبغي في رقة والمجيب تصرف فيه ما شاء الا بعد العهد وبعض الساقية في
 ولو كان الهدى تطوعا حرة وصنع نعل بدم والم ادية فلادتها وضربه ضربة وفائدة
 ان يعلم ان من اهدى فكل منه القواء دون الاغنياء وهو اولى من ان تركه حرة
 للبياع وفيه نوع تقرب وهو المقصود ولم ياكل على ولا هو وغيره الساقية بالاكل
 قواء رقيقة القوال الاظهر ولو اخر ذك حتى حات او اكله صحت فينة وعبدان في
 اكثر الامرين من هدى مثل القيد سددوا بوقوفه قبل يوم اي يوم الوقوف قبل اي
 عرفه ووقوف يوم وسددوا قبل يوم الوقوف على يوم التروية او قبل
 يغيب شهادتهم وعلمهم الاعادة ولو شهدواهم وقفوا بعد لا يقبل بالاجماع
 جهنم ترك الحرة الاولى في النوح رضى الكل والا الى فوط اي رضى الا ولى ثم الساقية
 الا فضل وان رضى الاولى وحدها اجزاء ايضا وعبد التركة الكل اوجب على نفسه
 حاشا ما نذر لا يركب حتى يطوف لركن وهو طواف الزمارة بالاجماع ولو ركب
 اراق دحا وكذا اذا ركب اكثره وان ركب الاقل كركب كاه من الدم والطواف
 الزمان لمنه الى احرام حصى الله ولم يركب من ان يشق قبل من المعونات والاصح انه منسحب
 من تبه ولو اشر من حرمته على صيغة اسم الفاعل نذرنا بالاسنث وكان احداها ما ذكره لا
 حلقها وجامعها يجوز له التحليل ثم الحاحوه وعبد الله ورفق نوح علم ما حرامها كل حلقها
 ولا سجد احرام عبدا وانه لما اذن من المولى وبعض كل حلقها بالاجماع ومن لم يمت
 اختلف في الحاقورة ما حر من كره من وذهب ابو يوسف ونجد الى استحبابها الا ان يغلب

بعب مع احوال تركها
او الاذن

لاخره عالم يعرف

والا ولى ان حلقها بوجه
عظم الامراج

وعلى ما اختلف في الحاقورة ما حر من كره من وذهب ابو يوسف ونجد الى استحبابها الا ان يغلب

على طنة الوقوع في بعض المخطورات وذهب ابو حنيفة وما لك الى كراهتها وهو الا حوط وزيارة
 من النبي عليه السلام من افضل المناسبات واجاز كان فرضا فالحسن ان سدا به ثم شي بالزيارة
 واذا نوى زيارة القبر فليست بزيارة المسجد وهو مسح على السلام
 واذا توجه اليها كثر من الصلوة والسلام عليه السلام واذا وصل الى القبر فليست بزيارة المسجد
 سقاها من قبل ان يدخلها او يوضاها والعقل افضل وليس يظن شي به ولما كل ما لا اجل
 2/ الادب والاحلال كان حشا واذا دخلها قال بسم الله رب ادخلني مدخل صدق والا
 اللهم افتح لي ابواب رحمتك وارزقني زيارة قبر رسولك المحقق صلى الله عليه وسلم ما رقت
 اولياءك واهل طاعتك واغفر لي وارحمني يا حرم مسئول ولكن موافقا محسنا واذا
 دخل المسجد تقول اللهم اغفر لي وافتح لي ابواب رحمتك ويدخل من باب جبريل ويقعد
 ما بين الرفقة السبعة وهي المنبر والقبر الشريف فصلى على النبي صلى الله عليه واله وسلم
 بحيث يكون عمود المنبر خذامه منكبة اليمين ان يمكن ويكون اجنبه النبي في قبله المسجد بين
 عينيه ويسجد له سكرات ثم ياتي القبر فيسجد جداره ويستدير القبة على نحو
 اذرع من الساتر التي عند راس القبر زاوية جداره ويقول السلام عليك ايها النبي
 ورحمة الله وبركاته السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا حرم حلق الله السلام عليك يا سيد
 ولد آدم اني استهدان لاله الا الله وحده لا شريك له واليك عبيد ورسوله اشهد انك بلغت
 الرسالة واوديت الامانة ونفخت الامة وكشفت النور في كل الدارين خيرا خيرا خيرا خيرا
 ما حازي شيا عن امته اللهم اعط سدا عبداك ورسولك محمد الوسيلة والفضيلة والدرجة العالية
 الرفيعة واعز المعام المحمود والبر وعدة وانزل المنزل المقرب عندك انك سحابت انت ذو الفضل
 العظيم وسأل الله حاجته واعظمها سأل حسن اجابته وامغفره ويقول يا رسول الله اسالك الشفاعة
 واتوسل بك الى الله تعالى في ان اموت مسلما معك وسك من ضايق وفي عبادتنا اقتصر
 على افضل ما يمكنه ثم ما خرج من عند ان كان مسلما قد رزق فبسم الله على كل رضى الله عنه والحمد لله

ما بين

ولو امر رجل رجلا آخر ان يزوجه صغيرة فزوجهها عند رجل في الاب حاضر صح والاي
وان لم يكن الاب حاضر اعتقد كما هو في الاصل هذا الكافي وكذا الحال لو امر
امراة ففقدت كفرة رجل وامراة وآب وكذا لو زوجهها كفرة امرأتين والاب
حاضر وبجملته ان الامور يكون شاهدا مع الآخر والاب كانه عاقد ولو لم يترأى سنده
عند المدعي بشرط عدم ذكره انه عاقد به قال يهن امرأه بعقد صحيح فحوله ولو لم
لا يقبل وعلى هذا لو تزوج الاب ابنة السالكه كفرة شاهدا واذ كان كانت حاضرة خاز
وان كانت غائبة لا وان كانت البنت صغيرة لم يحرم حاضرة او لا وعندنا لا يجوز الا
اي سواء حضر الاب لم يحضر واعلم ان المحرمات اربعة انواع على انواع الاول المحرمات
بالنسب وهو ما ذكره بقوله وحرم على امرأته بنوهم وبناتهم وان بعثتا سواء كانت
دخلت شهرهن الرجل او لم يدخلوا واخته لاب وام اولاد اولادهم وبناتهم وسنذكر
وان سخن كسفن ما كنن وعنت وخالته وان علون والنوع الثاني المحرمات بالمصاهرة
وهو ما ذكره بقوله وحرم ام امرأته صطحها وان علنت ولم يدخلها وبناتها وان دخلها
وامراة ابنة وابنة وان بعثتا كذا وقع بالثأمة عات النسب والصواب وان بعدا
لان العبرة للاب والابن لا لامراة الا ان يعتبر بعبرها بغيرها وهو بعد دخلها الاب
او الابن او لم يدخلها والنوع الثالث المحرمات بالرضاع وهو ما ذكره بقوله وحرم
الكل رضاعا وانواعه من كذا النوع النسب بخلافه والنوع الرابع حرمة الجمع بين المحارم
وحرمة الجمع بين الاحبيات كجمع بين اخي وابني المحرم والامه وحرمة متعده وهو
ما ذكره بقوله وجمع بين الاحبيات كذا وطنا عليك جميع سوار كانت بالكلية او ملك
اليس او كانت اصد بها بالكلية والآخر باليس ولو تزوج اخنت امه الموطوءة لم يطأها
حتى يحرمها وعندنا لا يطأ المحرم قط نارا له ملكه ولو لم يجمها كما اذا باع بطنها
او ما زال حل اتمها بهما كما اذا كانتا اوزوها او بوقع الزوجه منها باي سبب كان

اي رجل او فردا مال
واحدة الكاف

وهذا لا يحسن بالمسكوة
على الحكم عام ما ذكره الصافي

وفي النجس وواجب الوطء له بمنزلة حتى لو قبلها بشهوة لا يجوز ان يجام واحدة منها ولا ان يجامها حتى
يحرم اصد بها على برفع الحائض ما عودت ولا يورى ان اتيها الاولى فرق بينه وبينها
ولو تزوجها عتقها واصح فانه لا يجوز لكاهنيتين ولو درس من يهي الا في كونه غدا
وحل وطؤها الا اذا وطئ الثانية في حرم الاولى ما دامت الثانية في العوق والاكل وطؤه
الثانية ايضا وان اراد ان تفرق احداهما بعد النكاح فذلك ان كان التزوي بعد النكاح وان
كان نكاحا حتى ينفق عتقها وان انقضت عتق اصد بها دون الاخر فله ان يفرقها بالعنف
وخل باصد بها فكل من تزوجها دون الاخر من مالم ينفق عتقها وان انقضت عتقها حاربان
باتهما شاء ولهما نصف مهران ادعت كل واحدة منهما انها من الاولى ولا يثبت لها نصف
لها نصف مهرها ما اذا قال لا يزرى اي الكاهن او لا ينفق لها بشي وقوله وانما
معناه اذا كان مهرها فمستوفى نصف المهر واحدة منها بغير مهر وان كانت بعد النكاح
النكاح كحل واحد منها المهر كالحال الا عندنا في يوس واحمد رواه عنه لاشي لهما وان
فرضت لكل مهر ولا يجمع بين امرأتين اية فرضت ذكرا حرم على الاخرى وقوله اية
فرضت آه اشارة الى ان الشرطان لا يتصور حوازي برفع اصد بها بالآخرى على كل المعاول
مثل المرأة ونسب زوجهها او امرأته ابنتها جازي جمع بينهما وفي خلافه وقد ذكره المتأخر
ويجمع بينهما وبين ابنة برف كان كمالا لاجتماع الاعذار من حرمة النسب من الزنا الا عندنا في
وعن مالك كما ان يكون وقوله ان في الزنا ومس جسيمة بشهوة وصدف ان يشتر
آلته او زوا او انتشارا ان كانت شجرة او جودها من اصد بها كفي وشرط ان لا
حتى لو انزل عند المس في النظر لم يثبت حرمة المصاهرة وفي الشرح الكبير والعين يعتبر
حرك العين والنظر وبراء الرضا بوحدها بخلاف المرأة بشرط ان يكون المرأة
مستبابة ونسب شجر مستبابة والافلا والمرأة وان حرمت عن حد المساهة بالكبر يجب
لحرمة الاعذار شافعي وفي كمال لاجتماع الاعذار كذا في قوله وحرم وطؤها

وعندنا لا المحرمات

ان يجمع بين امرأتين
فرضت لكل مهر ولا يجمع بين امرأتين اية فرضت ذكرا حرم على الاخرى وقوله اية فرضت آه اشارة الى ان الشرطان لا يتصور حوازي برفع اصد بها بالآخرى على كل المعاول مثل المرأة ونسب زوجهها او امرأته ابنتها جازي جمع بينهما وفي خلافه وقد ذكره المتأخر ويجمع بينهما وبين ابنة برف كان كمالا لاجتماع الاعذار من حرمة النسب من الزنا الا عندنا في وعن مالك كما ان يكون وقوله ان في الزنا ومس جسيمة بشهوة وصدف ان يشتر آلته او زوا او انتشارا ان كانت شجرة او جودها من اصد بها كفي وشرط ان لا حتى لو انزل عند المس في النظر لم يثبت حرمة المصاهرة وفي الشرح الكبير والعين يعتبر حرك العين والنظر وبراء الرضا بوحدها بخلاف المرأة بشرط ان يكون المرأة مستبابة ونسب شجر مستبابة والافلا والمرأة وان حرمت عن حد المساهة بالكبر يجب لحرمة الاعذار شافعي وفي كمال لاجتماع الاعذار كذا في قوله وحرم وطؤها

ونظرة الى قوله الزنا
ولا يحصى ذكر الا اذا كان
مسك سب حرمة المصاهرة

امراته بالاجماع ولا يثبت حرمة المصاهرة الا في رواية عن مالك وقول من الشافعي
 لا يثبت حرمة المصاهرة الا في رواية عن مالك احمد وحرم تزويج امته واعرض عليه
 بان الاحتياط ان تزويج امته احكاما لغيرها واجيب بان جانب الاحتياط اولى لانه
 لو كانت حرمة المصاهرة في هذا مجرد فعل التزويج وهو ان الكتاب امره وسيدته ولو
 كان المحرم والوثنية بالاجماع وكذا لا يجوز وطؤها محرم على المهرين وظل علم
 تزويجها على ما قرع من المسامحة من قوله وذم من صدره تزويج ذمته مما حجة الى اعادة
 ثم ان فيه خلافا للشافعي فيما عدا اليهود والنصارى ذكره الزيني فلم يذكر المصاهرة
 مسامية ان كانت كتابية والا لا يصح بالاجماع وقال يونس محمد لا يجوز لكها وهذا
 اخذوا ببناء على انهم عبدة الاولاد عندها وليسوا بهم عتق وتزويج المحرمه بكسر الراء
 ولو كان الممتزج بها محرما الى المبرقها ما حرما وعند السلي لا يحل بدوها والامم لو
 كانت كتابية وانما او منها امه الغير وعند السلي يجوز لو مومنة بشرط طول عدهم كرهه
 عتق وتزويج حرة على امه مسكوة لا عكس معنى تزويج الامه على احرة حيث لا يجوز
 ولو كان تزويج الامه في انشاء عتق حرة مطلقة عن ابن الاعن ان الشافعي واجد في العبد
 يجوز ليعتد ذلك وعند مالك صح تزويج الامه على احرة برضا احرة او تزويج اربعا
 من الاحاء وحسب كرا في عتق صح نكاح الاماء وصح في عتق حرة اي صح تزويج
 الامه فيم بعندهما والثقة وارسع فخط من احراز والاماء بالاجماع سواء كن يهودا
 او مختطات فلا يجوز الزادة عليها الا عند الشافعي في الامه كوز تزويج واحده فتكون
 حرة وتزويج ثنتين من احراز والاماء للعبد فقط لا يجوز الزادة عليها الا عند مالك
 كوز تزويج الاربع كاحرة ولم يتروا من هذا المذهب الشافعي والطاهر كوز تزويج رباعية
 احد واحده وتزويج امراءه جلي من زنا لا اي لا يجوز تزويج جلي اذا كان من عبدة
 وعبيده الى يونس نفسه النكاح في احل من الرنا ايضا ذكره الزيني فلم يذكر المصاهرة

حرم تزويج احرة مسكوة
 فيها الا بغير اذن صاحبها
 في خلافه فليكن حراما

حتى الكلام في كونه حراما
 ادلى مؤداه تشافعا
 اذا كانت حرة يصح وان
 لم تكن فلا يصح تشافعا

حرم تزويج امه
 حرم تزويج امه

حرم تزويج امه
 حرم تزويج امه

عند مالك واحمد والي يونس في رواية عن مالك وقول من الشافعي
 من قوله وجلي من زنا وهو مع انه خلاف الظاهر خلاف منهما ايضا لا وطؤها بالاجماع
 اي بعد ما جزم في ذهابها الى جواز بدوها الى عدم جواز وطئها بالاجماع وذكر
 الزيني ان عند الشافعي يجوز وطئها ايضا وهذا مخالف كلامه المصاهرة الى حرمة اسم
 مفسور من الحرمة اي حل بدنها المصاهرة الى حرمة ما تزويج امراتهن في عقد اصددها
 حل لكها فان كانت محرما لها او ذات ربه او وثنية ولا يحل لكها حتى يملكها
 المسمى اي كل لتي حاز لكها وعند الشافعي يقتسم كل مهر مثلها فاما المصاهرة لانه
 واصار المحرمه لا يكره ولو دخل على لائله لكرهه من مثلها بغير علمه في الزنا ولا يكره
 كحرمه الحوطي بكرمتها وهذا لو تزويج حرة مع العلم بحرمة ثم قرأها سقطت عنه
 وعند مالك اي المصاهرة من المصاهرة فصح تزويج الموطورة بملك او زنا وعند السلي لا يجوز
 قبل اكتمال الحنفية وبطلان المصاهرة بان يقول اعتق كعدة كذا كذا من المال وقال
 هو حارس ولم يترسخ الزيني ولم يكره المصاهرة والحقوق بالاجماع وبخلافه ما قاله الزيني
 زنى وهو صحيح ولو تزويجها مطلقا وفي نية ان بعد ما حرة سواء فالملكي صح وله وطئ
 احدا او اذ عتق عليه كحرمه مانه تزويجها وصح نكاحها بغيره كاذبه ولم يكن بدوها
 ونها عند الشافعي حنفية وعندهما والثقة نكاحها بغيره كاذبه ولم يكن بدوها
 كذا بطلان وهو مكره برهنه على زور او وقعها وبرهنه ما خرج من ثباتي وطئها
 حلالا لهم وعن الشافعي وطئها الاول سرا والثاني علانية احول وهذا غير من حيث جاز
 وطئ شخص بامرأة واحدة وروى عن يونس محمد جاز وطئ الزنى الاول فعل وحل
 الثاني قال الزيني وعند الشافعي لا يحل للاول والثاني فعل هذا يكون مذكور المصاهرة
 وحصل في الاول والثاني والا كفاء صح فمقتضى حرة ماله كذا او شيئا ولا يكره
 او لم يكره له وهذا عند الشافعي حنفية والي يونس في ظاهر الرواية وعند محمد مقتضى اجازة

بوطها مع العلم

وروى عن الشافعي
 من قوله لا يثبت
 النكاح ولا يثبت
 وهو ان تزويجها على
 نهاد وروى عن

او لم يكره ان الشافعي
 الزنى وطئها الاول
 وطئها الثاني وطئها
 ان بطلانها

حرم تزويج امه
 حرم تزويج امه

والولى سواء كان الرزق كقولها اولم يكن وروى الى قولها وعلى السنة لا اى الرزق
ولاستغنى بعبارة النساء وروى عن ابي حنيفة والى اوس انه لا يكون غير كقولها حار
المتاخر من الفوتى هذه الرواية لغو والرواية ولا يجزى عن البغية على اى على المالك وعند
السنة جبر اطلق على ما ليس كذلك بل هو مقيد باخبار الالب واجد لها وعلى ما لا يكون
حس لا شريك في صلاحها على اى والحكمة الرزق بينهما ولو استاذنا الاولى بصلاحها
بغيرها صلاحها فكيف هو اذن بالاجماع والفكر صار اذنا دلاله بخلاف ما اذ كنت هل
اذ كنت على صوت لم يكن رد ابل خزانة على عارقه اهلها وعلى الفوتى كذا قال الزهري ونعم
الاستيلاء بسم الله على وجهه كذا هو الموقوف على قولها ان ارد ان ارد من فلان او فلان
او كذا جماعة فكيف يكون رضا ولو قال من رطل فكيف لا يكون رضا وكسر طه كذا
في الصحيح ولو زودها الولي بغيرها فكيف اصطفاه والاصح انه رضا ولو زودها ولو كان
ميت وبارى كل واحد منهما من رطل فحازتها معا بطول وار كفت بقا موقوفين
حتى تحضر احدهما ولو استاذنا غير وليها فلا بد من القول كذا لست وفيه اشارة الى انه
لا بد من نظرها ان تقول هل ارضيت وقيل لا ارضى رضا واما فانه قد يكون بالقول
وقد يكون بالفعل كطلب المهر والنفقة والتهنئة والتمكين من الوطى بالاجماع ولم يخالف فيه
فجهت ولا زالت بكاريتها بوشة او حصة او جراح او خبيس هو طول مكثها في اهلها بعد
ادراكها حتى خرجت من عود الله لدار من غير ما جاع والماد زوال بكاريتها بغير وطى كذا
لا اهرى من الاول رضى على كل حال الام لا يكره لو رالت بكاريتها نزلنا ال عندهما
والثاني في القول كذا روى احمد ورواه عنه واطلق المصنف نوال النكاح سواء كان زنا
مكررا او لا وليس كذلك فغيره كذا لا يتعد كذا من قبل الام لا يكره وكذا اذا اجمعت على كذا
بالزنا لا يكون نكرا ولو جملناه بالكون ان قال لها بغيرك النكاح فكيف فالتى بل
اردت في القولها وقال الرزق القول للرزق ولا يخلف لو اراد الرزق حلقها وعندها

والان امر السلطان ورد
على هذا واما ان ينفذ

او ضحك

والسنة خلف وبنه بغير موضع من المسالك الى القول قال الزهري واما اقام السنة فسنة
وان اقامها فالسنة بين المرأة والتمني وعندها انه سئل اقامه السنة على الكون لا
امر على وقال في السنة ما سطره المداينة ورواه ان الكون امر وجودي لانه عبارة عن
شقة الى شقة وهو امر وجودي وعدم الرطل من نواته اقول في كلامه ان الكون عدم النطق
بغايته انه يحقق في الضم على كذا ولا حلا ولا حلا فلو فتح ولم يفتح ولم يكلم يحسن الكون مع انه ليس الضم
ولكنه في الكلام صغير وصغيرة جبر واضل ان قوله جبر ليس هو حقيقة لان الجبر لا يتصور الا في
الكبر الما عندنا في ليس للولى الكاخرها غير الالب واجد وعاكس غير الالب والولى كصبة
سنة الالب في معنى اولاهم الالب من وادى الالب وان شغل ولكن لا يتصور هذا الا في المعنوية
والمتنوية ذكره الزهري والنقض بباب جرات العصبية هما كمن ثم الارب الارب وان
ثم الاخوة الا الا من الا من الا من الا من الا من الا من الا من الا من الا من الا من الا من
الوقت وسنوم من الزكرو الان في ثم عصبية المولى ثم ذوالا راحم وذكر الكرمي ان الامم اكد
شكر كان في الولانية عندنا الى اوس وحمد ولها اى للصغير وللصغيرة او اطلقا خيار الفسخ الى
في الكلام في بكاريتها ووجدوا قاله اوس لا حارها اهلها وعندها السلة لها اى في
غير الالب بشرط القضاء ان كان حكم القاضي بالفسخ ثم اذا فسخ حل الرخول فلها مهرها
وان كان يرضى فلها المهر كالمهر وبطل سكوتها ان علمت كذا اى ان كان لها علم بالكلام
حين السبق لا سكوت حاكم برص ولو دلاله اى لا سقط خيار الفسخ بالسكوت فافعل
ارضيت او يوجد فعل منه بدل على الرضى من قبل القبل والوطى وكذا كذا رت اذا دخلها
فصل السبق ثم بلغت لا يبطل خيارها عالم من رضى او يوجد منها فعل بدل على الرضى ثم
خيار السبق في حق السكر لا عند الى اخر المجلس لا يبطل بالقيام في حق الشرب والعدوى
ان كانت نفسها مع روية الدم وان راته بالليل بحار لها فقول صحيح كذا ونسبها اذا
اصحبت وقول رايه الدم الان فان قلت الحمد لاخترت فهي خيارها وان سبقت خا

بالملحوظ
وفي اشارة الى انه لا يلزم
بغيره الزهري والارزاق
على الفاسد وكذا في كل ردة
حالة الى الفسخ وان كان
الخبرة لا تطلق اليه

الاصحاح ولوعرت عصمه

ولو اجتمعوا عندكم الا
الا عند مالك

هم اولاد هم گشته

واما الحق فقد ضلوا اليه
فكفوا هم عن الاسلام

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

وَمِنْهُمَا وَبَعْدَهُمَا
كَأَنَّهُمَا وَفِيهِمَا

وفي الفصل اثنى عشر كل ما يجوز
احد العرفه يصح بعد اقرار
وطلاق وبراءة الزوج والشواهد
على التصديق يصح بعد اقرار الزوج
ولا يخفى انه لا يلزم كلام

والله اعلم بالصواب

الاعتذار في قول الموت لا يحل من المثل وقوله لا يصح السكاج اصل
 وهي اي المتعة دمع وخمار ملحفة وبعثتها حالها وهو قول الكوفي وقيل حال الزينة قال
 صاحب الهداية وهو الصحيح وقيل بعثتها حالها حكمه صاحب البدائع وهو الاحتياط والاحتياط
 بالغلة وعند الله ما يعتد به احكام ومن احمد اذ لم يخلو رقبته الصلوة ولا تراه اي المتعة
 على نصف مهر اي ان كانت قيمتها اكثر من نصف المهر كسبها نصف مهر المثل ولا ينقص
 عن حصة وراهم الا عند السكاج نصف عنها وما فرض اي تزويها ولم يسم لها مهر او نكاحه
 ثم تراها على شتمه وسمى لها بعد العقد او بعد العقد اي تزويها على مهر مسمى ثم زادها
 بعد ذلك ثم طلقتها قبل الدخول ما لا ينقص المسمى بعد العقد ولا الرائد على المسمى بعد ذلك
 المستوفى الاول ونصف المسمى عند العقد الثاني وسقط الرائد الا عند ابى يوسف في قوله
 الرجوع اليه والسكاج قال الربيعي نصف المهر من بعد العقد دون الرائد اعني قوله لا يصح
 استشفاء المهر بقوله والثمة لانهم لا يقولون الا ما لنصف في الاول وصح حطها اي حط
 المهر او من مهر المصعود عليه بالاجماع ولم يذكر المهر جواز الرادة عليه لانه علم من قوله
 ريد ما حاطه الى ذكر كذا في الطاهر ان يذكر لبيان خلاف قوله السابق وعلى ما
 هو دأبه وظلوه اي طلقوا بغير مهر الزوج بعد السكاج على امر من احد ما لان اذا
 كان مرضا على الجماع المصلحة به ضرر قبل هذا مرضها واحا مرضه فمات مطلقا وهو صحيح
 وجبص ونفاس واما ما نكح شرط وطبع بالنسبة الى الطبع السليم واحرام فرض
 دون نفل والمذكورة الطلاق الاحرام وهو الا ان يوطى حتى يجزى المهر كما قلنا ولو كان الزوج
 عتقا او خفيا او مجبوا الاعتذار في قوله لا يحل من المهر وشرط ما قلناه
 اخذوه حكم الوطى طول المعام بها وهذا الطول بالعام وعن احمد المتواتر لا تنفع صحها اي
 صح اخذوه وعندهما اوجب ما نكح وحك العدة فيها اي في جميع صور اخذوه سواء كانت صحها
 او فاسدا قال الربيعي ومن من اخذوه صوم مهران وعليه يزوم الغضا والكفارة انهي

الاي قول السافيه

كل او بعضها من الزوج

الكتبه

فراضها
الفاصل
لما
ذلك

وجزئة
على
الاجزاء

فرضه

انهي اقول لا بد من صم معدوم لغزوه وان الحكم بر ورعي الملك ولا اعتبار بصوم المهر في
 في رمضان حيث لا يطرأ بها بالاف والكفارة ومنها ان يكون زنتا او غنما او ثوبا
 او صخرة لا يطرأ الجماع وان كان هو صخرة فقد روي على الجماع لا يحل خلوته كالالمهر وان
 لا يكون مهرها ثلث ولو اعلى او ثوبا او صبيا او جنونا او معي عليه وزجته الاخرى
 وجازيتها وكذا الملك العقور وكلب المارة وعلم ان اخذوه انما يقع اذ كان في مكان
 باعنا عن اطلاع الغير عليها كالنكاح والسبت واما المسح والطريق العظم والجماع فلا
 يصح فيها ولو خلبها في بيتان لم يسمي له باب لا يقع وفي حمل غلبه حفرة ولو خلوته ولو
 كان بين الزوجين ستره رفيع لا يقع ولو دخل عليه ولم يبرهنها ثم خرجت او انكسرت لا يقع
 على اخذها راي الليث واصحابنا اقاموا اخذوه الصحيح عام الوطى في حجب ما كذا المهر وهو
 السبب والعقد والنفقة والسكنى والكل اخذها واربع سواء ولم يسموها في الاحصان وفي
 البنات والرحمة والميراث وسحق متعة لكل مطلقة الا المتوفقة قبل طهرها وهي لم تسم لها مهر
 او نكاح فان استعدها وحته وذكرها اربعة واحده على ما عدم وشحه وهي للمهر طهرها
 بعد الدخول ولم تسم لها مهر او نكاح وهي للمهر طهرها بعد الدخول وسمى لها مهر وسمى آخر
 وهي للمهر طهرها قبل الدخول وسمى لها مهر وعندهما ملك فيها انما كسح في عشرة وعنده
 انما في حجب في الكل الا على مسمى لها مهر وحك مهر مثل في شغار وهو ان تزوج
 الرجل ابنة او حنة على ان تزوجه الا حرا او ابنة او ابنة ما يكون هذا العقد من
 عوضا عن الآخر وعندهما لا يصح الطلاق فيه واما مهر تزوج حر وعلم المتوان نكح اذا
 تزوجها على حرة وهو حر او على علم النكاح انما يحل مهر المثل فيها ايضا وقال محمد
 كسح فيه المهر ولم يذكر المهر وعندهما لا يصح حجب المهر على النكاح وعندهما لا يصح
 واما حدة لو عدا ما لا يجمع قبضت الزوج مهره الموصول ووهبت له ومثلت صل
 الوطى رجع عليها الزوج الموهوب له نصفه وعندهما لا يصح شئ كما لا يصح في العين

هذا التفسير لما مر من
 هذا التفسير لما مر من
 هذا التفسير لما مر من

هذا التفسير لما مر من
 هذا التفسير لما مر من
 هذا التفسير لما مر من

كسر الواو وهي التي اذنت ولها
 ما يروى في الامور ويختص بها الى
 فرضها ونكاحها ان سرق المهر

فلو كان عتقا يصح كسح آخره

اذا عشت مهر و و ستهاله ولو لم يقبض شيئا من المهر او قبضت نصفه و و سته كذا و و
 عرض المهر قبل القبض او بعده لم يربح بالاجماع قال الرعي بن من كل صورة الا و لهما اذا
 لم يقبض من المهر شيئا فإرأته من جملة فانه لا يربح شيئا و قال زفر ربح والمالي فيما اذا
 قبضت نصف المهر ثم وهبت بغيره من المهر المخصوص وغيره ثم طلقها قبل الرجوع فانه لا يربح
 عليها شيئا عند ابي حنيفة خلافا لما وفرد ذكر المفسر قوله الا عند جملة في بيته الرعي ولو و
 اقل من النصف وقبضت الباقي يربح عليها الى تمام النصف عند ابي حنيفة وعند جملة
 المفسر الثالث فيما اذا تزوجها مع عرض بعينه فقبضت او لم تقبض و و سته لم يربح
 قبل الرجوع اليها لا يربح عليها شيئا و قال زفر يربح نصف قيمته وهو العكس انتهى و خط
 بالي ان القبض شرط في المنة في صورة عدم القبض لا يجمع اليه كيف يربح عليها بالف
 ان لا يخرجها من بطنها او على ان لا يزوجها عليها او على الف ان اقام بها والنفق ان رجاها
 فلو و في ما بشرط فلها الالف والا اي وان لم ينف بشرط بان تزوجه عليها او آخرها ان
 المثل لها عليه لانراو على اللعين ولا يجمع على الالف وقال الشيطان حازر ان
 لها الالف عند الواقعة والالف عند الاجرة وقال فوا الشيطان فسادت فلها
 المثل على ما ذكر و على هذا اذا تزوجها على الف ان لم يكن له امرأة و على العكس ان
 وعند ان افق من مهر مثلها وعند ذلك يفسد النكاح وعند احمد ان لم ينف فلها انما
 صح الشيطان على ما سببه قبله عليها عند هذا القيد و على هذا الالف حكم مهر المثل بان لا يربح
 عليها ولا ينقص عنها و يوضح ما بينهما وعند ان افق لها مهر مثلها ما ضره ولو رجاها او فاضها
 وعند مالك و احمد عند اللعان وعند ما الاو كس ينف اذا كان مهر المثل في ايديها عليها ما
 الما فحق ولو عكس ما صدر المثل عليها على و سله و عكس ما صدر غير معين لها الوطمان من
 او فتمت ينف ان المنة خير من السلم الوسيط و ان سلم القية ولا خيار لها و هكذا الحكم والفرق
 ذكره وعند ان افق لها مهر مثلها وعند مالك الوطمان القية وعند ان ينف المهر ولو

وطلق قبل الرجوع

ولو تزوجها على ثوب او دابة او حر او حرة لم يربح مهر مثلها في هذه الصور بالاجماع
 في رواية عن مالك و احمد انه يفسد النكاح و روى عن الشافعي و احمد انه يحكم بفساد
 النكاح على حر و حرة في حرير و على هذا الموال و ان تزوجه على اخل فاذا هو حر او حرة
 العبد فاذا هو حر مهر مثلها بالاجماع و عن الشافعي و احمد الى يوس لها اخل الآخر
 العبد العمة ولو تزوجه على يدين العبد و اكل من احد ما حر مهر العبد اذا كان
 عشرة دراهم وان لم يسا و عشرة تعطى ما نفق الى ان يكمل العشرة الا عند ابي يوس
 والشافعي في قول واحد رواية عنه لها العبد و قيمته احر ايضا لو كان عبدا وعند محمد لها
 العبد الباقي و تمام مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من مهر العبد وهو رواية عن ابي حنيفة
 وفي مكان فاسد لها عقر بالوطي بالاجماع والمراد مهر المثل و اما بعينه بالعتق فساد
 النكاح و عن احمد بالجلوة ايضا ولا يزاو على المسمى اي ان زاد مهر مثلها على المسمى
 عليه وعند السكنة و زفر زاد عليه بالتمام بلغ وكذا مهر المثل لو كان مهر المثل اقل
 من المسمى بحكم مهر المثل ولو لم يكن المهر مسمى او كان مجهولا بحكم النكاح بالاجماع و سلك
 والعقود اي ما ينفق الا سدا بالاجماع و يعتبر ابتداء من وقت التزويج و قال زفر من
 آخر الوطمان واخاره ابو القاسم الصفاق حتى لو حلفت ثلث حصص من آخر الوطمان
 قبل التزويج فقد انقضت عده و مهر مثلها يعتبر بقوم ايها الوستوياسنا و جمالا و جمالا
 وعصر اولها و عكسها و دينا و بكارة و بشرط ايضا ان يتوافر في العلم والادب و كمال
 الخلق وان لا يكون لها ولد و قالوا بغيره من البرق ايضا والا ان لم يوجد في قبيلتها
 هي مثل حالها في الاجابة او من قبل من قبل ايها الا عند مالك يعتبر في
 بحالها من سائر النساء و عن احمد ان يربح عدها و هو ضمان ولها المهر وهذا ما سلك
 بان يزوج ابنة الصغرة امرأة ثم ضمن عدها مهر ابنة الصغرة او الكبيرة بان يزوج ابنة
 الصغرة او الكبيرة و هي كرا و حنة و ضمن عدها مهر ابنة الصغرة بالاجماع و يطالب بمهر رجاها

لو تزوجها على ثوب او دابة او حر او حرة لم يربح مهر مثلها في هذه الصور بالاجماع

اي نسب الولد المولود في كذا
 النكاح يعتبر النسب و
 الرجوع عند محمد و عند القية
 كذا قال ابو القية و عند ما
 من وقت النكاح

وفي المقتضى سلطان كون المهر
 المثل رجلين او رجلا وامراة
 ولو طلق فان لم يوجد فهو
 فالقول للزوجة بمهر

المهر المهر

او وليها اذا كان الضامن وبها مان زو بها ثم ضمن مهرها وليس لها ان تطالبه ما لم يبلغ
 فاذا بلغ تطالب بها شات فاذا ادى الولي من حال نفسه فلان يرد في حال الصغير
 ان استمر ان يؤديه لرجع عليه وان لم يستمر فهو متطوع حتى يهبها كالحاج وبيان
 الولي ضمن بلا امر الصغير فكيف يرد عليه الا ان يوافق ان الاستمرار يقوم مقام الارادة
 متع من وطى اذا اراد من وطى وطئها واجبرها اذا اراد ان ينفذها لم يجز
 يعني يمنعه عنها حتى ما صدمه مهرها وان وطئها لم يفسد نكحتها ووطئها برضاها
 وليس للزوج ان يمنها من السر ويجبره من منزله حتى لو فيها مهرها وقدر سوتها المهر المنع
 بين الزوجين وعدمه وهذا عندنا في حسن وقالوا اذا دخل بها برضاها او حلاها ليس لها
 ان يمنع نفسها ويترتب عليه اخفاق النفقة والمهر او من المهر ما تعرف بتجديد وان اطلقها
 حتى لا يكون لها ان تحبس نفسها فيما تعرف بالخبره الى الميسرة او الى الموت او الطلاق وهذا
 اذا لم تنفص على التجديد والتأجيل واما اذا انصاع على تجليل مهرها او تأجيله فهو على ما شرط
 حتى كان لها ان تحبس نفسها الى ان تنقضي كل فيما شرط تجليله وليس لها ان تحبس نفسها فيما
 كان كل من وجبها واذا اوقا مهرها او كان كل من وجبها شيئا قاله طبعي الحار
 وان افنى بانه يمكن من نكحتها اذا اوقا المهر والموجمل وكان فاحوا ولا يمكن منه
 اذا اوقا المهر دون الموجمل وكان ابو العاتق الصغار يعني يقول الى حينه في السر
 ونحوها بعدد المنع من وطى وقيل لما يخرجها الى بلد غير بلد الارضاها واحاراه او
 التبت اختلعا في قدر المهر حكم مهر المثل معناه ان مهر المثل يجعل حكما سنهما عند النزاع
 من سنده مهر المثل فالقول قوله كمنه فان كان من جنس واحد او اقل كيف وحلف
 لزمه ما اقر به سمته وان كل لزمه ما ادعت المرأة وان كان مهر مثلها مثل حائض
 او اكثر حلف فان نكحت فلها ما ادعت ابرق سمته وان حلفت فلها ما ادعت وهو ما اقر
 ابرق على ان حتم لا تعاقبها على ان يزيد حكمه انه مهر المثل لا باليمين حتى يحرقه الزوج من الكفا

الا عندنا وان افنى
 لا عندنا وطى كما لو اوقا
 المهر او به نكح وعصم
 افنى بالنكح من الاخر له
 بعدا بانه يحصل

الدرايز والدرهم واهما اقام البينة تقبل في الوصيين فان اقاما فبينة من لم يستد
 له الظاهر وان لم يستد مهر المثل لو اصد منها مان اكثر مما ادعاه البرقع واقل مما
 ادعت المرأة فبان لم يكن لها منه تحالفا فاما لكل لزم دعوى صحة وان حلفا
 بحكم مهر المثل ولو اقام اصد منها البينة ايهما كان سبب ما رغبه وان اقاما فبينة
 ثم حكم مهر المثل وحكم المتع لو طلقها قبل الوطى وكيفية على التفصيل المذكورة المهر
 الا عندنا في تحالفا وان ولها مهر مثلها وعن احمد القول في اي حال وعندنا كالحال
 ان كان قبل الوطى ونكح السليق وان كان بعد يكون القول برفع ولو كان الا حلف
 في اصل اي في اصل المسمى ان نكحها او نكحها وادعاه الا حلفا مهر مثلها
 ولو كان الا حلف بعد موت اصد منها فليجوز في حيوتهما وكذا لو طلقها بعد
 الدخول ولو ماتا القول لمن اكل اي ان مات الزوجان ووجه الاختلاف بين
 في مقدار المسمى فالقول قوله ورثه البرقع عندنا في حيفه وعندنا في حيفه
 وبه نكح كمن بعد الخالف عندنا في القول بالخالف كمن في القول بالنكح وقال
 الزباجي وقالوا الاختلاف عند موتها لا اختلاف في حيوتهما في قولهم لا خلاف
 في اصل اختلاف انه لا حكم لمهر المثل بعد موتها عندنا ولا حكم عندنا ثم قالوا
 ما يثبت هذا كل اذا لم تسلم نفسها فان سكت نفسها ثم وقع الاختلاف في حال الحية او الموت
 فانه لا حكم مهر المثل بد قولها لا بد ان ترضى بما تخلفي والاحكام عليك بالمعقوف
 في المجلد ثم يعني الباقي تعبت البرقع اليها شيئا فوقع النزاع سنهما بان قالت هو
 مهرية وقال هو من المهر والقول في غير المهرية للاكل كالحل واليمين والحقنة
 والحم المطبوخ كما اذا قال او عليك هذا الشيء فواله ليهته ثم اذا كان القول
 ترد عليه المتاع ان كان قائما وترجع مهرها وان كان لا لا ترد ولو قال هي من المهر
 وقال هو ودعيه فان كان من حبه فالقول لها والا فالقول له ولو بحث الى امرأة شيئا

الا عندنا وان افنى
 لا عندنا وطى كما لو اوقا
 المهر او به نكح وعصم
 افنى بالنكح من الاخر له
 بعدا بانه يحصل

وغیره که بعد از کتبه

وبعث اليه ابواسمينا ثم قال هو من المهر فلا يها ان يصرح بما بعث ان كان من ماله
 وكان قايما وان كان من مال البنت باذنها فليس ان يصرح ولو جهز بنته وزوها
 ثم زعم ان النسي في دفع اليها ماله وكان على وجه العارية عندها فقلت هو ملكي
 به او قال البزق ذلك بعد موتها فالقول قولها دون الالب وكل من السعد ان يقول
 قول الالب وذكر من الرضى واخذه بعض المشايخ وقاله الواحات ان كان العرف
 ظاهر عنده بجهان كانه ديارا فالقول قول البزق وان كان مسرعا فالقول للالب
 ولو ابرأت زوجه من مهرها او وجهته اياها ثم ماتت بعد من فقلت الورثة اربعة
 في مرض موتها وانكر البزق فالقول وذكر في العادة جلة سقوط المهر ان ماتت
 ويقاؤه ان صحت ان يبيع البزق منها شيئا بمهرها وبقي على ما ذكر فان ماتت سقط
 المهر سقوط خيار البروت فان صحت سقط اليه فترد عليه حكم خيار البروت الا عند الالب
 القول في اي البزق في الكل ملاك في سنها كخ في ذمته بيمينه او بغير مهر واذ جاز
 عندهم فوطيت او طلفت قبل اي قبل الوطى او مات عنها لغيرها وكذا اكرسان
 ثم اي في دار الحرب وعندها والتمه لها مهر مثلها لو توافعا الى اكمالها واستلمت
 لو دخل بها او مات عنها والمتمه لو طلقها قبل الوطى بها والمتمه من سوق الكلب
 ان يكون حلالا في كل ما في المسائل او في الاخرة وليس كذلك في كل ما في الدنيا
 الا في صريح الرضى وقال في مهر المملوك في اكرسان البزق في ذمته ثم اوجز
 عين فاسما او اسم احد من قبل العتيق كما عسى من اكرسان او مائة مائة في غير
 لها فيه اكرسان او مائة في احد من قبل العتيق كما عسى من اكرسان او مائة مائة في غير
 فيها اي في المعين وغيره وقال محمد لها قيمتها الوجهين وهو قول ابى يوسف الالب
 في عدا وامة او ملكات او مديرا او ولد بغير اذن السيد لا يبيع قال الزهلي والشافعي
 ان نكاح لا يبيح كعقد الفضولي لانه كونه لا ينفذ والقول المأثور من عدم جوازها

مستوراه

بغده

قوله في اي البزق في الكل ملاك في سنها كخ في ذمته بيمينه او بغير مهر واذ جاز عندهم فوطيت او طلفت قبل اي قبل الوطى او مات عنها لغيرها وكذا اكرسان ثم اي في دار الحرب وعندها والتمه لها مهر مثلها لو توافعا الى اكمالها واستلمت لو دخل بها او مات عنها والمتمه لو طلقها قبل الوطى بها والمتمه من سوق الكلب ان يكون حلالا في كل ما في المسائل او في الاخرة وليس كذلك في كل ما في الدنيا الا في صريح الرضى وقال في مهر المملوك في اكرسان البزق في ذمته ثم اوجز عين فاسما او اسم احد من قبل العتيق كما عسى من اكرسان او مائة مائة في غير لها فيه اكرسان او مائة في احد من قبل العتيق كما عسى من اكرسان او مائة مائة في غير فيها اي في المعين وغيره وقال محمد لها قيمتها الوجهين وهو قول ابى يوسف الالب في عدا وامة او ملكات او مديرا او ولد بغير اذن السيد لا يبيع قال الزهلي والشافعي ان نكاح لا يبيح كعقد الفضولي لانه كونه لا ينفذ والقول المأثور من عدم جوازها

ويطهرها بغير اذن المولى الا عند مالك العبد اذا اعتقه من غير اذنه صح لم يسرد يطلق
 وكذا لو طلقها العبد قبل اجازة المولى يكون طلاقا ولو نكح العبد ما دونه اي ما دون
 المولى يبيع في مهره اي في مهر الذي عليه ولو نكحها بغير اذن المولى لا يبيع به بل طالب
 به بعد كونه كما اذا الرضا ليس باقراره ثم ادعى من ماله ولم يفت عنه بالمهر لا يبيع بها
 بل يطالب به بعد الحق بخلاف النفقة حيث يبيع بها مائة بعد لو نكحها الصفا كذا
 لا للمأثقة فلو مات العبد سقط المهر والنفقة وهذا اذا تزوجها حية واما اذا تزوج
 عبدا امته قبل كمال المهر ثم سقط وقيل لا يحسب مديرا ومالك في امه ولو لم يبيع
 فيه الا عند مالك في القول بالبيع منه سقطت بيمينه وفي قول علي المولى او المملوك
 له كس فاحصل من غير كس وخراج وطهرها رجعية اجازة للملك الموقوف
 او اذن المولى العبد من ماله قال له مولا له بعد طهرها رجعية يكون اجازة وفي
 من الصورة لا يكون طهرها وفارها ملاك قوله رجعية اجازة خلافا لابي الليث ولو
 دفع فضولي رجلا امراة فقال له الوصل طهرها يكون اجازة وعلم ان اذن السيد
 يكون بقول صريح كونهت وقد يكون بدلا كالحمل كمن ان يقول عند سماء هذا حسن
 او صواب او فعلا فان يوفى لها مهرها او شيئا منه خلاف الكدية وهو اختيار
 ابي الليث وبه كان في العهد السني والادب به اي بالملك اسلم العاقد الصفا
 عند ابي حنيفة وعندهما والسنة لا اي لا اسلم الا بيمين ومرة اختلفا بظنهما
 لزوم المهر فيما اذا تزوج امراة ملكا كذا ودخل بها حيث يظهر لزوم المهر
 عند ابي حنيفة فله وعندهما لا يطالب الا بعد العتيق وفي حق الانثى الاول
 بالعقد حيث شئى به عنق وعندهما لا تسهر في زوج عتيق اما دون امة صح
 النكاح وهي السوة للزواج بها وهذا اذا كان النكاح مهر المثل او ما قبله ولو
 تزوج المولى بالزوجة من غير اذن المولى لا ينفذ والقول المأثور من عدم جوازها

وبيع في نفقة طهرها بغير مهر

كما اذا تزوج من غير مهر
 فقد مهرها
 للزوجة

من المهر في المهر

ان في القول لا يظهر معنى بريح ما في بريح لا يتجاوز غيره بريح المولى امة رجل الا
 يجب عليه اي على المولى بتوحيدها في بيت الترف فخره ويطاء في البرق ان ظن بها
 فان بواها مع مولاها في النعم والسعي ولو بداه ان اخونها بعد السوء فذلك
 والمكانة في هذا الحرة لكن عندنا في سلمها ليل وعندنا كليل عندنا ليل ولا
 اي للمولى اجبارهما اي العبد والام على الكفا ومعنى الاجبار ان سعد عليها الكفا
 مع الرضا في الاعتدال في واجد الاجبار على العبد وهو رواته عن ابي جهم والي
 ومعنى الاجبار على المكاتب والمكانة وان كان الصغر والمستعانة لا يقر المولى بالاجماع
 وتعتبرها اي تعقل الامة سيد بالحق في سخطهم ان كان العقل قبل الوطى الا عند
 وما لك قالوا لا سخط به ولو قيل المولى لا سخط بالاجماع ولو كان السيد صغيرا قبل سخطها
 وقيل لا ولو قتل الامة نفسها فغير روايات وتقل حرة نفسها لا سخطا ذكره
 المسما استنادا بالاجماع وفي خلاف زفر ذكر الرضى والاذن في القول سيد
 وعن ابي يوسف ومحمد ان الاذن اليها الاعتدال في القول لما اذن مولاه وصلا
 لان الحرة اي لا تزل في الحرة مالا رضا بالاجماع وليس يكرهه او كان
 رضاه او رضاه مولى امراته الام وكذلك للمرأة ان يباعا لا سخطا لكل
 ما كسبت شي من خلع وذلك ما لم يسم له ماله وشروا بوما لم او غرل فظهر بها جيل
 لم بعد الى وطها او عا د بعد البول حازله نفيه والافلا عتقت امة او مملوكة منها
 زفر خيرة ولو زوها حرة ولا فرق في هذا بين ان يكون الكفا رضاه او غيره رضاه
 وعندنا لا اجبار لها في الحرة وهو مخالف خبار التوبة في عدم لزوم التوبة فيه وعدم
 بطلانها بالسكوت وفي اقتضائه على المجلس عدم بطلانها بمجرد نكحت الامة بالجماع
 ثم عتقت نفسها الكفا ولا خيار لها ولو دخلها البرق قبل ائتمارها اذا تزوجت بغير اذن
 مولاها فالمهر اي للمولى قال الرضى لانه استوفى منافع حرمه كالمهر وسكن بما ذكره

4

زوجه

على اذنه
ان

بالمهر في تعجيل قول الى حبيته في حيا المراءة نفسها بعد الرخول رضاه حتى لو فيها
 مهره ان المهر قابل لكل اي كسب وطيات توجد في الكفا حتى لا تخلو الوطى عن المهر
 فقتضت هذا ان يكون لها شيء من المهر بما عليه ما استوفى بعد اخذ ولا يكون الكفا
 للمولى انتهى وجوابه ان استوفى المهر لا كان بالعقد وعام بالوطى وكان كلاما بغير
 رضى المولى بعد العن يكون كل المهر للمولى وكانت الوطيات الواقعة في هذا العقد واقعة
 في ملك المولى بوقوع سبه في ملكه وليس كذلك ما قيل عليه فقتضت والام المولى والام
 لم تكن بعد الاذن او وطها بعد العن فالمهر المسمى بعد العقد لها ويحظر ما في انه لو ظنها قبل
 الرخول يكون نصف المهر للمولى لا سخط فليدفع ان يكون نصف المهر للمولى اذا وطها
 بعد العن بل هذا من كلام الرضى فيسلب وجوابه ان المهر قد تم بالوطى وهو قد وقع
 عدما في حقها فظهر للمولى فيكون كل المهر لها ادعى سبه ولد امة انه بعد وطها
 اي وطى رجل امة انه فولدت فادعى سبه سبه حنة وصارت ام ولكن عليه
 قيمتها للابن وهذا على ان يكون الابن حرا كما لو كان عبدا او كافرا لانها حرة
 وسرطان يكون لالام في ملك الابن في وقت العن الى وقت الدعوة فيكون
 متعلقا لها بطريق الاستناد فتقر انه وطى ملكه نفسه ولا غنم غنم في قوله
 الا عند مالك والمزني لا تصير ام وكلمة وعليه غنم او بين في التبيين ان احد في
 لزفر والثاني في ودعوة احد كدعوة الابن حال عدته والماد بتجد ابو الابن والعم
 عدم ولايته سواء كان بالكون او الكفر والرق او الحرة ولو زوها ابنة الى
 زفر حرة انما ابوه بغير رضاه واخذ فقولت لا تصير ام ولوه وكلم المهر لا
 القيمة ولو حر ملك اخيه ففقدت عليه وعندنا لا يبيع لها ولا يملكها ولا يملكها
 ويحظر ان يقال اذا لم يبيع الكفا يلزم ان يكون الكفا لملك المهر صحت عليه العتق
 زفر كونه الكفا وتصير ام ولوله اذا جاءت بولده ذكر الرضى اقول وهو لكل

وصية ولو امة

الاس

يجوز تزويجها بعدة أي بعد العدة وارتداد اصددها زوجها وزوجها في الحال وهو
 ظاهر الرواية وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف قال محمدان كانت الزوجة من المأدبة
 وإن كانت من المرأة فهي فدية بغير طلاق ولو أسلم اصددها ثم ارتدت والعادى بالطلاق
 عرض الكلام على الآخر ان يقع الطلاق لا عند التام في واحد بعد الوطى لاثنين منه العدة
 مفسدة العدة وإن كانت قبل تبين منه في الحال وبعض المشايخ كانوا يغنون بعد
 وقوع النكاح بالردة حبس الباب المعصنة والاصح ان يقع الغنى ولكن تجزئ على الطلاق
 لزوجها بعد النكاح ولكل واحد ان يحد السكينة منها ولو بدنياً ونعذر من سبب
 تلك الموطوءة أي لم تنفك المرحول بها المهر كله سواء كانت الردة منه أو منها وبغير الخلف
 أي وبغير الموطوءة نصف المهر في الردة ولا يحسن في الردة بالاجماع ارتدا
 وأما ما عساه لم يعلم ان الاول انهما لم يتنوا على النكاح فاحتمل وعدها عليه فزوي
 تبين منه قيا سوا كانت منه أم لا ما بسلام متعاقب انهما كانا وعدها عليه من سبب
 قبل أي فصل بسلام وفي العكس لا تبين **فصل** في القسم بغير العاقب وسكون الراس
 صدرت تحت الشرح وما ذكره من النصيب ايراد أقام البكر كالنكاح والحدس كالتوبة
 والمسلمة كالنكاح في القسم وكذا الصغرى والمرفعة والمجنونة التي لا تخاف منها وأما النفس
 وأما من وأما بل والصغرة التي تكن وطوءاً وأما الحرم والمولى منها والمطهر منها وعند
 الشك في الحدس سبع لو كانت كل المدة ذلك لبيان لو تبنا أي نعم عند البكر الحدس سبعاً وعند
 الشك في الحدس ثلثاً ولا يجب عليهما ذلك إلا إذا طلبت زيادة على ذلك في حث عليهما
 شئت المرفعة والحرقة ضعف الامة من القسم ثوبان يلبس عن حرقة سبب له عسر الامة
 المستوحدة وعن مالك سوا أي الحرقة والامة في القسم سوا بخلاف النكاح والكسوة وعسا
 وانفقوا على التوبة فيها قال الراسي وفيه نظر فإنه في النكاح بعين طاهراً على المحل
 فكيف يدعى الانفاق بينهما على التوبة فيها انتهى قوله المراد منها التوبة في نفس الانفاق

نصف العدة بالاجماع

والعصاة ومن التوبة في
 التوبة لها ما لها وما ليس
 من المالحق إلى غيره

بالاجماع

تمام

لم يرد

هـ

لا التوبة في النكاح الكيفية فإنه كما يعطى للحرقة خبراً وكذلك يعطى للامة خبراً وأما غايته أنه
 يكفى خبر الحرقة الامة ولا بد من خبر الخط في الحرقة وعلى هذا الكسوة وساقى
 من الزواجر حرقة اوامة ولم يحسب عليها امام سبباً حتى لا يتحقق بقوله وقال
 الافي بعض اذا ساقى لها من غير قوة والوجه احث على العتوان وعند اب في
 واحد التوبة واجبة ورؤى من مالك كهما أي كقوتن وقولها وكما ان يرجع
 عن بينهما ان وهبت نفسها لآخرى بالاجماع والامة هي حاز ولو اقام عدواً
 منهن ثم ادعى في الحضر ورافعة الاخرى لم يؤمر بقضائه فامضى وأما لو مر أن يسوق
 بينهما في الآتي ولكنه يأنم البرقع ولو فعل ذلك فعدم العاقبة بوجع ضرباً وبعض
كتاب الرضاع الرضاع والرضاع بكسر الراء وقفاً والاعمال على الكسوة
 مع الهاء هو في الشرع مضمون صبيح من ثمر آدمي في وقت معين واحترز على الرضاع
 معنى مضمون غيره كما اذا مضى من ثرة وكوفاً فإنه لا يحرم واراد قوله في وقت معين
 مدة الرضاع احترازاً عن المضمون غيره فإنه لا يحرم وأقول هذا المضمون من الرضاع
 كما بين في حصة المصروف في معام الاحكام وحرم به وإن قل في ذلك أي
 تمسك شراً ما حرم نكاحه من الرضاع بالنسب الامام اخته واخوته
 بالنسب فإنه يجوز ان يتزوي بها من الرضاع ولا يجوز ان يزوجها من النسب
 وكذا يحل له التزوي بجدته ولزوجه من الرضاع وعمته ابنة وللمأدبة ان يزوجها بالنسب
 من الرضاع وبما في ولد له منه باني حفدة لها منه وبكل ولد له منه وبكل ولد له
 منه ولا يجوز كل ما ذكر من النسب الا عند ساقى واحده رواية شوطي
 رضعات متباعدات أي شرط ان تكون كل واحدة منها متباعدة عن الأخرى رواية
 احرى عنه ثلث رضعات متباعدات ومدة أي مدة الرضاع تمسك شراً وعندها عليه
 حلال كما في الا ان حالها زاد على ما سبب في كل ما لا يمكن ان يتحول

في طه

في كل من كان له زوجة
او زوجة واحدة
او زوجة واحدة
او زوجة واحدة

من اللبن الى الطعام فراوا ما قاتل لاجلها ولولا ان كانوا
فلما لا يجوز ان تتركه آخره وليس وعنده ثلث سنين واعلم ان من الطعام في مدة
الرضاع غير معتبر كما ان حكمه غير معتبر وذكر الحنفية انه ان فطم قبل سنة واستعمل الطعام
لم يكن رضاعا وان لم يستغن شبت به الحرم وهو رواية عن ابي حنيفة وعليه الغنويين وذكره
الريعي بوضع مرضعه لثمنها من اي من البرقة بان كان ولها منه واحرزه على رعيه
اي لثمنها من ثمن زوجت ذات لبن ولثمنها سبب في آخره كان لها من ثمنها اب
للرضع بالاجماع فانه له وشبهه اخوت واخوة عم واخوة عمه للرضع والحمل اخوت
احد رضاعا وبما ان يكون له من اب له اخوت من ام جازله ان تزوج
بها ولا حل بين ربيعي ثمن سواء ارضعتهما زوجان واحدا وفي ارضته متساوية
في كونهن كالبه والاخت وبين مرضعه ولو في الصغير راجع الى المضمك الفاضل ولو
ولدت بالاجماع ولهن مخلوط بطعام ونزاعا اطلاقه قول ابي حنيفة وعندهما ان
كان اللبن غالبا ولم تمت النار تغلي به الحريم وشروط العود من على قول ابي حنيفة ان
الطعام مسا كالمزود في اللبن تفصل في بيعه بغيره الخالف لو كان اللبن
مختلطا كماء ورواه فان كان غالبا يحرم والا فلا يحرم ولبن شاة واحكم في عند
تأثيرها احرته احتياط ذكر في الغالبه ولبن امرأة لكون على قول ابي حنيفة واني
عنده محمد وحرمة لبن امرأة اخرى تغلي به الحريم كسف ما كان وهو رواية ايضا
عن ابي حنيفة وهو الاحوط والظاهر ذكر الرعي وعندهما كسف المتور اي المخلوط
ما لم يستهلك وعندهما في رواية محمد بن محبوب قد رخص رضعات معلوما او شبهها ولا
واعبره واحكم لعداها ويجزى من الحريم لبن السك بالاجماع وكذا لبن الميسرة سلب
الحريم الا انه قول من الساق في الاضغان بلبن المرأة ولبن الرجل وان كان في
لا حرم بالاجماع الا عند محمد والمزني وما ذكره رواه في الاضغان به يقولون بالحرمة ولا

لا يحرم

لا يحرم

ولا الاقطار في الاطليل الا في قول من الثاقي وعنه مالك كراهته نكاح من ارضع
والوجه في العارسة ويكفر بختن والسعوط ورسى رجبين لا يحرم الا في رواية
احد ارضعت خرتها حرمتا على البرقة يعني تحت امرتان كبيره مرضعه وصغيرة
فارضعتها حرمتا عليه الا عند مالك يطبل لهما الا الصغيرة لو لم يدخل الكبيرة ولا
لكبيرة لو لم يطأها باضافه الوقت اليها وللصغيرة نصفه اي نصف المهر ويرد على
ان تعدت الفاء والا اي وان لم تعدت فليس عليها الا عند ابي حنيفة والحمد لله
عن محمد ورسى بوجه فيهما اي في التمدد وعدمه وعندهما كسف فيهما كسف فيهما كسف
نائمة فاضت الصغيرة ثوبا او مكرهه على الارض لا يرجع على احد والحمل واهوه منه
المهر وان ارضعت امرأة الاب فوجه الابن حرم عليه ولو كان تحت صغيرتان فارضعتا
معا ومتفاقيا حرمتا عليه مخرج على الموضع ان تعدت الفاء وبشئت الرضاع ما شئت
به المال وهو ثمانية رجلين او رجل وامرأتين وعندهما في ثمانية اربع سوة
قال الريعي بناء على اصله ان ثمانية اربع مقبولة فيما لا يطالع على الرجل وحن لان
الرضاع منه لان ذالرجم الحريم يجوز ان ينظر الى ثديها انشئ وفيه كسف فان المراه من
الرجل ان يشمل الحمل لان حصة شخص دون شخص والاولي ان يقول يجوز ان ينظر
ثديها الا حصة لاجل محل الشهادة كما قالوا به في الزنا وغيره فسبقه الكلام وعندهما
بشئت بامرأتين وعندهما حرمه فقط ونزب الشرة عندنا لو وقع في قلبه صدقها اي
صدق في الموضع او صدق النجاسة سواء كانت واحدة او مستعدة لما روى ان لم يشك
كتاب الطلاق هو رجع هذا الكلام الثابت شرعا والاصل في الطلاق الرجعي وانما قالوا
انقض المباحات الطلاق وقد كسف اليها تطيبها في طهر حال من وطئها ونزكها في
عندها احسن وطيبها ثوبا منقوشا في طهر حال من وطئها في طهر الطهر الاول
الى آخر الطهر كسفا تنقذ بقطول العدة وقيل تطيبها عقب الطهر كسفا في طهر طهر

وعنده ان الحريم مقبولة
اللبس من هذا البرقة
اطلعه المصنف

في كل من كان له زوجة
او زوجة واحدة
او زوجة واحدة
او زوجة واحدة

وہی ہندو مالکین کے لئے
۵۲ راجپوتوں اور ان کے
وہی ہندو مالکین کے لئے
۵۲ راجپوتوں اور ان کے
وہی ہندو مالکین کے لئے
۵۲ راجپوتوں اور ان کے

[illegible]

وذكر في الخبر ان ابنه نسطور بن اسحق
الذي كان على ارضه قال انكرت من
قول الى جنته وحين الاصل

الحرفون

وہی کہتے ہیں

[illegible]

قالوا العصفور والفرخة
 والعصفور كان في القدم
 والفرخة كان في القدم
 والفرخة كان في القدم
 والفرخة كان في القدم

و کذا و غیره

مطلقا ولكنه استعمل في الطلاق الصيغة التفضيلية في غيره مما لا فاعال وهذا لا يحل في مطلقه
 الى السنة ومنها ما يخصص الى السنة ويقع بها واحدة رخصة وان تكرر اكثر من مرة في الالة
 اها ابانة او لم ينو سنا وعند ذلك وروى في عاين من تحتها اللفظ قال لا امرأته انت
 طالق او طلاق الطلاق او طالق طلاق يقع واحدة رخصة بلانه ولو تكرر سبعين يقع واحد
 ايضا ولو تكرر ثلثا فثلث الا عند ما كرر في رواية اخرى في سبعين ولو كان ثنتين ولو
 اصابه اي الطلاق الى حملها بان قال انت طالق او الى ما يعبر عنها كالربيع والعش والربيع
 واحد والبدن والنزق منها ان الركن والارواح اخله واحد وان يكون والنزق
 والوجه او الى جزء شاع منها كقصمها وثلثها يقع الطلاق لانه لو اصابه الى البدن
 والبدن لا يقع وبهذه الاشياء لا يحرم من الحي والاصح انه لا يقع في الطهر والبطن والبضع وذلك
 كذا في التمسك ولم يعلل في فوق من البضع والوجه في الماولة لا خلاف وعند الله
 وزوج مع النكاح كذا اختلاف في كل جزء لا يعبر عنها كالربيع والاسبوع والالف وما لا ينفك
 الى النزق والطروا والس والربيع واللقوق واحمد لا يقع بالاجماع الالة رواية عن مالك في
 في قول واختلف في الاضافة الى الطهر والبطن والاصح انه لا يقع في الفرجين وكذا السبع اقول
 اي تكرر بين البنين والبضع حيث يقع في الاول دون الثاني ولو قال لها اس طالق بصف
 او ثلثها يقع طلقه وكذا الحال في كل جزء شاع ولو طلقها ثلث اضاف بطلعه من يقع
 ثلث بالاجماع ولو قال لها انت طالق من واحدة او ما بين واحدة الى سبعين يقع واحدة و
 من واحدة الى ثلث ثنتين وبها عندنا في حسمه وعندنا في حسمه الاولى في سبع شتان
 وفي حسمه الثانية سبع ثلث ثمانية على الصواب وفي واحدة في ثنتين مع واحدة ان لم
 او تكرر السبع والاحاد الا عند ما كرر واحد في رواية اخرى ولو تكرر الم سبع ثلث ثنتين ولو
 قول الحسن بن راشد ولو تكرر واحد من سبعين فثلث بالاجماع وعلى هذا اختلف لو قال لها انت
 طالق سبعين في سبعين سبع ثلث ثمانية ان لم يكن له نية او تكرر الم سبع ولو تكرر ثلث فثلث

والبضع

وان
 قول

خلاف لانه الثلثة ونحوه ولو قال لها انت طالق من سبعة الى اثنان يقع واحدة رخصة
 بالاجماع وعندنا في سبعين ما بينه وان قال لها انت طالق مرة او في كل مرة او في الالة
 سبعة بالاجماع اي يقع به في الحال ولو عني به اذا دخلت حكم صدق ديانة لا قضاة وكذا
 اذا قال لها انت طالق في السبعين او في السبعين في الحال او اذا دخلت حكم عشرين
 بالاجماع فلا تطلق ما لم يدخل حكم ولو قال لها انت طالق عدا او في عدا يقع الطلاق عند
 البضع في العدا لا عند ما كسر في الحال وفيه العدم نصح في الثاني بعد منه لقن الهنا يقع
 في قوله انت طالق في عدا ولا يقع في الاول في عدا في العدة واما ديانة فيصير فيها
 وسها عندنا في حسمه وعندنا لا يقع وفي قوله انت طالق اليوم عدا او عدا اليوم بعين
 الاول حتى يقع في الاول اليوم وفي الثاني عدا الا عندنا في في عدا كس يقع في الحال
 في الثاني وفي اليوم وعدا يقع واحد الا عندنا في عدا طلقة لقن وقوله لها انت طالق
 قبل ان تزوجه وامس وكما اليوم لغو بالاجماع لا تطلق وان كس قبل من وقع الا في
 المصن ولا بد من ذكره وفي قوله لها ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع حتى يموت اصلها بالاجماع
 وكذا الجوار فيما اذا لم اطلقك او اذا لم اطلقك عندنا والسبع الطلاق باسكوت وفي
 قوله لها انت طالق عالم اطلقك انت طالق تعاملا في عدا اذا قال في كس صولا بالاجماع
 لو قال لها انت طالق يوم ازوجك فليلا حنث بخلاف الامر باليد اي اذا قال امرك
 بذكر يوم يعقد فلان حيث لا يكون اخرها بيدا الا اذا وقع بالهنا ولو قال عشت به الهنا صديقا
 فضة والهنا بالسوا في حسمه وهو من طلوع الشمس الى غروبها والليل للسوا في حسمه وهو ضد
 لكتنها لا عندنا في لا يقع الطلاق في الليل كالا مريد وقوله لها انا منك طالق لغو
 لا بعيا به وان تكرر صليته لا يقع قوله لها انا منك باين او عليك حرام فبين منه الا عند
 اثنان في حسمه لا يقع كذا مذكور في حرام وبانية فيها وقوله انت طالق وضعا والاول
 انت مع مولى او مع موكب لغو بالاجماع فلا يقع الطلاق قال الزبيدي اختلفوا في حسمه قوله لها

الاول

او علمت وتطليق ليست امراني او است كذا في الكلام كذا في ان نهي بالاجماع
عندها قال لا تطليق بها والصريح لم يجر الصريح والباين بالبرع لم يجر الصريح
الباين الا اذا كان معلقا قال ان دخلت الدار فانت باين ثم قال انت باين ثم
دخلت الدار ومن في العدة فتطليق وفي خلافه هو يقول المعلق كالمعبر عنه
وعنده السلك لا المصريح مع الصريح لا لم يجر الباين حتى لو قال لها انت باين ثم قال انت
طالوت لا تقع عندهم وعندها يقع وعسى ما لك لو انقضت لم يجر تقع والالا
في السؤلين قال البر وجه اخباره ينوي به طلاقا فاختارت في مجلسها بانت بواحدة
واخرا تخفى لم يجر العلم فلو اختارت بعد النكاح المجلس لا تبين ولا بعد طلاق المجلس وان
نظاير يومها لم تقع عنه او لم يجر ما يقطع والواقع باين الا عند احمد والشافعي حيث
ولم يقع ثمة الثلث من الاخذ ان في نفيها وعندهما كذا في احمد لا حاجة الى التذييل
تقع الثلث لانه وروى عن مالك لو نكح ما دون الثلث صدق مع بمبته ولو قامت
الزوجه الخيرة على المجلس او اخذت في عمل آخر خالف بطل خيارها بالاجماع فلو شرب
ماء او اكلت من ثمار او لبست ثيابا من عمران يقوم عن ذلك المجلس او قراءت آية
او سحيت لا يبطل المجلس وذكر الغني اتصال او منفصال المجلس او الاختيار لو كثر الغني
في احد كلاهما شرطا وقولها اخار ابي او ابي او ابي او الا بقران غني عن ذلك الغني
وعنده السلك لا شرطا قال الزوجه اخار قال اخارت نفسي او اخار نفسي يقع وجعلنا
والغني ان لا يقع شيء وعنده السلك لا يقع واحد في قولها اخار ولو قال طلق فوالت
لا يقع بالاجماع قال اخار في ثمة لا يقع شيء بكتابه وفي الزبادي شرط النية في الاولى
عندها قال في نعم واحد ولو قامت طلقت نفسي بتطليقها بانت بواحدة قال الزبيدي
ذكر في المبطوط والجماع والزبادي والواضح وشرحه اجماع الصنف وجوامع الفقه وما ذكر
في الكفاية من انه يقع رجعا فلهذا لا يقع لانه وان وقعت بالصريح لكنه لا يبرء بايقاعها

مانند

رفع الحديث لما فيه

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ
فِي الْوَادِئِ الْوَعْدِ

ای ندرک لغت احصاء
مقالت آخرت الاول
او الوسطی او الاخره
اختاره و معنای
ولا تخافوا الى ذكر الله
بخلاف مکرر قول اعظم
نعم حرم

في الخبرين ان يكون ذلك جعنة
او نيران او غير ذلك من النار
او الجنة او غير ذلك من الجنة
او غير ذلك من الجنة والنار
او غير ذلك من الجنة والنار
او غير ذلك من الجنة والنار

فاضارت

في يومها

الامر

وعداها ورفقها

العداها والرفق

بل لنقول في الزرع انتهى ولما فيه كلام الا عندنا في رخصة قال البرقة لها امرك سرك
في طليقة او احضار طليقة مع رخصة بالاجماع قال لها امرك سرك ونحوها في طليقة
فقال اخرت اختيارا واحدة وقيل بالاجماع ولا يدخل الليل في امرك اليوم سرك
وبعد حتى لا يكون اخيرا بالليل وقال فيكون لها امرا بالليل ولو ردت الامر
في يومها بطل امر ذلك اليوم وكان سركا بعد عنه وفي خلاف في قولها لها امرك
اليوم سرك وعدا يدخل الليل الا عندنا في لا يدخل فيها ولو ردت الامر باخرا
البرقة لم تنق لها اخيرا عدا بالاجماع كما اذا قال لها امرك سرك اليوم فردت في اولها
لا يبقى لها آخره وعن ابي حمزة ان لها امرا في العدة عن ابي موسى انه اذا قال لها امرك
سرك اليوم وامرك سرك عدا اتما امران قال فيمسك الياء وهذا صحيح ولو حكت في اليوم
سوما او اكثر لم تقع او حكت عن ابي القوام او الكاهن عن فحود او عكست اي عكست
عن الكاهن او ادعت باء المشورة وهي سنة او ادعت شهودا لا تشهد او كانت على
دابة فوكت وهذا اذا كان بايعا فيها او اذا كان بغيره لاسي في خمارا ولو سارت
لا يبقى اخيرا والفلك كالتبوت وهذا اذا كان التنبؤ مطلقا واما اذا كان موقفا فلا
يبطل بالقيام واما بطل عن الوقت ثم ان كان سريعا فليس بها ذلك وان كانت لا تسرع
فجلس عليها ويحتمل محليها الا اذا ردت في شئ من قولها طليقتك فكون لها ان تطلق
نفسها بعد التراجع اليها ولو قال لها طليقتك لم سوا او نوى واحدة فطلعت تقع
رخصة ولو نوى سكتا وطلعت وقيل بالاجماع ونية التبين لا يقع مع واحدة الا
ان يكون المكيروا مة ولو طلعت نفسها سكتا وقد نوى البرقة واحدة لم يقع عليها شيء
عند ابي حمزة في الجماع واحدة وبابنت غنمي في جواب مع واحدة رخصة ولا تطلق
ما اخرت غنمي اي متولها في اجواب ولا عكس البرقة الرجوع بعد قولها طليقتك حتى لا
تأبى كنية خلاف ما اذا قال طليقتك فتركه بعد مجملها فسد لها امرا مادام في المجلس واذا

واذا قامت بطل خمارا الا اذا زاد في قوله طليقتك عكست حتى شئت واذا شئت
واذا ما شئت بالاجماع ولو قال لو اصد طليقتك امراتي لم يقيد اي بالمجلس بالاجماع
الا اذا ردت ان شئت فانه يقتصر على المجلس بغيره حتى لا يكون الرجوع الا عندنا في
واحد وزلا يقيد فيه ايضا اي بالمجلس في ايضا ولو قال لها طليقتك سكتا فطلعت
نفسها واحدة وقيل بالاجماع لا في عكس اي لا يقع شيء مما اذا قال طليقتك
واحدة فطلعت سكتا الا عندنا والسامعي واحد يقع فيه ايضا طلعت واحدة قال لها
طليقتك سكتا ان شئت فطلعت واحدة او عكس بان قال طليقتك سكتا واحدة فطلعت
سكتا لا يقع شيء بالاجماع ولو امرها بالباين او الرجوع فحكت وقع ما امر اي قال لها
طليقتك سكتا بانه فطلعت او طلعت رخصة فطلعت باين يقع في الاول البان وفي
الثاني رخصة قال لها انت طالق ان شئت فوال في جوابه شئت ان شئت فوال شئت
سوى الطلاق او قال ان كان كذا لم يحدث بطل هذا الكلام ولا يعدس ولو قال
ان كان كذا لم يصح اي لا امره فخصي والمسك كالحال بطل ثم الاصل فيه انه متى علقته
بشيء او ارادها او ضاها او هوام او غيرها يكون معلقا فيقتصر على المجلس كلف
ما اذا علقه بشيء اخر من افعالها كلها وسرها حيث لا يقتصر على المجلس ولو قال لها
طالق متى شئت او متى شئت او اذا شئت او اذا امرت لا ترد ولا يعدس المجلس
فله ان تطلق في اي وقت شاءت كما لو نوى عليه بالاجماع ولا يقع الا واحدة وفي كل
شئ لها ان توقع ثلث طلقات متفرقة وليس لها ان توقعها جملة حتى لو ادفعها جملة
لا يقع شيء عند ابي حمزة وعندهما مع واحدة لا ترد بالرد وبعد بغير آخر للرجوع فيها
اذا قال انت طالق كل شئ فطلعت سكتا ونزوحا بغيره آخر وعادت اليه وطلعت نفسها
لا يقع الا عندنا في واحد والشافعي في قول وفي قوله لها حيث شئت ان شئت لا يقع
كل ما يشاء في مجلسها وان قامت من مجلسها فلا منه لها وفي قوله لها انت طالق كفت

توفي الثالث والاربع

رجحة ثم لو شاءت بانه او طلقا ونواه مرقع لو قال بويت هو كما قال اما اذا
 اختلفت من منية وشبهها بان شاءت حيا وميتا وقعت واصحة وهي
 والسنة لا يقع شئ من سبها فان شاءت او قعت واصحة رجحة او بانه او طلقا
 مطابقة له رآه وفي قوله انت طالق لم يثبت او ما شئت طلقت رجحة من الوحدة
 الى الثلث ولو ردت الامارة وكذا ان قامت بطل خبارها وفي قوله لها طلقت من
 ثلث ما شئت طلقت مادون الثلث واحدة او ثنتين بالاجماع وفيه وعندنا الثلث
 ايضا ان شاءت **فصل** في التعليق ببيع في ملك بالاجماع كقوله ملكو حنة ان زرت
 فانت طالق وفي مصنفه الى الملك كقوله ان يملك فانت طالق فمع الطلاق
 بعد وجوب الشرط وهو الزمارة في الاول والملك في الثاني فلو قال لا حنة ان زرت
 فانت طالق فملكها فزرت لم تطلق بعد وجوب الشرط الا عند الشافعي واحمد لا يوجب
 التعليق وعن مالك لو حلف بغيره او قبله او امرأه صح التعليق واللا يوجب الوفاء
 الشرطان واذا واذا ما وكل وكما ومتى وميثما ولو ومن واي وامان وان
 وان ثم الجواب اذا تخرج عن الشرط يكون بالغا فلو قال لامرأة انت طالق طلقت
 للحال فنوجد الشرط سنتين اليمن يعني في الاول والثاني المذكورة اذا وجد الشرط سنتين اليمن
 واحتلت الا في كل عقد غنم الاتفال كاقضاء وكل غنم الاتفال سماء فيمنع كلما وجد الشرط
 عليه فمها لا الى نهاية فلو وجد الشرط في الملك اخلت في الاول والملك بعد اليمن لا يطلها
 والم او زوال بطلته واحرق او طلعت اما اذا زال ثلث طلقت فانه يتركها الا
 كانت مضافا الى سبب الملك لا يبطل بالثلث ولو خلت به وجوب الشرط والقول في اي
 للزوجه بالاجماع فانه اذا قال لها ان لم يدخل بيني والدار اليوم فانت طالق فاعادها
 وقال دخلتها فاقول له لو لم يدخل بيني والدار اليوم فانت طالق فاعادها
 فيه اي فيما لم يعلم انها في حيا فمقط بالاجماع وبرودة الدم لا يقع الطلاق في قوله ان حصة

وهو شرط الى الملك
 ما حرقه وهو الخياط

وهو شرط الى الملك
 ما حرقه وهو الخياط

ان لم يدخل بيني والدار اليوم

فانت طالق ولو استمر ثلث وقع من حين رأت اي ان اسم الدم ثلث امام ومع الطلاق
 من حين رأت الدم ويظهر ثمرته فيما اذا كانت المرأة عمر دخولها فزوجها رأت
 الدم فانه يصح لكاهنها وعندنا ان في بعد يوم وعنه في وجب وعندنا بعد يوم وليد من اول
 الروثة وعندنا لك فصل حبسها ولو حايضا في حبس بعد طهر وان قال لها ان حفت
 حيفه فانت طالق يقع الطلاق في اول الطهر وذلك بالانقطاع على العشرة وبمضي
 العشرة ان لم ينقطع او مالا ينقطع والاعتدال اذا انقطع الدم دون العشرة وكذا اذا
 قال ان حفت نصف حيفه فانت طالق الا عندنا كالمع في اول الحيفه قال لها ان حفت
 ذكر ا فانت واحدة او اثنتي سس فولدتها ولم يدر الا والسبع طلقة واحدة قضاء
 وثنان نكاحا والم اذ به التبا عن مظان احكامه ومضت العدة اي انقضت نكاحا
 الما عندنا كالمع سنان هذا اذا لم يعلم اما اذا علم ان الاول لها فالحال وان حافت
 فاقول قول الزوجه وان ولدت عدلين وجاريتين ولا بد من الاول منهن يقع سنان في
 القضاء وثلث في السرة وان ولدت عدلين وجاريتين واحدة في القضاء وثلث
 في السرة والملك لا حرا شرطين يعني اذا كان الشرط قاضيا وصفيين بان قال لها ان حفت
 دار زيد ودار عمر فانت طالق شرط لو قوت ان يكون احدهما في الملك وقار فز
 لا تطلق حتى يوجد الاول ايضا في الملك ولم يدر المص وقال الزمعي وهن المسئلة على احو
 اصنام اما ان يوجد الشرطان في الملك فمع الاتفاق او يوجدان في غير الملك فلا يقع الا
 او يوجد الاول في الملك والياني في غيره فلا يقع ايضا او يوجد في احد في المكة
 ويصح المكة يبطل حلقه اي حلقا كان علقه قبل في صورته ان يقول ان حلت الدار
 فانت طالق واحدة او ثنتين او ثلث ثم نخر الثلث يبطل المعلق حتى لو تزوجها بعد
 زوجه آخر فدخلت الدار لم يقع شئ ولو ابانها بطلت قبل ان يدخل الدار وانكسها
 بجالها ثم تزوجها بعد زوجه اخر ثم دخلت الدار طلقت ثلثا عدلين حنة والى توك

صحة

لها اسم طلاق وهي

طالق

شرط

ولو لم

يطلق ما يقع من الاول وهذا مبني على ان الزوجه العاني هل يهدم الطلاق والطلاق ام لا
 واشارة الى المصنوع قوله الا بعد زوال الفرج في قوله يهدم الزوجه الثاني ما دون الثلث
 ايضا يعني او اطلق زوجته بواحد او سبب فزوجها رجل آخر بعد ان يهدم الطلاق
 بها ثم طلقها فزوجها الاول بعد ان يهدم الطلاق فطلقها نسبا لا اطلاقا وبواحد في الثاني
 لا يكون مطلقا سلبا عندنا الا عند محمد وزوجها المثلث يهدم الثاني ما دونها فتكون مطلقا
 سلبا فتكون تزوجها الاول الى ما في المثلث بعد الزوجه الثاني عندنا ولا يكون عند محمد
 ومن علق عليه على الطلاق او العنق بوطى لا يجب العنق بالمثلث اي لو علق المثلث بالجماع
 بان قال لامرأته ان طلقك فانت طالق ففجأتها ووقع الطلاق بالثلاث اياها
 ثم لعبت بعد الاذعان ولم يخرجها الى ان نزل الحجب على العنق ولو اخرجه ثم اولى الحجب العنق
 وكذا اى حاله العنق ولم يصير الجماع مراجا في الطلاق الرجعي الا اذا اخذها واولجها بها
 وقال ابو يوسف يصير اجماعا فاك لزوجته ان يجمعها عليك فطلاقا فطلاقا التي معه
 فليكنها علق البائن لا يقع طلاق امرأته اجماعا ولا يقع الطلاق في قوله لها انت طالق
 انت الله اذا كان مقصدا وان ماتت قبل قوله انت الله واشارة الى انه لو كان
 مقصدا لا يصح ولو اراد ان يشي فترسان في منع ثم رفع يمينه واشي عقيب ذلك
 جرى على سائر من عرقه لا يقع ولا يبرئ من قوله معناه فلو صدر عن اجماع لا يعد سائرا
 الا عند مالك واحمد وعن احمد بن محمد عن الطلاق وفي قوله لها انت طالق ثلث الا و
 تقع ثلثان بالاجماع وفي الاستثناء فيه قوله الا استسبح مع واحد الا عند احمد وعن
 المالكية ثلثا على ان الاستثناء الاكثر لا يجوز وفي الاستثناء بقوله الا ثلث تقع ثلث الاجماع
 ثلثا على ان استسبح الكل من الكل لا يجوز اذا كان بعين ذلك اللفظ واما اذا اشئ
 نعت ذلك كما اذا قال كل شئ طلاقا لفاطمة وزين فلهذا لا يطلق واحدة منهما
 في المثلث وفي بعضه العار ورجي البعض لعدم اخفاض الحكم بغيره والمصنف نظر الى الصلة

بالاجماع

وقرينة بغير طلاق في حكمه وفي الذخيرة ولو جاءت النكاح من المراءاة في مرضها براءة ورت
 الزوجه منها وهو من غالب حال الهلاك كمن اضاعه مرض وهو صاحب فراش عاجز عاقل فانه
 معصا لمخايع البيت او بازر رجلا او قدم ليقبل في قضاها او رجم فلو ايمان عرس
 من غير سواها ومات بذلك السبب وبغيره توثق والى بعض القويود اشار المصنف في اثبات
 تزوج المسائل وقال اطلقها رجلا او ما بين فيه اي في المرض وبجوه ومات الزوجه عندها
 ورثت الزوجه وبعد ما لا تراث وعندنا ان في التراث فيها اي في الرجعي والباس
 لا تراث قبل القضاء العنة وسعدا وقال الزبيدي وقال ان في تراث المسائنه مطلقا
 وهو مخالف لما ذكره المتن وعندنا ما لا تراث بعد ما ابعث وعندنا تراث قبل تراث
 بزوجه آخر والمفهوم من سوق المص ان يكون وارثه بعد ما سواه تزوجت بزوجه او لا
 في تراث المراءاة وارثه لزوجه الاول وكرهها الثاني في حال واحدة ولا تقول
 ولو اباها المراءاة بامر او تصادقا عليه في الصحة ومضى العنق فافترسها مال او اوصى
 لها بفعلها الاقل منه ومن ارثها اي اذ اطلقها ما بين مرضه سواها او قال لها في مرضه
 كنت طلقك وانما صحح فانقصت عندك فصرفته ثم اوصى لها مال ثم ماتت في ذلك المص
 فلها الاقل من مراهها منه ومن الذي اقر لها او اوصى به وهذا عندنا في حصصه وقال في
 جميع ما اقرها او وصى به في المسلمين وعندنا والملك لها ما اقرها او وصى لها وفي
 وابو يوسف ومحمد مع زوجه في الاول ومعه الى حصصه في الثاني ومن بازر رجلا او قدم ليقبل
 بعقود او رجم فابها تراث من ان ماتت في ذلك الوصى او قبل ولو كان محصورا من جانب العدو
 او في صفة قتال لا تراث وعندها راكم السعنة والنار لانه المسببة او المحبوس ليقبل في
 حصصه وقضاها والمراءاة في جميع ما ذكره كالرجل حتى لو باشرت سبب الزواج من خيار التلويح
 والعنق والملك من اس الزوجه والارثا ونحوها حصل لها ما ذكر من المرض وغيره
 يرثها الزوجه كونه فانه كذا ذكره الرعي اقول في تراثها الرجعي والعنق كلام لانها حقها

او اقره

الزواج

الاول ان يكون لها قضاها
 كان ورثتها من الرجعي
 سواء كان بالزواج او لا
 ورثته منها

والقول لها ح الممن عند اى حصة ذكره الكرمي في محقرة ولو قال فيها امة بعد تفضاء
عبدتها كنت راححة في المدة فصدق سيدنا وكنته الامة او قالت حضرت عدي لكر
ابرفع انقضاء ا فالتقول لاهل المسلمين بالاجماع وعندهما القول للمولى وعمل الخلفاء
كذب المولى وصدقته الامة فالتقول لاهل المولى بالاجماع ولا يثبت الرحمة اجماعا صحيحا
ونقطع الرحمة بانقطاع الدم لعشرة لو طهرت من جرحه اخبرنا ابن عدي بسند لا يقطع
بما على ولا قل من عشرة منقطع بانفصال موضع عليها اذ في وقت صوة وهو قدما بعد
الاغتسال والحرمة وما دون ذلك على ثمنه انجس او يمتد وصلت لا ينقطع الرحمة
حتى ينجم ويصل فرضا او غفلا وعند الله محمد وزيد منقطع الرحمة بالتم قطع ثم قبل عطف
بنفس السروخ في الصلوة عندهما والصحيح انه لا ينقطع حتى يزول من الصلوة اغسلت ولبست
اقل من عضو من الاضحية ينقطع ولو كان عضوا لا ينقطع احتيا في الميسوا العصور
سواء وينقطع تمام احيفه الثالثة وعند الله تمام طهرت ولو طلى ذات حمل او ولد
وقال لم اطأ واحبها اى لو طلق امراته وهي حامل او عرجا ولدت في عصمة وقال
لم احبها فله الرحمة بشرطان يكون الولاة قبل الطلاق ولو خلاها وطلتها وقال
لم احبها لا اى لا عليك الرحمة ويجب العرج احيا طأ ولو احبها ثم ولدت بعد الاطلاق
عامين من وفي الطلاق صحت بك الرحمة قال لها ان ولدت فانت طالق فولدت وكذا
ولدا اخر من بطن اخر اى بعد سنة اسهر من وقت الولادة الاولى صحت بك الرحمة وصارت الرحمة
وان طارت بالكثر من شئ من عالم توما تفضاء عدتها كخلاف ما اذا كان بين الولدين اقل
سنة اسهر حيث لا يكون مزجه قال كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلثة بطون مختلفة
قالوا لولا الثاني والاول الثالث رحمة ولو كانوا في بطن واحد وهو ما اذا كان بين الولدين اقل
اقل من سنة اسهر لا يكونان رحمة الا عندنا اهي وتترن معونة رحمة والترن للكار واهب
خصوصا اذا كان في مقام الرحمة قال ونشوف وهو من شئت الشيء اى حلوته وهو الواجب

فی نیکو حال و سی ما اذا
خوابها ثم طلعتا بعد ذلك
لم اصابنا

خاصة والمراد من هذه العبارة ان لا يدخلها حتى يورثها بالتخلف وما مضى به هذا
اذ لم يكن من مفضل ان يرثها فحق ان يقع بصره على موضع بصره مما جاز في حق اهل
فقط عليها العدة فيزهرها الصر بذلك الزمعي ولا سافر بها حتى يرثها بالاجل قال
نقله ان سافر بها والطلاق الرحي لا يحرم الوطى الا عند سافري وما ذكره غيره وسلك
اي لا ان ترفع التي اماها مطلقه وتنعس في الحرم ومطلقه فقط الام في العدة وصرف
على الخلع برفع آخر الانكحانه ما كنت لو كانت حرة وبالسبب لو كانت امه بالاجل
حتى يطأ برفع له بطلان صحيح ولمنع عدتها منه ولا حلال اذا وطئها غيره على عين والشرط
الاجماع دون الانزال وبوطى المراهق وهو الذي شتمه وهو كالمثله ولكن بالنزول وقيل
صحي فارق السلق وحكمه كل حال الا عند ما كنت به شرط الانزال في فتاوى الوتر
الكثير لئلا يفتقر على اجماع لو اوجع ما علق يده لاجلها وفي التبيين ومن لطائف احسن
ان ترفع المطلقة من عبد صغير محرر انه لم يملكه سبب من الاسباب بعد ما وطئها فتنفخ اللها
بينهما وكرهه لخلع شرط تحليل اي يمكن الترفع شرط التحليل بالقول بان قال نزلت عليك على ان
احل له او قالت المراءة ذلك ما لو نوايا ذلك عليها ولم شرط بقولها فلهرة به وسكون
الرجل ما حورا نذكره وحلت بعد ذلك للاول والا عند ما ذكره احمد وان في القول العدم
ورواة عن ابي يوسف في الخلع شرط التحليل للاول ولا حلال وبنية التحليل كما شرط لا يغير الا
عند مالك واحمد ولو ادعت المراءة دخول التحل صدقت وان اكل هو وكذا على العكس ولو ادعت
المراءة ان لا يطئها المحل فحق ان يزوجك بمعنى هذا ان امر من سدى اطلق نفيه كلما ردت
فقبل جاز اللها وصار الامر سررا اجزت محقة البتة لمفظة عدة وعبر الساني والمودة
كحتمل لا يعصاء العودين ان يفقدتها لو علق طلقه صدقها ومدة احوال كل شئ وان عند
الى خمسة بان يكون عليه اهلار حنة واربعين يوما وثلاث حصص يكون خمسة عشر يوما محال كانه
طلقتها اول الطهر اخرها على نكاح الطلاق في الطهر بعد الوقوع ووجود الاقل في الطهر ويوجد

بالا وسط في اخص لان اجتماع اقلها في امر او في امر واحد وفيه ان اقل اخص في اكثر
عشرة فكيف تكون احسن وسطا ويكن ان ابدا اخص من الواحد الى العشرة فيكون
احسن بهذا الاعتبار فيكون وسطا في الكلام ان المعبر في الطار الاقل في اخص الا
ما لوجه في اعتبارها ولم يعكس الامر وعكس ان يقال ايضا ان المعبر بها في الاقل
وهو اعتبار ابدا فيكون ان لا يعبر الا في العشرة المتناهية فلزم المصير الى الاصل
وهذا على ما خرج في قوله في حنفية وعلى ما خرج اخص بحصل كانه طلقا في آخر الطهر احرارا
عن بطون العون فيجعل حنفيا عشرة ايام وطهرا ثمانية عشر يوما والباقي ان لا يكون الا في الثاني
في دفع الابداء الثاني على هذا الجمع فبعد هذا لا يحصل الا في اربعة اشهر وثمانية عشر يوما
وعند ثمانية عشر يوما تكون ايام الحنفية الثلث وثمانون يوما للطهرين وعلى هذا
الا في ثلث وعشرين يوما وعند ثلثين ايام من شهرين وثلثين يوما وعند اربعين ايام من شهرين
وعند احدى وعشرين يوما واحدة والام في ذكر سوا **فصل** في الايام التي هي في اللغة
الشمس وفي الشريعة على ترك قربانها اي قربان المكوبة اربعة اشهر واكثر ولو كانت قاروا الى
لا يكون عن احكامهم وهن اما الطلاق او الكفارة وقيل المولى من لا علة الزمان لا تسمى طرفة
وركنه قوله والله لا افرقك وشرط المحل الابل وهو ان يكون المرأة مكوبة وانما لو اقبل
للطلاق عند ابي حنيفة ولو جاز الكفارة عندها وان لا يكون المرأة متقوصة عن حرة كونه
وحكمه وقوع الطلاق عند ابي حنيفة وجوز الكفارة عند ابي حنيفة وعند السليمان لا بد من اكثر فلو طهرها المولى
في الحرة اي في الاربعة الاشهر حنيفة حنيفة وكفر وسقط الايام بالاجماع فصل طهرا الا اي ان
لم يطهرها فيها ما نبتت من اربعة اشهر لا يحسن الى تنوي احكام وعنده السليمان احكام بطلها
اذ لم تنبت ولكن يوقف الى ان ينبت اليها او يفرقا فان فعل والافرق احكام سنهما فاحسن في حنيفة
احدهما ان التي تكون عندهم بعد فسخ العرق وعند ما يكون في اشهر الحرة والسليمان ان يكون
لا تقع الا سطلق الزوجه او تنوي العاقبة وعند ما تقع عبثا الحرة وعلى السليمان واحد لا يكون

ادالكث

الاجماع

ولكن يفتن عليه حتى ينفي او يطلق وتنوي اي تنوي احكام تطلق حنيفة الا عند مالك وسقط
اليمن لو حلف على اربعة اشهر ولو حلف على الابد لا ينوط بان قال والله لا افرقك ابدا
او اطلق ولم يقبل شي فلو كان ثانيا وثالثا وحلف على ما نبت باخرى ووجه طلقه
ثانيا واخرى وذكر في الهداية ان من طهرها الايام ثمانية عشر وقت الزرع وان كانها
معدن في آخر لا يطلق الا سلا اباي وفي خلاف زفر ولو طهرها بعد ما عادت
الكبد معدن في آخر كثر عن عمنه ان بقى الغير المخل بالاجماع ولا اطلاق فمادون اربعة اشهر
في الحرة خير لو قال والله لا افرقك ابدا اشهر وخوة فخذ انقصا لا يبين فلو قال والله
لا افرقك شهرين وشهرين بعد شهرين شهرين فهو سلا يكون به حولا بالاجماع والاصل في
حنيفة بن الحسن ان من حلف على طهر من غير عادة حرف السعي ولا كرا اسم الله كونه
واحد ولو اعادة حرف السعي او كرا اسم الله من كونهن وبتد اخل مدتها ولو قال
والله لا افرقك شهرين ولا شهرين او قال والله لا افرقك شهرين والله لا افرقك شهرين لا يكون
حولا وسقط مدتها حتى لو طهرها قبل حنيفة شهرين حنيفة كرا بان ولو طهرها بعد مضتها لا
يجب عليه شيء ولو حلفت يوما ثم قال شهرين بعد شهرين الا ولى او قال والله لا افرقك سنة
الا يوما او قال لا ادخل بصره وبنيها لا يكون موليا في جميع اهل حنيفة والاصح
او ضنوة او صدق او علق او طلاق او الى من مطلقة حنيفة هو قول بالاجماع ما نبتت ان
فرسك عليه على حجة او بعدد او صوم او علق بعين المعجب او امرأة طالق هي او غيرها
الا في القول بعدم من الشافعي واحمد في مطلقة الرجعة وعن احمد ومالك في غير العفت وعدم
الاصرار بها ولو اتى من المصانة او من الاجنب لا يكون موليا بالاجماع ولكن لو تزوجها وطهرها
كثرت عن حنيفة وحده ايام الاربعة اشهر كذا العرق في النصف الاعناب في واحد الا
كالحنيفة في اشهر الا ربع وعند مالك للعدسوة لان روجبة حرة او امه شهران في المولى
عن وطهرها حرة او مرضها او برقي او يضر او بعد ما دفعت ان تقول فثبت اليها

واخرهم

ولو قال اكثر من الشهرين فمضت
حدها

ويعتبر الى الخاف قبل وهو
جانب النزل عن النمل ولم يصح
رجوعه قبل مواعيد ولم يطل
بقائه عن اهل بيته فقلنا
ولم يتوقف عن حضوره
عن توقف عن علمها وتغير
العلم شرط او وقت لا شرط
الحال وحي حاشا حاشا
ولذا ينبغي الا صلاح المروءة
في حشرها كراهي الدار

وان كان في بلادهم قوم يبيعونهم
وان كان اكثر قتلهم

ما لك كذا بعد احدى عشر شي ولو قالت طلقت على الف فطلق على واحد منهن طلاق
 رجعي فانا بعشر شي الا عندهما والشافعي في غير الف كالمسألة الاولى وعند مالك لكل حال
 قال لها طلقت نفسك طلقا بالف او على الف فطلقت واحدة لم يقع شيء من الطلاق
 ولا من الف قال لها انت طالق بالف او على الف فقلت لزم المال وبانت المرأة ولا بد
 من قولها ويكون الطلاق باين قال لامرأة انت طالق وعلىك الف او قال لعين
 انت حر وعلىك الف فطلقت المرأة وحق العبد حيا ولا شيء عليها قبل او لم قبل
 وهذا عند ابي حنيفة وعندهما والشافعي وزوا واذ قبل لزم الف وقطع الطلاق والعاقبة
 والا فلا وعلى هذا الخلاف لو قالت هي طلعت على الف او قال العبد اعطني وكذا على
 الف ففعل وحق اختيار فيه لها ولا يقع بهذا الشرط وهذا عند ابي حنيفة وعندهما والشافعي
 لا يقع اختيارا قال طلقك بالف امس فلم يعطى وقال فقلت صدق كلف البيع وسقط الخلع
 والمباراة كل حي لكل منهما على آخر فارتفع بالطلاق حتى لو خالها او بارا بالمال معلوم
 لان الزرع ممتلئ ولم يبق الا صدها قبل صاحبه ودون في المهر مقبوضا لان المهر مقبوض
 قبل الدخول بها او عن وهذا عند ابي حنيفة وعند محمد والثلاثة ما سمعنا فمقبوض قبل قبض المهر
 او قبل الوطى او بعد ما ابو يوسف في الخلع ومع ابي حنيفة في المبراه وفي السنين ثم حلت
 الخلع على قول ابي حنيفة على اربعة اوجه فاما ان لا يسمي شيئا او سمى المهر او سمى او مالا
 آخر وكل وجه على وجهين اما ان يكون المهر مقبوضا او غير مقبوض وكل وجه على وجهين
 اما ان يكون قبل الدخول او بعد فصار ثلثة عشر وجها فان لم يسم شيئا بغير كل منهما
 حتى الآخر فالزوم بالكل سواء كان بعد الدخول او قبل وكان المهر مقبوضا او غير مقبوض
 حتى لا يحل عليها ما قبضت لو كان قبل الدخول وان سمى المهر فان كان بعد الدخول لم يكن
 مقبوضا سقط كل واحد ان كان مقبوضا رجعي عليها جميعا وان كان قبل الدخول فان كان المهر مقبوضا
 ففي الاحتياط يرجع عليها بالف المقبوض فقط وسنفي ان لا يحل عليها الا خمسة بارك وسقط

الخلع شرطه
 نسخ المهر حد كل منهما
 ردش الآخر من الدخول

كلام

والقيمة
 كالمهر

عنها الباقي حكم الخلع احتياطا وان لم يكن المهر مقبوضا في الاحتياط لا يرجع عليها شي وانما
 سبغ المهران خالهما على عشر مائة مثلا والمهر الف فان كان بعد الدخول والمهر مقبوض رجعي
 عليها مائة درهم وسلم الباقي لها وان لم يكن مقبوضا سقط عنه كل المهر مائة بالشرط والبلاء
 حكم الخلع وان كان قبل الدخول فان كانت حصة المهر في الاحتياط سبغ خمسين درهم وان
 لم يكن المهر مقبوضا سقط عنه كله احتياطا وان سمى مالا آخر غير المهر فان كان بعد الدخول
 مقبوضا فلا المسمى الا غير وان لم يكن مقبوضا فلا المسمى وسقط عنه المهر حكم الخلع وان كان
 قبل الدخول فان كان المهر مقبوضا فلا المسمى سلم لها ما قبضت ولا يجب عليها رد شيء منه
 وان لم يكن مقبوضا فلا المسمى بالشرط وسقط عنه المهر حكم الخلع انتهى كذا خال المهر الصغير
 بما لها لم يحلها وطقت بقول الاب وهو الاصح ذكر في المنهني الا عند مالك يجوز
 عليها معنى كمال ولو خالها الاب طلق على ان ضامن على نفسه طلق وهو عليه
 بالاحكام ولم يرد هذا الضمان الكفاي عن الصغيرة لانه لا يلزم عليها وانما المراد به الزام
 المال ابتداء بمنهني ذكر الزبيعي واقول ان الامر ان لا يبدل ان يكون مائة بل شيء فكيف يمكن
 الزام هذا المال مع انه ليس فيه مقابل وجوابه يظهر في ذي ثامل ولو شرط الزوجه البذل عليها فوف
 على قبولها ان كانت اهلا له وان يكون فمئة وهي التي تعرف ان الخلع سأل في المال حاليه
 فان قبلت وقع اتفاقا وان قبل الاب غنها صح في روايته والايح في الفرض وهذا هو الاصح
 وان خالها على امره فوقف على قبولها فان قبلت وقع الطلاق ولم سقط منه شيء وان قبل
 الاب فعلى الروايتين ما لم يضمنه وان ضمنه صح ووقع الطلاق وقيل لا ويل المسما ان خالها
 على مال آخر من غير ما احا الخلع على المهر فخر حاز قال الزبيعي والاصح ان الخلع على امره
 لا خلع على مال كذا في الكلام فليفر اليه من ارادة على التعقيل **فصل في الطلاق**
 هو شبه مملوكة رجعي منه عليه موثقا اتفاقا وشرطا ان يكون المرادة مملوكة كذا في
 ولا حاجة الى هذا الشرط بعد ذكر قول مملوكة في اللفظ وشرط ايضا ان يكون الرجل

من المهر
 على ما

صح

بأنه كالمهر

وبقي المهر عليه

ولو قال خالعتك بدون ذكر شيء
 طلقته ورسى عن المهر ولو طلق
 لو كان عليه وان لم يكن رد
 ما ساق اليها من المهر

ولا يلزم الطلاق من احدى والاقوى
 بل لا بد من احدى

الرجل من اهل الكفارة حتى لا يجوز لها ان ترضى على كذا في اوقات
 معانته وحكم حرمة الوطى والدواعي الى وجود الكفارة حرم على المظاهر الوطى و
 كانت على كذا في حتى يكون عن ظاهرها الا عند الشك في القول احد بر واحد في راء
 عنه دواعيه لا حرم عليه ولو وطئها قبل اي قبل الكفر على منوال قولهم اعدوا
 هو اقرب للسقوط استغفر ربك ولا يجب عليه كفارة الوطى بالاجماع لما حلف
 من اصحاب المذاهب الاربعة وان قالوا لغيره بعض المحدثين وعوده اي عود المظاهر المذكور
 في قولهم والذين يعودون عزمه على وطئها الا عند الشك في عودها امساك اي امساك
 الزوج رضائا لا يمكن ان يطلقها فلا تطلق وعن مالك اراؤه وطئ مع استراة
 العصية ولم اراه ان تطالب بالوطى وعليها ان تنص من الكفر حتى يكون وطئها
 ان خبره على الكفر بظن واحد ووطئها بغيره حتى لو شرب مرة بعض من
 يكون مظاهر احواف الدخول وامة وامة وامة رضا عاكما منساجا بغير طهر
 تشبه مسكوتة بواحدة منهن خلاف ما لو شربها باخرتها او عنتها او خالها وان نوى
 على مثل ابي بر او طهارا او طلاقا فليكون والا اي وان لم ينو شيئا لهما ومعناه
 اذا قال لها يستغفر فان قال ببيت البراي الكرامة فهو كما قال وان قال ببيت الطلاق
 فهو طهارا ونويت الطلاق فهو طلاق وان قال لم انوب شيئا فليس شيء الا عند
 واحد وما لك لا يكون لغوا او يكون طهارا بنوى كانت على حرام كافي طهارا او طلاقا
 او اطلاقا فطهارا لا غير الا عند ما وان في قول لو نوى طلاقا طلاقا وكذا لو نوى
 اطلاقا فطلاقا وعبارة المص لا تساهل ولا طهارا الا من مسكوتة حتى لو طاهر من امة
 لم يكن مظاهر الا عند مالك من امر مباح ايضا كحرامها بل امر مباح لو تزوج امرأة
 بعد اذها فطاهر منها قبل الاجازة فاجازة بطلانها الا عند مالك يرضى من اجابة
 ايضا انت على كذا في طهارا من اي كان مظاهر امن جبهين وكذا كل واحد

فقاه

وربك ووصك وفرك
 وربك ونصك وعلقت
 كانت بالاجماع

اجنبية

اجنبية

واحدة منهن كفارة مستقلة الا عند مالك واحمد كفارة واحدة وهو اي الكفارة
 والذكر سبيل الكفر وكذا ان ما اوله ان مع الفعل حرير رقبه ولو صغيرة او كفاة و
 الاصح والملاهي والاعور ومقطوع اصلي اليدين والرخص من خلاف الخفي والمجرب
 والاخرى لا يجوز الا عند مالك واحمد صغيرة تصح ولا يجوز بغيره وعند السلي الكفارة لا يجوز
 فيها ولم يحرمها الا على ومقطوع اليدين والرجلين وابهاهما والخنون قال الزهلي
 وبه حكم الهالك لان الانشاع باجوبة انما يكون بالفعل انتهى اقول هذا يقتضي ان
 لا يجوز الكفر بالصغيرة ووجوزها ولم يظهر لي فرق بين الخنون والصغيرة وامر ولي
 ومالك ياتي شيا من هذا الكتاب بالاجماع ولو لم يؤد بحوز والعاجز بعد ما اتي
 شيئا على غير المؤدي وعند السلي لا حوزة ايضا ومدير الاعتدات في واحد
 على حوا ربيعة عند ما اشترى مربية نأ وباشراة الكفارة اي كفارة كانت اجزارة وعند
 السلي لا اي لا يخرى حر نصف عين عنها ثم حر راقية عندها وهذا على قول الجمهور
 واحمد على قولها لا ياتي في الامتحان والعاس الامة رواية عن مالك وهو المولى في
 نصف عين مسرك ثم ضمن راقية وحر راقية لا حوزة عن الكفارة عند ابي حنيفة وعندهما
 والسلي يصح وحصل الكفر الا ان المص ان كان مورا صمى نصيبه فكون غنما
 عوضا فخره وان كان مورا سعي العبد فيكون غنما بعوض واليه اشار المص في قوله
 حصر الاخرى بالاجماع وفي المكي نوعا كما لا يخفى على المختار حر نصف عين الكفارة
 فوطئ التي طاهر منها ثم حر راقية لا حوزة عند ابي حنيفة وعند السلي يصح وهذا الاجماع بين
 على ان الاعتاق عن عيسى وعند مالك لا يجوز وان لم يجد المظاهر ما يعق عن الكفارة صام
 متا بعد ليس فيها رمضان وايام مهيبة وهي نوحا العبد وايام الشري ثم ان
 صام شهرين بالاجل اجزارة وان كانا قصصا والافاق حوز الاستون نوحا الا عند مالك
 الصوم في ايام الشري لا يضر بان استاء منها ولو طهرها منها اي في الشهرين للملا او يوما

اجنبية

في كل يوم من هذه الايام
 في كل يوم من هذه الايام
 في كل يوم من هذه الايام

او صغرا ولو كانت المرأة صغيرة وهو محبوب او غيب سنظر الى بطنها بخلاف ما اذا كانت
 حتى الشفوا والخصا او ورث مالا او اطلع الولي على عرسه ست بين الحقوق فزوج
 واجل سنة لو اقرانه كان عينا او خصا ان خاصمت الزوج والم اذ بها السنة التمه
 وهي ثلثا واربعه وحسنه يوما وثلث يوم وثلث عشر يوم كذا ذكر بعض الفضلاء هو
 ليس بديل لانه مصطلح اهل النجوم ولم يعتبره اهل الشرع وعندهم على حاجي في الاجارة ان
 كان في اول الشهر فالايلة وان كان في اثنائه فصنع وهو رواه عن ابي يوسف في الام
 وهو كل شهر ثلثون يوما وعند محمد وهو رواه عن ابي يوسف بعينه الا ان الايام ويكون في الشهر
 وسعرا في الايام وذكر احوالي ان السنة التمه ثلثا واربعه وحسنه يوما وثلث يوم
 كامل وسترنا قصا وقيل الم اذ بها السنة التمنية وهي مدة وصول الشمس الى الوسطى
 فارقتها من ذلك البرق وهو احصاها لايام السحى والصبح هو الاول واحصاها حبا
 الهداية وذكر في الاخرة ونحوها السوارك ثم ان هذا اخبار لا يجب على الغور حتى لو اقر
 جاز ما لم سطل حتما ولو وصل اليها مرة ثم عجز لاخبارها الا انه يجب ديانة فان وطسها
 والابنت بالفرق اى يزوج الوافد ان طلبت لها مال المهر وعليها العدة الا عندنا في
 التزوينا فيقول وطس في المدة بكر او انكرت الزوج وقل اي النسا اها بكر
 بين السرى وعدمه وان قل كانت شيئا سواء كانت النسا اصلية او طارة في المدة
 فالقول وصديق كذا بالاجماع ثم ان حلف فيها امراته وان كل خبرت ولو اخارت المصالح
 بعد ما تبين حاله بطل حتما في اخبار وكذا اذا قامت من مجلسها او اقامها اعوان القاض
 قبل ان يخارست ثم ان اخارت الزوجة امر القاض بالزواج ان سطلها طلقة بانه فان الى
 فرق منها ولو تزوجها بعد الموت لم يكن لها خيار وان تزوج امرارة لوفى عايلها بخار
 والقصور على انه لا خيار لها وكنت ما نام اكس ورضان ولا تحسب مرضه ورضها فان حج
 او هو غاب احتسب عليه بخلاف ما اذا حجت هي او غابت حيث لا تحسب عليه من المدة

وذلك في ثلثها وثلثه
 وستين يوما وربع يوم

فانه اذا كانت مولا او مملوكا

وعشرة باح

في كل يوم من هذه الايام
 في كل يوم من هذه الايام
 في كل يوم من هذه الايام

فان حبس الزوج ومنعت من المني الى السحى لم تحسب عليه وان لم تمنعه وكان له موضع خوة
 احسب عليه وان لم يكن له موضع خوة لم تحسب عليه ولم يحرك احد عما من الزوج حبس
 في الآخر وعقد الله بحره البزق بحسب محنته فيها وسعى احكام والبرص والجئون والرقا وهو السقام
 والقرن في الزوج ما يمنع سلوك الذكر فيه ويجرت كنون وخدام وبرص وبغض
 والله وقال محمد ترد الم اذ بها اذا كان بالرقا عيبا حس بحيث لا يطبق المعام معه
 بخلاف ما اذا كان بها عيب ذكره الايلي **فصل في العدة** هي في الشئ ترضى اى
 انتظار يلزمها بعد زوال الحمل وشهته وسبب وجوبها عندنا الحمل المتكدر بالتبليغ او
 بالكلوة او بالموت ونزولها النوق وركبها حرمان ثابتة لها وعندنا في الكف
 وقال بعض الفضلاء هي اسم لاجل ضرب لا تقضاء ما تاتي من انزال الحمل او الواسي ثم
 الولد فلا عنة في امة موطوءة عرستوا في حرة بطلاق وفسخ كما في اخبارنا في ذلك
 ان كانت من ذوات الحيض الا عندنا في حرة وما كلف اظهار طهارة وبها كان يقول ابن
 نم ربح عنه ولو لم يخص الفرض او كبر او مرض فعدها ثلثة اشهر بالاجماع سواء كانت
 او كانت بنية تحت حمل او صغيرة او كبيرة قبل الدخول وبعد ثم ان وقتها اول الشهر عند
 بالاشهر بملأه اتعاقا وان وقع في اثنائه اشهر اعتبر كلها بالايام فلا موطوء الا بالملأه
 يوما وعندنا عندنا في حنفية وعندنا ما كمل الاول سلك من من الشهر الاخر وبلغ اليه عشرة
 ايام والشهور عندنا الموطوءة مالا يلزم ذكره اس الهام من قال واعتبار الشهر العدة
 بالايام دون الايام اجماعا انما اختلف بين ابي حنيفة وصاحبه في الاجارة لم يات بما
 هو الصواب ثم اعتبار العدة من الموت حتى لو مات في سزد لم يبلغنا حتى مضت عليها اربعة
 اشهر انقضت العدة الا عندنا حالك سقني مع حبسه في موطوءة وفي كبا بنية موطوءة
 حبسه لا خيرة **فصل في العدة** هي في حنفية في موطوءة وفي كبا بنية موطوءة
 كانت على طلاق او وفاة غيرهما وكجزلها ان تزوج قبل ان يطهر من ناسها ولكن لا يطهر

وعندنا عندنا في حنفية
 والدة وولد الكفاية
 ونزول الحمل الاطلاق
 ونزول الحمل في حنفية
 ونزول الحمل في حنفية

وفي غير الاعق والاشهر
 وان نصف المقدار

منها

وفي الشهر نو كان الريح
غائبا وطلعت امراته اودة
والمرأة لهم بزر كالعص
من وقت الطلاق والموت
كنا في الحرام وفي الحرام
الامام هو ابر راحة طر
بزرع مملوكة العرم وهو لهم
الها مملوكة الخم وود طر لها
كحت العرم وان كان علم الها
مملوكة الخم لا يكر العرم
ما يدور في الحرام علم
الريح وطلوعا وبنف
نوا الحرام

عنق على لحي احدا رعى ام ولد اذا اشتهى سدا واعتدة عن كاه فاسد وعند الثلثة
الا حاد في الموت فقط وكذا الا احدا رعى صغرة وكافرة وعندهم كد صغرة وموت
 لوحت مسلم ولا احدا رعى المطلقة الرجعة وعلى الامة الاحداد وام الولد والمورث
 والمكاتبه ومعتقة البعض عندنا في حنفية كالتقنة ولاجل الاحداد رعى غير الزوجه كالولد
 والابوس وسائر الاقارب ولا يخطب معتقة عن وفات وعن طلاق ولكن صح
 التبرع في المعتقة بالوفاة بان يقول لها كنك طيلة وانك لصالح وان غفري ان
 التبرع ايجبه والصالح ولا يقول اني اريد ان اكنك بالاجل ولا يخفى معتقة طلاق من
 يتها بل يعتد به المنزل الذي كان يضاف اليها بالسكنى قبل وقوع الطلاق رجحا او اياها
 ولو طلقها وهي ليست بها وجب عليها الرجوع الى منزلها وليس لها ان تخرج منه الا
 لضرورة من اخوف على نفسها او مالها ولو كان الزوجه غايبا وكان بالاحارة فلا يخفى
 ان كانت قادرة بل تنفق اجرتها وترجع بها على الزوج ان كان باذن الحاكم ولا يخفى على
 صح دأرها من ازال الغرة والصغيرة كحج في الطهر الباي وكذا الكساة ومعتدة موت
 تخير بوجاهة بعض الليل للكنس والابنت في منزل غير ما لا يجمع وتعتد ان اي معتدة
 والموت في ست وحبت الغرة فيه الا ان حبل الورثة اياها فيما اذا كان بغيرها من
 دار المييب لا يكتفيها او يهدم البيت الذي سكنه وكذا اذا خافت على نفسها او مالها
 او كانت فيها باجرو لم يقدر على اداء حازنها ان يخرجها واذا اظلمت باسا وسكنت
 في منزل الزوج يجعل بينهما سرة حتى لا تقع الحنوة بالاجنبه وان كان الزوج في سفر
 او كان لا يسرها فليخبر به والاولى حرجه وان جعل القافر امرأة ثقة بعد على
 احب اليه فهو حسي ذكره الربيعي اقول فتر ان الحنوة بالاجنبه لا يجوز الا ان تعتد
 بان كانت ذات حرم لم يثبت او مات عنها في سر وبين المقصد ومصر باقل من
 حرة قصر الصلوة وجبت الى مصر با ان نزع الى مصر با ومراة فيما اذا كانت سنها و

بالحج

ومن المقصد في ايام واما اذا كان اقل منها فلها ان تخرج من بيت زوجها
 شاة من مضت ولكن الرجوع اولى الا عند مالك لا تخرج لو احرمت وعند الشافعي
 جرت من مضى ورجوع ما كوكا ان الهاحدة قصر ولو كانت في مصر معتدة بالاجماع
 في حجب عن الحرم ولا يخفى منه ولو كان لها حرم وعندها ان كان لها حرم حجب والا فلا
 وحج الحرم الا عندنا في مالك لو فاتها الحج حجب الحرم والا فلا قال الربيعي والطلاق
 الرجعي في هذا كالبائين فماد كزنا من الاحكام غير انها ليس لها ان تفرق رويها نه
 حيرة سفر والمباينة تخرج او يصح مع من شاءت فصل في ثبوت النسب قال رجل
 لاجنبه ان يكتفها في طالع فيسكنها فولدت له اسير من كسها لزوجته ومهرها وامن
 ذلك بان يحل كانه نزلها وهو محال لها فوافي الانوار المظلمة ووجد الطلاق
 بعد ذلك والنسب فاجوز بل حرك الاحتياط في لاشاة فصار كزوجه المهر في المهر فيه
 وسنما مسرة سنة فحالت فولدت له اسير من يوم تزوجها لا يخفى ان يصل اليها
 الكرامة وشرط ان تلد له اسير من وقت السرقة من غير زيادة ولا نقصان والاسير
 طاهر في النقصان والكمية في الزيادة فانسخر الى حاضنة الربيعي وسبب ولد معتدة
 رجعي ولو ولدت لاكم من سنين عالم تقي عتدها اما لو اقرت به ثم ولدت ومن نكح
 الاوار والولادة اكثر من سنين لاسد النسب وكان رجعي في اكثر من سني الا في اقل منها
 وبشيت نسب ولد معتدة طلاق البنت لا اقل منها الا اكثر منهما اي لا يثبت نسب او اخطأ
 اليك من سنين الا ان يبين بان وطئها شهيد وبهي في الحق قال الربيعي وبكروا كزوجه
 وفيه نظر لان المبتوتة مالت اذا وطئها الزوج شبهه كان شبهه في الفعل وفيها لا يثبت
 النسب وان ادعاه فكيف اثبت به النسب بهما انتي اقول في التوجه كون النسب
 المراهمة المعتدة بطلاق باين لا في الحبل ولم اجد انت بالولد لا اقل من تسعة اشهر من
 وقت الطلاق والا اي وان جاءت به لهماها او لاكثر منها لاسد النسب وهذا

وهي المعتدة طلاقا
 او نكاحا

الراد من هذا الكلام وجوده في
 معنى المراهمة وجوده في
 ان ادعى الزوج سببه على
 نكاحه

عند الى حصة و محرمه والرجعي والباين في سواء وعندي موسى سبب السبب
 ان كان باينا وان كان رجعا يثبت منه الى سبع وعشرين شهرا وبعد لا يثبت
 وبوت لاقل منهما ما يثبت نسب ولد المعتن بالموت اذا جاءت به لاقل منها
 من وقت الموت وقال فواذا ولدت لتمام عشر اشهر وعشرايام من حملت
 لا يثبت النسب ولمرة بمضنها لاقل من سنة اشهر من وقت الاقرار اي سبب
 نسب ولد الممطرة بانقضاء العدة اذا جاءت به لاقل من سنة اشهر من وقت الاقرار
 لظهور كذبها بتعين وهذا اذا جاءت به لاقل من سنتين من وقت الرافق وان
 لاكثر منهما لا يثبت وان كان لاقل من سنة اشهر من وقت الاقرار والا اي والى
 به سنة اشهر من وقت الاقرار رجاء به لاكثر منها لا يثبت منه وقال السامعي انها
 ذكره الرطبي والمعتن بمحدث ولادتها اي وسبب نسب ولد المعتن ان يحدث ولادته
 بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او رجل ظاهر او اقراره او بصديق ورثة ولا
 في ذلك من المعقولات من طلاق رجعي او باين او وفاة وقال الرطبي والى
 اذا جاءت بالولد لاكثر من سبب اشكال لان النواشئ ليس ينعقد في حتمها لانها تكون حجة
 لكون الخلق في العدة فينبغي ان يثبت نسب ولد ما يشهد به القابلة من غير زيادة شيء
 آخر كما في المكوكة انتهى ويمكن ان يقال لما انكرت الولادة من النسل لزم فيها شهادة
 شاهدين واما المكوكة فليس لها لا كذا وجلان الخلق قائم فيكفي فيها بالولد وحدهما
 واحمد شهادة امرأة عدله قاطبة وعندنا في اربع سنون عود وغدير كذا
 وهذا بناء على اصلها الموزن فوضعه ولمكوكة اي يثبت نسب ولد المكوكة اذا جاءت
 به سنة اشهر فصاعدا من وقت التزويج ان سكنت وان حجد الولادة في شهادة امرأة
 عدله قاطبة على الولادة بالاجماع وان ثبت بها تعين الولد في سبب السبب وذلك
 ضرورة وان جاءت به لاقل من سنة اشهر من يوم التزويج لم يثبت منه ولو حملت

اعطيت الطلاق الرجعي
 واصحاب ان يامس
 عيني اذ فرض في محرم
 صورة عدم الرجعة

نقوم

فعالت لمخني مسدنة اشهر وادعي الزوج الاقل من سنة اشهر فالقول لها وهو ان
 وجب ان تسخف عندها خلافا لابي حنيفة وهو من الاشياء الستة على طلاقها ولا
 فشهدت امرأة قاطبة ولادتها لم تطلق عند ابي حنيفة وعندهما واحمد تطلق عند
 الشافعي بشهادة اربع سنون كل امرأتين معام رجل وعند مالك تطلق بامرأتين
 اي بشهادتهما ولو كان اقر بحبل طلقت بلا شهادة اي فيمطلق طلاقها بالولادة وكان
 قد اقر بحبل قبل الولادة تقع الطلاق بتوليها ولدت من غير احبها الى الشهادة
 وهذا عند ابي حنيفة وقال اسرها شهادة القابل والشرعة اهل سنان وعند
 اربع وعن مالك سبع سنين وعندنا ايضا خمس وتمكوا في ذلك حكمات السبب
 على ما فصل في المطولات وافلها سنة اشهر بالاجماع كخامة واشترطه فولدت لاقل
 من سنة اشهر بعد اسرها لزمه والا اي وان ولدت في عامها او اكثر منها لا اي لزمه
 لانه ولد المحلوك فلا يلزمه الا بالعدوة وهذا اذا كان بعد الرخول والافرق في ذلك
 بين ان يكون الطلاق رجعا او باين وان كان قبل الرخول فان جاءت به لاكثر من
 سنة اشهر من وقت الطلاق لا يلزمه لما قلنا وان كان لاقل منه لزمه اذا ولدت لتمام
 سنة اشهر او اكثر من وقت العقد وان كان لاقل منها لزمه قال لامعة ان كان في
 امرأة بطنك ولد فهو يثبت بالولادة فهي ام ولده بالاجماع وهذا اذا ولدت لاقل من
 سنة اشهر من وقت قال ذلك والا لا يلزمه قال لعلام هو ان لم مات الوالد او
 امه انا امراته وهو ان يرضع بعد موتها بالسنون والزوجه فان جهلت حرها
 فقال ورثة هي ام ولده اي انت ام ولداني فلا ترثه هي وفي هذا لو قال الوارث
 انها كانت بصرانية وقت موت ابي ولم يعلم سلامها فيه او قالت كانت رجلا
 امه سمع ان لا ترث وقالوا الهانرا مثل فوط في سبب الكتاب فصل في احضار
 القيام على الصغير من بنيه احو بالولادة معناه اذا طالبت اما اذا ابنت على القام

فقطتها

ادراكا انت معتمدا
 والامام وكذا ام

الا ان لا يكون للولد ذور رحم محرم غير الام في جبر على حفصة كذا في النهاية وقال في النهاية
 الا ان يكون مرتبة او فاجرة قبل التزويج بزوجه حرم بالاجماع ثم ام الام قال الرطبي اي اذا
 لم يكن ام بان محرمات او تزوجت فام الام احق اول الحاجة الى البان بعد التزويج
 ثم وهي اولي من غيرها وان حدثت ثم ام الاب وان علبت وقال زوايا الحلال في ام
 اولام او احوال احق من ام الاب ثم الاخت لآب ام ثم الاخت لآب ثم لآب عبد
 الاخير ان شتر كان ثم احوالات كذلك اي شتر من مثل ما نزلت الاخوات ونسب الاخوات
 لآب و ام اولام اولي من احوالات ثم العجات كذلك اي حال الاخوات ونسب الاخوات
 اولي من العجات ولا احق لآب في احواله في احواله وعن احمد ام الاب احق من ام الام
 وعن مالك احوال احق من اجدة لآب وعندنا في المولود اجد يد وعبد لآب
 لآب احق من اجد لآب ولا جبر الام عليها اي على حفصة الا في رواية عن مالك واذا
 بعض احوالها ومن كملت غير محرم اي من تزوجت محرم من له حق الحفصة غير محرم
 سقط حقها بالاجماع واما اذا كان البنون ذرهم محرم للصغير كان زوجا اذا كان زوجها
 اجد او الام اذا كان زوجها ثم الصغير واما لها فلا يسقط حق الحفصة عنها وتعود
 الحفصة بناتها بعد ما سقطت بالزواج كالشركة تسقط بغيرها ثم عادت الى خسر
 البنون يجب وكذا الولاء تسقط بالحنون والارتداد ثم اذا زال المانع تعودت اذا كان
 الطلاق حيا لا يعودت حيا حتى تنقض عدتها الا في رواية عن مالك ثم الحفصة بناتهم
 والارث اذا لم يوجد امرأة لها حق الحفصة الا ان الصغيرة لا ترفع الى عصبة غير محرم
 كابن العم والام التي ليست بمأمونة ولا لعصبة العاقب بخلاف الخلام واذا لم يوجد
 له عصبة ترفع الى ذوي الارحام كأم من ام وخال وخوهم والام واهما احق به اي
 حصة شتر وقد روي عن الاخفاء سبع سنين وهو قول الحنفية وفيه شتر وقال القدر في
 ما كل وشتر بعد وقدره او كل الزاين شتر سنين والاختلاف في الاب ان سبع واث

وعن من ام
 ثم الارث من البنات
 وتعلم الادب واحدا
 الزجر

وقالت ما دون ذلك فان كان ما كل وشتر وصوره دفع اليه والا فلا وعن مالك
 وعنه حتى **شتر** والام واهما احق بها اي بخلافه حتى خفي وغيرهما حتى شتر
 المشتهر ان يكون بنت تسع سنين فصاعدا وعليه الفتوى وفي الجاه الصغير حتى سقيا
 وفي الكافي اذا طلق امراته وله منها بنت احد عشر سنة فصاعدا اليها وحرم من بينها
 في كل سبعة وشركت السنن صابغة فلان ماخذها وعن مالك في الام حتى تنكح زوجها
 الاب **وبدخولها البرقة** ولا خيار لها اي للصغير في احراز احد الابوين الا عند انكاحها
 واخذ لها اختيارا سبع ايامان ولا حق للام والام الولد الحفصة عالم بجمعا وان
 سقيا كان لها حق الحفصة في اولادها احرار والمدرسة كالقوة والمكانة احق
 بولد في المولد في الكفاية والزمية احق به اي بولد في المسلم عالم يجعل دينا فاذا عطل
 شتر منها ولا حق للمرتدة حتى الحفصة وعند السامعي واحمد ومالك رواية لاحق
 ولات في مطلق بولده الا اذا سافر الى وطنها وقد يكون له فله شرطان واما ان
 ان يكون لها وطن وتكون البرقة واقفا فيه وهذا اذا كان بين الموضعين تفاوت
 وان كان يمكن من مطالعة ولد في يوم ويرجع الى ابيه في قبل الليل جاز لها السفر اليه
 مطلقا واما الام وليس بغيره ان تسفل الاباذا من الاب حتى الحرة وفي احوال الصغيرة عنة
 مؤسرة واما غير فاردت العمة امساك الولد حيا ما ولا تمنع العمة الولد عن الام وحيا
 باني عن الامساك بغير اجر وتطالبه ونفقة فالصحيح ان يقال لها اما ان تسفل الولد
 حيا او ترفعي الى العمة قال الاب لهما اجد مرضعة باجر او بالاقل مما طالت ليس لها منفعة
 ولكن ترضع النظر في شترها عالم ترفع رعايته للفرق **فصل** في النفقة في اسم غنى العاقب
 وهي الطعام والكسوة والسكنى كزانية الحرة وهي تحت على الغنى ما سألته بالآونة والروية
 والمكس تحت على غيرها وقد جازها ما وبه نفق حتى اذا انما مؤسرة تحت عليه بعد المؤسرة
 واذا كانا مغرورين بحب عليه نفقة المعسر وان كان احدهما مؤسرا والاخر حرة يجب عليه

الا عند مالك

وعلى سلمه لها الشتر
الى ما دون شتر

لمراة وكسوتها

اخيا لخصاف ولو ما نفع نفقها للمهر أي النفقة واجبة لها وان منعت نفقها من التمسك
 سلم لها المهر المقدم وهو الذي تعرف تقدم في كل بلد و زمان لانما شرة أي كسب
 النفقة للناشرة وهي الخارج من بيت زوجها بغير اذنه اما نفقها من حلالا
 لم تقطع البيت ولم تكن من الوطى حيث لا سوط المعصية بسبب عدم الشوز ولو كانا
 يسكنان في ملك المرأة فنفقة من الزوج عليها تكون ناشرة ولو عادت إلى الزوج
 عادت لها النفقة وعند الكوفي من اصحابنا وان بقي بعد جاله وعند مالك بعد
 حالها ولا نفقة لصغرة لا توطأ بغير لاجب سواء كانت في مهر له او لم يكن الا في قول
 ضعيف لا يفي وجب على الصغرة نفقة لأمهات الكبر في حاكمه وان كان صغيرا لا نفقة
 على الجدة ولا نفقة لها الا عند مالك لا تك ولا نفقة في الحسن واداهب الزوجه او
 يحيى او ظلم فلها نفقة بدوي او موصوبة وحاجتها مع عرزوها بالاجماع اي لا نفقة
 وعند ابي يوسف للحاجة النفقة اذا جرت بعد تسليم نفسها ولو كان زوجها في السجك
 عليه نفقة الا قامة ولا تك عليه كراؤما ولو كانت احاجة معه اخرج البزج بك عليه
 الا عند احمد من النفقات لا قبل ولا لم ينفق من الرفاف ولو مرضت بعد التمسك
 بك وعند مالك لها كالتي تزف ولها ما ينفق عليها الزوجه نفقة خادما ولو كان
 موسرا ينفق اذا كان لها خادم متوزع خدمتها ليس تغل غير خدمتها وهو موقوف لها
 ولا نفق لأكث من خادم واحد عندها وقال ابو يوسف ينفق لخادمين ولو كان الزوجه
 محسرا لا ينفق على نفقة خادما ولو خلتها في الباري والنفق ارفق قوله الا ان ينفق
 البنت ولا ينفق منها نفقة وكسوة وكسوة وتوفر المرأة بالعتاد عليه وعند مالك
 ينفق وذكر لخصاف ان سكر الاستاذة هو الشراء بالبينة لنفقة الثمن من مال الزوج
 ولم نفقة الباري بطراره لو فقه نفقة الاسارى اذا كان ينفق عليها نفقة المعسر
 ثم ليس لها نفقة الموسر بعد موت الباري وان كان الاول بالنفقة ولا يجب نفقة حرة

بدوي

عنه

وعند الشافعي

حرة محضت الا بالعضاء او بالرضاء اي اذا مضت حرة ولم ينفق عليها الزوج فيها
 فكلما دلتها من ذلك الا ان يكون الواضف فرض لها النفقة او صالحت الزوج على مقدار
 منها فينفق لها بنفقة ما مضى وعند مالك بدويها فينفق دينها بما في ذمتها
 قضاء وللارضاء وذكر في الغاية ان نفقة ما دون الشهر لا يسقط بموت احد
 النفقة المحضت اي المتعسر بها وهذا اذا لم يامر بالعتاد وان امر بالواضف بها لا
 بالموت هو الصحيح ولا ترد النفقة المحضت بموت احد ما بان سكرها نفقة سنة مثل ما
 احد ما لا شرة ذلك وعند مالك لا تسقط نفقة ولا يرد المحض في السنين وقال محمد
 بحسب لها نفقة ما مضى وما بقي يسترد به قال السامعي وعنه هذا الخلف الكسوة وسيل
 القوم نفقة زوجة حرة بعد افرس اذا تزوجها باذن المولى والمولى ان ينفق ولو ما
 يسقط ولو اضع عليه النفقات الكثيرة بعد ما ينفق مرة بيع ثانيا وكذا ثانيا ونس من الزوجه
 ما يبيع فيه من الادين النفقة وفيه بحث فليست لانه ان اراد ان العبد المدين بالنفقة
 الماضية يبيع ثانيا وثالثا فليس كذلك وان اراد ان ما نفقة احادته بعد البيع يبيع
 ثانيا فذلك لا امره سار المولى اللارثة باذن المولى ولا فرق بينهما الا ان يوافق
 في النفقة لا يحل له الى الاذن بمجدي ومحمد بن سعد المهر ويكتفي فيها بعلم المولى عقد السابق
 وفي سار المولى يحل له الى الاذن بمجدي ولكنه امر سهل اذ قد ثبت الاذن ولا يلزم
 المولى وشراؤه هذا الوجه اذن ولا يلزم اذنى الى الفاضل صرنا نفقة ذهاب الحما نفقة
 لرفع هذا المحذور وجب الذرر خلط بين الكلا من وجب في المعام من فليس من الله
 الموفى ونفقة امه مسكوبة يجب بالسوية وهي الخلة سها ومن زوجها وعدم سكرها
 وان خربت المولى احبا من غير ان ينفقها لا تسقط نفقة عنها في ذلك المحذور والمهر
 والمالك سوا وجب احصاء سكرها على الزوج في بيت خال عن اهلها والى الا ان
 يخار ذلك فلها ان ينفق ما اتفقا عليه ولو سكر منها امه لس لها ان تنفق من ذلك

الا طاع

ولو اخلت بيتا من دار وجعل له مرافق وغلفا على حدة كواء فان اشكت من الزوج
 الاذنة سواء كانت في علم العاقل فذلك في آخره ثقات منها عن كذا وكذا ان
 سكنها عند جيران صالحين ولا يلبس النظر والحكام منها اي ووثا ولا تمنع
 عن ذلك ولا يمنعها من ان يخرج الى الوالد من ولا يمنعها من الدخول عليها في كل شيء
 وفي غيرهما من المحارم في كل عام هو الصحيح وقص لزوج غائب وظهور ابوه في حال
 له عند من يقر به وبالوجوب اي فرض النفقة حال الغائب بشرط اقوال من غير المال
 بالمال والزوج وكذا بالنسبة والزوج من ذلك وكذا اذا علم العاقل بذلك ولم يعرف به
 وجعل العاقل يكتفي به وهذا اذا كان من جنس جنتهم من النفقة او الطعام او الكفوة واما
 اذا كان من جنس خلاف جنتهم فلا فرض للنفقة فيه والبر كالا رايهم ونحوه يغفل عنها
 ان يكون من أسرة او مطلقة انقضت عتقها وكلف بالله مع الكفيل احيا طاولا ونقض
 نفقة في حال الغائب الا لو لم يولد له من الزنى في يد المال بذلك ولم يعلم العاقل به فارادت
 المرأة اثبات ذلك المال او الزوجية او جوعها بالبينة لا يتعقب به وكذا الا اذا كان
 المالك من مضارب او دنا في حمة الغريم كالموثق وعندهما والملك لو قامت سنة على الزنى
 يفرض ولا يتعقب بالكتاب وعليه اليوم على الفضاة ولمحة طلاق سواء كان بابا او
 نفقة وكفى للموت اي لا نفقة ولا كفى لمحض موت وعند الله لا نفقة لموتة او
 ولو كانت حامل يجب عليه نفقة الحمل لكونه ولده وعند السامعي في قواعده ومالك
 سكنى لموت الى الفضاة عتقها ولو حصلت فدية بعصتها لا نفقة لها كروية ومسلم
 الزوج ويكول كالسنة بل بعد خلاف المهر اذا كانت الردة بعد الدخول حيث حبسها
 عليه ولو وقعت الردة سببا للطلاق او الالباء او العنة او حبس فلها النفقة كالأشياء
 مضاف الى الرقة وكذا اذا وقعت الردة بخلاف البعوض او العنة او عدم الكفاية ولو
 سلمت المرأة الى الزوج فلها النفقة بخلاف ما اذا علم الزوج وابيت به حيث لا يجب لها

حتى لو جاز الزوج والمكر
 الزوجية لا يكتفي بها

لا يملك

لها النفقة وسقط مهر كل ادا كان قبل الرجل كذا في البين والظاهر من العود وليس كذلك
 فانه اذا سلم الزوج وابيت النفقة بعقبت الزوجية على حالها الا ان يكونا محولين
 او الامة نحو سنة فانه اذا سلم الزوج وبقيت المراجعة على جوبتها يبطل النكاح على
 مرد واما عادت الى الاسلام الا عند السامعي واحمد يعود بالسلام ردتا بعد البت بسقط
 نفقتها اي اذا طلقها ثلثا ثم ارتدت والحد ما لم تسقط نفقتها لا يملكها الزوج
 يعني لو مكنت ابن زوجها بعد طلقها ثلثا او وحدها بانه لا يسقط وجب نفقة طفلة الفقير **ان جماع**
 يفيج النفقة والكفوة على الاولاد الصغار الفقرا بخلاف ما اذا كان الولد صغيرا عتقا
 او كبرا وعلى امه نفقة اذا لم يكن للولادة او ابوه معسر لا غنى له لا يجب عليها ولا يجب
 امه ان كانت مرضية لم تنفق اي على ارضاع ولده ونوثره وديانة ولكن لا امرها ان
 بذلك وذكر كذا في ان الا اذا لم يكن له مال ولا للولد مال فخر على ويجعل الحرة
 دينا عليه قبل ويجعل صدا عليها اذا طلقها وانقضت عتقها الا عند مالك في غير سنة
 بخر عليه وعند الضرورة ما لا يوجد غيره او لا ما خذ من غيره لا بخر عليه الا بجره قال
 الزبيدي وفي ظاهر الرواية لا حكر لانه نفقته بالدين وغيره من المائتة والى الاولاد
 القدر من الرضى انهم وكذا صنفه الا خصار على ثوب امه فلا يمكن ان يتغذى بالدين
 ثم قال ونوثره وديانة لانه من باب الكفوف قولهم قال فيما سبق ان امتناعها عن
 دليل على بخرها فانزاعها اياه بعد ذلك يكون اضارا بها وقد قال الله لانصار والدة ولدا
 وهذا الكلام ساقى الامر ديانة ويساخر الاب من رضوخه عند اي عند الام ولا يجب
 عليها ان مكنت عمالام اذا لم شرط ذلك عليها بل رضوخه فرج الى من ايا او حمل الفس
 معها اليه او رضوخه في قضاء الدار لا اي لاس جراحه لو كانت مكنته او حرمه من حي او مان
 ولو سب جرم مكنته لم تنفق ولو لم يمس بغيرها حاز وهي اي الام احق واولى بالرضوخ
 الولد بعد اي بعد النفقة عتقها ما لم تطلب الرقادة من الاجنبه فان سلمت من

وعلى الجور او مفسد

من ذلك لم يجز عليه وان رخصت الاجنية ان يرضع بغير اجر او بدون اجر الحمل والام
 باجر الحمل فالاجنية اولى ولابويه واحداه وجراته لو كانتوا اى كثر النفقة
 لهؤلاء اذ اكانوا اقربا وشروط النفقة لغير ابيها كغير نفقة الزوج كغير نفقاتها
 ونفقة عياله وشروط الام كونه اى كونه المحلى للنفقة رزقا او جونا ولا نفقة
 من بينهما اى من المنفق والمنفق عليه الاب وزوجه ولادة الا انه لا يجزى على اى
 احرسين ولا يجزى على اتفاق ابيه وسلم او الذي وان لم يكن ولاد الا كالا لعم
 ونحوهما لا كنفقة حلال الدين ولا يترك الاب والولادة نفقة وله ولده
 احدا لا عند الام في واحد ورواية عن عمار واخيه في ان نفقة الابوين
 على الذكر والاغنى كالثمان والولد البالغ كنفقة على الابوين الا ان كان
 له من نفقة غيره من كنفقة اولاد او نفقة اوليائه او نفقة اولاد
 موسر اب ومعه نفقات خرمات الصدقة عند اى يوس قالوا عليه النفوس نفقة
 الارث ونفقة شرط ان يكون عاخر اعم الكس فان العاخر على نفقة وقل اذ كان
 رزقا او اعمى او كونه كنفقة اولاد مع استمال كنفته وان كان كسرا لا يحل عليه
 الا اذا كان موسرا والام غير من او نحو من عاقل الكس المحل العاقر لا يكسب او طالب
 علم لا تنفع له ذلك وفي الخط ان الاب كسرا نفقة امه وصح مع عرض ابنة
 القريب على بلبن او الخنثى ببلبن كنفته لا يعلم حاله لا مع عقاره نفقة ونفقة
 اى صنفه وهو عند ما لا يجوز وليس للعارف ان يحكم به ثم اذا باع صا لم يمس من
 جنس فله ان ينفق منه ولو حم لا يجوز ولو انفق مودع اى مودع العاقر على
 ابويه بلا امر اى امر العاقر صنف ولا ينفق اذا انفق امر العاقر فالوا هذا
 اذ لم يكن في مكان يمكن ان ينفق راي العاقر لا ينفق اخوانا ولو انفق امره
 اى لو كان للام العاقر مال عند ابويه فانفق على اخيهما منه وهو من نفقة رزقا

لا ينفق على اخيهما منه وهو من نفقة رزقا

وعلى احمد لو وارث
 وعلم السامع وما كثر
 لان نفقة في غير ولاد

كتاب النفقة

صالح عليها فنفقة سبعة ولاد وورث ومضت مدة لم ينفق فيها سقطت نفقة على الولاية
 ان نفقة ما دامت السهر لا تسقط وفي الحادى نفقة الصغير بصرف النفقة دون غيره ولو
 اذن العاقر بالستة 2 هذا المخصوص لا يسقط على المهر وكسب النفقة على المولى المولى
 ولو انى نفقة كسب اى ان اصبح عن الاتفاق على نفقة في كسب العبدان كان له كسب وال
 لم يكن له كسب بان كان رزقا او جارية لا يجر نفقاتها بغيره وفي المهر وام الولد
 على الاتفاق ما لا اتفاق ولا يجوز ان ياكل من مال المولى الا اذ ذبح الصغرة او جرحه عن
 الكسب واحاسا بوجوب انما نفقة العاقر على الاتفاق عليها ولا على غيرها وكنت نفقة صنفه
 احده ان ينفق عليها او يبيع ولو كانت الرأية مع كسب الشان فطلب احداهما من الطلاق
 ان يامره بالنفقة حتى لا يكون تسطوعا والعاقر نفقة للماني اما ان يمسك او ينفق
 عليها وفي المحيط بغير صاحبه ونسب للمولى ان يطعمهما ياكل ويلبسهما يلبس ويومر
 او يمسهما ما لا اتفاق على ما به ديانة لا فضا نفقة به وعبد اى يوس والنفقة اى بامره
 انعكس ما لا اتفاق عليها ولو لم ينفق كسبه وفي غير احوال ياكل ان لا ينفق عليها ولا ينفق
 الرزقي وفيه ان الاتفاق لا يصور في غير احوال **كتاب** الاعاق هو في اللغة القوة
 وفي التسمية اثبات قوة شرعية في ملكه حتى صار بها اهل للمهر والشهادة وهو
 تصرف مندوب قال عليه السلام من اعنق ربه مومنه اعنق الله كل عصبه عضوا من الناس
 حتى انه يعنق البكر والبكر والرجل بالرجل والرجل بالرجل والرجل بالرجل
 والمراءة المراءة وفي الاختيار سبب ان ثلث ثمانية ويشترط له خونا من الحاضر وضع الكفا
 من حر مكلف لم يملكه فلا يصح من عبد وصي ونحوه ولا يملك الحر الا بالمال ما يثبت حر
 او بما يغيره عنه اى من المعنق كالمهر او بغيره على ما مر من الطلاق وتوالت نفقة ونفقة
 وحر يك واعنق بطلانه في اكله بالاجل في نفقة به العنق نوبى او لا ولو قال ما اردت
 العنق او لا علمي عنفا لا يصدق قضاء لان من لا العاقر صنف في العنق ولكنه يصدق

والا اى
 الخرافة

وهو الاصح
 فيسقط

ولو كانت الرأية مع كسب
 اسمن فاني اصرها على
 عليها فطلب الاحرم الواجب
 ان يامره بالنفقة والعاقر
 ان يمسك او ينفق
 نفقة عليها او لا ينفق
 صنفه

وجه بالملك ولا ينفك عنك ونيران الطرفان جبراً بالملك ان يوصى
تقع بالاجماع اللا رواته عن احمد بن محمد بن العتيق بها لانه او ابى او ابى
او بنحوه او باموال او باحرار او بغيره العتيق طائفة وهذا عند احمد
وعندهما والملك لا يقع على هذا الا في حكمه من سائمة وعندهما والملك لا يقع
او بنحوه مولا لا يقع العتيق طائفة وبما بيني وبينك ولا سلطان لي عليك لا يقع
اصلاً بغير اولاد وعندهما والملك لا يقع على طائفة ولا يقع بالوطاء الطائفة
صريحاً او كناية ولو نزلت الا عندنا فهي واحده بغير عتيق ولا يقع بانت مثل كبر وعتيق
بانت الآخر ولو قال اسكنك اس حراً او بغيرك من حر لم يقع ولو قال اسكنك اس حراً
سعر اضافة تقع وعتيق ملك يوجب محرم صبا او كبراً اسماً او كافراً ولو كان المالك
صبا او مجنوناً سواء كان ملكاً او حراً كالشراء والانتفاء بقول الوصي او باضرار
كالارث الا عندنا ففي لافع ملك الميراث بغير الولاد ولو ملك احدني فريسه في دار
وكذا المسلم لو ملك فريسه فها لم يقع الا عندنا في بوس وعتيق فريسه وفي دار
والاخوات ولو حررت ابنة او لستيان او لستيان او بغيره اي كل ما او بغيره
اعتقه وهو سكران عتيق وعندهما في اعتاق المكره كلفه على ما عني في كتاب الاراء
ولو اصابه اي العتيق الى ملك ما قال ان جاء بغيره فانت حراً وان ملكك عبد فهو حر
صح وعتيق عبد وجودهما الا عندنا في نفي الاضافة الى الملك لا عتيق واذا جرم العتيق
احد بني المسلم عتيق ابها وللعتيق سبب كثره الاعتاق ودون السبب والاسلام في ملك
العون في زواله او غير عتيق المسلم والانتفاء بغيره ملكه ولو حررت حامل عتيق
احماله والحمل ولو حررت حامل عتيق حملها بالاجماع فعتيق لو ولد له ولد بالاجماع
اقل من ستة اشهر الا ان يكون معتقاً عن طلاق وفاته فلو كانت لافع من ستة من وقت
النفاق في عتيق ولو كان كثر من ستة اشهر والولد ينعى الامه في احقرته ونواحيها كالنساء

وبعضنا

شرطاً

بالاجماع وفي التبيين كالاكتفاء ولا يخفى ان الاكتفاء لا يرسى الى الولد وولد الامه من سكر
حر بالاجماع لانه خلق من ماء فعتق عليه انتهى وهذا يعني ان يكون من قبل ملك التوب
ولا يخفى انه لا يقصور ان يكون ماؤه محمولاً له اعتق بعض محموله كالثلاث والنصف لا يعتق كل
وسعى المملوك فمات من البعض المملوك لانه ملكه بغيره لا يرد في الرق كذا في الملك
واحق ان شفا من الملك لم يعتق وعندهما والملك ينعى كل فليس في هذا الخلف
سهم ساء على ان الاعتاق بوجوه والملك عتيق وهو مجزى وعندهما والملك يوجب
زوال الرق وهو غير مجزى واذا نفي الاعتاق والعتيق طائفة بالاجماع وهذا
اصل كبريتي عليه ما لم يكثره اعتق نفسه من العبد الميراث فليس له الا حراً او حرراً
او يستعي والولاء بينهما او يضمن الميراث لو كان حراً او بغيره به اي الميراث على العبد
والولاء له اي الميراث وهذا عندنا في حقه وعندهما له ان يضمن الميراث مع الباري ويستعي
مع العار وهذا مبني على اصلين احدهما ان السابح وهو ثبوت احقرته في الحل
عتق العتيق والثاني ان سار الميراث عنه السعاية عندهما ولا يرجع الميراث الى سار
العبد والولاء له اي الميراث ثم اعتبر سار البس وهو ان ملك من المال فريسه فيسب
الاخر فاضل عما حكى اليه من مملوكه وفقه عباد وسكنه كذا قال الزبيدي والميراث منه
انه لو لم يملك هذا الميراث لما يكون ضامناً والظاهر من كون الولاء له ان يضمن قدر ما
يملكه وفيما بقي يرجع سبي العبد فيسب سار الثاني وهو ان يضمن حاله يوم الاعتاق حتى لو
اعسر بعد او ايسر لا يعتبر وان احتل في حقه حاله في هذا الميراث احتلما في سهم العبد
يوم العتيق فان كان قائماً يوم الحلال وان كان بالملك فالتقوى للميراث وليس كذا ان
يدين او يملكه ان شاء او ان كان سكر صبا او حراً الى الولي او الوصي فان
لم يكونا نصيب الفايض وماله او سطر الى موعده وعندهما في الميراث كذا اي على العبد
ونصيب الميراث في نصيبه وان كان ميسراً عتيق نصيبه ونصيب سكره ما في حاله تنفر

وفي الميراث سبي العبد سار
في الميراث سبي العبد سار
وعندهما في الميراث سبي العبد سار

وذكر كيف شاع من السبع وغيره من العتاة ولو شهد كل واحد من الركنين
نفسه أي لصاحبه ما قال كل واحد منهما شركة اعتقت نصيبك مني العبد
لها مؤسرين أو مؤسرا أو مختلفين عند أي حسبه وعندهما لا سعاية لو كانا مؤسرين
لو كانا أحدهما مؤسرا والآخر معرا سعى العبد لمؤسرها والولاء في جميع ذلك
موقوف عند ما إلى ان تنفعا على اعتاق أحدهما وعند الملك لو حلقا أو كخلا
في عتق نصيب كل قولان ولو علق أحدهما عتقه ففدان غدا والآخر عتق
ما قال أحدهما ان دخل فدان الدار غدا فهو حر وقال الآخر ان لم يدخل الدار
غدا فهو حر وفي العتق ولم يدر انه دخل ام لا عتق نصيب الغير المعين وسعى العبد
في نصيب الآخر أي حسبه وكذا عند أي بوس ان كانا مؤسرين وعند محمد
سعى في جميع قيمة ان كانا مؤسرين وان كانا مؤسرا لا يسعى لهما وان كانا مختلفين
سعى للمؤسرين ولم يسع للمعرا وبوس في جميع في المقدار وفي محمد اعتبار البسار
والأهبار ولو حلف كل عتق كذا كان قال عتق حران دخل الدار برغد
والآخر عتق الآخر وفي العتق لم يدر ادخل ام لا عتق واحد من العبدين ملكا
مع شخص آخر سواء كان بالشر أو بالهبة أو بالصدقة أو الوصية أو الأمانة أو الأمانة أو الأمانة
علم الآخر انه اسرته ام لم يعلم عتق نصيبه ولم يضمن الأب نصيب الآخر ولشركة الآخر عتقا
وهذا عند أي حسبه وعندهما والملك يضمن نصيبه لو كان مؤسرا في الشراء ولا يضمن
لو ملك بطريق الأمانة ولو كان الأب معرا سعى العبد عند الملك لا عتق الصورة الحرة
اجتنى نصيبه أي نصف الابن من ملكه ثم اشترى الأب نصفه الآخر ففدان لا يضمن
الأب نصيبه منه أو العتاة للعبد وعندهما الضمان مع البسار والعتاة مع العتاة
أي لو كان الأب مؤسرا يضمنه ولو كان معرا يستعجه ولو سهره أبو من أحد الركنين
وهو مؤسرا لزم الضمان بالاجماع وعند الملك لا اعتبار لا عتق العبد في شئ المسماة

لكل واحد نصف

أحد

كان مؤسرين لمكر الرأء دبر واحد وحرزة أو أي كل واحد نصيبه والسالك
المدير نصيبه منه وليس له ان يضمنه المقتق والمدير المقتق عليه حرزا أي على وجه حال
كونه مديرا ومختلف في غير المدير ففقد نصيبه منه فإما هو الآخر ففقد العتق في ذلك
في العتق والمنوط وقال ابن الهام وقيمة ما فقتة فإلا ان المقتق عليه الوطى والسعي
والاستخدام في ذلك هذا كله ورد في الحاشية ان لا يضمن العبد المدير ليس في جميع قولان
وجوابه ان الحكم تراعى في كسب لانه كثر في الوطى مطلقا لولا في الرد بان الوطى
من قبل الاستخدام واليه حال العتق الرشد قال وعليه العتق لا يضمن من الملك السالك
والولاء بينهما إلا أنما وعندهما يضمن المدير لغيره قيمة حيث يكون العبد مديرا للمدبر
أول مرة واعتاق المقتق باطل ويضمن لشركته ثلثي قيمته كان أو معرا ومنه على ان
التدبير كاعتق يتجر من عتق ولا يتجر من عتقها وعند الملك يضمن المقتق ثلثي قيمة لهما
لو كان مؤسرا ولو كان معرا لا يضمن نصيبهما ولو قال رجل لملكوتيه ومن الآخر لشركته
هي ام ولو كره الآخر تخذه أي تخذه المملك يوما وتوقف يوما ولا سعاية عليها للملك
ولا يضمن عليها للملك وهذا عند أي حسبه وعند الملك لا توقف أي ليس للملك ان يتخذه
وله ان يتخذه في نصف قيمته ثم يكون حرة ولا يضمن عليها وذكره الأمل بجمع إلى بوس إلى
قول في حنفية ولو كانت المملك عتقت وتسمى في نصف قيمتها لورثة المملك ولا تقوم لأم ولد
أي ليس لها قيمه فلا يضمن أحد شركتي باعته فها بيا كان أم ولد ليس شركتي فاعتقها
أحد ما عتقت ولا يضمن المصنف للملك سدا وقال يضمن ان كان مؤسرا وعند الملك
لها تقوم فتقوم كالمديرة فهذا هو قال كل منور في حرير فإم الولاء العبد قال
لا يضمن منهم أحد كما حرر ففقد منهما وأحد دخل آخر ملكا في عتق مائة بياح أي
ولم يبين ان يهراده في الأول وفي الثاني أيها عتق مائة بياح الثابت ونص قول
الآخرين وبما يحايه ولو اطلق هذا عند أي حسبه وان بوس وعند محمد هو كذا لانه

كان سائرا
في حسن ثيابهم

مؤسرا

وكره

هذا هو الأصل ما وجد في النسخ
 من نسخة المصنف في نسخة المصنف
 من نسخة المصنف في نسخة المصنف

الدخل فان يعنى بعد ولو قال في المصنف قسم السات اربعة تفرق على هذا على
 قد يصير من العنق فيقسمهم على قدر سهامهم قال الرعي وشبه ذلك انظر الى
 جنة اقل جزء من سهامهم وهو الربع وذلك اربعة فلكل بيت من اجزاء منها ولكل واحد من
 جزء ان ضلع سهام العنق ينفق عليهم فيسقط عن كل واحد منهم من العنق قدر ما
 سهمه وعمل السات فيهم وعندها لا يستشي توفعه او يقوم الوارث معناه في البيان
 وروى عن احمد بن محمد في اخوة والمات والسق والخبر والتبذير بيان في العنق انهم
 فانه اذا انفق احد من عشرين ثمن باع اصدعها او مات او اضعف يعنى الاخر العنق
 وصار بهذا بيان في العنق المصنف وروى عن ابي يوسف ان الوارث على السات كما ليس له لورق
 في هذا بين ان يكون العنق المصنف او حلقا لا الوطى اي لا يكون وطى الا من بين
 بيان في العنق المصنف وهو قول ابي حنيفة الا عندنا وانما في مال يكون سائر
 الاخر وهو ابي الوطى والموت بيان في طلاق منهم بالاجماع كما لو قال لم يكن حصة
 طالق فوطئها او ماتت اصدعها كونان سانا ولو قال لم يكن اول ولو لم تكن ذكر
 فانت حرة فلو كنت ذكرا وانثى ولم تدر ان الاول اهما راق الذكر وعن نصف الام
 والانتخ ومن المسئلة وجوه احدها ان وجود النكاح في عدم العلم وجوابه ما ذكر
 وهو ان يكون العلم قريبا وعن نصف اجباريه والام والثاني ان يدعى الام ان العلم
 ولدت اولها والمولى مسكر والحارثة صغيرة والقول قول المولى وحلف على العلم فادخل
 لم يعنى وان كل عتق الام والنت وانك انت ان وهذا المصنف وان العلم هو
 الاول فيصير الامة الست والاعلام والرابع ان وجود النكاح في مال الست
 فالحق واحدهم وانما ان تدعى الام بان العلم هو الاول ولم ينع النسب
 كبره فانه يحلف المولى فان حلف لم ينع واحدهم وان كل عتق الام دون الست
 ان يدعى الست فان كل عتق الست دون الام وهي من غير المسائل حلف

والموت

في المصنف ما وجد في النسخ

هذا هو الأصل ما وجد في النسخ
 من نسخة المصنف في نسخة المصنف
 من نسخة المصنف في نسخة المصنف

معنى الست دون الام من ان غنما بضع الام شهد انه حر او عبد او اوصى امه
 كفت الستاد وعندهما والستة لا ينفقوا لما لو شهد انه طلق احدى نساء حازت
 السهادة وبجبر المولى والرفع على البيان ولو شهد في وصية او طلاق منهم يعنى
 بالاجماع استحسانا ولو شهد انه انفق احد عتقه في مرض موته او شهد على غيره في
 او في حصة صح احسانا ولو شهد بعد موته انه قال في حصة احد كما حر قال الرعي لا ينع
 والاصح ان يحلف **فصل** في احلف بالعنق قال ان دخلت الاراء فكل مملوك في حصة
 حر عتق ما عتقه عتق اي اي مملوك حلف على حره او العتق او كناس كان ملكا حلف
 وبقى ما حلف الى ان دخل ولو لم ينع بوجه لا اي لا ينع من ملكه بعد ايمانه بالاجماع
 ولو لم ينع مملوك لا سأل اكل بالاجماع وبجونه اي موت وهو مملوك تبعا للام لا اصاله
 قال كل مملوك في او مملوك حر بعد عتق او بعد موته سأل من ملكه مدحلق بالاجماع
 وبجونه اي موت المولى يعنى من ملكه بعد اي مملوك حلف من ثلثه بغير الاولين وهذا
 عندنا و قال ابو يوسف لا ينع من ملكه بعد ايمانه **فصل** في الحق على جملته مملوك
 على حال فصل العتق ذلك عتق سواء كان المال مملوكا او مملوكا او مجهولا مثل عتق
 على فريس الا عندنا في مجهول لا اي لا ينع عتقه باجاء اي الحق باجاء المال
 صا رباحا وما في الخارج ولا يكون مملوكا ولا مولى ان سعه ثم قال ان ادبت الى عتق
 على المحبس وعتق العتق اي يحل له المال بغيره او حفر المال كحسب المولى من نصف
 وخطي بينه وبين المال صان لم يقبض اجرة احكام ونزله بملك مملوك القابض وعظم
 او لا كما قال الرعي اقول بعد ما تفرقت عتقه قبض ولا لم يكن للاجبار وجه واما قال وهو
 مع الاجبارية سارحت في مسو يد وقال في عتق العتق فلا يجب على المولى القبول
 ولا يجب عليه وسدا اذ كان مال مملوكا وان كان مجهولا كان قال دبت الى دراهم قال
 حر لا حر على قبول المال قال انت حر بعد موته بالقبول بعد موته اي موت المولى

الا عندنا في

ما رواه ابو حنيفة
 الف او ما في او على
 ان على المولى او على
 المال سئل او على

وقال الربيعي لا يفتقر فيها عالم معتق الوارث وهذا صحيح انتهى وعلى هذا الاصل ان يقول
لا يفتقر لانه اذا كان موقفا على اعسا فلا يكون لقول المولى فابن قيس لم يزل ولو حرره
على خدمته سنة قبل عنى من ساعته وصورة اعساك على ان تحضى سنة ويولد
في جوابه قبله واما اذا قال ان خدمته حرة كذا فانت خرجت من خدمته وتخرج بعد
انما هما وخدمته يعني على تسليم البطل فلو كانت العبدية تضم اليه الربيعي قوله والمولى
ولا وجه له ان ارجاع الضمير الى المولى لان المولى لا يجوز ان يكون مراده ما قاله
لو حرره عليه ان يقول ولومات احد هما ويكون المولى كجيب على العبد فلو حرره
ولومات العبد وتبقى له حال كجيب فيه العبدية تركته في كل يوم الصورتين الا عند جرحه على العبد
في احد في المرة وهذا الخلف محسوس على خلافه لو لم يكن وحدها اذ باع العبد
تغيبه بجارته او امعتة عليها ثم يملك من العقب او رخصت بدم المولى بغيره
عندهما وبقية بجارته عند محمد كذا قال الربيعي اقول ان هذا البناء غير مدلل
النسب بين عيسى من الاعيان والبطل به منقذ فمما على الاخرى لا ينفك
ثم قال وسون به بين موت المولى والعبد وطعن عيسى وقال من اعطى ما ادعى المولى
من باطن ورثة فيما بيني مع العبد من الخدمة واعتز به عنه بان الناس سعادون في خدمته
فان الشرا بخدمته المولى فيفوت ذلك الموت المولى وقال شمس المارة وهذا التعريف
فان الخدمة عبارة عن خدمة البيت ومن موافق لاسعادون فيها واعتز به على ما
خدمة الغنم اسهل من خدمتهم وخدمه الشجر الصعب من خدمته انما بخدمته الواحدة
خدمة لخدمته فالتعاون في ظاهره والاطلاق ان يقال لخدمته عبارة عن المنفعة وهي
لأنه لو لم يكن انما عيسى المسفوف بوجوب المولى فلو لم يكن المولى اقول اعراضه على
شمس لا يغيره وارده ما قال بان اطمته عبارة عن خدمه البيت لخدمته الا ان
ونوجه الصانع لخدمته فان الخدمة قد تكون خورونه كما اذا كانت عيشة ومنا

سنة
كله

قيمة

ومات المولى يكون ما يفتقر من الخدمة في هذه الصورة للورثه وايضا اذ لم يكن الممتنع
وهي المال موروثه بلزم ان لا يكون لها وهو المال موروثا ايضا قال احسن للمالك
اعتقها بالوفاء على ان تزوجها ففعل فابتعت حجابا قال الربيعي وقوله اعتقها
بالوفاء على ان تزوجها من غير ذكر كعتق على قبل قوله على ان تزوجها ويكره ان
في عاقبة شيخ الهامة وقد ذكر في بعض النسخ وهو محتمل معلق على ذلك فانه
قال لا ان اشترط المولى على احس في الطلاق حارس وفي العاقبة لا يجوز ولا يكون اشراطا
على احس الا اذا قال على فكون الصور ان يقول اعتق احسك بالف درهم على على
ان تزوجها انتهى كلامه اقول اذ لم يكن اتيان لفظه على معيد انقضاء اتيانها
سواء اللهم الا ان قال اتى بها دفعا لمؤتمهم ان في اتيانها مدخل في الاطباء
ولو زاد على ما قال اعتق احسك بالف درهم والمسا على ما فانت ان تزوجت
الالف على قيمتها ومهر مثلها وكما صاحب القيمة فقط وما صاحب المهر فقط ولو زوجت
مهرها في الوصل لم يكن في الحكم الصوم والواجب ان ما صاحب قيمتها سقط في الوصل
الاول وهو المولى وما صاحب مهر مثلها كان مهر المأنة الوصل ولو اعتق امته
على ان تزوجه نفقها فزوجه نفقها كان لها مهر مثلها عند ان حتمت وعند اني لو حسم
المهر صداقا **فصل** في المهر هو المهر المهر فما نزل الى عاقبة وفي الشرح معلق على
مطلق مودة كذا مت فانت حرا وانت حر يوم اوتت او على درهمي او مديرا او
دبرك او برف مودة كقوله اذ امرت مرفا انك مت فانت حر والخطاط سلم اخذ
ان يصح بالتمسك بان يقول برفك او برفك الى ما بعد مودة والتمسك ان يكون مطلقا
كقوله ان مت فانت حرا وان لم تات ان يكون مطلقا الوصية بان يقول وصيت كذا
او برفك فلما باع ولا يوجب ولا يجعل بول الصل وغيره الا عند النسخ والحمد لله
وغيره من التصرفات التملكية ويجوز وبوجه ان كانت مودة في اي بطاء

المولى وسكنها من آخر بالاجماع وبموتة عسى من ثمة اى بموت المولى عسى المولى من
سكنها وسعى العبد المولى في ثمة من قيمته مدبر ان كان المولى فقيرا ولم يكن له مال
بعد الكفيس والمخير واداء المولى وسعى في كل ما كان المولى مديونا يستوفى دينه حال
الاعتراف بالاجماع في دينه في الجحوة والمخات قال ان من مرضى هذا المولى
منه اولى من ثمة فانت حرا وانت حر بموت فلان يباع بغيره وسائر ما كان
من الثمن فانت بغيره من ثمة مال الا بعد مالك والهدى كالمطلق وعسى كوفات المولى عسى
الصفه او وجه المولى ولو وقته بغيره لا بعث مثل الهيا ان قال ان من ثمة الى ما سببه
فانت حر ومثل البعث الى ثمة فهو مدبر مطلق عندك وقال ابو يوسف ليس مطلق ولا حار
هو الاول من المولى ان يقول ان من ثمة وعسى فانت حر وان مات عسى اجماع ومنه
ان يقول ان من ثمة من ثمة او سود ومنه السهر والنوع هو مقيد حتى يملك به حكم
وحكم ولو حكم الا فى قول من الا لا يجمع **فصل** فى الاستيلاء به ولو طرد المولى
وغر عا طلب المولى من ثمة المولى وسعى الاسماء الى جملها من المولى الى
المولى ولو ثمة من ثمة من ثمة المولى بالاجماع اى لا يجوز ثمة ولو جرح عسى بغيره
ولكن عسى منها بغيره وسعى في ثمة بالاجماع وعسى ما كان لا وحر ثمة
سبب ولده الاول بالمدونة ولو اعترف بالجملة فان جاءت به ثمة اسهر ثمة منه
ولا فرق في ذلك من ان يكون حيا او ميتا بعد ما استبان خطوه وان جاءت لاكم
وعسى ثمة ثمة لو بالاقراء وطرها وان عزل عنها الا ان يرى انه اسهر
بعده بغيره وبوطية في دبره بغيره المولى مالكا واهدا وجه ضعيف من الشافعي
سبب الاول الثاني بالمدونة اى اذا ولدت ولدا بعد الاول الثابت بغيره ثمة
بغيره ثمة منه وصارت كالمكسوة وهذا لو اعشها المولى او مات عنها كغيره
بغيره عسى ولو حر من عسى بوطي اجماعا وخوة لم يثبت الا بالمدونة وسعى ثمة ثمة

ويعتبر ان
مات المولى

المدونة
وغيره

ونوطا
سعى

بغيره من غير اجماع وذكر في النهاية نكاحا على المولى انما عليك بغيره حاله بغيره او
لم يطق ذلك في مال اذا كان صحيحا العاقد به فغيره على وجه لا يملك الطلاق وكذا بعد
الطلاق ولو اعشها لم جاءت بمولى الى ثمة بغيره ولا سعى بغيره وكذا الوفاة المولى
والعقد جالها وكذا الحال في الولد الثالث والدابع الى ما لا شائهم ولو وطى اجماعا
وحصنها بما جرح به الزنا ولم يزل عنها بغيره ان يقر به ويدعى انه منه وهذا
فيما بينه وبين المدونة وعلم ان النواش اضعف وهو ان ثبت الولد بالمدونة وسعى
بغيره وهو فراش الحارة واما متوسط وهو ما سعى بغيره وسعى بكونه ولا يحل
المدونة وهو فراش ام الولد واما قوس وهو ما لا يكون النواش الا بالاجماع وهو
فراش المكسوة قبل ههنا قسم اخر وهو ما لا سعى النواش الصبي وهو ولد المظلم
وولد المكسوة واقول ههنا لم سعى فراش بوجه من الوجوه حتى سدل حكم وقد قال في
عصرنا ووجد ههنا سعى الاسلام والمسلمين مقتدر الانام وانه ليس العاقد
المكسوف كغيره نادم النواش قسيان فراش ام الولد وراس المكسوة لا ثالث لها
قال في المدونة وان زوها المولى في ثمة بغيره حكم امة لان حرته يسرها المولى
لا كغيره والنسب ثبت من الزوجه لان النواش له ولو اذ عاد المولى لاسببه منه ويعتق
الولد وتصير النواش امة ام ولد بغيره لا قراره انتهى ومن عزى الى بل حيث لا
يثبت نسب المولى المولى ويعتق بغيره قوله ويكون امة ام ولد وعسى ام الولد
ولو لم يبق له ولد بموت المولى من كل اى من كل حال المولى حتى لا يدخل الثلث ولو لم
يسع لغيره ولا الوارث بالاجماع اذا لم يكن له مال او ايا اسلمت ام ولد في ثمة
في قيمتها وقد بين انها تكون كالمكسوة عسى عسى وقال في بعض النواش
در عيها وهذا اختلاف فيما اذا عرض على المولى الاسلام فاني ولو مات مولانا عسى
لمحاة ولو عجزت لا ترد الى ما كانت والكسوة المولى هذا الا عند ان حاج

مدونة اجماع

في رواية بحالته وسنها على سعيه وعنى ببيع الى ان يموت المولى ثم يعق وعند
 مالك يعق عليه حيا وعند تبع عليه اي على المولى ولو ولدت بغيره اي اذا
 تزوج امره فولدت له فملكها البرق باني سب كان من اسباب الملك فهي ام ولده ملكا
 الى الحق وعند السلي لا تبصر ام ولده ولو ظلمها فمهره فمهره فولدت منه ثم استرا
 واولادها كلهم نصرا ام ولده يعق ولده ام ولده من غزوة حوسه وان ظلمها
 انه في بنت ولو فادعاه الاب سب منه وصارت ام ولده وعيل فمهرها ليس
 عليه عزاء ولا قيمه ولو وطئ فمهرها ولو ولد ولادة الاك لاسد النسب وان ماتت
 ولادة الاب يصح دعونه ولو ادعى ولد امة فمهره منه وبين غيره ثبت النسب ولو ادعى
 في ذلك من ان يكون الدعوة في المرض او الهمة وهي ام ولده الا عند ابي حنيفة
 ولو لم يمت لم يصب صاحبها وعندهما الاكسلا ولا تجوز ولزمت نصف فمهرها مخرج
 العلوي ولا فرق في هذا بين ان يكون موكرا او مخرجا فمهرها النصف وان
 نصف عمره لا القيمة اي لا كقيمة الولد ولو ادعيا اي ولو ادعى الزنا لم يثبت
 نسب الولد منها معناه اذ جعلت ملكها وكذا اذا اهراما لاختلف ما حيي غواش
 منها وهي ام ولدها وعلى كل واحد منهما اي من الشركس المدعيين نصف عمره ونقاص
 اذا كان في الملك سواء واذا كان مضطرا فمهرها اكثر ما خرمه الربا وورثه ولو
 من كل من الشركس ارث ابن اي ميراثه اس كامل وورثته ارث اب اي
 منه ميراث اب واصغر ميراثه نصيبه وعمره لرجع الى قول العامة فمهرها المهر
 ولو امة على اية وصدة ملكه كبر ان الوفاة كره السب لعماد فمهرها على
 قصارى ما ادعى سجارة الا في فصد ولزمت العمة وقيمة الولد المهر ولو لم تهرام
 ولده ولو كثره الملك لم يثبت نسب الولد منه الا ادعى حرة ولا لزمه اليقين ولا
 ابو يوسف سب النسب ولو اتى له حرة او مولا او مولا وقار طنت انها كل من سب

او زنا

في رواية بحالته وسنها على سعيه وعنى ببيع الى ان يموت المولى ثم يعق وعند مالك يعق عليه حيا وعند تبع عليه اي على المولى ولو ولدت بغيره اي اذا تزوج امره فولدت له فملكها البرق باني سب كان من اسباب الملك فهي ام ولده ملكا الى الحق وعند السلي لا تبصر ام ولده ولو ظلمها فمهره فمهره فولدت منه ثم استرا واولادها كلهم نصرا ام ولده يعق ولده ام ولده من غزوة حوسه وان ظلمها انه في بنت ولو فادعاه الاب سب منه وصارت ام ولده وعيل فمهرها ليس عليه عزاء ولا قيمه ولو وطئ فمهرها ولو ولد ولادة الاك لاسد النسب وان ماتت ولادة الاب يصح دعونه ولو ادعى ولد امة فمهره منه وبين غيره ثبت النسب ولو ادعى في ذلك من ان يكون الدعوة في المرض او الهمة وهي ام ولده الا عند ابي حنيفة ولو لم يمت لم يصب صاحبها وعندهما الاكسلا ولا تجوز ولزمت نصف فمهرها مخرج العلوي ولا فرق في هذا بين ان يكون موكرا او مخرجا فمهرها النصف وان نصف عمره لا القيمة اي لا كقيمة الولد ولو ادعيا اي ولو ادعى الزنا لم يثبت نسب الولد منها معناه اذ جعلت ملكها وكذا اذا اهراما لاختلف ما حيي غواش منها وهي ام ولدها وعلى كل واحد منهما اي من الشركس المدعيين نصف عمره ونقاص اذا كان في الملك سواء واذا كان مضطرا فمهرها اكثر ما خرمه الربا وورثه ولو من كل من الشركس ارث ابن اي ميراثه اس كامل وورثته ارث اب اي منه ميراث اب واصغر ميراثه نصيبه وعمره لرجع الى قول العامة فمهرها المهر ولو امة على اية وصدة ملكه كبر ان الوفاة كره السب لعماد فمهرها على قصارى ما ادعى سجارة الا في فصد ولزمت العمة وقيمة الولد المهر ولو لم تهرام ولده ولو كثره الملك لم يثبت نسب الولد منه الا ادعى حرة ولا لزمه اليقين ولا ابو يوسف سب النسب ولو اتى له حرة او مولا او مولا وقار طنت انها كل من سب

كتاب الامانة بين يمين وهو المسمى بالامانة قال الله لاخذنا من يمينه
 يعق الكالف احد طرفي الجرح من الفعل والركب المقسم به وهو ذكر اسم الله تعالى او صفة صفاته
 العلى قال النبي عبارة عن عقد فون اما عن كالف على الفعل والركب ولا يخرج ان عبارة
 ليس في يمينه يمينه بالكل وعلى اولى من كلفه واليمين عبارة كالف على الفعل والركب ولا يخرج ان عبارة
 اليمين على عقد كلفه بالكل وعلى اولى من كلفه واليمين عبارة كالف على الفعل والركب ولا يخرج ان عبارة
 ذكر شرط صريح وجرا صريح وصحة الشرط ان يكون مع دواعي فطر وصحة اجراء اليمين
 يكون غالب الوجود عند وجود الشرط وحكمها وجوب اليمين والنفارة خلقا بشرط العقد
 بصورة اليمين المستعمل خلقا على مباح او حال كذا بما عدا في عقد الكذب فمهرها
 به لما ياتى صاحبها في الزينة في النار وطنا اي بطلان الامر كما قال ولكنه خلاص
 لا اعتبار بها وعند اب في عالم يقصد لعقائهم في الاولى يعق في العوس دون الثانية
 قال محمد بن نوح ان لا يواضد الله بها صاحبها بالاجماع وعلى امرات يعق في المستقبل
 وفيه اي في هذا القسم كفارة عند ائمة فوط قال النبي لا يمين لكما للفظ لان في اليمين
 انما ايضا واللفظ الكفارة سبعة لان معناه السارة ومن لا يحل المأثم المأثم
 عدم اجتماع الكفارة واليمان امر طاهر واذا طعن الكفارة لم يمتسأ انما لان على الكفارة
 لا يمتسأ لان الامانة عند اب في الخمس انما يمتسأ فيها الكفارة ولا يمتسأ بالموء
 قالوا لم يذكر ائمة على امر ماض واق وهو صادق فيه لانه لا يمتسأ على شيء ويرد عليه ان يمين
 الاغول لا يمتسأ على شيء الا انه ذكره لدفع هذا الاحمال حلف على امرات مكره او ماسا
 او خاطئا يعقد وكفها الكفارة اذا حث قال عليه السلام ثبت جد من صدق لسانه
 جد وعندها يمين كلفه ان يمين عبد الاكراه والنسبان من قبل الزنا لا يخلو على
 الزنا وعند ائمة خلقا طائفا وكذا لا يعقد ولو فعل المحلوف بها اي بالاكراه
 والنسبان اخطأ كسب يعق لو فعل الكالف المحلوف مكره وكذا الوفاء فمهرها ومجنونا

او ناسا او خاطئا

وعند العامة لا يمين
 الا في ربا

وفي عقد بعض العتق
 من الكفارة والاكراه
 الا النوبة والاكراه
 وما لا يمتسأ فيها
 الكفارة

ان يجوز

ايضا

وعلى الثالث

وافتی بعضا و بعضا
لا تخش علم هر چه

ذكر الطاهر بن قزويني رحمه الله

والسيف الوضوئي على الكف
نعم استعمله من الكف

وعدواك واصحابك
والله اعلم

هذه اذ كان الغزو في ارجح الاحتمال
في الشقي ما هو الاطلاع
من الكبار الى
ما بين

وعن السامي واحد في البطحه وهما والادام ما يصطنع اي شئ يخط به حجر وهو
من الصنع وذلك بالجمع دون غيره كاحل والبيت والجمع لا الهم والبص والجبن
عند الهمزة وهو الظاهر من قول الهمزة وعند حمزة والهمزة والادام ما يصطنع
به عاده وهو رواية عن الهمزة وادام ما يصطنع بالجمع والهمزة
والبطحه الصبح ان الهمزة وادام ما يصطنع بالجمع والهمزة
ما خئت به ان يكون الاكل من نصف الشئ وجنس الاكل ان يكون ما ياكل اهل بيته
اللبس وشئ لا يخنث ان كان حيفا وان كان يدوي يخنث والعشاء منه الى نصف
الليل والسحر منه الى العجر والنصف من طلوع الشمس الى ارتفاع الضحى قال ان لسداد
اكلت او شربت فصدقت من غير ان يكون اكلها او شربها اكلها او شربها ولا دابة
الا عند ان شئ يصدق وبانه وهو رواية عن الهمزة وادام ما يصطنع بالجمع
على كلامه الاول ثوبا وطعاما وشرا اكلها او شربها ولا دابة
وبانه لام شئ دين اي صدق فصدقت لا شرب من حله فيمنعه على انكره حتى لو شرب
باناء لم يخنث وعند ائمه على ما ياتي في اذ قال لا اشرب من ماء حله يخنث
يا شرب من الاناء وغيره ولو حلف لا اشرب من الشرا او يخنث شربه من
الاناء اجماعا قال الزمعي في التفسير من ماء البئر وليس له فيه ولو حلف لا اشرب
ماء هذا الكوز صب ماء في كوز آخر فشربه لم يخنث قال ان لم اشرب ماء هذا الكوز
اليوم فامرأة طالق او عبده حر وكلامه فيه اوصت بانه قبل غروب الشمس
او اطلق اليدين بان لم يتعين باليوم او غيره وكلامه فيه لم يخنث في منة الصور
كربا ولو صب ما فيه من الماء خئت اي في المطلق وهو ما اذا لم يعلل الموع
ان شئت الى يوم واحد لو صب قبل الموع خئت في الوجه كله عدا يخنث في الوقت
في اخر الوقت وفي المطلق خئت لئلا ان لم يكن فيه ماء وان كان فيه خئت عند

عنه انما لا يخنث

ولا ماء له او صب
فكلامه

وعند السامي ما يخنث ما خئت لا خياره لا يخنث ولو حلف لم يصعد السماء او
ليصلها هذا الخمر ونها خئت لئلا لا يصعد من السامي في قول لا تصعد وهذا اذا كان
اليدين مطلقا وان كانت موقفة لا يخنث حتى ينفذ ذلك الوقت وقال في خئت لئلا
قال الزمعي وهذا القول لا يصح منه لانه يقع الانفعال على ما ذكرنا انما الادام ما يصطنع
له رواية فيمنع ويمكن ان يقال في هذا القول منه ويخبر ان يكون جوابه في الموكلة في ذلك
حلف لا يكلمه فاداه وهو بان لا ينفذ خئت بالاجماع وقيل هو عن ائمة في معنى
خنث خلافها وفي الاكله الا ما ذكرنا فاذن ولم يعلم الا ما ذكرنا فكم خئت الا عند الهمزة
وان شئ في قول لا يخنث ولا يخنث عندنا اذ اكله الكلام سمي المحلوف عليه وهو ما
بعد اليدين منقطع عنها فان كان موصولا لهما كما ان يقول ان كلمتك فان طالق
فوقه فاذ بهي لم يخنث ولو سلم على جأته هو منهم خئت وان نواهم دون صدق وبانه
ولو دخل دار السبي فيها غير المحلوف عليه فعاد اليدين وضع هذا او من اس من خئت
ولو كان معه احد لا يخنث ولو حكم غيره وقصد ان يسمعه لا يخنث ولو اشار اليه او اقبل
الجمعة ولو كان الخائف اجماعا لا يخنث بان يمسك يمينه ولو وقع عليه الهاب فقال من شرا خئت
ولو ما داه المحلوف عليه فقال ليك خئت ولو قال لامرأة ان ابتدأت بك الكلام
فان طالق ففانك هي ان ابتدأت بك الكلام فعبده حر فقدم احدث فيها ان ابتداء
الرفع بالكلام ولو كانت او ارسل اليه بولا او اشار اليه لا يخنث الا عند الهمزة وعن مالك
في الكنة يخنث في الرسال وفي الاشارة عنه روايات لو حلف لا يكلمه شرا فهو
من جنس حلف حلف لا يكلم فقرأ القرآن او سج لا يخنث بالاجماع سواء كان في الصلوة
او خارجها واختر القدر من ان اداه ما خفي الصلوة خئت وروى عن ابي
فقط وهو ما ذكرنا ولو قال يوم الخميس فلان فامرأة طالق في احدى يدي اليدين اليها
بالاجماع ولو عصى اليها فقط صدق وبانه وقضاء وعن الهمزة انه لا يصدق

بالاظهار

في النصفاء ولصدق ديانة وليد اكله عين على الليل فقط بالاجماع لو قال ان كنة
 الا ان تقوم زيد او حتى تقوم زيد او قال لا الا ان ياذن لي فلان او حتى ياذن لي
 فكله فلهما اي قبل فمرو او اذنه تحت وطقت وتعد بها لو كمل بعد العدة والاداء
 لا تطلق بالاجماع ولو مات زيد قبل ان يقوم او ياذن سقط اليقين بالاجماع ومنه
 عندهما وقال ابو يوسف لا سطل اليقين حلف لا ياكل طعام فلان او لا يدخل داره او
 لا يمس ثوبه او لا يركب حماره او لا يركب عينه ان اشار الى الطعام وكفه وزال الحال
 ملكه الخوف عليه وفعل ما حلف عليه كذا كذا كذا في اكل طعام المخذول
 بان ملكه بعد اليقين الا عند محمد وزفر والعلية في العدة والدار ولو لم يبرأ اليقين
 بان قال لا اكل طعام زيد فزال ما كان ملكه في ذلك الوقت عن ملكه فاكله لا كذا ايضا
لا لو خذ له ملكه غير ذلك فاكله كذا لا بعد الزوال وعندهم حلف في العدة بعد الزوال
 ايضا وفي الصديق والزوجه اي لو حلف لا اكل من صدق فلان او زوج فلان بنزه
 فكله بعد زوال الصداقة او الزوجه حلف لا المساراة بعد الزوال وهذا بالاجماع
 وبالمختار في غير ذلك رآه اي لو حلف في غير ذلك من الصديق والزوجه بان
 لا اكل من صدق فلان او زوجته فزالت النسبة اليه فكله لا كذا وهذا عندنا
 والى يوسف وقال محمد كذا بعد الزوال وفي لا يحكم صاحب هذا الطلاق حلف
 الكلام بعد زواله بان باعه بالاجماع ولو كمل الخش لا كذا في الزمان والحق
 وهو ما لم يخل عليها الالف واللام كذا استرجع لو قال لا اكل زمانا او حيناً او زماناً
 او حيناً فهو على سنة استرجع الا عندنا في ما كمل ولو لم يخل ما نزل بالاجماع
 والابدية والبرهانية على يد الابدية وعندنا في واحد على سبعة وعند
 مالك على سبعة ودرم على فحل وعندهما والعلية كالمخوف واحداً في المكنى خاصة
 والايام والامام كثره والتهنؤ والسون واجمع مع عشرة من كل وهذا عندنا في

ملكه

فمروم

لا بعد الزوال

ملكه

ساعة وعبد

وعندهما والعلية السنون على الابد والتهنؤ على سنة والامام كثره وعندهما
 عن مالك على الا سبع وهو ايام سبعة وعن مالك على الابد واجمع معروفاً ومكراً
 يقع على ايام اجمع في المرق وله ان يملك ما بين الحيت الا اذا نزل الارسع قال
 ان ولدت فكذا اي اذن طلقا حلف بالملك اي اذا ولدت ميتا فان المبيت ولدت
 حتى غيره لا في حنف كذا وما اذا قال داوودت فهو حرم شرط ان يكون حياً عند
 الى حنف حتى اذا ولدت فانت حرة لم ولدت ولداً ميتاً معني وسعف العدة ايام
 الذي تراه بعد نفاس ويصير به الامة ام ولد وتبني شعاعه يوم العدة ولو قال اذ
 عندا ملكه فكذا عبد اعني ولو ملكه عبيدين معاً ثم آخذ احدهم ولو زاد وجداً
 على الكلام الاول بان قال اول عبد اسره وحن او ملك وحن فهو فاسد عندنا
 ثم وجد بعد ما عتق الثالث ولو قال اخر عبد ملكه فهو حرم ملكه عندنا ثم ملكه عبد
 فانت عتق الاخر مد ملكه حتى يحسن جميع ماله ان كان اسرا في حقه عبداني حصة
 والعلية معني معتق اعني حال الموت واعتبر من علم على كل حال ومع هذا اختلف اذا قال
 احراماً مدة اذ ذروها من طالق كذا مع عبد المور عندهما وترت حكم ان فار ولها
 مهر واحد وعليها العنف لا بعد اهلين من عرق الطلاق والوفاء وان كان الطلاق
 رجحاً فلهما عتق الوفاة وعنه يقع مرندهما وان كان دخلها فلهما مهر ونصف مهر
 ماله فخر نسبه ونصف مهر بالطلاق وعندهما لا يخصص بلا حداد ولا ترث منه قال عبد
 بشرى ملكنا فهو حرم فبشره ملكه من فون عتق الاول ولو قال من اخبرني بمقدور فلان
 فهو حرم فاجزه ملكه من فون عتقوا جميعاً لكنه شرط ان يكون صدقاً ولو شراً معناه
 جميعاً وضع شراره لئلا يفرق وعندهما والعلية لا تخبر عنها كذا في ما لو قال لام الغنم
 ان شربك فانت حرة عن كفارة عتق فاشترأها معني وكوز عن الكفارة عتق شرأها
 حلف بعقوبة بان يقول لعبد لغيره ان شربك فانت حرة فاشترأها وما عن الكفارة فانه لا يجوز

وبالاجماع

فمروم

ولداً ميتاً ثم آخر حياً عتق
 اجماعاً وقال الامام
 منها ولو قال لا تفرقوا
 ولداً حياً

وامر ولد بالاجماع قال الربيع ومعنى من المسبب ام الولدان يقول لانه غيره وقد
اسو كذا بالاجماع ان اشترى منك فانت حرة عن كفارة بمسبب كسرا فاما سبي ولا يخرج عن
عن الكفارة وعن هذا الخلاف لو سبك فوسه او او ضربه فقبله وباعه الكفارة ولو
رجل ان سريته امه فهي حرة وهو عبارة عن الخصائص والمنع عن الجرح ما هو من
السرية واصل السراية وهي شوية الى السرة وهو اجماع او الاخوة او الى السرة ووجه
حمل ما غير في الشب الى مطلقه وقلبت اصدى الرأى بآء صح لو كان في ملكه اى لو سري
امه كانت في ملكه يوم حلف عتقت والا اى وان لم يكن اجارته التي سري في ملكه حلف
لما بيع العتق ومراوده انه لا تسأل من لشيء ملكه يوم حلف حتى لو شتر جارية بعد ما سري
بها لاصح وقال زفر عتق ولو قال كل مملوك طاهر فهو حر عتق كل مملوك لا ملكه اى لا يعتق
ملكه بهذا النقط والشفق معنى لا يعتق معصى الشفص وهو العصى لا يعتق الا بالاجماع
مالك فاحمد وانما في قول وحال ايضا تحت هذا اللفظ قال بر دحانه بن طاهر وطاهر
وطاهر طلق الاول وخبر في الاولين وكذا العتق حتى اذا قال هذا حر وهذا وهذا
عتق الاخير في الاولين والاقدم كما لو قال العتق على الف درهم او العتق وطلاق
كان حسماء للاخير وحسماء بين الاولين بحكمه لا بهما شاة وعنده الغنم حلف لا يبيع
ولا شتر او لا يواجر او لا يستاجر فكل من لا تحت به الامس لا شتره تنفذ عا ولا يملك
والعقود او فوس ان لا يامر بغيره في تحت بالنوكيل عا ذكر وان كان ساكن تارة وتارة
اخرى بغيره الا في عند الملك تحت الا في رواية عن ابن ابي شيبة القول الاظهر وكذا
الخلاف في بيع على مال وقسمه وخفوة وضرت وكذا لا يبيع ولا يطيح ولا يعتق حتى يعتق
وبالامر به الاعتدال في قول الامر به وكذا الخلاف في كونه الصالح على دم عبد
وهبه وقصده وقصده وسوا من عبد انا وخياطه وايداع واستداع واعا
وسحارة وقصده وسوا وكسوة وحمل الى الكساء التي تحت فيها مملوكه والتوكيل المالك

او يبيع

الاجرة

الكلام والطلاق الى آخر ما ذكره ودخول الكلام على البيع والشراء والامارة والفضاء
والنساء كان تحت لك ثوبا كان لا حصص الفعل المحلوف عليه بان كان يامن كان
ملكه او لا وعلى القربى والرجول والاكل والسوب واليمين كان تحت بواك لا حصصها
بان كان ملكا يامن او لا اى دخول الكلام على الفعل كقولك ان تحت لك ثوبا او شترت كان
لا حصص الفعل الشفص المحلوف عليه معنى شرا ان يكون الفعل وهو البيع ونحوه لا بل
المحلوف عليه بان كان يامن سواء كان الثوب ملكا للحي او عليه او لم يكن بعد ما
الحالف يامن حتى لو دس المحلوف عليه ثوبه وباعه الحالف بغير علمه لا تحت عطا وما
اذا قال ان تحت ثوبا لك حيث تحت اذا باع ثوبا مملوكا له سواء كان مأموره او غير
امر علم بذلك ام لم يعلم وهذا الخلاف الذين ذكره بين دخول الكلام على الفعل وبين
دخولها على العين او كان الفعل مملوكا للعتق ويحس في البناء لا يبيع والشراء ونحوها
وان كان مملوكا للعتق كدخول الدار وضرب الخدام لا تحت احكم سها او دخلت على
الفعل او على العين بل يكون الممنوع منهما لا اجل احصاء الحسن بالمحلوف عليه حتى لو قال
ان دخلت كذا دار او دخلت دارا لك او ان ضربت عدما لك او ضربت لك عظاما
او كود لك تحت كعتق ما كان وهو امر او قوله وعلى الرجول والصرب اى لو دخلت
الكلام على الرجول واشباهه كانت الممنوع احصاء الحسن بالمحلوف عليه فصلا كدخولها
على العين وهذا عطف العين على هذه الاشياء ولو نوى غيره ما كان في الاول وما لا
الساني صدق فيما عليه اصدق مما فيه شدة على نفعه وقضاة ومما به كصف
بصدق ديانة لا قضاء وذلك مثل ان تقول نوى قوله ان تحت لك ثوبا معنى قوله
ان تحت ثوبا لك او بالعكس قال ان سعة او تحت فهو حر ففقد اى باع او ارجع ما خيار اى
سقط اختيار تحت بالاجماع ولو باع بعد ما حلف بجا ما لم يعتق ولو كان احيا للمبيع
لا تحت المسمى الا عند احمد فيما لو باع خيبر وكذا تحت بالقاسدة البيع الموقوف

والزنا وطىء في قبل خال عن الملك سنة بمعنى به الرما الموح للحد وشروط ان يكون منه
 مشتهرة والزاني مكلفا طاعا يعني حتى اقامه يهد الزنا على الراني وشك الزنا عند
 احكام الشهادة رجال اربعة بانزنا كما بالوطى ولا يخلع واتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة
 عندنا حتى لو شهدوا متفرقين لا يقبل وحدود حد العوف عندنا قال الشافعي يقبل وان كان
 الواحد منهم زوجة يعزل حلالا للثاني فسامهم الامام عن مائة اى ذاة وهو اذ خال
 الوفاء في الوجود وكيفية لا يصح كونها وقيل لا يصح كونها بماتس الوض من غير اطلاع
 احسنه ولا يخفى انه معنى عن هذا النور على مئة الزنا ورحمة قال بعض الفقهاء لا يبعد
 لا يوجب اكله ورد عنه فانه يوجب اذ كان بالاقراء وجواب ان الامام اذا تعاظم مبلغ اذ كان
 حرمنا بالشهادة لا يحل الهمة بان خير واما الاقراء فليس يتعاقب فيه سبع كتمه ومكانه جهال
 انه زنى في دار الحرب او النبي اقول ان الامام اذا تعاظم مبلغه في هذا العمل او المنة
 اى الى زنى ما فان بنوه وقالوا اوانا لا وطئنا في الزنا لا يخلع المحل وعد لو سركوا
 حكمه بالاجماع ولو قالوا لا نزيد على قولهم زنا لا يخلع المحل ولا الشهود واما ما سألوا
 احصا طاعا وكبه حتى سأل عن الشهود كسائر ولا وجه لاحد الكفيل من لان احد الكفيل توب
 احتياط وحسن لطيف الاحتياط على بطون التور وما واره اسما في حجاب من جالس آخر
 خذته حتى تعبد عن امره في كل مرة كلما اوردته العاض ولا فرق في الاقراء من
 ان يكون حرا او في العبد ولا فرق وسعي الامام ان يجره من اواره ويظهر اكرامه
 ذلك ما عدا ما عداه عن قلبي كل مرة وسال كما في الشهادة وهو حاله وهذا
 الوال يكون بعد ما نظر في حاله وعرف انه صحيح العمل ولا يبرهن التبع في ذلك ما كسب ما كسب
 فاذا بين ذلك وظهر زناه سأل عن الاحسان فاذا قال انه خصني سأل عن الاحسان
 فان خصني شرابط حكم رجم ولا يعتبر عند العوف من لا ولاته في اقامه اكله واداعيا
 ومالك كفى اواره من عا وعنه لا شرط احتياط في له ولورع عنه اى عن اواره قبل اكله

اي عبط الزنا

مسألة حقوق

دكانة

والنكاح في الزنا
شك في شهر ومات
وفي الخبر نكاح الزنا

اربعة

دافعي

اقامة

لحد او في سطة سواء بقي وحد سقط احد عنه بالاجماع الا في رواية عن مالك وعنه
 لو ذكر لا توارده ما ولا قبل والالا وفي الشهادة احصاف المحاسن منع فلو كان
 عدلان في وندت عقبة اى تعين المقر بالزنا لم يثبت او لم يثبت او وطئ
 بالاجماع اى سعى للامام ان يتعنه بذلك لم يولوا خصما رجمه في قضاء حتى يموت وكذا
 في المحنة ببدء الشهود بالرجم وقال ساسمى لا شرط بدانهم كما شرط في الحد وان اولا
 عن الباء بالرجم سقط احد وكذا اذا امسوا واحدهم او جنوا او فسقوا فحدوا او
 اصدىم او اعنى او خرس او ارتدوا او عاذا بانه وكذا اذا غابوا او ماتوا او اعمى
 وهذا عندنا وهو رواية عن ابي يوسف عند ابي يوسف والعلامة ان ابوا او ماتوا او اعمى
 لا يسقط احد عنه فزعم الامام لم يكن قال كان الشهود مرضى او لا يستطيعون ان يحضروا
 او عتقوا على الامام من رجم فزعم الامام ثم العاس ومعه من ذلك معقل الامام
 الامن كان منه قد ارجم فزعم منه فانه لا يحد منه وساء الامام بالرجم لو كان الزاني مورا
 ثم اسس ولو كان غير محسن حله حار شوط وصنفها وهو محسن للمحك بوط لا ثمة لم اى
 يضرب سوط لا عقوبة له ضربا متوسطا وهو عولم عراكه وبنع شانه غير الزنا
 في احد ابلغ الامام في واحد لا الكحل جزا عن اكتشاف العورة خصوصا في المرأة وراق
 المرب على زنى اى على اعضاءه قال الربيع لانه نال الكثرة في كل عضو فيعطي حظه من المرب
 اقول وسافيه استشاءه بقوله الاربع ووجهه وجه خصوصا في الاخير فانه مبدء اللذة
 الا عند ابي يوسف في الاظهر يضرب الراس سوطا وقال بعض ما خال الاضرب القدر الطين
 وقال الشافعي يحض الطهر بالضرب والضرب الرجل فاية احد وكلها الا عند مالك
 كما لم اراه غير مودة وهو على الارض كما يفعل النوح وقيل ان يمد فيه برب فوق راس
 وقيل ان يمد السوط بالضرب على صدره عند الضرب عليه وكل ذلك لا يفعل كذا في الكافي
 ويحذر لها اى لامرارة مروج في رجم لالاى لا يخرجه رجم الزنا ولا باس ترك اكلها والار

والامساك غير مشروع ولا ينزله الا كونه المولى بعينه لا باذن اجماع
اي الا اذا فوض الامام اليه وعندئذ يملكه كذا في السبب او من غير اذ كان المولى
ممن يملك احد يتولى الامام بان كان عاقلا بالغاً حراً وان ثبت بالنسبة فلم يولد
وفي صد الغزو والعقاص له وهاهنا وان كان المولى حلياً او ذمياً او امرأة فليس
ان يقيم احد على محله كذا في الثاني فحق مالك واحد في المزدحم الى الامام واحسان
الرحم شراباً حرة وكليف واسلام والرفق بها ووطي بغير وجه وبها الصنف
الاحسان اي كونها خاضعين حال الدخول وهو السلام والعقل والسمع والمعتبر بالرجوع
الدخول اي لا يحكمه فوطي حيث يحكمه العقل ولا ينزل الا عند ان يوسع الشافعي واما
بلا سلام اي السلام ليس شرطاً في الاحسان والباقي شرط في احكامه الا عند مالك واحمد ولا
يجمع بين جلد وبرم في المحض الا في رواية عن احمد وذهب اليه بعض اصحاب الطوايف والاشاعرة
حله وتخي في النكاح ولو غر به الامام بما يبرح صح التزويج عبارة عن نفى البتة وقاها انها
المادة بحسب هذا حسن وفسد في نفسه من الشئ الى العلم آخر خصوصاً في البتة وعند الشافعي
يجمع بين التحريم والنفى الا في امرأة وعند مالك في العبد ايها وفسد في نفسه سنة ورم
مرفوع زني ولا يجلد حتى يبرأ من المرض كسب يفضي الى التنف والامام احمد في شدة الحر
والبرد وان كان ضيقاً لا يبرح برؤيه مخفف عليه اهلدار في جلد جلد اخيراً بعد اجماع
الافى رواية عن مالك واحمد وبعض اصحابه يضرر بحكمه ولو ترص لا يبرح زواله
سئل لا يحل السبا بغير موافقة فيه ما يسمون من دفعه بالاجماع الا على ما يملك السبا والجلد
جائز وان ثبت بغير النسبة بخس الى ان يملكه خلاف الاقرار حتى يملكه صيانة عن الولد عن الضياء
ويجوز من نكاحها وهي حكم المرض لو حله او لو كان رجلاً تزوج في نكاحها ولا حد بوطي
تحل اي لا يجلد شبهة بوجوب الحد واعلم ان البتة بغيره في الفعل وهي ان يظن غير
الدليل دليل ونسب شبهة استنباه شبهة في المحل هي سب في المحل بقيام دليل بالحق وانما

بالاجماع

عند

ذاتاً وشبهه سب العقد في وطى تحريم كحما فحما من فيه وهي البتة في المحل سقط احد والى
علم حرمة وتكفي فيها الطن كوطي امة ولله وان سفل امة معتق من كدانة ووطي
البيع امة المسبوعة ووطي البرقة امة المملوكة قبل تسليمها ووطي الزنك اختار المركة
ولا حد بوطي محسبه الفعل لو ظن حله ولو كان عالماً بغيرها كرامة ابوه اي كما اذا
وطي احد من ابوه وان علماً او معتقاً بكونه فانه لا يملك لنفسه فيها ولا حق غيره بها بقي
له فيها بغيره بعض الاحكام كالنفقة والسكنى والمنع من التزويج وثبوت النسب وحرمة
الزنا ما فيها وابرج سواها وعدم قبول شهادة كل واحد منها لصاحبه ولا فرق في ذلك
بين البتة والثبوت مسوقاً وحله وامة زوجته فان الاملاك مساهمة بينه وبين ابوه
وبينه وبين زوجته وامة حسن ووطي الممنون امة الممونة ووطي المعتق بطلان
على حاله في المصنف باعناق وهي ام ولكن فيكون في سبعة مواضع ومن قال في ثمانية
مواضع نظر الى كون ووطي امة ابوه فميتين بالاجماع في ذرية احد وثبت النسب في
الاول اي في الوطى مع سببه المحل فقط اي لا يثبت الساني وكذا سقط احد النوع الثاني
ولو كان عالماً بما كاسحى وصد بوطي امة اخيه وامة وعمة وسائر محرم غير ولد
وان طي حله هذا الطن لا يحد شتاً واما امرأة اي بوطيها وجدت على فراشه وقال
حسبها امرأتى ولا يقبل اذ بعد طول الصلح لا يثبت عليها امرأة وان كان الواطى اعلم
ولا يبرح الشخص علمه بتركه الا اذا دافعا فاجابته احسبه محال ان امرأته فوطيها
حيث لا حد عليه كذا صوراً لم يبرح وقد بين السبب صراحة لوطي الاجنبية بانها
معرفة بحسب الرأى والهوى فاذا قال ان امرأته لم يبرح ان يحد بها فالاولى ان يقول
فاجابته بالفعل وعند الله لا حد بين جد على فراشه ولو كان بصراً ولا حد احسبه اي بوطيها
رفت اليه وقيل له هي امرأته اي قد اذنا بغيره امرأة ولم يبرح بها بالاجماع
وعليه للاحسن الموطوءة بالاجماع فان كل موضع سقط فيه حد بوطي الذي هو

امة

بالتصريح

الثاني بعض مواضع حساسة ولا صدح محرم كحما فوطها وان طل جرمها وسب السب وكس
 كان عالما به يوجب بالبصر تغزله وعندما والى كذا كل امرأة محرمة على النا
 او ذات بغيره ولا سب السب كذا وقع في ثوب السب هذا المحقق والحق
 لا شئت السب عند ابي حنيفة ان بناء على عدم وقوع السب في ذنوبهن مسئلة وبنيانه
 ترفع رجل امرأة وقد كانت بغيره بناء على انه مات فوكت من النجس الثاني
 ولما تم جاء البزق الاول فان اما حصة يقول شئت السب من الاول وهما يقولان
 من الثاني وروي رجوع الى حنيفة في آخره الى قولها فبنيانها ان شئت السب
 من الثاني على قولها وان لا سب على قول ابي حنيفة مع ان الامر على ما ذكره في
 ومنها وطى امر وجهه ثم يود او يهرق او يولى او يطى امره بزوجها على حرة او بزوج
 حيا في عقد فوطهن او وطى فحوت او مشرك بزوجها او مع بن احسن في عقد
 فوطها او الحرة لو كان متعاقبا لا يجب له في جميع ذلك عتق كسب ما كان ذكر في التباين
 ولا حرة حسنة في غير فعل ولا لواط ونور اللواط اول مرة وفي المرة الثانية تغلق
 عند ابي حنيفة وعندهما والسب كذا عند ابي حنيفة وروي عن السب اللواط يرمي في كل
 وروي عن ابي حنيفة حرق او هدم عليه احدى راويين من حمل حرقه فترى على الاكل
 ولا صدحوطى لهية ونور بالاجماع الثاني رواية على السب كذا ويزج البهيم لو كان له
 اى اللواطى وعن ابن ابي نجي لو كان حيا وكل فيذبح وعليه قيمتها لو كان بغيره له وماكل منها
 غيره لا هو وعن مالك هو اى اللواطى ايضا ماكل وعليه لا يبيع كمال وعن احمد لا ياكل
 هو ولا غيره وخطا المس ولم يبين ما هو منهن والتعبد ان كانت حلالا توكل
 وحرق ما ناره ولا حرق من النجس وضمن العاقل منه الدابة ان كانت لعنه والحوار
 ما لا ريس يواحد وانما هو قطع الحث لانه ما دبت يده تحت الكس فيسقط العاقل
 كذا قالوا والاصل انه على تقدير لا يخرق الحث ولو لم يلمسها لا يجوز ان يكتفى وان كانت منسك

بجاء

قبل ما توكل يذبح فلو كل عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف حرقا كالاول ولا حرة زنى ما دار
 حرقه واربع وعشر المدة كذا وجه الشا واقر واجوا كذا اذا كان الاخير ما دار
 احرق فمذناه ما قد اراوه قال ابو حنيفة لو غنى المحلوق دار احرق او ايمر من ايم
 احرق عن زنى في معكروه ولو زنى منهم واحد خارج العك لا يقيم عليه احد من كل
 قصور ولا حرة زنى حركى بدمته في حقه كذا في حقتها فانها كذا لا عند ابي حنيفة في اجماع

مسألة

عليه اكد ايضا ولا يراى ذى بطنه وذى حرة **بجاء**
 الا عند مالك في الاخير لا حرة ولا حرة ما يصير او محضون مملوك لا على الفاعل وعلى المفعول
 على اى زنى مملوك يصب ومجنونة والمسيح على حالها ان لا تعاقب احد على الصبي والخنونا
 سواء كان واطنى او فوططنس وكمن في انشأ كذا المملوك وعنده المدة كذا الحكم
 المصورة ما لاولى ولا حرة حسنة جرة اى لو استاجر امرأة لغيره بها فزنى بها لم
 عند ابي حنيفة وعندهما والسب كذا ولم يبين حد لم يذبح والطاهر من ذليل الويس ان يكون
 محتسبا فيها ايضا ولو استاجرها للخدمة فزنى بها كذا ما لا يوافق ولا حرة عند ابي حنيفة
 ما كراه وهذا اذا كره به السلطان وكان ابو حنيفة يقول ولا حرة احقر وهو قول روى
 الاكرامه لا يصور في استار الاله ثم رجع وقال لا حرة ونفسه في البيت ولو اكره
 غير السلطان كذا عند ابي حنيفة وعند مالك لا حرة الا عند روى روى واجمع وهو لو
 ما كراه ولا ما رواه رانان امره الآخر وهو على وجهين الاول ان يوازيها وقا
 انه زنى حرام اقرت ما لزمه وقال يزوجها لم يحد او الثاني ان يوازيه زنى بغيره
 فقاتل حارثى بنى ولا عزة او اقرت به فقال حارثى فيها وما زنت بها ووه لا حرة
 المور عند ابي حنيفة الا عند مالك في كل المور جلا او امرأة حرة زنى بامته فقتلها ما لوى
 حرة زانى وعليه قيمتها بالاجماع سب العقل ولو زنى المحلقة النهر فهو عام يوجب
 ما تعصى والاموال لا يحد لان اقامة احدا له ولا يمكن ان يعمد على نفسه شهدا ويجوز

وكذا لو زنا بمملوك
 تحريم المملوك لو كان
 ماله كسب يراى ذى
 او يملك عتقه
 الذى لم يملك عتقه

ملاعذريان يكون في عام بحيث تقدر على اداء الشهادة من غير ما خفي اختلاف في
 التقادم فابوجهه فوضه الى راي الحاكم العاقل في كل مصر ومن محذور في شهر ورواية
 عنها وهو الاصح اذا لم يكن بينهم وبين القاضي مسرة ستراما اذا كان مقبل شهادتهم
 كذا في الحاشية واشارة اجماع الصيغ الى انه مقدر في شهر وسوق حذوق فانه حتى لا يرد
 فيه من المذنبين لم يرد وحصل ان راق السرد اذ ثبت بالشهادة ولا يمنع التقادم وعندئذ
 حذوا بها ده متقادم الاروالة على حذو لو خايبه اي لو شهدوا على رجل انه زني بخلانة
 وعلى غيبة حذوا منه عليه كسوف السرد اي اذا شهدوا عليه ان سرق من مال العاقل حذوا
 اسرق المسهود عليه او زني امرأة جهولة اي لا يرد فيها حذو لو شهدوا بذلك بالاجماع
 لاحتمال ان يكون امته او امراته كذا قالوا اقول لو كان كذلك لا يرد بالوطي وان لم يكن خايبه
 والظاهر من صور المساء عدم الاقرار ولو حلفوا على طوعها اي شهدوا انهم ان زني
 بخلانة وهي طابو واخران زني بها وهي مكروه لا تقبل شهادتهم بالاجماع وعندئذ ما يرد
 ان ما يرد ولو حلفوا في البلد فقالوا انهم ان زني بالكوثر واخران انهم ان زني بالمر
 لا يرد من غير خوف بالاجماع ولو حلفوا على كل ما روي في اختلاف سبب واحد
 بان يشهد شاهدان على انه زني في زاوية منه والآخران في زاوية لو شهدوا على
 ما كان التوفيق ما كان يكون ابتداء في زاوية وانتهوا في زاوية في نفس تشكك اليه بالاطراف
 او كمل ان يكون في وسط البيت فحيث في المنع ومن في الموحية الموحية في شهد كل واحد
 منهم بما عيّن ولا يخفى ان هذا التعليل مستغنى ان يقبل اذا شهدوا احد منهم ان زني زاوية
 والآخران ان زني في زاوية من ان الغيبة اتفقوا من لزوم اصح الالاس في الشهادة
 في كل زاوية وايضا لا يرد ان يقول المسهود انما كان في الليل في انكسر فكيف يمكن
 المذكور وايضا امكان التوفيق انما يعتبر في مقام الاحتمال وهذا مقام الضرر
 فمضى ان لا يعتبر اللهم الا ان يقال ان جميع اسرار قول الشهادة جمعت سور الحاشية

المشهود عليه والاشهاد
 وقال روي كل الشهود

وهو يوجب كمال اليمين

في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية

حذو

تقول الثالث: انما لا يرد في حاشية الحاشية

الاختلاف المذكور وهو امر حرجي وهذا من تفرقات الغيبة ومنها ما قالوا لو اختلفوا
 في ساعتين من يوم وفي لون المني بها او في طوبىها وقصرها لان هذا الاختلاف حرجي
 لا يكون مدارا للدرء شهيد واعلى زمانا وهي كل او الشهود فمضى لم يجد احد من الشهود
 الزاني في المسكين كما اذا شهدوا على امرأة بالزنا فوجدت انقاء لاحت عليها
 احد ولا على الشهود الا عند مالك في كل موطأ لا في الثاني شهد الفروع على شهادته
 احد بالزنا لم يجد احد من الشهود عليه ولا في الاصول ولا من الفروع وان شهد الاصول
 ايضا اي كما شهد الفروع وقال الزبني وانما لم يقبل لان شهادتهم قد ردت من وجوه
 بردها هذه الفروع في عين تلك الحادثة والمشهداة حتى يردت لثمة لم يقبل
 في عين تلك الحادثة انهن واقول قد سبق قبل ان سبب وشهادة الفروع يكون
 بدلا والاعمال تنصب للحاجة ولا حاجة الى البراءة اقامة الحجة في حاشية الحاشية
 في عدم القبول لا يرس الى الاصول ولو كانوا اي الشهود عيانا او حدودا في
 قوف المصلحة حذوا لا المسهود عليه ولا حاجة الى ذكر بعد ما ذكر عدم قبول شهادتهم
 وشهادتهم الاربعة فيها بالاجماع فحذوا جميعا ولو حذوا الى الشهادة اربعة من ابطال
 فوجد احد منهم عبدا او محذورا في قوف حذوا الحذف بالاجماع وارضى ضرورة
 اي ضرب الشك في مبدرو ولو رجم فدية على بيت المال وعندئذ هما الارش ايضا اي اذا
 مات من الرجم في البيت في المال عندئذ خالفه وكذا لو حذوا على هذا الحذف لورج
 الشهود وقد خرجت اسباط او مات من الرجم لا يفتنون عنق وعندئذ يفتنون الدم
 والارشى ولو رجم احد منهم بعد الرجم ضمن ربع الدية وحذو كذا الحكم واحد
 منهم حذو ويخرج ربع الدية ولو شهد على رجل اربعة ان زني بخلانة وشهد على اربعة
 اخرين بالزنا بغير ما يوجب فوج الوفاق ضمنوا دية اجماعا وحذو للمنفرد عندئذ
 وقال محمد لا حد وحذوا قبل العفنة اي ولو رجم واحد من الشهود قبل الرجم ككلامه والظاهر في الدية

الا عند روي وان لم يكن
 لا حد المسهود عليه فحاشية
 كذا في الحاشية

والسلام

ولا يبرحم المشهور على وجهه اي بعد الغشاء كذا الراجح فقط الباعث في زواله وان
لا يحد في حد الراجح فقط ولو لم يحد في حد الراجح لكانت الزنا والجماع
لا شيء عليه اي على الراجح من الضمان واخذ الراجح من الراجح على وجهه
ولو رجع آخره وحده وعرضا ربع الدية والمعترف بقاء لا رجوع من ربع الدية
عليه فبقى عليه الارباع من الدية لا اعتذار في حجب القود لو قال اتعذرا للكب
والا بضمان ربع الدية وجهه وفي آخر حجبها وعن مالك لادية بالرجوع وضمن ذلك
لشهود الزنا ولو رجعا عن الركعتين قالوا اتعذرا المكره مع علقا حاله مبرحوم
لو طرزا عبيدا اي حجب الضمان على المالك اذ لا ملك للعبد وهذا اذا اخرجوا باجرة
وتو قالوا هم عتول وطرزا عبيدا لم يضمنوا بالانفاق والخطاء في الغاصي حيث
اكتفى بهذا العذر ولا يحد الشهود للعرف وعلى هذا لو طرزا عتولا او عتلاهما او طرزا
لا ضمان على المالك ولو قتل من امر بجره وطرزا والركعتين اي اذا شهد عليه امر بجره
فامر الامام بجره فقتل شخص عتلا بضر عنقه ضمن المالك دية وعقد الدية في القود
على القاتل ولو رجم المشهور عليه بالزنا فوجدوا عتلا فدية في بيت المال وعقدت في
واجده على الحاكم وعقدت المالك لو ثبت فستوفى بالنسبة لاضمان على الحاكم ولو ثبت كزجهم رجم
بها فحق الحاكم قال شهود الزنا تعذرا النظر فثبت بالاجماع ولو لم يكن الاحصان ولم يسل
ولو من حرق فله عاقلة فشهد على احصان رجل وامرأتان او ولدت زوجه فشهدت
ان سكر الزوج بعد وجود سائر الشرائط رجم وعقد زوجه والملك لا يغفل ولا يبرحم
قال في الكافي المتأخر في هذا الموضع يقول الشهادة قال الزنبي وكيفية الشهادة
بالاحصان ان يقول الشهود زني امراة وحاحها او ما ضنها ولو قالوا ذلك
بكتفي عتلا ولا يكتفي عند محمد ولا يثبت بذلك الاحصان **فصل** حد الزنا وهو
نوعان شرب الخمر في فطرة ولا يبرحم السكر وشرب السكر لا يزوي من السكر وقد

الاجماع

في حاله وفي ذلك

وقد حمله على الكثر المؤمنين فسا وجرا شرب خمر افاد ورجلها موجودا وكان سكران
ولو شرب من الاثمة المحترمة على ما يحج تفصيله كتاب الكثر وسهر حاله ما
شرب الخمر او اقرب مرة في مجلس احكام خلا قال في موضع فانه شرب الا او مرتين
حد ان علم شربه طوعا فلو كان نكرا لا حد وصحاحا لصره عند محمد والملك لا يبرحم
وجود الراجح والبند كالحكم سهدا بالثبوت او اقرب بوضعي رجمها لا بعدد ادى لو
احد ورجلها بوجده في فيه ثم انقطعت فسل ان سهل الى الامام بجره او بجره لا يحد
لكنه عدم المقدر زوال الواو فيه ولو حادوا به سكران شربا وجود الراجح واشارته
الهداء الى ان كثر لا يبرحم ان اقرب **فصل** في طلاق ولا سطل بالعقود كسرا كبر وتواء
خمر او بجره او رجم على اقرب او اقرب سكران مان نال عتلا وهو ان لا سكر في
من السكر ولا الراجح من النساء ولا سكر في شيا وهذا عند ابي حنيفة وقال يونس بن مهران
جده نزل وعلى قولهما اكثر الاشياء والمعتبرة الفقه المكره حتى يحرم ما قاله بالانواع
لما خاطبته المحرمات وعندنا في المعبر طهر ان السكر منه وحرامه واطرا ووجه
ما خلف بحسب الاحصان واخذ اي حد شرب الخمر وصوت المسكر في سوط الاحصان في
واحد من رواة عنه اربعون فلو صر مراهنة ما طراف الشك والتعال في حد الشك في
في القود الراجح ولو ران الامام ثابتن جاز على القول بالانظر عن ابي عبد الله في ولعبد
حد الشرب لضعف عن المدعيين فسلم الامامون على مذهبنا والعشرون على مذهب السجدة وفي
السوط على مذهب محمد الزنا وتتوفى بمواضع التي استثنى ثمانية حد الزنا وجره من ثمانية
الشهور عن ابي حنيفة وعن محمد بن ابي داود لا اعتذار بالركض على الظاهر في اجابة **فصل** في
حد العتف وهو في اللغة عبارة عن الرمي مطلقا وفي الشرح الرمي بالزنا صرا و
العتف الموحى للحد وشروط احصان الموقوف وجر العتف عن ثمانية مائة واكتفى بها ولا
من ان يقول ايضا اولم يوتبه ولو قال في سنة حاضرة في مصر اهل العتف الى اخر الحديث ولو شهدوا

لم يحد

لا يحد الا عند الحاكم واحد
في الراجح وعندنا في الملك
حد سكران يبرحم

في خروج ونحو

على نواحيه قد سقط الحرف وان لم يثبت الزمان وهو كذا في نسخة
 حتى سب كل واحد منها شهادة رجلين ثم ينفذ للعبد بالاجماع فرف
 تحضمان رعاها ما زنى حد العادف بطلان الاجماع وموافقا على اعضاء العادف
 وشروطه عليه ولا يبرهن لصور الزمان المعرف حتى لو عرف ارتفاعه او نحو ما لا يحك عليه
 احد وكذا قد عرف الاخرى ولا ينفذ عنه غير العرف واحتو الا عند ما ذكر في احد
 كلها وعن احمد لا ينفذ العرف ايضا واحصائه يكون حرا مكلفا مسلما عفيفا على الزمان لا ينفذ
 قال استبانك او ان فلان في غضب كذا يعني اذا كانت امة تحضنه لا ينفذ وراوة
 عدم مثاله اياه في المروءة والسجادة بالاجماع نفاه على جده او امة او نسبه
 اليه او الى عمه او خاله وراية تشبه الماء من ربه لا يحكم بالاجماع وهذا اذا كان
 لا ينفذ في الغضب الا في رواية عن مالك في نسبه الى صرة عند اتهام امة به اي لا يحكم بالاجماع
 وقال مالك لا ينفذ في نسبه الى عمه وخاله وراية عند مالك انه وقال اس فاقم المال على
 قال العربي ما ينفذ او ما من ماء السماء وقال صاحب الاصل اولاد ادهان في النسب
 النسب مما يوصفان به وفي نظر لان حاله الغضب في على هذا الشبه مما يوصف في الاو
 كما ناتي على القصد الى حصة الصعود في زنا في اكل وجوابه ان حاله الغضب وان انت
 عن معنى النسب الا انه لا يجوز ان يراعى فيه اكل لان كونه الخفيف متولدا من ماء السماء
 حاله في المصير الى معنى حازن وهو يورث على الوصية ولا قرينة فيه فكم يظهر كونه نسبي النسب
 واما زنا في اكل فيصير فيه حاله النسب وانه علم بالصواب ونسبه الى غير قبيلة لا ينفذ
 الا عند مالك والشافعي في قول احمد رواية كونهم باسم ما ينفذ وعن مالك في كل
 نسبه بجهة العار على ما كان او حيا قال ابن الرواس وامة ميتة فطلب الولد ذكرها او حيا
 وان حمل او ولد وان حمل حد الا عند احمد بطلان الولد فقط ولا ينفذ بطلانها
 نعرف امة بالاجماع الا في رواية عن مالك ولا ينفذ عند مالك بالاجماع ولا ينفذ حد

ما كان من عاقلة

وفي غيره لا
 وهو في امة

حد العادف نحو الموت المعروف فلا يورث وحدها لعله لا ينفذ ولا ينفذ بالغفوة عند
 سبطل الا في رواية عن مالك بعد بلوغه عند الاقامة ولا ينفذ بالرجوع عن الاقرار
 بالاجماع ولا يجوز الا عند ما صرح به الا عند ما في واحد ونسبه الا اقامه في العرف
 ولا ينفذ ما لا عند سقوطه ويخلف ما لم ينفذ ولا ينفذ العادف ولا ينفذ كنفيل الى
 ان ينفذ ولا ينفذ الغفوة وحسن منه التداخل ولا ينفذ العادف ما ينفذ وشروطه
 الا على ما لا ينفذ بالاجماع وحسن منه التداخل ولا ينفذ العادف ما ينفذ وشروطه
 على ما لا ينفذ بالاجماع ولا ينفذ بالرجوع في الاقرار كذا في التبيين قال
 زنا في اكل وعلى الصعود حد الا عند مالك في زنا لا ينفذ ولو قال زنا في اكل
 قبل حد ونبذ لا قال لرجل ما زنا به وعكس الا في رواية قال لا ينفذ حد اجمعا
 قال لا ينفذ ما زنا به وعكس المرأة ما قال لا ينفذ حد في اكل في اكل
 منها فاذا فالفصل في حد بوجوب اللعان وقرفها بوجوب احد فبذلك ينفذ بطلان اللعان
 ولو قال كذا في قوله ما زنا به زنا في اكل بطلان اي احد اللعان ولو قال كذا في اكل
 ان اثره بحد حد المرأة بعد ما وجد شرا بها اي بما بها ولا يحكم بالرجل ولو كان ذلك
 كله مع امرأة اجنبية حد امرأة دون الرجل او بولدهم نفاه يلاعن وان عكس
 ما في نفاه او لا في امرأته بولده حد بل اللعان والولدين اي شبيه الولد منه
 في الوجهين ولو قال ليس بي ولا ما ينفذ بطلان اي بطلان اللعان بالاجماع كما قال
 لا حتى تست يا فلان ولا فداها بها او اياه لا يحك عليه شيء فزنا امرأة لم ينفذ
 ولو كان حالان الولد او حيا او لا ينفذ بولده او رجلا وطى في غير حله او امة تركه
 او سلمات في كونه او حيا فاحكامه على ما لا ينفذ العادف في هذه الصور لوجود
 النسب في بعضها ولان شرط احصاء المهر في النكاح لا ينفذ في بعض ما لا ينفذ
 اللعان وطى موجب الحد وعند العدة حد في مسلم في كونه وطى امة هي احصاء

في غير ما ينفذ

ولا لعان

الا عند مالك في حد
 الا في اكل ينفذ
 لم ينفذ ولا الاقرار

وقال احمد

استراویه

برای هر دو

— وللاصل على الاغاف

قال بعض العلماء العلى العلى
 المرفى من الزمان لا اله الا الله
 نفعك سر و نفعك سر
 من كاهن لا اله الا الله
 لذلك لم يترك
 فان الزمان لا اله الا الله
 عنده صلا فانها سر
 يترك ان يترك
 النطق مع ان يترك
 بعد من نفعك سر
 صريح في معناه
 العلى سر

رای و علم باغی عالم کون
چار از سر بی

في النكاح الا في البتة وما فوقه وعبد الله موصى الى الحاكم وصح
 بعد النظر الى طارح المصاحم ان كسب بعد حاضره للسور اذا راى منه صلوة وقيل لا
 في تزويجهم كفى قول الحاكم بمعنى انك تفعل كذا في الامراء والولاة قبل ان ياتي به ايضا
 وفي البيوت المحرقة والتمت كما ذكرناه وضربنا شجرة من الرضا وهو من حد السر
 ثم حد الغزو الماحض كما في الظل سواء وعن احمد حد الرضا شجرة ولو كانت الحدود
 من حد او تزوج منه بعد الاعتذار اجمع على اعدامه وفي الحسن وقال انما في حد الامة
 في بيت المال وهو مخالف لما ذكره المتاخر الا ان كل كلام المصاحف على هذا ولو تزوجته لترك
 رزقه او اجابته لودعها الى قوتها او ترك صلوة او غسل او خرج من بيتها او نهى فلو
 ماتت في ذلك منها عليه وعلى ان يوسى ان العاقبة اذا لم يزد على حياته في النكاح لا عليه
 الضمان اذا كان بين ذلك فان زاد على حياته ماتت تحت نصف البر على من كان له
 التزويج شهادة رجلين ورجل وامرأتين وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وبطلت العقوبة
 وذكره حدود الاله في تزويج الاغصاء وفي اشربة الامم من السور في موضع
 واحد قال الزلمي وليس المصاحف رواية وانما اختلفت اجواب لاحد المصاحف
 في موضع الاول اذ بلغ التزويج اقصاه وموضوع الثاني اذا لم يبلغه اثنتي عشرة اوقا
 وحده لو كان فيه دليل على ما ذكره وهو يفتن بلاخص **السور في حد السر**
 الشئ في العهر على صاحبته واسترار وقدر على اوصاف السر محمل احد مكلف
 حقه حد من خمس محرزا وقيل قد عشرة دراهم مفرقة بخرقة بلان او حافظ
 ويعمر ان يكون خيفة ولا يشترط ان يكون ملك رجل واحد وان كانت كرهه وان
 حتى لو سرق عشرة دراهم بل انة سواء كانت بخرقة او مفرقة في كيس واحد او
 يكون مال كل واحد في كيس واحد من كل كس حتى يبلغ عشرة مفرقة بخرقة وفي قوله
 اشارة الى انه اذا سرق مفرقة وزنها عشرة او اكثر قيمتها اقل من عشرة مفرقة

من هذا المصاحف
 وكذا التوفيق في حد السر
 ومات الا بعد ما كان
 واحد لما كان الامة

وطيرة

مفرقة لا تقطع لها ولا يحد او اني الغضبة او النوف اذا سرقها مفرقة ماله
 وسب العهر بقول فليس عدلين لما حرقه بالقيم والمعتبره وزر سويكابين في الكوة
 وقال نصابة مفرقة ربع دينار وقال مالك نكته دراهم يقطع لو شهد عليه اثنان
 من الرجال او اربعة الاعداء الى يوسف احمد وزفر يقطع ان او فم من فم
 فختفين وذكر ستر رجوع الى يوسف الى قول اني حسم وحمد وكذا ان يال الاقام
 ان يرق المفرقة ما بهت السر وكيفيةها وحكامها ويسأل اليهود ايضا وعلى عمارها
 لك الشهاده متباعدة لا تغيد في القلع ولكها سب المال بها وسفي ان يال
 المبروق بل هو اجنبى من الابرار او قد سمع او زوجه وكب الى ان يال لثمة
 ولو جها واحد بعضهم قطعوا على سرق جماعة وتولى وتولى بعضهم الا حطوا
 لو اصاب الكل واحد منهم نصاب وقالوا في تعليل لان المعتاد من السراق ان يولى
 بعضهم الا واحد يستعد **الساق** للذبح فلو اثنان اثنان لا تمنع القلع في اكثر السراق
 فيؤدى الى فتح باب الفساد فيهم احدى احوالهم سلبا به سوار حرموا من حرم
 او بعده في فوره او خزنه بعد ذلك في فورهم اقول شكل ما قالوا انه كب
 الاحتياط للدره في باب الحدود فليس مثل حجة الله عليه بنوعه الا عند مالك واحد
 قطعوا او ان لم يصيب لكل نصاب واصاب لكل نصاب ولم يبين بين ان لو اصاب الاض
 نصاب ولم يصيب غيره ومعنى سرقهم ان لا يقطع واحد منهم والظاهر في سرق الله
 يقطع من الاخذ فقط والظاهر من سرق كلامهم بين ان لا يقطع من الاخذ ولو كان اخذ او
 زفر يقطع من الاخذ فقط وهذا هو الظاهر في سرق ولا يقطع خبز وحسن قصد
 وسبك ما كان او طرما ودر خطه الرجاء والبط والحام وصدر من وخرن ومعه
 ونور **واحد** انه لا يقطع مما لو كان في حياطة دارا شاة وقالة رطة او على
 بحر ولبس وحرم ولو كان قد بدا وزرع لم يقطع **واشربة** مفرقة او لا وعبد الله يقطع

وكذا ان يقطع المصاحف
 وكذا ان يقطع المصاحف

وزر سقم
 حطوا على الخبز والتمر

الشيء الذي لا يملكه
والشيء الذي لا يملكه

ولا يملكه الا بالجمع

لو بلغ الماحور لها بالاتي الرأى والرقين والكره المظهر ولا يملكه الا بالجمع
ولو جلى شمع نصارى فتمت غرضهم وعنده الى موسى والملك يقطع اذ يملكه نصارى
وكذا كتب الامارات والاصول والودع وكذا لو سرق آتية وفيها فمرا وعمره من
الاشربة وفيه الاواني يتبعها لا يقطع وعلى هذا الخلاف لو سرق بومالا ساو
عشرة وفيه فمضه او ذهب مصروب يند على النصاب يحرق في مال لو سرق مدينا فمضرت
فيه ذلك حيث يقطع اجماعا وفروا في حبل النوب من ان يكون عالما به فاجبوا
القطع فيه وبين ان لا يكون عالما به ولا يقطع في سرقه بامسجد ومات ار الا عند
الاسقى واحمد رواته واس قاسم المالكي ولا يقطع في ضلبي بيب وسقط ما يزد
خلاف الدرهم التي علمها عن الااعداد اسقى وبعض الحكماء ولا في صبي حر ولو
حلى بغيره اذا سرق صبي احرا او غلبه على ولو كان غيبا يقطع وان لم يكن غيبا وعلى
ابى يوسف يقطع اذ اغت حليته نصبا بالاعداد مالك ولا يقطع في عند كبر بغيره عن نفسه
بالاجماع ويقطع في عند صغير لا يجرى بالاجماع ولا في ذقار اذا كان ثوبا وزنه
دفا ترا لادب واستان من يقطع فيه وصل لا وعند الملك يقطع في المال الذي لا يملكه
ولا في كل واحد من الاجماع الا عند سرقه كل صيد او ما شرب ولا في ذقار وكل
معدله في احاط بل الرأى بعد حيلولة وربط وتمر حار الا في ذقار معدله قوله
طسور الا عند يقطع له لو بلغ نصبا بان يقطع في النصف ولا يخافه وهي ان يخذ
من المال الذي اودع عنده وينبغي احصاى اي بعد ما ينشئ واحد الكفر ومالك
وقال في الكافي وحلف ما يخافه اذا لاله القدر بنت معقل والاصح انه لا يقطع
وعنده الى موسى والملك يقطع ولا في مال عاتة او سرقة اذا كان لسارق حقه سرقة الا عند
مالك لو اقر ذرا بيا من كسبه قدر نصبا على كل واحد منها وهو وجه عن الشافعي
اصد في سرقة ولا يقطع من كل دنة اي لا يقطع اذ احد من مال دينة قد سرقه من

ولو شرب كبره الى الدار
او اراقه ثم اصبح
سقط اجماعا

وعن ابى يوسف اذا كان العبد
في مصراهم لا يقطع وان
كان في حرز يقطع او اذا كان
عبد على ساوى النصارى

ولا يملكه لها
وكذا لا يملكه
وحيث سرق

اي مال بيت الامار

في ثوبه اذا اصابه بالمال

وان كان الراس موصلا يقطع ولو كان سرق من حيا وحية فان كان نعتا لا يقطع
الاصح **معلوم** ولو زاد او عند الملك يقطع في الرأى ولو كان في رصا وبوض مدون
الا عند ابى يوسف اسقى ولا يقطع فيه ولم يتوارى لا يقطع سرقة شئ كان في سرقة
قبل وبعده فيه اذا لم يغير عن حاله الا في حاله وان سرقه كان على هذا القطع بغيره سرق
بما يقطع فيه ثانيا وحدا اذا باعها على اسرق ثم اشترى منها منه ثم سرقها الا ان يقطع
وعنده الى موسى والملك يقطع وفي اسحق وهو خشب يملك من الهند والاسوس والهند
والعصا من الكفر وان قوت الرزح واللولو والاداني الممطرة من اجنحة يقطع
بالاجماع وذكره المحمدي انه لا يقطع في العمامة يقطع في الرزح والاداني يقطع في
والملك والحنز والاداني والورس والغرار سرق من ابوه وان عمل لا يقطع الا عند
مالك في بعض الحكماء ولا من ذى رحم قوم الارضاء وعند الملك يقطع في الحل ولا يقطع
من سرق زوجته وزوجها وسيد وزوجته اي زوجة سيد الا عند مالك واحمد والشافعي
في قوله عن الشافعي يقطع في الزرع فقط ولا من خنث وصهم وعند مالك يقطع
ولا من خنث الا عند مالك وجماع وعلمه الخنثوع وعن ابى حنيفة اذا سرق ثوبا من
تحت رجليه اجماع يقطع كما لو سرق من المسجد صاحب عنده وبيت اذن بالرجوع
عنده لا يقطع ولو كان بالدار معنوخا في النهار سرق لا يقطع ولو كان في الليل
اقطع احلى يقطع ذكره في شرح المحمدي واحمد يقطع في الدابة في الحانات والحيث
ليلا لانها مطلقا بنوا في المبيوح وفي الخلقه يقطع مطلقا الا في عند الملك يقطع
عند مالك فيما سرق وفي وقت لا يقطع في مال الاجماع ولا يقطع اذا
سرق من امانه او سرق ما احرص من خزنة وعند الملك من حوصه او لا يقطع
واغار وفي غيره يقطع احده اسرق من حرة الى الدار الى صحنها او اغار اهل حرة
حرة بالاجماع يقطع الرأى ودخل بها والعاه الى سرقه في الطريق او على حافة

ورفع يديه

ومن سرق ربه يقطع
بالاجماع وعلمه انه لا يقطع
نوم من ربه يقطع

في اخره او على

وأخره أي الجار وفيه خلاف فمقطع بالاجماع وان حقه الجار شفعه من سرق لا يقطع
ولو ناول السارق رجلا آخر من خارج وأحجم كل من سرق في بيت فاقطع من البيت واجبه
المساع من عمران يدخله لا أي لا يقطع وعند أي يوسر عليه يقطع الاصل الجانيه المالكه
مالكه لو معاوينه طرحة حاربه من كم مان كان رباط من خارج وان كانت المزة
داخله فطرأ وانفذ ولو كان مكان الطرح الرباط يقطع حكمه او سرق من صغار عمر
او حلالا أي لا يقطع سواء كان معهما سبي وقايد او لم يكن ولو كان معهما من خطايا يقطع
وعند الله يقطع فيها وعن أي يوسر يقطع الطرأ مطلقا شئ حلالا واحدا بالسرقه من سنا
او اصدحو القافيه مناع ورب يخطه او يام عليه والنوم بوزنه بحيث يحذف فطرا الكاف
عليه على النحر او اذ طرب في صندوق او في حجرة او في فاضل مال قطع بالاجماع
فصل ويقطع عليه أي على السارق من الزنا ولو حكمه أي يكون وغيره بان
يدخل به في الدرس احرار اقطع وحده اليسر ان سرق ثوبا او ان سرق ثانيا حبس
حتى يلقوت ولم يقطع ثمنه الا عند مالك والسارق يقطع من اليسر في المزة السالبة والسارق
رابعا يقطع حله أي يوسر في سرق فاحسب موزر وقايد ان يقول من قطع بداهه ورجلاه
كيف يقو له ان يسرق ولو كان الهام اليسر مقطوعه او شلاء او اصحاب منها أي من
اليسر غير ما أي سوسر الا بهام واحدا اذا كان اصعب واصح غير مقطوعه او رجلا ثانيا
مقطوعه لا أي لا يقطع وعند الله يقطع الا في رواه عن احمد ولا يقطع اليسر من امر كل
أي الذي اجره احكام يقطع اليسر يقطع من اليسر لا يضمن سوا قطعها عمدا او خطأ وفي المزة
لو قطع غير عمد سارح لا يضمن او اعسر به الامام او الحكم ليس مان قاله اقطع من
واما اذا اطلق ولم يبين لا يضمن التظالم بالاتفاق ولو اضره السارق سارح وقال يسرق
لم يضمن اتفاقا الا عند مالك وعند مالك وان في مقتضى القطع الجحد وقال زفر يضمن في
الخطاء ايضا والمزاد لخطا في الاجتهاد اما الخطا في مزره ليس ليسا را حتم عفوا و

يضمن

وهذا كل اذا كان بالامر واحدا او اقطع قبل ان يعصى ولم يامر به في العاصي العبد
والدرة في الخطاء اتفاقا ويقطع التظلم عن السارق وطلب السروق منه شرط ان يقطع
حتى لا يقطع وهو عايب ولا فرق بين الشهادة والاقرار في ذلك وكذا اذا كان
عند التظلم وفي البصير اذا اقر انه سرق من صغار الغائب قطع احتياجا ولا يشترط وقال
الشافعي لا حاجة الى حضوره في الاقرار ولو كان المسروق منه مودعا او عا او صا
ربوا يقطع بخصومه وكذا الخصومة المستعينة والمستاجر والمضارب والتبضع والثمن في
الشراء والمثل من الاا ان الراهن انما يقطع السارق بخصومه او كان العين فانه يقطع
دينه لان العين اذا ملكت صار المثل مستوفيا له منه فلا حظا له لكان من وكذا قبل
فتضايب الدين لاحتى له في المطالبة العين فلا يقطع بخصومه قال الزنبي سخي ان يقطع
بخصومه الراهن بعد الهلاك اذا كان قيمه الرهن اكثر من الدين وكان الفضل من سلعها
لان له ان يطالب بالسارق بعد الهلاك بالفضل كالمودعة انهن اقول سخي في كتاب
الرهن ان في الفصل خلاف بين الفقهاء فهذا ورث السهم في القطع والآراء الواسع فتتولى
الوقت وكل من له مدحفظه الا عند مالك قال مروان الشافعي لا يقطع الا بخصومه المالك
ويقطع بطلب المالك لو سرق منه أي من المودع والمضارب صاحب بوا لا أي لا يقطع
بطلب المالك او السارق لو سرق منه أي من السارق بعد قطع حتى اذا قطع سارق
سرقه فمقتضيه بعد التظلم لم يكن له ولا لرب السرقه ان يقطع السارق الثاني بطلبها
اذا سرق قبل ان يقطع من حيث يكون له ولو لم يسرقه التظلم الا عند مالك والشافعي
في قوله يقطع بطلب المالك وعند الله لا يقطع بطلب الغائب ولا يقطع فيما رده قبل الخصومة
الى مالكه او ملكه السارق بعد العتق وعند أي يوسر رده والسلمه قطع فمقتضى العتق
ولو توفقت قيمته والمزاد به بعضا من السرق بعد العتق قبل التظلم لاحتى في بعض
ان كانت قيمته يوم سرق غشقا دراهم ونوم اقطع فكل لا أي لا يقطع الا عند احمد ورواه

بطل الخصومة

الاقتضاء

والمعتمد هو القيمة عند واحد عند ثم وكذا ادعى الآخذ انه ملكي او انه كان ملكي لا انا
 ان ابي واحمد خلف المروقي منه ما لم يملك احد فلو خلف على ما خلف تقطيع
 والا لا اقر اسرقه ثم قال احد هما هو مالي لم يتقطعا سواء قبل القضاة او بعد قبل
 الامضاء بخلاف ما قال قت انا وفلان كذا وفلان سكر حيث تقطع المثل
 ووجه خلاف ابي يوسف وعند السليمان قطعا لهما ولا اعسار لقوله هو مالي رحلان
 ما سرقا وغاب احدهما وشهدا على سرقتهما قطع الاخر الحاضر بالاجماع وكان في حصة
 اولا يقول لا يقطع عليه القطع ثم رجع عنه وقال لا يقطع او عند نحو رها ان يسرقه قطع و
 المال اذا كان قايما لم يملكوا كان يملكوا لا يضمن لو صدق المولى بالاجماع ولو كذب يقطع ويرد اليه
 وعند ابي يوسف والسليمان المال للسيد وقالوا ان كان العدم ما دونه او ملكا ثانيا او كان المال
 المال المروقي مستهلكا كما قال ابو حمزة وان كان نحو ارضه والمال قايما يرد به صدق
 يقطع والمال للمولى الا ان يصدق المولى بصدق المروقي منه وقال محمد يقطع والمال للمولى الا ان
 يصدق المولى وقال زفر لا يقطع في الوضوء كلها والمال للمولى الا ان يكون مودونا له
 في التجارة فيصح اقراره بالمال او يصدق المولى كذا ذكره الحسين والجميع يقطع وفيما كان
 اذا قطع يد السارق والمال المروقي قايما يرد على صاحبه وان كان له ملكا لا يقطع
 اب رقا وان استهلكها فكذا يرد رواته الى يوسف عن ابي حنيفة وهو المشهور في رواية
 احسن عنه يضمن وفي الكافي هذا اذا كان بعد التقطع وان كان قبله فان قال المالك انا
 اضمن لم يقطع عندنا وان قال انا اخذت القطة يقطع ولا يضمن وعند السليمان جميعا عند
 مالك اذا كان اب رقا معسر او يرد العام بالاجماع قطع لبعض السرقات لا يضمن شيئا
 لو سرق سرقا فقط لاصدها وهو مجتبه ولا يضمن شيئا وهذا عند ابي حنيفة وعند السليمان
 يضمن قال الزبيدي وقال بعض كل ما لا يقطع بها ولم يذكره الحسن وعليه هذا الخلاف
 سرق من واحد نصبا مزارا ثم قطع لاجل نصاب واحد لا يضمن شيئا من ما اخذته

وعند محمد لا يقطع
 والمال للسيد
 السليمان

في الدار ثم اخرج قطع بالاجماع وذلك مثل ان سرق ثوبا وشقة مصفيا قبل ان يخرجه
 من الدار ثم اخرج وقبضه عشر دراهم بعد ان كان يقطع وقال ابو يوسف لا يقطع بها
 لخلاف ما في الاجماع وهذا فيما اذا اخذت نصيب النقصان واخذ الثوب وان
 اخذت نصيب النقصان وترك الثوب عليه لا يقطع بالاجماع وهذا اذا كان النقصان جبا
 وان كان سرقا قطع بالاجماع والتريق بين العاصي والسارق ان اوجب احد في نقصان
 ربع القيمة فصاعدا هو فاحس والافلا وقيل غير ذلك والصحيح ان العاصي ما يعوت بعض
 العيب وبعض النقصان والبسير ما لا يعوت شي من المثل على ما يجب فقط الا في رواية
 عن ابي يوسف ولو سرق ثوبا فذهبها واخرها لا يقطع وعنده السليمان يقطع ولو كان
 الخبز قد نصبا ولم يجبروا وانهم والراس والاكلين والظاهرين يعتبر ايضا ولو صاعبه
 دراهم او ذنا يترى لو سرق ذنبا او فقهه قد راحه في القطة فصاعدا ذنا يترى او ذنا
 قطع وردد الى المروقي منه بالاجماع ولو صبغ المرقع اي لو سرق ثوبا فصاعدا يقطع
 لا يقطع عليه رده ولا ضمائه وعند السليمان يرد وقال محمد يضمنه الثوب فيعطى مازا
 الصنع فيه ولو صبغ اسود قطع وردد بالاجماع الا عند ابي يوسف فصل في قطع الطريق
 سراق في طاهر الرواية يقطع ما خفي به ان يكون من قوم لهم قوة وشوكة يقطع
 لهم الطريق فان لا يكون في مصر ولا في ما بين القريين ولا بين مصر وان يكون منهم
 المعصرة سفر وعن ابي يوسف انهم لو كانوا في المعصرة لسلا او فها منهم وبين المعصرة
 ميرة سرق يجرى عليهم احكام قطع الطريق وعليه الغنوي كذا قال الزبيدي اخذ قاصص
 اي قاصد الطريق قبل اي قبل القتل جس حية يتوب وعندنا في نفي من البلد قال زفر
 الكافي والمروقي النش المنصوص احبس لانه اما ان يراو به نفعه عن جمع الاراضي فلا
 يحقن ذكرا ما دام جبا او من يلبس الى طواخره ولا يحصل التعصود وهو ذم اذا لم يلبس
 او عن دار الاسلام الى دار الحرب قد يورس على الرده ان يلقى اقبول على احصاء العائلي

قالوا في حصة
 على الحكم
 الرضا
 الى الحكم
 ولا يرد

لا يسبق المروقي الى الثوب
 الا اذا كان في الثوب قاطعا
 لا يرد

فان نفهم عن بلد هم يجرهم عن الشر والعدا بالزينة والمنازة عن اعوانه ولله اعلم
 الاطلاق على احوال المسئلة الى السد الآخر وعدم وقوعهم على الطريق ولجمل الخازنه ملكا بزه عدا
 وعنه كسنة وعنه سنة اشهر وعن احمد الى ان كسنة لا سر في بلد ما الى فيه وعند
 ما كسنة موقوف الى اراي احكام ان شاء الله او يعطوه او يحبسهم بعينه ولو اضر قاطع
 الطريق ما لا يحصوا ما قدر نصيب اعني نصيب السد وقطع بده وحل من حلف قطع بده
 البني او حل السد ونحو العكس ايضا وان كان المال الموقوف لمسلم او ذميا واشار
 اليه بقوله موقوف ما لا يعتد به كسنة بده وحل اي جوار كان ولا يوقف على غير احد المال
 فقل نصفه الجمل هذا لا قصاصا ^{وان} ولو كان لمسلم لم يلقف الى موقوف بالاجماع ولا
 سيرا ان يكون القتل موحدا الموقوف من مباشرة البكر والاله وقال في الوجه
 قصاص ولو قتل واحد المال والامام حر فيه ان شاء الله قطع بده وحل من حلف
 وقيل بده او قتل واصل وان شاء الله قطع بده وان شاء الله قطع بده او قتل
 بقطر وان شاء الله قطع بده وقيل بده بغيره المالك الا عند محمد والسد يصل
 فوط او محل فوط ولا يقطع الا عند مالك لو كان حله فقل قول محمد واصل حيا
 ثلثة ايام ويبيع بطنه بربع حتى يموت وهو الاصح عندنا في المروي عن الكوفي وعن
 الطائفي انه يصل بعد القتل وهو ارجح ثم انه اذا لم يملك ايام من موتة كلتي سنة
 اهلكه لبدقوه وعن مالك موقوف الى اراي الامام وعن احمد بده ما يحصل به الشهرة ونحوها
 الى يوس انه ستر في خبثه حتى تنقطع ويستوفى ولم يضمن ما اضره بعد ما اوقع عليه احد
 وكذا لا يضمن ما قتل ما حجه وغير المبيتر كما يبيتر بعض في الاضر والقتل حتى يكره احكام
 على الكل مباشرة البعض الا عندنا في حد المبيتر فوط والعصا واجز كالسيف بغير القتل
 بالعضا وبجر كالسيف بالعضا بالاجماع اخذ مالا وجرحه قطع وبطل الجرح وعند الله لا
 سطل الجرح ولو جرح بغيره لم يضره الا ولم يقتل او قتل فمات لم يحد بالاجماع القتل

فانه اذا قتل قصاصا
 يقتل عن اوليائه في القتل

من شرد

بصيرة

الى الاول ولو كان بعضهم اي بعض قطع الطريق غير مكلف بان كان صبا او حنونا
 وهذا الكلام يدل على ان المراءاة اذا قطعت الطريق بحسب علمها احكامهم لانها مكلفة
 كذا قال الرضا فيقول لم لا يجوز ان يحل المراءاة موقوف المالك وقيل لا يكون ولا يقطع
 لان منتهى الاصل للخراب وعن ابي يوس انها تقطع ولا تقبل في الاخرى كالبصير خلاف
 لا لا يوس في ذكره البداه او دارم محرم من المعطوف عليه لا اي لا يجر وعند الله كغيرهم
 قطع بعض القاتلة على بعض لم يحد ولو باشرت امراءه فيهم سقط وعند ابي يوس والعلة
 لا يسقط قطع الطريق على اهلها راعمروا وبين مصر لا عند الا عندنا لك رواية
 احمد وان شقي والي يوس وبه يعني وعن احمد توقف فيه قال الرضا في هذا اذ اجمع
 واخذ من المال دون القصاص او الاشياء التي لا تقطع فيها كالاشياء الثابتة والتي
 يتبع الهيا الفاد ولو كان مع هذا الاخر قتل لا يجب احدا ايضا وقد طعن على ما قال
 القتل وحده وجب احده فكيف يمنع مع الرابطة وجوابه ان قصدهم المال لا يفيطر
 اليه لا بغير محرم في ما اذا اقتصروا على القتل لانه تبين ان مقصدهم القتل دون المال
 فحدود فعدت بهم من الواجب ثم اذا لم يجب احدهم لانه الامنة القصاص والمال ليس الى
 الاولاد انتهى كلامه واقول ان مقصود قطع الطريق اخذ مالا فوطا الا انه لما لم يسه
 بالقتل يابشره فكيف يمكن ان يقال انهم لما اقتصروا على القتل تبين ان مقصدهم القتل
 المال بل اني ان يقال ان المقصود المال وقوة بدو كونه لم يوجب احدهم بل يوجب احدهم
 فيوجب ان لا يحد في النوع وهو القتل يكون قتل من قتل القصاص لامن قتل احدا واما اذا
 لم يوفد مال قطع الطريق ان يكون الا في ان يقتل حله لا قصاص وهذا غاية الكلام في هذا المعنى
 ومن جرح في مصر عرضة يقتل سبابة في حاله وفنته عن العباد وفي قول غير حرة
 الى ان لا يقتل الا اذا كثر منه ذلك ومن السبابة احسن ما حكي عن الامن ان المولى على السرة اذا كثر
 فله الامان ان يقتل ما كثر راء فان كان على السرة انه سارق وان المال الموقوف عن عاقبة كما لو

ثم انه قد مر منه ان من شرط
 ان يكون من قوم لهم قوة
 شغلهم الطريق ولا يقطع
 ان هذا الشرط يخرجها

سبح
 حتى لو لم يكن تارة قال
 لا يباشر القتل

رآه غشع السراق وعلقه الطس اطاروا صل النفس كما اذا دخل عليه رجل شاه سبعة
 وعشرين طنة انه تغلب **السيرة** جمع سيرة غلبت في الشئ عن امور المعاني وما
 يتعلق بها الجهاد فرض كفاية اذا حصل من البعض سقط عن الباقي كصديق اخذاه ووجهها
 ورد السلام ولو بغير الملل انما به ابتداء يعني كعسا ان ساء لهم بالحوار وان لم يتكلموا
 وعند هجوم العدو فرض على جميع المراءة والعبد لا اذن زوجهها وجولاه والولد غير اذن
 والديه وفي غير النفي العام لا يلحق الابا اذن والديه وكذلك في كل خصوصه والاصداد وكذا
 مشركهم عند هذه الاصل لا بعد كذا المدين لا يلحقه الابا اذن والديه النفي العام
 وذكره النهاية من باب الى الاخرة انما يصرف فرض على من تورط من العدو وسقروا
 على الجهاد ولو لا انهم لا يجهلون احاطت لهم اوتها واما اقرض صاحب منهم فرض
 ثم على من علم بالتدليس الى ان تعرض على المسلمين سرفا وغرنا انهم ولا يلحق الا في
 الصورة لا على الاثر من غير التورط والولاء واعلم ان من شدة القتال لا يملك
 وقت بل الاستعداد له كالف وكنه اجعل الجاهدين وحرفي وانم اوان نصر الامام
 اجعل على الناس للذين يخرجون الى الجهاد كما يفعل هذا الزمان باسم العوارض والاشي
 لم يكن في بيت المال شيء والاى وان لم يوصى في سدا كمال في لاي لا يملك وهو الصحيح
 فان الجهاد فمكون بالنفس ويكون بالمال على اختلاف الاحوال والاهمال ولا يلزم الجهاد على كل
 ومعتد وامرأة وعبد وغير مكلف فحونا او صبا يعني اذا ترك الجهاد لم ياتم به لانه
 المذكورون فلو حاضرا هم الضعيف يرجع الى الكفار وان لم يترك صرحا بدعوتهم الى الاسلام قال
 فيها ولا تنقض لهم بغير نرض عليهم كله السها ودينه وان اوعى قول الاسلام بعد الاسلام
 قال الجوزة في حق من قبل منه الجوزة كاهل الكتاب والمجوس وعيسى الا ومان من الجوزة ومن لا
 تغفل منه كالم تدين وعبدة الا ومان من الجوزة فدان دعوتهم الى الجوزة فان لم يسموا فاعلمهم
 كذا قال الزنجي والجوزة حتى عسكر الا ومان ان يكونوا من اهل الكتاب ومقتولوا

وهيئة

في نظره الاحراق بالمال

اخوة فلو قتلوا اخوة فلهما مالهما من عصية الدماء والاعوال وعليهم ما عليهما
 الا حكم السيرة ولا تغفل من لم تبلغ الدعوة الاسلام ومن قاتلهم قبل الدعوة
 ما بينهم ولا يغرم تغلبه وقال الباقى يضمنون ويؤثرون واستجابا لا فرضا واستجابا
 من ملحة الدعوة مباغته في الانذار ولا يكذب وفي الخطا فلو اعدم الدعوة
 الى الاسلام كان في استناده حين لم ينتشر ولم تنفض واما بعد ما حله القتال قبل
 الدعوة وهذا صحيح ظاهر والاى وان لم يغفلوا اخوة الباقى تغلبت عليهم
 منصب المحانب واحراقهم واعراقهم وقطع استجارهم وافادروا عنهم وتكلم على
 فكم كبر شوكتهم واطاق الفزير بهم وتزيمهم في الحراب بالنهات والاحجار والنباح
 وكوتلوا بعضنا ونقضت بهم دون المسلمين وعبد الله لا يؤخذ به هو قول الحسن
 الا اذا علم انه سليف الا ان خاف انهما وان اصابوا منهم فداوته ولا كفارة
 وقال ان في حق صدة الامة والكفارة ونهنا على اجراء مكلف واحراء
 في سرية هي جيش يبلغ اربعة كفاف عليهم من الاستخفاف والاقصا وقال
 ان هذا كان في بدء الاسلام ثم انتج ذلك والاول اصح واحوط وان دخل الكفار
 عدائهم ما نحل محل المصنف اذا كانوا اقواما موفون بالعهد وان كان العسكر عظيم
 فدايس ما خربا الحانز كخدمة الطنج والبحر ومعالجة المرضى وغير ذلك واما الثواب
 فمما رتب في البيت اسلم والاولى ان لا يخرج من فاس كمال لا بد فالاحاء دون الجوزة
 ونهنا عن عود وهو توقف العهد وغلب هو خيانة من غفم ومثل بعض الميم كذا
 الشاء المشنة قطع بعض الاعضاء او تود الوجه قاله المختار ولا بأس بها قبل
 انظر به اقول المخذ لا يكون الا بالظن ونظرة الاحراق بالنار وقيل امرأه
 وغير مكلف صبا او جنونا وشي فان لا يقدر على القتال لا بالنفس ولا بالمال
 واعلم في معتد الا ان يكونوا واصلهم داراي او حلال تغفل بالاجماع وقيل اب

بالاجماع الا في قول الحسن
 تغفل بهم ما يغفلون

الا ان يكون المراد الظن
 ماخذ المصنف والظن

وغيره من الحق

من ترك ابتداء اي لا تقبل الناس المومنين اياه الخاف المحاركة ابتداء فلو قصدا لا قبل
 بحيث لا يمكن دفعه الا بقتل محوكم بقتل ولا باب الا بالقتل بغيره بالاجماع مع من
 عنه حتى يملكه غيره وان لم يكن ثم من يملكه لا يمكن من الرجوع ولكن لا يمكن الى مكان
 حتى يملكه غيره فقتله وجع منها لو قتله لاشي عليه ولا يصح ادعاء المحاركة في قتله الا ب
 والام كما هو ولا يمكن قتل احد وخاله ودمه المتشركين بخلاف اخيه الساعي عند لا يجوز
 له قتله وكذا يجوز له قتل ابنه الا في حق من وعى اب سفي كمن قتل جدي رجم وبعينه **ولو كان الصبي**
 مال يرضى المسلمين منهم لو كان حرا للمسلمين ولم يرضى من احرار ولو كان حرا لم يرضى
 المسلمين وطلبوا الصبي على ما خذونه من المسلمين لا يملكه الا بالاجماع والادعاء
 المالك في ذلك جهاد حتى لا يعتدوا في اربعة اشهر فقط بغير ضعف فيسار به الى
 بالضعف يكون اكثر من سنة ويقتل لو كان السند خيرا مع كونه صراطهم الامام ثم راي بعض
 الصبي اصبح يذللهم وقائلهم ويكون البند غيا الوجه الذي كان الامام فان كان السند
 بح ان يكون كذلك وان كان غير شرا مان منهم واصول المسلمين سراكفي بغير ذلك الوجه
 ثم لا يجوز قتله حتى يملكه زمان يملكه ملكهم بصل احرار الى احرار وملكته واركانها
 خرجوا من حصونهم ووقوا في البلاد وخرى احوالهم حتى يعود كلهم الى ايمانهم ويخرجوا
 توقا على الغزو وهذا لو كان السند في حضي الملة واحاطت به فاحاجه الى السند
 لا يملكه لو كان ملكهم وكذا اذا دخل دار الاسلام جماعة منهم لم يملكه ما دون ملكهم وقاتلوا
 المسلمين ولو كان بغير اذنه انتفى العهد في حقهم بخلاف ملكهم وشر فاقهم لاني غيرهم وان
 لم يكن لهم منعة لم تكن نقضا للعهد وصلاح المدين والناظرين بالامارات على احوال
 معهم فلو احدث منهم حال عطلا او خطأ بطريق الصلح لم يرد اليهم قاتل الكافي ولا ما حدث منهم
 على ذلك لان اخذ الام لا يترتب عليهم عتق ذلك قال بعض العلماء فيه خلاف فان المواعيد يكون بغير
 معين فلو احدث منهم حال عقد الى ذلك الزمان كيف يكون سورا لهم عليه واقول لا وجه لهذا

وكذا ام وحد وحده
 وان عليا بالاجماع
 مع لا يرضى احد منهم
 فكون الاجد لا يجوز

اي حدة كانت
 المصلحة

مع القادوس على المحاربة
 المستغنى عن الاصل
 سحره

لهذا لان اخذ الام لا يترتب عليه الا ان لا يرضى احد منهم فكون الاجد لا يجوز
 فيكون موزونهم عليه فليعلم ولو طلب اهل البيعة المواعيد اجيبوا اليها ان كان في مصلحة
 لا اهل العدل ولا يرضى منهم شي ولم يرضى سلا حاشيتهم اي من المسلمين وكذا الكراخ
 واحد ولو وجد الصلح وكذا الرقيق ولا يمنع من احوال الطعام والنس الا اذا لم يرضى
 بسببه منزرو ولا يقبل من امة حرة او حرة ولو كان واحدا يتولى الهدم المومنين والموت
 ولا يجوز من الرقيق ويقتل الامام امان او هو لو كان شر ارضاء لمصلحة المسلمين
 ويطول امان حتى الا اذا احرم امة العكر ان يومهم في حوز امانه لا يعتد بغيره **شرا**
 واحار لم يجر واهل دار الحرب وكذا اهل السلم الذين اسلمت ولم يهاجروا اليها وكذا
 لو دخل مسلم في عكر اهل الحرب دار الاسلام وامنهم لا يبيع امانه الا **شرا** في
 وجه اذا لم يخف ويطول امان عند محو عليه وعندهما والصلح امانه الا عند
 مالك في رواية عنه قال النبي وابو موسى مع محمد فمادكن الكري وجه الى حصنه فماد
 ذكره الطائوس ولو آمن حتى لا يبيع لا يبيع لا يجوزون وان كان يبيع وهو محو فماد
 اخذاف وان كان ماذ ذمامه الفخار فالاج ان يبيع بالاجاف فانه الاختار واما
 المشايخ على انه لا يبيع صاحبي ماذون **فصل** في قسمه الصلح ما في الامام
 قسمه بينا الامام او افراد اهلها عليها ووضع عليهم احرار واهل حرة معي اذ اخرج الامام
 بكونه فماد محمدا ان شاء قسمها بين الفاضل بعد احوال الحسن وان شاء اقرها
 عليها ووضع على رؤسهم احرار وعلى ارضهم احرار فيل الا اولى عند حاجته
 والثاني اولى عند غيرها وهذا في العتق واحاق المنقول فماد محمدا ان يبيعهم فماد
 من عليهم بالرقبة والاراضى بغيرهم من المنقول حال ابد لهم وقيل الاسرار او
 استرق او ترك احرار اذمة لما يرضى ان الامام يخبر من الا حواله عليه وليس له فماد
 اسم الاكثر فاق بالاجاف وحرر مذهب اليها الى دار الحرب والغداء والمن

الامام

المن ان يطعمهم فجانا سواء كان الاطلاق بعد السلام او قبله والغذاء ان يطعمهم
 ما خذوا او سهره معطهم وعن ابي حنيفة انه لا بأس بان يهديهم سائر المسلمين
 وهو قول محمد ذكره السر الكبر ان هذا هو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 يجوز ذلك قبل العشاء لا بعد ولو سلم الحكم لانها دية الا اذا طار غنم وبيعوا
 عليه واحال المعادة بالمال فلا يجوز الا في الحاجة وعند ابي حنيفة مطلقا ولا
 معاودة اسراهم باسرى المسلمين يجوز عنده وعند ابي حنيفة رواية
 نعم الاراضي ايضا الا ان مطب الغنم موقتها عليها فيقتنوا وعند مالك رواية
 واحدة رواية بصير وقتا عليها بنقض الظهور **وعندهما** عمر الامام بن العتمة
 والوقف وعندهما والملك لا يجوز **عليه** **الاسرى** الا عند مالك صح تركهم احرا
 دامة ويجوز عندهم المعاودة باسرى او مال على ما ساء وحكم عمر بن الخطاب في دار
 الحرب **وعنه** ما ساء وحسب الابل والسر والغنم شئ احراجها ففدع وخرق وما
 لا يخرق بدين في موضع لا يوقف عليه وعند مالك غنم ما يقطع بلا ذبح واحراق
 الرافعي لا يكلها لهما لا يعتز ولا يذبح بل تركه دار الحرب وان تعذر على غنم
 اسبي يفتل الرجال منهم ويختل الذاري في مضيق حتى يموتوا جوعا وعطش ولا يصح
 قسمة غنمهم في دارهم الا للابواع وهذا مطلق المشاكلة لان القسمة عبارة عن اقرار
 بصيب كل شخص مطلقا للملك وهذا لا يتصور في الابواع وعند ابي حنيفة في حوزتها
 دار الحرب بعد استراة الهزيمة وهذا يخالف مني على اصل كره وهو ان الملك لا يثبت
 الا حرازها بزمانها وتثبت غنم ولذا ذكر الكل على شئ واحد ولا يصح سبها بل
 الغنم ولو باع احد منهم رد الغنم الى المغنم وبسر كره الرد سدا لمجاوزه مع قصد العتاق
 والمرد بالساحي والسواون على امر العدو من خلعهم وقال السامعي لا بأس بكونها اذا
 طعمتهم بعد ما وضعت الحرب اوزارها ووجبت الهزيمة فارد لا السوق لما قال ابي بكر

والملك

واحمد

فيها من الغنم

وما لا يجوز في دار الحرب
 من الاكل من الغنم والابل والسر

قبلها

اهل سوق العكر في الغنم الا ان تقاتلوا وعند السامعي سهم لهم ولا غنم من ما فيها
 اى في دار الحرب اذا مات قبل ان يحبس الجسم الى دارنا وعند الاحراز بزمانها نصيبه
 سواء مات فيها او في دارنا وحالفت البلد في الكل بناء على المال المذكور وسبق فيها
 اى في دار الحرب يعلف لدوابهم وطعام لانفسهم وطلب سلاح ودين بلاقته بين
 العائنين او احاجوا اليها على رواية ابي الصغير وعلى رواية السر الكبر لا يقع
 غير مشروط بالحاجة ولا فرق في الطعام بين كونه مهنيا للكل وعدمه حتى يجوز اخذ
 المواشي وبردون حلود في المغنم وكذا اكل الحوت والسر والغنم في الرطب والمان
 والسمس والونيت وكل ما وكل عادة وهذا حتى من لهم او رخص غنميا او فخر او طعم
 من جمع من الاولاد والنساء والمالك وكذا كذا المدد ولا يطعم الجير ولا النحر
 الا ان يكون خيرا يخط او ينجح اليهم ومالا ياكل عادة مثل الادوية والطيوب والاد
 لا يجوز له ان يسأله والاولى ان يعتم الامام اذا احاجوا اليه كلهم خيرا في انسى
 حيث لا يعتم ولو لم حاجه وبعد اخذ مع من لا يستغ بعينه قايما وعينه بالمال
 كان فقيرا يستغ بعينه ولا شئ عليه ان يملك الا عند السامعي واحمد في قول لا
 يجوز الادمان والتداوى بالادوية والسر والغنم يذبح وعند مالك لا يجوز الا شقاع
 لا غير **الموقوف** جميع ما لا يملك من اهل الحرب فكل ان يخذله المسلم
 احراز غنم وطغراى اولاده الصغار فلا يجوز الغنم ولا الكه فاق ولو
 اسلم بعد الاخذ فهو غنم ولو اسلم بعد ما اخذ طفلا وماله ولم يؤخذ هو حتى اسلم
 لم يحرز الا غنم وكل مال معه او ودعه عند اسلم او دى لا اى لا حرز ولا له البيع
 وفي حكم المراهق وروحه وحملها وهو حرز منها فيسبها الرق وقال السامعي
 لا يكون اهل قيا وعقارة فيكون فشا وقال السامعي هو له كالمقول وقيل لا
 محمد يكون كغيره من الاولاد وعبد المقاتل ومالك ان غنميا في يدرجى او ورجع

الاما لما قال ابو حنيفة
 السبي الى دار الاسلام

ويرد ما ساء في ابراهيم
 الاستغناء الى العتمة

ولو كان في رجل او ذى غضبا فهو في عند ابي حنيفة وقال محمد لا يكون قضا واولئك
مع في رواية ومع شجرة في النوى ولو دخل مسلم او ذى دار الحرب بامان فاصاب
مالا لم يظلم المسلمون من الدار تحك حكم من مسلم في دارهم في جمع ما ذكرنا الا في حق
ماله يد حرجي في رواية وفي اخرى يكون قضا والا لاصح ولو اغاروا عليها
ولم يظروا فكذلك الحكم عند محمد وعند ابي يوسف يصح جمع ماله في الانفة واولاده
الصغار والوجوه فوق ستمها **فصل** في كيفية القيمة لكل اجل من الغنم **سهم**
ولو كان له قوسان ينعى كل على الاعام ان يقيم الغنم ويجمع ضمنها ويقيم الاغنام
الاربعة على الغنم فيعطى العارس سهلا والراجل سهما وعندهما والملك يعطى
للعارس سلة سهم والمد كوزة السنين ان هذا قول ابي يوسف والبرادري جمع برذو
وهي الاغنام من النوى كالغنم وهي الاكوز منها وقيل البرادري هو اس الج وانبوا
كدام ايجل لا الراس له اي لا يكون الراجل والبعل والبعية كالغنم حتى لا يهتم بها وهي
احد سهم للبعية وعند للعواق بلهون سهران ويعبر ان عند مخازرة الدرر
اي يعتبر كونه فارسا وراجلا عند مخازرة الدار حتى لو دخل دار الحرب فارسا
فتفق فيه وقابل رجلا اسحق سهران ولو دخل راجلا فافترس سهما وقابل فارسا
اسحق سهما وعند الملك يعتبر ان عند هو ولو اتى في حال انقضاء الحرب وسهطان
يكون العرس صالحا للعقار فان يكون محبا كبيرا حتى لو دخل مهر او مرسى كسحق سهم العارس
وكذا الوباة او رهنه او آجره او وسبه بعد النجاة ووزة وفي نظام الروا حتى
الرحالة والمحموك وصبي وامرأة وذى تعلقون رضى على مدح او اداء الاعام
ان لا ينسب بهما الا في الذنى يجوز الرنادة عنه اذ كانت في دلاله سمعة عظيمة
فيكون بمنزلة الاجير فيعطى له ما اخذ ما يبيع والاجير لا يسهم له فلو ترك اخذ به وقابل
سهم له وان لم يقابل فلا شيء يحكم من السهم والرضخ لا يسهم بالاجل وانما يسهم و

وعند النكاح عصر الام
فل عام الانعام صبر رجب
عالمه وصلها وحملها

والتاريخ ليع اذ انكروا
الفتن او كاس المراءاة
نراهم احرى وسعوم
عصالح المزمع

والأخى بينهم ومكسب وابن بيل وقدم فعرواى التورى منهم عليهم اى القوامين
دوى التورى مقدمون على الثلث المذكورين وقال الشافعى لذوى التورى خمس
أخس فقيرهم وغنهم منه سواء يعتم بهم للذكر مثل حظ الأنثيين ويكون ذلك
بلى كاسم وبى المطلب لا يعزها فى أصله ان أخس يعتم ثلاثا غننا وأخا غننا
سهم لذوى التورى وسهم للأمام ويصرف الى مصالح المساكين والباقي للثلاثة ولا حوا
لا غناءهم وقال الطحاوى خطأ نصيب القوام أيضا وذكره تعالى والآية الكريمة قال
الله تعالى واعلموا انما غنتم من شئ فان الله عنه وفقر رسول ولذوى القربى الآية الكريمة
للتبرك والتشريف المال والله تعالى غنى عن العالمين وسقط سهم النبي عليه الصلوة والسلام
بعد اى بعد وفاته وقال الشافعى خلفه منه الامام كالصلى اى كما سقط الصلوة عوته
وهو شئ بنفسه مصطفى لنفسه من ورثه وجارية كما روى انه عليه السلام والاشعار من
غنى لم يورث وهو من خصايصه عليه الصلوة والسلام الا عند الشافعى واحمد لم يسقط سهمه
بل صرف الى مصالح الدين وعن الشافعى سهم للابنة وعنه يرد الى بعينه **الاضاف** الثلثة
وسهم ذوى التورى الى ما سمي ومطلبي فقط وعنده مالك يصرف الامام أخس الى من يربى
وقل جماعة ذومنه وارهم بالاذن معنى بالاذن بالامام محقق ما اذن أو أوالا بالاجاز
وان لم يكونوا ذومنه لا اى لأخس وان دخلوا باذن الامام فالمشهور انه يحسن وعنه
السلوك لو دخلوا بالاذن يحسن منه فقط وللامام ان يفعل بقوله من قبل فليكن بالاعتبار
ما يؤكل الله فليكن له وبقوله للتبرك بالربع بعد أخس اى يتول لهم جعلت لكم الربع بعدى
ويدخل الامام نفسه فى قوله من قبل فليكن له فحصل ولو قال من قبله انا على سلبه
لا حقة ثم اتخاف السلب اذا كان المتقول قبله الدم فدا حقة بفعل النساء وغير
المكسبين الا ان ما على ضمي ففعله أحسن عليه وحقة بفعل المربين والابحر منهم والارباب
وعكسهم والزوجى النفس نفس العبد وخبرنا بهم ولا ينبغي له ان يفعل لكل الاخذ

ويعتبر على احوال المسلمين

اخفاء

عبر عن احوال

سواء

والسلب لكل ان لا يغفل
اي لا يترك شيئا من حقوقه
التي هي عليه

وله ان يغفل: القائل الا عند الشايع واحد للقائل لو قيل لا فراق قبل ان مات
مات المقتول على فوزه فلا اشكال فيه حيث يكون سلبه للقائل وان مات حيا
فان لم يقتل الغني قبل ان يموت فكذا كذلك وان مات بعد القسمة فلا يخفى من سلبه شيئا
ولو اخذ واحد قبل آخر فالسلب على اخذه لا يوقل مدبرا وهو من اهل التهم
والرضع عند احمد تغفل الاحام اولادها وهو اي السلب مكره وسلاحه وما هو
الا عند الشايع واحد في رواية لا يدخل في السلب معه وما على حركة التهم بغير
عليه فقط الصام من السلب وماله في حقيقة اذ في وسطه وما عدا ذلك فليس سلبا
هو من التهم في حكم السلب قطع من الباقي عنه فاما المكفر فلا يترك حتى يبرأ من الاسلام
صل في استيلاء الكفار على اهل الروم فاضروا ملكوا اموالهم لو اضروا ولا يكون
اصل فلو غلبت عليهم ملكنا من التهم بسوء من الروم او اضروا من اموالهم ولو غلبوا
على اموالنا واحرقوا بدارهم ملكوا الا عند الشايع لا يملكونها فلو غلبت عليهم جلد
من ملكه قبل القسمة فصاحب الملك اضربا جانا لو وجدنا قبل القسمة اي قسمتها ووقع
في شرايخ اي قبل قسم الكفار ولا وجه له كمالا يخفى وبعد ما بالقيمه وبالشئ لو اشرى
باجر منهم واخرجه الى دار الاسلام ولو كان مسلما باخذه بعينه قبل القسمة ولا ما ضربه
وكذا اذا كان موهوبا او شهرا له التاجر شرايا فاسدا واخرجه الى دار الاسلام او
اشرى صحبا بملكه قدرا ووصفا ولو اشرى ما قبل حصة قدرا او باردي منه لان باخذه
منه وعن احمد لا جرم لملكه بعد القسمة فلو تكررا لكرهوا الشراء احد العسر الاول
من العسر الثاني ثم انما ملك القديم بالتمسك اي باصداقها وصورة ان عبدا
قد جلى اسره العبد وفاشرا رجل فاحرقه الى دار الاسلام ثم اسره العبد وتنازع
من الاول فاجاب بما ذكره وتسليم الملك القديم ان ما يرض من الثاني وكذا لو كان المالك
عائبا وهو انما سوجه ثانيا ولم يملكوا اخرنا وام ولنا ومبرنا ومكاتبنا اذا اكلوا

ظهروا عليه ونكس عليهم حتى دكر بالغيت عليهم وقال مالك واخذوا على من مدبرنا
ومكاتبنا وما ضربه بالقيمه وعن مالك بن يحيى الامام لام لولد والباخض اسدا
بالقيمه ولا يورثها في ايديهم نداء التهم ابل فاضروا ملكوه فاذا اضرعوا واصدنا وا
الى دارنا مغنونا او شترنا فلما انك ان ما ضرع عن اتقاص المذكورة ولو اتقنا منا
من التهم لا اي لا يملكونه عندنا بل يملكونه لاه العدم ان باخذه بغير شئ مغنونا
او شترنا او وجدنا بعد ما لم من في بين او صار ذميا ولكن ان وجدنا بعد ما
سعود من كان في بين من بيت المال وعندنا وما ملكوا احمد ملكوه ايضا فلو اتقنا
مع بغير ومنا فاشترى باجر منهم اخذ العبد حيا وبغيره بالثمن عندنا في خفية وعندهم
باخذ المولى الكلى التهم اي بالثمن ان شاء ابيع مسامع عبدا موهوبا او دخل دار
الكر او اسلم عبدا في حيا او ظهرنا اي غلبت عليهم عن العبد وكل كلمة وعندها
والسنة لا يعنى بغير مسامع ومن اسلم ثم يعنى وعلى هذا الخلاف اذا كان
العبد ذميا جبر على بيعه ولا يمكن من اذلاله دارهم وكذا اذا اسلم عبد اجري في دارهم
فاشرا مسلم او ذميا دارهم **صل** في المسامع دخل جرمنا حرم
تعرضه شئ منهم من اموالهم ومما نهم الا اذا كان عندنا منهم ملكهم باخذ اموالهم
او غيره بملكه ولم يثبه عنه فيساق له التوض باخذ اموالهم وقيل لغوهم كمالا
ولا يملك له في وجهه الا اذا اودا صدمرته اما سورة او ام ولله او مدبرته ولم يبطأ
اهل الحرب فان وطئوا احد عليهم العن كخلاف ائمة اما سورة حيث لا يطام اصل
فلو اخرجه تاجرنا شترنا دارهم ملكه ملكا محظورا فيصدق به كما هو حال الاملاك
وعن احمد كرهه التهم ان يملك فلو اذنه جرمي اي باع بالدين او اذانه حرمنا
او غضب احدنا صاحب وجهه البين ونجا كما عند حاكم لم يقض لو احد منها بشئ غايته
ولكن بغير المسلم بربو المغضوب ويا من به الا عند احمد وكذا عند الشايع لو اذانه

والمراد منه من طلب الامان في قول
سواء كان منها او منهم

الاجماع

حرباً وهو قول الى بن ابي ابي غصب حربى قضى به ولو كانا حرباً فمكنا
 انى خرجا الى دار الاسلام بايمان لم نغصب شي ولو خرجا مسلمين مع اسم الحرب
 في دارهم ثم خرجا مسلمين بعد ما اذنا احدنا صاحبه او غصب منه قضى الدين
 بينهما لا لغصب مسلم من مسلم من احدنا صاحبه انى مسلمان دخلوا دار الحرب
 فقتل احدهما الآخر عمدا او خطأ بحب الدية في ماله والكفارة في الخطأ دون
 العمد ولا شيء في الدين سوى الكفارة مع ادخال احد الايمان لا يحسب سوى الكفارة
 في الخطأ مع ادخال احد الايمان لا يحسب سوى الكفارة في الخطأ وهذا عندنا
 وعندهما والدية في العمد والدية والكفارة في الخطأ وعند الله كذا في
 في الحرب ولم يجر الى دار الحرب العاص من غصبه او حب الدية بقتل خطأ ولا
 من التمس من قيناسة واكثر وقيل له ان القسمة وضع عليك الحرب فان ربح الى
 وطنه بعد موالاته الامام له ذلك قبل تمامها فليس عليه فان قلت فهو ذنب فلم تترك
 بعده ان يربح عليه اليهم ولما مات ان يقد له اقل من ذلك اذا راي كالمهر والشهرتين
 وذكر في النهاية انه يصير مسا لاقاة في دارنا سنة وان لم يستقر اليه الا حاق فانه اذا
 لم يقد له الامام حرق فالتعنة هو الحوك ثم اذا صار مصاعف المدف الممودة له استيف
 عليه بخونه طول يوم الا ان سر طاعه انه ان حلت سنة اخذ منه فاصد منه كما تحت
 كما لو وضع عليه الجراح ونكحت ذميا لكان وهو ما اذا تزينه دمه في لا يمنع به من
 الجرح الى خارجهم وعند الله لا يمنع بغيرها ذميا من الجرح الى دارهم كالعقود لوصح
 البزق حر وهاجج ولو ربح الحربى المسلم من التمس انى الى دار الحرب وله ودية غنيم او دية
 ودين عليه ما حذر دمه وما كان في ايدى المسلمين او الدمن من ماله هو باقى على حاله
 عليه جراح التناول فلو غلبنا عليهم فقتل او اسقط دمه وصارت ودية وفاء على
 الى بن ابي غصب ملكا لودع ولو كان له ربح فعد الى بن ابي غصب الم تين بدينه وفاء

ولا شيء على الوفاة

كقتل مسلم مسلما اسلمته

وغيره من قول الله
لا يمس يدك ولا يمس يدك

ثم ان ربح الى وطنه
الامام له ذلك قبل تمامها

وهنا دليل على انه لا يصير
ذميا شراء ارض الحرب
والمراد من ذمها انهم يكره
الارادة او عطلها او
هي التمس او اولدته من
اقتل الزوج هو كره الجراح
لزمه خزيه سنة

وقال مجيز ببيع ولو في يمينه الدين وما فضل لبيت المال ولو قتل ولم يملك عليهم او ما قتل
 ووديعته لورثته بالاجماع ولو جازا بايمان وله زوجته وولده انى في دار الحرب
 وما ارسله سلم ودفى وحربى فاسلم بها ثم ظهر عليهم بالكلية ولو سبي البصر في
 بين المسلم وصار له دار الاسلام فهو مسلم تعالى لانيه ثم هو في عه حاله ولو اسلم
 في دار الاسلام فظهر عليهم فقتله حر مسلم ووديعته غنيم او دية
 من اولاده الكبار والمارة والعقار في وعندهما والدية لا غير ما غصب
 حربى منه ومن قتل مسلما خطأ لا ولي له او حربا جازا بايمان فاسلم قدسه
 على عاقلة باضم الامام ويضعه في بيت المال ولما مات في العمد القود او
 الدية لا العفو الى الوقيل عدا يجب عليه القتل مصاصا او الدية بالصحيح فها راي
 اصح فضل ولا يجوز العفو جازا وكذا لو كان المختول لعطال الامام ان يقتل القاتل
 عند جرحا خلافا الى بن ابي غصب في العسر والنجس واجرة ارض الحرب صدرا
 الطولى ما يولى ما بين العذبة الى ارض جرح باليمن عشرة طولا واحا الوص فها راي
 بربن ورسل علاج الى حد الشام وما فتح عنوة وقسم من العاقلين او اسلم اهلها عشرة
 بصرف مصارف الصدقات ويستر طافية الله والسوادى سوا وعراق العرب وبنو
 العذبة الى عنوة حلوان عرضا ومن اشعلته الى عدا ان طولا وما فتح عنوة واق
 اهلها عليه وصدا طهم خراجيه يؤخذ منه الجرح موطئا او جرحا محاسنه والجرح الخلف
 ان يكون الواجب الدية متعلق بالتمس من الزراعة وجراح المعاسية ان يكون الواجب
 حرز اشيعا من الجرح كالرعي والخن وخو ذلك وهو يجوز الى النصف باعسار قومه
 الارض ولا يزيد على ذلك وفي احوال الصيغر كل ارض تحت عنوة وصل اليها فالا
 من ارض جرحا وما لم يصل اليها واسجن منها عيس في ارض عسر والمكاد بالانها
 هي التي حرزها الا عاجهم كمن يزد جرد والانها الغنم كجرح وجرح فيها خلاف

في جرحه
في جرحه
في جرحه

طوعا قان اسلم لا سدا
باجل صباية كره على الكفر

بن ابي موسی و محمد و هذا السیف من حی علم و اما الکافر فیه علی الجبل من اى ماء
 سقى و انما اختلف فيه في حال البقاء فلهذا املك ارضاً عشرة ثم ارض السواد
 مملوكة لا يملكها عندنا و قال السامی نسبت مملوكة لهم و انما هي وقف علی السامی
 و اهلها مستاجرون لها و كالتة ما قاله المصل لا عندنا ملك و الحمد لله و اية السواد
 وقف علی ارضنا مواثيقه فان كانت الى الجبل اربع من حراجه
 و ان كانت الى العرا اربع من عشره و هذا من حی علم و اما الکافر فیه علی الجبل
 مطلقاً و النمرة عشرة و جبال حرب صلب الاربع صاع و درهم و انحرستون
 ذراعاً فی سنين ذراعاً بذراع الملك و انه يزید على ذراع العامه بقضه و قل
 هذا حرب سواد الواق و فی غیرهم معتبر علی ما هو المتعارف عندهم و الصاع اربعة
 امانات و المداها سات و سنون و درهما و يعطى الدرهم من اجود السعوط و فی حرب
 رطبة خمسة دراهم و فی حرب کرم و کل متصل لا یزرع بنهار عشرة دراهم و عند الناحی
 نه حرب بر اربعة دراهم و شعور درهما و عند احمد صاعاً فیه و درهم و عند و عند
 الناحی فی حرب رطبة ستة دراهم و فی حرب کل و کرم و زیتون ثمانية دراهم و عند
 مالک لا یعدون فی کل من حرس الطاعة و لو لم تقطع منا و طفت نقص کناف الزيادة یعنی
 لا یجوز الزيادة و ان اطاعت و عندنا ملک و احمد حوز کلها و عندنا فی الزيادة
 فقط عکس ملک و لا یجوز لو علی الماء عن ارضه و اصحاب الزرع آفة بالاجماع
 و کذا الوضوء ان من الزراعة لا یحک علی الجبل و قالوا انه الا صطلح انما سطلح
 اذ لم یس من السه مقداراً مکنه ان یزرع الارض ثانیاً و لو یس صطلحاً و الا
 ان نذهب کل الخایه و اما اذا ذهب حصه فان بقى مقدار الجبل و مسلک بان بقى مقدار
 و درم و مقرر حک الجبل و ان بقى اقل من ذکر حک نصفه کذا فی السبل و لو
 عطلها صاحبها او سلم او کرم سلم ارض جبال حک الجبل و فی السقطيل اشاره الى

هذا عند ابي موسی و
 محمد ارضاً ما و الجبل
 من حراجه و الا عشرة

قال الدرر و نرا و عندنا

او انقطع

الى انه اذا جرح عن الزراعة ما عتبر بقوته فلهذا ما من ان يدفعها الى غیره من اربعة
 و ما خذ الجبل من نصيب مالک و عکس الباقي له و ان شاء آجرها و اخذ الجبل
 من اجرتها و ان شاء رزعاها سبع علمها من ست اقال فما صد الجبل من نصيب
 صاحبها و ان لم یملک من ذلک لم یجد من یجلبها و اخذ من غیرها الجبل و لا
 عشرة خابری ارض الجبل و کذا ذلک الرکوة فانها مع الجبل و العشر لا یجتمعان
 عندنا و عند الملك جب العرا یصا مع کوجب الجبل و لو وضعت حزمه ترا من
 ا و صلی لا یعدل عنها و یعمل ما وقع علی الارض و الا یوضع علی فیه مصل ای کا
 سب لا یقدر علی ما یبني و درهم انا عشرة درهما یوصد منه فی کل شهر درهم و علی وسط
 الحاک و هو الفخیم الظاهر غنایه ضعفه و هو ثمانية و اربعون درهما یوصد منه کل شهر
 اربعة دراهم و ذکره المبسوط ان المکثر صاحب المال اکثر الذل لا یجوز الى العمل و لا
 عکس ان یقدر شیء من المال فان ذلک یختلف باختلاف الاماکن ففی الواق من عکس
 ضمیم الی ما یعد غنایه و فی ديارنا من ملک عشرة الاف درهم بعد غنایه فیمکن لک موقوفه لای
 رای المکثر و المتوسط من له مال یکنه لا یستغنی عن کسب و الغفر المعیش الذی کسب
 اکثر من حاجته و تکلف ان یضربها بنفسه فیعطی و اقوا و احوال یمن قاعده و لو یجربها
 علی ید غنایه او من له عکس من ذلک و یقل عن الا یضی الامر من الذی السه کلها فلیقدر
 ان یعمل و هو موقوف علی الجبل و کذا الامر من کثیراً او یضربها ذک من فی الجبل لا یجوز
 علی کل محکم و بناراً و عندنا ملک علی کل حکم اربعة و نایه او اربعون درهما و عن احمد
 الی رای الامام و یوض علی کبابی و یجوسی و یغنی یجی لا یغنی ای لا یوضه الجبل علی عین
 الا و ثمان من العرب و یور و انه من احمد و عندنا کبابی فقط و عندنا فی کل کبابی و یجوسی
 فقط و عندنا ملک علی کل کبابی و الا یضربها و الا یوضه الجبل علی مرتد و فی جهه لیس الا
 الامام او السیف و علی عکس ملک و احراده و ملکات و عبد و من و اعم و فیه عشر حقل و

نصفه و علی کثیره

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الامام هو الذي يملك
 الامور الدينية والسياسية
 في الاسلام

كبير راسب لا يحاط الناس ولو كان غيبا ولو ادرك الصبي او الجنون او عتق العبد او
 براء المومن قبل وضع الامام اجزائه وضعت على وجهه وبعد وضعها لا يوضع عنهم وعلى
 قول موضع على اعيان الغلبة والنج وفي قول غير محتمل على بلادنا وعنه **قوله** ويوجد
 بعد بياره ويسقط بالامام ولو بعد معنى السنه الا عند الشك في بعد ما يحول وفي اثباته
 قولان وتسقط ايضا بالموت الا عند ما لا شك في سقوطها باكمل اركان المهتم من
 من ظاهره سقوطه بالكلية وليس مقبول بل معناه اذ لم يوضع اجزائه حتى حال عليه
 الحولان يسقط عنه جزئه السنه الاولى وهذا عند ابي حنيفة وعندهما والسنه لا تسقط
 ووجوده جزئه سنتين وخبر السنه قبل هذا الخلاف في قبل لا تراخيه انفا
 ولا يحدث بجهه هي اليهود وكنتيه وصومعه هي موضع بعدونه للعاده والزعليه قبل
 قيص موضع لم يكن منه كنهه وبيت ناره **قوله** يعني ان احداثها فتخرج بالحق والادب
 ما قوس لم يورثه اوقاها بالاجماع ويخبرون ايضا من بيع الخمر والخنزير ضايحه الكياسا
 في الاحصار ويواد المهتم من البيع والكياس القديمة ولا يكون من غلبها الى موضع آخر
 قالوا اينذا الاحصار هو الموت وما في التوبة الى لا تخرج فيها الجمع والحدود لم يخبر بها وان
 كذا فيها عدد كثير وقيد يفتنون في كل موضع لم يشع وشعارهم ومغفون من ذلك كل في
 السور ولا يخلون فيها اجمع واختار من منع من اتخاذ المشركين كساها عند الله
 لا يجوز ان يجاد وجب ان يميز في معناني ربي وهو الذي هو مركب طار كركب
 خيرا ولا ماله قيمه عظيمة من الغل وسبع ولا يعمل بالسلاح ونظير الكتيبة هو خطه عظيم
 مقدار الاصبع بين الزم في فوق ثيابه ومركب شرط كالكف اظهار للصغار عليهم
 ويضيق عليهم الطرق ولا يبداء ولا يمشون طاله مثل طاله المسلمين ولا اردية مثل
 ارديةهم ولا كل لباس يخص اهل العلم والزهو والسرف وان ركبا الغزوة
 نزلوا في مجامع المسلمين ولا يكون من ليس نائير المسلمين بالبرسم ونور تميز بينهم

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الامام هو الذي يملك
 الامور الدينية والسياسية
 في الاسلام

الا عند احمد لا يجوز
 ان يعاد

ولا تركب صلاها بالاجماع

باسلام

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الامام هو الذي يملك
 الامور الدينية والسياسية
 في الاسلام

من ساء المسلمين في الطرق والحمام ويجعل عدا دورهم علامة ولا يستغنى عنهم
 عن احترامه فلولم يوطأ اجزائه بوزن وحسن وعند السنه بعض تحت ان تغفل او تترك
 ولا يزناعلمه الا على احمد وابن القاسم المالكي ولا بسبب التي على السامري وعند
 السنه بعض الا في قول السامري وكذا لا يجزئه به وقال مالك في قبله وسقط
 العهد بالحق في اي مال الحاق بما راجح **قوله** الغلبة على موضع الحرب بالاجماع
 وصار بها كالم تنويع حل قبله ودفق ماله بورشه غير انهم سترقون ولا يخرجون على قول
 الذمته والامال التي لا تحق به واراجح يكون فتا وليس بورشه ان ماضوه كالم تنويع
 ما اذ ارجع الى دار الاسلام بعين واخذ شئ من ماله ثم طي به بدار الحرب حينئذ
 لورثته ان ماضوه وعند مالك بعض وسى وعند الشافعي واحمد خير من ابر وقيل
 وموضع من تعلبي وحلته الغني المحم صنف زكواتا وعند الشافعي ومالك في فرض
 لا يوصي من تعلبي وعند احمد يوصيها ومن غير مكلف منهم ايضا ومولا يكون
 امره ما حتى عدم السعة للمولى فانها لا تسجل مولا بها اجزائه واخذها حتى وصفا
 عليها وقال زفرضا عن مولى الغلبي او ما اصد منهم لا قال كالحمة واخذها
 ومال الغلبي وسهونه حرلي بصرفه حصا طاك **قوله** وهو موضع الخاف من العدو
 وبناء العمار وهي ماسني على الماء من اجبور وكفاية قصاة وفيه اشارة الى انه
 لا يجوز لهم ان يراة على قدر الكفاية وعمال ومقاتله ودارهم ولا حتى ذكر
 قال الزملي ومن حله هذا النوع ما ياقن العاكر من اهل الحرب واهل الذم او اذ
 عليه ومال اهل بخران وما صولح عليه اهل الحرب على ترك الاعمال قبل نزول
 العسكر باجتهنم ان اعلم ان ما عي الى ست المال انواع اربعة احدها هذا
 الذي ذكرناه من حصوه والثاني الركوة والعشر ومصرفها ما ذكره الله في قوله
 انما الصدقات للفقراء والمهم اصناف وقد ذكرناهم في كتاب الركوة والثاني

نفرة

ولا يام اخفى
 ولا يام اخفى
 ولا يام اخفى

الا عند الشافعي

على العباد والمعادن والركاز ومصرف ما ذكرهم الله في قوله فان للشيء الالة
 وصدقنا 2 اوابل من الكتاب والراجح للقطعات والركلات التي لا وارث لها
 وديات متقولا لا ولي له وحرفه للقطعة الفقيرة والعقارة التي لا اولياء لهم ولا
 منه نفقتهم وادويتهم ويكون به موتهم ومقتل جنابهم وعلى الامام ان يحل كل نوع
 بيتا يخصه ولا يحل له سعة بعض فان لم يوجد في بعضها شيء فلا مانع ان يسرق من
 النوع الآخر ومصرفه الى اهل ذكرك ثم اذا حصل من ذلك النوع شيء رده في مسو
 منه الا ان يكون المصرف من الصدقات او من حصة اهل الجهاد وهم في امان
 لا يردونه شيئا وكذا في غيره اذا مضى الى المتخلف وللمخدس لو امكن شيئا الهدية است
 جلية هذا المبنى ببيت المال اربعة بيت **الحش والركوة والعشور**
 ويعطى ابن السكندر الفقراء **وسكنى على قرا الهور** **وسكنى للخراج** **وسكنى**
 وصغنا جزية السحق الكور **وما تجنيه من تجار كوف** **وحرفه الغزاة** **والشور**
 وحكام تجنسون الصا **وحفون مع كرم الهور** **وشان المساح**
 ونفع الناس اجمع للطور **وسكنى يوضع لركلات في** **وحرفه النواب للطور**
 والكاف وفي نفقات برصا **وحفتر الاراحل للحدور** **وانفاق للقطر وحما**
 وما فيه مصا حاضر ور **وسكنى يوضع للقطر في** **ومصرفه للفقير**
 وشروط الفهاك وحانراه **مصالح للامام بغير زور** **وان حلف الامام على خطا**
 واوعد في الغداة بالسير **وجاز او اراى نقصا بعض** **وشوا في نفس للطور**
 في ما وردت اعمده **وموضع كاحق الكبر** **هنا وكس على الامام ان ينفق الله**
 سبحانه ومصرف الى كل من قد حاجته من غير رياء فان قصر في ذلك كان الله عليه
 حيا **استشهد الله على كل واحد مما في** **مصلح المومنين الى المصلح فقط** **وعند**
مالك في احدى الامور **الغنى والعلم ومجان** **في نصف حرم من العطاء بالامام**

بعض من جهات من يقوم بصلح المسلمين كالتقاضي والفرادة ونحوهم كالحج من العطاء
 شيئا ولو كانت في آخر السنة يستحقه في القوس من العواير ولو جعل كسنة
 ثم غرك قبل تمامها قبل حرك وما بقي من السنة وقيل لا والله اعلم بحصه الحال
فصل في بيان احكام الميراث اذا اراد بحرف من اهل الاسلام والعقاد بالله
مصر على الاسلام **فب ان عنه ان اعترأ بشبهه** **ومسكنة** **بازالها** **وحس**
 ايام فان سلم فيها والا يعقل بالاجماع **واحس** **كثف** **بشبهه** **عفا** **كالو** **المرج** **ونسي**
 واصل ولم يذكر في احكام الصغير الا انها واليه الميراث وقال الثاني في الاموال وحرف
 لا حل للامام ان يقتل من ان يفض عليه ثلث ايام ولحقه الجدره سائر فان ارتد و
 ثم ما **ثم ارتد يقتل بوجه** **وبكذا** **وعن** **الى** **نوس** **تقتل** **في** **الثاني** **من** **عمر** **ع** **الاسلام** **عليه**
وسكنى **استثابته** **الا** **اعده** **لك** **وقول** **من** **ان** **افق** **حج** **استثابته** **واسلامه** **بشبهه**
 عن كل من علم الاسلام او دعا اسع الله والاول هو الاول ولكن قتله قبل احي
 حل الاستثابة قال صاحب الهداء **منع الكراية** **ترك** **الحج** **ولم** **يقتل** **فان** **حل** **الاستثابة**
 ولا يعقل من **ولو** **بعد** **الاستثابة** **بل** **حس** **محا** **موت** **او** **سلم** **وحس** **من** **الحس** **في** **كل** **شئ**
 ايام ونفرب حمانه في الحلال على الاسلام ولو قتلها شخص لا يجب عليه شيء للبشره والامة
 بغير ما مولا يا ونفرض التاديب الله وتنفذ اليه احل اليها او لا طلب ولم يطلب
 وحده السكة **مصلح** **لم** **تد** **تحو** **على** **الاسلام** **من** **بدل** **منه** **فاقتو** **فان** **لم** **او** **لم** **يرث** **الحارب**
 لنا قال الزنبي **ومن** **الحج** **الى** **ان** **في** **اوج** **القتل** **على** **اليهود** **اذا** **استقر** **او** **بالعق**
 محتجا بهذا الحديث ولا معنى له لان الكفر لا يحد واحدا واستغاله من كفر الى كفر كما يرد
 حنيفة اسنى قول لا يجب فيه فان الاستغاله من بينه ليرجع لجانب الآخر والرجوع باطل
 لعدم التوق فيمن ان يقتل ولا يقتل **الاصح** **الحكم** **وحس** **في** **العبارة** **ولا** **لا**
 الاسلام **والسحر** **لا** **يجوز** **ان** **لا** **او** **عد** **الملك** **يقتل** **قتل** **الاس** **حرف** **حرف** **ولا** **يقتل** **حرف**

وفيه روايات

وهو المسمى بالامام
 الزنبي وهو المسمى بالامام
 الخافا بالامام

وقالوا الصلوة لا طهارة لها
 صلوة بعد كل صلاة طهارة
 في الصلاة ولو على أسنانه
 ضرورة بان كان يصلي على
 فحدث في ذلك
 وكذا في الصلاة الأولى
 من الصلاة فقام في الصلاة
 غير طاهر فأكف عن الصلاة
 رخصهم الله لا يكرهون الصلاة
 وسعى في الصلاة
 لا تقصير الصلاة فقام الصلاة
 ولا يكرهون الصلاة ولا يكرهون
 الصلاة ولا يكرهون الصلاة
 الصلاة ولا يكرهون الصلاة
 الصلاة ولا يكرهون الصلاة
 الصلاة ولا يكرهون الصلاة

سحره او شهد السهو وانه الآن سحره وتقبل جدا الا عندنا في قصصها ولا قبل
 تعينه بقوله اني اتوك السحر واتوب من الاعتداء في الرزق بقتل ولا يسلونه
 بالاجماع الاعتداء في رواية عننا تعلم السحر وعمل من الاعتداء في اجاب
 اعتصم مما حاكموا بالاجماع وروى عنك لم يذعن عنه عدلته روادهم
 فان اكلهم عاد حكمة القديم وان مات او قتل على ردة وارت كس السلام ولدته اعم
 بعد اوانه بنى اسلام واحتجبت الروايات عن ابي حمزة فمن يثبت لم يذعن
 عنه انه يثبت من كان وارثا له قبل ردة وتنج كذا الى ما في ردة او قبله او القضا
 يلحق حتى لو مات وارثه قبل او حث له وارث اخر بعد اوانه بعض او اسلام
 او عدلته فحدث كذا يثبت وروى ابو يوسف عنه انه يحرم وجوده وقت ردة ولا
 يثبت بولته اوسى اخر قبل موت لم يذعن عن محمد انه يثبت كونه وارثا بعد موت
 لم يذعن او قبله او القضا يلحق وهو الصحيح وعنه ما لا يذعن عليه ولا يثبت
 في بغيره وادع من ردة وعندها كلما جاء في كس الردة وكس السلام لو ارث
 العلم وعنده الله كلما جاء في ولو حكم يلحقه بدار الحرب بعتق حديره وام ولو قتل
 ردة الموحل وهو موت حلي حتى لو جاء بغيره واسلم في ما ذكره ولا يثبت من القضا
 ان يعود اليها والمحقق لا يستغنى وعنده الله لا يخل منه حصص احد في المذخور
 الدين والمذخور موقوف ما يفتق وبه ولو قضي لجاها بدار الحرب بطلت عنها الوعد
 يجوز تركها ان تزيج اجنها واربع سواها من ساعة وان علم ردة او سبت
 لم يسعها نكاح الاخت والارب وتوقف مبايعته وبهتة وعنه فان اسي بعد ان
 يملك بطل من العقود الا في قولنا في وعندها بعد الوعد ولو عاد مسلما بعد الحكم يلحقه
 اخذ ما وجد في بوارثه فقط ولو لم يجد له ان يضمن بعد ما تصرف فيه الوارث
 ولا يسل على ام ولده وميرس ولو جاء مسلما قبل القضا لم يرض عن حكمة طهارة لم

لم يزل مسلما ومديره وام ولده على حالهما وعند الله ضمن ما التفت العارث
 ولدت امه نصرانية لم يزل لم يزل ستة اشهر من داره فادعاه فهو حرمه وام ولو كان
 لم يزل واحد من التفت مع ثبوت السب يكون الولد ميراثا لابيها وامه يذعن
 احدا وهذا فاقية التعدد ستة اشهر ويكون نصرانية لانه لو ولدته لافل من ستة اشهر
 لو كانت الام مسلمة يثبت وهي ابي الامه النصرانية المستولقة ولو ولدت امه مسلمة
 ورثة الولد ان مات لم يزل او طلق بدار الحرب وعنده الله لا يرض عنه القضا
 يلحق لم يزل بماله فظهر عليه فهو في وليس لوارثه عليه سبل اذا وقع في الغنية بالاجماع
 ولو برح بعد حكم احكام يلحقه فذهب ماله فظهر واعلمه فلوارثه واحدا وارثه قبل
 احكامه واخذ ماله ولحق به ثانيا فلما سبل ذلك لو ارثه على هذا المال ولو كانت
 عبدة اي عبد لم يذعن بعد طهارة في اسلامه فالحكامه والولاء له اي لم يذعن ان
 ولو برح بعد اوانه بدل الكفاية لا يكون المالكه والولاء له من الكفاية وعنده الله
 لا يرض ملكا منه وارثه فهو عيب كالاول فقتل ميراثه رجلا خطاء وطعن اي حكم به
 او قتل بغيره فالدية في كس السلام فقط عند ابي حنيفة وعنده الله فيها اي
 انكس من جميعا وعلى هذا الامامان ولم يذعن من القضا هذا ادعاه او قتل قبل ان
 يسلم واحدا اذا اسلم ثم مات او لم يمت يكون في الكس من جميعا بالانوار فقط
 بدار الحرب عند ابي حنيفة القاطع ومات مقطوع اليد منه اي من ذلك القاطع او طلق
 بدار الحرب في اسلامه فمات منه ضمن القاطع نصف الدية في ماله ولو اسلم من قطع
 ماله للاحق ومات منه اي من القاطع ضمن الدية بالاجماع الا عند محمد وركن من
 مضمونها ارثه ملكات وطعن بدار الحرب فاخذ بماله وقيل لملكته لمولاه وطعن
 لو دنته وعنده الله كل لمولاه ارثه ولو جاء معا وطعن بدار الحرب فموت
 الرزق وولده ولد فظهر واعلمهم فالولاء ان في الاعتداء في قولنا حاكم

ابنه

وعنده الله في

حاشية

جميع النسخة وجميع النسخة

يعتبر قول العاقبة وبسبب من ذني وهو اي اللقيط مسلم ان لم يكن ملكا بل
وقال النعماني هذا على اربعة اوجه احدها ان يجد مسلم ملكا المسلمين كالمسجد والقرية
والمنصر المسلمين فيكون مسلما والثاني ان يجده كافر في ملك الكفار كالبسج والكنيسة
وقرته من قراهم لا سكن فيها مسلم فيكون كافر ابطاها لخال والناس ان عده
كافر في ملك المسلمين والبراع عكسه ففي هذين الوجهين اختلف الروايات في كتاب
المعقظ العبرة للمكان وفي رواية ابن جماعة العبرة للوجود وفي رواية جواز
وعند السليمانية ايضا وبسبب من عبدا ذلوا لغيره وهو حر الا ان تنكح
نفسه ولو ادعاه حران احد جمانه انه من بني محمرة والثاني انه من بني
الامة فالاول اولى بشرط ان يكون الشهود مسلمين وحده حال فوله وكذا اذا
كان المال حرة وداعية الدارة والمعقظ عليها لا يفرق المعقظ على المعقظ بالمال
وقبل الحاجة الى الامر ولا يلحق عليه بالاجماع وهو يحسن بقوله او ملكا او سيطرته ولم يوجب
شيء منها ولا يوسع ولا اطاره وهو الاصح وسيله في حرقه ان ينفق ويقتصر بهية ايا
او او بهب للمعقظ بهية للمعقظ ان يقتصرها من حيث شاء ينفق خصم كما يجوز للعبد الاتيان
لا الله على كل حال **المعقظ بغير اللام** فرج العاقبة مع اسم المنقول كالمعقظة
نزل رخصها وعند السليمانية في قولك وعند احمد وما ذكره رواية عن ابن
الحنفية ضياعه ووجب ان خاف الضياع بان وجد في حارة ونحوها من المملوك صيانة
لها قالوا او كان خاف على نفسه الضح فالمراد افضل صيانة لنفسه عن الوقوع في احوال
وهي امانة لو اضربا ليرد ما على صاحبها واشهد وتكفي في الاشهاد ان يقول من
رايتوه بشد الضالة فدلوه على ولو اقر انه اضربا لنفسه صنف وان لم يشهد على الاصل
واذبحي انه اضربا ليرد ما على صاحبها انه اضربا لنفسه صنف فالقول لصاحبها
المعقظ عندها واما اذا لم يكن باهنا لم يجد احد يشهده او خاف عليها من الظلمة فليس

سليم

ولا يجوز تعريف المملوك
فيه خبر امر الكافي اي

بالا اتفاق وان اشهد عند الاخذ وعرفها ثم روي الى موضعها لم يضمن كمنه الى يوسي
والثالثة بل اشهاد ايضا وتقره يده الاعيان شامخ واحد من عاها احكام من مع توكا
فالسوا ولصها عند عدل ويوفها حولا في غير ما في وسر ومادون عسرة الاعيان في
واحد في القطة المحرم الى ان جاء بها وفي القول المختار عندنا يعرفها الى ان علم ان رها لا
يطلبها كذا في الهداية وسنفي ان يعرفها في الموضع الذي لقاه وفي المجلد وفي الهداية
اذا كان المعقظ شاعرا معلما صاحبها لا يطلبها كالنواة وقصور الرمان يكون القاداة
ويحوز ان يتقاع من غير تصرف لكشف على حاكمه وان جمع سبيل بعد ايجادها
في الكرم والاشجار بعد جمع ثماره فوله لم يصدق اي بالمعقظ اذا لم يجرى صاحبها بعد
التصرف وان شاء امسكها فلو صار صاحبها بعد التصرف يضمن ويكون انشوا لصاحبها او
ان شاء ضمن المكيل او المملوك ولا فرق ما ذكر بين ان يعرف بامر العاقبة او بغير امره
ولو كان ولا يضمن الضمان بقوله بامر الشريعة لانه اياها التصرف في ما الرزق وانتهى بغير
الامر فلو كان عند الشك في ملكها فرضا غنيا او فقيرا الا في لقطه الحر وعنده احمد كقولنا
التقاضي بهية في حوز التقاضي لها الا عندنا في الكبار الرزق افضل وما ذكره في الرزق
والبخل في التحار فلو وعسى احمد الرزق الكل افضل وعلى احمد صرح الالسا ط في الغنم وهو
اي المملوك ما يمتد في الاتفاق عليها وعلى المعقظ ان كان حرا امر العاقبة الا عند احمد
والاصح في قول وفي الاتفاق بامره يكون دينا ولا يامره بالاتفاق حتى ياصح في
ايها لقطه عنده في الصحيح وبنو البنية ليست للعتق وانما هي ليست في حال مقبض عتبة
صاحبها وان جرح عن اقامتها بامره بالاتفاق عليها حينئذ ما يقول من جماعة من
النفقات ان هذا اولى ان ينفق ولا ادري ايهما واما كاد وطلب ان امره
بالاتفاق عليها فيشهدوا ان امره بالاتفاق عليها ان كان المراد يقول فليس ينبغي
لتحريم ان يملكه والامر بالاتفاق عليها بوجس او عليه بقدر ما يقع عنده ان لو كان المالك

الاجماع

وسركه بالاعمال وسركه الوجوه وكل قسم منها يستقيم الى سهمين سركه معا وضه وشركه
 عنان فصارت الاقسام ستة والكل مشروع والمصلح في مصلحتها هو ان سركه
 معا وضه لو تضمنت وكاله ونفاله وتا وباعا لا وتقرقا ودينيا فلا بد منها للملك
 المذكورة حتى تقع ولا يكون الا لفظا المتعا وضه او بالنقص على جميع ما تضمنه فان
 اكثر السهم لا يفرق من سركه رابطها فلا تصح من حرم وعقد ما دون وبين صهي وبائع
 ومن كافر مسلم وما يسهل كل من السهمين يقع سركه كما ان يكون لشركه الا ما يشتهر عند
 الناس ما يتبع الاطعام اهل وسكونهم فان التبع بها صرح لا يزم لكونها في حكم المقتضى
 وكذا الاستحار للمكسبي او لكونه لحاجة كبيع وكذا الادام واجبارية التي لظاءها وكل
 من لزم احد بها بآرة وغصب ونفاله كلف الاخر وألم او باللفظ ان يكون
 ما مر المكشور عنه الا عندهما في الكفالة والنصب لا يلزم الاخر واحدا في الغصب
 مخصوص بالي يوس ذكره الرطبي ويحجى به المسهل من الوجوه ولا يلزم الاخر ارض
 اجناته والمهر والمخلع والصالح من دم العمد ونفقة الزوجات والافاقير ثم ان
 ادى العاقد عن الطعام ونحوه من اكمال السركه برح عليه الاخر كحشته وان
 ادى غير العاقد من ما لخاصة ربح عليه بالكل وان ادى من مال سركه ربح عليه
 حيا وعقدا في واحد في اي سركه المتعاضدة باطله وعن مالك انه قال
 لا اعرفها وعن اصحابه انهم قالوا يجوز ما ملك في الجمل لا بشرط التا ويرى المال
 بان ينفذ كل تصرف الى آخر مع حضوره وعينته وبطل اي عقد المتعاضدة ان يملك
 ملكا احدهما مباح في الشركه وهو النقدان بان ورث احدهما او وهبته مادرك
 ووصل الى يده وسقط غنايا للاحكام ولو ملك احدهما مباحا لا يبطله وكذا
 لو ورث احدهما دينيا وهو درهم او دينار الا بعد القبض وشركه عنان ينفذ العين
 ان تضمنت وكاله فقط ولم يضمن الكفالة وسى ان سركه الرجلان في نوع بر وطعام او

قال العيني في شرح الكفر
 في قوله وتا وباعا اي الكفالة
 ولا يخفى ان يكون لفظا وباعا
 فعلا وليس ذم بل هو
 يظهر ذكره في الفروع
 الالفاظ مسهل

او في عموم التجارة ولا يصح ان اي العنان والمتاع وضه بغير تعدد من الدراهم والريالين وشركه
 وقيل في اني راجع الا عند مالك يصح ان يرضى لو كان حبسا واحدا ايضا وعقد في **في حرم**
 يصح في حرم من مطلق لوباع كل واحد من السهمين نصف عرضه اي نصف ماله من الروض
 نصف عرض سركه اخر منه ثم عقدا في جميع سركه بعد البيع صح السركه وصارت سركه
 عقد بالاجماع صحح الحل واحد منهما ان يقر في نصف الآخر وهن جليل على ان السركه
 في الروض وصح سركه عنان مع شرا في اكمال الربح وعكس اي مع شرا في الربح
 دون اكمال قال الرطبي ومعه ان سركه الاكثر للعامل منها والاكثر بها على وان شرط بطلان
 او لا فلها على لا يجوز الا عند زروالي في ومالك وقالوا استحقاق الربح على قدر اهما
 ولا يجوز ان سركه خلاف ذلك ويصح بعض مال دون بعض ويصح ايضا خلافه بان
 كان من جهة احدهما دراهم ومن جهة الآخر دينار ويصح ايضا شرط عدم خلو مال
 اي عدم اخلط بين المالين الا عند زروالي في وروى لا يجوز لكاهما وطولت الحسن باليمن
 ولا يطالب الاخر بما آثره لشركه خلاف المتعاضدة بالاجماع ورحم المهر على سركه
 من الثمن بحكم وكاله وان نفذ من حال شرك لم يربح عليه وان اخلت امان او في اي عند
 السركه وملك فعله السنة وتبطل السركه بهذا المالين او احدهما قبل الشراء بالاجماع
 ولو يملك بحد الشراء لا تبطل وان اشترى احدهما بالمال وملك حال الآخر فالشراء سركه على
 ما شرط ورحم خصته من ثمنه على سركه آخر ثم السركه سركه ملك عند الحس فلا يجوز الحل واح
 منهما ان يقر في نصيب الآخر وعند محمد سركه عقد كما لو اشترى بالمال ثم يملك المالان
 قبل التنفيذ قالوا في الرجوع اذا يملك احد المالين بعد شراء احدهما فلو يملك قبل الشراء
 ثم اشترى الآخر ماله يبطل فان كانا مباحا بالوكاله في عقد السركه فالسركه سركه منها
 على ما شرط ورحم عليه خصته من الثمن وان ذكر اجر والشركه ولم تذكر الوكاله والمشرط
 يكون للمهر خاصة وعقد السركه ان شرط لاحدهما دراهم مسماه كالغرض والماله في الربح

بالاجماع وهو شرط لوجوب اعطاء الشركة في بعض الوجوه ونظيره امر اربعة عشر من خبرنا ولكل
 من شركتي عدان ومعاوضة ان يبيع ويساخر بغيره او يحفظ المال ويودع ولصا
 وعن ابي حمزة انه ليس ذلك والا لاصح ورواه الاصل وبكل يخفى الا اني يبيع
 والشراء وبه اي واحد الشركتين فيه ايجابة وقيد اي بر الوكيل وهو المعلوم من كلام
 صاحب الهداية حيث قال في تعليقه لانه فنفى المال باذن ائمة لا على وجه البدل والبيعة
 وصار كالوديعة كما قال بعض الفضلاء وتكون من كلامه ان يبيع الى الاخرى لان يبيع
 احدهما جميع المال ليس بالاذن بل بالتسليم لا بالاذن حال شركته وانما يكون بر الوكيل احدهما
 مبين في خبر لا حاجة الى ما في نسخة وسرقة تقبل وهو ان كل شركتي خياطان او خياط وصانع على
 ان يفتل ثيابا والكل بينهما والطاهر من هذا الكلام انه اذا دخل العمل ليس بلانز و كل كل
 يقبل احدهما على ثمنها الا عند الشاخي لا يبيع شركته يقبل وعند مالك اختلاف في صفة وطول
 منع من شركته وليس لانهم عندهما فطال كل واحد منهما بالعمل ويطالبان بالاجر
 وبه ان يعمل احدهما ويبرأ المستعبد برفع الاجرة الى احدهما واذا عمل احدهما دون
 الآخر كان الاجرة بينهما على ما شرط الا عند الشاخي لا يبيع شركته يقبل وعند مالك اختلاف
 صفة ومكان منع من شركته وليس لانهم عندهما وشركة وجوه لو ابرأ بهما ان كان
 بوجهها وبسبعا ويكون هذا النوع من الشركة عينا ومعاوضة شركة القبول فاذا انصفا
 انفا وضة وذكر اجمع ثوابها صارت معاوضة والاعانة ومضيقى وكاله حفظ
 وكاله ما قاله بعض الكوفات ايضا في ذلك اذا كانت معاوضة وان شرط احدهما صفة
 او مائة فالرجح كذا في بطل شرط النقص **فصل** في الشركة التي لا يبيع شركته في
 اصطفا ولا في احتشاش وكذا في اخذ كل مبيع الا عند مالك و احمد يبيع وعن بعض
 صح في اشتغال من ماله والكلب للعامل وعليه اجر مثل ما لا يخرج حتى لو ابرأ ولا احدهما
 ولا اخر راوته لتسقيها عليها امانة فانها اشقي فلوله وكس عليه مثل ان لا يخرج باقما

الا عند الشاخي ومالك
 لا يبيع شركته الوجه

ما يبيع عند محمد وعند ابي موسى لا يباذره المسمى لا يباذره عن نصف عن الكسب الا عند
 الشاخي يجوز ان يباذره عنه والرجح في الشركة ان يباذره عن المال لا يباذره عن
 شرط الفضل حتى لو كان المال يصفين وشرط الرجح اثنان فالشرط باطل ويكون الرجح
 يصفين ويقتل الشركة بموت احدهما ولو حكما بان ارتد وطحن بدار الحرب حتى لا يباذره
 ولا فرق بين ان يعلم موت صاحبه او لم يعلم واما اذا فسخ احدهما حاله جوارزه
 فسوف على علم الآخر ولم يترك احدهما شركته ماله شركته حتى يخرجه من فلوله من كل
 اي ان اذن كل واحد منهما لصاحبه ما داء الركة او ما معاوان ادى كل واحد
 منها بغيره صاحبه وانفق اداؤهما في وقت معين وكذا اذا لم يعلم تقزم احدهما على
 الآخر ضمنا اي ضمن كل مضا الآخر ولو ادا ما معاوان ضمن الساني علم باداء صاحبه
 او لم يعلم وهذا عند ابي حنيفة وعند مالك علم اداء صاحبه ضمن والا فلا وفي الراد
 لا يضمن علم باداء شركته او لم يعلم وهو الصحيح عند مالك وعلى هذا الخلاف الوكيل باداء
 الكفارات والركوات اذن احدهما وصين لآخر شراية ليطا، لا يفعل شيء
 ملكي وهذا عند ابي حنيفة وعند مالك وصين لآخر شراية ليطا، لا يفعل شيء
 ما حد النش انما شراية التقدير **كتاب** الوقف في اصل مصدر وقفا اوجب
 ووقف ينفذ وقفا شديدا ولا يتعدى وسمى الموقوف مائة كقولهم يبيع الميس وفي السرخ
 حبس عن ملك الوقف وتصديق لمصلحة وهذا عند ابي حنيفة وعند مالك حبس العين
 على ملك الله سبحانه الا عند الشاخي فخر في قوله وما كان واحدا منقول الملك الى الموقوف عليه لو كان
 اهلالة **فصل** في رواية عن شغل الى الله سبحانه والملك اي ملك الوقف بركه
 بالفضاء اي بوضاء العاص النور من لزومه وطريق القضاة ان سلم الوقف الى المتولي
 ثم يرجع الوقف في حكمه غير لازم فاذا ارتفع الى الحاكم وحكم ما يعطى ملك عن الوقف
 لزم بالاجماع فلا يجوز موصه ولا ابطاله وهذا عند ابي حنيفة وعند مالك ما نزل من عهده

وهي ما اذكرها في رسالة
 من الوقف لاصحابها فانه
 الشركة بغيره منه
 بالاجماع

الوقف
 هو

في البيع المبرور

واصل اختلاف ان الوقف لا يجوز عدا في حقه وهو المذكور في الرسل وقيل يجوز
الا انه لا يلزم كالعارة يوجب عدا اي وقف شاة وورث عدا اذ اقام وهو الاصح
وعندهما يجوز ونزول ملك الوقف عدا الى يوسف بن زول خروا القول في
محمد لا نزول حتى يحل للوقف ولما سلم الله ان يقول وقفت هذا او حسد
اي يقول الى يوسف بن زول في الوقف وعنده محمد محل اخر له لا يسمع امر
كالقول آية وسلمه الى متول وبه نفي مباح خاين وهو المعركة في زماننا ونوع
نرم اذ اقام الوقف بموته صح وجه من الثلث وان لم يحل من الثلث يجوز بعد ما وفيه
الباقى الى ان يظهر له مال اخر او خيرة الورثة فان لم يوجد واحد منها بقسم الغلة
سهما اثلاثا ثلثه للوقف والثلثان للورثة والى الكافي ولو سلمته بموته يكون
لا ثمة بالاجماع ولكن عمن رقبته يكون ملكا للورثة وعندهما لا يكون لاحد
وذكر في التمه والعيون ان الغنم على قولها في المردوم وعلى قول محمد في اسرارها بيد
والسليم الى المتولي حكى ان ابا يوسف ضيق في امر الوقف عامة المتفقين ثم رجع عنه
ووسع عامة السوحي حتى لم يشرط الفصل والتا بيد ومحمد وسطاتهما ولهذا في
عامة الفقهاء يقولون وصح وقف عدا بستره والركبة ومشاع فيض يجوز اي يجوز
الوقف وان لم يصر له ميعاد قول في يوسف بن زول وقف موقوف في حال والمردوم
تعامل الناس من العجالة والتا بعين رضوان الله عليهم اجمعين لا تعارف العوام كذا
كذا سمعته من اسناد من العمل العلامة مولانا سح محمد السهر خن زاده والمردوم
الكرار والسلا والخابس والعدوم والبخار والبخارزة وشابها والمصالح
وكتب السرم وعليه عامة المشايخ وانما معنى حوز وقف كل ما حوز سعة ويمكن الاستماع
مع تمام عيشه ويحل في وقف الارض ما كان داخل فيه من التبع كالاشجار والشاء
دون الزروع والثمار لا موقوف الا منفعة عيشه كدسب وقضه وما كوك بالاجماع الا في

وهو عيشه وصار
الاشجار

الى الاثر في مام

النازروا نه من ما كوك في ما كوك ولا يبيع ايضا في موقوف لا تعارض فيه اي في قضاة
بعينه كظهر رواية الا عند ما كوك في البيع في رواية يجوز وقفه مطلقا على ما ذكرنا قبله
ولا يملك ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع وان وقف على اولاده فانهم ان طلبوا القسمة
فما قبل القسمة لا يبيعون وبنها ثون وعندهما يبيعون واجمعوا انه لو كان وقفا على كثيرين
وارادوا القسمة لا يبيعون كذا في المحيط وعندهما والله بطلب بعض الاولاد يبيع ويبيع
من علة بجماعة بلا شرط ان كان بعد الكفالة ولو لم يكن مفعلا كالمسجد والحائز والذات
ان كان له اوقاف يستعمل بغير من علاتها ولو كان الوقف اوقافا بجماعة على من لا يملك
ولا يجوز اجارة من له السكنى ولو يجرى او ابى اجره بالحكم ان قبل والا لغيره وبالحكم
باجرة بعد ما يكون على الصفة التي وقفها الواقف ولا يند على ذلك الارض من السكنى
وان كانت وقفا على الغنم فكذلك على القول الاصح وصرف ثمنه بغير النون وسكون
الواقف مع المنقوص من البناء الى عمارته لو اصاب الله والاضطه القيم حتى يحل اليه
وان خذرا عاقبة بعينه ببيع ويصرف الى عمارتها كذا في الكافي ولا تقسم بعض من جمعة
الا عند ان مقي في قول واجد يقسم ولو جعل على الوقف لغيره او الولاء لغيره بان شرطها
عند الوقف والتجديد على قول في يوسف بن زول الاول والثاني في الثاني غير ان محمدا
بيد الى المتول عند التجديد ثم يكون الولاء له وان لم شرطها لاصد فالولاء له عند ابي
وعنده محمد لا يكون له الولاء وذكر في النهاية انه يحتمل ان سقط التسليم عن اذ شرط
الولاء لغيره فكون الامام الرضوي وبه يبيع وعنده محمد واسم على ما يقع ما يقع يكون
كلام المصنف سرمد وبيع منه اي من اوقاف لو كان حايثا كالمسجد وان شرط ان لا يبيع
منه بغير لشرط الولاء لغيره وكان هو غير ما يكون فعلى القضاة ان يزرعه من يره ولو شرط
ان لا يزرعه السلطان والقضاة من يره لو كان حايثا وبغير هذا الوصي اذا كان غير محرم
يزرع منه على ما يبيح فروع اوقاف اذا افتقر واحدا الى الوقف يرفعه الى القضاة بغيره

و ما كوك في البيع المبرور
في البيع المبرور

في البيع المبرور
في البيع المبرور

ان لم يكن مسلماً اقر بوقف صحه وبانه اخرج من ملكه ووارثه يعلم حاله وحرار الوقت
ان ما خرج ولا يسمع دعواه الوقف من المصن كالقبة في عصر من الملك وشرط فيه مكره
فهما من الوقف والاول زمان وفيه الملك او اطاره الوارث كل او بعضها بغيرهما
فما اطاره والا لا يجوز في الراي على الملك الوقف جائز على الفقهاء او على الأغنياء
ثم العوائد كالوقف على الاولاد الاغنياء وقد استوفى في الزمان كالمطاطات وانما
والاعتبار بالساعات والاعطاء وما سببه ذلك ولو شرط الواقف بان لا يورث اكثر من
والناس لا يورثون في اسرارهم وكان اطارها اكثر من سنة او على الوقف وانما
فليس للمعلم ان يحال شرطه ولكنه يرفع الامر الى القاضي فهو حرم اكثر من سنة وان لم شرطه
ان يورث اكثر من سنة فلو اهل الواقف سال منه فليعلم ان يورث كسباً وما سببه
نفعه في الزمان وثلث سنين في الاراضي وما عكس يوجب الاصل منه فلو زاد اجرة سب
من الاساس في القبة لا يسمع العقد ولو زاد اجرة على اجرة المثل قبل العقد بانها لا تاتي
من الزمان وهل لا يعقد وفي الزمان او الاستحجار ارض وقف على سب ما خرج معلوم
في اجرة المثل طرقت الاطراف ولو خصت لا يسمع الاطراف واذا ارادوا اجرة مثلها
بعد من مخرج مع وجود العقد الى وقت الفسخ كالمسكن وزيادة الاصل كغيره واذا ارادوا
عند المثل ولو ارادوا الاجرة فوصي المستحجر الاول بالزيادة كان ابيها من غيره ولا
يوجع الوقف عليه كالمدرس والامام الا انهما في الواقف متولين يكون له في الوقف
محول اجرة الوقف برون اجرة المثل لزمه عام ولا يسمع اطاره الوقف ونعني بالامان
مما يقع الوقف يعني لو سكر رجل دار الوقف بنزاجه الموقوف على ان عليه اجرة المثل ولو سكر
في غرضه الوقف يكون وقفاً ان من مال الوقف او من ماله في وقاه للوقف او لم يورث
وان في سنة واحدة عليه كان له والا جنى اذ اجب في الوقف فذلك وكذا النوع في حكا
المسجد للمجد مطلقاً باع داراً ان ادعى اني كنت وقتها او قال وقف على لا يسمع ولو قال

في عا ارض وقفه وداراً
من وقفه وداراً
من وقفه وداراً
من وقفه وداراً

السنة قبلت بلا دعوى **فصل** من سبي مسجد لم يزل ملكه عنه حتى ينزله بغيره عن ملكه
بالصلوة فيه فلو صلى واحدة ناله عن ملكه وحرم سبه ولا يورث وليس الرجوع في ذلك
شرط فيه قضاء العاقبة ولا التعلق كما بشرط في سائر ولا التمسك الى المثل عند المجد
كوزن المشاع عند ابي يوسف فصار المسجد خالياً بالاولاد واقفاً على الكل ولا شرط في
وقفه الا عند الشافعي واخذوا رواية فلا الصلوة عند ابي يوسف والكل ولو جعل الواقف
اماماً وموذناً وهو رجل واحد فخصه في ما ذاب واقفاً صار مسجداً اتفاقاً وبه الرواية
في الصلوة ولو سلم المسجد الى منول لغيره استوفى بصلاته فالاصح انه يكون ولو خرب لا يعود اليه
بلا جلاء الا عند محمد بن يعقوب الى ملك الباني او الى ورثته بعد وفاته قال الحسن في
كل ان خرب امره بغيره قال سبي مسجد ابي يوسف وابو يوسف مرابطا بطل فقال هذا
مسجد محمد لانه لما عاد الى ملك الواقف ربما جعله اصطفاً ورثان انتهى وقال بعض
الافطال انه توجه بطلان ابي يوسف تأمل فان الاستعداد في بقائه مسجداً على حاله كان
المزلة وليس الا اصطفاً كونه عند محمد فانه خربه عن ان يكون مسجداً انتهى وأطعن انه لا وجه
محمد على ابي يوسف لانه لم يرض بكونه منزلة فانه لم يرض عن كونه مسجداً فالتابع على المسلمين ان
يخذه مسجداً ويحفظونه عن التنازلات بل طعن على يوسف من قوله على محمد حيث اخبره عن
المسجد وجعل ملكاً للوقف وهو جعله اصطفاً وبسبب اختلافه واختلافه في العا والماله وتوابعه
ذلك رخصاً ابتغى تعقلاً سلباً حيث تملك المثل المسلمين طائفة اليهود اعلمهم الله سبحانه
فاشترىوا مسجداً بغير ما تخطل وعاد الى ملكه من ورثته الفاق ما دون العاصي الذي
تولى بقضائه في هذا الزمان فحمله بيت اختلافه انما في المسلمين واذا رآه ان الاسلام
فاخترت بها قول ابي يوسف واخذته من ابيهم وسيرته من قبح حوائج حتى لا يدخل احد
فجعل المسجد كونه كونه بعد ذلك امر اهل مسجد اخذت سر داب او فود بيت وجعل
بابه اي باب المسجد الى الطريق وعزله واخذ وسط دارة مسجد او اذن بالصلوة فيه

وهذا الكلام في بعض من
يعلم من المسجد وهو
قوله كذا في بعض من

المسجد
بمن المسجد
الارض للمسلمين

لا يكون المسجد
من الارض للمسلمين

بيع وورث عنه عديمه ولو كان الرداء أو السكك الذي هو وقف لمصالح المسجد
 لا يجوز ان يساعده وعدا في بوس الكسبة لا أي لا يساعده وروى عنه انه حصل من غنائه
 ورأى صبي الا حاكم الحاز الوهمس وروى عن أبي حنيفة ان كان ان يكون لا قبل
 مسجدا والاعية ملكا ومن محمد بن عيسى ولو استوفى عن جهر المسجد حيث يرجع الى مالك بن عبد الله
 وعن أبي يوسف بن سفيان في مباحه وعنه هذا الخلف الرباط والبيرة اذا لم ينفع بها ولا تارة
 فلكه بخرو قوله وقتت بني سقاء او حاتم بن زلفه الماحرون او رباطا كسبه الصلوة
 لم نزل حكمه عنه بلاحكم حاكم بوقفه عدا في حقه وعنه الى بوس بن زلفه **او مقبرة**
 او اسنى من السواء وسكنوا الحان والرباط ودفنوا في المقبرة ذالك الملك فكل واحد
 منهم بنى على اصله ولو جعل ارضه طرعا فهو على هذا الخلف ثم لا فرق في الاتساع في مثل
 هذه الاشياء من الغني والفقير حتى حاز لكل المذلة الحان والسكنى في الرباط والبر من
 السقاء والدفن في المقبرة خلاف العلة حيث لا يجوز الا للواء وعنه هذا الخلف ارضه
 الى الجحاح والنواة او طلبه العلم لا صرف الى الغني منهم ذكر في الخلف وعنه هذا الخلف
 السنين في اي ملك كان ستور في الغنى والعرف **طريق** من طريق محمد بن يحيى قال ان الذي
 مغناه اذا بنى قوم مسجدا وجعلوا الى مكان تسعة فدخلوا شيا في الطريق المسجد وكان ذلك
 لا يصح لما روي حاز ذلك وكذا اذا ضاع المسجد وبجنته ارض لرجل يوفى ارضه بالقيمة ولو كان
 كعك كالبقيع وهو ما اذا جعل في المسجد مخرج حاز كل احد ان مرفقه حتى القادر الا ان كان في النفا
 واجتنب وليس لهم ان يدخلوا فيه الدواب انتهى ويحتمل ان يكون الماد ان يوزن من المسجد ويحتمل
 في الطريق او كركه جديد بل هو الظاهر من المسألة لا وجه اذ هو الكرك في عدم جواز
فروع الوقف اذا شرط في اصل الوقف ان يستبدل ارضه لغيره اذا شاء ذلك ويكون في مكان
 فالشرط حاز عدا في بوس وكذا لو شرط ان يبيع ويستبدل بمكانه ارضه لغيره وعند محمد
 الوقف صحيح والشرط باطل وان لم يكن الاستبدال ما يكون وقفا مكانه قال محمد بن يوسف باطل وقفا

او مقبرة
 وقف

طريق

وقال ابو يوسف الوقف حاز والشرط باطل ولو وقف على ان يساعده ويصرف غنائه الى حاجته فلو
 باطل هو الخلف في سيرة انجار النمار الخمار ان لا يساعده النمار لا يملك بل يساعده ويصرف غنائه الى
 مصالح المسجد وقال الخلف لو وقف على ذرية سائر تدين البطلون حتى الجمع على البطل
 والا قبل فسحق الغنة في كل سنة او حقت البطلون ولو وقف عليهم سارطا لعدم البطل
 الا على ثم وثم لم يزد عليه شيا فكل شئ ملك بعد البطل الاول ما دام جدي من الاول ومن مات
 عن ولد فكل شئ لولد وتحت من مات ابوه مع اهل البطل العالي لان الاول لو وقف على ولده
 واولاده وشبهه لا يخرجه من كان ابوه مات قبل الوقف وقف على اولاده واولاد اولاده
 واولاد اولاده واولاده وذرية وشبهه ولم يرتب بشرط ان مات عن ولد فمضيه في كل سنة
 من الولد ولو كان الولد بالسوية فما اصاب المتوفى كان لولد فيكون لهذا الولد سهمان من سهم
 له معهم بالسوية وما اسفل له من والين ولو وقف على مصلا المسجد فهو للمصلي والعم
 وشراء الرهن والخصم والماله والاشهاد على الوقف لا يجوز الا اذا اصبحت لها المصلحة
 الوقف كغيره وشراء الرهن بذر فهو شرطين الاول اذن العلف والى ان كان
 اجارة العين والصرف من اجرتها كغيرها من وسكان وتسمى الضرورة الصنف على المحتل
 وطريق الاستدانة المسوا من او الشراء بالنية ويجوز للموتول ان يسهل ما كان من ماله
 ويصرفه على العمارة اذا لم يسهل ما هو اضمنه ويكون ربحه على الوقف ولا شرط لصحة الوقف
 وجوده عند الوقف ولو وقف على ولد ولا ولد له صرف الغلة الى الغناء الى ان جوده
 ولد ولو وقف على مدرسة او مسجد ومهية مكانه لبناء ولم يسهل بالصحة انه يجوز
 الوقف الحاضر لا يجوز الا اذا شرط الوقف كالمراة غصبه ولبس الماء عليه
 حتى صار كمن الا يصح للزراعة ضمنه القيمة وشترى بها ارضه بده او يوقف فيه ان شاء
 بغير اكثر غلة واحسن يعا هو على قول أبي يوسف وعليه الغنة ذكر في فافى فافى
 الكدابة انه لا يجوز اجارة الوقف باقل من اجر المثل الا اذا لم يصد من رغبه بالمثل

او كان الغرض من ارفاق الوفاق على الارض الوفاق على الارض لا يجوز الا حارة
وسعى للقاء في ارفاق الوفاق ذلك ان يبطلها ثم ان كان الموحى ما فيها وكان ما فيها
سبيل السهو والغفلة فيح الا حارة واقر بان يره وان كان غير ما هو من احوالها
يده ويدفعها الى من شئ به **فرد** لو اوجرت لستين كسرة بحاف على الوفاق منطل
الا حارة وجرها من يد المباحر وحملها من يد من شئ به وجرها من شرط الوفاق الا اذا
شرط ان القاطن لا يجوز الا حارة او شرط ان لا يجوز دفعه ما كثر من سنة وان كان لا
غيره في استجاره سنة او كان في الزيادة نفع للفقير فهو محال وان شرط ان يراه
عن غيره فالسنة باطل او شرط ان يقصد بفاضل عما من سأل في المسجد كذا كل يوم
لم يراع شرط وللقسم المصدق على غيره بما يراه من او شرط للمصنفين خبر او طامع كل يوم
فلقسم ان يرفع القسم من العدا وكان مكرط للامام لا يكفي وكان عالما بما تقرر من الزيادة
عن شروط او شرط عدم الاستبدال فلقسم الاستبدال اذا كان اصح وليس للقاضي غير ذلك
فان شرطه التراجع الى الوفاق مع اتفاق الا لا يصح عند محمد ويصح عند ابي حنيفة
قول الثاني ومضمون اخبار قول محمد ولو لم يحل الوفاق مع ان الغرض القاطن لما لم يملك
الوقف اخراجه قال ابن خنيم ولم ارجح قول الوفاق للمدرس والامام المنز والامام
بطر بعضهما والابائي نصف الامام والمؤذن وولدا الباني وعشرة اولي من عشرة وان
تأخر عن ابي نصف الامام ثم اتحد ان كان ما اختاره الثاني اولى مما اختاره الثاني فخير
اولي وان كانا سواء فخير الباني اولى وفي فوايد صاحب المحيط لو لم يتوف الامام المؤذن
ما عين له من عليه الوفاق فاما يتعطف وكذا اجرة القاطن وفصل لا يتعطف وفي الدرر ما يورث
واوفاق الاحرار والاساطين ان كان لها اصل من سب المال او يرحم الله فهو من سب المال
الاحتقان للعلم بالعلم لم يره وجوز ان يستأجره بغيره وسأول المعلوم وان لم يكن
الوظيفة وان لم يكن نصف الاحتقان من سب المال لم يحل لهم المال من هذا الوقف واما

والمؤذن من اهل

واما الاوفاق التي وقفتها بعد ملكها بملكها شرعا فكل حكم آخر ان كانوا الحكم ^{الاحتقان}
منه قدم الا حارة فالاجح فان استود الى اوجه قدم الا حارة فالاجح فان استود الى اوجه
ثم الامام ثم القسم وان كان غير ما هو من سب المال روى فيه ترايب الوفاق فان لم شرط
لعدم احد بقية غلاته على جميع اهل الوقف بالوتة ولو وقف السلطان ارضا من
سب المال لمصلحة العام ذكر قاضي خان في فوائده جوازها وفي احاديث القديس المنز
سأله به من ارتفع الوقف عمارته شرط الوفاق ام لا في ما هو اقرب للمعجزة
وان لمصلحة الامام للمجد والمدرس نصف الامام قد كثر فيهم في السماع والسماع
واحتطت على الامام بل هو امام الحق ذكره في سب المال وسعى ان يحل المؤذن بالامام
وكذا المعاني لكثرة الاحتقان



وقد سرعاناً سمعوا النجاة في بحر من أجود الثمان من فضل الواهب
 في شهر جمادى الأولى سنة ١٠٩٥ هـ
 في مدينة القديرة عبد الوهاب

كتاب السبع جمع باعتبار انواعه اما باعتبار المسح لانه اما مسح سبعة
 وليس معاينه او مسح بالشمس وهو السبع المشهور او مسح من بين وهو الصنف
 او مسح من بين وهو السبع المشهور لان المسح الاول ان لم يعتبر
 مساومه او اعتبر مع زياده فهو الماخ او بدو بها سمي تولى او مع النقص سمي
 وصنف السبع مساو له حال حال تراعى في ذلك ان يخرج مع الحكره لانه لا يراعى فيه
 وبعض الصنفين زادوا قيد الاكث لاخراج مبادله رجلين من الهما بطريق المراء
 واليه بشرط العوض واقول لا وجه للاول لانه لا يبعد شئ وليس معي وكذا
 الثاني لانه في ابتداء العقد ترجح خص لا مساو له ويكره السبع باجابه وقول
 عليه بانه اذا باع ماله من ماله الصغر لا يوجد ان الحكم لان يقال الاجاب في حانه
 والعقد من جانب بانه ولاية قالوا ولا بد ان يكون ما يضمن اتقوا الله والاكاب
 عبارة عما تقدم من كلام اصحابنا من قوله جئت او شئت والقبول مما سأل عليه
 عند الثاني واحمد في رواية عنه لكل من العاقلين خيار مجلس فاذا اخيرا في المجلس
 الفسخ يعني وعقدنا ليس واحد منها خيارا الا اذا شرط ويكره بيعا في المجلس
 هو الصحيح وفي الثاني لا بد في العاقلين من الاعطاء في الحائرين وفصل في الاعطاء
 من احد ما لا عند الثاني واحمد في الخطر فخطا وافنى بعض ان لا فخر في الخطر
 مطلقا وان لم يوجد احدا واهما من البايع والمشتري اذا قام عن محله اتي على المجلس
 وقع منه العقد قبل قبول بطل الاجاب ولم يذكر بعض الفضلاء قوله عن محله بناء على ان
 الاجاب يبطل بمجرد القيام وان لم يذهب عن المجلس لولا ان عليه الا ان وفيه ان المجلس
 السبع اخره من معدوم بين العاقلين والقيام عند عبارة عن الاعراض عنه لا القيام
 المحس فانها لو كانتا شيئين ففقد احدهما وبقي الآخر فهو قيام وكذا اذا

في البيع
 في البيع
 في البيع

حاشية
 حاشية
 حاشية

اذا كان قاعدين فقام احدهما فهو ايضا قيام وقد لا يبطل بمجرد القيام كما اذا كان
 لاهمهم فقام ثم قد لا يبطل فلا بد من ذكر لفظ يتعلق بالقيام فلو لم يذكر لا يبطل
 الامر باليه وقد بان يقول بعشرة وكذا وصف كونه بخاربا او سقرنا
 عن غير مشار اليه اذا كان في البلد بقوه فمستقرا راجح لانه من اراد ان يكون
 حاضرا في المجلس مالا جماع وصح البيع من طو حبل اداس خلاف جنة باجل معدوم
 رفعا لغيره من سبب جهالة ولم يذكر المص ما يكون بالثمن احوال مع انه مذكور في المتن
 لعدم اكتماله فيه مالا جماع اذا لم يكن ربوا فذكر مطلقا اي ذكر قدره دون وصفه بان
 يقال استرث بعشرة وراهم فكون المراد من الاطلاق اطلاقا عن بعد البلد وعن قدره
 الثمن يقع على غالب بعد البلد اذا كان فيه نوع مختلف ولو اختلفت النفود فدرها بان
 مالا جماع وسباع اي ويصح بيع طعام وهو اختطه وقيمتها وسائر الحيوانات من الغنم
 وغيره كليل وجرا فاكسرا بجمعه المجاز في قول هو حرق كذا في هولس بالاضاف فان
 موه جزاف طابعه بجمعه والذال والمذكور فيه بكسر الجيم والواو والماء او اديع
 جنة وباناء لا يكسر الجيم كالتقصه والخوف ولو كان بكسر الجيم لوزيل والجراب والمذكور
 الا في وسالمه اسحق ما اوجز بعينه قال الزيلعي وكذا اذا كان في حجر نفوت وكذا
 او ابا عنه بوزن شئ مخف اذا جف الحغار والبطيخ وفيه ان الحكم في البيع حال
 وبه لا يمكن النفوت والخفاف فذو كذا ذكر لم يردده وضح ايضا في القدر المشي
 باع بصره كل صاع بدينار ثم بعد اذا قال بعثت من البصرة كل صاع او صاعين او
 مائة اصوع بكذا صح في صاع واحد عنداني خيفه وكذا في الصاعين وانه اصوعا
 سحا وذا القدر المسح من عدد التوان الا اذا زالت الجهالة بعلم جميع القرائن
 او بالكلية المجلس قبل التوقي وعندهما والكلية يجوز في الكل ولو كان صريحا
 او انشتر من حسن كسرتي بوسم كل قنبر او قنبرين كذا لم يبع السبع عن لاني فبهر

طعام

يجوز

حاشية

وعندهما يصح فيها ايضا ولا يصح البيع ايضا عند في العذر المسمى او اسع سى بمعا
 كما اذا باع ثلثة بضع اشياء المثلثة وتشرى بالعام وطول الختم او ثوبا ذراعا بكذا
 البيع فسد في الكل واعرض عنه ما من مسمى هذا التعديل على لزوم المعاوضة في حوائج الثوب
 مطلقا وليس كذلك فان من الثبات لا تساوت جوانبه ولذا لم يفسد في بعضه بل في الكل
 بالقطع وفيه ايضا كلام انتهى وجوابه ان يحصل الثبات وان كانا لا يكونان معا
 لا يلزم من الضرر بالقطع الا ان احكم تراخي في اجنح لا في كل فرد وانما قد ساءت من جهة
 الوضوء فانه اذا وجد المعاوضة في الاكثر اعتبر الحكم في الكل كما هو حال الشك وما في حكمها
 ولو سمي الكل بان قال عشرة اذرع كل ذراع بكذا او قال من البصرة مائة صاع كل صاع
 بكذا صح في الكل بالاجماع فلو لم يصح في كل واحد من الاقل كجبة او مئة البيع بالاجماع ولو
 زاد على ما ذكر احد القدر المعين وما زاد فليبيع ولو نقص ذراع من الثوب بان قال
 بعث هذا الثوب وهو عشرة اذرع بعشرة دراهم خرج عشرة اذرع ان شاء احد الكل
 بكل الثوب او ترك ولو زاد الذراع على ما عينه فلكم ان اي ما ذكر والزيادة للمترى والخيار
 للمبايع في فتح البيع بما وجد من الزيادة الا اعتدال في الخيار في قولنا ثوب ثوب
 وان شاء اسفل وفي قولنا حرمته بطل البيع ولو قال كل ذراع من هذا الثوب بان
 قال بعث هذا الثوب على ايام مائة اذرع بما درهم كل ذراع درهم ونقص ما ذكر ما ذكر
 بجسته من الثوب او ترك الكل ولو زاد على ما ذكر احد كلاه او فتح البيع على ان المترى بخير
 بين اخذ الاقل والاكثر بجسته من الثوب وبين فتح البيع واكثر اذا كان المعاوضة
 بذرار وان كان بنصف ذراع لا يجزئ لكنه في صورة التقصان وعند محمد يعتبر بخير
 في اخذه كجسته في الصورتين وعندنا في قولنا ما ذكر ان قص بجسته الكمال الا في قول
 بطل البيع وفند سبع عشرة اذرع من ذراعا ثوب اسهم اي لا يند سبع عشرة اسهم من ذراع
 قال الزبيدي وهذا كحل فانه لو باع عشرة اسهم من ذراع ولم يخل من مائة وكجته عند لانه

كل ذراع اسع
 وعندهما السلك صح الكل

بالاجماع

كذا
 بكذا
 كل ذراع

لانه جهل لا يوفى بالنسيئة الى جميع الدار بخلاف ما اذا قال عشرة اسهم من مائة كجم لا يعلم
 عشرة وثلث اشترى كلامه واذا قال عرض بالبيع عشرة اسهم من مائة وعشرين اسهم
 بانه يفسد الاول لانه يقتضي ان يكون في حوز الاصل في بين البائع والمترى في التقيد
 بخلاف الثاني لانه لا يقتضي معين فكل البيع بل هو جزء شائع على ان لفظ السهم لا يعلم
 ما لم ينسب الى الاصل او وجه معلوم فبهذا المعنى لا يفسد الا في الاشكال وهذا عندنا في حوز
 والسلك لا اي لا يفسد سبع عشرة اذرع اشترى عبد لا على انه عشرة اذرع فقص من عشرة
 اوزاد عليها وحدها او كثر في البيع كجها للمترى في التقصان وبجها للمترى في
 في الزيادة ولو بين لكل ثوب مائة والمسار على حالها فقص من عشرة اذرع وخمسة
 بين الاخذ بنقصانه والرد بحجته ولو زاد على ما عين ثوبا واحدا او اكثر فسد كجها
 للمترى او اشترى ثوبا على ان عشرة اذرع كل ذراع بكذا اي درهم او اثنين اخذه
 بعشرة في عشرة ونصف ذراع على خيار يعني اذ اخذه الثوب عشرة اذرع ونصف
 ذراع باخذه المترى بعشرة دراهم ولا خيار له في الرد ويشترى اي سعة دراهم
 في ثوب ونصف ذراع خيار يعني بخير بين الاخذ والرد وقال ابو يوسف باخذه
 في الاول باخذه وفي الثاني بعشرة وخمسة اذرع والوجهين ويخطر ببال انه اعتبر النصف
 في الزيادة فلم يعتبر في النصف فهذا خلافه عن حد الاعتدال وقال محمد باخذه في الاول
 بعشرة ونصف وفي الثاني بعشرة الا نصفه وخمسة اذرع في هذا الخلاف في ثوب
 بعشرة النصف او بتفاوت حايته كالعظام والتقصان والاقبية واما الثبات الى النقصان
 جوانبه كاللبطابن وخو لا سلم له الزيادة وعلى هذا يجوز بيع ذراع منه كبيع معترى
فصل ويدخل بناء ومعاينة مع الدار وكل ما اتصل بالبناء كاسل ولو كان
 من خشب واما غير المتصل فلا يدخل وكذا السرير المتصل بجدار والمراة بالثوب ما كان
 غلقها متصلا بالدار مركبا فيها كالليكون ودخول المتاع في الجدران وان لم يكن

فعدم حوازة لجهالة قدر المسح
 والكلام من جهالة لجهالة
 التي وقعت في نفس الحقل

انصدار قرار

مركبا فيهما
كما لفعل لا يدخل الفعل ولا الفعل كذا ذكر في التلخيص والحق ان الماد من المعاني
الا غلط في تذكر التبع واراؤه الما اصل او هو المقصود والطلب لا يدخل مع الماد
عندما في حقيقه وعندهما يدخل اذ كان معقوبتا من داخل وثبات العلم والحارة
يدخل في معهما من غير شرط الا ان يكون ثباتا غائبا اذ العرف على ثبات الغلبة
ثم الباعث في ان شاء اعطى النور عليه وان شاء اعطى غيره وخطام النعم
واجمل المشدود في حق الحمار والردعة والاكاف يدخل في العرف بحرف س الزا
ولجامها واحمل المشدود مع قرين التو واجمل وفضيل النافذ وتو الركة والحج
الانسان والعجوز من ان ذنبت مع الام الى موضع البع دخل فيه والافلا يدخل
شجرة مع ارض ملاذ كرو هو متصل بها اتصال قرار بالاجماع ولا يدخل زرع في
مع ارض ملاذ كرو بالاجماع ولا في مع شجرة ملاذ كرو وليس لهما اتصال باصولهما اتصال
قرا زرع اتصال انفصال فصار كالمشاع الموضوع في البست وعند السلة لو كانت موزعة
تدخل في الا لا وقيل للبايع اقطعها وسلم المبيع فان سلم المبيع على البايع لارم وذلك
لا يكون الا بخله وعند السلة اي للبايع تركها الى الحد اذ اي حتى يظهر صلاح الثمر
وسمى الزرع قالوا لا فرق بين ما اذا كان للثمر في اوله في الصبح ولا يدخلان اتصال
احقوق والمراقب هنا وورق التوت والرزقان والوديرة كالماء والسحار في الم
الخل وعكس الثمار في الحكم الثري والطريق صح سبعة دراهم اصلها اوله ولا يدخل الزرع
بل ان ساله المشاف والمناجل وعند السلة قبل هو والصالح لا اي الكوز ووسطها
في احوال تروى الملك البايه اذا اسرا بامطلقا او شرط القطع وشرط تركها عليه اي الى
الفضل بعد السلم وكذا اذا اتى به عظمها عندهما وقال تجدك لا يبعد ولو اسرا بامطلقا
وتركها ما دون البايه بطالب الفضل وبغيره اذ تصدق بما زاد في دانه وان تركها بعد
تساوي عظمها لم تصدق شي وان اسرا بامطلقا ثم استاجر المحل الى وادركه

فمكرها طائفة الفضل بخلاف ما اودا السرس الزرع واستاجر الارض الى ان يترك
وترك حث لا سطت الفضل ولو بشره اء مطلقا فانتم شرا آخر من الفضل قد
السع ولو اثر بعد الغنيس سر كان فيه وكذا ان الباء و خان والبطة والمخض ان
يشري الاصول لحصل الزيادة في ملكه ثم بيع الاصول بعد ما عطى الوطر حتى يعلم
ان شأه وقبل المحض ان شري الثمار الموجودة والموجوده فانه حار عند
عصم اذا كان الموجود اكثر وكان محسنا اء اكلوا الى وابو بكر الفضل نقسان
وقال السرخسي الاصح انه لا يجوز اذا كان ملكه بان بيع الاصول او سر الموجود
سعر الثمن ويوجر العقدة البائة الى وقت وجوده او سر الموجود يجمع الثمن
له الانتفاع بما يحدث منه كسرى ارضا لا معلوم منها اى من الثمار المبيعة مخدوة
او غير مخدوة صح البيع الاعتدال معى واحمد ورواه عن وهور واه الحسنة
لا يجوز كما صحح سري سبله وباقلاء في قس الاعتدال معى في القول احمد بن سري
البيطخ وجب القطن واللبس في الفرج والزينة والنوتون ومع هذا اكل الى الجوار
والعتق والسند والحقص الماحض وسائر تجويف المختلفة والحقار عترة اى عند
اش معى احوار و اجرة الكيان وكذا اجرة الوزان والعاوة والذارع على البائع
اذا اصابهم و اجرة وزان الثمن وناقرة على الشري بالا جماع ولا نفى
الصدر السنيدي باع سلعة بثمن سلمه اى سلم الثمن او لا اذا وقع المنازعة بينهما سلم
المسع والثمن او لا فيقال للبائع احضر البس فاذ احضره فعلى للمسري سلم الثمن او لا
وهذا عما منوال الراس والمتم اتهم ثم فعلى للبائع سلم البس الى مال مواليه
عليه قاسم ثم على خص وهو ما يكون نفق ولغيره كالنفق ونحوه وهو
لا يكون مقوما لنفق ولا لغيره وواير بينهما وهو ما يصح اذا كان موالا لكل
والموزون الاعتدال معى في القول الاصح واحمد سلم المسع او لا ولو باع سلعة

وغير الملوك لانه

مراد فیما احاطت به

وان كان المسافر غائبا
الا متزوج من قبل الفتن

سلاما لا اجماع وكذا الوباغ فنانا فمن وهو المرف وهذا اذا كان كل من البين
 عين واما اذا كان احدهما دينا مسوا كان كما في السيل او عشا كان في السبع على كل
 فاللزام عند البيع سلم ما هو العين فقط **فصل** في حصار شرط اي خيار
 لاحد المتعاقدين او كلهما بسبب شرط صحيح حصار شرطهما معا او لاحدهما من البيع
 والمشتري ثلثة ايام مع اتيانها او اقل منها بالاجماع فلو وقع في وقت الظهور في اليوم
 الاول شهرتي اختيار في اول وقت الظهور في اليوم الرابع وعلى هذا غير ولو شرط اكثر
 منها لا يجوز عند ابي حنيفة وبه قال في الروايات في الاخذ بها واحدا وعندهما كل واحد
 احاجه اذا سمي مدة معلومة واظن انه لا حاجة الى ذكر قدره احاجه لانه غير شرط
 فلو احاطت به اختيار في صورة الزيادة في الثلث صحيح ولا اعتبار لانه لا اعذر
 وان في بعض من اول الامر اذا شرط الزيادة على الثلث باي شيء لم يعد البيع
 الى ثلثة ايام فلا يصح استخا انا او انقذه فيه وان لم يمتد البيع الى اربعة ايام لا اجماع
 لا يصح وبهذا عندهما وقال محمد بن حور الى اربعة ايام واكثر وعند السليبي لا يجوز هذا
 الشرط خصوصا في البيع في الصورتين وهو العكس فلو تضمنت الثلث فيما ايد شرط اكثر من
 ثلثة ايام صح كما صح في صورة شرط اختيار الزوال المفرد وهذا بالاجماع قال ابو حنيفة
 هو المسألة على وجه اما ان لا يبين الوقت او يبين وقتا مجهولا بان يقول ان لم يمتد
 اياما او يبين مفعولا وهو اكثر من ثلثة ايام فهو من الصور كلها في سائر الاا منقذ
 في الثلث او سائله امام او دونه فانه يجوز ان يمتد في الصور كلها في سائر الاا منقذ
 بعضه العقد لا بعد البيع والظاهر ان العقد صحيح ان يمتد البيع في الغايه
 للصورة الاولى كلام لا يظن ويمكن فعه ما دلت على وجوب خيار البيع لمن حرمه المسح على
 وكذا بعد عن البيع وعلى المرف فيه دون المشتري وان قصد باذن البيع وكذا
 المشتري يملك بالقبضه ان يمتد في وقت حصار البيع فانه في حصار البيع فانه في حصار

نصيب منه ولو يملك في البيع المبيع وكذا في غيرها ولو عيب المسح في المشتري
 فله خيار ان يترده البيع ان شاء وان يفتي ان شاء فصلى النقصان ولو عيب
 في البيع فهو على خيار ولكن المشتري ان شاء اخذه اخذه بجمع البيع وان شاء
 منقذ واذا كان العيب بفعل البائع سقطت السعة بعذره وسقطت حصته من البيع عند
 احد الواسعين لا محالة وبذلك يملك المشتري وخيار المشتري لا يمتد خبره المسح عن ملك البائع
 بالاجماع ولا عند المشتري كمالا يمتد البذل والمعدل منه في ملكه يمتد واحد كذا قالوا
 وفيه ان لكل الامر في صورة البيع بالبيع وكذا في الفرق وفيه من يمتد عن هذا
 الا تسلك وعند السليبي يملك المشتري وبعضه يملك ثلث ايام بالاجماع وقال ابو حنيفة
 قبضه نصيب قيمته انتهى اقول الكلام به ان يمتد البيع لا القيمة كقبضه اي كما نصيب اذا
 تعيب المدا والعيب بعد لا يمتد كقبض البذل في البيع وان كان يرتفع كالمص
 فهو على خياره فان ارتفع في المدقة لا يمتد والامر له الا عند زوال في ذلك في
 بالقبضه فلو سهر روجه بخياره في السليبي الى زوال الخيار بالقبول وعند السليبي
 السليبي اصله فلو وطها المشتري اي روجه المشتري بخياره روجه لان الحكم الواسع
 حكم المكان الا اذا انقضها الواسع وليس ان يرد عليه بعد ما تعيب عن خصوصها اذا
 وقع بفعله وبهذا عند ابي حنيفة وعندهما لا يرد مطلقا وعلى هذا الخلاف ان لا يمتد
 فدره عليه ولا يرد ان ملكه فانه فخر وان لا يرد حصر المشتري فيها من الاستبراء
 ولا استبراء على البائع ان يرد عليه خياره وملكها ما يملك في البيع لا يمتد
 ام وكذا في ذلك الرد ومن راى فبعضها فليس له ان يبيعها احاز من ايجادها صح
 بالاجماع ولو فسخه بغيره والمراوان لا يكون له ان لا يكون فسخا واختار ما في
 على حاله وهذا اذا كان الفسخ بالقبول ولو كان بفعل الاعاق والسع والوطي يجوز
 بلا علم ايضا بالاتفاق وعند ابي حنيفة في وقت السليبي صح ايضا اي كما صح في الاشارة

ولو اكرس ارضا فاذن لا كره قبل الرواية ان يذرعها فذرعها بطن وكلف وطلمه روية
 في مثل الخط والعمود وجه الرص لانه المقصود من الادنى والواته وكلها وسطا بعض
 مع ذلك روية القوام وفي شاة الخ لم يدر من اجس وفي شاة القصة لا يدر من روية
 ضررها وطاهر الثوب مطوما الا اذا كان في طيه ما يكون موقودا كوضع العلم وقا
 زفلا يكتفي بروية طاهر الثوب ونما يطعم لا يدر من الذوق وفيما يشتم لا يدر من السهم
 وفي وثوق النواة لا يدر من شعاع صوتها وداخل دار حتى يجهن الا عند روية لا يدر
 من دخول روية قال الرصعي وهو اللاح وبه يفتي ورواية اسرار السنان يكتفي بها
 وروية رصعي في فارورة كشيء بها لا يدر من طاهره ونظر وكيفية القصة اصره عن
 الوكيل في شاة فان نظره كمنظر منظره لا يتحقق كمنظرة لا يدر من روية وعند روية
 لا يدر من احكام رصعي في النظرين والنزق بين الوكيل والارسل ان يقول
 في الادراك وكيفية القصة وفي الساني كن رسول في اوامر كمن يفتي وجه القصة
 الا عند رصعي في قوله ولا وجهه اذ يدر من ان موت حوالموم بعد وكيفية شاة ما يدر من
 وسقط حيازة كجس وروية اذا وجد بين الاشياء فصل الشراء واما اذا
 اسره فصل ان كجس لا سقط به حيازة بل سقطت على الروايات ويمتد الى ان وجد
 منه ما يدر على الرصعي من قوله وفعل في الصحيح وفي القصة سقط حيازة بوصف وقال
 بعض ائمة على شرط من الخطا والاشجار مع الوصف وقال الحسن يوكل وكيفية القصة له
 وهو سراه راي احد النوبس فاسر اجهانم راي الا حوالموم روية وليس ان روية
 وجه ولا يدر من حيازة روية حتى قالوا في سقوط المهنة بموتها وبقاء بعض روية
 ان سترى من الزوجه شيئا محببا بمهر عليه فان ماتت يكون لها ملكا وسقط
 وان صحت نظر البه ففجأ روية روية الا عند مالك والاس في روية اشترى
 راي قبل السراية خيرا ان يغير والاي وان لم يغير لا يتغير الا اذا لم يبيع عند العقد

قالوا لا يدر من طاهره
 والركن من الخطا
 في بعض الروايات
 بروية في القصة

لو اشترى

سعى بالموت اي لاجم

ان رآه ولو خلتها في الصغير فالقول للبايع موعنة الا اذا بعدت المنة ولو خلتها
 الروية فالقول للمسر بالاجماع اكثر من عدل او بطل منه او بطل بارده يجب
 ان وجد لا يروية وخيار شرط سواء كان قبل القبض وبعد فلو عا واليه سبب هو على
 خيار الروية وعلى ان يوس ان لا يعود وعليه اعتبار القدر من **فصل في خيار الحب**
 وهو ما يكتفي عنه اصل الفطرة السليمة وجوبا ليس عيبا ارضى بالقبض اي بطله وان
 الاوصاف لا يعللها شيء من الامان او روية ولا يخل للبايع ان يبيع المسع المجرب
 يبين عيبه قال الرصعي والمراوية عيب كان عند البايع وقبضه المشتري من غير ان يعلم به
 ولم يوجد منه ما يدر على الرصعي بعد العلم به وما اوجب النقصان المثل عند الحار فهو
 عيب بالاجماع لا باق اذا خرج من البلد وان ابيع من غير المولى ما كان عيبه ما جارة او
 عارته او وجهه وان لم يحكم منه اختلفوا فيه قالوا الاشبه فيه ان كان السلوك كمثل
 العاهرة وسقط طسه يكون عيبا والا لا يدر من فاش وسقط من المولى او غيره اذا
 لم يكن للكل ولو سرق شاة اشبه اشياء الغنم والغنم لا يكون عيبا ولو قبض السبب
 عيبا واداو حرسى من يهر من ضمير غير غير لا يكون عيبا وان كان فيه يكون عيبا وروية
 ما يدر من فان عاوده بعد البلوغ يكون عيبا اذا نال البلوغ غير الاول فلو روي حوالموم
 شيء منها عند البايع قبل البلوغ ثم عند المسر بعد البلوغ ليس له ان يرويه وروية
 وهو لا يكتفي ما حلف الس ومقداره ان يكون اكثر من يوم وليلة وعاد وليس
 بعيب في كره الغنم وروية الا بطل بالاجماع وزاد ولورنا في الامة والعدا لان
 يكون الاولان فاحشا عن الرصة او يكون الزنى عادة له بان يذبح اكثر من مرتين
 والصور كلها لا يدر من المعاداة الا الزنا في الحارة يكتفي وجوده بامره عند البايع
 لروية المسر وكذا الحال في الاوصاف كسوط معاداة عند المشتري وعند البه عا ذكر عيب
 في العبد ايضا وكذا سواء كان في احارته والعبد لا يعتد ان في كسوط من امره

الا عند احد الباشا في النقصان

ما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ان لو اهرأه على انه كافر فوجبه على من حلف على ان لا يكون
 ولا يكون ان يكون نكيبا وعدم حصص وحقا وبعث في الاربعاء اقص عاتة السور
 وهو سبع عشر وسمي ذلك قول الامانة ويختلف البايح مع ذلك ان كان عند البعض
 فرد سكوته وان كان قبله فلو كان الصبح ثم ادانته العيب يقول الامانة خلف البايح على
 انه لم يكن عنده وسأل قدم خوف الاطباء ودين قالوا لان ماله كونه محولا وبعدهم
 الزمات على المولى والطاهر ان يكون الم اومنه الذين احادث سب الاذن لا يجوز
 لان دين الحق لا يطلب الا بعد العيب فلا يكون عيبا واحادث سب الاذن لا يطلب الا
 بعد اتيه بطلب الزمات في النفقة احادثه فقط فيلزم ان كل من كان عيبا وسواء
 في العيب فلو حدث عيب آخر عيبه اي عيبا مشرعا بعد ما اطلع على عيبه كان عيبا
 يرجع نفقته على البايح ولا يردده فلا مرضى باله فلو رضى البايح باخذة خبر المسرى
 من الرد والتور ولو قبل لا يرجع بالنفقة بخلاف ما اذا خاها النور فصانم اطلع على
 عيب حيث يرجع عليه النفقة وليس ان ما ذكره النور في طريق مروه بالنفقة ان مجموع
 وبه هذا العيب ثم يتوم وهو سالم فباينها يرجع عليه نفقته من المثل الا عندنا انكره
 في روايته رده مع نفقة العيب احادثه ولو قبل البايح كذا في ذلك لا يجمع خبرا على خبر
 لم يرجع شي في مقابل العيب من المثل على البايح الا عندنا انكره يرجع بالنفقة فلو
 قطع عندنا اراه وخاطه او صبغة اولت سوفا بسجن فوجبه عيبا يرجع بالنفقة
 في صلبه ان الزنا قد نوعان متصل وهي قسمان متولدة عن الاصل كالتجارت وغيره
 منه كالصبي وموصله وهي نوعان متولدة من البايح كالولد والم فانه منه الرد وغيره
 منه كالسب فانه لا يمنع الرد بالحيث والبيع كما لو باع الخيل بعد رده العيب او حاد
 اعتقه فاما ما اورد به او يتولدا فان في هذه النور يرجع المسرى بالنفقة ولو اعتقه
 على حاله وقيل او كل اي كره او بعته لم يرجع شي في موهبه الى موهبه من نفقة ما اكل

لو لم يكن ذلك والارده
 على ما في المتن من النفقة
 ووجد عيبا يرجع بالنفقة
 الا عندنا انكره واحادث

في بعض النسخ والارده
 في بعض النسخ

وورد الباقي ان رضى البايح والا فلا وعند محمد يرجع نفقته ما اكل وورد الباقي
 مطلقا وعليه العوى وادى في مما اذا كان الطعام في وعاء واحد او لم يكن
 في وعاء فان كان في وعاءين فله رد البايح كنفقته من المثل في قولهم كذا في كذا
 والاصل في حسن هذه المسائل ان الرد متى اتمعت نفقة من المسرى كالمثل والمثل
 من غيره اتمعت الرجوع بالنفقة ومتى اتمعت لان اتمته او كنفقته نفقة غير مضمون
 ما اتمته او اسما او بعض او اذاد زنا او ماله من الرد لا يمنع بالنفقة وعندنا انكره
 يرجع نفقته وبه نفقته بعض ما اكل في الاكل اسرى مضا او قبا او حورا ولا يترتب
 في احوال صلاح وشئ ووجده فاسدا يستغنى به يرجع بالنفقة اي نفقة العيب والا
 اي وان لم يسع به اصل حيث لا يمنع لاكل الا في ولا للعطف كما اذا وجد البضينة
 من ذرة او وجد القمح من ابرج بطل المثل الا عندنا انكره لا يرجع فيهما شي باي
 معيار في عيبه رده على بايعه منه وكورده عليه برضاه من عرق قضا لا رده
 على بايعه وان كان ما اسرى في غير العقر ولا فرق في العفاء بين ان يكون نسبه
 او باقرا او سكوته عن ماله وعندنا انكره لا اي لا يردده في العفاء والرضا اسرى
 ستم ثم فسخه وادعى عيبا لم يجر عا وقع المثل لكن سري اي نعم النسبه لا سالت العيب
 او لا على ان العيب الذي يدعيه وجد عند المسرى ثم نعم النسبه على ان هذا كان عند البايح
 ايضا فاذا اتمت فسخ العقد سها او يخلف بايعه بدين هذا العيب لم يكن عندك
 وذلك لغيره فامة المسرى النسبه انه وجد عند المسرى ولو لم يكن له نسبه خلف البايح
 على قولها فان خلفه بين وان كل ثبت قيام العيب ثم خلفه بايعه على ان هذا العيب
 لم يكن فيه عيب فان خلفه سري وان كل فسخ القايض العقد سها وعلى هذا مسيله
 السعة وهي ان السبع او تقدم الى القايض فانه سأل المدعي عليه عن التي اتمت لها
 او ما منها ملكا صار حقا فله ان يسأل ام لا فان لم يترو لم يكن للسبع نسبه اخلف المسرى

ك
 من الرجوع

البايح اي

فيها

هذا الحديث يدل على ان العتق لا يملكه المالك بل يملكه المملوك
 واما ما ذكره من ان العتق لا يملكه المالك بل يملكه المملوك
 فانه لا يملكه المالك بل يملكه المملوك

ما علم انما ملكه فان لكل سب ثم نشأ خصومة اخرى في العتق هل اسلم ام لا
 وهذا اختلف لاننا لا نعلمه ولم يحكم خلاف ولو قال يهودى اسلم ام لا
 لو حلف ببيع وان لكل البائع لزوم البيع او على ابا قاضي العبد الذي اسراه فاعلم البائع
 اما واراوا المسمى كلفه لم يحلف ببيع حتى يبرهن المسمى انه ابن عتقه البائع
 قال الربيعي وهذا قول ابي حنيفة وعندهما يحلف فلو برهن المسمى حلف ببيع بالبيع
 ما انى حلف عتقى وقال الربيعي انه ترك النظر للمرعى والاحوط ان يحلف بالله ما
 قطا وابالله ما سمى عليك الرد ما لوجه الذي ذكره او بالله بعد كنهه وما به هذا العتق
 ولو كان الدعوى في امان البكسر بالله ما انى من دفع مبلغ الرجال ولا يحلف بالله بعد
 ببيع وما به منه العتق وهذا العتق الذي لا يملكه العتق ولا يعرف ابي حنيفة
 عند المسمى ام لا واما الاصل الرابع وما اشبهها فان العتق بعض ما ورد من غير
 حلف الا اذا ادعى البائع رضاه المسمى به والقول في مقدار المقتضى للعقب حتى اذا
 رد المسمى حرة او عبدا بعد العتق فقال كنت بعك حرة غيره وقال لا يملك عتقه
 وحده والقول قول المسمى وكذا لو اتفقا على مقدار البيع وختلفا في المقتضى اشترى
 عبدا بصفقة واحدة وقبض احدهما وجد ما عتقا عتقا او ردتهما ليس
 ان ما حد السهم ورد المقتضى ولو قبضها والمسألة على حالها رد المقتضى وقول الربيعي
 ان برده وحده **قوله** لا يملك العتق الا في قول الشافعي وجب سبعين كيلة او وزني عتقا
 رد كيلة او اخره وعند المسألة المقتضى فقط ولو اشترى بعض المكمل لم حرة رد ما اشترى
 ما لا يجمع ولو كان ما اشترى بعضه ثوبا اخر ان شاء رد وان شاء قبل خصته من الثمن
 واللبس والركوب والمداواة وكذا الاجارة والرهون والكتابة والرهون على البيع
 والكنى رضا بالعتق بالاجماع فلا برده بعد لا الركوب للعتق او لرد على البائع او
 لشراء العتق بعتق فان من الافعال لا يدل على الرضا الا في قول الشافعي ورواه عن

واعلم ان العتق لا يملكه المالك بل يملكه المملوك
 ان يكون مملوكا ظاهرا للعتق
 فانه اذا كان مملوكا ظاهرا للعتق
 الا الاطاعة فهو قوله
 فعتقه فقام العتق كالحال
 فلو اقرضه عتقا ولو اراد
 العتق لا يملكه المالك بل يملكه المملوك
 ان كان مملوكا ظاهرا للعتق
 فانه اذا كان مملوكا ظاهرا للعتق
 فانه اذا كان مملوكا ظاهرا للعتق
 فانه اذا كان مملوكا ظاهرا للعتق

بالباطل

هذا الحديث يدل على ان العتق لا يملكه المالك بل يملكه المملوك

عن مالك في الركوب لرد انه رضى فقط بد المقتضى سبب اي اشترى عبدا بدينار ولم يعلم
 بها فقط بدينه عند المسمى له رده واخذ الثمن ان شاء الا عندهما وما ذكره في قول
 الشافعي يرجع بالنقصان ولو تروا ولله الايدي بعد ما سرق عتقا ببيع الاول فقط
 عند الاخير او قبل يرجع النعمة بعضهم على بعض وعندهما يرجع الاخير على البايع
 بالنقصان ثم هو لا يرجع على البايع ببيع من كل عتق صحيح وان لم يسم المالك واهله
 الا عند الشافعي واحمد لا يرجع اذ لم يسم وعندهما ملك في عمر الرقيق وقال محمد لا يرد
 في العتق الحادث قبل قبضه وهو قول الربيعي **قوله** في البيع العتق عتق
 باعتبار كثرة انواعه وخبره تذكر في سطر من الكلام اذ قال بعض الفضلاء العتق كالمكاتب
 في مقابل الباطل كذلك في مقابل الصحيح فيرد ما لم يسم المالك وهو الماد به في اشترى
 اقول لا وجه له فان العتق اذا اشترى في مقابل الباطل عتق ثم لم يسم المالك وليس بباطل
 ان يقول وقد سئل في مقابل الباطل والصحيح والسبع على اربعة اقسام صحيح وهو موقوف
 باصله وهو عتق وباطل وهو موقوف وقاسد وهو موقوف باصله وهو موقوف وقاسد وهو موقوف
 وهو ما بعد الحكم على سبيل الوقف وامتنع عامة لاحل غيره وهو موقوف بملك الخبز
 وهو موقوف بملك الخبز وهو موقوف بملك الخبز وهو موقوف بملك الخبز
 وعندهما لا يرد المسمى على المسمى لا اشترى عليه ولو كانت المداواة او المولى في
 رد المسمى فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة وقال لا يملك عتقه فمتى ما ولا يرجع مع سبب
 وطرف قبل الاصل فاد ثم هو على وجهين اما ان يبيع قبل ان يخرجه وهو لا يرد وان
 اخذه ثم القاه في الحفرة فان كانت كبيرة لا يملك اخذها الا بغيره فلا يجوز ايضا
 وان كانت صغيرة عتق اخذه من حله حاز ونبت للمرعى حازا لرد عند التسليم
 ولا يرد برونه في الماء ولو دخل السمك الحفرة باجتهال ما من سد عليه فوته النهرا
 سد موضع الركوب حتى لا يملك بخرجه فهو على هذا العتق والبطر ان كان وكل عتقه

او قتل
 ببيع عبدا بعبود
 كان زمان

وعندهما ملك بعضا

او في حيا الارادة لا يفسد بغير العلم او بغيره

يطرف في الهواء ثم يعود الى حارسه وبعيد هذا ما يصيد في الحوزة لا يجوز وحده
كونه ان كان في س او حوسا في مكان على ارضه بل يخل وان لم يكن الا بالمال
ولو اجمع في ارضه الصيد فباعه من غير اخذ لا يجوز بخلاف ما اذا عمل في الخلد
حيث ملكه ونهنا اذا لم يهيئ ارضه لذلك فان مبيعا له ما من حوزها من المال
او تصيد في حوزة صيد او يعلق به ملكه وكذا لو بطل ذلك عند الشك في
الشيء بالمشورة ملكه بالوقوف فيه وهذه فوايد لا بد من حفظها وحمل نفع الحياء
هو ما في البطن وسائر ما يحل اكله وليس في شيء بالاجماع الا عند مالك لان
معلومه لو علم في حوزها ولو لم يدر في حوزها وفي التعليل كما ذكره في نوع خفاء
وصوف على ظهر غنم نفع غير مفصل الا عند مالك والى يوس في الحوزة في الصوف ولا
خرج في شغل وزراع من ثوب قال اكثر الفقهاء يعني ثوبا بغيره التعليل واول
هذا في الحوزة كما سلف من سواء ذكر موضع التعليل او لم تذكر ولو وقع البيع اقبل
الثوب وسلمه عاد صحها ان كان قبل في المهر السبع قال الربيعي وان كان لا بغيره
جائز في زراع منه كالصبر من البصرة وقبلة قاله وهو ما حكمه من الصيد بصر السك
او نفوس الصابرة الماء ولا امر في بيع الثمر على الخيل بمنزله وود مثل كذا خرصا
الا عند السامعي واجد كذا لم يدر في حوزة او سبب ومنها كما قولان ولا حلية
والقائم في حوزة او من اوم الرصان فاذا افسدها المهر او بندها المهر البائع او
وضع عليه المهر حصة لزم البيع فالاول مع الملامة والثاني المباداة والثالث
القائم في حوزة من المهر اجماعا عليه ولا يصح بيع ثوب من ثوبين وهذا اذا لم
في حوزة العين ولو شرط في حوزة كذا ومرعى واجارته بالاجماع اي ولا يجوز
بيع المهر في حوزة او حارته او المهر اذ به الحلاء دون المهر قال عليه السلام لا يبيع المهر
والنار والحلاء ومفاده ان لهم الا شغل بغير المال وسي الدواب والافاقين

الاجماع

الاجماع

من الآبار والخاص والانهار المملوك وله ان يبيع الكس من الرخا في ارضه واطلب
احد الماء بغيره احد اميرين اما ان يخله بخل فباعه من الماء او يخله به هو وكذا
لهم التماس من الاراضي المملوكه واخذ منه ان ساجر الارض لا يباع الدواب فيها
او ينفقه اخرى معقود ما يريد صاحبه من الاجرة لم يحصل عرضها وهذا اذا سئله
وان ائتمه صاحب الارض بان سقاها او حوزها في ارضها وبيعها بالانسان
ملكه ويدخل في الحلاء صبي ما يرعاه المواسع رطباً او باباً والتماءة كالحلأ
وكذا لهم ان يشقوا بصفاء النار والاصطلاح بها والايضا من ابيها يرون رضى
صاحبها ولا يجوز ان يصادر المهر من الارض صاحبه ولا يبيع مع كل حاجة المهر من
احوائيات وعقد حجر والتماءة يبيع اذا كان محرراً وذكر العقد من ثوبين او ببيع
مع الكوارة مع ثوبها وذكر الكرمي انه لا يجوز ولا دود في حوزة المالك ولا يجوز
الى حوزة وعقد بها بغيره بغيره وقيل في دو والتزم عن الى يوس في رواية ولا يصح
بيع آبق غايب كذا في العقد المرسى في حوزة المهر من ثوبين ان يخله بخل لا يصح
قائلاً في العقد اذا كان في ثوبه ان افسده عند الاحد انه ما يخله بخله على صاحبه
وان لم يفسد بصر فابعد في العقد عند ما حلفا الى يوس ولو باعه ثم عاد قبل ان يبيع
لم يعد صحها بخلاف ما اذا باعه ثم اتى قبل السلم ثم عاد حبث يعود صحها ولو افسد ثوبه
عقده ولو علم حذاته في ذب العتق اخراجه على الكفارة ولو وهدى من انه الصغير او سلمه
حجره جائز كذا في ما اذا باعه لان ما يبي من اليد يبي في اليه دون السلم ولا يبي
قال الربيعي ومراوده اذا كان في وعاء الا عند السامعي والى يوس في امر الطرف
معلق الى يوس لانه لم يحرره الا في الام واجا ان يبي موقوفه في الحرة والام
ويصحب بالانفاق ولا يجوز بيعه وسبقه ثم لم يوردة كثر النفاق والافاق قال
العقبة او اليه ان كانت الكوارة لا يحرر من الا بالشراء يجوز له ولا بأس

الا اذا

ان يصون مشهوره وان كان اكثر من قدر الدرهم لا انسان اي لا يجوز الاسماع
 الانسان ودرخصي مما يحرم من الورق او من النسيئة وذو اهل كذا قال
 الرعي واظن ان هذا ليس من قبل الاستماع بل هو من قبل الامتناع ونهنا في كلام
 ولا حرمته قبل البيع بالاجماع وبمعنى بيع سماع وسمع اعظم المنة وعصها
 وصوفها وقربها ودرها وطوم السباع وتكونها وحلوه بما هو الكثرة كالود
 المنة بعد البيع من كونه سباعا والا يتبعها بها غير الاكل لطهارتها بالكونه الا
 حله لخير وكونه مع عظم النفع والا يتبع به عند الى حسمه والى وسع وعند
 محرمه لا يجوز الا بعد حاكم ولا على سماع وهو ليس محل سماع وخل السماع اعمال وهو ما
 على حرازة وقبضه والهواء ليس ذكر وانما يقع سماع قبل الاخذ بالامانة راسدا
 العايم وهو لم ينشأ القوطا في الشرع حتى يربو سماعا ولا يجوز سماع المسبب وبسببه
 ويجوز سماع الطريق وبسببه ولا يصح سماع اذ ظهرت عندنا بالاجماع وكذا عند خلافا
 وهذا اختلاف البهائم حيث يجوز فيها ولكن للمهرن اخبار ولا يشرع ما يقع ما يقع قبل
 الشفعة بمعنى لو باع شيئا وقبضه المستر بما لم يصب البائع النقص فشره باقتل من المملوك
 لا يجوز الا عندنا في حق جوازها او اباية من غير البائع كيف حاله او منه على المملوك
 او اكثر او موضع اقل منه او باقتل بعد ثبوت الحق كذا وكذا سماعه من لا يجوز سماعه
 كونه وواله وعدمه ومكانته هو غير له شراء البائع بشفته وقال ابو يوسف يجوز في بيع
 والمكاتب ولو اسرى ما يملكه ما يملكه ولا يجوز وكذا الوكيل يصلح سماعه بالشف
 ببايعه ثم اراد الوكيل ان يشره باقتل بشفته او بغيره باسمه قبل التقدم كذا وكذا لو اسرى
 من وارث مشرته ولو اسرى وارث البائع كونه حلالا الى يوسف الثاني والبيع
 ان شرط وزنه مطرد وطرفا في كل طرف مثلا بالاجماع وصح البيع لو شرط
 وزنه عنه بالاجماع اي لا يجوز بيع زيت كل رطل بدينار على ان يزنه بغيره وبطريقه

ولقد قال المصنف في بعض
 وعنى زيادة وعرض
 بالاجماع

وهو ان يملكه
 ما يملكه جازا ما يملكه
 مما يملكه
 الموقوف على
 الاصل
 وعرض

الموزون في كل طرف خمسين رطلا الا اذا عرف ان طرفه خمسون رطلا ويجوز
 ان شرط ان يوزن الطرف اخذوا في المتعاقدين في وزن رطله ما يشرى
 سماعا في رطل فردا من الرق وهو شرط ابطال الافعال البائع الرق غير هذا وهو
 لان حرمه ابطال القول للمصري بالاجماع كذا ذكر والطاهر منه ان يكون الا حلف
 في بعض الرق لاني وزنه وتصوبه ان يكون الرق ما كانه اخذوا في وزنه امر
 ومبايعه خمره ما كان في مباحا لم يشره بالذي لم يصب عند الى حسمه عند الى
 وعندهما والملك لا اي البائع هذا الوكيل وعلى هذا ان حلف الوكيل سماعا
 وتوكيل المحرم كحلال سماعا يصح ولا يصح سماعا على ان ينفق المشتري او يبرر اد
 بطلان او يتوكله والاصل فيه ان كل شرط لا ينفذ العقد وهو شرط ما لم يرد الشرع
 بخارزه ولم يخرجه من ماله لاي الاحتجاج منه فان شرط ما فيه ما ينفذ
 انفق كشرط المهر للمهر او شرط فيه المهر للعقد كالمهرين والكفاية جاز وكذا الوكيل
 فيه ما ورد الشرع بخارزه كالمهرين والاصل ان شرط ما يجرى التعامل بين الناس
 كشره النفع على ان يخذل ما يبيع او يشره ما لا ينفذ في لاي الاحتجاج
 وهو البائع والمهر لا ينفذ البيع وما عدا ذلك من الشروط مفند ذكره الرعي
 اصل كبر كج حنطة وعنده السله ورواه عن عمار واية اخرى صح هذا الشرط
 الا انه قول السافعي ورواه عن احمد وطريقه ان يبعده المهر من قبل الشراء ثم يشره
 غير شرط في العقد ولو عتقه المهر من جاز البيع عند الى حسمه وكج على المهر وقال الحنفية
 القيمة قال الربيعي ولو باع جارية شرط ان يطارها المهر او شرط ان لا يطارها
 فسد البيع عند الى حسمه وقال ابو يوسف في الاول وفي الثاني وعند محمد صحيحا
 ولا ائمة الا جملها لا يجوز مع المهر ما يشترطه لانه لا يجوز بيعه ولا استناؤه او
 سخدم البائع بغيره ولا دارا ان سكرنا البائع سماعا الا بعد ما كان في سيرة وسما

وعنده السله لا ولا
 ائمة على ان يشره
 بدين او بغيره

يوم واحد وعند يومين ولا يصح شيء على ان تزفحه المهر كذا اي درهما او
 درهمين او مده خاله او لا يسهل الى كذا او على ان تقطع المهر حتى وخطه بالاجماع فان
 واحد من هذين الشرطين لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد من الطرفين بما فيها وصح بيع
 نخل على ان تحزوه ويشركه وعند الثلاثة لا وهو قول رافضيه وهم يحولوا بالعكس فكلنا
 ما لا يقتضي ولذا اجزنا الاقتضاء واستحار الضياع والظفر والحمام وان كانت اجارة
 على استهلاك العين ولا يصح بيع الى البروز او مخرجان وصوم النصارى وقطر اليهود
 ان لم يرد ما ذاك معنى لا يجوز البيع بتأجيل النخل الى ههنا الاوقات ولو شرب النفاك
 في صومهم فباع الى فطرهم حاز ولا الى قدوم حان وحصاده وروا وقطاف بالاجماع
 لانها غير مجزية او قانها وكذا الى الجذاذ بالدين المتحسين عام في قطع الثمار وبالمهملة
 حاص في الحقل والحصاد بفتح الحاء المهملة وكسر الراء قطع الزرع والعطاف قطع الحنظل
 من الكرم والربايس وطى الرواد الحظيرة وغيره ولو فعل الى ههنا الاوقات وهذه
 الحماكة تخلع الكفالة ولو كانت فاشة كالكفالة الى ههنا الاوقات وفي الروايد
 البسرة ولو استوفى قبل حوله الى يوماع الى من الاطار ثم استقط المهر الال قبل ان يحد
 السان في الحصاد ومن قدوم الحاق صبح السبع مان ينفذ حوله فاحذرنا الا عند رواد السبع بالبيع
 اصلا وينفذ فدا عندهم قوله ولو استقط الى ههنا الاوقات وهو المهر ولو باع مطلقا في
 اجل الثمن الى ههنا الاوقات جاز لان ههنا تا حصل الودع وهي الحماكة لراد بائع في العقد
 من حر وعنده او ثمة ذكته ومنه وجه التي كانت حقت ايها بطل البيع فيها عند حسب
 سواد من ثمن كل اولم بين الاخذ بها وان في قول واحد في رواه صح في عبده وذكه
 لو سمي لكل ثمنه ولا يضره اخاد الصفقة ولو جمع بين عند ومدر او عند غيره عطف على مدر
 وجمع بين مكر ودفعت صح البيع في العن والمكر وهو الاصح وفي رواه ينفذ في المالك الذي
 العتق او البعث في نوازله ولو جمع بين مكر ومسد سطل العقد في المكر ومنهم من ان الماد من

اذ لم يبين في نوازل المهر
 او نوازل السلطان

الوقت الغير المحسوس فاذا كان محسوسا يكون كالحرق فلا يجوز البيع فيما بين وقتيه ولم
 المساجد والمقابر قالوا لا يصح والاصح انه يصح في الملك مصر في الكلام الى النساء المحتوى
 الا عند جارك والساقية قول واحد في رواه مصلح المهر المسع في البيع الى سدا من البايع
 من عوضه حال حكمه اي المهر المسع عليه اي ولزومه فحده يوم القبض والم اد من امر البايع
 اذنه لا بد له من اذن بيع بعد الاقرار وصدق في المجلس كتنفي بالوكالة وهذا اذ لم يقرب
 الثمن او قبضه وهو حاله لا يلزم بالقبض كالحرق والحزب وان كان مما علكه وصحة كان اذنا
 حنه بالقبض ولانه يحال الى التفرع ولو بعد المجلس والحل واحدا من البايع والمهر فصح
 اي فتح البيع الى سداى بحزبها والتمام في والحل مفع على ويمكن من الترخي والقبض
 يعلم صاحبه واما بعد القبض فان كان العا في صلب العقدان كان راجعا الى اصد البواين
 لا تسع والخمير ينفذ احدهما بالفتح وان كان العا بشرط مفدا وبغيره مما فيه منفعة
 لاحد من المكون الفسخ لمن لم ينفذ الشرط دون الآخر عند جمعه وعند كل منهما فسخ
 الا ان سيجد المشتري او يهد او يحرق او ينفق فانه اذا وقع واحد من هذه التمرات لا يفسخ
 واحدا منهما والاصل انه ان المهر مع فعل البيع فعمل ينقطع به حتى المالك في الفسخ ينقطع
 حتى البايع في الاسترداد كما اذا كان خطه فخطها وعند السله بفتح هاء الفاء وله اي
 للمهر ان ينفق من ماله حتى اذا تولى سدا بعد قبض العوضين كان للمهر ان يحبس المبيع
 حتى ما صدق منه من البايع الذي قبضه وان مات البايع فالمهر احمى حتى ستوفي الثمن
 فلا يكون اهوة لو خاف البايع وتبين هذا لو استاجر اجارة فاسرة ونفذ الاجرة او كان
 رهن في سدا او قرص قرص فاسدا او اخذ به رهنه ان يحبس ما استاجر وما اراد
 حتى يقبض ما اخذ فان مات المجر او الراهن او المسمون فهو احمى بالمقبوض من سدا البايع
 وعند السله كما اي لسلم الممنوع من اصد الثمن وطاب للبائع ما ربح اي لو اسر سدا
 بالمعيبين مما لا يقين كالمراهم والزمانيه ورج كل واحد منهما طاب للبائع جوارح الى

للمهر

وعند السله لاه

اكله وسعه حتى كسبه وينبغي وان كان بعد القبض بخلاف ما اذا باع في زرع ومثل
الموزون وكذا المعدود اذا اشتراهما شرط الوزن والعقد لا يجوز اكلها وسهما
فصل الوزن والعقد لا يجوز معهما اذا باع الثوب بطريق الزرع ولم يسم لكل ذراع ثوبا
ولو كان الموزون الدراهم والدرهم كوزا تصرف فيها بعد القبض فصل الوزن
وفي المحيط لو كان المكيل والموزون ثمنهما كوزا تصرف فصل الكيل والوزن الا عند
الثاني في الموزون لا يجوز الصا وعندهما والاصل في قول ابن ابي حنيفة في المعدود
وضح الثمن في الثمن فصل فيه بالاجماع سواء كان المعنوي من جنسه او من خلاف
جنسه والمراود من الثمن على علمه الدين يعوض او غير عوض حتى لا يجوز ان
عنده من غير علمه الدين الا في قول الربيعي لو كان الثمن غنبا لا يصح والزيادة فيه
اي في الثمن وانما عتبه والزيادة في المبيع اي يجوز للمسلم ان يربط في الثمن ويجوز
وتحوز للبائع ان يخط على الثمن وان يربط في المبيع ويعلق الاحتياق بجمع ذلك حتى
لا يكون للمسلم ان يطالب بالمبيع حتى يرفع الزيادة والبيان ان يحسنه في الزيادة
ويمكن للمسلم المطالبة بتسليم المبيع بتسليم ما بقي من الخط وعذر فروا عليه لا اي الاحتياق
الاحتياق بالزيادة ووجه تاويل كل من غير قس ولو اجل الى اجل فهو انظر فان
كانت بجهالة فاحت كهبوب الربح لا يصح وان كانت سره كخصا وحاز كما في الكوال
عمر قرض فانه لا يجوز تاويله الا عند حاله صحيح انما جيل في قرض الصا وعند الثاني
لا يجوز انما جيل فيها الا في المرفوع وغيره **فصل** في الاقالة قبل بيع من القول
والهبة للسلب اي ازلت القول الاول قال الربيعي ولا يملك ويبيع لانهم قالوا فكت البيع
بالكسر قول شيخنا ان عتبه ما في قول جاذول ليس بعد لانه صحيح ان الهبة فيه للسلب فكيف يصح
ما قال من دلاله فكت على كون عتبه ما في قول جاذول ان اصل فكت اذكت فذكر في الالف
ثم فكت في العتاف الى الكسر لا الى الضم لانه لا يثبت بعتك من السلبي فعلى هذا

المواضع
المكمل

في المواضع
في المواضع

على هذا يجوز ان يكون من القول وهي مكية حتى المتقاعدين وقاعدة كونه في بطن
في مواضع احد بان يجب على البائع رد الثمن والسائي ان لا يتقبل بشرط وان
انه يجوز بيعه من المشرق قبل قبضه منه وله فوايد غير ما سمع في حتى ثالث وان يظهر
في ان ثلث طلب السعة فيما يمكن وكذا الاستبراء في اجارته لانه حتى الله سبحانه والله
بالمشاهير وقار ما كثر في احمد في رواية فقهنا حتى الكل بطل حاله عن مالك و احمد في رواية
بطل حاله وتصح بمثل الثمن الاول بشرط اقله واكثره او حتى آخره ولو لم يرد الثمن الاول
وكونه اخواني شرطه الاقل بشرط عدم العتبه عند المسمى فانه اذا عتبه عند المسمى
بحوز بالاقول ما زاد ما فات منه بالبيع وهو جهة ما فات ولا يجوز ما كثر منه ولا
الا قاله الا لفظها مع واحد على الاخر والآخر على المبيع وعند الله بعد الاقا
وهذا كالمبيع بغيرها اي صحه الا قاله وسلا كعقبة اي بعض المبيع مع جهتها بعدة
ولو توافقت فبذلك احد ما صححت الا قاله في الثاني منها ولو لم يملك لا يجوز خللا وما
لو يملك البطلان في الصرف حيث يجوز الا قاله بعد سلا كما بالاجماع الا في جهلة
وهذا كالثمن لا اي لا يمنع بالاجماع **فصل** في التولية والمالك حتى اي التولية بيع
منه سابق والمراكح حتى بيع به اي بالمسك السابق وراوة عليه وبها خروا عن مالك
الناسي بها من كثر الرسول عليه السلام الى يومنا هذا وكان منها على الاما
والاخر از عن اخيانه وشرطها كون الثمن الاول مثليا فلا يجوز الا اذا باع بذلك
البدل من عتبه او به وزيادة به معلوم فحسد كوز لا تنقأ لجهالة ولو باع به فبغير
قيمة او ثمنه لا يجوز ولو كان البدل مثليا فباع به وبغيره ان كان للمسلم يعلم
جمله الثمن صح وان لم يكن معلوما فان علم جاز وله اخيار والا فليس من شرطها
ان لا يكون صرفا حتى لو باع ذنبا بغيره رايهم لا يجوز فيه المراكح والتولية الا عند الثاني
كوز في المرفوع عتبه وضم اليه اجر العتارة والصنع والطراز والغسل وحمل الطعام و

المواضع
المكمل

الغنم والاهل فيه ان كل ما يزيد في المسع كالصنع والغنم والعصارة والطرز اوفى
 قيمة لكل والسوق لم يجمع الثمن وعلى هذا ان يضيف اجرة الغنم والاحاطة
 ونفقة تجفيف الدار وطى البئر وكس الاثمار وكسح الكروم وسقيها والزرع
 وعرض الاشجار فان فعل شيئا من ذلك لا يضمن له ذكره الرطبي اقول للزرع
 والاشجار قيمة فلم يأتوا ان يضمنها له وفي الخطا انه يضمن طعام المبيع وكسوتها وكسها
 واجرة السمار ان كانت متروكة في العقد ولا يضمن احدهما الا لئلا يكون يقوم فامسح
 بكذا ولا يقول كسوته بكذا بالاجل خذوا عن الكسوة ولا يضمن احدهما الا لئلا يكون يقوم فامسح
 وسيت اخطأ وهو السمر ويضمن احدهما من يد احوال ونيلها وانما في الخشب
 ونقب اللوادة ولو زرع العبد لا يضمن له ان يركب المال ولا يضمن احدهما الا لئلا يكون يقوم فامسح
 والبيطار وحمل الابن ونفقة نفه وكراه واحده اخوان والغداء في احيائه
 والنزى يوزن في الطريق نظرا لظلم لا يضمن الا في موضع به جرت العادة حان
 2. مراى احد كل الثمن او رده وخط في الولية وعند ابي يوسف ان في احد
 خط فيها غير انه في الولية خطا قد ربحا من الثمن لا غير وفي المراجحة خطا
 القدر من راس المال وخطا من الرخ الصالح به وعند مالك ومحمد وان في
 3. قول خير فيها وعن مالك قول من اساقى بالبيع المسع ولو يملك المبيع قبل ان يرد
 او حدث به ما منع الرد لزمه جمع الثمن المسمى واستحقا خبارة عند ابي حنيفة
 وهو المهور من قول محمد وعنه قول ابي يوسف خطا كسوتها كانه وكذا عند ابي حنيفة
 في الولية يلزمه الا حصر بالثمن الاول ولو وجد بالمسح عينا في حديث عن عبد الله
 لا يرحم بفقان العيب سري بوما فباعه ببيع ثم اسراه فلو باعه ببيع طرعا عنه ما
 ربح فله كما اذا اسره بوما بعشرين ثم باعه مراى سلهن ثم اشتراه بعشرين فانه
 سعه مراى على عشرة ويقوم فامسح على عشرة الا عندهما والاساقى وحال المراجحة
 وهو العود في المال المذكور ولو احاط بثمانية كما اداه اسراه بعشرين وباعه مراى

لا يجمع الا في وجه
 ان افعى في يد افعى

ما يبيع ثم اشترى بعشرين لم يراجح اي لا يبيع مراى اصلا الا عندهما والاساقى
 براجح بالاجرة وهو العود كما اذا اخطأ في ثمن ما باعه من الاجني ثم باعه
 الاجني من البائع ثم اشتراه الا اول منه فانه سعه مراى على الثمن الاسراه سري
 عندهما دون مدون بعشرة وباعه من سري ثمانية عشر براجح على عشرة وكذا
 العكس اي لو اسره المولى ثوبا بعشرين فباعه من سري ثمانية عشر المديون المستوفى
 بالدين ثمانية عشر سعه العبد مراى على عشرة من اذالم بين وان من اسراه
 من سري او من سري حازه والمالك يضمن له العبد المالك فمولى له قال الرطبي
 واهل اهل الدين على العبد وقع انما قالانه اذالم يكن مديونا فمولى اقول فابن
 بهذا العقد ظاهرا فانه يضمن حازه لعدم العلة بين المولى وبينه فاني به لرفق هذا
 الوهم ولو كان مضاربا براجح مع رب المال ما نفي عشر ونصف اي لو كان من
 عمل بهذا العمل مضاربا ما كان مع عشرة دراهم مضاربا بالنصف فاشترى
 ثوبا بعشرة وباعه من رب المال بثمانية عشر فانه يبيع مراى ثمانية عشر ونصف
 رده لا يجوز هذا المسع من رب المال الا عندهما والاساقى في قول براجح كما اسره
 وبالنصف اي اذا اشترى المسع من سري ثوبا بعشرين وباعه براجح ثمانية عشر
 مراى غير ان بين العبد والمولى وعند ابي يوسف وفي سائر الكتب من زواته عنه
 وزور والثلثة لا سعه مراى ثمانية عشر براجح وبكر وبالنصف والكال الحب
 حاد والنصف او فعل غيره واخذ ارشها بالاجل وان سعه بفعل المسع نفه كما اذا
 فعا عنه فهو غير له ما لو عتق يافه سماءه والم ادم من سري البان ان لا يبيع اسراه
 بكذا من الثمن ثم اشترى العبد عن ماله وكذا ما باع من نفسه فمولى له ثم في كل موضع
 لا يراجح الا ببيان لو لم يبين فليكن ان يرد عليه او اعلم خيانه اسره بالنصف
 وراجح بباية ولم يبين الشبه خبر المسع عنده علم على من اشترى بالاجل ولو اخطأ

ابيع

ولو اني اولى ماله المراجحة

اي اتفق المهر المسحوق في هذه الصيغة فمهر بان الثمن كان حولا من هذه بارج اى بالف
 ومات به وكذا المولود اى سى مثل المراكح فيما ذكرنا من ايجار ما دام المسحوق قايما ولزوم جمع
 الثمن بعد الهلاك او التملك وقال العفة ابو حنيفة المختار للفقهاء ان يقوم بمن حاله من غير
 مخرج عليه بفضل ما سنها وهذا اذا كان الاصل حروطا في العقد والام ثمن حروطا فيه
 ولكن المعتاد ان يوزن منه في كل حصة قدر معلوم قبل المهر من بانه ولم يجرى عليه مهر مراكح
 بديان وقرقاولا المعصور غنما فاحاله ان يردده على بايع حكم الغنم ويغيب المهر رفقاً
 بالبيس وكان ابو اليسر يعني بان البايح ان قال للمهر منه مائة كذا فاسر من مائة مائة
 وطهر خلاصه الرد حكم انه مائة وان لم يخل فليس الرد وقال الزمعي واليهما ان يقع المهر الى اليسر
 والى رحل بما قام عليه ولم يعلم المهر من مائة اى لم قام عليه فقد القدر بالجمع الى و
 لسامعه ولو علم في الحنفي حروطا كان عليه في اوله او آخره واما بعد الاخر اى فاصلاح
 فلا يجوز نظره مع الشئ برقة **فصل** في الروايات والى اية كثره واذا ما حصل
 شرب من كبر الكبريت فقدراني واجتهدت الامة على كثرته حتى يكون حاضرا هو فضل حاله حواء
 بلا عوصه وعلته قدر وهو الكيل في المكمل والوزن في الموزون وحسب اى اتحاد جسمها
 وبه قال احمد وعنه في غير الفقهاء كونه حاكولا وعندهما كونه متعائلا ومخرجاً وعند
 ابى حنيفة كونه مقطوعاً الى الطعم بانوارده في المصنوعات واكثر شرباً عنده وفي الموزون
 ثمنه اى ما يوزن الى الامانة وبه قال مالك في هذه رواية
 حرم الفضل والنسب بها اى ما قدر واكثر كغفر من كغفر من به او مفر من كغفر من به
 او كلاهما ثمنه وحرم ما حد بها النسب فقط وحق التواضل بوجود احدهما اى بالقدرة
 دون احسن كتحطيم السهم او احسن دون القدرة كالروى في المهر والى الامانة اى في
 احدهما وعندهما كونه في حواء كجوانين من حنيفة عندهما امر واحد من دعه غيره
 وحذا اى حل العاضل والنسب عندهما اى عدم احسن والقدرة صحح سبب كالبه والاسر

باق عليه
 وعندهما لا
 وحسن

وموزون كالنقد من وما نسب الى رطل كسر الرء وفهنا نصف من والمادة كل شئ
 وقع عليه كيل الرطل فانه يعتبر موزوناً مثل الادمان فانه موزون غير انه لم يسم
 الا بالوزن وعاء شئ عليه وزنه بالامانة والفضيات في كل وقت بالوزن فقدر بالوزن
 والامانة فاكفى به قال في الداء وادالك موزوناً فلو كان كيلاً لا يوزن به كيل
 مثله تنوهم الفضل في الوزن مثله المازو وقال الزمعي هذا حائل لان السبب او احوالها
 في كيل وجب ان سويها في كيل ايها ولا ياتر يكون الكيل معلوما او مجهولاً في
 ذلك اذ لا يختلف ثقله فيهما وفي النهاية فقلنا عن كاستحالي فايض هذا انه لو باع كسرة
 الى الرطل كسرة متعاقبة الكيل مائة واما الوزن كوزن هذا حواء وهو مراكح
 فانه لا يجزئ منه الا الوزن مائة يوزن الى انه لا يجوز الا واتي ايها ادلا فوفى به كيل
 على حاشيتنا ولا ننفي هذا السكالات الادامع احوارها الكل اقول يمكن ان يرد هذا
 مائة ان اراد ان مائة الكيل لا يجزئ الى حصة وزنه او لا فهذا السبب اذ هو سواء
 وزن الادمان وكذا حاشيتنا في حواء بالخط والوق والمعاون وان اراد انه لا يجزئ
 ثانياً بعد ما عرف اولاً من نرضى به ولكن نقول اذ اعلم قال الكيل الاول على حال
 الكيل الثاني فليست له اية الموقوف كونه مائة والامانة اصل وعندهما في
 ما نسب الى طعم وعندهما كونه ما نسب الى الاقياس على ما مسمى اصلها وجيم كونه
 بالاجماع حتى لا يجوز بيع احدهما بالآخر متعاقباً صلاً ولو اعتبر لا سبباً بالبياعات
 ولحق العاضل لا العاضل في غير مرفق حتى لو باع برابرها ونزقاً فضل العقب
 حان واما في الصرف فلان بين العقب بالبراج على ما سيجي في كتابه الا عند السامعي وحده
 سطر العاضل في المجلس في مع مطعوم مطعوم من حنيفة واصل اولاً ووجه حنيفة من بر
 تحسن منه ونما حاشيتنا حاشيتنا وسفينة نصفين وحورة كوزن من مائة من بين
 وكذا حاله اصل كوزن كالكثرة من ذهب وقصه ومادون نصف صاع بغير حنيفة

ولا بد في الحاشية من كونها مادون نصف صلح حتى لو باع مادونه بصفه او اكثر
 لم يجوز وعنده السله لا يجوز جمع ذلك عالم سنا وبما الا في روايه عن احمد ومالك وصح
 فليس يغلب ما عساهما ان كان العلق مغشا والعلسان محضين الا عند مالك ومحمد
 لا يجوز له والعلوس اراكم انما عندهم وسع تجو ان من حبه وقال محمد لا يجوز الا
 اذا كان اللحم اكثر مما في احوال ولو كان سائبا من ذواته غير ملحوظين يجوز
 ان ساع اصدما بالاحرى وعنده السله لا اي لا يجوز مطلقا وسع كرماس يعطى وكذا
 بالنزك كنف ما كان ولو باع العطن بخر لا يجوز عند محمد كنف ما كان وعنده في موسى لا يجوز
 الامتسا وبما قالوا وقول محمد اظهر ولو باع وطنا غير مخلوق مخلوق حاز اذا علم ان
 الحاصل اكثر مما في الآخرة وان كان لا يعلم لا يجوز ولو باع وطنا غير مخلوق كنف العطن
 وما كان يكون احصاها من احصاها في العطن لو باع شاه على ظهره
 صوف وفي ضربها ليس بصوف وليس شرط ان يكون الصوف واللبس اكثر
 مما في الشاه ورطب رطب الا عندنا في ورطب بتم وعنف بربيت مماثل عند
 والسله لا يجوز الجمع فيها كما لا يجوز مع الرقيق ما يحفظ مماثل وفي سلع العتف
 بالرس في بعض الروايات لا يجوز عند الكل كالحفظ المقلية بغير المقلية مماثل وسع
 محقق بعضها سقن معا ضللا وعنده السله لا الا في قولنا في روايه عن احمد انه
 يجوز كقولنا وليس بقر ليس بعم وعنده السله لا وقل بخل عن بالاجماع الا في رواية
 عن مالك انه لا يجوز وسع شحم بطن بالينه وطم متعاصلا بالاجماع وخبر به رقيق
 بالاجماع وعن ابي حنيفة انه لا يجوز سعة اصلا والاول اصح وهذا اذا كانا قد
 وان كان البر والدقيق شبه حاز ايضا وان كان بخر شبه يجوز عند ابي يوسف
 فان صاحب الاصل وحده العتوى لا اي لا يجوز مع رقيق او سقن لا متعاصلا ولا
 متساويا ولا سقن الوض بالوحي مسا وما متعاصلا عند ابي حنيفة وقال لا يجوز

لم

وامر

هما

رجل الظلمة

ما كان الا عند مالك واحمد في روايه لو كبل او وزنا ولا يتوب بربيت في سابع
 حتى يكون الرثب والبشر الحاصلان اكثر مما كان فيهما ولو لم يعلم ان الحاصلين
 حلالا فليزق وعنده السله لا اي لا يجوز اصلا لا متعاصلا ولا متساويا ولا سقن
 خبر الا عند مالك والسله ليس عند ابي يوسف في قول سقن في سابع فقط
 وبه ينعى وفي قول آخر لا شافني وعنده محمد في سابع العتف وعنده مالك عتفا ولم
 ادر ما معناه وعظمان المراد قيسا وسقن العتف بالورق والعدد والورق
 والدينار بالوزن فقط وكذا ما تملكه في الصلح وعنده سقن سقن بوزن
 ان تعطلوا به وبعد ان تعطلوا به قديرا لا امر العتف ولا سقن العتف ويجوز
 في الحدود ما اتفقوا عليه وما فاحشا كالتيسر ويجوز ولا ريب في سابع
 الماذون اذا لم يكن عليه من شئ من رقبته وما في سابع وان كان عليه دين لا يجوز
 حلف في الملكات والمتعاضات لا ريب فيها وكذا شرطي العتف اذا تابعا من
 مال الشركه ولا من حربي وسلم منه اي لا ريب فيها واربح وعنده ابي يوسف والعنه
 سقن ولو لم احرى ولم يبا حرا لينا فذكر **مسألة** في المحتون في العلم
 لا يدخل شراء بيت بخل حتى يملكه عالم بفض عليه وفي عرفه يدخل ذكره في العلم في بخل
 العلوة الكل سواد باع باسم البيت والمتركة والارقان المعتر في كل اقليم وعصر
 عرف وفي شري مترك اي لا يدخل العلوة الا بخل اي لا يدخل كل شيء بخره او بخره
 او كل قليل وكثير هو فيه او منه يدخل وفي شراء دار يدخل هو اي العلوة وكيفية
 من غير ذلك شئ مما ذكر ان كان من غير دار لا يدخل الطل في سابع الدار
 الا بخل حتى هو لها الا عند مالك واساقعة من غير ذكر سقن مما ذكر ان كان من غير الدار
 كالعلو ولا يدخل طري وسقن بخر الشين في سابع الدار الا بخل كل شيء بالاجماع
 وفي الاجارة اي اذا استاجر الدار يدخل من الاجارة ما ذكر بالاجماع ولا يدخل

بالاجماع

لا طلة وهي اياها الى احد
 طرفها على الدار المسوية والآخر
 على دار اخرى او على الشطوط
 في اسكوتها على طلة الدار
 بحدود السدة التي فوقها
 ابي حنيفة

الاجارة تطل

لا عندنا في العود
والحمد لله
نصف الفضل
وإلا فهو
لوح

سید داود گلزارم

عندنا والاسم كذا في نسخة
من المصنفين في تاريخ
الاسماء والكنى في نسخة
من المصنفين في تاريخ

وغير محمد والمسلمه رضي الله عنهما



والبيع في الاصطلاح
اليه والمسمى به السلم
والتمسك به والتمسك
بالمال

موجبا بما يثبت المكتن في راس المال الجدين او الموصوف للسلم اليه محل الصلح
وهو منزوع في راسه المكتن في راسه ما يمكن صفة ومعرفة قدره
فيه والافلا اي مالا يصفه صفة او لا يعرف مقدارها لا يجوز السلم فيه فيصح في كل
وموزون ممتن اخر زينة عن الدراهم والثمانية فانها اثبات في صفة فلا يصح السلم
فيها فاذا لم يصح السلم باطلا وهو اللص وعودي متقارب كالحجر والسفن
وستوى فيه الصغر والكبر خلاف البيعة والرياء بالاجماع التي رواه عن احمد
في معدود مطلقا يجوز لافي التباين الا عندنا في صح وزنا وما ذكره رواية
مطلقا وصح في فلس الا عندنا في احمد ومحمد في رواية عنه وبه في المسئلة مشية
على ان اصطلاح الانس على التمسك لا يطل عندنا با صطلحا هما وعندنا ما يبطل
ولكن بكسر الباء ولو اخرجت لوسم ملبنا معلوما ولا يصح في المنازعة معدود كالاثة
وزرع كالنور ان يزرع وصرفة وصنعة بالاجماع وان كان بوب
حرر ببيع بالوزن لا بد من بيانه وزنه مع ذلك لا اي لا يصح السلم في حوائج
السلم ببيع اذ ابيع احسن والسق والنوع والصفة ودرخل فيه جمع انواع الحوائج
حتى العصا فير ولا في اطراف كالرؤس والاكادع ولو اسلم وزنا حصلوا فيه
ولا في جلوده عند الا اذ ابيع الطول والرحس والصفة من اجوده والردابة
الا عندنا في احمد في التام في قوله ولا في حطب حرام حرمه وهي بالعارس بند
بهرنم وخرطه حرزا بقتدع الراي الملهل على الزاي المجهو هي العتف من القوت ولو بين
وخرطه وخرطه في قوله لا عندنا في حوز في جوهر ولا يصح السلم في معقظ اي في
انقطع من حوز العقد اي حوز المحل بان اسرى العدم جمع الوقت من العقد الى اكل
وعند المسئلة لو غلبت حوزة على الطن عند المحل وصر لا يفسد ان لا يوصف في الا
ولكن كان يوصف في السور ولو اعطى عن اسر الراس بعد المحل مثل ان يوصف في السلم في السلم

باب الجاهل

واحد

عجز من في العقد واصرر من ماله ومن ان سطر وجوده حلا فالر وقا سطر العقد
وبسرد راس ماله ولانه يمكن طر من حوزي كان في بلد لا يقطع في السلم او سلم فيه
بحار وزنا لا عودا وعن ابى حنيفة انه لا يجوز في الكبار التي يقطع كالم في السلم في السلم
وزنا لو كان السلم مباحا وهو القدر على صفة بيان قدره بالوزن وبيان
نوعه وذكره النباه البصيح ان في الصغار يجوز وبها ذكره وفي الكبار وبيان
وعند المسئلة صح في طر به ايضا ولا السلم في حوز عند ابى حنيفة وعندنا ما يبطل
من حوزة في حوزة وسنة وموصف وصفة وقدره وبيع هو ارضه وزنا وصل لا خلاف
سهم في ابى حنيفة في اذ اطلق السلم في السلم واما لا يجوز ان في حوائجها فيما اذ ابيع
موصفا معلوما وهو لا يجوز والاصح ان يحلف في ثابت وبه اي قول الامام من
نوعه ولا يكتفى بحسب وزنه معين لم يدر قدره اذ يحتمل ان يضر وقا في الدابة ولا
ان يكون المكمل محالا معص ولا يسطر كالتفصيل محلا وان كان مما يمكن كالمسكوك
لا يجوز للمنازعة التي في قور الماء للتعاقل في كذا روى عن ابى يوسف وقال الربيعي وبهذا
لا يفتقر السلم لانه ان كان لا يعرف قدره فلا يجوز السلم به كيف كان وان كان يعرف
قدره فلا يجوز به لبيان القدر لا يفتقر فكيف ياتي في الفرق بين المسكن وغيره
وقول المراهقة الثاني اقول من اجل المذكور في الكلام حنيفة في اذ ابيع السلم وقوت حنيفة
بها الضرر اليكس والتفت في السلم لافي السحاح اذ يجوز ان يكتله حاله في السلم فلا يودي
الى المنازعة وهذا النزاع ليس الا في السلم ودفعه بان الم او حازم في قدره فاذا سلم في
الى حوز المحل في كان لا يجوز لانه يجوز ان يتحقق ما يتحقق اليكس في السلم وتفت في
فلو اراد ان سلم ولم يرض به السلم لم يقدرا البيع ان يقول انا اسلم به ولا يجوز السلم
سرقه حنيفة وغيره حكاه حنيفة بالاجماع اي لا يجوز السلم فيهما وان كان السلم لسان النوبة
بان كان يظن حلا بس وكذا اذ اسلم الى السلم لا سويهم العطاء كذا في المواقف

لا عودا

باب الجاهل

او الجاهل في قور الماء
وانما سقم هذا الفصل في السلم
اذ كان السلم في الحال
حيث يجوز ما لا يجوز
وسر ط ذلك لانه ان لم يكن
وبعد في اشتاء قور الماء

ما ان احصى النوع والصفة والقر والاجل وقد ذكرنا اول الفصل لزوم الصفة وجود
 العذر الا عندنا لا يفي بالاجل شرط عينه واقراى اقل الاجل بحيث لا يوزن
 بعينه شهر وهو الاصح ويغني عن العذر بالصفة ورواه الطحاوي من اصحابنا وما
 قد راس المال شرط ايضا في المكيل والموزون والمعدوم بالاجل وهذا عندنا في
 وقال لا يخبر الى بيان قدر راس المال اذ كان معين في شكل قوله بالاجل وحكم
 انما يقع في حاله في مؤنة وهذا عندنا في حكمه وبطلان عندنا في كسر
 ويوفى في مكان العقد وعلى هذا الاختلاف الغنى والاحرة اذ كان لها محل مؤنة
 وهي دين في الزمة موجبة بان كسر سببا او سببا جرحه كمنظرة الزمة موصوفة و
 اقساما سببا وحكما لا احدى من موصوفة في الزمة الى حل فمعه شرط سببان
 مكان الانفاذ وعندنا كسر شرط في مكان السبع ومكان سبب العدم المساجرة ووضع
 القسمة ثم اذ عين مصر احاز وان شرط ان يوفى في موضع ثم يحل الى ماله لا يجوز وفيه لا
 حل له ولا مؤنة كما فيك الزعزان لا يخبر فيه الى احسنه وشرط من راس المال في الزمان
 بالادان حتى لو سافر فمحل القسمة لم ينفذ ما لم ينفذ قاضي غير مفسد الا عندنا في
 تاخيرته بوجوب او اكثر لا شرط تاجيل وحكم الشرط مجموع في قولهم اعلام راس المال
 ما علم حبه ونوعه وصفته وقدره وتجهل واعلام العلم في ذات حله ومان مكان الانفاذ
 والعبرة على حصوله بان يكون موجود من محل العقد الى محل الحل العلم في كسر عاتق درهم
 عاتق درهم علمه ومان عقد في الدين اي السلم في حصة الدين باطل في حصة العقد ولو
 في حصة السلم لا ينفذ في الاخرى هو الباطل ولا ينفذ في التفرقة راس المال في السلم
 فيه حل العقد كره ولا ينفذ بالاجل الاروانه عن مال كانه بيع توكنه مما لا علم لم يستر من
 العلم الراس مال سببا قبل فمضه حكم الا قال احسانا وعنده قد والله بيع اي كره يوجوه
 الا قال وهو العكس شهر السلم اليه كرا واحر يوجب السلم بقبضه من البائع فضاء له اي

في المكيل والموزون
 والمعدوم بالاجل

اي سلم يبيع ووجه لو فرضنا معي اذ كان الكسر قرضا واسره المسهر كرا او امر المحض
 بقبضه فضاء لم ينفذ في حوز وان لم يعد الكيل ولو امره بقبضه لم ينفذ في صورة البيع فضاء
 ككسر لثقة ثوبا كمال او لا فمضد صحيح لوجود الكيل مرتين فضاء للفقهاء امره
 السلم ان كسره في طرف فمضد وهو غايب يعني لو دفع راس السلم الى السلم اليه طرعا وحل الزمان
 واحر السلم اليه ان يحل الطعام السلم فيه واحر السلم اليه ان يحل الطعام السلم فيه ويحل في
 الطرف فمضد السلم اليه ورب السلم غايب لم يكن مضد فلو سلك من سلك السلم اليه
 وصار كما لو كان عليه درهمين فدفع اليه كباينها المدون فيه حلف لم يضر
 كحلف المسع اي كسر راسه حينا ودفع المسع الى البائع طرفا واحره ان كسره ويحل
 في الطرف فمضد الساع والمسعر على وجه ولو كان السلم حاضرا او كان السلم اليه ضمة
 وحل منه ومن الطعام يصير قابضا ولو اوصى في الشراء ان يكسره ويحل في طرف الساع فمضد
 لم يصير قابضا وعندنا لا يكون فضاء المسع ايضا السلم اعني في كسره وقبضها فضاء
 او ثبوت اي الامه في يد السلم اليه قبل ان يفضها رب السلم حكم الا قال او ما من قبل
 الا قال ثم تعامل بعد موتها في السلم ووجه ولم سطل الا قال في الاول وصحت
 بعد موتها في الثانية وكذا على السلم اليه في الجارة فيها يوم قبضها وعكسها شرا واما في
 اي عكس سلم السلم سراء اجارة بائع فان اكلم فيها لو كانت بعد الا قال بطلت ولو
 تعامل بعد سلكها استثناء لا يبيع ولو تعامل في الطرف بعد سلكها صد البدل او
 كلاهما او هكذا البدل او اواحد منهما الا قال في الترادف الا قال والقول كذا
 رداة واما جيل لا ينافي وصف واجل بالاجل مع او اختلفا في سراط الوصف
 في السلم فان قال احد سراطا رداة او سراطا اجلا وقال الاخر لم سراطا
 كان القول قول من يبيع الوصف في الاجل والاصل في حسن من البائع انها اختلفا
 في الصواب فان حله كلام احدهما نفي النقص كان باطلا وكان القول لمن يبيع الوصف وان

وعنده فضاء بالاجل اي

وان خضع محرر الخصومة فكذا عند اني حنيفة وان البقاء على عقده وايد وعندهما القول
 للمحرر ثم فصل في قول لو سلموا اني احل في كذا حلفا لمسلم الله شرطاً واما
 قول ربنا لم يشرط في قولنا لمسلم الله ولو ادعى ان لم يشرط الردى والكلح الله
 الشرط اصل كان القول لمسلم الله عند اني حنيفة وعندهما لمسلم الله ولو قال لمسلم الله
 لم يكن له احل كان القول لمسلم الله لان لمسلم الله معناه كذا ما منعوا وهو لا احل وهو
 له فكان كان باطلاً واذا جعل القول لمسلم الله بوجه الله في مقدار الاحل وفي عكسه
 ادعى لمسلم الله الاحل والكلح لمسلم الله عند اني حنيفة وعندهما القول لمسلم الله
 لمسلم الله وصح لمسلم الله في حنيفة وفيه وضوح والاستقضاء هو ان ينجح الى
 الى صانع فيقول له اصنع لي سناً صورة كذا انك ادر بها وسلم اليه جميع الدراهم او
 بعضها او كل ما يشاء وهو لا يخلو اما ان يكون من فضل ما سأل فيه واليه استألف
 بقوله في حنيفة او لم يكن والثاني لا يجوز اصلاً والاول يجوز استحساناً لا جوازاً
 بالفاعل من قول الله صلى الله عليه وسلم الى يوسف هذا وهو من اقوالهم في حنيفة
 قياساً ولكنه يترك الاحتياط كدخول الجاه والاحتياط باجر وطبقة من النقاء
 خلت فان جميع الناس فيها ان لا يجوز ولكن يمكن الاحتياط في حنيفة في الصلح
 الاستصناع نحو سوا وقال احكام التمسك انه وعد وليس بيع وله خيار اذا رآه
 وهذا يدل على انه بيع ولصانع بيعه قبل ان يراه واذا رآه ورجى به لم يملك
 وموجب لمسلم بالاجماع اي اذا احل المستصنع صار له الا عندهما قال ان لم يملك
 ان صرح الاحل فيما هو عامل فهو استصناع ويحل الاحل على الاستحسان وان
 فيما لا عامل فيه فهو سلم والتم او بالاحل ما يبيع ان يكون احلاً لمسلم ان لم يملك
 استصناع ان حرم في العول والافساد وهذا اذا ذكر في سلم الاستحسان
 وان ذكر على سلم الاستحسان بان قال على ان نفي عنه عداً وعدو يكون استصناعاً

وقال الزبيدي ان المستصنع
 انما هو من الصانع
 في كل ما يبيع
 من ان يراه
 في قوله ويحل الاحل
 بغير حنيفة
 في كل ما يبيع
 كذا الاحكام
 كذا الاحكام

وفيل

لمسلم

باب بيع

فصل في المنقولات اي ما لا يجمع فصل لعدم ايجاد حنيفة مع كل ملك معلوم الا ان
 وعند الله لا يبيع مطلقاً وعن بعض المالكة صح مع ما اذن ما من كل ما يبيع المالك
 ويكره ويصنع مطلقاً بالاجماع وسع لهد وسباع وطير بالاجماع والبيعه ان سأل الله وحده وكذا
 الدخول ببيع وكل ذي ناب من السباع وذي خذ من الطيور نحو نمره الا ان حنيفة قالوا في بيعها
 لانه كس الحزن فلا يجوز الاستئجار به فكذا لا يجوز بيعه والنزه كالمسلم في بيع عمره وحره وكل ما
 جاز كالعرق وبالسلم وغيرهما كذلك لا يجوز للمؤمنين وما لا يجوز لهم من الكفا وغيره لهم
 لا يجوز للمؤمنين ايضا الا في الحرة والحرة فان سواها لا يجوز الا للمؤمنين فيما سأل ولو قال احل الله
 بيع عبدك من زبد ما يبيع على اني صانع لك عتاة بغير الله ببيع مع مالف ويطال الصانع
 بالاجماع ولو لم يزد من المؤمن بان قال على اني صانع لك عتاة من المؤمنين سوى مالف
 فالحال عليه اي على الصانع والالف على المبرور وعند زور والعه لا اي لا يقع الزيادة
 ولا يدره ولو لم يزل سور الالف بان قال بعه مالف على اني صانع لك عتاة من المؤمنين
 عتاة منه ولا يدر الزيادة لم اذ احل له بيع عليه ان كان باع من والافلا ووطى وبيع ماله
 نقص مع لو كسر امة فروها المبرور من العتق صح المالك في ثم اذا حاز المالك فان وطى
 كان فيها اية وان لم يبطأ لم يملك فيها الا لا عقده اي بعد المالك لا يكون فيه وعنده
 لا يكون الوطى قبضاً ايها اي كالعقد ان يبيع عند اتمام كسر من العتق فربما
 على سواه يبيع اقام السنة ان يرد العبد كان له مائة من فلان وغاب قبل ان يملك
 وطلب من العتاق ان يبيع بدينه وعيشته موقوف لم يبيع الوافق هذا العبد لمن يبيعه وال
 اي وان لم يدر ماله ببيعته يبيع له اي اجابه الوافق على ما اذا غاب بعد العتق حذرا
 بحسب ما حكم اصلاً قال الزبيدي وسأ بيع قبل المدة فلا يكون فكيف ساع وانما ان من حنيفة
 من قال ان العتاق موكل من بيعة ثم يبيعه وفيه نظر لما فيه من بطلان يد البائع قبل استيفاء
 الشئ واقول بهذا اذا كان يرضى البائع لا يرضى ورضاه معلوم بوجهه الى الوافق وطلب

وهو الذي لا يملكه الا المالك
 والافلا ووطى وبيع ماله

باب بيع

بغير كونه في هذا الحال وهو انه لو وكله من عقبة بلزيم ان لا يجوز بيعه بغيره كما لا يجوز بيعه
 بعد قبضه من غير ما صار به وقال بعض الفضلاء ثم ان هذا المسمى وان كان قبل القبض لا يسمى
 معقودا وانما المسمى وحده في ضمنه ليصح بيعه لان الشيء قد يقع ضمنه وان لم يقع فقد
 انتهى وهذا قبل كل واحد ان اصابه الحق على البيع لانه شيء مستعمل يفتقر اليه وهو امر
 ظاهر عما انه كلام من عقبة لا يشهد له من كلام العقوبات واعلم ان هذا من قبيل من قبيل
 وان يفتقر شيئا اذ اظهره غيره في الكثر اثنان وعاب احد المبرزين في بعض
 على اصره منها وقد كل الثمن وبقية كل حسب بعد قبضه كل الثمن حتى ينفذ شرطه حصته
 بعد ما حضر وله حق من ماله حتى لا يضره شيئا وعند ابن ابي عاصم في بعضه فقط
 وقال الربيعي لا اذا نفذ كل واحد من الاماكن لا يصح بطريق الممانعة وكان مستعاضا بها
 عن صاحبه وصار كل واحد في موانع احدها في حق خضع المبيع على قدر الخاف لكل الثمن الثاني
 في حصة العاشر واحضر والناكث في الرجوع على ما ادرى والراعي في احصاء الباقي
 على ما ادرى واحضر من نصيب العاشر والحس في احصاء الباقي على ما سلم نصيب العاشر من
 من المبيع الى ايام عند الغاية المن كل الثمن اقول لا والواحد كلاما امروا واحدا وكذا الثاني فانما لث
 مائة مائة من قال حسب في فضاء هما لصان بالاجماع حيث كل واحد منهما حصة مائة
 بخلاف ما اذا اصره حارسه مائة من الميراث والحقه حيث كل واحد منهما مائة من الميراث
 وراهم ولو قال كل حصة وحسب حصة كل واحد من كل واحد من فاعدا في المعاملة
 كل ما كان له الوصية والوديعة والعهد والامارة وول الخلع وغيره من الموزون والمعدود
 والمزوع فيصير روي عن محمد هو مضاف يعني اذا كان له على آخره رايه حيا ومعه رايه
 وهو لا يعلم من كلف او اتقوا لم يعلم بغيره فيوصيه ولا يكون له غير ذلك فيبذل عدهما
 وقال ابو يوسف رد على زوجه ويرد ما كانا اذ اراد ان يحوط على ما كانا عليه
 او اوقع او يكتسب على ارض بغير مغل فيجعل من ماله ما كانا عليه من ماله

واذا

انما في هذا الكلام انما هو ما داه وفي بعض
 من انما في هذا الكلام انما هو ما داه وفي بعض

وبعد اذا لم يكن ارضه مائة لذكر وان كان مائة للاصطباذ فهو له وعلى هذا
 التفصيل لو دخل صدقارة او وقع ما نزل من الميراث في ثيابه او نصيبه للحواف
 فمعلق بها صدق واخذوا غير يكون للمأخذ خلاف محل الفل ارضه حيث علم وان كان
 ارضه حقيق لذكر وانما تحت العبد العدل او احد من الرض العسر **فصل فيما يتعلق**
بالشرط القاسد والايح علقه الاصل فيه ان كل ما كان مصادا له حاله مستطيل
 القاسد وما كان مصادا له لغو حاله او كان من البتر عاب لا يطل بالشرط القاسد
 فانه لا يجوز علقه بالشرط مطلقا ان كان بطلان ان كان قال تحت حبل ان كان كذا او بطلان
 سواء كان نافعا او ضارا الا في صورة واحدة وهي ان يقول تحت هذا حبل ان ارضي
 فلان فانه يجوز اذا وقته بطله اياهم فيكون من قبل شرط اختيار للناجني وان كان الشرط
 بطله على فان كان مما يفسد العقد او يملكه او فيه اثر او من التناول به لا يفسد البيع
 ويجوز الشرط وان كان لا يفسد العقد ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه في العادة فان كان الشرط
 منفعه لا يملك الاحتياق فسد البيع والا فلا وقد ذكر في باب البيع الى مدد وشبهه وامارة
 ووجهه وصح عن مال وابراهيم عن دين ونزل وكيل واعلم ان في امره وجعله في
 واقداره وقف وحكيم وهذا عند ابن ابي عاصم وقال محمد بن حبيب بالشرط واصنافه الى ان
فصل فيما لا يطل به بالشرط القاسد من ماله وصندوقه وثلثه وثلثه وثلثه
 وايضا من وصيته والتوفيق سها ان المار بالاول جعل ماله وصا وبالثاني علقه على الميراث
 مائة وكره وحضارته وفضله وامارة وكفاله وولاله وحواله واقاله وكفاله
 وهي لا يطل بالشرط القاسد او كان غير داخل في صل العقدان لانه على ان لا يطل بالشرط
 فان الشرط مطلق والكفاية صحيحة واما اذا كان دخلا فيه بان كان في بعض الميراث كالكفاية
 على غير ما ينفذ كذا في المسند اقول في جمل من قبل الشرط لا يطل وجهه على المتاعل واد
 بعد في جارة اي اذن المولى لعبد شرط ان يوقت له مائة ووجهه ودعوى وكذا ان يقول

وامارة

ورب

المولى ان كان المذموم الاصل حمل فهو منى كذا صرح الرضوي وفيه ان هذا ليس من قبل الشرط
 وصالح عن دم محمد جراحه فيها قصاص وعقد ذمة وتعلق بدعته ان يقول
 المشرى ان لم ارد هذا التوثيق المحدث عليك اليوم فقد ردت عليك خيار شرط وعزل
 فاض ان يقول الامام المتأخر ادا وصل المالك كذا فان شرطه من قبل الشرط ويكون
 موقولا وصلى لا يصح ولا يكون موقولا وبه يخفى ومن هذا العتق لا يصح عن حياته العقد
 والوديعة والعارية ادا ضمنها رجل بشرط فيها حال او كماله ولم يكره المصنف ما يجوز عليه
 بالشرط واصاغة الى الرخاء ومالا يجوز اضافتها اليه ونحوه كماله حاله وهو محقق
 مالا سقاطات المحنة التي تحلف بها كالطلاق والعتاق ومالا لمعات التي تحلف بها كالحق
 والصوم او التوليات كالعضاء والامارة ومالا الثاني فانه شرط الامارة ونحوها ولو اراد
 والمحال والمفارقة والوكالة والكنانة والامانة والامانة والامانة والامانة والامانة
 والوقف واحالته في السبع واطارته ونحوه والعسم والسرعة والسرعة والسرعة والسرعة
 والصالح عن حال والابراء من الركن الى منها كلام الامام الرضوي والظاهر من ان يكون موقولا
فصل في الصرف هو في اللغة معنى الفضل ونحوه النخل والرد وفي الشرع معنى
 ايمان سعة كالتزهد في الغنى ادا بيع احداهما بالآخر او كتبه فلو كانت اى اذ بيع
 العتق بالعصاة او التزهد في الغنى بشرط التماثل في الوزن والعتا بغيره في المجلس لا يجمع وان اختلف
 حوده وصياغة فلا يجوز التعاضل الصلا والالاس وان لم يتجاسر بشرط تعاضل فوطا بالاصل
 ولا شرط التساوي والشرط ان يعضاض التوزيع مالا يردان حتى لو تاسا او اعمى عليها
 المجلس ثم تعاضل الصلا والالاس مع فلو باع ذهابا بغيره فبازده مع لو تعاضل في المجلس
 افرقا من فمهما بطل وهذا لا يصح بشرط احوار والاصل الا اذا سقطت احوار او اكل
 المجلس فعود صحها ولو باع الدابة الفضة كذا في رد غير عللاتها واما في الامر في صحه
 لا يصح وقال في البيع ايضا ولا يصح تصرف في غير من قبل فبغيره باع دينار بدينارين

بها ثوبا قد سح التوثيق هذا اذا لم يكن معناه ما لم يفسد كما لم يفسد واما اذا كان متعلقا
 والبرق فانه لا يجوز بالشواق باع امة مع طوق من ذهاب فبغيره او منها وجميع كل من الام
 والطوق الف بالعتق ونقد من المثل الف هو عن الطوق ولو لم يفسد الف الف
 والف بغيره فالتقيد عن الطوق وقال الامام الرضوي وفي العارية باع فانه قال في كل الف
 اى فيه كل واحد من احوارته والطوق الف ولا يعتبر في الطوق العتق واما حصة العتق عند
 المتي بغيره وكذا لا يحل فيه الى بيان فيه احوارته لان قدر الطوق صار معا في الطوق
 والمانع باحوارته فله فمهما او كثر انتهى اقوال الرضوي باع ان المثل المستوفى مع والى الطوق
 بغيره لا حصة فيها ووضع المسألة فيها فليعلم وتغنيها لما ذكرنا من العارية والامانة
 بغيره الاشارة باع سعة حصة فمهما او درهما باعته ونقد فمهما هو
 وان لم يفسد او قال من فمهما يخفى يكون المستوفى حصة اكله على احوالته ولو اقر فاقبال
 فمهما صحه البعير دونها اى دور اكله ان يخلص مالا يفسد والبطل لا يفسد
 سطل العقد فمهما وهذا اذا علم ان الغنى الذي في اللسان اكثر مما في الطوق واكله فان علم
 انها اقل او مثله لا يجوز للماوان كان جهولا لا يجوز ايضا حلا فافترق وعقد الله لا يصح قال
 الرما ولو باع امانة فبغيره ومضى حصة ثمنه من المشرى واقر فاقبال فمهما باع من المشرى
 السبع فمهما باع والامانة فمشرى فمهما يكون مقدار ما لم يفسد ثمنه للبايع ومقدار ما يفسد
 للمشرى فلو اقر ولا ثبت للمشرى خيار العتق لكونه حصواها من امانة فلو سح حصة اكله للمشرى
 ما يفسد حصة او رده كخيار العتق لكونه حصواها من امانة فافترقا باع فوطه فوطه في
 بعضها احد ما يفسد بغيره بخيار لعدم بيعها بالركة فان الشئ بغيره كذا في الامانة
 لكن ان سح حصة فمهما ثبت له احوار وبيع سبع درهماين ودينار بدينارين ودينار
 وكر بدينارين والواو يفسد مع بغيره باع بدينارين بدينارين بدينارين بدينارين
 معا في احوار فبغيره كذا في الامانة والواو واحد عشر درهما عشرة دراهم

سح حصة حصة ومن احداهما
 جنس آخر في نوع الغنى
 ببيع حتى يذهب او يفسد
 حصة حصة
 و عدد درهما عشرة دراهم

الان
كلامه

عند المعاملات المتعددة وان كان بعضها مباحا والبعض الآخر محرما
فبعضها مباحا وان قيل خلافه فانه كان الدليلان من المعقولات كونهما
كانا مباحين بالاعتقاد ان جميع القدر كالحفظ والعمر وان كانا لا مباحين
كالزهد والعفة وان لم يكنهما القدر كالدسب والحفظ والعمر مع احد العددين او
كان احدهما مقورا والآخر غير مقور كالسابع مع العددين او غيرهما من المعقولات
مع احد العددين دون الآخر كالمكون كالسابع كل ما ذكره السبعين
ك القول في اللغة مطلقا وفي الشرح ضم ذمة الى ذمة مطلقا
وقيل في ضم ذمة الى ذمة في اللفظ والاولى صحيح وبسبب مطالعة من له الحق للثبوت
سكتة على المطالبة او تيسير وصول ذمة الله وركبها الايجاب في القول عند هذا
لا في بوس اخرا وسرطان ان يكون اللفظ بديل الكلمة وان يكون
المكفول في معنى السفاهة من الكفيل واهلها ان يكون الكفيل من اهل البره وها
نوعان كقوله بالفسق وكقوله بالمال وكقوله بالدين وكقوله بالاعان وهي بوعا
كقوله بالاعان مضمونة كالمقصود في ذلك فهو بديل الكلمة والاصح عن ذلك
فتحة الكفيل بها وكقوله بالاعان غير واحد السليم كالعوارض والمستأجرة او
معين مضمونة بغيره كالمسح فان الكفالة بها لا يقع وسليمها بغيره ومعنا طلب سليمها
من الكفيل فان لم يسلم حسن لم يظهر له عذر سرى ووجه بالنفس بالاجماع وان جرد
بان احدية كفيل لم كفيل وكذا يجوز اذا عرفت السعوس المكفول بها كما يجوز
في اللفظ الكثرة وقار ان في المأثور الكفالة بالنفس ولم يذكر المصنف هنا اختلاف
كفالت بغيره وبما بغيره من اعضاء عن جميع البدن كرس ووجه وفيه عيب
او جرد في ايمانه كالتف في اللفظ وتضمنته لك وتعلل اي بغيره قوله غلثي وانا
رعيتم وانا كسل لا اى لا يكون كفيل بقوله اما من عرفته وقال ابو موسى

الار وانه عزم احمد
الدين سيقول في الكفالة
عن الميت صح

بعضها الكفيل فلو شرط تسليمه وفيه بعبء احضره قبل وطيلة كالذين الموكل اذا طلبة صاحبه بطول
الاكل والا اى وان لم يحضره حب احكام ولكن لا يجبه اول مرة بل في المظهر مرة وطول
فكوفاب المكفول بغيره امهله اى وجعل الكفيل مدة ذمها واما به فتركت المدة لم
يجزه حب احكام خرا على مطلق الا عند فالك لوسا في عهد الامن شانه مثل ذلك في
سقط طلبة وكوفاب ولم يعلم مكانه لا بطالب الكفيل فصار كالمدين او اشد احوالا
وان اخشعا فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب يعرف بغير فان كانت له
خبره موزع الى موضع معلوم للمخاطبة في كل وقت فالتقول قول الطالب في موضع
الكفيل كقولنا ب الى ذلك الموضع وان لم يعرف منه ذلك فالتقول للكفيل ونحوه
الى ان يظهر وان اقام الطالب سنة انة في موضع كذا امر الكفيل بالقيام به
واحصاره فلو سلم الكفيل بالنفس تحت مقتدر المكفول على محاصره فيه لم يضر
الكفيل عن سلمه لكانه ولا طالت اجرة ثم التليم يكون بالحكمة منه اهل انهم يرفع
المانع فيقول له هذا خصك فانت اسلم شانه فحده ان ثبت ثم لا عملوا اما ان سلم
بغير طلبة او لا فان كان بعد طلبة برى وان لم يعل سلمه اليك حكم كقوله وان سلم
بغير طلبة فلا يبرأ حتى تقول سلمته اليك حكم كقوله اني طلبة مني بغير طلبة او بعد طلبة
الابراء وبغير تعاق ولو شرط تسليمه وحسن العاقبة سلمه ثم بالانفاق ولو سلم في الوقت
لا يبرأ على قولنا في بغيره وان سلم في مصر آخر من عند الى حينه وعند ما لا يبرأ وقيل
هنا اختلاف وعمر وجاز فعمل اليوم متولها قال الرطبي وبها فالاذن لم يبرأ فاطهر
وتغير احوال الوفاة والعمال حتى لا يعملوا الحج الا بالرشوة فيكون على هذا التقدير
مصره اهل لاثبات ضوفا قول ما ذكره دليل على خلاصه كمالا على من يامل فيه
ولو سلم في البحر وقدر غير الطالب لاسراء وبطل اي الكفالة بالنفس بغيره اى
موت المطلوب الا عند فالك وسقيا افعه بغيره الكفيل ما على المطلوب قول هذا افعا

مما عليه

عن الانهاف الا ان يخفى بعض الامور وتقبل عيوب الكفيل حيث لا يسجل الى ورنه
 تخلف الكفيل بالمال لا اى لا تطل الكفالة بوقت الطائفة بالاجل و بغير برفقته وان
 لم يعل اذا دفعه الكفيل فاما من كان كالتى ولكن لا بد ان يقول سلمه الكفيل كمالا
 الا اذا كان يطلبه في الحاجة الى ان يصف عليه وكذا اذا امر بالقبض ولو سلمه المظلم يقبل
 بغير عيب القبول ولا لاول ان يقول براءته لان الجهر لا يقبل الا ان يكون عبارة عن
 البرائة ومنزل قابض بالقبض ولو سلمه غيره بغير الكفيل لا يجزى القبول وتسليم
 المطلوب عنه وبين المسئلة تحق البرائة عند تسليم غيره الكفيل ايضا مع انه ليس كذلك
 وتسليم وليس الكفيل ورسول بالاجل ولا يبر من يصرح به لانه سلمه الكفيل الكفالة
 قال الكفيل بغيره ان لم اواف به عند او سلمه فانه يبر من الكمال فلم يوافق
 او مات المطلوب ضمن ما عليه ولا تطل الكفالة بالنفس في هذه الصورة بعد
 جحى العقد الا عند ما كثر الالف في تطل الكفالة بانه وان مات الكفيل ذكر فاقض
 ان وارثه كان بترك الكفيل ان دفعه الى الطالب بغيره وان لم يرفقه حتى يمضيه الوقت
 كان المال على الوارث من تركه الميت ولو مات الطالب فمضى الكفيل المتكفل الى الوارث
 الطالب في الوقت بغيره وان لم يرفقه لزمه المال كذا ذكره الرضى اذ عي بها احرمانية دينار
 فوجى رجل ان لم اواف به غدا فاعطى المايه فلم يواف فعل المايه ولا فرق بين ان
 بين المايه او لم سنها فان تعلق رجل على رجل فليزى فوال الى غير كفى ولم يبر عليه
 ما لا معتدرا فوال له رجل معه فانا كفيل بغيره فان لم اوافك غدا فاعطى مائة دينار
 فادعى المدعى واشتها لزم الكفيل قال محمد ان لم سنها لم ادعى وسها لا يبره قاله اشر
 المص بقوله الا عند محمد وان في وما لك ولا يجزى الكفالة بالنفس احدود مال جارة
 والاولى ان يقال احدود فود لعدم صحة الاستشاه بقوله الا عند ما جبره فما وجه العقد
 السوفى والعقد اذا لا يبره احدود ولو سحت بانه من غير طلب لا يبره

من كفاية صح

ان الظاهر

ثبت

بالا اتفاق فاذا كفيل عنه لازمه الى ان يقوم العاقل من قبل فان اقام البينة فيها ولا
 تخفى سبله وليس خبيرة بغيره عندهما ان يجزى بغيره من العقوبة لكن بامره بالملامة
 ويبدو وجه حيث داروا اذا اراد فاره سدا فانه اذن له دخل معه وان لم ياذن له
 منه من اذخره وان لم ياذن له منه من الرجوع وطلبه في باب الدار ولا يجزى بها اى
 في احدود والعقاص حتى يشهد بشايدان مستوران او عدل واحد يوفى البينة بالحق
 كحلاف دعوى الاموال حيث لا يجزى في عالم ثبت وعندهما في الملحة لا اى لا يجزى بها العدول
 ونفع الكفالة بالمال ولو جهل لو كان دينها صحيحا الا عندك في قول الاصل واحد حتى يوفى
 بتفعلت عنه سالف وبالك عليه وما يدركه هذا البيع وبما يبيع فكلان وماذا ليس عليه
 فوجى وما خصك فكلان فعلى ولو لم يكن دينها صحيحا كمد الكفاية لا يجوز وكجور الكفالة
 وقطع الاطراف اذ ان لم يكن موجه للعقاص لان الارض من دينه لا يستحق بالموت
 وطالب اى الدين الكفيل او الاصيل بالاجل اى الطالب في غيرهما وكذا المطلان ان
 مطالبهما معا الا رواته عن مالك لا يطالب الكفيل الا عند عذره من الاصل ولو شرط براءة
 الاصيل بغيره حواله كما ان الحواله شرط عدم براءة كواله كما عرفت ان العبرة للمعاني لا للمعا
 ولو طالب براءة مما لم يطالبه الاخر الا رواته عن مالك ويصح تعليلها بشرط ما لم بشرط وجوب
 كان اسحق المبيع او لا طلال الكسوة لان قرضه وهو مكفول عنه او لتعذره كان غاب عنهم
 اى نحو تعلق الكفالة بشرط سلبه والملازمة يكون الشرط بالوجوب بقوله ان اسحق المبيع
 فعلى ثمة او كونه سببا لتعذر الاستفاضة بقوله ان غاب زيد فعلى ما عليه من الارس ولا يبرن
 من واصل في ان اجهاله في المال المكفول به لا يضرها واهاله المكفول والمكفول عنه مع
 الكفالة الا اذا كانت اجهاله في المكفول عنه سره كقولك كفيت لك عاك على احد يبرن في
 حوزة العيس الى صاحب الحق وللرعي نحو ان مهبت الربح او نزل المطل الا عندك في لافها
 اى الرعي في الكلام وبغيره ولو جعل اجلا منها اى لو جعل الاجل في الكفالة الى هبوب الربح

تصح الكفارة وحكم المال حاله قال الزمعي وبهكذا ذكره الهداية والكافي وهذا سرفان الحكم
فيه ان الشك في اليمين لا يبرئ المال لان الشرط غير متحقق فصار كما لو علقه بدخول الدار وخوذه
فما ليس عليه ذكره فاصحان وبغيره واقول عكس ان يكون مراد صاحب الهداية ان الكفارة
تصح وحكم المال حاله اذا جعل في اوصافها اجلا في الدين الا عند الشك في كونه مما لا يرفع الملام
عليه فربما الطالب على ان عليه الف درهم كرمه اي اللانف الكفيل والاي وان لم يرفع له
عليه شيء صدق فيما اقر به بخله معنى اذا اقر الكفيل شيء والمسألة بحالها وادعى الطالب ان
من ذلك كان القول قول الكفيل مع يمينه ثانياً الرماة على العلم لاسيما البتات فكل صاحب
الاطلاع واطل ان اختلف في البتات لاسيما العلم بل عليه قوله ولا ينفذ قول المخطوب عليه
مالا جماع اي لو اقر الكفول عنه ما كثر من ذلك لاسيما قوله عليه السلام في كلفه على البتات
كفول على ما من اي ماله المذوب وكان عمر بن الخطاب رجلا عليه ما ادى كلفه كونه ولو ادى
ما كان الدين قادي رد ما يرجع بالمال الكفول لاما ادى خلاف المأخوذ بعض الدين
حيث يرجع بما ادى مالا جماع وبغيره من لاي لا يرجع على الاصيل بما اداه بغيره من الكفول
مالا واحدا رواه عنه يرجع ولا يطاق الاصيل على ان يود عنه مالا جماع كذا في الكفول
ما يشترط يرجع قبل الاداء ولو لم يزد الكفيل لزمه اي لازم الكفيل الاصيل مالا جماع وكذا اذا
حصل له ان يجب ويرى الكفيل ما ادى الاصيل مالا جماع وان قال بعض بقوله ان اذ اصل
شيء واحد واخر عنه اي اذ اخرج الدين عن الكفيل بالتأخير عن الاصيل لا العكس اي لا يجوز
عن الاصيل تاخيره عن الكفيل صالحا اذ هما بينهما كان رب المال من الف على نصف
ربما عن النصف الاخر قال الطالب للكفيل بربا ان يرجع على الاصيل اي الكفيل بربا
عنه الكفول عنه لانه قال دفعت الي اوقية منك والاربع الطالب على واحد منهما وفي بربا
او اربا لك لا يرجع الكفيل على الاصل وقال ابو يوسف يرجع عليه وبطلت الكفالة بخبر وفود اي
ما سبقا منها ومسح ومبرهون وامانة وبطلت طعن الرماة منها شرط مالا جماع وحكم الكفالة

الكفيل

مالا جماع

والكفالة

مالا جماع

لو كان الكفول بيمينه ومضمونا ومقبوضا على سنوم الشراء ومسوقا سدا مالا جماع
و يجوز في الكل ان سئل تسليمه لغيره سواء كانت امانة او مضومة فادام فاما على غلبة
تسليمه وان يملك يرايه كما كفالة بالنفس الا في قول من الشافعي في الاعيان وبطلت
الكفالة بحل دابة معينة مستحقة وخدمة عدم مستحقة بالاجماع على ما اذا
كانت الدابة غير معينة ولو كفيل تسليم الدابة فيما اذا كانت معينة يجوز وبطلت الكفالة بالمال
طالب بيمين العقد اي ما قبول الكفول سواء كانت بالنفس او المال الا ان كفول وارثه
عنه وهي ان يقول الميراث لورثته او لبعضهم كقوله اعطني ما على من الدين لغيره فاني كفول
عنه مع غيبة الوفاء فانه جازر احتياجا وعن الامام والشافعي بطل قوله وقيل عند ابي يوسف
سقط الفبول لكنه لا شرط في كونه في المجلس ولا يجوز الكفالة عن مستغنى لم يترك مالا عليه
ديون وهذا عند ابي حنيفة وعندهما والسلمة تصح بين الكفالة ولا يجوز الكفالة بالنفس لم يترك
مغناه اذا وكل حل جلا سعي شيء فبايع الوكيل ثم ضمن الثمن لم يملك على المشتري ماله ولا
وعند السلمة تصح ولا على رب المال اي لو ضمن مزارا لرب المال غنى ماله ما على المشتري
لم يترك او بشرط اذ ابيع صفقة اي اذا باع رحلان عددا من كاهنهما من حل صفقة وحل
وضمن احدهما لربك نصيب من الثمن لا يجوز بين الكفالة بخلاف ما اذا باعاه صفقة من يانها
كل واحد منهما بالنصيب غنا حقت به ضمان احدهما فله الاخر ولا باليمين وصورتها ان يبيع
عبدا من حل مملوكا فيضمن للمبتز رحل باليمين بخلاف الدرك فان الكفالة بالثمن عند احتياق
السبع صححه ولا الكفالة بالكلية صحه فحنن هو كسب المسح وهو لا يقدّر على ذلك وعندهما القسمة
تصح لان تغيره عند بيع كسب المسح ان قدر عليه وزد الثمن ان لم يقدّر عليه وهذا ضمان الدرك
في المعنى فهذا اختلاف في التغير فلا يكون التبرع معنويا ولا يصح بالالكفالة الارواة
شادة عن احمد اعطى الاصيل الكفيل قبل اداية اي لو قضى الكفول عنه الدين للكفيل
قبل ان يعطى الكفيل للكفول له لا يبرأه الكفول عنه منه اي من الكفيل وما يرجع الكفيل له

انما في هذا
الافق
لا يبرأه الكفول
من الكفيل
انما في هذا
الافق
لا يبرأه الكفول
من الكفيل

في الميراث
 من الميراث
 من الميراث
 من الميراث
 من الميراث

اي اذ ارج الكفيل بالمال النسي قبضه من المطلوب قبل ان يوطى هو لطلب الربح ولا
 يتصدق به سواء قضى الدين هو او الاصيل الا ان فسخ حيث ادا قضى الاصيل الدين
 غلب على حسب الاصل لا يطلب ونزبه على الاصيل لو كان المكفول شيئا يتبعين
 ولو قضى الكفيل لا يجتبه بالاجماع واصل اختلاف في الربح بالدرهم المخصوصة وعلمك
 ستره ولا يطلب الربح الا في وجه من السبعة كرهه ان يتبعين عليه حررا فالشراء
 للكفيل والربح له ونفسه ان الاصيل امر الكفيل سبع العينة وهو ان يقول له اسكن
 الناس حريرا او غيره ثم بعد فارجع اليك منك وحررت انت فعلى وصورة ان
 هو الى باجر فطلب من الرض ويطلب الباخر الربح ويخاف من الربا ففسد الباخر ثوبا
 عشق مثل تحت عشرة لبيس فوق بعثرة فيصل الى العشرة ويحت عليه غرة
 الى اجل او بترضة حرة درهما ثم سبعة المقرص ثوبا ويغرة تحت عشرة اصل الدين
 التي اقترضه على ابا ثمن النوش فبقي عليه تحت عشرة فاضل ذكر بعد ذلك والربح النسي
 ركة الباخر بخرمه ولا يلزم الاقرض من ذلك النسي مذموم سرعا اخرعه اكله الربا كفل
 دار عليه او ما قضي له عليه فبالاصيل جبرهن الطالب ان لا يملك الاصل العالم بقولهن
 وكذا لو اقر الكفيل على الاصل بالف درهم لاي على المكفول الاعتدال في وما كره لورثي
 ان له على زيد كذا وهذا كفيل عنه بامر فقه عليها بالاجماع ولما احره فقه على الكفيل
 اي لو اصرح صفا عند العاص فادعى عليه ان له على زيد العاص الف درهم وان هذا المكفول
 عنه بامر من ورثه قبلت سنة وقضى على الاصيل والكفيل معا خيرة لوجاهة بعدة
 واكثر فكيف هذه السنة ونواقم على انه كفل غير ارضه فبقي على الكفيل فقط وفي الكفول
 بامر من يرض بما ادى اليه عليه وقال زفر لا يرض فان قبل هذا فضا على العاص وهو
 لا يجوز قلنا اذا لم تنوصل الى جهة على كذا انما يثبت على العاص كونه العاص بالاجماع
 لما اذا ادعى عبدا ان كذا امره من مولاه العاص ثم اعطيه فان كذا امره الشراء والاعط

هذا اذا قضي على
 وان قبضه على وجه
 لا يطلب الربح على وجه
 وعلى قول من يطبق

وهذا

والا عتاق كان انخصص صفا على مولاه حتى اذا اثبت العبد الشراء والعقود بعد على
 العاص حتى اذا خسر ليس له ان يرضه كذا قال الربيعي ولا يصور فيه القضاة على العاص
 الا في بيعه وكفالة ما كرهت تسليمه فضا اذا بلغ رجل دارا فكفل رجل للمسلم من
 البائع بالورث وهو ضمان النسي عند احقاق المسح فكفالة تسليم البيع واقراره له لا
 حتى له فيها حتى لو ادعى ان الوارث له او ادعى فيه السعد او الاجارة لا تسمع دعواه لانهما
 وحتمه اي كفاية نهادة وختمه لا يكون تسليمه حتى اذا ادعاه بغير قبض دعواه وذكر الختم
 باعتبار عاودتهم كقول الصلوك بعد كفاية اسما منهم على الصلوك ختم فامر السعد والتمسوا
 فكلم لا كلف الختم وعنده من على احدهما قبل المراد بالختم انما هو الموطوف وهو الذي
 يحبس الزمة بان يوطف للمام كل سنة على ما يجرى من مقامه من النسي
 الامام من غلة الارض او ربح من النواصب اختلوا في تصوين قبيل اربعة ما يكون
 حتى كاجرة عارس وكذا في الشراء والامال الموطوف اعطى الجشي وقضاء الكراء وهذا
 مالمس في النواصب انما يرضه الطلعة بغير حق فالأولى حوزة النواصب بالاربع
 والثانية تحتها فمما عند النسي لا تحوز وعند الآخر من حوزة وقسمه قبل هي ما اصاب
 الواص من النواصب قبل هي عنهما النواصب غير ان القسم ما يكون راجعا والنواصب بالاربع
 راجعا وانما يوطفه الامام عند الحاجة اذا لم تكن في المال شيء قال لاحضمت
 فلان حاية الى شهر واكثر الاجل فانقول للضامن انما هو على انما اقرانه كفيل بوس من فلان
 وادعى الاجل فصدقه المتولة وهو الطالب وكذا في الاجل كمن القول قول المتوكل
 ما اقر بالدين الموجل فصدقه المتولة في الدين وكذا في الاجل حيث يكون القول
 المتولة وقال الرباعي القول للموفها وقال المص القول للموكل في الوصلين ذكر الربيعي
 استرأ امة وكفل احد بالورث استحققت لما احد المسلمين الكفيل حقه غنقه له بالنسي على
 وعند الربيعي والسنة بربع محرد القضاة بالاحكام **فصل** في كفاية الرجلين والعبد

بالاجماع

الا عند الربيعي
 والاحكام

صحح
 بالاجماع

في كفاية الرجلين

دین عليها وكفل كل منها عن صاحبه معناه اذا كان لرجل دين على رجلين ما لم يمسدهما
وكفل كل واحد منهما عن صاحبه في اداة احدهما لم يرجع على صاحبه ولو زاد ما اداة على نصف
يرجع بالزيادة عليه فقط وعند الثلثة يسعون قصداً الربين مطلقاً وقصة كفل عن رجل وكفل
عن صاحبه معناه اذا كان على رجل الف درهم مثلاً فكفل عنه رجلان كل واحد منهما خمسة على
الاثر اذ لم يكفل كل واحد من الرجلين عن صاحبه بما رزقه من نصفه على شركة لم يرجع على كل
ان شاة او يرجع هو بالكل على الاصل وهذا اذا كفل كل واحد منهما عن الاصل جميع الربين على الكفا
ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالجمع واما اذا كفل كل واحد منهما لم يكفل كل واحد منهما عن صاحبه
فهو كالمسئلة الاولى في الصحيح حتى لا يرجع على شركة ما ادى عالم يرد على النصف وكذا لو كفل عن المال
جميع الربين معاً لم يكفل كل واحد منهما عن صاحبه وكذا لو كفل كل واحد منهما عن الاصل بالجمع معاً واما
كفل كل واحد منهما عن صاحبه وكذا لو كفل واحد منهما وعند الثلثة كلاً لاول انباء الطالب اجزئاً
اجزاء اخرى كماله بالاجماع فمضى المال كله على الاصل والاخر كفل عنه بكله فاجزاء اخرى في المعاد
اي الشريكان شركة معا وضه اخذوا غرم اياها بكل ولا يرجع حتى يودي اكثر من النصف وعند الثلثة
كما مر كما يتبعه كناية واحدة وكفل كل عن صاحبه في اداة واحدة سواء كان كلاً او
برج نصفاً آخرها وبهم المسئلة على ثلثة اوجه احدها ان كانا كاتهما كاتبة واحدة على الف
وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فكل واحد منهما كاتبة واحدة على الف والآخر
على هذا حكمه ان كل واحد منهما لزم حصة وصحت باداة حصة وآل لث ان كانا كاتهما كاتبة
واحدة على انهما ان ادماعتوا وان عجزا رد في الرق ولم يدر كفاية كل واحد منهما على
صاحبه لا يعقن واحدهما عالم يصلح جميع المال الى المولى وقال زفر بن يحيى كما في الثاني ولو
حرر احدهما اخذ اياها حصة من لم يقبضه ينفق لو علق احدهما مما اذا كانا كاتهما وسقط كفاية
كل واحد منهما عن صاحبه صح العن ويرى المعنى عن حصة من يبرل الكاتبة وتبقى على صاحبه
حصة فاحد المال بت حصه الرب لم يعقن اياها شاة فان شاة اخذ المعنى بالكلية وان شاة

احد صاحبه بالاصالة فان اخذ المعنى رجوع على صاحبه ان وقعت بامر وان اخذ الاخر لا يبرل
الربيعي فان قيل كيف يكون المعنى كفيل عنه والكفاية بدل الكاتبة لا يجوز قلنا هذا في حال العتق
لانه لم يكن كفيلاً في البداية فقط وانما كان بدل الكفاية على اصالة وقد رتبنا الكفاية على صاحبه
احياء لا ينفصل الاداة عن صاحبه وبعد العتق لا يمكن اجابة البدل عليه كسخرائه فلا يمكن تقدير
الاصالة فيه فمضى كفيل انتهى اقول قال القاضي الفاضل المولى في حصة من يطلب المولى كل واحد منهما جميع المال حكم الاصل
كله على كل واحد منهما حتى المولى وفي حصة من يطلب المولى كل واحد منهما جميع المال حكم الاصل
لا يحكم الكفاية ولا يظهر الكفاية الا في حصة صاحبه لانه لم يرد فيه فمضى بعد راء حتى يكون مطالبه
المولى كل واحد منهما جميع المال لا يحكم الكفاية ولا يخفى ان هذا الكلام يناقض ما ذكره
اجل فان الظاهر منه ان اثر الكفاية في حصة رجوع ما اداة المعنى الى صاحبه انتهى الكلام
لانه بهذا الكلام يناقض ما ذكره في حصة ان الظاهر منه ان اثر الكفاية في حصة رجوع ما
اداة المعنى الى صاحبه كحصة لاني مطالبه المولى جميع المال فليتأمل والمعنى رجوع لواء حصة
على صاحبه وعند الثلثة لا تقع الكفاية اذ يعي رده عند كفل في فوات العبد من المولى
له ضمن قفصة بالاجماع اذ يعي على عده ما لا وكفل به جل نفعه فمات العبد من الكفل بالاجماع
ولم يدر في اتفرق بينهما ان في الاولى كفل بالعن المضمونة بنفسها وهي خاتمة غل
عدم وفي الثانية كفل عن العبد بغيره فادامات العبد المكفول بغيره هو وبراء العبد
بوجوب براءة القفيل كذا ذكره الربيعي وفيه انه لو لم يبرأ العبد بطلب الكفيل ولا وجوب
له بدل عليه ما قاله بعيد ولا يخفى ذلك ان يكون المكفول به حراً او عبداً فان احراز
مع ان الكفيل بنفسه لا يطالب به حيث يتطل الكفاية بنفسه موت المطلب كفل بغيره
عن سبب بامر مقرر فاداه حكم كفاية او كفل بغيره سواء كان حراً او عبداً من افرادهم
فاداه بغيره لم يرجع واحدهم العبد والسيد على آخر الاجماع وقال زفر بن يحيى كل واحد منهما
اذا ادى عنه بعد حرة وكانت الكفاية بامره وقاية كفاية المولى عن غيره وجوب مطالبته

و عبد الله بن عباس
عن الحسن بن علي
البحراني عن محمد بن
كثير عن الحسن بن
علي بن الحسين
عن الحسن بن علي
عن الحسن بن علي
عن الحسن بن علي

[illegible]

كانت العشرة على العشرة
والا اى انا من العشرة
بمن العشرة على العشرة
بمن العشرة على العشرة

كتاب القضاء هو في اللغة الانعام والاحكام وفي الشرع فصل مخصوص وانه الفصل الثاني
وبه امر كل بني وجنسه لا يخفى على احد ولولا ذلك لعند العباد وخبر السلاد وانشر الظلم
وتحاكم عاب الله في ارضه في انصاف المظلوم من الظالم والصالح الى الصالح والامير
بالمعروف والنهي عن المنكر اهل اهل الشهادة فمن صلح هذا صلح قاضا فلهما قبل حكم
القضاء سقى من حكم الشهادة والعاقبة اهل لكن لا ينبغي ان يحل عند المصلح العاقبة
غير اهل وبه لا ينزل عند ما بل سحقة فلو كان عدلا ففسق لا ينزل وسحق النور وعند الله
لا يصرف قاضا لا ينزل وهو رواته عننا والتمنا حد القضاة بالرسولة لا عند قضاة فيما ارشى والعدالة
والاجتهاد شرط الاولونه وقال الشافعي الا ان يكون عالما بخبرنا **قال عليه القضاة**
انه لا يكون قاضا ولو قاضيان في النار وقاضيان في الجنة فالقاضيان احدهما جاهل حكم بالجهل وان وافق
احق والآخر عالم حكم بالجهل والقاضيان في الجنة هو الذي يعلم وحكم بعدالة كذا ذكره
ولم يزل منه ان ياتى القاضى ابا جهل او احكم غيره الا ان يعد هذا من قبل العالم والقاضى
بصلح من لانه كنه هذا النسبة الى الخطا وقيل لا يصلح ليا فناء وبه قالت الامامية
ولا سعى ان يكون القاضى قضا على قاض حاراسكم اعين الجوا قال عز وجل
محا طبار رسول الله السلام ولو كنت قضا على قاض لافضوا من حولك وسعى ان يكون
موقوفه في عفاة وعفك وصراح وقته وعلمه بالنسبة والامارة وجوه القضاة يصل
الى حرمته الاجتهاد ويكون ستر من ستر من غير ضعف وسعى ان سجد طاعة
الاساس والتمت امورهم وكذا المقتضى في جميع ما ذكر والاجتهاد شرط
الاولونه واحلفوا في حله ان يعلم الكتاب بعينه واسن بطرقها ومروا
والعكس وقال بعضهم شرطه ان يكون عارفا بالزوجه الجنبه على اجتهاد
كاتب حسد والسامعي والكتب ان يقال ان يكون صاحب حديث له من قوة النفاذ وصاحب
قوله من قوة الحديث وعوالمه الاجتهاد شرط اجواز قال التواتي وابن بيرة سزا

هو الاخر على الحكم

جافا

والا اى انا من العشرة
بمن العشرة على العشرة
بمن العشرة على العشرة
بمن العشرة على العشرة

هذا قبل استوار المنه به بعزم والا يلزم استدراك القضاة ولكن تذكره لكل حال
الظلم وجه تعمله من سلطان عادل و سلطان جابر و سلطان باع وكل ذلك في حق من
القضاة رضوان الله عليهم اجمعين فلو قدره سال ديوان قاض مكة ونحو اى الكواثر حراطة
وما سجل وحضر وغيرهما من الصلوك ونفعا الا وصاحبه والبقية في الاوقاف والعدالة
فعلهم منه انه لا بد لكل قاض ان يكتب ما ذكره هذا اذا كان من بيت المال او مال الخصوم او
مال العدة في النصح ويعتبر عدلين من اعداء او عدلا واحد يعين ديوان المنزول كحرمته او
حرمته امة فادامه ذلك ختم عليه ونظر القاضى في حال الجهول قبله وبك على احوالهم
وسبب جسمهم من الروحى او قاض عليه منه كسيف احوال الزمة اى قرضه وان لم يحد
واو على الجوسى ان جسم ظلمنا وقاض عليه او اجلس ليحكم اياها ويقول المساوى من كان مطالب
فلما الجوسى فيلخص فان حضر بها والا فزعمه كفى نفعه واطلعه وان لم يجد كفى اطلعه ايضا
واحق انه فعول الى راي القاضى ويحل في الاداء ويحلف في الوقت سنة او اوارس في لاه
اقارعه محبة لا تقول المنزول لا بعدا بعد من يقول المنزول ولو اوردوا ليدانه سلما له يقبل
فيما الاذ بداء صاحب اليد بالاقارب غيره ثم او تسليم القاضى له والقاضى ثوبه بغيره فيم الى القو
له الاول وبعض المقر له الاول وبعض المقر فتم للقاضى بالاقارب بعض في المجد وكذا السلطان
يحكم في لاقامة مصالح المسلمين ويجمع اولى اذا كان وسطا البذر وان كان في الطرف كذا
آخرة وسطها او دارة فاد اجلس فيها اولى من سائر الجوار على ذنا عاونا وحلى مع من
في المجد وهذا اذا كان دارة في وسط البقرة ولا يفتد حاحا والابوابا ولا حكم وهو حاش
او قائم وكذا من حكم وهو متكى ولكن القضاة مستورة بحلوس افضل بعظمها للقضاة وسحق
ان يفتد مع اهل العلم ويرد هدية الامم قرنه او مخرج عاداته بذلك لو لم يكن لها حاجة بالقضاة
والمراد بالورث ورحم قزم ولو زاد على عاداته لا يبعد منه شيا ولا خسر دعوة خاصة والى القاضى
لا يحذر صاحبها لو لا حضور القاضى وقيل كل دعوة اخذت بغير احوال والوسى هو خاصة

قال الزلقاني
تقدموا في
على رعايتهم في
ارادوا باع في
معهم نفعه
من نفعه
وان اداها
فوقها
والا اى
لا سعى عليه

الا ان تفرق
النه فعمله

فالسكينة
او سكرات
او سكرات
او سكرات
او سكرات
او سكرات
او سكرات
او سكرات

السلامة
السلامة
السلامة
السلامة
السلامة
السلامة
السلامة
السلامة

السلامة
السلامة
السلامة
السلامة
السلامة
السلامة
السلامة
السلامة

Page 163

حقیرا

1

ان يثبت اهله صح وحقه وذكر الكوفي ان كتاب القاضي جعفر وان كان في حقه
 والاول هو الصحيح الا عندنا في سوس مكي استناده انه كتابه وحسنه للتبليغ ولا
 علم ان سر ومانه وبه ينفذ اليوم ويبطل الكتاب بموت القاضي الكاتب وعنه قبل وصول
 الكتاب الى الثاني او بعد الوصول قبل النفاذ وكذا في الكتاب اذا ارتد او فسد
 او عني وعندنا في سوس ذكر في الامالي والسنة لا اي لا يبطل الكتاب بغيره ويبطل
 بموت المكتوب اليه ونزله الا اذا كتب بحقه اسم ابي اسم المكتوب اليه والى كل من يصل اليه من
 المسلمين وبعد السنة لا يبطل وان لم يخلو ذكر ولو قال ان شاء الله الى كل من يصل اليه من
 المسلمين لا يجوز لاحد ان يحكم به واجاز ابو سوس من غير حصر احد من القضاة حسن اسلي
 ما تقتضاه واستحسنت اكثر المشايخ سهل للامام على الراس ويحوز للعاصم المكتوب اليه ان
 يكتب كتابا الى قاضي آخر او يعزله حصصه عنده وكذا الثاني والثالث فلهذا وكذا
 يحوز للشهود ان يثبتوا بطلانهم اذ لم يصلوا الى القاضي المكتوب اليه لا اي لا يبطل
 الكتاب اكله بموت جميع بالاجماع سقوط الوارث مقامه قال الزبلي وكذا لو مات الميراث
 اشترى ولم يترك الميراث وكذا يثبت حكمه في ايضا وعلم انه يحوز كتاب القاضي الى الامام فان كان
 في عصره يقول صحيح الله الامم فقط وان كان في عصر آخر يترك الاسم والسنة والجماع
 وتنفذ امراته لو نصبت قاضيه في عصر جود وود لا ينفذها وعنده السنة لا ينفذها ولا
 لا سلطان ان يوليها القضاء ولا ينفذها فصل في حد الاما اذن من السلطان فان
 اليه ذلك يجوز ما قال في من ثبت له ان ولي من شاء فيصير ما يبايعه الامام حتى لا ينزل
 ولا يقر على غيره الا ان بغوص المذكور ايضا لا اي لا ينفذ خطيب ما يورثه بالاجماع ثم ان
 احداث قبل ان يشرع في ابعاده من خلاف الامم شهد الخطبة وان كان يشرع فيها
 ان ينفذ من لم يدر الخطبة ولو رفع اليه حكم قاض امضاة ونفذه ان لم يخالف الكتاب
 المشهورة والاجماع وقالوا بشرط ان يكون عالما باحتلاف العلماء حتى لو وقع في حقه

وحالكم

جعفر فيه وهو لا يعلم بذلك لا يجوز قضاؤه ولا قضيه الثاني ولو قضى في حقه لم ينفذ
 ان كان في سوس مكي ينفذ عندنا في حقه وان كان عامدا فيه روايان في روايته ينفذ في
 الاخرى لا ينفذ وعندهما والسنة لا ينفذ الوهمين وبه ينفذ وقيل العنوي على النفاذ
 في الكافي لم يشرط ان لا يكون في الحاضر للمادة كما ذكر ولو كان محالها لم ينفذ الماني والم اذ
 مالم يفسخا فستند الى دليل شرعي قال الزبلي في صله ان الراس قضيه الاول لا يجوز في
 اوجه اما ان يكون موافقا للدليل الشرعي فلا كلام فيه واما ان يكون مخالفا فاختلاف
 كل واحد الى دليل شرعي فكذا لا تنص له بنقض محكم حاكم مثله اذ ارفع اسما الى حاكم
 من اصحابنا في معنى اليقين بالطلاق المضاف فابطل اليقين بغيره ولا يقع الطلاق الا من يملك
 ان يملك اليقين وتقتضيه شدة الطلاق واما ان يكون اختلاف في بعض القضاة في روايه لا ينفذ
 اختلاف وهو الصحيح واما ان يكون مخالفا لدليل شرعي وهو النوع الرابع فانه لا ينفذ قضاؤه
 ولا ينفذ بعده فاص آخر ولو رفع الى الف حاكم ونفذه من القضاة لا ينفذها او يعاقب
 معصين الولي واما ان يملك المحل ويمينه وسيع ام الولي من هذا القبيل عند محمد بن ابي بكر
 واصل اختلاف فيما اذا وقع اختلاف في قضية عصر ثم اجمع العلماء على احد القولين في عصر آخر
 هل يرفع اختلاف المتقدم ام لا فنفذ يرفع وعندهما لا يرفع فيكون اكله واقعا حاله ونفذه
 بشهادة زور في عقود وصوغ والمراد بالغير ابطال العقدان وجه كان فيهم الطلاق ظاهر
 وباطنا وهو قول القاضي جعفر والى سوس اولان يرفع عنه وعندهما والسنة لا ينفذ باطنا الاصل
 ان قضاء القاضي شاهدي الزور فماله ولانه انشاء في حكمه ينفذ كل عقده خلافا لغيره
 وقضاؤه مما ليس له ولا ريب في اهل الامم لا ينفذ اكله بالاجماع والعقود مما يملك الاشياء
 القاضي ولا ينفذ المسلسل زيادة في هذا وهو ان لا يكون في المحل حائز لاشياء العقد ولا ينفذ
 ولو اقام سنة زورا يورثها وحكمه حل وطوعا ولها المكس وهذا اما يكون اذ لم يكن
 تحت يده او محتمر ولا يصح على خصم عاص الا ان خصم من يقوم مقامه كوكيل او وصي واما

وهو خلاف

نفذه

او ما ناله الزمان

يدعى عليه اي على العاين بسا لما يدعى على الحاضر وهذا في غير صورة بطلت بمصلحتها
 وقد مر صورة جهها في الكفالة وعند الله تعالى مطلقا من غير عيب بالسهو ولم يصر من يقوم
 معاه وكذا لو اقام المدعى السهوية على الحاضر ولكنه لم يترك او زكيت ولم يقص فالحكم
 عليه ولو اقر عند الحكم فغاب قبل ان يعقب عليه ففيه عليه ما قد اراه وهو غائب ولو كان حاضر
 على الغائب سطا لما يدعى على الحاضر بنظر فان كان الغائب يضر بالشرط لم يعمل على الحاضر
 والغائب مثل ان يقول المارة لزوجها انك علفت طلاقا فلان الحاضر رجة
 ثلثا واقامت سنة ان فلان طلق رجة ثلثا لم يعمل سهاوة وان كان لا يضر بعمل كالقوة
 لم دعت انك علفت طلاقا بدخول فلان الحاضر لدار فاقامت سنة انه دخل الدار يعمل
 ومن المتأخرين من قال ان الشرط انما يقبل مطلقا والاولى اصح وتعرض القاضي حال التعم
 وكتبه كمالا في الافراض مصلحي لغاية المال فحفظا حفظونا والقاضي يعذر على الاخراج
 والكتابة لحفظ قال في جمع العاين والعاض انما عليك الاقراض اذا لم تكن ان شري مالك
 مستغلا واحدا لكن فلا عليك الاقراض على سعي الشراء كذا قال محمد وكذا اذا وجد من
 يدفع اليه المال مضاربة وان اقرض الوصي ضمن وكذا الباب في الراجح لا اي لا يقرض الوه
 ووصية اي وصي الباب مال بالاجماع في رواية وفي اخره الباب من العاين حاله
 الصغير والاولى اصح وليس للاب ان ياضربا لقرضه فيما روى في
 في الحكم وهو محل العمل حكم اي المحاضمان رجلا يصح للنفقة ولا يترتب حتى ينفذ حكمه في
 او اقرار في غير حدود ودية على عاقله صح بالاجماع ونفذ حكمه عليها وفي الحكم في
 الامور الثلثة عشر وجه وجوزة الحبط الحكم بالعقد وعن احمد والشافعي في قول صحيح الحكم في
 شيء ولكل واحد منهما ان يرجع عن الحكم قبل حكمه الا في رواية عن الله بعد اقامته بينه لا يرجع
 وبعد حكمه لا يقر ان يرجع واحد منهما بالاجماع وعن الشافعي في قول لا يرجع رضا بهما عند
 فخاص بهذا الاصل ان لا يكون لخاص آخر من خلا في نفقة اذ ارفع اليه واعضى العاين
 ولا يرد ذلك في المشايخ في العتق في جوار حكم الحكم

لا اي للوصي الوه
 وجوبه بالاجماع
 حتى لو ظهر الوه ان نفقته حوالا للاب والوصي حوالا للاب
 قال في الحاضر لرجل
 في الحكم حكمه
 في الحكم حكمه
 في الحكم حكمه
 في الحكم حكمه

القاضي حكمه لو رفع اليه ووافق مدعيه ولا اي وان لم يوافق لا ينفقه وفاق هذا الاصل
 ان لا يكون لخاص آخر من خلا في نفقة اذ ارفع اليه الا عند مالك احمد في رواية عن احمد
 لو كان الحكم في نفقة كالمولى وبطل حكمه اي حكم الحكم لا يوبى وان علبا وولده وزوجه كالحاكم عليهم ومحوران ينفق
 كالمولى في عدم الجواز وكان له ولحقا رجلا من حاز ولا يوبى اجتماعهما كما في المولى قال
 في النفقة ولا ينفق بجواز الحكم وهو الجواز سائر العوام ولله در العلماء **مسألة** في
 جمع شتات ينفق متوفى لا ينفق عن ان لا يتدد وسئل اي لس صاحب جعل عليه علولا خزان يتدفق
 سفوفه ولا ينفق كونه بلا رضا الله ذي سلطان وهذا عند ابي حنيفة وعندنا والدله ذلك
 نعم رضا اذا لم يضر به وعلى هذا اذا اراد صاحب المثل الحلوان ينفق على الخليلين
 او يضع عليه جزوا او يحدث كنفعا ولو انهدم الخليل من يضره صاحب الجهر على البناء ولو هدم
 صاحب الخليل سفوفه يجر على عادته ولو تفرق صاحب الخليل في ساحة ما كان حيا بئر ال
 وان تضر به صاحب العلو وعندنا الحكم معلول لعل الضرر انما يستطيل فيجب عليها
 مثلها را بغير نفقة لا ينفق اهل الاولى فيها باا كحلاف المستدرة مغارة كطوله شغل
 منها كطوله بغير نفقة وهي غير نفقة فيسبى اهل السك الاولى ان ينفق اما الى السك الاولى
 ولو سبغت دار منها كان حتى السعولهم لا اهل الاولى كحلاف الزايف المستدرة كحسب كون
 لكل واحد من اهل الاولى فتح الباب اليها وهذا اذا كانت السك غير نافقة اليها وان كانت
 فجميع المسكن فيها حتى المرو وقال النخعي واعلم ان لسان ان ينفق في ملكه ما شاء من التمس
 عالم بغير نفقة ضررا فاحش فحيز ان يحرق داره حيا ولو اخذ داره حطيرة علم وبجر ان
 منه ليس له منفعة ولو حرق داره بغير اقرار منها حيا جاره لم يكن له منفعة ولو اراد بناء منزلها
 للحرق الويام او راحا للطحى او عداق للعقد ان لم يكن ولو سقط حيا يطبعين دارين قال صاحبنا
 لا يجرى وقال الفقيه ابو الليث يجرى في زماننا وقال القاضي خا ان كان الحيا يطبعين التمس في نظر
 واصلى بسيرة لاجر والاجر لا عند الشافعي واحمد في رواية ينفق باا ان ادعى دار

كالحاكم عليهم
 لاني امراته وانها ولا مرادة
 انه اول زوج ابنته اذا كان
 المستطيل بالهوية وان كان
 متام كذا والكاين سوار
 والا حاز في حوزة ولا ينفق
 والاعلام

في رجل انه وهبها له في وقت فاكرا اخضع فبكت سنة على وفي دعواه فقال جديتها فاشهدوا
 على الشراء قبل وقت البتة لا تقبل وبوجه يقبل بالاجماع والوقت بينهما ان في الاول تناقضا
 بين الدعوى والشهادة لا يمكن التوفيق بينهما وفي الثاني لا تناقض ولو لم يقبل بحجتي الله
 والمستلزمات بحالها منعك بحجاب ولو لم تذكر لها تاريخا او ذكر لاحد منهما سعي ان يقبل قال
 المولى لاخر اشترت مني هذه الامة فاكرا لاخر للبايع وطوبى ان ترك البايع الحق ولو
 ان برده على بايعه بالبيع ان وجبها عيبا فوجبا بعد ذلك ولو اقام المبرر بعد ذلك سنة
 اشترى امانة لا تقبل او بعض عشرة اياها قال قضت منه عشرة دراهم ثم ادعى انها روث
 صدق سواء ذكر موصولا او محصولا وكذا اذا ادعى انها بغيره ولو اقرانه فبين اجماع او
 معه والفقهاء استوفى لا يصدق في دعواه الرثوف بغيره ثم الزبوف ما رثه بنت المال واليه
 ما برده التجار واستوفى ما خلت عليها الفسخ وعندهما والله لو فصل لا قال لاخر لك
 الف فردة القول بان قال ما كان لي عليك شيء ثم صدق بعد ان كان قال ما كان لي
 عليك فلما شئ على المتو بالاجماع ولو اقرني لاخر كالدين وغيره فصدقه ثم رجع المتو عن
 اقراره لا تقبل ولو اراد تخلف المتو له لا تخلف عندهما وعند ابي يوسف اذا ادعى انه ابركاذا
 واراد تخلف المتو له لا تقبل وهو المتو في زمانا ادعى على آخر حاله فقال له على سعي
 فطبر من المدعي على وفي ما ادعاه وهو اى اخضع برهن اى اقام البينة على القضاة والابرار
 اى على انه قضاه للمدعي او ابراء المدعي عنه قبل هذا البرهان وقال زفر لا يقبل ولو
 زاد المبرر الحجاب قوله ولا اعرفك لاى لا يعجل بنية بعد هذا وذكر العودين لا يعجل
 وقاز النهاية في هذا قالوا لو كان المدعي على من يتولى الاعمال فبغ لا يعمل سنة وفي الظاهر
 قيل تقبل البينة على الامر بهذه الفصل بتأخير الروايات وقالوا فمن قال ارفعهم قال
 وقضت له لا تقبل قوله الا اذا ادعى اقراره المدعي بذكره فصل سعي ادعى على آخره اى الى آخر
 ما ع من المدعي امانة فحالت له ايتها مكره فطبر من على الشراء ثم وهو المبرر لها عيبا قال زفر

على انه برهن من كل عيب

لانه لا يمكن التوفيق بين هذا الوجه
 وادعاه من جميع احوال التوفيق
 على ان يكون احد ما جعل لا يتولى
 الاعمال بنفسه لا على ان يكون
 على خصوص منهما انتهى واذا لم يكن
 انه اذا قال اقر منك اني قال
 المدعي على لا اقر فكل اقام البينة على الابرار
 سعي ان لا تقبل

الرد بالبيع على البايع فبرهن البايع انه برهن من كل عيب لا يعجل سنة البايع وروى عن ابي
 انها يعجل ويطلب المبرر اى صك الاقوال والشراء بانه اى اذ اكتب آخره ان الله
 يعجل الشراء والا قواله كذلك لا يلزمه شيء اقول لا وجه لطلبان نفس الشراء والا قواله
 اريد بها صحتها لكان قوله حتى يبطل اغوامات فمى فعالت زوجة المسألة اسلمت بموت
 وقالت الورثة اسلمت قبله طردا عن الميراث فالتقول لهم لان سبيلهم فان ثبت في الحال
 فيما مضى حكما للحال كما في جريان ماء الطاحونة فيما اذ اختلف الآخر والمستاجر فيه
 بعد مضي مدة يجعل الحال حكما به فلو كان جاريا حاله لكان القول للآخر ولو كان غير جاريا
 للمستاجر وهذا حكم باستصحاب الحال فيما مضى كذا في الهبة ولا يخفى ان الاصل فيما مضى ان
 نزلت ثوبها كما في قوله الحكم باستصحاب الحال ادام كس الحال معلوم قبل ولو كانت سلم وختم
 فخرانه فجارت حله بموت فمى اسلمت قبل موته وقالت الورثة بل نحن والقول للورثة
 ولا يحكم الحال لانه لا يجوز ان يكون المدعي بغير الدال لا وارث له بغيره
 مات رجل وله مال من رجل ووجه فقال المستودع هذا من الميت لا وارث له بغيره
 اليه اى حكم فيها الى القول وكذلك المدين اذا اقرانه وكيل الطالب بمعه من بغيره
 اليه ولو دفع اليه الودع كان سعي له ان شرده ولو لم يسلم الى الوكيل حتى ضاعت عن قال
 صاحب النهاية سعي ان يقبل ولو قال المستودع لاخر بعد ما اقر له ان هذا ابنه ايضا ولو
 الا ان الاول قضى بالمال المستودع للاول وصنع المستودع للماني نصنحها لو دفعه الى الثاني
 على قضاء بالاجماع الا في قولنا في قسم ميراث بين العزاة لا يكفل منهم سعي بوجاهة
 وكان له عزاة فمستمحاه بين العزاة لا يوجدوا صدمهم كقيل ولو قسم بين الورثة لا يكفل
 من وارث وهو شيء احتاط به بعض القضاة وهو ظم بالاجماع الا عندهما وفي قولنا
 وانما فيها اذا ثبت الدين والارث بالشهادة ولم يعمل الشهود لا يعلمه وارثا سواء ولو
 ليس بشهادة ولكنه يراى طمانينة العتق كبر الزيلعي وفيه ان بين فابن هذا القول بقوله

وعبر روى

ولو قالوا ذلك لا يوجد منهم كفى بالاتفاق وحي في كتاب الغنم تفصيل ما يقسم من الميراث
وما لا يقسم وما يجب له من الميراث على عدد الورثة وما لا يحل له وما فيه من الخلاف
وعلمه ادعى دارا لنفسه ولا يحل له ان يبيع احد نصيبها الذي هو نصيبه وترك
نصيب العجائب في يد ذى اليد ولا يتولى من ذى اليد كقيل وهذا عندنا في حصة العجائب
والسنة لو وجد ذى اليد عند ادعاء الميراث لم يرد له حصة العجائب منه وحوله في يداين والا
اي وان لم يجد لا اى لا يأخذ به ونزكه يده وان كانت الامور في الميراث بعد قتل الميراث
النصف الذي هو للعجائب بالاتفاق بل ينزع من يده ويوضع في يد الميراث واذ احرم القس
لا يحل له الى اعادة البينة ولا الغنم فان احد الورثة ينصب خصما عن الميت فسد الملك
ثم يكون لهم بطريق الميراث عنه وكذا يقوم الواحد مقامه فيما له عليه دنالان او عينا متعوق
مقام سائر الورثة في ذلك وذكره الحنفية اذ لم يمتدوا في قضاء على جميع الورثة اذ كان الميراث
في يد الوارث الحاضر ولو كان البعض في يده بعد بقدره كخلاف ما اذا كان الميراث على
الميت ويجابت بنصيب احد الورثة خصما عن الكل قال حالي او ملكي او ما املك صدوقا
الغنى هو تصرف في مال الكوفة اذ لم يغيره شيء بعينه ويدخل فيه حتى ما يجب فيه الزكاة
وهي السوام والنفدان وعروض الخارة اذ بلغت لهما ما لا وسواء كان على ذين او
اولا ويدخل فيه الاراضي العترة عند اى توس خلا فالخير او جميعهم حتى على حاكم الميراث
ولا يدخل الارض المحرجه ولا يدخل الرضى للخدمة ولا الغنم ولا الماش والاشياء النادرة
وسواء استعماله وكذا في النكاح من اموال الخاتنة ثم اذ لم يكن مال سوى ما دخل في النكاح
مستد ذلك بقوته وما يقفه الى ان ينفذ حاصلا فاذا اصابته من ذلك صدق بمثل ما
استد وكذا الحال في النكاح من مال الزوج وعنده وادفع على الكل فيما له وعند
مالك واحد على ثلث الكل وفي الوصية اى اذا اوصى ما ذكره في الكل بالايجاب او وصى
فلم يعلم بها فهو وصى حتى لو باع شيئا من الميراث قبل العلم بها كونه على الكل بالاجماع

الحكم

الوكيل اذ باع مال الموكل قبل العلم بالوكالة لا يكون له وفي رواية عن ابي بصير
الا ان يتوقف على العلم ايضا ولو اجزه واحد بالوكالة صح وجاز له ان يبيع بالوكالة ولو كان الميراث
غير عدل وصغر او عدل او كافا ولا يثبت غرله الميراث واحد عندنا في حصة العجائب
سقط العمل فيه ايضا او ايسر مستورين والمراوية ان لا يكون حالها على العجائب والسفينة
وعند السنة شرط فتمهما اى في الغنم والنصف عدلان وفيها اختلاف فيما اذا غرله الموكل
خبر غرله واما اذا لم يبلغه فهو على كماله ما لم يبلغ وهذا في الغنم القصد واما اذا كان حليبا
كوت الموكل فثبت وينزل قبل العلم به ذكره في العجائب وعلى هذا الخلاف لا يخفى
بجناية عبده وللشفيع والكل والعلم الذي لم يباحر اليه فحق نقول كفى في كل ما ذكره احدا
الواحد العدل والمستورين وهم يقولون لا يرث من العدلين باع قاص او امينة عبدا
المردون للموتى اى لا يلزم واخذت من قضاء من العبدية بدم باع قاصي العبد او بملك
قبل التسليم الى الميراث لم يضمن العاقبة ولا امينة الميراث ورجع الميراث بئنه على الغنم
الغنى الميراث اى يضمن حتى لم يقبضه ولو اوصى الوصي ببيع الوصية ببيع الوصية
منه فاشحن او مات العبد قبل قبض منه قضاء منه ببيع الميراث ببيع الوصية ببيع الوصية
الميت او الوصية وهو اى الوصية على الوصية لانه ساحل لهم ومن عمل غيره على حصة
ضمان ببيع به على من عمل لاجله ولو ظهر للميت بعد ذلك حال ببيع الوصية فيه سبه وكذا الوارث
اذا بيع له كان له بغيره وان كان الوصية او امينة هو العاقدة ببيع عليه الميراث قال قاضي عدل
عالم فحاطب الرجل حكيت على هذا بالرجح او بالقطر او بالقرب اى بغير الجدة فافعل وسكت
تفعله وفي اجماع الصخر لم يقبل بالعدالة والعلم قال الربيع وهو الظاهر اقول بل الظاهر لا
اذ لا يقع من الظلم واحمد خصوصا فيما يندرس بالشيء ورجع محمد عن هذا وقال لا يعمل
ان حاسن الحق او شهد بذكره مع العاقبة عدل به اخذت شيئا وقال المار بغيره بل
العدال العالم فان كان عدلا جازا هل يستغفر فان اضى بان يترك شرايطه وجعل صدوقا

اي بالنسبة

وان كان عالما فاسقا فلا بد من معانته اجماع واختاره المصنف قال لا عند ما كره
 ومحمد في رواية عنه وبه تعني اخصا اكثر زمانا قال قاض عزير بن علي بن ابي
 علي القاضي اخذت منك العاود فغبت الى زيد حكيت عليك فقال الرجل اخذته ظلم
 فالتوى للعاود بالاجماع ولا يجب في حكمك على العاود بين وكذا لو قال قطعت يدك
 بحق وهو قال قطعت يدك ظلم او يقر بان فعل لاخذ و التوى في قضاء ولو زعم ان
 منه اكل او المقطوع اليد لم يكن قاضيا يومئذ بل فعل قبل التولية وجب له ان
 القول للعاود صريح الزبني فلما وجه لتعيين بقوله وتقر بان آه لانها ما بان احواله
 خلا في حاله ومن نظائر ما لو قال الوصي بعد ما بلغ اليتم الغت عليك كذا وكذا
 من المال صورة واكثر التسمي ذكر كان القول قول العاود او قال الموالي بعد ما
 ملك عليه كل شئ خرجت داهم وانت عبد فقال العاود اخذتها بعد العتق فالتوى للموالي او
 قال الموالي الوكيل بالبيع بعت وسلمت فلن الوكيل وقال الموكل بعد التوى فالتوى للموكل ان
 البيع منه ملك وان كان قايما فالتوى للموكل وكذا في حصة الغل لا يصدق في قوله العا
 ولو اجماع لاصد والعاود على اقربه العاود لخصان ولو كان اكلان في يد الاخذ فاقام
 او اقربه العاود والمأجور منه المال صدق في اقربه ففناء او ادعى ان شفعه
 غير قضاء بوضوئه ومن نظائره ما لو قال الوصي بعد ما بلغ التسمي الغت عليك كذا
 وكذا من المال واكمل التسمي فالتوى للموالي ولو قال الرجل اكلت طعاما ذكر فذكر ان
 بضم المتحرك الشهادت جمع شهادة هي في اللغة اخبار عن حادثة
 لا عن محض وجبان مستغنى من الشهادة التي تنفي عن المعانين وهي محض الشك في الشهادة
 مع الحضور في اصطلاح اهل الشريعة عبارة عن اخذ اصد في مشروط في حق العتق
 ولغة الشهادة هي انباء على الغالب فانه لا شرط في الشهادة بهذا المعنى وهو ان يعمل
 الكامل والضبط في الولاء والتعذر عن التسمية عن المسمى والمسمى عليه ولكنها الخطأ

الاخذ في صحتها

في الامانة والصدق

اي الشهادة

استند معنى اكد دون التسمي وحكمها وحول الحكم على القاضي للعدول عما يقتضيه الشهادة وسبب
 تخلفها معانته لما يتحملها له ومثا هو انما لما خفف حثه من السماع في المسئلة والاعمال
 في المعصاة وسبب ادائها اما طلب المصلحة الشهادة او خوف فوت حق المسمى او اكل
 كونه شاعرا او فوفاها له عز وطر وهي فرض على عهده اي طلب المصلحة لو تعين في الشهادة بحيث لا يضر احد
 وعلم ان العاود يعمل شهادة والا اي وان لم يتبين من كان نواحيه ففرض عليه ان يكتب
 لو ادعى بعض وقيل شهادة لم سقط عن الباقي ولو ترك الكل التوى او قالوا هذا اذا كان
 موضع الشك هو قرضها من موضع الغنم وان كان سجدا بحيث لا يمكن ان يعود الى العاود
 ويرجع الى اهل بيته فذلك لا ياتم بركها ولو كان شيا كبيرا بقدر على المشي بجوزله الركوب
 على مركب المدعى وان كان بقدر لا يجوز ولو ادعى البعض فلم يعزل ثم من لم يؤد اذا كان
 ممن يقبل شهادة وسر في حقه احب سعي ان يخرج من السر والكنان ولكن انما احب
 ولو اظهر لاجل احبته للامان ما حور ايضا ولكن انما يبره السرق بقوله اخذ لا سرق
 في حصره مطلوب المدعى وصحانه به بالسبق بالاجماع ولو شهد بانه سرق يجوز قبول
 بشرط انما اربعة اركان ذكره في اوائل كتاب الحدود فلما حاد الى عادته الا ان تعال
 ذكره لتوطئة ما في بقوله ولبعبة اكدود وقود حلال فلا يجوز امراءه اصل وكما لا
 يطعن عليه رجل لولادة والبراءة وعبو النساء في المواضع اخذت امارة والوفى بان
 الاقل ولا حد لكثره وعمل في الولادة شهادة رجل واحد لانه لما قبله شهادة امارة
 كان الرجل بالظن الا في ذكره الزبني وقال في الشهادة شهادة رجل واحد في قوله
 وعبو النساء مقتولة اذا كان عدلا حتى قال بعض حاشا وان قال فحوت النفاخل
 شهادة في ذلك كما في الزنا انتهى ولما لا ان يقول العاود ان الزنا غير صحيح فانه
 جعل حرمه جمع الادمان فهو التوبة لا قاذ احبته واحال الولادة وعبو النساء
 فيما ليس احرام حتى يمكن ان يراعى فيه اقامة احبته وتعد النظر يكون عفو الا عند الشك

في الشهادة بحيث لا يضر احد

الشاهد

وهو المال واما قطع اليد فحق الشيع والشيعة في ذلك

في الشهادة في الامانة والصدق

في الامانة والصدق

فيما
 الاخذ ان في اربع شهادات كل امرئ من مقام رجل وعندهما كل واحد من امرائنا على ما
 ولغيره الى امرئ من الحقوق سواء كان مالا او غير مال كالسكنى والطلاق والوكالة والوصية
 رجلان ورجل وامرأتان وعند المرأة رجلان فقط في غير مال وتواحدة كالاصل وشرطها
 فقبول شهادة الرجل وامرأتان خصوصاً في مال وتواحدة لفظ الشهادة حتى لو قال
 اعلم او اتيقن واخبر لا يكون شهادة والوكالة وهي كسائر الشهادات في كل موضع لا شرط فيه لفظ الشهادة
 وقيل هي الاخرى كما يصح حرمة وروى عن ابي يوسف ان الفاسق اذا كان في حال
 ذميمة او غير ذميمة لا يكون له ان يصدق به الا في كل موضع لا شرط فيه لفظ الشهادة
 كظاهرة الماء والموت وبما لا ينفك عن الواقع فيه من قبل الشهادة الشرعية
 بل من قبل الاخبار وسأل القاضي اوامنه ولولم يطلع احدهما الا بالاولى ان يقول عنهم
 حتى يقال الكل شرابان يرسل رقعتهما اسم ان يهدونه وحلته ومجده الذي يصح فيه
 وحلته وسوقا ان كان سوفا في ارضه جيرانه او اصدقاءه فمن عرفها لعدالة كلفته
 اسمه ان عدل حاشا لشهادته ومن عرفه بالحق كلفته العلم كالاصل ولا يقول حتى يشهد
 الا اذا عدل غيره وخاف ان يحكم القاضي بشهادته في بصره به ومن لم يوف حاله كلفته
 ان يشهد بحال عدله وعلانية صحيح من المعدل ان يهدوا بالاولى ان يقول هو عدل حاشا لشهادته
 وما ذكر المصنف في ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة عظم على طاهر حال العلم ولا سأل عن
 ان يهد حتى يطلع احدهما فان طعن في سأل عنه سرا وصرح الا انه اكد في العفاص فانه
 عنه ولولم يطلع احدهما قيل هذا اختار في عمر وغان وقد كان ابو حنيفة في التوثيق الثالث
 وهم معدون بتعديل رسول الله صلى الله عليه وسلم في التوثيق الرابع فافق كل واحد على ما
 في رثانته والفتوى اليوم على قولها لان الفاد في هذا العمل اكثر ذكره الربيعي وقال
 المعدل التوثيق الاول ثم الثاني ثم الثالث ولا يلزم ان يكون في التوثيق الاول معدل فيلزم
 يعني بتعديل التوثيق المعدل جميع التوثيق المعدل في التوثيق باعتبار حبه فانه قد

لكل اي طبع مراد له

قال في الخط وهو الكفاية
 اعلم ان فان لم يوف حاله كلفته العلم كالاصل ولا يقول حتى يشهد
 الا اذا عدل غيره وخاف ان يحكم القاضي بشهادته في بصره به ومن لم يوف حاله كلفته
 ان يشهد بحال عدله وعلانية صحيح من المعدل ان يهدوا بالاولى ان يقول هو عدل حاشا لشهادته
 وما ذكر المصنف في ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة عظم على طاهر حال العلم ولا سأل عن
 ان يهد حتى يطلع احدهما فان طعن في سأل عنه سرا وصرح الا انه اكد في العفاص فانه
 عنه ولولم يطلع احدهما قيل هذا اختار في عمر وغان وقد كان ابو حنيفة في التوثيق الثالث
 وهم معدون بتعديل رسول الله صلى الله عليه وسلم في التوثيق الرابع فافق كل واحد على ما
 في رثانته والفتوى اليوم على قولها لان الفاد في هذا العمل اكثر ذكره الربيعي وقال
 المعدل التوثيق الاول ثم الثاني ثم الثالث ولا يلزم ان يكون في التوثيق الاول معدل فيلزم
 يعني بتعديل التوثيق المعدل جميع التوثيق المعدل في التوثيق باعتبار حبه فانه قد

اذا كان ما قال ابو حنيفة
 من تعديل رسول الله صلى الله عليه وسلم في التوثيق الرابع فافق كل واحد على ما
 في رثانته والفتوى اليوم على قولها لان الفاد في هذا العمل اكثر ذكره الربيعي وقال
 المعدل التوثيق الاول ثم الثاني ثم الثالث ولا يلزم ان يكون في التوثيق الاول معدل فيلزم
 يعني بتعديل التوثيق المعدل جميع التوثيق المعدل في التوثيق باعتبار حبه فانه قد

امرأة واحدة افضل من الف رجل في جميع الحقوق بالاجماع الا عند مالك فمن كان يهوديا
 لا يجب السوال عنه وتعديل احصم عنه الذي عليه لا يسمع وعندهما والسنة يسمع ومراعاة على قوله
 من سأل السوال عن اليهود واحاطا بقوله فليأتني ذلك لانه لا يسمع السوال عن اليهود
 ونظيره في الزانية وكون الربيعي ويرد على قولهما ان الخصم لو عدل اليهود فحكم به ثم ادعى آخر
 واتي به لانه فطعن فيهم ان خصم لم يركبوا فافق بقوله القاضي ان الخصم لو عدل اليهود فحكم به ثم ادعى آخر
 فانه لا ينبغي ان يقبل شهادة رجلين في عادية ولا يقبل في اخرى والواحد يكتفي بغيره
 الى لركة السرور سأل اي رسول القاضي الى المزك وتوجه اي التبرج عن اليهود والى حطة
 في الكل اثنا عشر وهذا عندهما وعند محمد والعلية لا اي القاضي لا يكتفي في هذه الا بغيره
 من اثنين الا رواية على واحد ولا شرط في المزك والركورة والبرم وكونه غير حرة
 في قوف وشرط ذكره في ذلك بالشهود وكذا عدد الشهادة في العلانية في الحدود
 بالاجماع كما اي لشرط المذكورة في غيرها وعند العلية لشرط المذكورة فيما لا يقبل
 الربيعي قال الربيعي وسعى للقاضي ان يختار في المسئلة عن اليهود من اليهود باحوال
 الناس والراصة حالهم مع عدالة عارفا بما يكون جرحا وما لا يكون غير طاع ولا فاع كمالا
 كخبر فان لم يكن في جيرانه واهل سوت ومن يشق به سأل اهل فحله والا اعتبره توارا لاجاز
 وما ذكر كل في بركة السرور اما تركة العلانية فشرط فيها جميع ما شرط في الشهادة من احقرته
 والبرم والحدود سوى لفظ الشهادة له اي للشاهد عليه اذا ادعى اليه ان يشهد بما سمع وراى
 كسبع واثنا عشر وقيل وحكم حاكم وان لم يشهد عليه بالاجمال اي يشهد في كل ما سمع منه
 او اعان السبب كالبصم وان لم يشهد عليه ويقول شهدانه باع ولا يقول شهدني ان باع
 ولو سمع من وراء الحجاب لا يسمعون تشهد الا اذا كان في الزار وحده وعلم ان هذا ليس
 فيهم غيره ثم جلس على المنكر وليس منكره فسمع اقراره داخل ولا يراه فحوز ان يشهد بما
 سمع وقالوا اذا سمع صوت امرأة من وراء الحجاب لا يجوز ان يشهد بها الا اذا كان يراها

سواد راد على قوله اخطأ
 او شي اولي ردي وقيل هذا
 يردم ان يسمع القاضي توارا
 فانه المسموع من الكاذب

وقال محمد بن عبد الله بن
 ما شرط في الشهادة من العدد
 ووصف المذكورة في شرط في
 شهود الزنا اربعة ذكر في شرط
 من الحدود والقصاص حلال
 وفي غير ذلك من الحقوق
 رجلا او رجلا وامرأتان
 في شهادة امرأة واحدة
 بركته امرأة واحدة كالاصل

ولم يوجد من سأل عن غيرهما

وقت الاقار

لكان

ولا يعمل شاهد وقاص وراو بخطه ان لم يدركه اي لا يحل للشاهد ان يخطه ان
 الا ان يدركه الشاهد ولا للعاصي اذا وجد في ديوانه مكتوباً بشهادة شهود ولا بخط
 انهم شهدوا بذلك او قسمة فصاء ان حكم سلك الشهادة ولا ان يمس على نفسه ولا
 ادا وحده مكتوباً بخط او بخط وهو معروف انه قراء على فلان وكونه ان يروي حتى يدرك
 الشهادة والغفلة والرواية وهذا على اطلاق قول ابي حنيفة وقال محمد بن الحنفية
 فاصدقهم ان يعمل المكتوب ان يتقن وان لم يدركه الشاهد وقال ابو يوسف بن خوزان
 بغيره ولا يفي ان حكم بالشهادة وان يمس العاصي بذلك وليس له ان يشهد
 به في خطه ما لم يدركه الشاهد وعلى هذا التفصيل لا يثبت اجمال المصنف قوله
 الا عندهما وما كان له رواته عنه يعمل لو كان المكتوب من وعيه هذا الحكم
 لو نسي العاصي قضاءه ولم يكن له سجل محفوظ فشهد عنه شاهدان بانه قضى كذا
 قال في العون ونفى قولهما ولا يشهد ما لم يجانبه الا في سب وطريق مرفقة ان يسمع
 فلان فيلزم من جملة لا يتصور يوطوهم على الكذب وهذا عند ابي حنيفة وعندهما
 اخاخره عدلان والفقهاء ابو بكر الاسكاف كان نفي قولهما وهو اختيار النسي كذا في
 الظهيرية وروى عن ابن سنان عن محمد بن اخاخر عن ابي عبد الله بن محمد بن عبد
 ان يشهد معه به والصحيح ان الموت بغيره لا يثبت فيه بشهادة الواحد لا يثبت
 في شهادة الواحد ولا في كونه فانه ادا راى امرأته يدخل على رجل ويستطاع السبا والارواح
 وسمع منها زوجة حل ان تشهد به ودخل وكذا المهر ذكره في النسي وولاه قاض
 فلو راى شخصاً جالساً مجلساً يحكم بفصل الخصومة فجاز له ان يشهد ان قاض واصل وقوف وذكر
 المرفعي ان لا يدركه الشاهد بان تشهد وانه وقف على هذا الخبر وما اورد ذكره ولا
 يجوز في بيان الشرائط الا في رواية عن مالك بن بعض ان لا يجوز ان يشهد بالطلاق
 ولو اخبره من يثق به يشهد وعند الشافعي ان لا يجوز ان يشهد بالطلاق الا في رواية عن مالك بن
 بن ميمون

الاجماع

وقال الشافعي ان حار الشهادة
 في الوقف غير مكتوب عليه
 الرواية ذكره في كمال الحاف
 في الموت

ولا يجوز ان يشهد بالطلاق
 ولا يجوز ان يشهد بالطلاق
 ولا يجوز ان يشهد بالطلاق

بلغة الشهادة راى في يده شفا عرق من فانه لا يجوز له ان يشهد ان عين او حارة
 ولو كان غير معصية لم يثبت على سائر النوازل من الجوارح والحواس يجوز ان يشهد له الا عند
 ذلك في حدة بيرة لا يجوز ان يشهد ما لا يطول له غير سنن وعندهما ومقتضى ما هو عليه
 ان يكون اليد مع الشرف وهو القول المحتمل روية قال الحنفية فان فسر ان يكون له ان
 يشهد بالطلاق او بغيره لا يقبل قيل ويقبل في الوقف القديم وفي النسي الذي يترجم من
 طويل يشهد به حصرون فلان او جارية فصلى عليه فهو معانيد فلو فسر قيل
 فمن يعمل شهادة ومن لا يقبل لا يقبل الشهادة اعم وعندهما والشافعية ورواه عنه وهو
 ابن شجاع عن ابي حنيفة يقبل فيما ذكره من سب وقيل الكل ولو كان يصير عند التحمل ولو
 باسبه وبغيره والظاهر ان قوله في الكل عطف على ما ذكره والامام الزهبي يميز بين الاجماع
 الى يوسف وان في وقال صاحب الاصل لا يقبل شهادة في شيء من الحقوق اذا حكمها
 اعم وادام وهو اعم بالاجماع فاما اذا حكمها وهو يصير قاضي وهو اعم لا يقبل والمسؤول
 اجماعاً وفي الدين والعامة يقبل عنده خلافهما ولو كان يصير عند التحمل عندهما
 في كل حال من الخط وفي الرخصة اختلف في حال يجوز الشهادة بالشرع والشافعية
 حكاه في قبول شهادة الا اعم من غير خلاف ولا يقبل شهادة مملوك بالاجماع الا عند محمد ولا
 جبه الا عند مالك واحمد في جراح الصبي ولو لم يكن في رقعه او ادما في بلوى وحريم يعمل
 بالاجماع فالجبرة لوقف الاداء ولا يجوز وفي قرف وان ما لا ان حذر الكاظم اسلم فانه
 يقبل شهادة بعد التوبة وهي اي توبة الذنوب ولا ولد لا يولد وجدي الصحيح والشافعية
 وان علياً وعنه اي ولا لوالديه وجدي لولده وان سئل بالاجماع الا رواه شاذ عن
 احمد يقبل ولا احد الرواجين لا ختم لا فرق بينهما الا عند الشافعي يجوز يقبل شهادة
 احدهما الآخر ولا سب لملوك المازون ومكانته بالاجماع ولا شرك في شريك فيما هو حال
 شركتهما بالاجماع ولو شهد ما ليس من شركتهما يقبل سواء كان شركاً معاً او شركاً معاً

٢١٢

وقال الشافعي ان حار الشهادة
 في الوقف غير مكتوب عليه
 الرواية ذكره في كمال الحاف
 في الموت

ای ای داری
فلوکانا من ارس

هو صغر ذكره الزليعي ولا يخفى ان هذا الامر لا يستقيم بها واقف ان اترك الحمان بعد
من كبره او خوفه هناك ولو تركه استحقاقا بالدين يخفى التواني والتماس لم يقبل ولم
يعذر له ابو حنيفة وقتا معينا وقدره المتأخرون فقبل من سبع سنين الى مئتين
وخصني وولوزنا وخصني بالاجماع لا اعتدوا بكثرة ولدنا بنا بالزنا وخصني او الكفا
عد ولا ذن صاحب الغرر قول المصنف في الكل فدا حابه الى التمسك والخصني ان
لم يكن شكل حد الحانته وان كان شكل جعل امرأة في حق الشهادة احتياطاً والعمال
بضم العين وبهم الذين كانوا انوعان السلطان في ذلك العصر وما هو لآء الذين في زماننا
من زماننا قد جعل شهادتهم في حق الاموال في شجره اجماع فاذا كان حالهم في هذا الزمان
يؤدى الى عدم قبول الشهادة كيف يكون الحال في زماننا واحا العمال الذين يقيمون
بين المسلمين في وجه الاعتدال فقبل شهادتهم ولعل هذا ان اجترأ في زماننا اللهم
احتياطاً من ضرورهم ومعنى لم يفتى سواهم كسر الاول وفتح الثاني او على ما اجماع
ومما لا يقبل بايع الكفر تمنية وقوع كثرة الطاعون وعلى هذا شهادة احتياطاً بالضرورة
ولو شهدوا ان اباها او صبيها هو يرضى الوصية طارت شهادتهما ولو اكلوا
لا تقبل كما اذا شهدوا ان اباها وكل يقبض دينه لا يقبل اصله اذ يرضى الوكيل او اكل
وكذا اذا شهد الموصي الهما او لهما او الزمان لهما غلبه دين او علمها له دين انه
الى هذا الرجل يعمل هذه الشهادة استحقاقاً بخلاف ما اذا كان المدعى جاحداً لان
الواقف لا يقدّر على اجبار بقول الوصية وبغير منه انه لو سكت ولم يرضى نحو الوصية
شهادتهما ولا يسمع قاض شهادة على جميعه فخره من غير ان يضمن اجاب حتى يحمي
او من حقوق العباد حتى لو شهدا انه زنى او سرق او اقر او اقر او اقر او اقر
او قيل السعي عمداً يعمل وكذا اذا قال صاوت اليهود كنزاً من المال على ان لا يهدوا
على هذا اطلاق قد شهدوا على به واقام على ذلك سنة وطلب ستره في المال عمل سنة

ای جعلی ہذا نسخہ و صبا

[illegible]

فان الله اعلم
بما كنتم تعملون
واقرءوا
الحق كونه

وكذا اذا قال اعطاني المدعي من مالي الذي كان عنده حتى يشهدوا بالزور وطلب
 شهادته وتقبل ولو اقام البينة على اقرار المدعي ان الشهود قد اذعنوا او اساموا
 او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه اذعن او على ان الشهود لم يسمعو
 او محدودون في طرف وتقبل وقاله الحاكم في لو اقام الشاهد على اقرار الشهود
 انهم شهدوا بالزور او انهم اذعنوا في هذه الشهادة او ان المدعي مطلق من
 الدعوى او انهم لا شهادة لهم على المدعي عليه في حق لم يقبل وكذا اذا اقام البينة
 ان الشهود زبانه او شره فخر لا تقبل ولو اقام ما بين ذنبا ووصفا الربا او
 شرب الخمر او سرقوا حتى كذا ولم يتعاقد العهد فعمل شهادتهم والوقوف بهما ان
 الاول في الحرف اخبار عن حد متعاقد وهو سقط الشهادة ولا كذلك الثاني شهد
 ولم يسمع من المجلس حتى قال او تمت بعض شهادتي اي احطيت بكونه كذا راية
 باطله او ببيان ما كان عليه ذكره تقبل شهادته اذا تدارك في اوانه وهو
 وحده في المجلس لا اي لا تقبل اذا كان موضع شهادته ولو لم يكن مثل ان يدعي
 لفظ الشهادة او اسم المدعي او اسم المدعي عليه او ما يشبهه لا باس ولا لو اقامه
 من هذا الوجه الخلف في بعض حدود العوار وفي بعض النسب ثم يكره ذلك لعجل ولو
 القاضيه شهادته اصد في حادثة ليس للعائنه الاخر فتقبل شهادته فيها ولو شهد بالدار من
 غيره ان يكرهها في بعض شهادته اذ كان او شهد بالملك المحدود واخران يحدود
 او شهد اعلى الاسم والنسب ولم يعرفوا الرجل بعينه فشهد اذ كان ان المسمى تقبل
 شهادته قاصرة بغيرهم ولو تعارض البينان فينبه الموت من بعده اول من شنه
 الموت بعد البرء وبينه العين اول من بينه كونه النعمه قبل الموت وبينه كونه المستوف
 عاقل اول من بينه كونه غنوط العقل او جنونا وبينه الاكراه اول من بينه الطمع
 في اصدار الشهادة ولو وافقت الدعوى في حقوق العباد قبلت والا لا تقبل وقاله

باب ما لا يقبل

باب ما لا يقبل

باب ما لا يقبل

بعض العسله ومبني هذا على اصول معززة منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل
 بل ادعى خلاف حقوق الكهانة ومنها ان الشهود لو شهدوا بالزور فادعاه المدعي
 لا يجوز ولو شهدوا باقتل كحزب ومنها ان الملك المطلق ازيد من الملك الحادث بسبب
 ومنها ان الملك المطلق ليس ان الشاهد ليس له الحق في الدعوى والشهادة لا تملك
 الشاهد من شئ ان يكون نخل منها مطاوعا لا في حق المدعي وفي لوط لا في حق المدعي
 اعم المطاوعة من الدعوى والشهادة فيسفي ان يكون في الحق فوط ولا عبرة باللفظ كذا
 في الفصول ادعى دارا اثنا وسرا شهدا بالزور فادعاه المدعي من الملك الحادث قال
 الملك المطلق يستحق الاصل حتى نفي المدعي من واديه ولا كذلك الحادث وبذلك لا اي
 شهدا بالملك الحادث وهو مدعوم ملكا مطلقا لا يفتقر بعينه اتفاق الشاهد لفظا او
 به لفظا للمطابق على افادة المدعي بطريق الوضع لا بطريق اللفظ وهو لازم فلو شهد احد
 باللف والاخر بالعين لم تقبل عندنا في حقه وعندهما تقبل اذا كان المدعي يدعي اللعين وشب
 الالف في العبرة عندهما والسلف للموافاق والمدعي فقط وقال ان كانت الحاله سها في اللطاف
 شهدا احدهما الله والاخر على العطف تقبل وكذا لو شهدا احدهما بالبرء والاخر بالظلم
 تقبل ولم يحكمه خلاف وعندنا حلف المدعي ولعن الخفيف حتى الالف الاخر شهد
 احدهما باللف والاخر باللف وحسماء والمدعي يدعي ذلك تقبل الشهادة بالاجماع
 على الالف فان الالف موجودة شهادتها غايته ان الزايد يظف عليه ما لو اوفى شهادته
 الاخر وعندنا حسماء بحلفه شهدا باللف وقال اصد ما بعد من اقصاه
 حسماء يلزم الالف لا العفاء اي لم يسمع قوله انه قضاه الا ان شهدوا آخر وسعى
 اي حسماء ان لا تشهد بالالف كلها اذا علم انه قضاه منها حسماء حتى يتوب المدعي
 اي بانه قبض منها حسماء كيلا يكون حسماء على الظلم وقالوا في حلف المدعي
 انفق على وجوب الالف فتقبل وانورد احدهما نقضه النصف فلا يعمل انهن ولا يلغى

باب ما لا يقبل

باب ما لا يقبل

ان الاتفاق على وجوب الالف لم يقع في آخر الكلام والعبرة به الا ان يقال لا شهد بالالف
ثم الكلام والعقبة امر متعلق بشهادته في الالف وشهادته بغير الالف جائزة
الشهادة وبشأن الالف يتم كمال العقبة وذكر الطحاوي عن بعض اصحابه انه لا يفتي
بها الا بغيره وهو قول زفر قال الرضائي والاشبه ان يكون هذا قول ابو يوسف واما
ان اختلف الشاهد في الزمان والمكان في البيع والطلاق والعقوبة والوكالة والوصية
والرهن والدين والوصف والبراءة والكنة والحالة والعرف لا يمنع قبول الشهادة
ولو اختلف في النجاسة والعنف والعقل والكل لا يقبل الاصل فيه ان المشهود به ان كان
قولا لا يفسد وكونه فاختلاف الشاهد في المكان او الزمان لا يمنع قبولها وان كان
المشهود به كالعنف او قولا لكن الفعل فيه شرط صحه كالحكم فانه قول وحضور الشاهد
فعل وهو شرط فالاختلاف في احدى ما يمنع البطلان ثم قال ابو يوسف وخبرنا واختلفنا
في زمانه او مكانه لا يقبل وان كان قولان كل واحد منهما ان كان شأنا فاما غير ان
وان كان احدهما اثبات والآخر اخبارا فاما لا يتفقان وابو حنيفة يقول بحمل ان
يكون احدهما سماع الاثبات والآخر سماع الاقرار به ذكر الرضائي وهو من مرار ان
على احتمال ينزله في الحدود فلا بد منه من جليلين شهدا به قتل زيد يوم الخميس ولقد ان
فيه مصر رونا بالاجماع لان احدهما كاذبة يتبين ولا حجة للترجيح وكذا لو اختلفا في
الزمان او الالة التي وقع بها العقل واما ايضا فتوقف باحدهما او لا يقع لوقوع الثاني
بوجوه العقد من بشهادة الطائفة الاولى ثم تنزيت الطائفة الاخرى بطلت الاثر
ولا يفسد الاولى بها شهدا على كسرة بقرة وحملنا في لوها بان قال احدهما كذا
بقرة والآخر بقرة سوداء قبل شهادتهما وقطع بحكم الاختلاف في الذكورة
والانوثة والعنف اي لو حملنا في لو القوة الموصوفة لا يقبل شهادتهما في كلتي
المسئلتين ونهر عبد الله جنيب وعندهما والسنة لا اي لا يقبل في الكل نهر الحنف

٢١٦
اختلاف اذا كان المدعي مدعي بقرة مطلقا واما اذا ادعى بقرة مصاة او سوداء
لم يقبل شهادتهما بالاجماع وعلى هذا الخلاف لا اختلاف في الثوب بان قال احدهما
ميروي والآخر ميروي ولو شهدا بشراء عبد فلان بالالف واحدا بالالف وحسما
لحن وهكذا وقعت المسئلة فيما راي من النسخ وهو موافق وصح المسئلة في الكتب
هكذا شهدا احدهما بشراء عبد فلان بالالف والآخر بالالف وحسما بطلت لان
العقد يختلف باختلاف البدل فيكون على كل واحد منهما شهادة فرد فلا يتم نصا
ولا فرق بين ان يكون المدعي اقل المالين او اكثرهما وكذا الكسرة والجمع بالاجماع
اي لو حملنا في مقدار بدل فاما لا يقبل شهادتهما والمراو بالخلف اذا كانت المرأة
المدة وان كان الزوجه يقع الطلاق باقراره وكذا الصبي من دم العبد والعقوبة على حال
فان كان المدعي هو العبد او العاقل لا يقبل وان كان المدعي هو المولى او الولي
العقوبة والعنف باقرارهما وفي الرهن ان كان المدعي هو المالك فهو كرهون الا ان
ثبت اقلهما وان كان الراهن فلا يقبل في الاجارة ان كان قبل اسفا المتقود
عليه وهو المانع في نظير البيع وان كان بعد مضي المدة فهي كالدين يثبت ما اقر به
ان كان المدعي يدعي الاكثر وان كان يدعي الاقل لا يقبل شهادة من شهد الاكثر الكل
في الشين اما النكاح يصح بالالف يعني باقل المالين سواء كان الزوج من الرقة او
من المرأة او ادعى الاقل والاكثر وهذا عندنا في جنسهما وعندهما في بطل
الشهادة ولا تفسد شئ ويصح النكاح بهما المثل لم ينعى الوارث ملك مورثه بلا حصر
يعني اذا ادعى الوارث عننا في يده ان انها ميراثه وشهدا ان بين كالت
لا يفسد حتى يجر الميراث فيقولان حات وتركها ميراثا الا ان يشهد كل واحد على ملكه
او يده او يد مودعه او مستعيره وقسوة ما لا يجمع والكل قول الى اخره فلا بد من
وقال ابو يوسف بحر ليس شرط بل اذا ثبت الوارث ان العبد كانت للمورث يعني

ولو شهد انه في يدى من ذكره واما ان له يدى على يدى المولى لو بالاجماع
شهد على انه اقر انه كان في يد المولى او اقر المولى عليه اي يكون في يد المولى
وهو عطف على شهدا دفع الى المدعى في كلتي الحالين وكذا اذا اقر المولى او شهدا ان
المدعى عليه احد من يد المولى دفع الى المدعى كذا في الكافي **فصل في الشهادة**
على الشهادة تقبل ان شهد شاهدان على شهادة كل واحد من الجهتين فمالا
سقط به بشبهة مخرج عنه كدود والتقصا وبذلك ان تقبل في سببها فحق كقول
سواهما وان قال الشايطون عدم جوازها في الوقف والصح ان يحرفه ايضا اجبا
له وصونها عن التوراس وعبد الله معلق اي فيما سقط كحرجاء الصمدان
لم يرد كذا لا تنهاه من المعنى او تعدن ولا تقبل فيما سقطت عنه موقوف الحال فانه
معتبر الروايات لا عندنا في قولنا واحمد في رواية عنه لا تقبل في ولا اصل
شهادة واحد على شهادة واحد بالاجماع ويجب على كل شاهد ان يشهد عليه
الزوجان الا عند احمد وتقبل شهادة على شهادة اثنين يعني ان شهد اثنان
على شهادة واحد ثم يشهد بهما على شهادة كذا بالاجماع الا قول من ان
يشترط الاربع لكل واحد منهما اثنان متوكلان وكذا ان يشهد على شهادة واحد
رجل وامرأتان وكذا شرط ان يكون المهود على شهدا رجلا فغير المارة ان شهد
على شهدا ثما رجلا او رجلا وامرأتان بشرط ان يشهد على شهادة كل امرأة
نصاب الشهادة ولا اصل شهادة الفرع بلا اشهاد اي بلا اشهاد الفرع حتى لو شهد
ربا او سمعة ولم ولا يجوز للثاني ان يشهد بالاجماع الا عند بعض الشافعية والماشي
واحمد في رواية عنه في صحيح ان شهد على شهادة واحدة والاشهاد ان يقول شهد
بصيغة الامر من الثاني على شهدا وفي ان شهدا ان اقر عندهم كذا فلا جاز
او ما يقوم مقامه ولا من ان شهد عن كذا شهد عند العاقل ولو قال شهدا

اثنين

من الشاهد

ان فلانا يقر لفلان فاشهد انت على شهدا في ذلك حاله واداء النوع ان يقول شهدا فلانا
اشهد في على شهدا ان فلانا اقر عندهم كذا وقال ان شهد على شهدا في ذلك فعنه حسن
والاطول منه ان يقول شهدا ان فلانا اشهدني على شهدا ان شهدا فلان من فلان
اقر عندهم واشهده على نفسه ان فلان من فلان اقر عندهم واداء النوع ان يقول شهدا فلانا
اشهدا فلان من فلان اقر عندهم لفلان كذا فعنه حسن ان يقول شهدا ان
فلانا شهد عندهم كذا واشهدا على شهدا في ذلك فانا اشهدا على شهدا في ذلك فكون
وهو استحيات والا فصره ان يقول امرني فلان ان اشهد على شهدا وان اشهدا
سها وانه بذلك فعنه اربع شهادات او يقول شهدا على شهدا في ذلك فكونه شهادات
الرعي ذكر في الحديث الكبير فترانه لا يؤمن الا بشهاد فلولم يذكره يجوز ان تشهد من
غير اشهاد الا ان قال لا تؤمن الا بشهاد في نفسه واما ذكره فغير لازم وهو احاديث
الفعه الى البيت وسئل الائمة الرضا وهو اسير واهم واحار المضي ما فيه حتى سببات
لانه او سها ولا شهادة نوع اي لا تقبل شهادته بلا موت اصل او مرض او غيره
بالاجماع فلا بد من قبولها من احد الا عند الرادكورة والماد من المرض حاله سطح
حده فحضر الى باب الخلف ومن الغر ما كور به فصر الصلوة فيه وعن الى موسى لو كان
في مكان لو غدا لا اداء الشهادة ولا عقرا ان سببت في منزله حارا لا شهدا وقال الرضا في
الرواية اخذ كثر من المشايخ وهو ارفق للناس في اجاء خقولهم وعن حمزة بن كزكف
مالا ان حتى لو شهدا اذا كان الما صلا راوثة المسجد فشهد النوع على شهدا في امر
يحوز وعن احمد بن محمد بن ميمونة فخطا في النور والمرض عدلهم اي الاصول النوع صح
وكذا اذا عول احداث يهودي الاخر وهو الاصح والا اي وان لم يعد له الوقف
عدلوا بوال غير النوع وهذا قول الخاوس وقال محمد لا تقبل قال الرضا في اصل
ان القاضي ان كان يعرف الاصول والنوع بالحواله فهو بشهادتهم وان عرفوا الاصول

انما

بالعدل سال عن الناس لم يعرفهم بها فان عدل اصدىها الآخر جاز وقال في النهاية
ظاهر الرواية عن محمد بن الحسن عروا الهول معقول الزوج والصحيح ظاهر الرواية ولا
فرق في ذلك بين ان يقول الزوج للعاقب لا تزوج حاله او لا تجز كن حاكم ولخت شهادة
فمن مالار اصل شهادة بالاجماع يعني لو قال له هو الاصل لم تشهد بهم على شهادتهما
او غابوا ثم جاء الزوج وشهدوا عند الحاكم وليس حاضرا ان يكره الاصل الشهادة راسا
كما قال الزبلي والظاهر ان ما قاله لا يفسد بزيادة كون ان يشهد بعد كلام هذا فلا يفرق
ان يقول الظاهر بغيرهم في مجلس العاقب عروا آية شهادة المجلس الزوج شهدا على شهادة
رجلين على طائفة من فلان العدة بالوف وقالوا اخبرنا الاصول انها سرفاه في آية الموكل
بامرارة وقال اي الوعان لم ندر اي من احوال قيل للمدعي مات بسايد من ابناء فلانة
وفرد كذا جوار سعد الثا هذين في آخر فصل من تعبد شهادة وذكر الكتاب العاقب الى القاضي
يعني ان القاضي او القس في العاقب الا حران فلما ما وذلنا ثم نرا عند من كذا من المال فلما
سنت فلان واخر الموكل احرارة عند القاضي المكنون المدة المدة هي المكنونة سكتة
لا يبر من شايدين احرار شهدا انهما هي المكنونة سكتة التسمية ولو قال لا فها اي في السج
على الشهادة وكتاب القاضي فلانة سنت فلان التسمية كحر حتى سماء الى فخر في يكون انحاء
والزال هو احر الا في لان الاولى عام وهي حاض فان اول التسمية الشجب ثم العبد ثم الفصل
ثم العارة ثم البطل ثم العبد وهو اب لا بطلان احسن من الكل وجعل الزجر في الفصل احرار
والصحيح القائل والقيل العارة البطلون والبطل الا في اذ والتوجه القضا
حر في شجب وكنا في قبل وورس عارة وقص بطل واما شجب والحاس في قبل وبنوعهم عام
فلما فصل العلم بالنسبة اليهم السوف وان كان يتم بذكر احد عندنا الى حسن ومحمد لهما الا في ذكر
الحدا والعصل على اختلاف التولين يقوم مقام احد فيقول الزبلي وهو احر الا في يكون جازا
وتصح الشهادة على الشهادة من النساء ومن البيان في حمل ان يتعلق بالكل وبالكنى

وعبد التسمية

او ان اهدانه شهد زورا يشهد بان بيعت الى سوزان كان موقفا والى مودان لم يكن
بعد العشرة اجمع ما كانوا عليه فيقول انا وجزاها شاهد زورا فاحذروه وحذروا
ولا يجوز ان لا يضرب مع الشهرة ولا يسجد وهم بالتوبه وعندهما والله عز وجل
يعني نوح ضربا وكبس وينزع المسلم على يده اوجه احدها ان يرجع على سبيل التوبة
والندامة فانه لا يجوز بالاجماع والثاني ان يرجع من غير توبة وهو مصر على ما كان
وانه عز وجل لا خلاف والثالث ان لا يعلم ان رجوعه باي سبب كان فانه على الاصل
وهل يجعل شهادته بعد ذلك قالوا ان كان فاسقا فان توبه فظهر صدقه يقبل والله
فلا واما التوبة موكول الى راي الاصح وان كان عدلا او مسورا يعجل وروى عن
ابي يوسف قبول شهادته مطلقا قال الزبلي وبه يعني وذكرنا بعض المتن لو شهد بقتل
زيد او مونة فجاز حيا او شهد برؤيته هلاك مصان فحفي شئون موحا وليس بالسنة
علة ولم ير الهالك وكذا في بعض النسخ لان الشهادة بالموث كذا
فيقول ان يقول سمعته من الناس في الشهادة على احرار الهالك فان الامر به اوسع
فصل في الرجوع على الشهادة وهو ان يقول كنت مطل فلها او زوجت فلان
شهدت به او شهدت بزور فيما شهدت لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض اي لا يعيد
شعنا فلما قام المقض عليه بشهادتها ولما بيننا انما رجعا عند غير القاضي لا يقبل سنة
ولا يخلو فان ولو اقام البينة على رجوعها عند قاض آخر غير الذي كان قضه لم يجز
فلو رجعا قبل حكم هذه الشهادة لم يقض به بالاجماع ولا ضمان عليهما الا في بعض النسخ
وسواء اي بعد الحكم لم يقض اي اذ رجعا بعد الحكم لم يقض حكم القاضي وضمننا ما
للمشهد عليه لو قصص الحكم المال عيننا او دنا بالاجماع الا في قول للشافعي لا ضمان
قال الزبلي ومن العج ان رجوع القضا على شهادته اذ رجعا معرافه الا في قول
سقط بالشبهة وانما الدم اعظم ثم لا يوجب عليهم المال وهو مستحب مع الشهرة فيقول ان

وحكم بعد التوقيع القضا والتوزر
وحله السور فوطا
الرجوع عن الشهادة

الفاضل ملجاء ولا يقول ذلك في المال وهذا تافه ظاهر انتهى ويمكن ان كان على
 الثاني بانه لما احدث المدعي صرا كمال بغير حق وظهر ذلك برجوع نفوه يمكن اخذه من
 المدعي عليه في دفع هذا الضرر ولا كذلك امر الهم فانه لا يمكن استرجاعه وقد كانا بسبب
تعلقه وسبب ان الله السبب التعلق كني في امر الهم فان رجعا صمدما ضمن النصف
فالجرة لمن بقي للمسلم ربع مائة وغدا السبب العبرة لمن ربع الثاني رواية عنهم لمن بقي
فان شهد عليه ورجع واحد لم يضمن لان الباقي اثنان ولم يضمن نصف السهاد
فصار احدى مستحقا ما بقي الا رواية عنهم ضمن فلو رجع اخر بعد الرابع الاول
ضمنا الى الرابعان النصف على ما ذكر من العبرة الا رواية عنهم فسطها ولو رجع الصمد
الحل اثنان وكذا الحال في شهادة واحد من الاربعة لا سبب في شهد رجل وامرأتان ورجع
واحدة منها ضمن الربع بالاجماع ولو رجعا ضمن النصف وعلى هذا الوجه
وامرأتان ورجع رجل وامرأة فعليه الربع بغير ضمان لان رجلا على رجلين
النصف وان رجعت امرأتان على كل واحدة شهد رجل عشرين سنة ورجعت عشرين
لم يضمن سدر اثنون الثاني رواية عنهم اني على الاربعة السبب ولو رجعت امرأتان
ضمن ربع الارواة عنهم فلو رجع الكل فالضمان بالاسداس بالاجماع سدر على
الرجل ونحوه اسداس على الشوكة العشرة الا عندهما وسعوا سافعة عليهم نصف على
الرجل نصف وان كثر من موضع رجل واحد قال في الخط وان رجعا كل رجل اثنان
شوة منهم فعلى الرجل نصف احدى ولا شيء على الشوكة لانه وان كثر من موضع رجل واحد
وقد بقي من النساء من النساء من شئت بشهادتهن نصف احدى ولا شيء على الشوكة
فيحل الراجحات فان لم يسهلن وقال الزبيدي هذا سهل بل يجب ان يكون النصف
عنه وانصافا عندهما انتهى واطن ان صاحب المخطاط لم يسهل فانه قد مر قبل ان العبرة
لمن بقي للمسلم ربع حتى لو شهد عليه او اكثر من الرجال فربح الى ان يبقى الاثنان لا يخذل

الاربعة

شرح

سعد

الرابع وجعل كانه لم يسهل واذا قال في صمد في امرأتان وبما في مقام رجل واحد
 والراجح رجل واحد وضمان النصف على الرجل لان نصف احدى شهادته
 ولا وجه لضم النصف الثاني اليه في نصف احدى فلم يمكن ان يدخل الراجحات في الضمان
 لانه طرف الرجل هو ظاهر ولا من طرف النساء لانه لم يشفق شهادتهن بقا امرأتان
 فلم يمكن جعل النصف اخصا على مدعيه ولا انصافا على مدعيها على ان ما ذكره في
 في لغة فان اراحه جعل لكل اسداس بان جعل كل امرأتين في مقام رجل واحد
 فيكون الرجل الواحد والعش منهم في حكم ستة رجال ولا جعل النصف انصافا على
 وانها انصافا جعل لكل نصفين نصف لرجل ونصف لثلاث نساء وان كثر من كل فئة
 ان جعل النصف انصافا على قولها مع انه تن امرأتين شهدا عليه وعليهما سبب في كل رجل
 ورجع لم يضمن سواء كان هو المدعي او هي المدعى وان زادوا عليه اي على كل رجل
 ضمنا لا وهذا اذا كانت هي المدعى للملك وهو شرك لضمنا الزيادة لا عند كل
 المالك لا الضمان الزيادة ايضا ولو نقصا عنه اي عن كل رجل لم يضمنه لهما او اهل
 فيه ان المستودع او المكون لا كالعقاص والكل لا يضمن السهو عند اخلا فالسبب
 وان كان بالافان كان الاتفاق بعوض بجادله فلا ضمان عليهم وان كان بعوض
 للملك ولا يضمن بقدر العوض ونصف الزيادة احواله على العوض وعند السبب ضمان لهما
 الى تمام مهر المثل الا عند استنب وفي السبع ضمان ما عوضا من فيه المسع للبايع ومما زاد
 عليه للبايع يعني اذا شهد ابي البايح بانه باع ثم رجعا عن الشهادة لم يضمنه او كان
 السبع على العمة او اكثر وان شهدا عليه بانه باع ما قبل من العمة ضمنا للعقود ولا فوق
 في ذلك من ان يكون حيا شرطا للبايع او كان بايا وهذا اذا شهد بالسبع ولم يسهل
 بقدر الثمن وان شهدا بغير الثمن مع سهادتهما بالسبع بغير فان شهدا بالسبع بالثمن فوقع
 العاقبة ثم شهدا عليه العقصا بعض الثمن فمضى ثم رجعا عن الشهادة يضمن الثمن

عن المجلس وعند حضوره
جائز اجماعا صحيح

يصح بلا ريب ان التوكيل بافعالها واستغنائها الضمان ارجح الى الحقوق التي استتبعها
 حرد وقودها اما التوكيل بافعالها فهو ان غاب الموكل والمراوم المحض في طرفة
 لان غيرهما ليس محال احد حتى لو كل تهما وقال ابو يوسف لا يجوز التوكيل بافعالها ايضا
 وقول محمد مضطرب والاطهر انه مع الى حصة في نفس التوكيل وعلى هذا الخلاف التوكيل
 بالموكل في حان من عليه الحق والعقاصم وعند السليمان في القود وان غاب الموكل
 الا في رواية عن احمد وقولنا ان في الحقوق فيما يصفه الموكل الى نفسه اي التي لا كان
 فيه الى اضافة الى الموكل وكنتي بالاضافة الى نفسه كالبيع والاجارة والصالح عن اقرار
 اقول الاقرار اذا كان من الموكل يلزم ان يضاف الصالح اليه يتعلق بالموكل ان لم يكن خورا
 كتسليم المبيع من الحقوق في التوكيل بالبيع وقبضه اي قبضه المبيع في التوكيل بالشراء وفي
 النكاح والرجوع به عند الاحتراق والخصومة بالبيع المبيع المعجب في خاصه وبخاصه في
 وشفعه ما بيع وهو في بيع وان سلم الى امره فلا رد بالبيع الا ما ذكره وعند السليمان
 واعلم ان الحقوق نوعان نوع يكون للموكل كقبض المبيع والمطالبة بالنكاح والمطالبة
 في العيب والرجوع بشئ المعقوف في هذه النوعين ولانه من الامور ولكن لا يحل عليها
 بل يوكل الموكل بها وان مات الموكل قبل ان تاتيها الورثة فان استغوا وكلهم اقول
 موافقهم وعندنا في التوكيل ولانه من الافعال لا توكيل ونوع يكون على الموكل
 فبعض التوكيل مدعي عليه فليدعي ان جبره على تسليم المبيع وتسليم الثمن واخواتها وسب
 للموكل ابتداء بالاجماع حتى لا يفتقر في التوكيل شراء كما اذنت في انه للموكل فالر
 الهدية وهو الصحيح واحرز به عن قول الكوفي فان عن سب الملك للموكل ابتداء ثم ينتقل
 الى الموكل والحقوق فيما يصفه الى الموكل والمراد انه لا يستغنى عن الاضافة الى الموكل
 حتى لو اضافة الى نفسه لا يكون للموكل كالمسكاه والصالح عن دم عند الصالح عن الحار
 وهذا الصالح لا يبيع اضافة الى نفسه بل لا بد من اضافة الى الموكل خلاف الصالح عن اقرار

اقراره لا يبيع اضافة الى كل واحد منهما وكذا الحق على مال الكفاية والهدية
 والتصدق والاعارة والابداع والرس والاقراض تتعلق بالموكل بالاجماع
 لا بالوكيل فلا يملك وكيل النكاح لمهر محمل ولا وكيلها اي وكيل الزوجه بتسليمها الى
 الى الزوج والمختار من الثمن عن الموكل بالبيع اذا طالب به وعند السليمان لا اي لسله
 منه الثمن عنه ولكنه لو دفع اليه اي الى الموكل صح ولم يطالبه الوكيل بالثمن ما شا
 ولذا لو كان للمختار على الموكل في بيع المتعاقصه ورس في فقه التمسك على ما اذا
 باع مال سم ودفع المثل من الثمن الى سم حيث لا يبرأ ومنه بل طالب الوصي ثانيا وحل
 الوكيل بالعرف او اصارف وقبض الموكل بدل الصرف حيث سفل الصرف ولو ابراء
 المختار عنه صح وعندنا في نوس والملك لا يبيع ابراء المختار **فصل** في الوكالة بالبيع والزرا
 الاصل فيه انه اذا كانت اجهال فاحضة عن الاعمال ولا يمكن دكا فتمنع صحة الوكالة
 ولا واهماله تلك النوع جهالة فاحضة وهي الجهالة الجسدية كما لو وكل شراء ثوب او دابة
 وهي تمنع صحة الوكالة وان بين الثمن والجهالة سرية وهي الجهالة في النوع كما لو وكل
 شراء فرس او حمار او ثوب بهروى فانه يجوز الوكالة به وان لم بين الثمن والجهالة
 بين الجسدية والنوع كما لو وكل شراء بعدا وحارته ان بين الثمن او النوع بان قال
 بالفرس او بعدا جسا جازت الوكالة وان لم بين واحد منهما لم يحرم وتعلق بالنوع لا بال
 وقالوا الدار ملحة يتخس منها وجه وان بين الثمن الخفت جهالة النوع وان لم بين
 الخفت بالجسدية وقال الامام قلص خان في شراء الجاهل الصغير لا يجوز وبارنا برون
 ذكر المحلة وبما سمى من الثمن امر شراء غير محدد كالنقود والكرات لا يبيع ولو امره
 ثوب بهروى او فرس وبخل صح سمي ثوبا او لا بالاجماع الا في قول من ان الشا في ذرا
 عن احمد وشراء بعدا ودار صح ان سمي ثوبا او لا لان لم يسم الثمن وشراء ثوب
 ودابة لا اي لا يبيع التوكيل وان سمي الموكل ثوبا بالاجماع وعلم ان الم او بالجسدية

الوكالة بالبيع

وبشرى لا يعقد مع من ترد سهادته له وذلك مثل قرانه الولاد والزوجه والمليكة
 والاحارة والسلم والمعرف على هذا الجواب هذا عندنا في حصة وعندهما والمليكة
 وجه عنه واحمد في رواية يبيع ثمن المثل الا ان يبيع وملايته وهذا اذا لم يطلق
 له الوكالة واما اذا اطلق وقابل بيع ثمن بخير بعهدهم مثل العمة في الهبة
 ان الوكيل بالبيع اذا باع عن المثل سهادته له ان كان باكر من العمة كوزن المالح
 وان كان بقل منها فعين فاحسن لا يجوز خلاف وان كان غيب يسهل يجوز
 عندنا الى حصة له وجوز عندهما وان كان مثل العمة فعين الى حصة روايتان
 روايته يجوز وفي اخرى لا وعلى هذا شراؤه من لا يعمل سهادته وسع المصداق
 على هذا التفصيل الا انه اذا كان مثل العمة كوزن في المضاربة ما عاق البروا
 وجه ببيع اي بيع الوكيل بما قل وكثر وعرض ونسي وعندهما ثمن المثل والكرامة
 ايضا ولم يكره المصداق لانه خلاف الى نفع موزن ولا يجوز بغيره لا سواها ليس
 فيه ولا يجوز الا بالكرامة حاله او الى اجل متعارف وعندنا المصلحة وينفذ التملك
 بالبيع المشددة وتنفذ شراؤه على العمة وزاوة متعبدان بالسكن فها هو يملك
 تحت تعويم المتعبدان بالاجماع حتى لا يجوز شراؤه بالغيب الناحي وحدها حتى
 في الووص نصف عتر العمة وفي الجواز شراؤه في العار جهتها وفي الراهم بيع
 وهذا كله اذ لم يكن موصوفاً ولا كائناً ولا مجهولاً ولا يجوز له الغيب ولو
 كان غيباً وهذا اخره مع كونه قباض الماحولة نصفه صحيح وعندنا المصلحة وكنهه
 الى الووص ووجه على ما ذكره الرضوي لا اي لا يبيع الا ان يبيع النصف الاخر منه او غيره
 قبل ان يحضرا واولها احتياجه والى ما قاله ابو حنيفة وفي الوكالة بالشراء اذا
 اشترى نصفه سوف يشرى اياه ما لم يشره اليه فان اشترى منه قبل ان يحضرا الوكيل
 والا لزم الوكيل قال الرضوي وهذا بالاجماع في كل قول المص وعندنا لا ينفذ

فاما حاله صم موقوف

والفقر

في حاله

م عليه اي على الموكل الا في قول الشافعي واحمد في رواية ولا فرق فيه من الموكل
 شرا بغير عين او غيره فلو اشترى الامر من الموقوف بعد عهده عندنا ليس
 ولا سعد عن ابي ثور وعند محمد بن علي في رد المحتار المسح على الوكيل بعد بيعة او
 يكون رده على امره وكذا في الرد بما قراره فيما لا يجزئ مثله في حصة المبيع
 الشافعية والاصح الزاوية او يكون حادئاً لكنه لا يجزئ مثله في ملك المدة ولا
 ردة عليه باقراره برضا من غير قضاء فليس له ان يردّه على موكله بالبيع
 فقال الامراء امره بالنفذ وقال الامور اطلقت اي امرته مطلقاً ولم يخل
 والقول بالامور لا يجمع لانه ما لم يملك السلعة فليس له ان يردّها على امه
 اي في المالك وعدمه وفي المضاربة اي باع المضارب عنه فقال رب المال امره
 ان يتبعه بنفذه قال المضارب بن اطلقته ولا ينفذ لرب المال والقول بالبيع
 بالاجماع فان المصلحة في المضاربة العموم مما لم يتجدد في الوكالة بخصوص ما لم
 خلاف ما اذا ادعى رب المال المضاربة في نوع وان مضارب في نوع آخر حيث
 يكون القول لرب المال لانهما في نوع واحد على الخصوص واخرهما في نوعين
 اخذ الوكيل رهنه بالحق او كفالة فتوى عليه التوى في الرهن امر موجه
 ونوجه به الكفالة ما من مالت الكفيل والكفيل عنه محل من غير موجه لان هذا
 التوى لم يثبت حتى يصدق الوكيل كفيل فانه لو لم يصدق كفيل التوى موت من على الرهن
 وقال الرضوي والا وجه ان يقال امره بالتوى توى مضاف الى اصدقه
 وذلك يحصل بالمرافعة الى حاكم يدين براءة الكفيل عن الرهن ما كفله ولا يدين
 الرجوع على الاصيل بموته مفلس مثل ان يكون القاطع مالكا او حاكم بموته
 الكفيل مفلسا واقول ايضا ليس موجه فان تواتر لم يحصل الا بالمرافعة الى حاكم ما لم
 حكم به وهذا امر بعيد لما يليق ان يحل حصار الحكم الشرعي عندنا واطن الضمير

او امرته شبيه

ام بعض

في حاله

واذا حضر امرؤ فخصم بالعدالة
التي على ما ادعى فيه

وقوع الطلاق والعاقبة وتقبل في حق قصير الوكيل عنها حتى توقف الامر الى
ان يحضر العايد والاصل في حسن بين المسائل ان التوكيل اذا وقع ما سبقناه
عن جهة لم يكن وكيلاً بالخصوص وان وقع التوكيل بالملك كان وكيل بالخصوص
فمع هذا قال الوكيل يقبض الدين وكيل بالصفة عن جهة حكما وقال ابو حنيفة
وكيل بالملك لان الدين يقبض بالملك لا بالوكالة لان المقبول ليس حمل بل بدل
حقه واما الوكيل يقبض الدين فليس بوكيل بالوكالة بل هو رسول خفي وعود
النية كصوره بالاجماع اي اذا حضر خصم العايد امر ما عداة السنة على ما اتفق
او وكيل كصوره عند القاضي صح وعند غيره لا اي اذا اقر عند القاضي
لا يصح وعنده يصح ولكنه كرهه عن الوكالة وهذا عندنا ان حنيفة ومحمد وقال
ابو يوسف يصح اقراره عند القاضي ايضا وعند فروة الثلثة لا يصح اقراره
وهو قول ابي يوسف ولا وهو القياس ولو اقر الوكيل بالخصوص في حال الخوف
والعصا يصح اقراره اصلا ونظير بوكيل يقبض مال قصير مغناه اذا
كان لرجل دين على رجل وكفل رجل فوكل الطالب الكفيل يقبض ذلك الدين
من الذي عليه الاصل لم يصح الوكيل ولو وكله يقبض الدين لم يصح الوكيل
الدين صح الضمان وبطلت الوكالة وكجز الكفيل بالنفس بالخصوص ادعى انه
وكيل للعايد بغير دينه وصدة الغرم امر برفق اليه حتى لو ادعى انه وفي
الدين الى الطالب لا يصدق باقراره وشئت الوكالة ولو ثبت الاثبات بخروج
فلا يؤخذ به ولا يختلف الوكيل بالدين ما يعلم ان الطالب قد استوفى الدين
واعترض بان التوكيل يقبض الدين بوكيل بالامر ليس معنى لان الدين يقبض
بامثالها والتوكيل بالامر ليس لا يصح واحتج بان هذه رسالة بالامر ليس
من حيث المعنى وهي جائزة قال الركني وهذا سؤال حسن وبالحق فليس

ان يوكّل

بالاجماع

فخصم ما قول الى حنيفة ٢ فانه لو كان رسولاً لما كان له ان يحضيم انتهى واقول
ان التوكيل لا يستأص وان كان غير صحيح صريحا لكنه يجوز ضمنا بل هو توكيل
المصرف حقيقة وهو يجوز وهذا نظير عليك الدين من غير من على الدين ومعها
لو قال الواهب سبكت مالي على فلان من الالف فاقبضه فانه يصح ولا يملك
ان الاستأص ليس له المقاصة وما نحن فيه مقاصة فهو التوكيل به وفي مقاصد
اي لا يورثه ويصدق الغرم وعند السلي لا يورثها اي في قبض الدين فحين
الوديعة فلو حضر العايد بوكيل قصير اي صدق العايد بوكيل في وكالة
فها والادفع اليه ثانيا والقول مع يمينه ولا يكون قوله محط عليه ما ورجع الراب
به اي عاقبه الوكيل لو كان مقبوضه ماها ولو ضاع المقبوض لا اي لا يبرئ الماد
من الضمان المداك من غير صفة فان الوكيل لو استهلك بصره الى بعض ماله فانه في
حكم العام فيرجع في هذه الصورة ايضا الا اذا ضمت كحالة كسر الخفيف
كرا قبل والصحة الخفيف لان النصيب بعد قبولة الضمان وما صمد ما
الطالب ثانيا لما اصح الوكيل لانه امانة والامانات لا تنكح مضمونة
وصورة هذا الضمان ان يقول الغرم للوكيل نعم انت وكيلك لكن لا اضمن ان
يحق الوكالة وما خذني ثانيا وبصر ذلك فاعلم انه ليس وكيل عايد
من ثانيا مضمون في ذلك الماحود او لم يصدق الغرم على وكالة ودفع اليه
ولا فوق في ذلك بين ان يكون صريحا او سكت وليس ان يترد المدفوع اليه
في الوجهه كلها قبل ان يحضر الطالب ولو ادعى الغرم على الطالب حسن
عليه انه وكل العايد واقام عليه السنة يقبل سنة وبه اذ منه ولو اراد
ان يخلعه كان له ذلك فان لكل برأت دمنة ولو طلب الغرم ان يترد من
الوكيل ما دفعه اليه بعد ما اداه الى الطالب ثانيا فادعى الوكيل ملكه او د

عند النسخ

الى الموكل خلفه على ذلك وان مات الموكل وورثه غيره او وبيته وهو قائم
 الوكيل اخذ منه في الوجوه كلها وان كان له الكاظمه الا اذا صدق في الوكا
 وان اكل الزعم الوكالة واقر بالدين فلو كان خلفه بالدين تعالى ما بعث الى الطالب
 وكله يقبض دينه فاذ حلف لم يدفع اليه وان بكل فضي عليه بالمال للوكيل ولو
ادعى الشراء في ودية وصدقه الوكيل لم يورثه فيها اليه بالاجماع ادعى ان
 المودع يكره الديات وتركها ميراثا له وصدقه دفعها اليه بالاجماع ولو ادعى
 رجل ان صاحبه المال مات ولم يورث وارثا وانه اوصى له بما في يد رجل من
 اودين وصدقه الذين من المال يورثه بالتسليم اليه بعد الموت ولو اكل بموته
 او قال لا ادرى يورثه بالتسليم تمام بينه ولو ادعى ان صاحب المال مات وادعى
 وصدقه ذوا اليد لا يورثه بالتسليم او اكل من ثمنه في يده وكله يقبض ماله فادعى
 الوهم ان راس المال اخذ دفعه اليه بالاجماع اي بحجر على غيره في المال الى الو
 وانبع رب المال واخذ له اي الوهم شيع اتكال فيستخلف الرايس على قبضه اذا
 حضر وانكر لا الوكيل على العلم يقبض الموكل الدين ولو برهن الوهم على اخذ
 اي على اخذ راس المال ليس لا يدفع اليه ثانيا بالاجماع وكله يجزيه اتمه شتره
 فادعى البايع رضاه المشتري لم يرد عليه حتى يخلف المشتري انه عارضه بالعب
 والتوفيق بينه وبين المساء والمساو بينه وبين المعصية في رجل عصى
 دراهم شفق على اهله فانفق عشرة من عنده فالعشرة بالعبارة وسدا
 وعند السكة لا اي لا تقاضى بها وهو العكس وترد العشرة اي لا بد ان
 شفق تلك العشرة بعد ما لا ان العشرة بستره بالعبارة فصل في النول
 اي عزل الوكيل ينزل بوزنه اي عزل الموكل ان علم عزله خلا في النول
 ينزل قبل العلم بنزله وكذا لو عزل الوكيل نفسه عن الوكالة لا تصح من غير علم الموكل

بالاجماع

اي وكله بوجوبه
 عيب فيهما
 وحده الا بعد ان يورث
 في المصالح

فان لم يكن من نول حتى شاء
 الا اذا اطلق على الغير

الموكل به ولا يخفى عن الوكالة ولو وجد الموكل الوكالة فاعاد ما وكلته لم يكن ذلك
 وعلم ان الموكل عزل وكيله عن الوكالة متى شاء الا اذا اطلق به حتى لا يباين
 بالخصوصية بالتمسك من الطالب عند عيبه المطلوب فان الموكل كان يورثه في الصورة
 وكذا لو وكله بالخصوصية فافق بينه ولم يترك فخذ ذلك لا يقدرا ان ينزله ولو قال
 وكلتك بكذا اعني متى سر لك فانت وكيل فانه اذا عزله لم ينزل بل كان وكيل
 وهذا يسمى كيدا دوريا ولو اراد عزله حيث علم عن الوكالة لم ينزل بل عزله
 عزلك ثم عزلك فانه يغيد عزله ولو قال كلما عزلك فانت وكيل لا يكون عزله
 بل كلما عزلك كان وكلا فادار اذا انزل يقول رجعت عن الوكالة المعلقة
 وعزلك عن المحقرة وعند السكة ينزل الوكيل بلا علم منه الا في قول عنهم وموت
احدهما وكيل او موكل وحفونه مطعنا اي متوجعا وصدقه شتر عداي يورث
 وحول كل محل عند غيره هو الصحيح ويجوز ان يحرر من يد اي حكم الحكم لحق الامتد
 واما من نك في وثوق عداي حنفية فان لم يثبت ان قتل او حكم ببقاء بطلت
 واما عندهما فنفق فانه ما فرق وهذا اذا كانت الوكالة غير لازمة وان كانت لازمة
 لا تبطل بهذه العوارض ويعصل في التبيين واقر آق الشركس وان لم يعلم الموكل
 كما اذا وكل احد هما او كلاهما من يتصرف في حال الشركة ويحرم موكل لو كان ملكا بها وبخبره
 لو كان عدا ما ذونا فان الوكيل في هذين الامرين ينزل علم بذلك الوكيل او لم يعلم
 وهذا اذا كان وكيل في العقود والخصومات ولو كان وكيل في قضاء الدين
 واقضاه فلا ينزل بالبحر ولا بالبحر ولو عزل المولى وكيل العبد لما ذون له لا ينزل
 ونصرفه فيما وكل به اي لو تصرف الموكل بنفسه فيما وكل به ينزل الوكيل والتم اد
 يتصرف ما يجوز الوكيل من الامثال مثل ان يوكله سبع عشر ثم سبعة او يورثه او يكتبه
 وان لم يورثه فالوكالة على حالها فلو وكله مع شيء فباعه الموكل ثم رد عليه فامكنه شيئا

بنفسه

الموكل

يخرج من الشئ والمص لم نذكر فيكون هذا قد اهما ولكنه لا يحس كلام وهو قال
 في خصوص دعوى المستوفى ونقول ان في من يخرج وفي خصوص دعوى العوار ويدر
 بطالبه ولا ادري ما وجه تخصيص المستوفى بالاول والعوار بالثاني وتخصيص الكلام
 بينه في احواله السحرية على الهداية ولو كان المرعي دينا ذكر وصفه وان لم يتطابق
 وكذا اكانه شهادته فلو صحح المرعي عند القاضي على المرعي على الرعي
 ليكشف وجه القضية كذا قال الزمعي ولا يخفى ان انكشاف وجه الحال لا يلازم
 لاخص من احوال فلو ان اخص حصل المقصود ونقول اعطى حصة من اقرارك
 او اكل وطلب القاضي من المرعي الشئ فبرهن قص على اي عا اخص وان اخص حصل قوله
 وعطى حصة من اقراره والا كان ولا يخفى ان اطلاق اسم القضية في الاقرار
 المجاز في كلام الكس نوع ما يما والا يوا وان لم يوصد الاقرار او اقام البينة
 بعد ان كان حلف محكم ان يكون ثلثا فيكون الحلف اخص بخلاف
 القاضي او حلف القاضي بطله اي بطل المرعي وهذا ظاهر ولو قال لا اقر
 ولا اعترف او سكنت في الحالين بحسب اخص طلب الحوار ولا ترد على
 على المرعي او اكل اخص من البينة وعند السلك ترد على غير بنية فان حلف
 فخره وان كل قصي له الا عند احدى القول لاظهر منه وقال في احوال
 المرعي شهادته واصدا وعجز عن الاخر حلف المرعي وعجزه وبينة ايجابه في
 المطلق احدى من بنية ذي اليد اذ اقام بينة على الملك المطلق فبينة احواله
 كانه لا عند الشئ في ذم البينة في اليد عجزا رهنها باليد وحكم القاضي لو حلف
 اخص مرة بلا حلف او سكنت بلا اقرار من خرس وعند البينة نزد البينة في بنية
 الصورة ايضا ونز عرس البينة ثلثا اي عرس القاضي على المرعي على بنية
 مرات وهو حس فتكون كل ثلثا في اعرس عليك البينة فان حلف وان حلف

مستقيمة ادعى عسا في مد
 واداد احصاه في مجلس الحكم
 فامر المرعي عليه ان يكون في
 رده في اداء المرعي بنية عا
 في بنية قبل هذا الا ان
 هل تسمع وهل حلف عا احصاه
 هذه البينة ام لا قبل شئ
 ان قبل فتكفي كضاره

وان يكون باجبا

ان حلف المرعي على اقراره في بنية حلفه ولا يرد على
 من لا يسمع ولا يقر ولا يقر ولا يقر

من لا يسمع ولا يقر ولا يقر ولا يقر

عليك ادعاه وعن الى يوسف ومحمد ان السكرا حتم ولا بد ان يكون النكول في
 مجلس القاضي ثم اذ حلف المرعي عليه فالمرعي عليه وعواه ولا يرد على بنية
 الا انه ليس ان حاضره ما لم يتم البينة عا ونفي وعواه فان اقام بنية احواله
 بعض القضية لا تجعل البينة وهو قول الحواري شئ اصله ان الزمعي الاخذ بها
 واحمد بن عمر من البينة ولا عبرة بعد القضية بكون الحلف ويجزئ قبل القضية ولو
 سوز من البينة ثلثا ولا حلف على بان ادعى رجل على او بنية على كذا قال
 مكره ولا سئل له وجه بان ادعت عليه او هو عليها انه را حصة في العرس في
 الآخر وفي ثلثا بان ادعى المولى عليها او بنية عليه بنية ان فانه في العرس
 الآخر واستدل بان ادعت له عا سيدة انها ولد منه هذا الولد او ولد
 ولو اقر مات او سقطت سوطا مسددا تحلق منه وان المولى ولا حلف على
 ورق بان ادعى عا حواري البينة ان عرس او ادعى الجهول ان عرس وان المولى
 ونسب بان ادعى عا جهولا انه انه او هو يدعي عليه والاحر منكز ولا يجوز لها
 ان تدعي عا رجل معروف انه معقود او ادعى المعروف في ذلك عا او كان ذلك ولا
 الموالاة ولو بان تدعي المرأة العزف بالزنا وجوب اللعان وهو من جملة
 ذلك وحد سواء كان حذرا الزنا او حذرا العزف وحذرا الزنا وعندهما حلف على
 حد ولعان وبني عا وهو اختيار محمدا كلام الزمعي واختار المالكي خرون
 من مساخنا ان العا بنية حال المرعي حلفا بان راه متخفا حلفه اخذ
 بقولهما وان راه مظلوما لا حلفه اخذ بقول اني حسم ثم اذا لم يحلف المسك البينة
 عن سطران كان شيا سدا لا قرا رجل سمه مثل الولد والوالد فان لم
 باقراره لا يقبل سمه مثل احوه ولو لا الولد والاعمام والاخوة والاولاد هم احلف
 سارق وكل حسم ولا يحط بالاجماع ونقول ان الحلف بالله ماله عليك بهذا

البينة بعد

السبب

والله ص

المال عن محمد بن الوالي يقول المذني ما ذا تريد فان قال ارسل القوم يقول جوابه
 ان اهدوا وكلف فيها فان قال ارسل المال يقول له دفع دعوى السرقة وادفع المال
 ولو ادعت امرأة طلاقا قبل طلاقه فكل من نصف المهر بالاجماع اى يحلف الزوج
 اذا ادعت المرأة وهذا بالاجماع وكذا في النكاح اذا ادعت العتق او النصف
 وكذا يحلف في الشبهة اى ادعى حقا لا رثا ولا ميراثا ولا نفقة والعنف سدا للعدا
 الرجوع في الله فان كل شئ يحلف ولا سب السب ان كان سبها لا يصح الاقرار وان
 صح الاقرار به فحلف المحلف عليه ولو كلفه فودى نفس حنيفة يحلف اى
 يحلف حاد العتق من فان كلف النفس حنيفة حاد وكلف ولا تقصير
 وفيما دونها تقصير عند النكاح وهذا عندنا في جميعه فالا حلف على الارش مهما
 السب يحلف فيها يحلف المذني على ما مر من رد اليه على المذني ولو قال المذني
 لي سنة حاضري في الغم وطلب اليه لم يحلف بالاجماع وقال محمد بن يوسف يحلف
 ويحلف في حنيفة رواء ومع الثاني في الفري ولو كان شرا لم يحلف بالاجماع
 وان كان في حنيفة لم يحلف بالاجماع ومن طهرا عطفه كغيبه فحلف بالاجماع
 مروى عن ابي حنيفة ٢ وان يكون الكفيل سنة مبرورا ولا يتوبهم احقاؤه ويدا
 اخوانه والقياس ان لا يلزم الكفيل ولا العتق عليه اى مروى عن ابي حنيفة
 في الظاهر من التوجه وان قيل ومن احكم من المال والحكم وعش محمد لو كان مبرورا
 من حاله ان لا يحلف بذلك العتق من المال الا حلفا على الكفيل ومن لو اعطى حنيفة
 بوضوئه وهو لا يدينه في المارفي ولو قال ليس لي ستود حاضرا لم يحلف بالاجماع
 ولو قال احكم مني بالارزاق فحلف المذني اى الى ان يتوب من حنيفة وله ان يطلب التوب
 حنيفة حتى لو غار اليه اصل نعمته على الوكيل وان اعطاه وكيلا فحلف
 بالكفيل على الوكيل وان اعطاه كغيبه لا يوكيل فحلف بالكفيل على المذني ان

وعندنا حلف البرية فيها

لا سدر على اعطائه

ان كان المذني دينا ولو اهدى كغيبه بالمال فله ان يطالب الكفيل على المثل وان كان المذني
 منقولا فله ان يطالبه مع ذلك كغيبه بالاجماع وان كان عتقا لا حاجة الى لوكر
 كذا وقع في البيتين اقول لم ار فيما عتقنا من الكفيل النصف احد الكفيل العتق لا احصاه
 وقت الدعوى فان صح مذهب في الكفالة بالمال فالتمس منه جفرا بالتمس لا
 بطلاق ولا عتاق بالاجماع الا ان المالك لم يسوق له ان يحلف بها كس اذا
 نكح لا يحلف عليه بالنكاح ولو قضي بالنكاح لا ينفذ فاية انه يحلف ان يتوب وضرره ان
 كان الغرض من اليه العتق بالبيشول فاذ لم يقع يلزم الا حلف في نفس احكامه لان
 ولو طلب المذني عليه كغيبه ان يهدا والمذني ان لا يحلف ان يهدا كذا لا يحلف الوالي
 ويحلف اى يحلف على كغيبه بالمال وصافي تحليله مثل ان يقول اهدا الله ان لا يهدا
 عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي علم السر والعلانية وله ان يهدا على يده
 وينقص الا انه يحلف عن عطفه لا سيما على البعض كس يلزم على اليه ويحلف
 من تقضاة من احكامه من التعليل وان يقول الله وبالله وتالله فهذا من كان
 جهلا وتقصير عقله ولو نكل عن ذكر الاوصاف وحلف بالله لا فوطا بعضه بكونه
 لا اى لا يوكد عليه اليه بزمان او مكان وعند الله يحوز ان يحلف بها ايضا
 ان كانت اليه في قاتلة او لوان او في ما اعظم واذا ان سب ما سب
 وكلف من الركن والمعام في حكم المسرفة ويهدى اليه على السلام في المكنة والعتق
 بالودس الشريف وفي الما جبروا وادعوا وهو كغيبه خصوصا بعد عمره وهذا حنيفة
 ايضا كس لا يلزم بالوداع والزوج الماروا على محمد بن كاذبا او حنيفة
 بالله الا ان ائزى التوراة على حنيفة السراج ونصراني بالله الذي ارسل الله
 على عيسى عليه السلام وحجوسه بالله الذي خلق النار وذكر احصاف انه لا يحلف
 اليهود والنصراني الا بالله ثم هو اختيار بعض من اخنا وعند الله لا يدرك النار

فان اى اعطاه
الكفيل لا يحلف

وهو الحمار ولا يظن في يوت عباداته ولو كان خصمه منهم الا بعد ما كان واجبه
 رواه وكلف على اكله ما يشاء فيه قائم وهو السبع والبطيخ وما
 عليه رده وما هي من مسك المات في دعوسه و لعله وغصده و طلف
 و هزم الا لفاط كالا القاض لاكله اكلت فحاشه انه يفتن ما قوله ولا لال
 بالله ما كلفت ولا بالله ما بعث وما غصبت وما طلقت فان من اساء
 وترفع ثم يرفع برافه فكلف في نفسها من عكس عليها السبع وكلف على اكله
 وهذا عندهما وقال ابو موسى كلف على السب وقال في الكلام موقوف الى راي القاض
 وهذا اذا كان السب برفع برافه كما لظن في سب السبع على السبع
 وان كان لا يرفع به كالعبد اعلم اذا ادعى العنق على مولاه فانه كلف على السب
 وقيل على السب لو اكل على اكله لو قال حاله على شي وبه قال الثلثة وروي
 ادعى لعمه باجوار رقيقة في البيت والمكرس والبرقة كما ساراها على السب
 وحاصل الكلام ان الكلف على السب هو اهل ولكن يترك عنه توادى الى الامرار
 بالمدعى او كان سب لاسكر زرع فكلف على السب وعقد الى موسى الكلف على السب
 هو الاصل وعلى العلم كورث عسافا وعاه لقوله انه لا يخلف على السات
 لان الوارث لا يعلم ما فعل المورث وعلى البنت لو وهبت او شترته بالافها
 يحن لو ملكه بالهبة لعمته او شترته اياه كلف على السات وقد فصل البرملي قال
 والاهل منه ان الناس من وقع على فعل الغير فليس على العلم اذا قال المكر لا
 علم لي بتركه او اذا ادعى العلم فكلف على السات مني ولا على فعله يكون
 على السات ثم كل موضع وجه العلم على السات فكلف على العلم لا يكون معترفا
 وفي كل موضع وجه العلم على العلم فكلف على السات بعمر طعة في سقطة
 اليمن ويعطى على اكله انهن وفيه لايخرج من عسار طعة على السات انفسا

وكيف قام

على اكله

القضا عليه او اكل كلف وصرحوا بان كلفهم اذا اكل على اليمن على السات في حوز
 كلفه اليمن على العلم لا يصفه سكره وانظر ان له محله لا يصفه سكره من العلم
 كلف من هذا القاض ولو اقرضه بالمسك منه او صاها منها على شي صحت الا بعد
 في الصبح لا يصفه ويصح في الاقضاء فقط ولم كلف سكره ولو اقرضه بمال لا يجوز
 لان اليمن ليس بمال وكلف سكره اي بعد اكرامه بالاجماع وبما ذكرناه
 والا فذكر ليس مثل هذا فانه لصيانة عرضه والمدرعي يضمن على انه حقه او يضمن
 عنه فيجوز ولو كان قصاصا وهذا كالمسك على الله **فصل في الخالف**
 احصوا اي المتبايعان في ذمة اثنين من يدرعي البايح اكثر والمشرى اقل او
 كمينه فذكره على عكس المثل او يقول المشرى هذا او البايح يحن هذا او
 الى اوبى من قضى من يمين من المتبايعين على وفق عوايه وان برهنا اي
 اقام كل واحد منهما سنة متخعة شرطا ليقول فليثبت الرابذة ولو جعلوا
 ايمنا والمسك جميعا فسد البايح او في اثنين وسنة المشرى في المسك وفي الكهنا
 او اقال البايح يحن من احارته بعد ذلك هذا او قال المشرى اسرها على
 وشاروا فاما السنة فسد البايح او في ذمة او لم يرد صا برعوم اصدما
 ما حصل لكل واحد منهما اما ان يرضى بما قاله صاحبه والا فسخ السبع عليه
 خالفا فلعلها برغبان في البيع دون البيع فربصان ويدرعي من المشرى وهو
 حرم وحر والى نوس آخر او رواه عن ابي حنيفة وهو الصحيح هذا اذا باع
 سبعة وان باع على اثنين او سبعة سبعة براء القاض بايها شاة وعقد اليمن
 المذموم الا في وجه من الشاة يمين ايهما شاة براءة اقول كل واحد منهما مدع
 من وجه وقد صرح به الزمعي في شرا قوله وفيه القاض حقه قال قصاصا رابعا
 من وجه ومكرس من وجه وفيه القاض يطلب اصدما بالاجماع وقيل في سبعة

كالمسك

الخالف وهو قول الشافعي والصحيح هو الاول وصفه اليه ان يحلف البائع بالاجابة
عما ادعاه المشتري ويحلف المشتري بالبدل ما اشراه عما ادعاه البائع وهو الاصل
لكل كل اي كل واحد من البائع والمشتري لزمه دعوى الآخر وهذا المذهب وكما
في الخالف اذا كان احتلا فمما يدل على حقودا واما اذا كان في حصة
مثل ان يشرى الرجل من آخر حصة من ثوب وزنه مائة رطل ثم جاءه
لمرده على صاحبه وزنه عشرون فقال البائع ليس بهذا في قول المشتري
والقول قول المشتري سواء سمى رطل مثقالا او غير ذلك فجميعه يجمع
والقول في الخالف اختلافه اهل او شرط خيار او قبض بعض البائع
والقول للمشتري خمسة الا عذر من والشافعي يخالف في الاجل اذا اختلفت دراه
واصله انه كان الا حلف في حصة البائع كذا او حصة المشتري في رطل او
غيره كانه لم يخالف والقول للمشتري الا عذر من والشافعي وما ذكره في رطل
عنه بخلافه ويجمع السبع على قيمته اليها كذا في حصة البائع او حصة المشتري
عمره كذا وصار حال المشتري رده قال الزيني لو اشترى ثوبا فباعه بمائة درهم
بشئ قول الى حصة وصورة البائع عشرين صنفه واحدة ثم احتل في القول
القدور لا يخالف الا ان يرضى البائع بركبته اليها كذا في حصة البائع
المشتري مع عينة عند الى حصة الا ان يشاء البائع ان يضره ولا يضره من
المشتري شتا وقال ابو يوسف الخالف في حصة البائع ويضع العقد ولا يخالف اليها كذا
ويكون القول في حصة المشتري وقال محمد بن الوان عليها ويضع العقد بها و
اي وقيمة اليها كذا انتهى وقد ذكر في غيره المختلف ما يمكن انما كذا في حصة
فليس الى المخطوات وان اختلفا في مقدار الثمن بعد اقاله سعي اهل
عند ما لا قبل حصة السبع حكم الا قاله خالفوا اذ لم يكن منه وعود السبع

وما ذكره

بغيره

في حصة البائع

الاول ولو قبض البائع المبيع بعد اقاله قبل خالفه عندهما وعند محمد بن الحنفية
ولو اختلفت الروايات في قدره من قبضه من يرضى فلو برى بها فله اي حصة
اولى اذا كان مهر المثل شهد بزوج ما كان مثل ما ادعى الزوجه او اقل وان كان
شهد بها ما كان مثل ما ادعى المرأة او اكثر كانت بينه الزوج اولى وان كان
مهر مثلها لا تشهد لها ولا له ولا يصح انهما يتها تزاوا ولو جاز اعلى اقام البينة
خالفوا ولم يفتح الكل بل حكم مهر المثل محض بقوله لو كان كما قال او اقل فلو
لو كان كما قالت او اكثر وبه لو كان منها اي بين قولها وهذا يخرج الكوفي
وخارج الرازي خلافا في كونه بديا بالبين او لا يجعل القول بين تشهد الظاهر
مع عينة وان لم تشهد لواحد منهما خالفوا وبديا بين الزوجه الا عند ما يكر
ولو حلفا بعد الدخول والموت والقول له ولو حلفا قبله اي قبل الدخول في حصة
المكافاة اختلفا في اجارة قبل اسفا اي اسفا المكافاة خالفوا فان كانت
الاختلاف في الاجرة بدين بين المبتاع جردا ان وقع في المنفعة بدين بين المبتاع
واهما لكل لزمه دعوى الآخر واهما اقام البينة فله حصة وان اقاما حصة
الموخر اولى ان كان الاختلاف في الاجرة وحصة المبتاع جردا وان كان في المنفعة
وان كان الاختلاف في حصة المبتاع جردا وولى في الاجرة وحصة المبتاع جردا الى
في المنفعة اولى وبوجه اي بعد الاسفا لا اي لا يخالفان والقول للمبتاع جردا
عنه والبعض محصر بالكل جردا او استوفى المكافاة في البعق محصر كل واحد
منهما بالكل حتى يمنع الخالف المستوفى ويكون القول للمبتاع جردا لو استوفى
الكل وجب اليه الخالف الباقي ويضع العقد كما اذا لم يستوف شيئا وبهذا لا
اختلفا اي المولى والعقد بدل الكتابة لم يخالفوا عند اي حصة وعندهما
خالفوا ويضع الكتابة اختلفا في الروايات في مبلغ البيت والقول لكل واحد منهما

منه

اختلاف الزوجين في البيع

الا ان يكون المراد عامه

وقال ابو يوسف القول قول
امرأة مع غيرها في احدى جهات
بها واما في البيع فمع غيره
كذلك في البيع مع الموهوم
كلام المصنف في التلخيص في
الخط

فما صح له ولا يصح لها ولا فرق في ذلك بين ان يكون المصنف قاعدا منها او لم يكن
وتما يصح للمرجع العامة والقبالة والعسوة والطيلان والسلافة والمنطقة
والكتف والعوض والبرق والكتف النجار والاساورة وخواتم النساء والحلي
والخيل والامثال في ذلك فان القول فيها لها مع غيرها الا اذا كان الزوج قاعدا
بين الاشياء وكذلك اذا كانت تتبع ما يصح للمرجع لا يكون القول قوله في ذلك
وكذا اذا اشغل الى واحد منها بالارث ما يصح له او اتمته وله فيما يصح لها
اذا اشغلتها بما يصح لها كالغرض والامعة والاواني والرفق والعمارة والمواشي
والنفود كان القول للزوج الا عند احدى جهات فيها صح لها وعند احدى جهات
في الكل بعد الخلف وبعد الموت للحي اي اذا كانت احدى جهات اهل وحلف احدى
منهما مع ورثة الآخر كان المصنف للحي سواء صح لحي احدى جهاتهما ونقوم ورثته
مع عند احدى جهاتهما وقيل في حقه ابو يوسف في المسك فقال يترفع الى المرأة في حقه
منها والباقي للزوج مع منته ولو رثته بعد موته وقال محمد مثل ما قال ابو يوسف
ما يصح لاصد هما فهو له وما يصح لهما فهو لزوج الا ان قوله هذا لا يختص به
يكون في حيوتها او بعد موت احدى جهاتهما ولو كان احدى جهاتهما ماله او غيرها
في الحيوة اي في حيوتها ولحي منهما بعد موت احدى جهاتهما كان قال ابو يوسف
ويكفي ذكر الحكم في الهدية واجماع الصغير للصغير الرشيد وصدر الاسلام في كل حال
وفي الاسلام وفي خاتون وقال شمس الامام السرخسي وكذلك ان مات احدى
كان المصنف لحي منهما ثم قال وفي بعض النسخ للحي منهما وهو هو وهذا على
قول ابو حنيفة انهم لا يعتد بها ما لم يكن في سهمها المثل بعد الموت
وفي الموهوم على قال ابو يوسف في هذا الشيء او عتيه او اجرته او عارية فلا
يعاقب في ذلك غير من اي اقام البينة على في ما ادعاه او عتيه منه او رهنه فترى

ذوالبيد

وبرهن عليه رفعت الخصومة بالاجماع وقال ابو يوسف ان كان رجلا صالحا
سرق اخصومة لانا كان موقفا ليجل وقال ابو يوسف لا ينفق مطلقا وقال ابو
الي سفيان بن عيينة واهل قول حنيفة وهو محمد بن الحسن بن سفيان وكذلك سفيان
حنيفة بن اسود بن عيسى وقال حنيفة المذکور في حواره واهل المسائل اهل حنيفة وهذا
كله فيما اذا قال السهو يعرف صاحب المال وهو الموهوم او المبيع باسمه ونسبه واهله
وان قالوا انما سرقه من شيء من ذلك لا تبطل القاض ولا ينفق اخصومه على ذي اليد
بالاجماع ولو قالوا سرقه بوجهه ولا ينفق باسمه ونسبه لاسدوم اخصومه عن محمد
الا اذا طاله على معروف لا ينفق الوصول وهو المذکور من قولنا على ما سأل الله
قولك لكنا في على ما قال ابو يوسف ولو قال في اليد ابتعت منه اي من طاله لغير
او قال عتيه بآية الخطاب معي او سرقه معي او سرق معي وهو على وقال في
اليد او عتيه وبرهن عليه لا اي لا ينفق اخصومه في هذا الصور وقال محمد بن
عنه اخصومه في سرق لفظ الموهوم كما لو قال عتيه معي ولو قال الموهوم سرقه
وقال ذوالبيد او عتيه سقطت اخصومه بل بینه لانها قاعدا على اصل المذکور
لنفس فلم تكن ذوالبيد حصما ولا للمذکور احد من بين المالين يدعي الموهوم اخصومه
وعنه البينة الموصوفة ذوالبيد في شراء منه لا ينفق القاض بالبيع المذکور في الموهوم
فضا على العاقبة بآثاره ولو قال ذوالبيد ان فلانا باعني العتيه فقال المذکور
كان او عتيه اياهم ثم وتهما متكذبا عليها وانكر ذوالبيد اخلف باليد
ما و بهما له ولا ينفق منه فان كل من يدين بيمين حمله حضا وان لم يكن حصما
ولا ينفق الى اقامة البينة بالوجه لا قراره بها والله اعلم **مسألة** فيما يدعي
الرجلان برهنهما على ما يدعي احدى جهاتهما اي اذا ادعى النفل عتيه
سرقتهما وزعم كل واحد منهما انه ملكه ولم يبرر اسبب الملك ولا ينفق في

حلف

بالعين منها لعدم اتمام البيع الا بعد ان يفي بالقول القديم وملكه رواته
 واحده في وانه تارة في قول اخر من سافى واحده رواته لكونه يبيعها
 والوجه اخره في عندهم سبب بعض الاشياء وعن مالك واحده رواته لكونه
 يبيعها بعد ان يفي بالقول القديم وملكه رواته لكونه يبيعها
 اكثر ويبيع كل واحد منها بغير ادعى ان يبيع رواته واما كل واحد منها
 بغيره فبما يري اي البنية في بيع كل واحد منهما او سبقت البنية
 اذا ثبتت الثانية ان كان كل واحد منهما يبيع رواته فكل واحد منهما يبيع رواته
 في كل واحد منهما واما ما يري فان ارخا وكان تاريخ احدى البنية كان هو
 وان لم يورخا او يورخا تاريخها فان كان مع احدى البنية كان يورخا بها او
 تخلفا الى اخره كان هو اول وان لم يورخا في بيع كل واحد منهما الى البنية
 وبيع الشرائع يبيع لواقام كل واحد من البنية يبيع على الشرائع في اليد
 بلا ذكر تاريخ لان كل واحد منها يبيع بغيره اي نصف الثمن ان شاء وان
 ترك وجعل كانه باع كل واحد منهما بغيره وقت واحد حكما وان لم يكن في ذلك
 حقيقه او جعل على ان السع لكل واحد منها صدر من كل واحد منهما وقت واحد
 ذكره الرطب في الاول نوع صفاء في صدور الكل فليس في وقت واحد من كل
 لان القول يبيع الرقاب وفي الثاني الصا احصاه الى ما كان يبيع ويكيل او
 صدر واحد منها على الاصل والآخر على الكيل بالا حجاج الا في قول الشافعي واحده
 يوزع وعن الثاني يوزع رواته وروح الى صدور البائع كما في النكاح ولم ياصد الاخر
 كل باية اصد بها بعد العضا لها اي لو بيع اليها منها والى اصد بها ان ياصد
 نصف ثل اخذ الفسخ فليس لها حرا ان ياصد كل واحد منها فلو كان اصد بها قبل العضا
 منها حيث يجوز لها حرا ان ياصد جميع ارضا اي بين المدعيان تاريخ الشرائع

الملك

واحد فليس يبيع اي سبب الشرائع في التاريخ السابق بخلاف ما اذا ادعى واحد
 منها الشراء من شخص والاخر الشراء من آخر حيث لا يبيع في صاحب التاريخ السابق
 وكذا لو اختلف اصد بها ولم يورخ الا في الاول كان صاحب التاريخ اولى بالاجماع الا
 في قول الشافعي والا في وان لم يكن معها تاريخ ولا اصد بها قبض فليس يبيع
 يبيع هو اولى ارضي اصد بها ولم يورخ الا في الآخر فهو صاحب الوقت اي صاحب التاريخ
 اولى الا في قول الشافعي واحدهما حصة اي صاحب الوقت وبغيره سوا في الملكية
 والشراء احق من البنية من واحد يبيع اذا ادعى اصد بها شرا من شخص والآخر
 وقبضا من ذلك الشخص واما ما يري ولا تاريخ معها كان الشراء اولى وملكه
 الرطب يكون مع واحد من البنية وفيه كلام والا في ان يقال على توحيد
 يبيع ثم يبيع ثم يبيع بخلاف ما اذا ادعى من شخصين او كان معها تاريخ لا يكون الشراء
 فيه اولى في الاول ويكون الحكم للسابق في الثاني وكذا الشرائع الصدوق في
 الصدوق في ودعوى البنية والقبض فيها متساويان والشراء والمهر سواء يبيع اذا ادعى
 شرا يبيع من اجل واذا عت امرأة ان ذلك تزوجها على ذلك العين فله سواء
 ثم للمراة نصف العين ونصف قيمه العين على الرقبه والمهر من نصف العين وروح
 نصف الثمن ان شاء وبغيره البيع ان شاء الا بعد تحريم الشراء احق والزم من اخي
 من البنية يبيع لواء يبيع اصد بها رهن وقبضا والآخر يبيع وقبضا من صاحب اليد واما
 البنية ولم يكن مع واحد منها تاريخ ولا قبض كان الرهن اولى اخذنا وعند البنية
 على اي البنية احق من الرهن فقام برهن خارجا على ملكه او شرا من
 واحد فالكسب احق اي اذا اقام اتم ارجا البنية على الملك المطلق والدار
 او بيع الشراء من واحد غير من اليد وبيع التاريخ كان استهنا تاريخا اولى
 فبها وبيع الشراء من آخر يبيع لواقام كل واحد منها بغيره يبيع على الشراء من ر

الملك

وذكر انما اراد الاستقام

غير الذي يدعى الشراء منه صاحبه كانه سوا حتى يكونا بينهما نصفين سواء كانا
 اصدما اقدم اولم يكن او ذكر احد هما تاريخا دون الآخر مسمى خارجا على
 مسمى وتاريخ ذي اليد مسمى او برهنه على البناء او سبب ملك لا يكررا ولا خارجا
 على الملك ودون اليد على الشراء منه فزوال اليد اجماع بالاجماع في المسائل الثالث
 اعاد الاول فالدور فاولها ور وانه عن محمد بن ابي حمزة فقال لا تغفل عن ذي
 اليد في الملك المطلق اصدوا ما في الثانية فالدور مسمى على سبب الملك الذي لا
 يكرر مثل حبل اللين واتخاذ الجبس واليد وجزء النصف وغزل القطن والكتان
 ونسج الثوب من غيرهما وان كان سكر رقيقه في الخياطة مثل البناء والنسج رزاق
 اجوب وان اسكن عليهم سال عن دور اهل بخره نذكر والواحد منهم على اهل
 اخو واوان اسكن عليهم في بخره وامام في المال في جميع ابعاض برهنه على
 الشراء من آخر ولا تاريخ سقوطا اي لو اقام كل واحد من الخبايا واليد
 او خارجا او ذوي اليد من على الشراء من صاحبه ولا تاريخ لهاها برهنه
 البناء ونكر المسمى في يد ذي اليد لا على وجه النقص ولا تاريخ البناء
 عند اليهود يعني اذا اقام واحد شاهدين والآخر له واحتسابا لا تاريخ
 في كثره شهوده الا عندنا مسمى في القدر ويعمل ما لكتنه دارنه برهنه نصفها اخر
 واخر كل واحد برهنه فلا ريبها والبناء وهو الاربع السله للآخر اعتر
 ارجسهم في طريق المزارعه فان صاحب النصف لا يشارك الآخر في النصف فسلم له
 وبقيت مزارعتهم النصف الآخر فينصف بينهما الا عندهما وما يكررا
 جعل الكل اثنا عشر للاول والثاني والثالث وهم اعتر وطريق العول
 والمصاره فصاحب اجمع نصف كل حقه سهمين وحيث النصف سهم واحد
 اثنا عشر وكذا الرصه بان اوصل لرجل بعد عينه والآخر نصف في كثره العبد وليس له

ويعني في يد ذي اليد

بينهما

له مال غير هو او مسمى لرجل يجمع ماله ولآخر نصف ماله واحازت الورقة كلها
 وعمل السامعي في قولهما تاريخا وكذا في اليد نصف تعارضهما ولو كانا
 في ايديهما فمضى الثاني اي مسمى الكل نصفه موصفاً ونصف بالترك لا على وجه النقص
 وهو النصف الذي لم يدعى الاول وعند السله بقيت ايديهما ولا اعتبار بينهما
 برهنه على بناء دانه وارخافه لمن وامر بينهما تاريخا ولا فرق في ذلك بين ان
 ان يكون الواثبة في ايديهما او في يد واحد او في يد ثالث كذا في ما اذا كانت اليد
 في النسخ من غير تاريخ حيث حكم بها لذي اليد ان كانت في يد واحد هما او لهما
 كانت في ايديهما او في يد ثالث فان لكل في كثره وانفهما او حالتهما وكانت
 في ايديهما او كانا خارجين فلهما بالاجماع وان كانت في يد واحد فمضى بها لذي اليد
 برهنه احد اكار جالس على النصف والآخر على الورقة معناه عيس كانت في يد واحد فاقام
 السنة على النصف والآخر على الاربع استويا حتى توفى سهمها لصاحبها بالاقامه الرا
 والثلاثين اجماع من اخذ الجام وانكم بالاجماع يعني اذ اتمت زعامة دانه اصدىها
 والآخر مسمى لهما اذ في جميع اصدىها لالب والآخر مسمى كانه للاب والآخر
 اجماع من الثانيين ولو كانا رايين ان كان اصدىها على السله والآخر دونها
 كان من على السله اولى ولو كانا على السله فهما سواء وتوتنا زعامة ب اصدىها
 فاعتر على والآخر مسمى فهو بينهما نصفان حكم الاستواء لاسطر في النقص وكذا اذا
 كانا جالسين على زعامة وتوتنا زعامة فيها حيث لا حكم لهما بها لاحتمال انهما يدعى ماله
 كذا قارة التبيين والمطاهر من كلامه يلزم ان لا يثبت لهما على وجه النقص
 ويسأل في النقص وصاحب لكل اجماع مسمى كونه بها ولا تاريخ مسمى فقول ان
 كانا جالسا وصاحب لهما اجماع والاتصال اجماع مسمى مهادي والمعاد بالاتصال
 اتصال بربع وهو ان يداخل ليل البناء المتنازع فيه في كثره ليل صباره وليس له

عليه بخلاف ما اذا كانا جالسين

في ليس النساء المسارعة فيه وان كان احدا من خشب فالسرع ان يكون ساج
 مركبا في الآخر او ادا انقبض وحل في فلا بغيره ولا بالتصالي المكارفة
 من غير تبرع ولا بوضع اليد في وجهه و هي قضبات تضم ملوثة
بطاقات من الكرم و فسرل عليها قضبان الكرم كذا في ديوان الاول والثاني
الاعضاء الساج واحد لا يزوج باخذ و لو كان لكل واحد منها على جزء من
 فهو منها ولو كان لا صديهما على ولا حرا فل هو صاحب السك ثم لها حصة
 انوا صرحي الوضغ بالاثواق فلا يورث بالقبض ولو انشئت بالنسبة ان لها حظا في كل
 ثم احصفت الروايات بعد ذكره ان ملك في كل موضع ام لا وذكره كذا في الاول
 ان لها حظا في كل لصاحب الاحراع ولها حصة العتيل ما حلت حصة من يد به حتى الوهم
 وذكره كذا في العتيل ان انما لها سهم على قدر الاجزاء فسد الحظ وانها ملك
 فماتت خشيته ثم من اهلها بنات في كل حكم ما بين اثبات على قدر الاخشى وانهم
 على ان لا يملك الامور خشيته وجعل في الحظ ما ذكره كذا في الاخر ارض وقال
 فاض خان واليه ما ذكره الرعوس وان كان لا صديهما على جزء ولا حرا
 سرع فصاحب الجوز اولى وزوج السرخى ثم الرواة وذكر الطحاوي ان
 صاحب الاتصال اولى وصاحب جاني به وفي الحظ ان لا يد من انما لها حظ على
 ثلث مرات اتصال سرع واتصال طازره وحيا و زه و وضع جزوه و حيا و
 شاة فاولا هم صاحب السرع ثم صاحب الجوز ثم صاحب الحاذاة و هنا تفصيل
 مشع ذكره الرعوس في ثوب في بين و طازره في يد اخر نصف على لو سارع قد
 تحضان وانسدها بالكان سها نصفين مختلفا ما اذا كان يد واحدة
 اليد لا يزوج من كان الثوب يد به بغيره نصف فقال انما حرا والاحرا
 ان بغيره و قد كان بجزء فالقول ولو قال انما عند لغيره او لغيره فهو

الاجماع

فهو عند سرع يد به بالاجماع وكوسر و ادعى احرته لا تغل قوله لانه طاهر على الر
 فلا ينفق ذلك الا بئنه ذكرا الرعوس والمعهوم من ^{مجلسه} ^{الاجماع} يكون قوله
 البصع انما حرا مقبولا ان لا يكون قبل العذرة على التعبد يد ذي اليد وال
 بلزم ان يكون قوله مقبولا ايضا بعد الكبر لكن المعهوم من اطلاق الكنت ان
 يكون قول البصع المعبر عنه مقبولا مطلقا عسرة ايات من دار من على
 البيوت الكثيرة في يده و بيت واحد منها في يد رجل آخر قال سها
 نصفين كالطرس ولا يزوج لصاحب البيوت الكثيرة من الساج على
 صاحب العتيل بخلاف ما اذا انشئت في الشرب حيث نعم سها على قدر ارضها
 ادعى كل ارضا انها يد به و ليقن ارضا بها او خير بر او بني منها او
 شيئا مما يد على انها يد به فخص من بين من انهن النساء
 على اليد فلا يكون لغيره عليها من انجاب يد كما لو برهن احد هما على بن
 ثم ان ادعى انها يد به لم تقص به ثلثه وان ادعى انها يد ارضا
 فذلك لك ليس للمقارن ثلثه في اليد وان اقام النسبة على اليد فصولها
 لها فان طلب العتمة لم يعتم سها محام عتمة على ذلك **فصل** في دعوى
 النسبة وكذا انه مبيح لافل من سها سها من بيعت فادعاء الباع فهو للباع
 وسننه منه و هي ام ولد الا عترة في النسبة لا يبيع دعوى الا ان يصد في
 وسننه البيع ولا كتاب الى الغن و برد البن وان ادعاء السرع او بعد وهو
 اخر ازعا اذا ادعاء فله فانه ثبت منه كوجود الحوز للعدوة ثم لا يبيع
 الساج بعينه وكذا الوعانت الام مع ادعانت الام فادعى الباع الولد
 جالها سنها منه ورد النش كل عند الى حبه لا ولا يضمنها السرع وعندهما
 بر دعه الولد لاحصه الام فاذا رد الولد و نهاك على الباع رد حصة ما

وعلى ساج في قول الاكل
 نسبه ذي اليد

سلمه وهو الولد ولا يحل عليه رد حصته مما سلم وهو الام قال الزبيدي هكذا
ذكر الحكم على قواها وكان سفيان بن عبد الله بن جهم الفهمي عندهما ابنتان
ببرج بغير اسم الام لا يكلم عن نسب الولد منه نبي ان باع ام ولد وسلم الولد
غير صحيح فذلك في النكاح على كل واحد من المتعاقدين رد ما قبضه ان
كان ما قبله والا فبذلك انتهى ونحن نحول كما كانت الام لم يثبت حتى الغنصه حوتا
بعدم بقائها فيعنف حكم على من وجد وهو الابن بخلاف موت الولد فانه اذا
ادعاه بعد لا يثبت نسبه منه وعندهما اي اعتاق المشتري الام والولد كونهما
لواعق المشتري الام دون الولد فادعى البائع الولد انه صحت دعوة ثم اذا
لم يبطل عتق المشتري الام قبل البيع رد من النكاح ما خاض الولد خاصة ولا رد
ما خاض لاجارته بالاجماع هنا وذكر الزوفي لاني حصة في المصنوعين هذا ومن ادعى
ماتت الام فان البائع ردوها جميعا كمن ردوها ما خاض الولد فبقا ولو كانت
لاكثر من ستة اشهر ردت دعوة الامان بصدقة المشتري وهذا محتمل وجهين الاول
ان عدد لاكثر من ستين من وقت البيع محكم انه لا يصح دعواه لعدم الغلو في ملكه
ستين الا اذا صدقة المشتري قبل الستين وحمل على الكسار والبيع ولا يعتق الولد
ولا يصير لامة ام ولده وانما ان عدد لاقل من ستين محكم ان دعوة البائع لا
يجب فيه انما الا ان صدقة المشتري ستة اشهر لامة ام ولده لا يصح لولد
ويبطل البيع وعلم ان الدعوة هي على ثلث اوجه دعوة استملاء ودعوة عكر
ودعوة شبهه كالاب تدعى جارية ابنه ادعى نسب احد التوامين ثبت بينهما
بالاجماع والتوامان من يكون بين ولادتهما اقل من ستة اشهر ولو كانت اشهر
فصاحبا فليست التوامان فلو باع احدهما واعتقه المشتري ثم ادعى البائع الزم
بوجه انه ابنه ثبت نسبه لهما بطلت دعوة خلاف ما اذا كان الولد واحد حيث لا

سلمان

لا يبطل فيه اعتاق المشتري بدعوى البائع شبهه صبي عنده فقال ذوالبيد هو ابن
فلان ثم قال هو ابني لم يكن له ابدا وان وجد فلان العاصب ان يكون ابنه ذكرا
لذا الحكم ان يكون البصبي عنده ونزاهة في الكتاب وفي اشواق الاعداد
في الجدة فلو ابيع دعوة القرض نحو القول ان يكون ابنه ولو كان في بطنه
فقال هو ابني وقال سلم عنده وادعياه فها هو حر وابن النفراني سببه منه
وكون حكم حكم دار السلام ولو كان صبي في سر وجين فادعى كل واحد من الرو
انه ابنه من غير ما ورثت انه ابنه من غيره فها هو ابنه اذا كان البصبي لا يبرع عن نفسه
وان كان بغيره فالقول انهما صدق ثبت نسبه منه وكنت منزلة بغيره لو ابرس امته
فولدت منه وادعاه فاستحق الامة بدعوى محبي عدم الاب بغيره الولد وهو
اي الولد حر وكذا اذا حكمها سببا اخر غير الشراء اي سببا كان وكذا اذا تزدها
على انها حرة فولدت فاستحق والمعتق فيه الولد يوم الخصومة ويجب من البقية على البائع
دوس الولد حتى اذا كان الاب ميتا لم يرد من تركته ثم هذا العذر ان كان محكم
اليامين فطاهر وان كان في الكفا فان القاطع يبيع بها وبولد بالمتخى عند اقامة
النسبة انها لا اذا ابنت الزوجه انه موزر بان نعم الله على ابنه بزوجها على انها
حرة فلو ماتت الولد قبل الخصومة لم يضمن الاب بغيره ولا يحل عليه شيء وكذا ان ترك
مالا كالحا فاما اذا قبل فاقبل وقبض الاب من دينه فادعاه حيث حكم عليه ضمان فبسته
وان لم يضمن شيئا لا يحل عليه وان قبض اقل من قيمته وجعل له بغيره ولو قبل ال
عزم فبسته كما في ولد المفضول او اللطيف العاصب ويرجع بالبشر وقيمة على بائعيها
لجارية وقيمة الولد لا اي الاربع بالعقر اي ما لم يمت منه بوطئها وكذا اذا زوج رجل
على انها حرة ثم استحق بيع الاب على امره بغيره الولد وعنده عليه يرجع بالعقر
ايضا ولو باعها المشتري من آخر فاستحقوا الثاني ثم استحق بيع المشتري الثاني

البصبي

في

على البائع الثاني بالثمن ولعمد الولد وصرح المهرس الاول على الناح الاول بالثمن
ولا يصرح عليه بعمد الولد عند اى حصة ٩ وقال لا يصرح على عمه الولد ايضا والله
كتاب الاقرار وهو في النوايا اثبات وفي النسخ اخبار عن ثبوت
حق البغية على غيره وقال الرعي هو عبارة عن الاحرار بما عليه من الحقوق وسرطا
صحته ان يكون المولى بالغاً عاقلاً طاهراً وكونه حرّاً ليس شرطاً حتى يقع اقرار العبد
في الحال فيما لا يتم فيه كالحرد والخصاص وفيما فيه ثمة لا يوافقه في الحال ولو
به بعد العتق او حر مكلف حتى صح ولو كان المولى به حراً فهو لا يكتفى وحى و
جبه ونفقه ولا يحل فيه الى العتق فبعد على الا اذ اردت المولى فيه تدرده ولو
صدقه ثم دعه لا يصرح ولكن اذا كان يعلم انه كاذب في اقراره لا كل اقرار غير كاذب
ولو سلمه لطلب من نفسه حل فيكون فيه حجة في حقه بشرطه لحرته ليعطى اقراره
مطلقاً والسكينة لان اقراره الصريح والخبرون والمحمولة لا يصرح في ذكر ان حصة
الموئبة لا تصرف اذ لم يصرح بملكوته لاني سلف مالاً وكحل جراحاً او سعى عليه بانه
حاسبه لا يعرف منه ولا ارشها ولا قدرها وهو حمله الى لارائه ذمته بالان
خلاف الشهادة فانها لا يجوز الا بالعلم فان الترض من الشهادة قضاء القاضي
موجبها ولا يمكنه الغضاء بالجهول فسطل وخلاف جهالة التوك سواء تعا حثت
او لم تعا حثت وقيل اذ لم تعا حثت لا يجوز قال الكافي وهو الاصح ولو كان
المو عليه جهولاً لان قال على احدا ان يصرح في حقه ليجوز ويجز على سائر اى بيان
الحق الجهور ولو لم يصرح به على العاقل ونسب حاله فيه لانه اخبر عن الوجه في ذمته
ومالاً فيه لا لك فيما من جبه حفظ او قطرة مائة ولو قال في عا حثي اردت به
حق الاسلام لا يصدق عليه ويطلق القول في اى الموضع عنه وفي قوله
على حاله لا يصدق في اقل من درهم وبما دونه من الكو لا يطلق عليه اسم المولى في

لا يجمع

و عند السيد
في رواية

وفي قوله على مال عظيم ملزمة لصاب وقيل لصاب السرق وهو رواية عن ابي
وهو انما المعتبر ان يصرح لصاب او حرد من حصة الكوفة من المال الذي منه وفيه حثي اذا
بينه في الاصل لا يصدق في اقل من خمسة وعشرون والاصح ان يصرح في اقل من
المائة في الغزو والغزو فان المولى عبد الغفر عظيم واصحاب ذلك عبد الله بن
فردج الى حاله وفي اموال عظام ملزمة لصاب يعني من اى مال فسرده وان
بينه بغير مال الكوفة يعتبر ان يصرح بعمد لصاب لعمد الادنى في ذلك الشق
وعند السيد يعتبر اقل من درهمين ودرهمين عشرة وعشرين ومائة وعشرون
بصاحب وهو ما يتنوع وعلى هذا اختلاف اذا قال على ذمته عشرة مائة
الى النصاب وعشر الى العشرة وعلى هذا اذا قال على ذمته عشرة مائة
وعند السيد ملزمة مائة مائة درهم وان قال غصبت امة كثيرة او ثلث عشرة او
مائة اشبه ذلك يصرح في اقل نصاب لو خدته ما هو من حصة عندهما وهو خمسة
وعشرون من الاصل والشؤون من الغزو وعشر بوجه الى بيان المولى وعند السيد
واحد مائة درهم يعني اذا قال على ذمته ملزمة لصاب او ثلث عشرة او ثلث عشرة
ملزمة درهم وفي النعمة والذخيرة ملزمة درهمان وفي شرا المصارف عشرة درهما
وفي على كذا كذا بغيره او ملزمة احدهم وفي على كذا كذا او احد وعشرون ولو قلت
مالاً او ثلث مائة على احدهم ولو لم يصرح بالواو زيد الف على مائة واحد وعشرون مائة
عند السيد صح واحد ولو قال درهم ومائة لصاب ملزمة درهم واحد ولو جرحا ملزمة
خزوه ولو بوقوت يغفره خزونه وعندها اى على اى واحد في قوله كذا وكذا
درهمان على وقيل يصرح في اقل من درهمين لغيره وهو اقرار بالدين بالاصح
وعندهم ومعنى وفي سعى او صدق في اوكسى اقرار بالامانة بالاجماع قال على
الف فوال كذا طيب جوابه انزله او شفره او احطى به او قضيتك او حطكت فهو

الاصح في رواية
وكثيره

وكذا

او اقرار بالمال على كفاية لا يفي اذ لم يكن في جوابه ضمير عايد الى الالف لا يكون اقراراً
والاصل فيه ان احوال سظم اعادة الخطا بعد الحكم فكل ما يصح جواباً ولا يصح
كحل جواباً وما يصح كلاً شذاه لا للبناء او لبيانها فانه يجعل ابتداء فان ذكر
الكفاية يصح جواباً لا ابتداء واذ لم يذكر الماء لا يصح جواباً و يصح جواباً اولاً
فلا يكون اقراراً بالشيء هذا اذا كان احوال مستقراً وان كان غير مستقر كقوله نعم
يكون اقراراً ولو ادعى انه ابراء منها او تصديق عليها او وجهها يكون اقراراً
وكذا دعوى الاحكام وكذا الوفاق واليه لا افضليتها ولا ائزها لك النوع
ولو حصل له بل لعل عنك كذا فاما ما برأسه بنوع لا يكون اقراراً الا على ما
واحدة قوله انزله او اتعده لا يكون اقراراً الصانع كفاية غير الكفاية وفي قوله
فصك اقراراً فيها اي في الكفاية وغيره عند السلكه اذ ليس موصل وكذا
الموت في الاجل لزم كالا حكمة اي ليس الموت على انه لا اقل حجة قالوا اذا
اداد على عليه الفخا لا وكان موجلاً يقول انضمم في جوابه ما لك على الف في
اداهه حالاً وحلف عليه اذ لم عند السامع في قول واحد كلفه موجلاً
عنه اي ليس الموت على انه موصل لو قال على مائة درهم او دينار بالرفع ففهما
وتغير الواو فالمايه درهم ان ذكر درهم او دينار في ذكر دينار ولو قال مائة
وثوب او ثوبان بغير الماء اي يلزم ثوب او ثوبان وصرح الى الموت بغير الماء
وهو قول السامع على ما سجد خلاف ماء وثوبه اثنان يعني اذ قال له على مائة وثوب
اثنان كلها ثياب حتى يكون الاثنان سعر الماء انما فله ماء وثوبه اثنان
وعند السامع وما لغيره الماء اليه في الكل اي صرح بغير الماء الى الموت
ذكر من قوله مائة درهم آه وصدق مع غيره وعند احمد اليهم من جنس المعنى
اي في مائة درهم في قوصرة وهي وعاء النهر من قصبه كفاية بغيره وكذا

والعوصرة كحلها واما اذا قال انصب من قوصرة وكذا الطعام في الجاهل او في
السفينة لزمه ولو اقر بانه في اصطبل لزمته الدابة فقط اي لا اصطبل بالاجماع
اقول في **معدن** وكذا الطعام في البيت والاصل في حش من الجاهل ان
ان امكن ان يحل طر فاحقيقة ينظر فان امكن نعله لزمه والارز المطروف فقط
خلاف المحمد وان لم يكن حله طر فاحقيقة لم يلزمه الا الاول كقوله درهم درهم كذا
قال الزمعي ويشكل هذا اذا كان الطعام في الجاهل والجاهل في السفينة فانه ان اقر
بالطعام في السفينة يلزم ان لا يدخل الجاهل ولو اقر بحاجته له اي لقوله الحقة والعق
بالاجماع وسفله الفصل والجف ولما يل الفصل جديدة والجف عمدة ولما بل
جمع الجاهل بكسرها وهي على قنة وافر حله له العبدان والسوة بالاجماع وهي بيت
لزم بالثياب والاسرة والسور فيلزم الجميع وسوت في منزل او في ثوب لزمه
على ما ذكر من الاصل وعند السلكه الطرف لاي لا يلزم ويثوب في عشرة اثنان لزمه
ثوب بالاجماع الا عند محمد اثنان ثوبا وحنة في حنة وعلى الضرب حنة الا عند احمد
وما لزمه رواية عنه ورواية عنه وهو قول الحسن بن زياد لزمه حنة وعشرون
وقال زرارة على عشرة اثنان ثوب لحساب لانهم يريدون به ارتقاء العبدان
معدن الاخر فان في جوابه هذا السهم في الموزون وانما ذكر في المعنى على الارجاع
الان يراو به كثر الاجزاء لا كثر الاعداد وكثر الاجزاء لا لوجبه كثر العدد وهو
عند الحاشية في حش فانهم صرحوا في كتاب الطهارة في مشد الجوص اذا كان عشرة
عشر كوز النوصي حنة والظاهر ان الم او حنة كثر اعداد الزرع في الماء ولو عني
اي لو قال اردت حنة مع حنة لزمه عشرة بالاجماع كما قال زرارة ولو قال على مائة
درهم الى عشرة او مائة درهم الى عشرة يلزمه ستة درهم ففهما وعند السلكه
لزمه عشرة الما في قول من السلكه ستة وقال زرارة ثمانية وهو اعلم الناس

وعند السلكه ثمانية

وبما اعتبرهما داخلين وانوحده قال لا يدخل الخاتبة في المعنى قال من خارجي
 هذا الحايطة الى هذا الحايطة ما بينهما فخطا بالاجماع وصح اقراره محل اي قال
 هذا المحل الى او قال محل هذه الشاة لغلان او محل بان قال لهذا المحل على الف
 درهمان بين سببا صاها متعلق بالماضي بان قال مات ابو هورثه او اوصى له
 فان محوز والا فلا وعند محمد والعلية بكما بان ايضا اما الاقرار بالاجماع
 وان لم يبين السبب ثم ادعى الاقرار للمحل انما يصح اذا جاء ثبت في مدة يعلم انه
 كان موجودا وقت الاقرار او محتمل بان يصح لافل من شاة اقراره ان كان
 زبعا ولا قل من شئين من قبل الزاقي اذا كانت معتققة ثم ان ولدته حاكم
 له ما قرره وان ولدته ميتا بد الى ورثة الموصي او الى ورثة ابية فان ولدت
 ولدين فان كانا ذكورا وان شين فهو بينهما نصفان وان كان احدهما مكررا
 والاخر انثى فكل ذكرا الوصية وفي الارث للذكر مثل حظ الانثيين ذكره وفي الاحر
 كلام فان الميراث اذا كان لاولاد والام ستون فمهم الكون والاثاث اللهم الا ان
 الكلام على الاغلب او شرط اختيار صح وبطل الشرط بالاجماع ومن الامور التي
 يجب حفظها اقرانه عليه لغلان الف درهم ثم ادعى انه لا ذكرا اقراره فحدهما لا
 بلغت الى قوله وقال ابو يوسف خلف المتوكل ان المتوكل مكررا ذكرا اقراره وانتهى
 على قوله وكذا ادعى وارث المتوكل انه اقراره فحدهما لا بلغت الى قوله والصح
 ان يحلف وان كان المدعى على ورثة المتوكل فليس عليهم ما يعلم انما لا يعلم انه لا ذكرا
 في هذا الاقرار او اقراره بالورثة بالورث فحق قول اصحابنا ابو حنيفة في هذه المسئلة
 عند العدة الى البيت ان هو حده ما يحلف من الورث وهذا القول لعدم الضرر وذكر
 لعلوا ان انه قال شيخنا بهمن زادة شئ لا يشرط في الكف وهو ان يقع القاص عليه
 محذور اقراره فان حفظ من الزيادة وعكس بان يحلف بالخذ لا يكون للمام العاقبة وهو

كان على الميراث
 هذا الميراث
 كذا في القاموس
 كذا في القاموس
 كذا في القاموس
 كذا في القاموس

وهو نصف العصابة عليه ولو ابر طرفة شاهدها بالف ثم في مجلس آخر فخره احمر بالف
 بل ما ان السبب فعند الى حسمه طرفة الفاع وعندهما لا يلزمه الالف واحد وان
 اخبر المجلس فاللزم الف واحد اقرارا كما اذا كتب للمحل الف حاكم واشهد على كل
 صك شاهدها **فصل** في الاستشارة وما في معناه فيكونه مغيرا كالمشرط
 ونحوه صح استشارة بعض ما قرره استشارة متصل باقراره ولزمه باقرا اذا قال
 لا على عشرة دراهم الا واحد الزمة تسعة لا اي لا يصح استشارة لكل حتى لو قال له
 الا عشرة دراهم لا يغدر ولزمه عشرة الا عند مالك وعنه في الجمع يصح استشارة
 الاحاد والعشرات من المئتين والالف وعن احمد لا يصح استشارة الا لثلاثة
 على عشرة الالف وصح استشارة ورثي وكيلي من الدراهم لا يغدر كما يصح لو قال
 على مائة درهم الادوية او الا قفيل حفظ او على مائة دينار الا قفيل شغل او الا شغل
 دراهم صح عندهما فالقول ان لا يصح هذا الاستشارة وهو قول محمد وزيد بن اسلم
 اي لا يصح استشارة غير الورثي والكلي الا عند مالك والشافعي يصح في الغم ايضا
 وعند احمد لا يصح فاما ايضا موافقا لقول محمد وصح باقراره انشاء البتة
 بطل الاقرار الا عند احمد لا يبطل هذا القول حمله على التبرك استشارة النساء
 من الدراهم قال بنو الدار لغلان الاساؤا فانه الى لا يصح ويكونان للموكل
 ولو قال سبأؤا الى والوصية لغلان فهو كما قال بالاجماع سبأؤا سبأؤا خلاف من
 الالبه فظهر الفرق بين الوصية والدراهم فصح انهم وحله البسار كناية الدرا
 ولو قال ارض بنو الدار لغلان وسبأؤا الى او لغلان كان الكل لهما ولو قال
 نأء بنو الدار لغلان وارضا لغلان فكل واحد منهما ما اقر به ولو قال
 على الف من ثمن عبد لم يقبض فلو عينة اي عتق المتوكل عبد فسلم المتوكل الى المتوكل
 البس والالاى وان لم يعبس فلا يلزمه الثمن ومنه غسل على وجهه احد اعاذك

وعندهما لا يصح

والثاني ان يقول المتو القن فليكن ما بعت وانما بحت قبا بخره وفيه المال لازم
 على المتو والثالث ان يقول القن قني ما بحت وحكمه ان لا يلزم المتو شي والاربع
 ان يقول القن قني ما بعت وانما بحت عنده وحكمه ان يتحالفا وحكم المتو معلوم
 ولوم عينه لزمه الالف ولما كانا به يقول ما قبضت وصل اوله يصل عنده الى حقه
 كما لو قال من ثمن جمر او خضر وعندهما والعلم لا اي لا يلزمه الالف فهما اي في
 وعنده ان وصل وان فصل لم يصدق ادا المثل المتو ان يكون ذلك من غير
 او خضر ولو قال من ثمن جمر او خضر او قضي وهي زوف او بخره لزمها في غيرهما
 والعلم لا اي لا يلزمه ايجادا وصل لا وان فصل يصدق خلاف الغرض او بخره
 بخره لو قال غصبت العا او اودعني العا ثم قال هي زوف فيقبل قولني في كل
 موصولا او موصولا الا عندك فيجوز اجماعا فيهما في الغرض والودع
 ولو قال الا ان يفتق كذا متصلا صدق والا لا ولو كان لا يخطئ سبب الغرض
 او سبب دفع الحال فمن الى يوس ان يبع اذا وصل به وعليه الفتوى واليه انما
 بقوله وصح لو انقطع ضرورة بالاجماع وبه يفتي ولكن الكلام في قوله بالاجماع اقر
 بخصب وجاهه بغير صدق بالاجماع ان لم يستصحبهم سلامة قال رجل لآخر اصد
 منك النوا ووجه فقال اخذته غصبا فهو صامس والقول للمو له مع يمينه ووجه
 على المتو الا ان لكل خصم على الغير خلاف ما اذا قال بل اخذتها قرضا حتى يكون
 القول قول المتو وعنه هذا اذا اقر باصل الثوب ووجه وقال المتو بل اخذته بخره
 لان القول قول المتو المكر ذكر الزعمي وعنده الثلثة لا يضمن ولو قال اعطيتهم ما
 وقال المتو غصبتهم احمي لا يضمن بالاجماع والقول كيد الودع بالارادة
 قال هذا لان ووجه على عندك فاصدق فقال هو لي اخذ من لا اخذ ان كان
 ما قاله بالقيمة وكذا لو قال اقرضك الف درهم ثم اخذتها منك على

نوبع
 فذلك

على المتو ففهموا اليه ان لم يصدقه بالاجماع قال اجرت بعيرين او ثوبين هذا انما
 اوله مرقده الى وقال فلان كذبت بل الوش والموت في وخر اخرتها طمحا
 والقول للمو وللآخر السنة وهذا عندنا في جميعه وعندهما والثلثة القول كما جرد
 وعلى هذا اختلاف الاقوال بالاعارة او لا سلطان ثم اخذته منهم وقال هو ان كان
 انما يكون اذا لم يكن الرواية موافقة لبلو كانت موافقة كان القول قوله بالاجماع
 وعنده الى لا كسار ولو قال غصبت من فلان الفضة رسم كانت في يده وانما المثل
 كان القول قوله فله ان ما خذ ما منه وهذا اظهر خلاص وهو بالاعارة والاعارة
 ولو قال ان فلانا زرع ههنا او سني ههنا الوار او غرس وذلك كطريق الملو وقال
 المتو له انك ملكي معلقة ذلك المعنى وقال المتو لان القول للمو ولو اقر ان هذا الملك
 من ثمة فلان او بهذا الصوف من عنده وادعى فلان انه له امر بالرفع اليه بالاجماع
 ولو قال بهذا الالف ووجه فلان ثم قال لابل ووجه فلان فالالف المتو لما و
 وعلى المتو الف منكر للمعاني خلاف ما اذا قال هي لفلان لابل فلان حيث لا حرج عليه
 الثاني ولو كان الالف غير معين مان قال فلان على الف لابل فلان طرزه لكل
 منها الف **فصل** في اقرار المرفق يعني مرض الموت فانه لو اقر شي في مرضه ثم
 منه يكون كالاقرار في حال الصحة ودين الصحة وما لزمه سبب الموت فله ان يملك او
 اعطاه او مثل موهبة وعلم معانه معتمد على ما اقر به في مرضه وعنده الثلثة
 واخر عنه الارث بالاجماع اي على التبرين الذي اقر به في مرضه ولو ارجع الضم الى
 الملك كان حسنا ولم يخرخص غيرهم بغضه دينه الا باجازه الاخر او وفاء عاله
 لدى الاخر او لو ارثه دناء او عينا في مرضه بطل اقراره الا ان يصدق
 البقية اي بقية الورثة وعندها ثمانية القول بالاجماع يعني الاقوال للوارث وتلك
 ما لك تصح اذا لم يثبتهم ووجه لا جنى وان احاطا بما له عند عدم الورثة او بصدقه

اقر ان فلانا زرع اوسى
 او غرس في ههنا الارض اصرح
 او اعارة فالقول للمو بالاجماع

بالاجماع

ولم يبق له شيء من الميراث وعن ابي بصير في رواية هذا الموقوف زائد يعني كماله عن
يصح الاقرار بالاحتيا في الثلث قطعا او لاجنبي عال لم اثر بثبوت منه ثبت
نسبه وبطلان اقراره بالمال الا عند ان في قول الاصح ومالك اذا لم يسم
مال لاجنبي لم يخلها لم يطل هذا الاقرار بخلاف الوصية والته اى اذا وهبها
او اوصى لها ثم تزوجها حيث لا يجوز الا عند ان في رواية ابي بصير واحمد يطل فيهما
اى في الوصية والميراث اقرشى في مرض موته لم يطلها على نساءها احقره
طلاق الفارق لها الا قبل من الارث ومما اقر به ولو طلقها لم يطلها قبلها الميراث
بالتام ما ينع ولا يصح الاقرار بها ومع هذا اذا اوصى لها على الاقل من الميراث والوصية الا
في قول من الشافعي لا يجزى الا اقراره بطلان كونه ميراثا انه ائنه وصدة المجهول
نسبه منه ولو ميراثا وشاركه بوزنه في الارث بشرط ان لا يكون له نسب موافق
وان يولد مثله لمسل وان صدق العلم اذا كان بعد على التعيين عنه ولو لم يقد عليه
لم يكن شرط الثالث لا زنا وعمل الثلث على صدقة ايضا لو كان المتوفى غير مكلف عند
ما لم يكن كونه العرف بان يكون المتوفى سديا والعلامة فارسية او على العكس لاسد منه
وصح اقراره اى اقراره بالرجل بالولد والوالدين والنسب والمولى واقرا به اى
اقراره بالزوجة بالوالدين والبرقة والمولى والولد او شهدت قاعة اهل ولولته او شهدا
زوجها اذا كانت ذات زوج او معتقة وادعت ان الولد منه واذا لم يكن لها به
ولا بهي حصة او كان لها واودعت ان الولد من غيره صح اقرارها به ولا يكون
هو لا يصح صدق المتوفى في حصة تقدم ذكره الا اذا كان لا يعرف عنه او عبد له ولو
كان عبد غيره بشرط صدق مولاه وصح الصدق بعد موت المتوفى واذا اقر
او نكح في حياته المتوفى بصدقة المتوفى بعد موته صح تصدقه الا بصدق الزوجه بعد موتها
اى اذا اقرت المرأة بالزوجه بصدقتها بعد موتها فانه لا يصح وعندهما والصلح

بالاجماع

يصح فيه ايضا كالا وليس اقر نسبه غير الوالدين خواله والعم لم يستل الاجماع يعني
اذا اقر نسبه على غيره لم يستل من ذلك العير ولا يجوز بدون اقامة السنة الا في
نفسه حتى يخرجه من الاحكام من العفة والحضنة والارث اذا تعاونا على ذلك
ولو لم يكن له وارث غيره فميراثه ميراثه وان كان له وارث لا يرث بالصلح
ومحصله ان المتوفى بالنسب مؤخر في الكل حات ابوه واقرباه تركه في الارث ولم
يستل منه الا عند ان في الارث تركه لغيره وان اقره ما في فارقا اخره من
انه ينفقها فلما شئ للموت والمكذب نصف الساقى وعند العلماء له نصف خبث وهو الكحل
الا في قول مالك في ولو اقر ان انا وقبض كل الدين كان جوابه كالا اى الا انه
يخلف المكلف على الدين بالبدل ما جعله ان قبض الدين فان كل برئت ذمة المدين
وان حلف دفع اليه نصيبه بخلاف المسئلة الاولى حيث لا يخلف على الغرم ولو ترك المديت
مائة اخرى والمسئلة بجاها فاقسمها بالرحم المكذب على الغرم نصيبه من المائة الركن
والغرم ان يكلفه فان كل برئت ذمة وان حلف احد نصيبه وهو موقوف ذمة ما
الغرم ثم يرحم الغرم فذلك على المتوفى ما خذ منه من نصيبه من التركة **كتاب**
الصلح في اللغة اسم يقع المصاطحة وهو المصالة خلاف الخاصه وجهاه دار على حدة
وفي الشرع عند رفع النزاع وهو يوجد في الاقرار وان لم يكن على التام جائزا باقرار
وسكوت والكار الا عند ان في يصح مع الاقرار فوفقا دون اوجهها الا انه اذا
كان المدعى كاذبا فيه لا يخل له اخذ بصلح الصلح فيما بينه وبين المدعى كما اذا علم المتوفى
ان المتوفى كاذب لا يخل له اخذ الا اذا سلم اليه بطريقه ولو وقع عن مال عال باقرار
الميراث سوا وهو محاد له المال على ما في النزاع وان وقع على خلاف حنى المولى وان
وقع على حنى فان كان باق من المدعى فهو حط وبراء وان كان بمثل فهو
مفسد وسفاه وان كان باكثر فهو فضل وربا فسد ما ثبت في الشرع من حيا

بما اقرت عنه

مدونة
عنه
بما
يحتاج
الى

بالاجماع

و احد من المالكين ونفسه جهالة البدل اي الذي وقع عليه الصلح لا يملكه
او لا يملكه من المالكين فلا تقدر جهالة خلاف البدل ولو كان غير معدور
بفسده وكذا تقدر جهالة الاجل اذا جعل البدل موصلا الى احد المالكين
جهالة المصالح عنه اي حتى ينعق المصالح عنه او كل ربح المالك عليه
ذلك من البدل او كله ولم تذكر المصلحة لظهوره ولو استحق بدلها وجب ربح
المدعي بكل وجه ان كان كلاً او بعضه ان كان بعضا بصفة بالاجماع ولو وقع
عن حال منعه اعتبر اجارة بالاجماع والبركة للمنفعة المعاني فمشرط التوثيق
بطلان بالآخر وبطلان موت احد المالكين او موطن المالكين كما اذا وقع
الصلح على خدمة العبد او سكنى داره وفي غيره لا شرط كما اذا صلح على
صنع الثوب او ركوب الدابة او حمل الطعام الى موضع فلو مات احد المالكين
محل المنفعة قبل الاستيفاء بطل الصلح بربح المدعي ولو استوفى بيمينه بطل فيما
يبقى وهذا كله قول محمد بن وهب بن كيسان لا يبطل موت المدعي على المدعي
ستون النافع على حاله اقول الاستيفاء في بعض النافع غير محقق كما اذا صلح
على ان يكون الخضم اجرة وصدرا او كان الخضم صبغا ووقع الصلح على صبغ الثوب
الملك الا ان يقال مراد به فيما اذا كان استيفاء المنفعة ممكنا وان مات المدعي
فكذلك في خدمة العبد وسكنى الدار والوارث يقوم مقامه فيها وبطلان ركب
الدابة وليس الثوب وهو اي الصلح على سكوت والطار فداء يمين في حي المالك
وسواء وجهه في حي المدعي وفي غير ذلك من وجوه المالكين باعتبار محصل
الصلح في موحدة محل المتنازعين والحكمة في اصولها هو اكل واحد منها
بمنزلة ذكره ولا يفي انه لا ممانعة بين المالكين في هذا الا ان يوافقوا
السكوت وطاهر انه مكر لانه لو كان خالفا فواضا فقبل ان الاصل فراجع

بوجه

٢٤٤

الدم فلا يملك الشئ فحينئذ ان كان غير معلوم والآخر ايربين الوجوه وعدمه لا يملك الوجوه
من جهة رضائه بالصلح وعدم الكاذه وكل وجه لو صلح على دار لهما لعدم تميز جانب
المعاوضة وجب لو صلح على دارها بغير اذنا ولي دار افضل في العكر والسكوت على
داره وفيها الى المدعي فان العقد يثبت الثانيه ولا يثبت الا الى ولو استحق المصالح
في ربح المدعي بالخصومة ورد البدل ولو استحق بعضه فبغيره بغيره لو ادعى رجل على
آخر عبدا مثله فانكر احصاه وسكت ثم صلح على شئ ثم استحق المدعي كله بربح
رد المدعي كل ما اخذ او استحق بعضه رد وهو ما استحق عليه ولو استحق المصالح
او بعضه ربح المدعي الى الدعوى في كله او بعضه ان شاء بغيره او استحق المصالح
ووقع عليه الصلح بربح المدعي ربح الى الدعوى في كله ان استحق كل الدعوى او في بعضه
ان استحق البعض بخلاف ما اذا وقع الصلح بلفظ السعي بان قال احدهما بغيره
الشئ بهذا والآخر قال اشترت حيث يربح المدعي فكذا استحق على المدعي عليه
بالمدة في نفسه وبذلك يبدل الصلح قبل التسليم كما سيجيء في الفصلين الى في فصل
الاقذار وفصل السكوت والالتزام فادالك ان كان استيفاء مطلق الصلح وهذا
ادالك ان البدل متعينا واما اذا لم يكن متعينا كما انفق من لا يبطل ماله وهو
اي الصلح حائز سواء كان عن دعوى حال وعن دعوى نفع ويكون على الاطلاق
سواء كان الصلح بال او ببيع فلهن انما يجوز في الثاني اذا كان فسخي كخس
او اصال على السكنى على خدمة العبد ولو اخطأ كما اذا صلح على السكنى على السكنى
فما يجوز ودعوى حائز سواء كان على السكنى او مادد بها عدا او خطاء
في احوال السكوت وعن الجاهل ورق والار حلالا وادعى الرجل والماء وكل
ما كان كحل في حقه من الجاهل وفي حقه لا فداء اليه ولو كانت المرأة مدمنة
ذكره بعض نفع العدة ومن انه لا يجوز وفي بعضها انه يجوز وعنه على حال

في الدعوى
الاولى

في الدعوى
الاولى

هذا الكلام ولا يكون اقارار دين ^{من سبها} من شخصين صالحا اصدما على نصيبه على ثوب
لشركه ان شئ المدون نصفه الذي نصيبه او ما صد نصف الثوب من شركه الا ان
تضمير الاول لشركه مع الدين والدين المسمى ان يكون احبا بنسبه كغيره من
المسكنين او ميمه العبد المسمى او بدل التعرض من المال المسكنين او يكون
الدين مورد ثابته انشئ ولو كان الصالح غير عمن مسكنه كحق المصلح بدل
الصالح وليس لشركه ان يشارك فيه وقين يكون ثوبا ومراوده خلاف حسن الدين
ولو صالح على جنبه لساكنه او يرجع على الدين ونسبه خیار وما ذكر حازنه
كل اقسام الصالح ولو اراد القابض ان يحقق ولا يرجع كركه فيما قبض فاحمله فيه
ان له الخوم قدر دينه وهو سره عن دونه او سب الطال كخاف من رب او فورة
تقدر نصيبه من الدين ثم سره عن الدين وباخذ من الدين ولو فضل احد الشركين
نصيبه من الدين المسمى شركه لشركه الا جزاء لاجل ورجعا ياتي على الخوم
ولو سلم المقبوض واخا رما بوجوه الخوم ثم تولى نصيبه بالذات الخوم مع
رجع على القابض نصف ما قبض لكن ليس له ان يرجعه غير انك لا تراه المقبوض
بل يعود الى ذمته ولو اقرس نصيبه شراخه ربع الدين ان شاء ولي الخوم
ان لا ينسج القابض في اجمع ويرجع على الدين ولو ابراهه اصدما على نصيبه
ولو ابراهه عن النقص كان قسم البارة تنها على ما بيني من السهام وتطل راع
احد بني السلم نصيبه على ما دفع من راس المال الا عند ابي يوسف نحو هذا الصالح
اخره اصد الورثه بغيره لو اخرج الورثه واصدا منهم على عرض او عوار انتقل اليهم
المورثه او على ذمته بغيره او بالحق اي على ذمته بغيره صح هذا الصالح في ما
اعطى او كثر كسر شرط في الاخير القابض بالحق والدين والدين وعشر ثابته
الدين الا اي لا يجوز بهذا الصالح الا ان يكون الحق اكثر من حظه من حيث يكون قدر

قال

فقد نصيبه نصيبه والرا يد حقه من بعده كركه قال احكام الشهود انكروا ورشته
يكون ولو كان اقل من نصيبه او ما و باله ولو كان في المركة دين فاجزوه عن
المركه ان يكون الدين لم يطل هذا الصالح حتى الدين وفي حقه ولو شرطوا
ان يبراه القوماء منه اي من الدين صح وعلى ان سقاط وعلى الدين على
من عليه قال صاحب الحاشية للداء والدين ان يحلوا نصيبه من عمن وفي الكون
ضرر بغير الورثه انهم وقال المرحوم كالان شازاده في نصيبه الاولى وفي هذا
نوع ضرر لا يورثه حيث لا علمهم الرجوع على القوماء بقدر نصيبه المصلح ونوع
نفعهم حيث لا سقي للمصلح حتى فيما عن القوماء فنقص ذلك خير هذا النفع وادان
المقصود من الصالح وصول النفع الى الورثه ووصول النفع الى القوماء لا يجر ضرر الورثه
فكيف يحرم هذا الضرر بذلك النفع وقال التزايه سائر الضرر الثاني لرفع المنفعة
مقابل الدين الذي هو نسيه والسعد من النسيه انهم ان يكون ان يوجه بان يذوق
الضرر يحل بوصول النفع اليهم من سائر المركة وكذا ضامن عن صومته والهدا جور
الصالح السكوني والالحار من ثم قال صاحب الداء والاحكام ان نوصوا المصلح
نصيبه وبصالحها ورأى الدين يحلهم على استيفاء نصيبه من القوماء قالوا وبصالحها
احل في كون الحذف في كتاب احل ولو كان على الممتد دين فخط بانه ولا سقي لورثه
منه سقي بطل الصالح والقيمة ولو كان على دين ولكنه غير مستوفى بانه لا سقي ان يصالح
فصل قضاء الدين ووقف قدر الدين اذا كان معلوما وقسم بين الورثه استحقاقا
ووجهه لزوم الضرر بالورثه ووقف الكل فما ساووه ان الدين على كل جزء
من المركة ذكره الحاضل ان المال وقال صاحب القامه ان لا يجوز شيئا ولا يجوز
فما سائرهم والحق ان الصالح هو الاول فاعمل

منه انما هو على ما في الشرع
في المصاريح

المصاريح هي في الشرع عقد شركة بين اثنين او اكثر بالمال من حيث
وخل من آخر وويل هي عبارة عن دفع المال الى غيره لسمو فيه ويكون الروح
منها على ما شرط المصارع المال من ماله ولصاحب العمل عمل به وهي مشروطة
لشدة احواله اليها من احواله فان صاحب المال قد لا يستوي الى التجارة و
العمل لا يجوز مالا كذا قال الرافعي واما ان احكم نزاع في الجني لاي كل فرد وشرطا
ان يكون راس المال من الامان والروح منها على ما شرطت وركبتها ان تقول
وصحبتك هذا المال مصارعة او ما يؤول من خفاء والمصارع حين لا يضمنه اذا
توى غيره صنفه وقال الرافعي واذا اراد ان يجعله عليه اقرضه راس المال كله ولشدة
عليه وسلم اليه ثم ما خذه منه مضاربة ثم يرفعه الى المصارع يستعين به في العمل فاذا
عمل وبيع كان منها على الشرط واحذر راس المال على انه يترك النوص وان لم يترك
اخذ راس المال بالنوص وان يترك يترك على المستوفى وهو انشئ ولا يخفى انه
على هذا الوجه يكون راس المال مستوفى والمصارع موضوعا لعدم الصفاء
والتصرف وليس له من ماله من على الوكيل وبالمثل وكل من يترك راس المال
من المضاربة وبالف اد اى فاد المضاربة اجبر سجي اجر المثل لكنه لا يترك على الكفا
عند ابي يوسف خلافا لمحمد وسجي والمكلا وغاصب فيضن ادا يترك بالاجماع ولا يترك
ان لا يكون راس المال حصبة من البرع كما اذا اشترى العاصب المصروف فانه لا حصبة
للمفوض منه من الاجرة وبسراط كل الروح له اى للخال مستوفى فان اشترى كل
البرع لا يكون الا بعد ان يصير راس المال ملكا لان البرع دفع المال كالتفريط وسراط
له يوجب عليك جميع راس المال مضاربة وبسراط كل الروح ليراس المال مستوفى
يكون عاملا للبرع اى المال يترك وعمله لا يتقوى الا باسمه فكل من وكلا اعتبر عالا
عند مالك مضاربة صحيح ويرد عليه انه لم يترك حصص البرع وصحتها موقوف عليه

انما
الشرط

عليه اللهم الا ان يقال لما لم يكن الزمادة في احد احوالين لزم ان يكون البرع منها
تستوفى وعند الرافعي واحدا المصاريح هذا الشرط فاسد وتصح بالصحة الاجماع
وهي الكراهية والدناية لا غير عندهما وعند محمد يصح العكس على ان فاعله و
ما لم يحد من الموصى اليه ولو دفع اليه عرضا وقال له واخل ثمنه مضاربة
حاز حلا قال الرافعي ولو قال ابيعك دمي من فلان واخل مصارعة حاز
ولو قال ابيعك الدرس الذي عليك لم يخر حتى لو ايسر كان للمامور ويكون النوص
منها مشاعا حتى لو شرط ان يصرها رابعه مسماة تبطل المضاربة ولو شرط
لا صدها رابعا عشر من مثل فليصارع اخر منكم ولا يباحا وعلى المصروف والروح
كله لرب المال ويحب الاجر للمضاربة وان لم يبرع كذا ذكر الرافعي ولا يخفى
ان وجوب الاجر على راس المال وان لم يبرع ويخطر بباله انه لو لم يبرع لم يكن عمله
انما يكتفون بكون الاجر الا ان يقال الاجرة معا بل العمل وان لم يبرع وعند محمد
والله لا اجرة منكم بالبعاء ما يبيع وكل شرط يوجب حصة البرع عنده والا لا كما
اذا شرط راس المال على المضارب بان يدفع اليه ارضه ليزرعها سنة او دارة
ليسكنها وذكر غيره لانه جعل بعض البرع عوضا عن عمل والتقصي اجرة وار
او ارضه ولا يعلم حصة العمل حتى حصة وسوقا ما اصابت من فاعله ولو شرط
فذلك على راس المال للمضارب صح العقد وبطل الشرط مضارعة هل فيه ان كل شرط
موجب حصة له في البرع او قسط السركة فهو مؤثر وما لا فلا وبطل الشرط ويصح
العقد بشرط وصيغته على المضارب اعلم بما مال الاجماع الا في قول الرافعي ورواه
عن احمد انه يفسد كل شرط لا يضمنه العقد ويرفع المال به الى المضارب ولا
له من ذلك ما يحصل المقصود منها بخلاف السركة وتصح المضاربة بعقد وسية اذا
كانت المضاربة صحيحة مطلقة بان دفع اليه مضاربة بال نصف مثلا ولم يرد عليه الا بال

بالاجماع

لم يهدد وعنده المصلحة لا يجوز بلا اذن من رب المال وسرى وبوكل وسياف
 عال المضاربة ولو في البحر الا رواه عن ابي يوسف وقول من السابق لاساقها
 وعن ابي حنيفة انه ان وقع في بطن فليس له ان سافر وان وقع في غير بطن
 فله ان سافر الى بطنه ويقتضيه ولو رب المال وبوجه وبرهن وبوجه
 وسافر وحمل باليمن على الكسر والسر ولا يبرهن غيره وانه من مال المكاتب
 ولا يصار على اذن من يبيع لا يجوز للمضارب ان يبيع المال المضاربة ولو الى ربه
 الا ان ياذن له بالاجماع وقوله اعمل بربك اذن به وعنده المصلحة لا اى بسى
 بهذا القول وحاشى مخافه اذا قلنا ان يتصرف على نفسه ولم يتعد المضارب
 عما عينه رب المال من بطنه وسكوه وقت ومجال فان تعدى عما عينه رب المال
 صار ضامنا لما نقص ولو قيل بوقوعه في المص لا يستند الا اذا قال اكل
 في هذا السوق ولا تعمل في غيره ولو قال اكل على ان سري من فلان وسع منه صح وان
 ان سري وسري مع غيره الا عندنا في ذلك بعد المضاربة ولا سري من سري
 على رب المال تواتر او سري عن ولو اشتراه صار مبرما بغيره كمن في التوكيل شراء
 العبد يجوز ان سري من سري على الموكل وبعد على الموكل بلا اذن بالاجماع او
 من يبيع على المضارب لو ظهر بربح لانه يحق له بغيره وسببه بعد بغيره رب المال اقول
 والم اذن من ظهور الربح ان يكون قيمة العبد المسمى اكثر من اس المال سواء كان في حله
 حال المضاربة بربح او لا حتى اذا كان رب المال اقل وصار بالمضاربة عشرة الاف
 درهم ثم اسرى بالمضارب من يحق عليه وقيمة الف اقل لا يحق عليه وقيمة المضارب
 ان فعل اي ان اسرى فربحه وقيمة اكثر من اس المال الا عندنا ما ذكره لو كان عاملا
 موسرا ضمن والا لا ولو لم يظهر له ربح ولا خسر بالاجماع اي ان لم يكن في قيمة العبد المسمى
 زيادة على اس المال حاز سراؤه بالمضاربة فلو ظهر الربح في المسمى مع السراية

الاجماع

عليه اي

ان كانت قيمة وفد السراية قرر اس المال او اقل ثم رادت قيمة حتى صار اكثر من
 راس المال عنى خطاى نصيب المضارب الا في قول الساجي عنى بالقيمة لا بربها
 ولم يضمن لرب المال لانه لا يضمن له وانما عنى على طريق الحكم سريته وانه قيمة
 من غير ضيق منه كما اذا ورثه مع غيره بل سعى القيد في قيمة نصيب رب المال منه
 الا عندنا ما ذكره لو كان موسرا لا يسع في قيمة مواعيل المضارب الف بالقيمة في سريته
 امة فمهما الف بهذا الالف فلو كانت الامم المبسطة ذلك سريته وى هذا الاول
 فادعاء موسرا اى في حال سريته فبلغت قيمة الف وحسبها في ظهور الربح ويصح
 الموطوعة ان سريته وسريته سريته لرب المال في الف ووجه وهو ما بين وجوه
 او اعققت رب المال وعنده المصلحة بغيره له حصته موسرا فلو نقص رب المال الالف
 ضمن المدة على نصف قيمتها ان اراد المتقيد لايها صارت كلها ربحا ولو لم يرد قيمة
 الموطوعة على الف وراوت قيمة الام حصة صارت الف وحسبها صارت لربها اقول
 للمضارب ويضمن لرب المال الف درهم وما سريته وجوه درهما **فصل**
 في المضارب المضارب مضارب على اذن او دفع المضارب المال مضارب غير
 اذن رب المال لم يضمن بالربح ما لم يربح الثاني وهو رواه ابي حنيفة
 وعندهما وهو ظاهر الرواية لم يضمن ما لم يربح اى لم تصرف وعنه ابي يوسف
 والعلية يضمن بالربح تصرف اى لم تصرف ثم هو المال خير ان شاء ضمن الاول
 راس المال وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول صح المضاربة بين الاول والثاني
 ويكون الربح بينهما على حصة شرط وان ضمن الثاني بربح ما ضمن على الاول
 وصحت المضاربة بينهما فلو وقع ما ذكرنا باليكث وحصل ما رزق الله تعالى
 لصغار فلما لم يضمن الربح وكذا في الثالث ولما لم يضمن الربح وكذا في
 ورث المال كحبه بماله والا لا والى الثاني حتى لا يعمل لرب المال الثاني ووقع عنهما ولو قيل

الاجماع

الثاني

ولا يخفى ان وقوع الربح عنهما
 ان لا يؤول الربح الى راس المال
 الى الثاني

اي لو قال راس المال لاول ما رزق الله بينا نصيبا والمساكينها فليداني وهو
 الشاكر ومباين بين الاول والاخر نصيبان ولو قال ما رزقت من شيء بينا نصيبا
 ودفع ما نصف فليداني نصف واستويا اي راس المال والمصارف الاول في اي
 ولو حصل ما رزق الله فلي نصف او ما كان من فضل فبيننا نصيبان ودفع
 فليما لك النصف والنسب النصف ولا شيء للاول ولو شرط للثاني ملكه والمساكينها
 ضمن الاول للثاني سدا اي سدا للرجل من ماله سبب ضمان سلامة السلسل للثاني
 وبه قال مالك وعنه للثاني حصته ويرجع المال كله على الاول بالسداد وعند باقي
 واحدا الرجوع للمالك وللثاني اجر مثل وكسبي للاول ولو شرط المصارف للمالك
 ملكه ولعنه اي لعنه راس المال ملكه على ان يعطى ونصف ملكه صا بالاجماع فله
 شرط للمولى على الرجوع ونظير اي المصارف بموت احدكما حكم الاول له وبخلاف
 المال كله بموت ابدار اجره بخلاف طاق المصارف حيث لا يطل المصارف به
 وينبغي ان يعلم المصارف على راس المال بعد على الاول لو كان عروضا
 ماعها ولا ينزل من ذلك لكنه لا يفرق بينهما ولو عزل والمال فهو لكل من
 خلاف حتى ان راس المال ليس له ان يبيع حتى راس المال فاسا وفي الاحتياط ان
 سويحت ولو اقرقا وفي المال دون غير الراس ويرجع اجر على اعضاء الوص
 والا اي وان لم يفرق المال راس لا اي لا يلزم الا اعضاءه ولو كل المصارف
 المالك وبورب المال على الا اعضاءه وعلى هذا كل وكل بالجمع وكل مستفيض
 اذا امتنع من التعاضل لاخر عليه ولكن على ان كل صاحب المال كمالا
 حصه والسماء ركن الاول المتوسط بين الباع والمسرر فاسم فخر به
 واجمع السماكر سمع وسرر للباس باجر من غير ان ساجر وبذلك هو القادر
 جبر على التعاضل والاسفاه وكذا البيع اي الدلال وما بهلك من المصارف

نقشه

بالاجماع
بالاجماع

ويأخذ المالك الى اصل مصارف ولو بعد البيع

في الرجوع بعصر فليداني الرجوع الى ان كل اصل فلو زاد منها لكان كذا
 المالك منها راس المال النوا والرجوع بسعائه فلا صغار على المصارف حكم الاجارة
 على ما مر بالاجماع قسم ربح وبيع العقد ثم يهلك المال او يفسد او يورث الرجوع الى المصارف
 كما ضرب المال راس المال فافترق راس المال نحو على راس المال وما احده
 المصارف من الرجوع نصيبا الى ان يتم راس المال بالاجماع وما فضل من الرجوع بعد كل
 المال يكون منها على ما شرط ولو نقص من اصل المال ما لا يفي الرجوع له لا يصح
 قسم وفتح ثم عقدت بينا المصارف فملكه ذلك ثم اذ الرجوع بالاجماع وبه
 فيما اذا خاف المصارف ان ينزله من الرجوع بعد العتمة بسبب سداد ما في يد من
 المال وصورة احده ان سلم المصارف المال الى راس المال ثم تقسم الرجوع ثم يرد
 راس المال الى المصارف فيكون العمل على المصارف فيكون مصارف فصول
 ولا ينفذ العقد يدفع المال الى المالك بضاعة وقد حوت من المصارف قوله ونصف
 ولو ساق المصارف مقطوعه وكونه وركوبه في مال المصارف وفي المصارف لا كونه
 يعني لا يلزمه كالا يلزمه دواؤه ولو كان في السوفال الرجوع ما جعل المصارف
 على ملكه انواع نوع فملكه عقد المصارف وهو مالان محاد ايس الجارة لو لم
 والارتهان والالحار والاسكار لكونه اذ حمل والشرارة ولو بغيره واجبا
 اليها ونوع لا يملك مطلق العقد ولا قوله اخل برأيه الا ان يرضى به وهو الا
 ونوع لا يملك مطلق العقد وملكه اذا فصل له اخل برأيه وهو ما يحمل ان يرضى
 عند وجود الدلالة وذلك دفع المال مفسدة او سرقة او خلط حال المصارف فانه
 او مال غيره انتم مع هذا لو اساق المصارف للثانية في حال المصارف فانه
 ومثيرة عليه كونه في حال المصارف وان على فخره كونه في ماله كما يكون الدوا
 في ماله مطلقا وانفق من ماله غيره انه اذا كان في مكان بحيث يمكن ان يعز

وصورة ان سدا اي سدا للرجل من ماله سبب ضمان سلامة السلسل للثاني
 راس المال كذا في المصارف فله
 ان يرد المصارف الى اصل مصارف ولو بعد البيع

و يدفع الى ماله فهو كصره وان لم يكن ذك فمؤنة في مال المصاراة فنه قال
لو كان المال كثر او عددا جدا لا يستغن من مال المصاراة ولو في الغرض الساقط
روايتان لها ولو بيع احد المال ما الغنى من راس المال حتى يتم به راس المال
فاذا استوفاه فصل منه شيء اقتسمه وبيع اي سعة المضارب المتاع الا ان
مراكب يصح ما الغنى عليه من اجرة الحمل والطران واحرة السبيل الصفاء وكذا ذك
وعود قائم على كذا لا اي لاسعة مراكب يصح ما الغنى على غرضه وبقية
في احواله بالا جماع فيها اي في المسئلة ولو قصره من المصاراة او حمل على
وقيل له اعمل برأيه فهو متبرع اي متطوع لاسعة مراكب ولو جفوا لم هو مراكب
عارادوه بالبيع فنه ثم اذا بيع المتاع فصح المثل على قيمه الواسع على مراكب
من الصغ في اصنافه الوثائق على المصاراة وما اصحاب الرنادة كان له ولما
لصحن الا عندنا في موالف بال نصف فاشترى به زوا و ماء بالغن و اشترى
لها اي بالالونين عددا فضا عا اي الالفان فصل القدر عما الغنى المال كثر
و حسماء والمصاراة حسماء و ربع العددا اي للمصاراة وما دفع على المصاراة و راس
المال الفان و حسماء و يدراج على الغن ولو باع العددا عدو ذك يارب الف
كان للمصاراة ربع و هو الف والسالي للمصاراة وهو ثلثة الاف فالفان و حسماء
منها راس المال و حسماء ربع منها لصفان و عند السليمة راس المال ما دفعه ما
اشترى من المال كثر الف عددا اشترى نصفه راج نصفه اي لو اشترى من المصاراة بالو درهم
عددا كان اشتراه راس المال نصف المال سعة المصاراة مراكب على نصف الالف و حسماء
ولا يجوز ان يبيع مراكب على الف ولو كان العكس بان اشترى المصاراة عددا حسماء
فباعه من راس المال بالف يبيع مراكب على حسماء موالف بال نصف فاشترى مراكب
فصمة الفان ففصل رجل خطاء فله اربع العداء على به و ربع على المصاراة و هو

لی حاکم الفزارع

وهو رواه عن النبي وعنه كل على المال والعبد خذ من ربه ثلثه ايام والمصارف
سب حرفين مال المصارفة مع الف فاشري ببعدا ويملك النسي قبل العقد
دفع ربح المال العاقر في ثم وثم اي اذا دفع اليه ثلثا ثم يملك قبل العقد
ايضا يرضع عليه ايضا ويملك اي يرضع كلما يملك الى مال سباسب ويكون راس
المال جمع ما دفعه اليه رب المال خفاف الوكيل حيث لا يرضع عنده يملك
النسي بعد الشراء الاصل والاضاع ووجه الفوق منهما مذكورة المخطوطة معه
الفعال فعال المصارف الف فيها ربح والف راس المال وقال المالك دفع
العقيد فالقول للمصارف وكان ابو حنيفة يقول ولا القول لرب المال
كما قال رفته ثم ربح اليه وهذا قول محمد وابي يوسف اولا وكذا واد اهل حنابلة
راس المال والربح ما قال رب المال راس المال الغنائم وسرط لك ثلث الربح
وقال المصارف ابو حنيفة في نصف الربح كان القول للمصارف في قول
راس المال والقول لرب المال في بيان الربح واهما اقام الله العمل وان
كانت منه رب المال اولى في مقدار راس المال وسما المصارف اولى في مقدار الربح
بالاجماع الا قول من الشافعي بحال ان مع الف فعال هو مصاربه بالنصف
وقد ربح العا وقال المالك بضاعة فالقول للمالك لا عند الشافعي بحال ان ولو كان
او ضيع وقال رب المال هو ووجه او بضاعة او مصاربه فالقول لرب المال
وابنه منه المصارف ولو كان بالعكس ما ان ادعى رب المال الموصى والمصارف
ما ذكر كان القول للمصارف ادعى المالك فوجعا والعمل نحو ما قال القول للعامل
ولو ادعى كل من رب المال والمصارف نوعا فالقول للمالك بالاجماع ولو ربح
اولى ولو ووجعا ما ان قال رب المال دفعت مصاربه ان يقول برب ربحه
وقال المصارف دفعت لا عمل في طعام في شوال وبالعكس واقام الله

المجلد

وَعَدِ الْمَلِكِ مَا فِيهِمْ آخِرًا

فصل الثامن - المذبح

احيانت من قول في سؤال الى وان لم يوقنا او وقتا او وقتا او وقتا
 احدى هاتون الاخرى بعضهما قال انما لو فاك الوجه
التي تستق من الودع وهو مطلق الرك في الزمرة سلبا العر على حفظ حاله وفي
 المص نوع ماضية في الابداع والودع هي ماضية عند الامس وسرطها
 المد عليها عند الاحتفاظ وركتها قول المودع او عندك هذا وما يقوم مقام
 الاقوال والافعال والقبول من المودع بالقول والفعل او بالفعل فقط وحكمها حجة
 احفظ على المستودع ووجوب الاداء عند الطلب وصحة ذرة المال احاطة في المودع
 امانة فلا يضمن بالملك من غير صنعه وهلاكها لا يختلف بين ان يكون شيئا يمكن
 عنه او لا بالاجماع الا عند مالك لو سرقته ولم يرق منها ماله ضمن المالك الهبة
 والمودع يفتح الدال ان يحفظها سلفا وعياله من زوجته وولده والدم والمهر
 فيه ان كان لا يفتح حتى لو دعت الودع الى زوجه لا يضمن من اعين المفع
 اراد وجعل اصرها على المودع وعن جده ان المودع اذا دفعها الى كسر
 والسعي عياله او دفع الى امين من امناه من من في ماله وليس عياله كالممن وال
 صاحب الهبة وعنده الثمن الا عند النسي واستند المالك يضمن بالدفق المهر
 ولو حفظها بغيره ضمن الاجماع لعدم رضا صاحبها بغيره الا ان يحال المودع
 عرفا او حقا فسلمها الى جاره او حفظها في فلك آخر فلا يضمن ولا يصدق على
 ذلك الا ان قالوا اذا لم يصدق ان مدفعها الى من هو في عياله فان ملك مدفعها
 الى الاجنبي يضمن ولا ذلك لو العا في نفسه لغيره وبذلك قبل ان يمدفها بان
 في البحر استاء او بالتدريج يضمن ذكرا الامام الزلمي ولو ظهرها بها مضمونها
 على تسليمها ضمن بالاجماع فيكون في حكم المقتضيه ولو ظهرها بها حتى لا يضمنها
 بالاجماع وكامل المودع في الحلو عند الى حمله وقالوا ان حمله لا يضمنها بالاجماع

النفقة

عالمها

وقالوا ان احملها شره ان شاء ثم قالوا لا يملك الحياطة التنا واصل الضمان كما اذا
 حط الحفظ بالحفظ عند الى حمله وعند ما سقط الحار ويقين الغرر المحظوظ
 وعند المصلحة الحفظ بجنس لا اي لا يضمن ولو اخطأ بغير صنعه كالمالك اذا اشترى
 كبس المودع وكيس المودع ويؤثر شره املك اشترى المودع بعضها الى بعض المودع
 فرد مكره فخرط بالباقي ضمن الكل وعند المصلحة ضمن ما اشترى فخرط او قول كقول
 صمان ما اشترى فقط وقد فرضنا انه خطط ولم يفسد المهر وعن مالك لا يضمن
 اشترى ايضا او بعد جود المودع بعين طلب المودع فانك المودع وقالوا ان
 ما اشترى ثم اقرها فملك ضمن بالاجماع بخلاف ما لو تضمن فيها كما اذا اشترى
 لها بعد البيع ثم جاء بها وزال التعذر فملك لا يضمن وعند المصلحة يضمن
 وله ان ساقبها عند عدم الهبة عنه وعدم خوف عليها بالاجماع وهذا على
 قول الى حمله وقال ابو يوسف لا يضمنها الى ماله فخره وان طالب لا
 وقال محمد لا يضمن على حامل مؤنة الا عند النسي وبذلك لا يضمنها حال من
 الاحوال الا بالاجماع ولو كان الطريق خفافا لسياساتها ان كان يضمن
 والا فان ساقبها بغيره لا يضمن ولو نهاه ان يخذلها من المصيرجها ان كان
 مندب ضمن والا لا اودعه رجلا لم يوقع احد ما خط حتى ظهر ان مضمونها
 عند الى حمله وقد ذكرنا مساقبة الى حمله ان رجلا او دعا العا في كبس عند
 حامي ثم جاء واصونها وملكته الكبس فسلمه ثم جاء الآخر وطلب منه حقه فقال
 المودع اضرب سريرا فاحصا الى حمله فاجاب بعين ما ذكر فان حمله مع صاحبك
 بالحق صحت والا لا سلم اليك نصيب فخص الرجل بهذا الحول عند ما والسلم مدفع
 الى طرف واحد منها نصيب مع غيره الآخر واخلاف في ذوات الاعمال في غيره لا يضمن
 ولو اودع رجل عندهما ما يتقسم اقتساما وخط كل نصفه ولو دفع الى آخر لا يضمن ولا

الاجماع

وعلى الاعا حمله

وقالوا اننا اودعناك فاجاب

ولا يضمن العاين وكذا الجوز في الم تهنين والوكيلين شراء اذ سلم احدهما الى
 بضمن وقال لا احد هما ان يخطا ما ذن الا حزنه اتوصيها بخلاف ما لا يضمن فان
 واحد منها شتر وكفط قال المودع لا يرفعها الى عاينها او يخطها في هذا البت
 قد فوها الى من لا يبرئها او يخطها في ست احزنه التراب من يدك يضمن فليست
 وقيد قال الزيلعي هذا اذا كانت الودج في كحول في يد من يخط المودع في الرفع
 اليه مثل ان يكون الودج في ساق من فوه الى اعلام مودع او يكون مودع يخط
 من تسليم الى امراته او كانت موت الدارمت او اذا اذالم كما اذا اذني دفع
 الترس الودج الى امراته او دفع العقد الى علامه او كانت المودع يخط الم
 وعند المله لو كان الاخر دون الاول يضمن والا فلا ولو كان له منه ماله او حقه
 في دار اخر يضمن بالاجماع مودع العاين صاحب المودع المودع معناه اذا
 غصب شئ من اودعه رجل اقصاء عنده من المودع خلاف ما اذا اودع مودع
 مودع رصا يملك يضمن وعندهما هو مودع العاين صاحب المالك خسر
 يضمن اهما شاة فان ضمن الاول المارح به على احد وان ضمن الثاني ربح
 على الاول مع الف ادعاء رجلان وكل واحد منهما صد الف الى ووجه
 عندك فلكم وعرا عن اقامه المله فكل احصى كما وباهما براء الفاضل بالخلف
 حازد الاول ان ترفع منها وعند السكول للاداء لا يرفع حتى يخلص الثاني حتى
 يكتشف وجه الخفاء بل هو لها ولا صدها ولو نكل الثاني ايضا اقصى منها
 بضمين ويزعم العاين اخرهما بصور ولذا قال المله فله ان يخط واحد منهما
 وعند المله يكتفي بضمن واحد فله بضمن العاين الا رواية عن مالك وروى
 برفع من خرجت له التوكلف وما ضد وعندنا في يمينان او يصطليان

والمودع
 لا يضمن
 العاين
 وكذا
 الجوز
 في
 الم
 تهنين
 والوكيلين
 شراء
 اذ
 سلم
 احدهما
 الى
 بضمن
 وقال
 لا
 احد
 هما
 ان
 يخطا
 ما
 ذن
 الا
 حزنه
 اتوصيها
 بخلاف
 ما
 لا
 يضمن
 فان
 واحد
 منها
 شتر
 وكفط
 قال
 المودع
 لا
 يرفعها
 الى
 عاينها
 او
 يخطها
 في
 هذا
 البت
 قد
 فوها
 الى
 من
 لا
 يبرئها
 او
 يخطها
 في
 ست
 احزنه
 التراب
 من
 يدك
 يضمن
 فليست
 وقيد
 قال
 الزيلعي
 هذا
 اذا
 كانت
 الودج
 في
 كحول
 في
 يد
 من
 يخط
 المودع
 في
 الرفع
 اليه
 مثل
 ان
 يكون
 الودج
 في
 ساق
 من
 فوه
 الى
 اعلام
 مودع
 او
 يكون
 مودع
 يخط
 من
 تسليم
 الى
 امراته
 او
 كانت
 موت
 الدارمت
 او
 اذا
 اذالم
 كما
 اذا
 اذني
 دفع
 الترس
 الودج
 الى
 امراته
 او
 دفع
 العقد
 الى
 علامه
 او
 كانت
 المودع
 يخط
 الم
 وعند
 المله
 لو
 كان
 الاخر
 دون
 الاول
 يضمن
 والا
 فلا
 ولو
 كان
 له
 منه
 ماله
 او
 حقه
 في
 دار
 اخر
 يضمن
 بالاجماع
 مودع
 العاين
 صاحب
 المودع
 المودع
 معناه
 اذا
 غصب
 شئ
 من
 اودعه
 رجل
 اقصاء
 عنده
 من
 المودع
 خلاف
 ما
 اذا
 اودع
 مودع
 مودع
 رصا
 يملك
 يضمن
 وعندهما
 هو
 مودع
 العاين
 صاحب
 المالك
 خسر
 يضمن
 اهما
 شاة
 فان
 ضمن
 الاول
 المارح
 به
 على
 احد
 وان
 ضمن
 الثاني
 ربح
 على
 الاول
 مع
 الف
 ادعاء
 رجلان
 وكل
 واحد
 منهما
 صد
 الف
 الى
 ووجه
 عندك
 فلكم
 وعرا
 عن
 اقامه
 المله
 فكل
 احصى
 كما
 وباهما
 براء
 الفاضل
 بالخلف
 حازد
 الاول
 ان
 ترفع
 منها
 وعند
 السكول
 للاداء
 لا
 يرفع
 حتى
 يخلص
 الثاني
 حتى
 يكتشف
 وجه
 الخفاء
 بل
 هو
 لها
 ولا
 صدها
 ولو
 نكل
 الثاني
 ايضا
 اقصى
 منها
 بضمين
 ويزعم
 العاين
 اخرهما
 بصور
 ولذا
 قال
 المله
 فله
 ان
 يخط
 واحد
 منهما
 وعند
 المله
 يكتفي
 بضمن
 واحد
 فله
 بضمن
 العاين
 الا
 رواية
 عن
 مالك
 وروى
 برفع
 من
 خرجت
 له
 التوكلف
 وما
 ضد
 وعندنا
 في
 يمينان
 او
 يصطليان

كتاب العارية هي في المودع من العار منسوبة اليه وورثه فله في البيع
 منفعة مما عوص او اباجه وهو قول الكرمي وان يخطي ونقرة اخلاف يظفر بها كلف
 ما حذر في المتعل فان اعارة المعبر يجوز على القول الاول ولا يجوز على الثاني ولا يبرئ
 ان قال لو كان ملكا لما حاز جوده لانها غير لازمة فله ان يبرج في كل ساعة على العاين
 فله ان يبرج في العارية ما يملكه او يطعمه ارضي او لم يرضى واصل المصالح ان يعطى
 ما به او شاة لتزبب لهما ثم يرد ما اودع به دراهم كثر ذلك حتى قيل في كل من اعطى
 من وجب عليه على ما في اذالم يرد به وان لم يكن له يبرج على الادنى وهي العارية
 واحد من عشرين ويزاد به الاذن في الاحكام ودارس كسبي او دارس كسبي
 كسبي خبيث في التفرقة ويرجع المعبر عن العارية متى شاء ولو كان في داخل الوقت يملك
 الا عند مالك في العارية بعد الوقت لا قبله بذلك يتاخذ من المستعير من يضمن المالك في
 واحد يضمن اذا اهلك في غير حال الاستعمال يرد عليها انه لو جازا التفتين الثاني
 ان يضمن حالة الاستعمال اذ في غيره لم يكن للمستعير صنع وروى عن احمد لو سرق
 مضمون والا لا وقال مالك ما عصى بهما كمالا لثبات الايمان يضمن والا لا ولا يجوز
 ولو اجر فخطب يضمن ان شاء ضمن الموحرو ان شاء ضمن الممسح خرفان ضمن الاول
 لا يبرج على المسحج و ان ضمنه يبرج على الموحرو وهو المعبر اذ لم يعلم انه كان عارية
 في يده وان علم لا يبرج ولا يبرهن بالاجماع ويغير المستعير ما لا يخلق ما حذر في المتعل
 الا انه لا يصح لك في واحد بناء على مداهما انه اباجه فله وقت اي وقت اعارة
 او مسعة محنة او بها لا يتجاوز المستعير عما سماه بالاجماع ولو اطلق كل سواد الموكل
 في ثوبه يلبس لم يمس سوادا ان يركب وليس يفتقر له ان يعبر عام يلبس هو او
 لم يلبس فاذا لبس غيره او اركبه فليس ان يركبه يفتقر ذلك الصحيح وان كانت
 مقبرة ما لا يتجاوز دون الوقت ما شرط الاستعارة لغيره وجب لا يجوز ان

على ما عار كذا عارية
 وحق ان اعارة والعارة كما ورد
 في مستقار

فمن مضمون مطلق لغيره
 الم لها كسبي والغير جعل الدار
 لا يبرج غيره وكسبي غير كذا
 في الاصل

سبع اي وفي اي نوع

خالفها كخلف ما حصل والمستقل كما لو كوت للمشي ان يفعل اي قشة وان كان
 لا خلف له كشي وانما جاز ان يفعل شئ او غيره في اي وقت ثم في كل موضع
 سعد بالمشي ان كالف الى ما هو خرمته او الى حبله وحلقه وان ابدع المستعمل
 بعض المشايخ منهم الكوفي ليس ان يودع واكثرهم على انه يجوز ان يطلع البرد المرسلي
 وعليه العنوي وعارته الثمنين فرض بالاجماع وكذا مكيل ومعدود وموزون لان
 اشتغالها لا يكون الا بالاستعمال وهو وجوب الحوص وهذا اذا لم يكن جهة الاستعمال
 ولو سبها مع بقا عينها ما يستعمل في سائر ما من انما او كمنها بها ثم كان صارا
 عارته اما ان ليس له ان يتبعها بل كما اعاد ارضها لثمة او نرسى صرح ولا يجوز
 ان يرجع عن عارته وكلف فلهما اي قطع النرس والبناء الا اذا كانت ان ياحدا
 معتمدا اذا كان الارض تستعمل في بيعه فلهما ان يقطعها لان المعبر هو رضى
 باعارة النرس والبناء لان الاستعمال هما لا يوجب الزام الفرض من جهة القطع بل يمكن
 الانتفاع بغير قطع ولا يضمن رب الارض للمستعمل ما ينقص من البناء والنرس بل ان لم يوقت
 للعارة وقت وجب قبل الوقت وفيه احوال في الوقت كورج فله ضمن ما قطع من جواه
 ان تقوم قايما غير مقطوع وقال زقلا يضمن بها الفضا الاعتراف في احمد يضمن لو
 الى المستعمل قطع كما في الوقت اعاد الى الارض لزم زعمها لا يوجب من المستعمل حتى يحدد
 وقت او لا حتى بالاجماع وعن احمد لو كان حاصلا ففصل بالاضرر بوضوئها
 ومثنية الرد على المستعمل والمودع والموجر والعاصب الممن بالاجماع والاصل ان
 مثنية الرد يجب على من وقع التقفل رد المستعمل دابة متعارفة الى اصلها ما كانا او
 العائد الجار الى داره اي دار مالك من الفضل لو يملك بكونه خلاف رد المستعمل
 هو ووجه وقيل هذا في عاداتهم وفي زماننا لا يبرأ في الاول انما المستعمل الى يرد
 اما لك عند الملك لا يبرأ كمنه ووجه وهو العكس وما ذكرنا من ان رد

لو وقت

عطف

رد ما مع عين او احره مشاهرة او مع عبد رب الدابة المستعاره او احره كذا
 برقا ويندر في الاشياء التي يكون في الخيل وانما اذا لم يكن في اربهم عادة كعقد
 لولوء فردا المستعمل في غلام صاحبها او وضع في داره او مطبقه يضمن ثم قيل هذا
 اذا رد ما الى يملكه الذي يقوم على الدابة والاصح انما ردده اليه والى غيره سواء
 خلاف الاحتمال انما اذا ردده مع الاحصاء فلو يملك يضمن المستعمل ويملك الجار اذا
 استعار رضى بصره للزراعة يكتب للزراعة يكتب المستعمل انما ارضك عبد الله
 وعندهما والملك يكتب لك اعترافا وعلى هذا ينبغي ان يكتب في كل فصل ما هو ادله
 على المقصود حتى يكتب في اسواره انك اطلقني ارض كذا الارض بها ما شاءت من غلة
 الشاة او الصنف **كتاب** الهبة هي في اللغات التبرع والفضل ما ينفع المالك
 له وفي التبرع عليك على بلاطه وسرهما ان يكون الواهب عاقل بالغ حرا
 والموهوب له حيزا والموهوب مقبوضا وركتها الاكابر والقبول وحكمها بثبوت
 الملك للموهوب من ان يكون لازما وتصح بالجاب كونهت وهو صريح في الهبة
 وحلت وهو شغل فيها واطعمتك هذا الطعام فان الاطعام فيها لا يملكه
 براد به التملك بغير عوض وحمله لك واللام فيه التملك والتملك به الذي هو
 معه العزم هو التملك لخال وحملك على يده الدابة ما وبانها فصح انه لا يملكه ولو
 هذا القبول فان الكسوة براد بها التملك ودارس لك منه كسبه واللام فيه
 يملكك وقوله كسبها مشوره وتنبيه على المقصود لا قوله به يملكه فانه لا يكون
 ملكا بهذا القول او كسبه منه وقبول على ايجاب وقصود المجلس ولو لا اذ
 يملكه او مما بعد المجلس لا يملكه البعض باذنه صرحا لا يملكه مالك لا يملكه
 الهبة مطلقا وتصح الهبة في محو اي غير متصل بملكه كالمثمة على الشجرة عموم
 اي غير مشاع ومشايع لا يفتقر الى غير قابل للقبول كالبنت الصغيرة والولوء والحمام

الاعلى ما في وما لك

كذا قال الرضا وفيه ان يجوز ان
 يملك الاب لانه الصغير الذي لا يبرأ
 اذا نسب الى ما

لا اى لا يجوز البتة في ما يعتم اى العاقل للقيمة وعند العلة تصح فيه ايضا اى كمال
 به مشاء لا يعتم الا فى رواية عن مالك فلو قسمه وسلم صح اى لو وهب بصفة شاعا
 ثم قسمه وسلم جاز ولو سلمه شاعا لا يملكه حتى لا يصدق له فله ويكون مضمونا
 عليه وينفذ فيه تصرف الواهب في كونه الطحاوى وذكر عصام انها تغد الملك
 وبه اصر بعض المتأخرين ويذهب فيهما في بر او دهن في قسم او سمانه لكن لا يملك
 واسحق وسلم لا اى لو وهب الا فى مخط لا يجوز ولو طمخه وسلم الرضى لا يجوز
 صحف وكذا الدرهم في السهم والسم في اللبن لان الموهوب معدوم كذا قيل في
 التعليل وفيه انه لو كان معدوما لم يحصل بالطلبي بل الوجه انه يتوالت في مخرجه
 لا يملك ان يخرجه او اما الوصية بالمعدوم في البرة واللبن في الضرع والصفوف في
 طهر العنم والزرع والحل في الارض والبر في انجيل غير المشاء فاذا فصلها ولم
 حاز والدار الى فيها الماشاء والحوالي التي فيها الرضى كالمشاء حتى لو يزل
 وسلم حاز ولو وهب الملك الرضى والدار وسلمها مع والرضى في الحوالي ولو
 معه جاز كما لو وهب بحارته وعلمها حتى دونه واما العكس فلا يباح الا اذا
 نزع وسلمه وملكه فلا يصدق له لو كان في الموهوب لم ينع لو كانت العين الموهوبة
 في الموهوب لم يملك الموهوب له بخلاف العقد وان لم يحدد القبض فان القبض
 السابق كونه والاصل انه متى تجانس القبضان نال اصددهما على الآخر لا يحددهما
 جثا واذا اختلفا نال الاقوى على الاضعف والعكس وقال الرضى ولو كانت
 في يوم بطريق الودية شكل لان من مال المالك فليكن سوب على هذا القبض
 لكن لم يودع بترخيصه فبا عيار انزل فالبين لانا انما يدره مقام مال المالك فليكن
 حكما مادام غاملا وبعد البتة ليس عاملا في غير الحق انتم ومعه فليكن سوب
 ان قبض الاب او وهب ملكه لطفه سوب فله على الاب فلم لا يجوز ان يوصيه

الموهوب لو كان يملك الموهوب
 بغيره ان يكون بغيره ما كان
 لا يملك الصغير صحف
 سبب نزل

بالاجماع

الاولى غيره

دارد

بأنه
 ملكه

ومن ان قبض الاب لا يملكه
 الا في ماله او في ماله
 لا يملك الاب لو كان يملكه

من ماله من قبضه وبتة الاب لطفه اى لولاه الصغير ثم مال الكاتب لانه في ماله
 قبضه عن قبض الصغير لانه وليه ولا فرق في ذلك بين ما اذا كان في يده او
 في يد موهوبه بخلاف ما اذا كان في يد الخاص والمساخر والمهرتين حيث لا يجوز
 البتة فيهما لعدم الموهوب في يد الواهب ولو وهب لطفه دارا او ابا ساكن فيها
 مع مائة جازت البتة لانه في يده وسكنه ومائة فيها لانه في يده بل هو
 فكون في يده ولو كان سكنها غير باجر كحور وبجر جاز ومملها لاسيما
 العقد ولو وصيته امه وهون يد والاب ميت ونسبه وصي وكذا كل من جوله
 ملكه الصغير ولو البتة اذا كان في يد الواهب كما في الاب والصدقة في هذا الكلام
 ويجوز ماله في وجه الصخرة وما وهب لها بعد الرفاف ولو قبضه الاب ايضا صح
 ولو وهب له اخفى ثم قبضه وله ولا شرط ان يكون الصبي في حجر الوالي والمادة
 هو الاب وصيه ولجده وصيه بخلاف غيرهم حيث لا يكون لهم ولاية القبض الا اذا
 كان في حجره ونسبه اب وقبض امه واجتنب لو كان الصبي في حجرها اى في حجر
 الام والاجتنب وقبضه اى قبض الصغير ان يحول الى امه قبض الصبي نعم ان كان
 فجزا يعقل معنى البتة والالهاب بالاجماع الا عندنا اى في قبضه سوب
 عند العلة في بته والى غير الاب ان يملك من حمله وقبضه اى اذا وهب
 الاب لطفه هو في ولاته الواهب يملك آه وهب ثمان لواحد وارسله
 بينهما صح لانه سماء له حمله وهو قبضها منها كذلك فلا يشوبه البتة لا اى لا يصح
 عكسه وهو ان يهب واحد من اثنين وهذا عند ابي حنيفة وعندهما والله صح بته
 اى في العكس ايضا وصح تصديق عشرين فيهم على غير من وبتهما الغفران لا اى
 لا يجوز التصديق والبتة بها الخيبين وعندهما والله صح فلهما ايضا فلا فرق
 بين الغفر والغنى ولم يترك الحكم فيما اذا كان احدهما فقيرا والآخر غنيا والطاهر

الا عندنا صح لا على قول سوب
 وبته كغيره كماله
 وانما في الاثان

بأنه لو كان يملك الموهوب
 بغيره ان يكون بغيره ما كان
 لا يملك الصغير صحف
 سبب نزل

فصل في الرجوع فيها الرجوع فيها لا يجزئ يعني اذا وهب لاجني لرجل
 وحبسه وليس فيه ما يملك الرجوع حاز الرجوع فيها عند الله لا اى لاي رجوع
 في الهبة مطلقا الا فيما وهب الولد لولده فانه يرجع الرجوع فيه عكس من هبتها الا
 عند مالك و احمد في رواية عنه قصد ثوبا ولم يثبت اى لم يعوض وعمره الا من
 الاصول كالا بغير ان في هذه الراجح وعند مالك لا سوى الام وعند احمد لا اى
 الام ايضا ومنع الرجوع حروف مع خرقه على الموانع للرجوع في الهبة استاء بسبع
 محمها بن الحروف على ما سنها قال الشاعر وما نفع عن الرجوع في الهبة ما صحى
 حروف مع خرقه فالدار ربا وتصله كالنرس والبناء والسمين واخرهم بقوله
 متصل عن المفصلة كالولد والارث والعقود وكذا المسقى لارجع في احواله ولو
 اذا ولدت حتى سقني ولدا فاذا جئت ولم ترد فلما وهب الرجوع فيها ولو علم الموت
 لا الجيد الموهوب الوان او الكفاية او الصفة لم يمنع الرجوع ولو وهب صغيرا فثبت
 عند الموهوب او شرا حتى صارت فيه اقل من قيمته فله الرجوع ان يرجع فيه
 لانه حين ثبت سقط الرجوع فلا يوجد جرم ولو خلت منه الزيادة كان القول للواهب
 وعند الله لا يملك واليتم موت اصدى اى موت الواهب الموهوب له بسبب انتقال الملك
 والحيث عوض وشترط فيه شرايط الهبة من العقب في الاقواز وشترط ان لا يكون
 الموهوب ولو وهب للواهب شيئا ولم يذكر ان عوض عنها كان هبة مستقلة فملك
 واصد منها ان يرجع في هبة واخرجه الموهوب عن ملكه ولو وهب لثاني غيره هبة
 لم يملكها لم يرجع الواهب فيها عند محمد وعند ابي و س ل ان يرجع والراى زوجية
 من اى جانب كان والعاقبة قرابة فلو وهب لثاني لم يرجع منه لارجع فيها ولو وهب
 لجداخيه او لاخته وهو عند لاجني رجع فيها عند ابي حنيفة وقال لا يرجع في الا
 وفي الثانية رجع والهبة يملك اى يملك العقب الموهوبه فانه ما على الرجوع وا

في الهبة

والصالح فخرج من بيان العلامات شرع في بيان ما تنفع عليها فقال قال خذ
 عوض هبتك او بدلها او معا بلتها او نحو ذلك مما ينشئ ان عوض عنها فقبضت
 رجوعه ولا بد من ذكر الموهوب له ان المدفوع عوض عن الهبة وصح العوض
 اجزئ الى نحو منه كما يجوز منه اخلع والصالح من دم الحمد ثم هبتك لارجع على الموهوب
 له وان كان بامرته خلافه فصح الرجوع حيث يرجع على المدين اذا قضى بامرته
 استحق نصف الهبة او اقل او اكثر ترجع نصف العوض او اقل او اكثر وعكس اذا
 استحق نصف العوض لا يرجع بشي حتى يرد ما بقي من العوض فاذا لم يرد كل العوض
 كان له ان يار ان شاء رضى ما بقي من العوض وان شاء رد الباقي على رجع
 في الهبة عوضا بنصف اى كان ان يرجع في النصف الآخر ولما كان عوض فيها اى
 في الهبة الا عند مالك والراجح في قول لو علم عرفا انه قصد بها العوض كالهبة فغير لغتي
 او سلطان يجب منه ان كان ماليا او قيمته في العوض باع الموهوب نصفها رجع
 الواهب نصف آخر كان لم يرد منها شي فانه اذا لم يرد منها شي كان له ان يرجع في
 النصف وهب لم يرجع وبكس اى وهب وجهه ثم طلقها لا اى لا يجوز الرجوع فانه
 في ذلك حاله فان كانت اجنب فيها كان مقصوده العوض فلا يرجع وان كانت حليلة
 كان مقصوده الصلة ومن العوض فلا يعود بالابانة ادعى هلاكها صدق وصح رجوعه
 فيها اى رجوع الواهب في الهبة براضيتها اى الواهب الموهوب له او حكم حاكم دارها
 اليه فاذا تراضيا او حكم الحاكم بالرجوع صح ولزم وسقط تصرف الواهب فيه من غير
 وسع وعذر ذلك ولو منعه بعد العطاء ضمن لنفسه تلفت العين الموهوبة واخفى وصحت
 الموهوب لم يرجع الواهب بما ضمن الا عند الشافعي وشي شرط عوض هبة ابتداء
 فسر النوايل في العوضين وبيع الهبة في رد الجيد وحرار روضة وكسب السعد فيها
 اى في الموهوب عوضه وعند زفر والسلك جنة ابتداء وانتهاء وهبتك لارجع

رجع فيما لم يعوض عنه

وعند السلك روضة

او على ان يرد ما او يعقبا او يتولوا او دارا على ان يرد عليه شيئا منها او يعقبا شيئا منها
 منها صحت الية وطل لا يشترط والشرط فان الية لا تطالب بالشرط العا سرة والكل
 فاسد وهذا هو الحكم في كل معاوضة حال غير حال الكساح والخلع والصالح على ادم العود
 خلاف المعاوضة الكالة ولو اعتق حالي بطنانم وبها جازت الية خلاف التبرير قال
 الزيلعي وقوله على ان يعوضه شيئا منها قد شك في انه ان اراد الية بشرط العوض في الشرط
 جائز ان يكتفى بقوله بطل الشرط وان اراد ان يعوضه شيئا من العوض الموهوبه فهو كذا
 فحين لانه ذكر بقوله على ان يرد عليه شيئا منها اقول اراد الثاني ولا كذا لا يحتمل
 ان يراد من قوله على ان يرد عليه شيئا منها الية المبتدأة لا بطريق العوض والشرط
 باطل والية صحيحة ومن قوله على ان يعوضه شيئا منها العوض كجزء من اجزاء العوض الموهوبه
 واحا حاقيل في الحولب ما يحار الا اول قوله في الشرط جائز ان يمتنع وانما كذا اذا كان
 العوض معلوما في رد عليه انه اذا كان معلوما كجزء ان يقال في سبيل الدار على ان يعوض
 بضمها او ثمنها فيصح الية والشرط ايضا وهذا الشرط لا يصح لانه يلزم ان يكون العوض
 ثمن الكل شاة على ما قالوا هو شرط العوض مع انهاء وكذا ما قيل الم ادبوا لاني
 ولا كذا لان في عبارة العوض مطلقه الصبي كمالا في ليس كذا فانه تفهم منه ان يكون
 المراد الوقف بين العوضين ولا في ان العبرة للمعاني لا للمواظ بالاجماع الكافي رواية
 عن احمد انها تغد بالشرط قال جل لم يرد اذا جاء عند فهو كذا وان است لرس او ان
 ادبت نصفه فلك نصفه او انت برئ من الباقي هو باطل بالاجماع فانه على كل من وج
 فلا يحتمل الية بالشرط خلاف قوله انت برئ من النصف على ان يوفى النصف وجه العوض
 بفتح الهم الثاني حال حيوته ولو رثته بعد حيا لا عند مالك وان افني في القول العدم وهو
 منافيه لالورثة والرقبي وهو ان يخل دارة له ويعود برده يعني يقول ان است
 فبذلك في لك لا يصح لغير الية كمال الا عند الماوس والساقى واحمد يصح الرضا انفا

بالاجماع

مولا جبر

كان في رده

اسم من الروي وهو الاسطر
 كانه سطر في كتابه

سأ على انها على الحال فرفع الاختلاف الى غير ما وليس احد وجبت الصدقة
 كاليه بالاجماع لانها لا تنفع الا بالقبض ولانه مشاع يحتمل العتية ويلزم فيها ما يلزم
 في الية ولا رجوع في الصدقة سواء كان على الغني او على الفقير لان المقصود
 هو الثواب وقد حصل وقال بعض المشايخ الصدقة على الفقير والية سواء
 فكما يرجع في الية يرجع في الصدقة وكذا نقول في ذكر لوط الصدقة ما يدل على انه
 مصدر الثواب ويجوز بهذانه التصرف على الغني لانه قد يكون للفقير عيال كثير
 وانما من تصدقوا على هذا السبل الثواب الاجارة هي في التبعيض
 كالاجرة كالجحالة من اجر باجر من مالى طلبه فصر فهو اجر وذاك جاجر ووجر
 اذا اعطاه اجرة وفي السروع منفعة معلومة باجر معلوم وقيل هي ملك المنافع
 بعوض واخبره بعض الفضلاء وقال المعاملة في الدليل انما هي في الاجارة الصحة
 ومطلق الاجارة سلم القاسد واجت ان يدرك فيه المعلوم تعرف للصحة والقاس
 يعلم منها تباعها وحاصل مناصح اجرة بالاجماع ثم ان كانت الاجرة غنا حان
 ان يكون كل على اجرة وان كان موصوفا في الزمة كجزا ان يكون تاجر ثمن او
 مساعي الزمة كالمقدرات والمذروعات وما لا خلا ولا فوق سهاوه ولا ياتي في
 العاكس حتى صح اجرة ما لا يصح ان يكون ثمن كالمنفعة فانها تصح اجرة اذ كانت
 مختلفا بحسن كاسجار الدار لكسبي بزراعة الارض ولا لا يجوز كسبي دار كسبي
 اخرى وقال ان في كسبها وتعلم المنفعة سان المدة كسبي وزراعة فنصح على
 مدة معلومة اى مدة كانت فان المدة اذ كانت معلومة كانت المنفعة معلومة
 صح طالع المدة او فترت ما حزت ما كانت مصاد او فترت ما كانت مصاد
 بوقت العقد الكافي قول من الشافعي لا تنفع في الكسب من وعنه الكسب من سبيل
 وعنه اصحاب حور ابراهيم في الوقف على سبيل ولا تنفع فوزه وعطلوه

عند الطالح

ايضا كذا جاز ان يكون

بأنه كإحدى من دعوى المساحرين أنه ملك إذا تطاولت المدة وذكر مساحي
 في شرح أصل الخصاف في حواز الاحارة الطويلة ان يعقدوا عقودا منقولة كل
 عقد على سنة فكون العقد الاول لازما والساني غير لازم وقال صاحب الزخيرة
 بين احبب ضعف عندى الا ان من لم يحوز الاحارة الطويلة على الوقف انما لم
 يحوزه صيانة له على بطلان فان الوقف اذا بقي في يد المساحرين من طول والنا
 برونه يعم فيه تصرف المالك تقع في فلسهم انه ملك فيشتركونه لو ادعاه يومئذ
 المهر فسطل الوقف وفي حق هذا المعنى لا فرق بين ان يكون الاحارة بعقد
 او بعقد منقولة وقال بعض المصنفين ولا يربط عليك ان الزحف سها واضع فاذا
 كانت بعقد منقولة لم يتولى الوقف ان يبيع الاحارة او ان يخط بطلان الوقف من جهة
 ما ذكرناه لا غير لازم في غير العقد الاول بخلاف ما اذا كانت بعقد واحد انتهى
 ان صاحب الزخيرة لم يعمل لا فابن الهنك بطلان اصله بل قال ضعيف فانه لو لم يشاهد
 منه المتولى او اعمل وحض عليه اكثر العقود وكلها ففي دعوى المساحرين الملكة وله ان
 يشترطه عليه معجانية بده يلزم ان يحكم القاضي بوجوب ثبوتها فكييف يقع بها كونه
 يعقدوا وكثيره فلا يكون له ان يحل فابن جليل نظر اثره في كل وقت على انه يحوز
 للمساحرين مواضع من المتولى ولا يبيع العقود بناء على الظاهر فالحار ضعفها
 كالضعف المذكور في هذا الكلام وهو ان اللازم من هذا الدليل ان لا يبقى الوقف
 في يد مساحرين واحد سنين كثيرة ولو كان كل سنة يعقد مع انهم لم ينفوه او تعلم
 المنفعة بالتمتع كالبيع والخطا ومنه استحباب الداء ليل والركوب واستحباب العقار
 او الاشارة لتفعل اي كالتحار على عمل طعام معين الى كذا من المكان المعين وهذا
 قريب من النوع الاول والاحارة لا عليك بالعقد سواء كانت عين او دنيا بل بالتجمل
 اي تحلها قبل تمام مدة الاحارة او بشرط اي شرط التجمل وهو حوز او استعانة

هذا في فقهنا
 في المساحرين

المنفعة المعقودة عليها او ما يمكن منه اي يمكن من استواء تسليم العين المساحرة
 في المدة وعند ان بقي واحد بنفس العقد وحكس لها عند تسليم العين المساحرة
 وعند ما ملك الاستيفاء ففقط فلو غصب من لو غصب الجبل المساحرين من يد المساحرين
 سقط الاجر كله فيما اذا غصب جميعه وان غصب بعضها سقط اجارها وبطل
 نفع الاحارة قال صاحب الهداية بنفعه وقال قاضي خان والغصب لا ينفع ولو
 دار وارص طلب اجر كل يوم فلو اجر دار كل يوم كذا يحوز ان يبطل اجر الكل لو غ
 بعد الاستيفاء او النكس منه وحال كل من حله وقال في ذلك اللاحق انهاء السفر
 وتخصار وخياط بعد النزاع من العمل ولو عمل في يد المساحرين ولم ينزع من العمل
 كالحق شيئا من الاجرة مع ما ذكر صاحب الهداية وذكره المبسوط والغوابير
 الطهارة والزخيرة وعمره من الكتب المعتمدة انه اذا خاط البعض في يد المساحرين
 بجبل الاجر كجابه حتى اذا سرق بعد ما خاط بعضه سجن الاجر كجابه فانه
 لو استاجر اننا يسنى له حابطافى بعضه ثم انهم فله اجر ما سجن فهذا يدل
 على انه سجن الاجر بعض العمل في الكل ولجبا ز بعد اخرج من التور لا قبله
 اذ كان مخبر في يد المساحرين وان كان في منزل اجاز لم يكن مسلما اليه لمجرد الاجر
 كذا قال الزينى واطلق وليس كذلك بل فيه اذ لم يكن الموجه غرض ولو كان غرض
 كفى فيه الاجر منه ولو اخرج من اخرج منه له الاجر ولا ضمان عليه اذ اهلك
 بعد ذلك وهذا ايضا مفيد غرض المساحرين على ما ذكره الشافعي في الغرض ولو اخرج
 ان يخرج او سقطا من بين قبل كالحق الاجر ولا ضمان عليه الضامن عند ان جبهه
 كح الضمان ثم اذا صار ضامنا فاما ان كان اختيارا ان شاء ضمه دقيقا منقولا
 اجر له وان شاء ضمه فمحموز اعطاه الاجر ولا ضمان عليه ضمان الخطب والخطا
 بعد التوفيق اذ ان يطلب الاجرة بعد ما غرض الطبع وهذا اذا كان بطل التوكية

الا ان بين وقت الاحكام

ای نفس من و رسم حصه الی حسن
و یسع نقولها ذکر فی العون

سعى ولا اجر لحامل الكتاب لظباب او حامل الطعام ان رزقه لموت استجره
سعى به بطعام الى فلان بكمه مثقال او ليدرك كتابه اله وحجى حواء فزهد في جد
فلان ميتا فلان احرله وقال رزقه الاجرة الطعام فبعد حمله اجر الزمان
الى الكثرات وكذا لو وصح عابدا لو ترك الكتاب لموصل اليه او الى ورثة فلان اخر
في الزمان وكذا لو استاجر رسول لا يبلغ رسالته الى فلان سفاد فاحد فلانا
وعاد فله الاجر كذا في الخطا وعبد الله احر رزقه كمالها وصح اجارة
ووروجا انت لا بيان ما عمل فيها كحرف الارض والياب فانها كحفوات
ماحتلات المزروع والناس فلا بد من البيان واي عمل شأ، عمل كما انها كحفوات
ما خلت في العامل وله ان كسح حبه غيره او مشغروا ان كثره السلطان لا يقربها بل
عمارتها لا خراب الحس ترك السكن فكم الزمعي اقول في بعض كثره السلطان
سوءهن النساء من ثقلهم واهمالهم الكيف ولانهم ان كثرتهم زهد في عمارته وله ان
يضع فيها ما يبداله من احوال وان يعمل ما يبداله كالوضوء والعتا والعل السا
وكسح خط وفيه ان كسح خط كاحداة والفقارة في ايمان النساء الا انه لا
سكن حياء ولا فقارة ولا طحان مال بل جمع لان في نصب الرمي واهمالها وفي
هذه الاشياء فخر اظاهر اقال بعض العلماء المراد بالرمي هو الماء او حيا البو
او حيا البرج واما رمي البعد فكل ما من النصب فيها في حيا ان كل ما عوس البناء
او فيه ضرر ليس لان عمل فيها الا ما ذكرنا انك وكل ما لا مريد حيا ولو اعد
احداة وانهم النساء بعم وجب عليه الضمان ولا اجر قال الزمعي لان الاجرام
لا تحفوات وان لم يندم وح عليه الاجر ولو اختلف المجر والمسا جرة
ذلك لان القول للمجر ولو بربها فبينه المساجر الى وضع اجارة ارض
لكرارة لو بين ما نزرع فيها ليعاوت المزروع والاي ان لم ينس لا اي

کتابخانه

وَقَدْ كُنَّا فِي الْبَيْتِ

فصل فيما يخص الاطارة
وحامون حلافا فيها

وعمد السكك صح ولو لم يكن سيار كما لو قال عند العقد على ان يزرع ما شاء من لبن
الزيت والطريق وللبنة والنوس اي حاز ان سار الارض لبنا والركب
فلو مضت مدها اي من الاطراف فلهما وسلم الى الموح فارتفع خلاف ما
اداسا جرمها فاضفت مرق الاطراف والنوس لم يزرع لم يزرع الى
سجدها جرمها فاضفت مرق الاطراف والنوس لم يزرع لم يزرع الى
سرك المسمى على حاله الى استحقاق الزرع خلاف ما اداسا جرمها فاضفت
نومها فاعلم والمستقيم كما سار الا ان يزرع ربهما فلهما فاعلم وتلك
اذ لم يزرع الارض بائع وان يزرع يزرع هذا المسمى الى المشتري
وسودبه وان كان لا يزرع فاعلم وان زاد ان يزرع فلهما فاعلم
الارضى صا جرمها وهذا قال الكس او يزرع سركها فلهما فاعلم
وهما اي البناء والنوس لهما والركب كما سار الا ان يزرع فلهما فاعلم
الا عند السار فاحمد يزرع ان لم يزرع فلهما فاعلم
سرك على ما بيده وبه قالت السكك من غير توكيد وسوطا كما لو زرع حاكم
عادة بكماله فلهما فاعلم وداليل كوكب ونوس فلهما فاعلم
بركها من شاء او يزرع سركها فلهما فاعلم
صم لتعاون الناس في الزرع والنوس فلهما فاعلم
فلهما فاعلم
لم يزرع فلهما فاعلم
آخر اي لا يزرع فلهما فاعلم
باردك فلهما فاعلم
وان كانت لا تطبق فلهما فاعلم

او حمل كبره

متمم في الفقه
متمم في الفقه

وان كان صغيرا لا يزرع فلهما فاعلم
عاقبة فانه يضمن جميع الغنم وان كانت بطريق حملها والمص لم يزرع لم يزرع
الاجر وقال فيه يخل على الخطا انه يزرع عليه جميع الارض او اهلك منه فلهما
لحقه فلهما فاعلم
الراكب فلهما فاعلم
على حمل سركها فلهما فاعلم
يضمن ما زاد الفعل الا اذا كانت لا تطبق فلهما فاعلم
حق اخر غير المسمى وجب جميع الغنم وكذا لو سار جرمها فلهما فاعلم
جميع الغنم فلهما فاعلم
الحادون وكذا يزرع ما يزرع الا عند السار فاحمد يزرع ان لم يزرع فلهما فاعلم
وعن مالك انه خير من يضمن الغنم واجرم المثل ويضرب ويحبس اي يضمن بها
اذ اهلك وتزرع سركها فلهما فاعلم
فزع السرك واسرجه سركها فلهما فاعلم
سركه سركها فلهما فاعلم
وسركها سركها فلهما فاعلم
لكل من طريقا وسركها فلهما فاعلم
او ابعدها واخوف كذا قال الزمعي ولا يخفى انه لا وجه لقوله اخوف لانه لا يخفى
له بضمان الرواية فانه اذا اهلكه ثم يهلكه فلهما فاعلم
وحمل في كل الغنم اي يضمن جميع غنمه فلهما فاعلم
فلهما فاعلم
والوصي الصغير لئلا يزرع سركها فلهما فاعلم

لا الحرة بل بوجوبه كغيره المعلم اياه وبيع رطبة واذا لم يبرهنه نفي
 اي اذا اذن لان نزع الارض خطه على ضمان نضال الارض بزرع
 الرطبة ولا اجر لانه يخلو ولا الحرة على الصمان وكذا على الآخر وعند
خيرين احدهما نفق والآخر ومن اجر المثل للحمه وخياط قبا، والآخر
 تضمن فيه ثوبه بالاجماع وله اخذ العتاة مع دفع اجر من قبل اراؤ القبا
 التوطن وهو الذي له الاراك مكان النقص هو ذوق طاق واحد وفي غيره
 لا سلك اخبار بل تضمنه العتية فصل في الاجارة العاسرة بغير
 شرط مخالف لكونها اي التي لا تعضد العقد كالبسج بالاجماع وله اجر من قبل
 به المسمى وهذا اذا لم يكن العا والجار المسمى او لعدم التسمية وان كان لا
 يميز بين كاجر المثل في المبلغ وكذا اذا كان بضعة معلوما ومعه غير معلوم
 مثل ان يسمى دابة او ثوبا او ساجر الدار او الحمار على اجرة معلومة شرط
 ان يقرأ وعند زور والسنة الكل تحت جر منتهى ما يبلغ ولو لم يقرأ
 بعد بالاجارة العاسرة لا الحرة الا عند السامعي وعند كذا الحرة
 منه اي من الاستفاد اجرد اكل شهر كذا او رها صحت شهر فخطا في قول
 سطل في شهر واحد ايضا وعند مالك في الكل ولو سمي الكل صح بالاجماع ثم اذا
 تم الشهر كان الكل واحدا منها على الاجارة شرط ان يكون الاجرة اوان كان
 غايبا لا يجوز بالاجماع وكل شهر سكن ساعد منه صح قبله لا يكون لاجد بها الاستماع
 عن المصنف وفي ظاهر الرواية لكل واحد منها اخباره السنة الاولى من الشهر لو كان
 قال الربيعي ويخفى ولو قال في اثناء الشهر منتهى راس الشهر ينفع اذا اهل الشهر
 ولو عدم اجرة شهرين او اكثر وقضى لا يكون لواحد منها العتية قدر المثل
 اجرة الا عند السامعي استجر سنة صح بالاجماع وان لم يسم اجرة كل شهر

روى
 عن
 ابن
 عباس

وانه

ثم حكمة كما اذا استاجر شهر اول من حصة كل يوم فاذا صح وجب نعم الاجرة
 على الشهر على السواء ولا عترة متعاقبات الاسعار ما خلت في الزمان واسماء العترة
 سعة مدة الاجارة من ضمن العقد اذا كان العقد مطلقا من غير تعديل لانه فان كان
 حسن اهل بغير الابل والاقالة لا يباع سعة بعد ما مضى ايام من الشهر بغير الشهور بالعدد
 وهو ان يعد كل شهر ثلثون يوما وهذا عندنا في حصة ورواه عن ابن عباس وقال
 محمد اذا كان اسدا واما اثناء الشهر بعسر الا بالامام وكمل من الاجرة ويعتبر العتية
 بالاهل فان اجر في عاشر من الحصة فان تم ذوالحجة على اهل بيته يوما فانه سعة على
 اتحاد من شمس ذى الحجة فان قلت بل يلزم ان يترك عتدا لا يفي في سنة واحدة قلت
 نعم لكن في السنة التي قدر بها مدة الاجارة لانه السنة المؤدة فالطهر غير لازم والدار
 غير محدود وكذا قال القائل الماثل المرحوم كمال شاذل اذ قال في هذا الكلام من عتية لم يبق احد
 من العتية بل من الحجة وصح احد اجرة حرام فان البعوض انما لا يبيع من اجرة الحمار
 والنفقة للحاج اياه وبعض العلماء قالوا ان اخذ حمارا من لاجر الحمار الى لاجر
 بجور اجرة عتية من البني وكسب الحمار انتهى اقول في ذلك فليد ان هذا الحديث مستوف
 الا ان يقال سمي في اجرة الحمار بالاجماع الا عند محمد في اجرة الحمار وعن بعض
 واحدا صح احد اجرة العتية لا اذ ان وامام ربه وعلم قرآن وصحة سعة
 لا يجوز احد الاجرة على من الساء وهو حديث المستحسن من الصحابة والاشهاد
 من مشايخ ائمتنا وذكره في حواشي المعلم في الزمان والامامة وقال في التهمة
 في حواشي الحمار على تعليم العتية ايضا وفي الرواية للامام في الرواية في حواشي الحمار
 والمعلم احوال احسن كذا في الاجرة ولا يجوز سعة الحمار في الكسب التهمة الا عند
 في عمر امامه في الزمان وعن مالك لرجوعها في الاذان كورا في حق ولا عتية
 ونفع وملاها بالاجماع وان اعطاه الاجر وقدمه لا على وجهه روى

وتمامه
 كذا ذكره في الزمان

سفر

في لغة العرب

[illegible]

الآن يقول ان الامارة للصالحين

الاطارة الا اذا سافر في الآخر فهو وعليها اصل طعام ابي طعام الفسوق
 وعلى سببه والطعام والسائر الاول ولو ارضعت لبن شاة او غنمة بطعام
 ومضت كغدة فلما اجرها وفي الخط لو استوحش شاة لم يرضعها الا كورده
 غير البسج نصفه او اساجو حمل طعام بقية منه او لغيره التيمم كذا اليوم
 لم يصح اذ في الاولى والثانية جعل الاجر بعض ما اكل من غلة قبضه مع قبض
 الطمان وهو ان سافر ثورا بطعام حفظه بقية من قبضه وصار ندا اصل
 في واجبه فادانج او حمل فله اجر مثل لا عا وزه التيمم كذا اذا استراح
 ليحمل نصف نداء الطعام نصفه الا حرج لا يحمل شيء من الاجر واحياء
 ان شرط قبضه مطلقا من غير ان يشرط له انه من الجوز او من الكوز فيجوز
 المسافر ثم يعطيه منه ثم الاصل فيه انه متى ما جعل المسافر يحمل كل نصفه
 له الاجر من الجوز فدت الاطارة او اكل الباجر احمى اجر المثل ونية ما جعل المحمل
 نصفه له والنصف الاخر اجره بطلب الاطارة وان حمل كل شيء بالاجماع الا ان
 عن احمد في احقر وهو قولها ولا ان مسافر ينجح والسني كحرون حمل الطعام مع
 المحمل وينجح الثوب بعض المسبوع المتعلق اهل بلادهم اساجو ارضاعه ان
 بكرها او سفيها او يرضعها صح بالاجماع لا ينجح شرط نصفه العقد وعلى ان يشربها
 وكس انهارها او سرقها لا ان لا يبيع بالاجماع كنبوءة ارفعها بعد مودة حتى يؤكل
 له ارضع المثل ما لا كانت المدة طويلة او لان الربح لا تحصل الا انه لا يعدل شرطه
 لان العقد عقد وعلى ان يزرعها بزرع ارض الفون لا اي لا يبيع كاستنجا
 سكنى سكنى ويكون مع الشيء كجنته شبه وهو حرام ثم لو اسقى احد الماشية
 عند اتقاها حتى فحله اجر المثل في طاهر الرواة وذكر الكوفي عن ابي يوسف انه
 لا شيء عليه وعند مالك معهما اي صح الاستجارة الزرعة والسكنى استجاره حمل

الطاع

طعام مشرك بين المشرك والاحرار لا يبيع فلا اجرة عند وجود الحمل لا المشرك
اجرا على بيعه لو استاجر احد المشركين صاحبه آه وعند الله ببيع هذا الا
وله المسمى كما اذا استاجر دارا ميرة سنة ومن غرضه او عدا مشركا لخطا له القضا
استاجر الزاين رهنه من الميرى بالبيع بالاجماع اذ الرهن منك الزاين
والميرى ليس بالمشرك فيكون استاجر ارضا مطلقا ولم يذكر اي شيء يزرع
فيها فزرعها وحقق الاجل فلم المسمى استاجر الا عندنا في واحد وروى
له اجر الحمل والمذكور في التبيين انه لا يجوز عندهم استاجر جملا الى ملكه كرهنا
ولم يسم ما حمل عليه فحمل المعاد وفسق لم يضمن الحمل ولو حمل على المعاد لم يضمن
ولا اجر عليه ولو لم يملكه المسمى بالاجماع ولو نشأ حامل ربيع وحمل الحمل الكا
وفى الفاء والاعضاء بالحق لخصتها ولو استاجر دابة ثم تحمى الاطارة في
معضن الطريق وجعل على امره كره قبل الاكل ولو كان لا يضمن عدا في نوبه و
محمد بن الاجر كل كذا في الكافي آجر مشركه ما كثر مما استاجرته ولم يدر في
سما كما اذا استاجر خانو تاكل شهر بمانه درهم فقتله في اخره من اخر كل
شهر بمانين ولم يرد في شي يجر از يد الاجر لا يجوز وعند الله ببيع احد
اولا فصل في ضمان الاجير ان حراء على ضمانه اجير حاصلا مشرك
وبين المصطلح واصر منها فقال الاخر المشرك من يحمل الغرة واحد معناه ان المشرك
يواضع على غرضه او لا ولا شرط ان يكون عامل الغرة واصل اذا عمل لواحد
فهو مشرك اذا كان لا يبيع ولا يبيع على ان يبيع الغرة والا وجه ان قال الاخر
المشرك من يكون غرضه واردا على عمل معلوم سائر فليعلم على الغرض والامر ان
يكون العقد واردا على منافع ولا يضمن معلوم الا بالمرءة او بالمرءة او لا
سحق الاجر متى عمل ببيع ببيع ان الاخر المشرك لا يضمن الا اجرة الا اذا

الميرى
بالاجماع

اذا عمل فلم يضمن المصطلح اهلا كما سواء بهلك ما مر على الخرجه كالسوق او على
لغيره الغالب هو الناس لا عندهما وما لك والشافعي في قول واحد في رواه
بضم الا اذا بهلك ما مر على الخرجه وبه نفي بعض اليوم لتغير احوال الناس
وبه يحصل صيانة اموالهم وبغض بالبيع رعاية الخائن وبغض بالاولى استجر
الضمان مطلقا قالوا وبهذا اختلاف في عدم وزمان فزينة الرطبي بان هذا
الاختلاف بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم فليس يكتفى بملك ان يحمل على حصول
الزمان ان قال يجوز ان يحمل على اختلاف اني حصة وصاحبه ويدر على ما وقع
وقع في تعديل الافتاء بان ضمان لتغير احوال الناس آه ووقع في بعض الكتب في قول
ابي حنيفة وان شرط على الضمان وفي الحديث ان شرط على الضمان اذا بهلك تضمن
في قولهم جمعا وقال العمدة ابو الليث شرط الضمان وعدمه سواء لانه اجب ثم قال
يعني وما عطف بعلمه كخبر الثوب من دقة وزلق الخمال وانقطاع جيل سيرة
الحمل وغرق السفينة من حرة فتموت بالاجماع الا عند زفر وقول من الشافعي
سكن مضمون عليه ثم صاحب الثوب فخر ان شاء الله فمعه غير محمول ولم يوطأ لجر
وان شاء الله فمعه محمول واغطاه الاجر كذا قالوا ولعلنا ان يقول ان الحمل ثم
فكيف يمكن بضمين فيه الممول ولا يضمن بهي آدم ببيع مما غرق في السفينة او سقطت
الدابة وان كان سيرة وقوده المكسرون في طريق ضمن الحمل فمعه ولعلنا محمول ولا اجر
له او في موضع المكسروا اجرة كسبه وهذا اذا كان المكسرون بان زلق او غثر
وان كان من غير صفة ما من زاحم الناس فانكسر فلا يضمن غرضا في حصة وعندهما
بضمين قيمته في موضع الا لك رالا عند الشافعي وزفر لا ضمان عليه ولا يضمن في حصة
ويزاع وفصاد لم يتعد العقد المعاد بالاجماع فلو جاوز المعاد يضمن بالبركة
اذا لم يهلك واذا بهلك يضمن نصفه في النفس حصة ان اتخا من لوقيل كخفة

وبراء المعطوع كعقله وانه لا حيلة وان مات وحده عليه نصف ذية النفس ومن
اندر المسائل واعلم بها حث تحت الاكثر بالبرء والا فليكن الهلاك والاحرام خاص من
سحق الاجر تبليغ نفعه اكد لو عكس من الفعل عمل ولم يعمل كمن استوجبه ثم لم يحضر
او ربحي غنم بالاجماع حتى اجبر اخصا واجبر وحده لانه كحقن الواحد وهو انما
وليس ان يعمل غنمه وفوقه ربحي غنم كيان نوع العمل لانه سخي على الاجر اخص
في المدة فان الاجارة على المدة في الاجر اخص مما لم يبين نوع العمل فنقول
استاجر بك شهر الخدمة او كرجي العزم لا يضمن ما تلفت من عمله او في من بالاجماع
الا او ائتمنك في قبض النفس الا عند بعض السامعة هو لا يشرك بعني كالا حرم
المسرك وصح تزويد الاجر بتزويد العمل في ثوب وبقا وبقا اي يجوز ان يحل
الاجر متروكا بين تسميتين يحل العمل متروكا في الثوب بين نوعي العمل بان يحصل
اختيار فيها بان يقول ان خطئة فارسي اقدرهم وان خطئة روميا اقدرهم
او يحل العمل في متروكا بين تسميتين بان يقول ان خطئة اليوم اقدرهم وان
خطئة غدا اقدرهم فانه يجوز في اليوم الاول والثاني وفي ذلك بان قال
ان سكتة حلافا اقدرهم وان سكتة عطارا اقدرهم وبنت من ذكركه وكان
وداء مساوية بان قال اجرتك بين الوباء الى بغداد وبكرا او الى كوفة وبكرا او حلافا
بان قال اجرتكها على انك ان حملت فنظار ام حنط فحنط وان حملت فنظارا من صغر
وكذا الوخيرة بين ثلثة اشياء ولا يجوز اكثر من ذكر وعذر في المسئلة لا يبيع ولا يبيع
بعيد مساجر الخدمة على شرط خلاف العبد الموصى بالخدمة ولو شرط ذلك ويكون
الاجارة منتهية بالنسبة بالاجماع ولو سافره ونسحق ضمن بالاجماع ولو رده سالما
لا اجر له لان الضمان والاجر لا يجمعان كذا قال الزبيدي ولا يخفى ان عدم الاجر
ينافي مع فرض السلام ولا يتصور الضمان فيه فكيف يصح تعليل عدم الاجر بان الاجر

شهر

وعلى المسئلة اجر المسئلة

دفعه

والضمان لا يجمعان ولا يباخذ مساجر عبد محجرا جر امواه لو استاجر شخص عبد
محجرا عليه من نفعه فعمل واعطاه الاجر ليس للمساجر ان يأخذه منه سحبا او يبيعه
السبة باحد وعليه اجر المثل وهو العاقص لا الضميمة ما اكل من اجرة معناه
اذا اخصب احد عبدا فاجر العبد نفعه فاحد العاقص الاجرة من يده فكل فلان
عليه كما لو اجر العاقص العبد نفعه واخذ الاجرة واكلم فلان عليه وهذا عند
الحنابلة وعند ما والعلية نصن العاقص لو وجد مولاه ما في يده من الاجرة
اخذه وصح قبضه اي قبض العبد اجرة بغيره لو قبض العبد اجرة من المساجر طرفة
بالاجماع اجر عبد غيره من الشهرين سهر اربعة دراهم وسهر اربعة دراهم
منها اربعة الا بعد ان في لا يصح العقد حتى يحسن اول الشهر والسنة لو كان
ولو اختلفا افاق العبد او مرضه بان قال المساجر مرضه في اخر الشهر او
في اخره وانكر المولى ذلك حكم كالحال فيكون النول قول من شهد له الحال مع مئة
كأما الطاحونة بمعنى اذا اختلفا حرمان ماء الطاحونة ونظر هذا الواجب حارة
وكما وكذا فقال اعصى فعل ولا تتركه فيكون حر اتبعالي وقال المولى اعصى بك بعد
فلا يعقن كان القول قول من يكون الولد في يده وكذا الوبايع شجر اوها ثم وجعلها
في بيع المهر معها كان القول قول من في يده المهر وهذا كله من فصل الحكم للحال ولما
نظائر كثيرة والقول لرب الثوب في اختلاف بعض العباء والحمرة والصورة
والاجر وعذره يعني اذا اختلفت الثوب في الصانع في الحيط بان قال رب الثوب
امر بك ان تحيط فبانه وقال الحياط امرتني قميصا او في ثوب الثوب بان قال
امر بك ان تصبغ امر وقال الصباغ اصنوا في الاجرة بان قال به بغير اجر وقال
الحياط ما حر كان القول في اللبس لئلا يجر لكنه خلف فاذا حلف وحياط صام
وصاحب الثوب فخر ان ساء صنف في الثوب غير محمول ولا اجر له او قلته ففعله اجر

منه ولا كما وزيه بالجر المسمى وكذا البصانغ واما اذا احتسب في الاجر والعول
 للمساخر المنكر عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان كان البصانغ حر فماله ان يعامل
 له بان كان يدرج اليه شئ المحلل ومعاطعة عليه فالاجر والا لاجر له وقال
 محمد ان كان البصانغ حر فبالاخر من البصانغ بالاجر كان القول قوله الا عند السامعي
 في قول واحد القول للبصانغ وبه قال محمد فيما لو كان البصانغ موقوفاً بالعمل بالاجر
 بغيره وصرفه اليه الربيعي ايضا **فصل** في فسخ الاجارة بغير اي الاطارة
 بعين لو استأجر المسافر المنفعة مع العيب فمدرضه فيلزمه العمل بالاجر فان فعل
 الموكر ما ازال العيب فلا خيار للمساخر وخرار في ولو استأجر فانه فناء
 الموكر واراد المسافر ان سكنه في عدة المدة فليس المنع من ذلك وكذا المسافر
 ان منعه عنه وخرار حتى فلو انقطع ماء الرمي وبنيه مما سفعه في غير الطريق
 فعليه من الاجرة كعتة او استوفاه بالاجماع فلو لكل وموت احداهما لم يفتقر
 لنفسه بغيره وعند السامعي لا يفتقر ولو موتها والوارث يقوم مقامه ولو عجزه آخر
 اي لا يفسخ بالاجماع كوكيل وصفي وتقول في الوقف فانه اذا مات واحد
 منها بطلت الاجارة في نفسه وبعت في نصيب الآخر اذا فوجرت قال سبط
 في نصيب ابي ايضا وسفع خيار روته وشرط الاعذار الشافعي لا يفسخ خيار
 فهارسا وفي خيار الرذلة جوزه في الاكثار وسفع بعد ربح العاقد عن
 في موجب وسكون وجه كعلم ضرر وخلع لطبخ طعام ونه واذ ليس في حايه بخر
 اوله ومن بجان او بنيه او باقار ولا حال له سواء او بد وعدم نوله اي
 للمساخر لا للمالك ان ابي لا يكون عدم سنو المالك عند ابي فسخ الاجارة وبه عند
 السامعي لا يفسخ بعد ربح الا عيب نفي الكلام في الا سفع ما حاص الى العوضه قال
 لا بد من الاصل الى العاقد وهو الاصح واما بعض شاع اذا كان العذر طاهم

فصل في فسخ الاجارة
 بغيره وصرفه اليه
 بقوله يفتقر البصانغ والظاهر
 ان المراد بالبيع الموقوف
 ثم انه ص
 وانقطاع ما يصدق اذا كانت
 مسقية بالآثار

وجوب ضرر لم يفسخ بالعقد ان يتي

فانه يجوز ان يفسخ وسواء
 على يد ابيه من الاعذار

المنع والاعذار للحام والعذر الظاهر مثل اسرار كحداد قطع الفرس لم يكن حودك
 الربيعي وفي طوره خفاء والا والي الممثل باستجار الطبيب لطبخ الوليم ثم موت النوح
 اخرج حصا بنا من مساجرة او متعارة فاشترى شئ في ارض غيره لم يضمن
 بالاجماع وقال السرخسي اذا كانت ارض مادية حلت او قد انزلت ثم حركت
 واما اذا كانت مصطرة فبني ان يضمن ولو وضع جرة في الطريق فاشترى شئ
 ضمن ولو رجه اليه شئ فاحرقه لا يضمن ولو اخرج احد المحدثين الكبرياء
 فوضع على العلاء وضربه بطرق وخبثه شرار السار الى طريق العامة واخرج شئ
 ضمن ولو لم يضربه ولكن اخرج اليه شئ لم يضمن ولو سقى ارضه سقيا محمدا
 الارض فمضت الى ارض جارة ضمن خياط او بصانغ افعد في حانوته من بطم
 عليه نصف صح احكاما ويكون بين من كضمانه الاعذار الشافعي لا يفسخ خيار
 استأجر حلا المحل عليه محلا واليهن الى حكمه صح وله المحل المعاد وروته
 الاعذار الشافعي واحد لا يفسخ بل روية وكفدار زاد اكل منه رد عونه اي رد
 عوض ما اكل منه الاعذار الشافعي في القول الاظهر ولو شرط رد من صفة بالاجماع
 ولو شرط عدمه لا يفسخ بالاجماع ويصح اجارة وفيها ومعاقد ومصاره ووكا
 وكفاله وابصاء وهو اقله صح مقامه في الترف بعد الموت ووصيته وي
 عليك المانع بعد الموت وصفا وامارة وطباق وعسى ووقف مضاقا الى
 المتقبل لا الى سمس واجارته وفيه وقسمه وكره وبنيه والحق ورجبه وصح
 عن حال بالاجماع اي لا يفسخ من المذكورات ان الزمان المتقبل لا يفسخ وقد
 امكن بخره الحال فلا حاجة الى الاضافة كذا في الفصل الاول **فصل** في الملك
 هي اي الكسابة في صل الملكات كحر ملكه في حال وفيه حد المال وهذا
 لا يصدق على الكسابة على سنة وهذا هو القائل ان المال ان كان سنة موقوف على المال

العمل

من الموكر
او المسافر

مساجرة

سوز

وخياره

فصل في ما يجوز ان يفعل

السيد عند ولا يحق العقبم واقول لا وجه لان يكون الشيء فاسدا بعد ما انعقد
صحيا للملكية مع وشراء وسوكتا منها من سببا حصول العقبه وعملك السع
ولو شرط عدم حرج من المهر اي لو شرط المولى اذ الكاتبة على ان لا يطلع احد
من المهر بشرط العقبه الا بعد ذلك وان شافى في قول لا سوله بما اذن من المولى
ويروج عنه وهو من الكاتبة ملك المهر وتقطعت نفقتها بخلاف تزوج الملكة
نفسها حيث لا يجوز وهي من اغراض المسائل حيث يجوز للملكات تزوج أنفسها الملكة لا
مروج نفسها وكاتبة عصب الا عند زواجها وان شافى فانهم قالوا ليس ان الملكة
عصب كما ان ليس ان يعقبه على مال وهذا ايضا امر غير حيث يعقب من لا يكون
معتقا وكذا قالوا ليس ان يكتب المهر ولا ولادة ولا لاهة له اي ولا الملكة
التي لا اول لوالدها اي بعقبته والاسم اي لو ادى الثاني البذل فليس
ومن الامور الغريبة ان الملكة لا تقدر ان تزوج نفسها وتقدر ان تزوج غيرها
اي لا ملك التزوج بغير اذن المولى وبينة وتصرفه الابسر كان معاذة المولى
في التجات كالنضاد والاعارة ولا يهد بعوض لانه تبرع ابتداء ولا يصح
بمكفر سواء كان بالمال بامره او بغير امرة او بانفسه اعطاف عصبه ولو كان
الاعطاف بمال فمع غنمه منه ويروج عصبه بالاجماع والار والوضي في ربي
الصغير كمو اي للملكات جميع ما ذكر بالاجماع الا عندك شافى ولا ملك مضارب
وشرك سواء كان شره عسان او شره مفاوذه شتامة اي لا يمكنه الكارة
والتزويج والكاتبة ليس منها استر الملكات اباه او امه ملكة الملكة
ملك الكاتبة وذكر الاربعة الام وقع اتها قالوا اختصاص هذا انهما ليس
جميع من قرانه الولاد يدخلون في الكاتبة نكاحا واتواهم دخول الولد المولود
الكاتبة ثم الولد المسرى ثم الوالدان ومنه نكاحا وثوب في الاطعام فان حكم الولد

بالاجماع

ومن الامور الغريبة ان الملكة لا تقدر ان تزوج نفسها وتقدر ان تزوج غيرها

واقراصة

والمرء

بالاجماع

المولود فيها حكم ابية حتى اذا مات ابوه ولم تترك وفاقا سعي على نجوم ابية والولد
المسرى يؤدى بول الكاتبة مالا والا زد في الرق والوالدان بردان في الرق
كما مات ولا يورثان حالا ولا مؤجلا ولو استر اخاه ونحوه من خارج على الولد
لا اي لا يملك عليه الا عند ما قال الملكة عليه كما يعقب على الحر كل ذي رحم محرم
منه ويجب عليه نفقتهم ولا يرحم فيما وبه لهم ولا يقطع اذا سرق منهم وعند الملكة
لو استر بلا اذن السيد لا يملك ولا يبيع خراؤه وبالا اذن صح استر ام ولده
مع اي مع الولد منها لم يخرجها اي مع ام الولد ولذا اذا اشترت زوجها بغير
لها ان يتبعه كيف ما كان ولو ملكها بدون الولد جاز له بيعها عند ان حنفه قالوا
له ان يبيعها وملك بول الولد ولده من جهة بالاجماع ويكون كسبه لها زوجه امه
من عصبه وكاتبتها فولدت الامه الملكة دخل الولد في كسبها وكسبها ولا حتى
به الملك ولو قتل هذا الولد يكون قيمته للام لا للاب نكح ملكات او عا ذون بالاذن
حره تزويجها فولدت فاسحت فولد بعبد عبي لو تزوج ملكات او عبا ذون لحي
التجارة امرء رعت اها حرة ما ذون مولدا فولدت منه ثم اسحت فالولد رقت
ان ما ختم بالقيمة وهذا عندهما وعند محمد والملك ولده حر بالقيمة يعطها للمهر
في اي اذ كان النصف باذن المولى وان كان عمر اذنه يعطها بعد العقب ثم يرحم هو
بما ضمن من قيمه الولد على الامه المستحقة بعد العقب ان كانت هي الغارة وكذا اذا
غرة عبد ما ذون او غير ما ذون له في التجارة او ملكات رجوع عليه بعد العقب وان
غرة رجوع عليه اي وكذا حكم المهر فان المهر على من طلق في الحال اذ كان النصف ما ذون
مولاه والافضل حرة وليس ان يرحم هو على احد المهر قالوا في تحلل منسها ولما
انه مولود ولده من رقيقين يكون رقنا او ولد له الام في النكاح وتكون هذا ملك
بالاجماع الصحابة رضي الله عنهم وانعبد لسي حتى انحر لاني حتى المولى وهو المولى في الحر خيرة

الا عند ما قال المولى في قوله

في الحال وفي العبدية معا خرة الى ما بعد العتق فتعذر الاطلاق لعدم الحيا وانه قال الامام
 الرضائي هكذا ذكرها واهل هذا المذهب جدا فان من العبد او الزمة سبب في المولى
 فغيره حتى المولى ولطابق الحال والموضوع بها من دون فيما اذا كان باذن المولى وانما
 سقم هذا اذا كان المولى يغير اذن المولى انتهى اقول السبب في اشكال هذا انه ليس
 من كسائر الذنوب بل عليه قولهم ان حتى المولى في عتقه واجبة كما لم يسم الى
 المولى لم ياذن له الا بالترقية وهو لا يستلزم ان يلزم على المولى ما يلزم على العبد من كون
 ابنه حرا وايضا ان المولى يغير اذنه في كل حال انه اذا كان المولى يغير اذنه
 لم يكن له حرا بل ان يلزم كونه حرا اذا كان باذنه ومن نظر بعين الانصاف يوافق
 كلامه لا على الاعتدال فليس له الا في قول الشافعي وقيمة نفسها وطريق امره
صحيح واكتفى بشراء فاسد غررت فالتوبة المكاسب اي وحسب عليه العتق حال الكفاية
 وكذا امره اذا ذن له في التجارة يلزمه العتق حال المولى ولو سلك في طاعة الى
 لو بيع المملوك بامرأة لم يرد من مولا فوطئها اضره مديون اي لو صدق العتق
 بالاجماع وكذا المكاتب ذن له في التجارة ولو لم يملكه من ماله ما مضى على كتابتها
 او عجزت وهي ام ولد بالاجماع مع تخاراجها شاءت ونبت له ما نبت بالزوجة
 ولا يجازى الى بصرتها بخلاف ما اذا ادعى وتكاد جازية المملوك حيث لا يملك
 المولى الا بصدوق المملوك بحسب ما اذا ادعى جازية ابنه حيث سببه محررا ولو
 ولا يحل فيه الى بصدق الابن ثم اذا مضى على الكتابة اخذت عتقه من سببه ولو
 احصى بناتها وكسها واذا مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها مال الكتابة
 وان ماتت وتركته مالا يودي كتابتها منه وانفصل لولدها وان لم ترك مالا
 فكل حاية على الولد وان ولدت فلدا آخر لم يثبت له منه من غيرة دعوة لحرمة طهرا
 عليه ولدا المولى اذ يثبت له منه من غيرة دعوة ادا لم يحرر على المولى وطولها وان

لا حاجة الى الاخذ بركت
 ببول الكتابة الا ان كان
 بالاحد من الاكهار من

وان حرر فذا يلزمه حتى اذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك في ماله على المولى
 فبها بعد العتق يثبت له من غيرة دعوة ولو لم يرد الولد الثاني وماتت من غير وفاة
 سعى هذا الولد في بدل الكتابة ولو مات المولى بعد ذلك عتق ولطاع على العتق
 لانه ماله ام الولد اذ هو ولد ما كانت ام ولده او مدين صح بالاجماع الامام
احمد في ام المملوك لا يبيع وعتقت ام الولد المملوك بموته اي يموت مولا المملوك
 مجازا اي بغير شيء من بدل الكتابة وسلم لها الاولاد والا كسارت فحصل كمالها
 مالا يباع في حق الاولاد والا كسارت ولو ادت بدل الكتابة قبل موت المولى عتقت
 بالكتابة وسعى المديون على قيمته او كل البديل بموته فغيره لوم مات المولى بعد
 كاتبة ولا مال سواه فهو خير من ان يستغنى في ثلثي قيمته او جميع بدل الكتابة وهذا
 عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف الاقل منها وقال محمد سعى في الاقل من ثلثي
 قيمته وثلثي بدل الكتابة فالحال في موضعين اختلفا والمقدار والابن يوسى في
 حقيقته في المقدار ومنه محمد بن ابي انصار واليه اشار المصنف قوله الامام مالك
 ومحمد او على البديل او كل البديل وبن المملوكته صح بالاجماع ولو عجز عن مديون
 والا يسعى في ثلثي قيمته او على البديل بموته فغيره لوم مات المولى بعد
 ومن ان يسعى في ثلثي بدل الكتابة وهذا عند ابي حنيفة وقال سعى في الاول منها
 اعنى مملوكته صح وسقط عنه البديل اي بدل الكتابة بالاجماع كاتبة على الف رجل
 فصالحه على نصفه حال كونه بالذم صح احيانا الا عند ابي يوسف وفروا في
 ومالك لا اي لا يبيع وهو القياس كما ثبت من بعض على الفين الى سنة وقيمة
 الف ومات المديون قبل ذاء البديل ولم يرد الورثة هذه الكتابة اذ على البديل
 حالا والباقي الى اجل او رد فمما سعى ان العبد المملوك فخر من هو من الاثر
 اما ان يودي ثلثي البديل حالا والباقي الى اجل او بغير نفسه فيرد قبولا وقال محمد بن

لشيء لاني وهو فيه حاله السابق وهو كذا لاني والالف الباقى الى حاله او نحو
 فيه وقيما ولو كانت على الف وفيه العان عكس الاول ولم يخروا ادى على
 حالا او رد قيسا بالاجماع ولا حاجة فيه الى اداء الباقى الى اجله كانت حركتها
 عند بالفت وادنى عنه معنى اذ قال حركتها العبد كانت عموما على التام
 على انى ان ادى اليك العا فهو حركتها المولى على هذا الشرط وقيل ان حركتها
 بتوصى له العبد ثم ادى الامر بدل الكناية عنق العبد لا جعل وهذا اعناق
 الشرط من غير قول العبد واجازته كما اذ علقه غيره من الشروط ولو بلغ
 العبد ففعل هو مكاتب ولو قال العبد لا اقبل فادى عن الرجل الذي كانت
 عنه لا يجوز لان العقد ريد بقره ولو لم يعمل على انى ان ادى اليك فهو حركتها
 فادى لا عنق فاسا وعنق استخانا فذكر ويحظر ببال العبد حركتها
 تعالى عن سائته ان يعق في صورة عدم القول العدايه لانهم صرحوا ان
 بالعلق شرط وجوده لا بالكناية وفيه تعلق الاجتناب شرط وهو المولى ثم
 وجود الشرط يعق فلا شاع وعدا الكناية كانت اجل حاضر او غايب
 واحد سوى رجل له عدا ان احدهما حاضر والاخر غايب فالحاضر ليس كغائبه
 عن معنى وعن فلان الغايب فكأنها فصل احضر حركتها ولا يعجز اجازة الغايب
 ولارده ولا يوافق بالبدل ولا شاع منه ولو اكتسب شيئا ليس للمولى ان ياقظه
 من بده وليس له ان ينفق من غيره ولو ابراء المولى او وهدية مال الكناية لا يبيع ولو
 ابراء الحاضر او وهدية عنقا جميعا ولو اعتنى الحاضر الغايب سقط على الحاضر فحصة من
 البذل ولو اعتنى الحاضر لم يحسن الغايب سقط حصة الحاضر من الكناية ويؤدى الغايب
 حصته والارز في الرق وعدا الكناية لا يبيع في الغايب اذ ادى عنقا وحركتها
 على القول وعدا الكناية لا يعقان باء الغايب يبيع ما ادى عنقا وحركتها غايبا

عن الغايب

صاحبه بما ادى الى المولى من بدل الكناية ولا يوجد الغايب شيئا الى لابطال المولى
 بشي من بدل الكناية ومع هذا الواجب البدل حركتها المولى على القول وقوله اى قول
 الغايب لغوا لا يعجز وكذا رده كانت امة عن نفسها وعن ابنه عن غيرها
 وعند الكناية لا اى الكناية في غيرها وهو الانسان بل تصح في نفسها وادنى من الام
 وابنها ادى ما عقد عليه لم يرج على الاخر بما ادى وحركتها المولى على القول
 وقول الام والاد الكناية وردهم لا يعجز ولو اعنى الام نفي عليهم من بدل الكناية
 خصتهم بوزنها لكان لو اذنتهم سقط عنها حصتهم وعلما بالباقي على غيرها ولو
 اكتسبوا شيئا ليس للمولى ان ياقظه ولان ان يبيعهم ولو ابراءهم عن الرق
 او وهدية لا يبيع ولا يبيع معقون ومعقون حركتها **فصل** في كناية العبد
 عداها اذن احدهما حركتها ان كانت خطه ومعقون لبدل فكلت فقيس بقوله
 بغير المقصود للعاين وهذا عند انى حركتها وعندهما والكناية المقصود مشترك
 بينهما واصل ان الكناية يحرك عنق ولا يحرك عندهما واصل الحذف في الاعناق
 على ما مر في سبعة من شعبة اذ هي مفيدة حركتها في حال ادى الى المال فنه فقيس على
 نصيبه عنق وقابل الاذن بالكناية ان لا يكون له حق الفسخ كما يكون له اذ لم يكن
 وقايرته اذنه بالقبض ان سقط حقه فما قبض من حقه الغايب وعندهما
 الكناية لا يحرك فيكون الاذن كناية نصيبه كاصاله ويصير كالبطلان
 ملكتا لهما ويكون بدل الكناية بينهما المقصود منها فصل الحركتين ولو كان
 ان يوزن بدل الكناية ومما انفرد عن نفسه ولو ادى بدل الكناية عنق نصيبه حركتها
 عند انى حركتها ولما كانت ان ما ضد من الرق كانت نصف ما اذن بدل الكناية
 ثم سطر ان كانت كل بالفت لم يرج على الكناية شيئا فاقظه منه ليركض وان كان
 نصيبه لفت ففخرج على الكناية ما اقره ليركض وعندهما بالاد اعنى كل يرج

اذنا كناية كل واذا كانت
 كل مكانا فاذ كانت صالحة
 فصل في كناية المولى اذن كناية
 نصيبه ملكا عنق وعندهما صالحة
 ملكا بينا وكان لكانت ان يبيع بالاد

السالك على سريره ان كان محررا او لا فعلى العبد كما لو اعتقه وله ان ياصد نصف
 ما يتقى من الاكسار وان كاتبه كتابه واداه الحق ما داه نصيبا صديها الله
 وحق ما عتاقه وان اراد وبيعه نفسه ذكر الكل في السنين كما ساءت مسرهما
 فوطئها اصد بها فولدت فادعاه ثم فوطئ الاخر فولدت فادعاه فله ام ولد
 لها ولا لاجماع وصم سريره نصف قيمتها ونصف عمره وصم سريره آخر عمره
 وفي الولد وهو ابنة واي ادفع العتق اليها اي الى المكاتبه صح عندنا في حصة
 وعندهما والسنة هي ام ولد الاول وهي مكاتبه كلها وعليه نصف قيمتها سريره
 عندنا في بوسه وعند محمد الاقل من نصف العبد ومن نصف ما بقي من بدل الكساة
 ولا تثبت المولود الثاني ولا يكون الولد له بالقيمة ولا يلزمه قيمتها ولا يلزمه
 لها ولد وهذا الاختلاف ايضا مبني على الاختلاف في جرح اسلا والملك فحده
 بحرس وعندهما لا بحرس واسلا والعلة لا بحرس بالاجماع واسلا والمردود بحرس
 بالاجماع ولو دبر الثاني ولم يطأ فموت بطل التبرير وهي ام ولد الاول
 بالاجماع وصم سريره نصف قيمتها ونصف عمره وان كاتبها محررا اصد بها ام
 فموت ضمن نصف قيمتها سريره لاخر ربع عليها اي على الامة وهذا عندنا
 وعندهما والسنة لا ربع المعق عليها وتسعها السالك ان كان المعق محررا
 وعلى هذا الخلاف لو دبر المكاتبه او استولوا ولو دبره اي العبد لم يرد اصلها
 ثم حرره الاخر للمدبر ان ضمن المعق نصف قيمته ولو حرره اصد بها ثم دبره
 الاخر لا ضمن المعق عندنا في حصة وقالوا اذا دبره اصد بها فاعتاق الاخر
 باطل فملك بصد صا حبة بالمدبر ويضمن نصف قيمته مورا كان محررا ويضمن
 قيمته وان اعنى اصد بها او لا فصد الاخر باطل **فصل** في موته وخبره
 اي موت المكاتب بغير التاء ويصح ان ربع الصم الاول الى الكولي والمكاتب على سبيل

نصف

موسرا

سبيل البديل والثاني الى الثاني فوطئ ولكنه لا يحس نصف ملكا بغير عرس فوطئ
 ما لم يصيل لم يجره لحاكم الى ملكه امام نظر المجانين والسنة هي التي لا ملك
 الا عند ركا مهال لم يصر للمدبر والمدين للتوضاء واحضار الشهود فلا يرد عليه
 والا اي وان لم يكن ما لم يصيل ملكه امام عجزه اي شبه الى البحر ويقول اي عجز
 عن اداء الحج وفتح التامع الكساة او فتح سبع برضا اي برضا المكاتب
 للمغني وهذا عندنا وقال ابو يوسف لا يجره حتى يتوا في عليه بحمان وعاد احكام
 الرق وما في سر لسيد لانه كس عصب وعندنا كس عدة الامهال معوض الى كس
 وعندنا ساقى واحمد لوماله على عايد عدة النول او جرحه وفما دونه بوجرة
 الى ان يجره في رواية عننا بغيره بلارضا وهو قول لساقى واحمد ما لم يثبت
 وله مال لم ينفخ الكساة بغير الموت ولو دى كساة اي بداهها من ماله ويعتق
 اي حكم بغيره في اخر حره من اخراة حيوته وكذا احكم بغيره اولاده وما يتقى من
 ماله فهو ميراث لورثته وقال الساقى بغيره الكساة بموته وموت عبدا وما
 تركه لمولاه ولو ترك ولدا ولدا في كساة ولا وفاة اي لا مال لم ينفخ بغيره
 كساة سعي في كساة كساة على حومه فاذا ادى حكم بغيره وعقن ابنة قبل موته
 فان الولد داخل في كساة وكساة فمخلفه في الاداة وصار اداه كاداه
 ابنة محجل لانه ترك وفاء مع الولد ولو ترك ولدا مصر من محجل الولد البديل وال
 اي وان لم يقد على تحصيل الولد وريقوا وهذا عندنا في حصة وعندهما وما لم يكن
 كالمولود في العقد موته على نجونه على هذا لو اشتربا بنة المولود بعد الكساة من
 امرأة له امة سعي ان يدخل في كساة لانه من ماله كذا في السنين ولو ترك
 حرا بطلت الكساة وعندنا ساقى واحمد بطلت بموت ترك وفاء اي ولو ا
 اولاد ماله لمولاه **فصل** في المكاتب بنة فمات وترك وفاء لبطل الكساة بنة ابنة

فيظهر انه مات حرا عن ابن حرمه وكذا لو تركه انما ملكا بنا معه كتابة واصح اى كوتا
كتابة واحدة بمعنى برئته ابنة بائنيه ولو ترك ولد حرا ولو ترك حرة ودا
ووفاء بملكته فجنى ولو لم يوفى به اى فوضه لهما على عاقلة اى لم يكن ذلك قضاء
بمهر المالكين ولو اوصى بموت الار والاس موالى الار والام والام والام والام
الاس فعلى كولى امه فهو قضاء بخره وهذا كله مما اذا مات المالك فادى
الكتابة او عن ولد فادى واما اذا مات لاسن وفاء ولا عن ولد او
بغاة الكتابة فالى اولى الا سلف بغيره حتى لو تطوع احضى باء البذل
لا يعمل منه وقال ابو الليث لا ينفذ ما لم يقض بخره حتى لو تطوع به قبل القضاء
بعضها جاز وما ادى المالك بخره من الصدقات طارئة بخره
كلما خذ منه قبل العرج اجماعا وصار كغيره يوت على صدقة اخذها بطلب ذلك
لو ارثه الخ او فخر ارض من الصدقات حال قوته ثم استغنى بطلبه ذلك وكذا
اى السبل اذا اخذ الصدقة ثم وصل الى ماله وفي من الصدقة حل حتى يرد ما
سيرة او الوصى جاز بها اى بخره او قدس بخره المولى او الوصى
محران شاء دفع العبد بخره وان شاء فراه بالارش على العاقل المور
وكذا لو حنى ملكا لم يقض بها فخره حكمه كالا ولو خرقه المولى بخره
والغناء على ما عرف ولو وصى لها عليه بكتابة فخره بخره بخره
بيع به وعند الملك خير سيرة البخره كما خرف قبل القضاء وقال روى عليه فخره
وبيع به وان مات المولى لم ينفذ الكتابة بالاجماع وبعت على جازها ولو
المال البذل الى ورثة على جزمه لانه لم يمت سيرة وهذا اذا كانت وهو
وان كانت به مولى لا يصح ما جله الاس الثلث وان حرره اى كل الورث
واحد او اكثر عتق بخره ما لزوم بخره ولو حرره البعض منهم لم ينفذ عتقوا

ان المالك

اى لا يعتق منه شيء لان المعتق لم يملكه بخلاف ما اذا اعسج اى فانه يمكن
اى يجعل عبادة عما حصله العتق وهو الابراء من جميع الدل او اقرار
المالك بالاسبقاء ولو اوصى المولى بالكتابة لرحل فله الموصى له المالك
عتق لو حصل اى الى حقة الولاء هو من المولى بغير
الترتيب منى قرانه حكمته حاصل من العتق او من الموالاة والاصح ان سيرة
العتق على ملكه هو اى الولاء لمن اعنق ولو كان الاعناق سيرة كانه
واستيلاد ومندكره ولو ادى المالك بخره المولى فعتق فولاؤه كولى
فكبرى لعنة الدكتور وكذا العبد الموصى بخره او بخره ثم عتقه فانه
او ان اشراه الوصى فاعتقه يكون ولاؤه للموصى وكذا الحال في المذموم المولى
فانهما يعتقان بخره ولو اوصى بالاسد قال العاقل صدق الميراث كونه يكون
الولاء لسيده العدم والاستيلاد والمذموم المولى اما المعتقان بخره
السيرة اى حار عنه مان بخره السيد ويخرج بخره حتى حكم عتق خذره
وام ولد له ثم جاء بخره او ام ولد له فالولاء له استن وبخره المولى
ليس هو اى لان فرض انبات الولاء للسيرة بخره المولى كما يدل عليه تصور
المسند وما ذكره مادة بخره ما دارة لا يلى ان يجعل بخره المولى بخره
ان الولاء ثبت ابتداء بخره ثم ينقل منه الى الوارث فيستقيم الكلام في المالك
الذي ادى بخره سيرة الى واره وكذا العبد الموصى بخره ثم عتقه وقد
ذكر بعض الافاضل جوابا وقال ان الولاء ليس الميراث بل قرانه حكمه بخره
سيرة لها بخرها بالبره والاستيلاد لا توقف على العتق بخره المذموم المولى
صحة بخره الميراث حيث قال وكذا الحكم ولا المذموم المولى الميراث
ومرأته لان الميراث وام الولد والمالك بخره اى والام بخره بخره

المالك بخره

وهذا جلوب حسن غير انه يشك في العبد الموصى شراء وعقده وان جاز بوجهه بنوع
 ما لم يخلع واما الجلوب مائة اذ كان الماد من الولاء الارث يكون مع
 كونه ميراثا انه يتوفى منه ويمنع وصاهاه فتعسف ما رد عليه
 وشرط ان يبيع لواعق المولى عيرون وشرط ان لا يرثه احد كان
 هذا الشرط لغوا بغيره من كان وارثا اعتق حاصل من اوجهها تعسف زوجة
 ر جلافة محبت منه ثم اعتقها المولى قبل وضع الحمل فولدت لاول
 سنة من وقت الاعيان لا استقلال لاء الحمل من موالى الام ابداء وان
 ابوه الى موالى الارث ولدت ولدا لا كثر من سنة فولدت لمولى الام على
 العبد جرد لاء ولده الى موالى ما لا يجاع فان عدم كونه الولاء لا لعدم
 اهلته نسدا لرق فاذا صار اهلا عاد الولاء اليه عمن تزوج محقة سواء كان
 معتقها من العرق ولا فولدت ولدا فولدت لموالىها وان كان له ولدا
 الموالاة وهذا عندنا وعند ابي موسى السلمي لا يثبت الولاء على الولد لو
 كان الاب جردا لاهل سواء والى احدا ولم يوال ولا يكون ولدا لولده الى
 الام عمن ما اذا كان الاب عبدا واعلم ان النسب حتى ابو ضيق
 انسابهم وانما لا يثبت الكفاءة بالنسب بينهم واما العرق فانها تحوط
 فيعتز به حقهم حكم الكفاءة والعقل يكون تناقضهم بها فاعتقت عن الولاء
 الا في قول من ان ابي لو كان الاب مجهول النسب والمعتق مقدم على
 الارحام وكذا مقدم على الرق على ذوى السهام ومخوخر عن العصبية
 وهو آخر العصبية وعصبية بطر الى السبب مالت المولى ثم مات المقتن
 لا قرب عصبية مولاه حتى لو ترك ابا مولاه وابن مولاه كان الولاء لاب
 ولو ترك صولاه واخاه مولاه كان الولاء لجد وكذا الولاء لابن المقتن

الا عند احمد بن حنبل

القول

بمقتن

اي لارب

باب

دون اخوها وليس لثمنه من الولاء الا ما اعتق او اعتق من يعتق او كاتين او
 كاتين من كاتين او دبرين او دبرين وليس لهن ميراث من اعتق غيرهن
 ولو مات المعتق ولم يترك الا ابنة فلا شيء لهن في ظاهر الرواية ويوضع حاله في بيت
 المال وبعضه في بيت الميراث كما لو باعته الميراث على لائها او رثت
 الى الميت فكانت اولى من بيت المال وليس في زماننا بيت المال ولو دفع الى السلطان
 او الى القاضي لا يصفه الى الممنوع وعلى هذا ما فضل من مرسى اصد الر وحين يرد عليه
 الابن والبنت من الرضاع نصف لهما اذ لم يكن هناك قرب منها كذا نقل عن ابي
 والزميوس بنوارثون كالمسلمين سلم رجل على رجل او على غيره ووالاه على
 برته ويعمل عنه صحه بطله اي ذية المولى لا يخل عليه اي على مولاه وارتد له لو كان
 آخر وهو مخوخر عن ذوى الارحام ومقدم على التوكيد بالبر وشرط صحه بين الموالاة
 ان شرط الميراث والعقل ولو شرط الارث من احابدين كان كذلك وان يكون مجهول
 النسب وان لا يكون عليه لاء عتق ولا ولدا مولاة ولا عقل عنه وان يكون حرا باخا
 عاقدا وحكما ان يثبت الارث اذا مات وان يعمل ذوا جعي ويدخله اولاد الصغار
 ومن يولد له بعد عقد الموالاة ولو عقد مع الصغرة او العبد لا يجوز الا ما ذن الاب المولى
 وشرط ان يكون الاصل عريبا ولا ان يستقل عنه الى غيره بخصومه اي بخصوم المستقل عنه
 ما لم يعمل عنه ولو كان الاخر عابدا لا يملك منه وان كان غير لازم وكذا اذا عقل عن
 ولده لم يكن لكل واحد منهما ان يتحول الى غيره وليس للمعتق نفع التنازل الى احد
 وان الارث بولاء العاقبة مقدم على الارث بولاء الموالاة ولو مات امرأة فولد
 ولد للنسب محروف وكذا لو اقرت انها مولاة فلان معها صغرة لا يورث الاب
 صح اقراره على نفسها وبغيرها ولدها ولها ونصر ان مولى فلان وهذا عند ابي حنبل

ولو ترك المعتق ابن مولاه ابن
 ابن مولاه كان الولاء لابن
 دون ابن الابن

او على ذك والام

وقال ابو حنبل في رجل باع عبدا لغيره
 وولاه له ولدا كان له ولدا

وعند التالى لا يقع ولا
الموالاته صحاح

وقال لا يشبهه في الصورتين ولو اقر رجل انه محقق فلان فكره العقول في الولاء او
قال لا بل واليتى فاقول المولعه بالولاء لا تصح عندى الى حين خلاقها **س**
الاكراه هو في المذبح حمل المكس على امر مكره به تعالى كرهته على كذا اى حملته عليه وفي البيع
فعل فعله الانسان لغيره نزول الرضا وقيل الاكراه فعل بوجه من المكره
في المحل حتى يصير به مدفوعا الى الفعل المكره من وجبه او حصل استئناف الفعل
الفعل الى المكره فيما يصح ان يكون المكره الى المكن محمل كانه فعله بغيره وهو لو كان
نوع كالحل وعلج وهو ان يكرهه عما حلف على نفسه او على عصبه من عصبه فانه
سهم الرضا والغرض الاختيار ونوع قاصر وغير علج وهو ان يكرهه بغير ما ذكر
كالاكراه بالضرر الشديد او القيد واحبس وهذا النوع لا يؤثر الا في تصرفه فيه
الى الرضا كالباع والاحارة والاقار والاول يؤثر في الكل فضاف فعله الى المكره
فيصير كانه فعله والمكن آله فيما يصح ان يكون آله كالتلف النفس والمال والى
افتر الفعل على المكس وذلك مثل الاقوال والمكس ويجب ان يعلم ان الاكراه لا ينافي
اهلية المكس ولا يوجب وضع الخطا عنه كمال وشرط قدرة المكره على التبع ما يهدده
سلطانا كان او لصا وماروى عن ابي جعفر من ان الاكراه لا يحمي الامن السلطان
فذلك محمول على ما يشاهد من زمانه من القدرة والنفذ لم يكن ذلك في العصور الامم السلطان
واجاب عايشا يهدو في زمانها كان المحل موقفا من قدرة على ذلك في الزمان فافيا
على ما يشاهد او بغيره وخوف المكس وقع ما يهدده به تصرفات المكس بولا انعقد
وما يحتمل النفس بغيره وما لا يحتمل بغيره وعند النكاح وزوال المكره اكرهه على بيع وشراء او
اجارة او اقرار بفعل او ضرب سريدا وحسب مدخرا من ان ينفذ او ينفذ خلاف ما
اذا اكرهه كس يوم او قديم او ضرر سوط الا اذا كان الرجل صاحب منصب فعمله ان
يتضرر بذلك فيكون مكره بغيره وقد ينافي من اجبى اكرهه باعاضه به الا انهم لم يثبتوا

ومن الضرب ما حصل منه الامم الشديد وليس في ذلك حرج من لا يسمع منه فذلك موقوف
الى راي الاطام والاكراه بحسب الوالدين والاولاد لا بعد اكرامه ويشد الملك
عند العقب اى يثبت بالبشراء مكره الملك للمكره كرايا الساعات العاقل وعند
زوال النكاح لا اى لا يثبت به الملك بوجه موقوف وليس بانه حتى لو اجاز
الاكراه جاز وبعض المشرع جعلوا مع الوفاء بيع المكس وصورة ان تقول انك
تحت هذا العبد بدين لك على على في متى قضيت ديجي فهو لي وبعضهم جعلوه
رهين لا يملك ولا ينفذ به وادى شئ الكل من زواجر بعضه وسرده عند قضاء
الدين ولو استاجر الباع لا يلزم اجرة وسقط الدين بهلاكه وبعضهم جعلوه
سوا جازا مقيدا بعض احكامه وهو الانتفاء به دون البعض وهو البيع وقال
صاحب النهاية وعليه الغنى وجعل بعضهم سعا باطلا قال في الكافي واليه ان
العقد احرار منهما ان كان يلفظ البيع لا يكون رهين ثم نظر ان كانا ذكرا شرط
البيع في البيع فدان لم يذكر او يلفظا بلفظ البيع شرط الوفاء او يلفظا بالبيع
احرار وعند هذا البيع عبارة عن بيع بغير لازم فذلك ان ذكر من غير شرط
وذكر الشرط على الوجه الموصى وجاز البيع ولفظه الوفاء بالمبيعا وقبض المكن
طوعا اجازة كالسليم طابعا معى لو اكره على البيع فباع مكره وقبض المكن طابعا
كان اجازة كما اذا سلم المبيع طابعا بدينك مبيع في المشتري وهو غير مكن من ثمنه
للباع فان الضمان في العقد العاقل بالقيمة والمكره ان يضمن المكره ولا يضمن
وان ضمن المكره رجع على المشتري بالقيمة ولو ضمن المشتري بدينك المكره فيه ولا
يرجع على المكره كما لا يرجع غاصت القاصد العاقل لو كان باعه المشتري من
آخر والاخر من آخر حتى تدا ولنه الساعات تغد الكل بتضمن الاول ان
يضمن من شئ من المشتري في اثم ضمنه ملكه وجازت الساعات التي بعن وبطل ما

ما قبله في ما اذا اجاز المكره احد بين البيات حيث هو وهو
وماخذ هو الثمن من الشراء الاول وعلى الكل حرره واكل منه وشرب خم خمر
او ضرب غير خوف او قيد لا كل بالجمع معنى لو اكره على هذه الاشياء بالاجاز
على نفسه او على غيره كالتصريح لا يسهل ان يقدم عليه ولا يحصل به تركه سواء
ولا ما يحس حتى لو خاف ذلك منه وغلبت ظنيته عليه وقدره بعضهم ما ذني احد
وهو اربعون سوطا فان هدره به سوطه وان هدره باقل من ذلك لا يسهل
وحل ذلك بقطعه وقيل وان لم يسهل به بالاجماع معنى اذا اشتهى على الاكل وصبر حتى
اتلف انما الا انه اذا لم يحل الا ما حذر به من الحلال لا يائمه الا في رواية عن ابي موسى
للباق ورواه عن احمد انه لا يائمه مطلقا وعلى كونه ما كان من قبل وقيل
لا يغيرها برخصه واثبات الصبر اي لو اكره على اجزاء كل الكفر على سائر ما قبل او
قطب الاطراف برخصه آخره كل الكفر وقيل مطاوع بالامان وكذا لو اشتهى ما حذر
برخصه ويكون ما حذر اذا صبر ولم يغفل ولما كان برخصه المكنوع وعلى من
تغفل لا يبرخصه فلو قيل انهم وكذا لو اكره على الزنا لا يبرخصه ككراه المراءه حيث
برخص لها بالاكراه المكنوع وتعقب المكره بكسر الراء فقط عند ابي حنبله
وعند زفر المكنوع بفتح الراء وهذا الكلام من المعنى غير مناسب لانه عالم بعلم كسر
الراء ونحوه لم يعلم المذهب وعند اللحن تعقب المكره ولكن ايضا وقال ابو
الاجب على احد منهما والظاهر من قول اللحن ان يكون ابو يوسف مع ابي حنبله
وليس كذلك بل هو متفق بها ولو اكره على طلاق وعتاق ففعل ما اكره عليه وعقد
الملك لا اي الابق ورجع غيمته في الاعتاق هو ساكن او محرم الازمان اتلاف
فلا يتعلق بالبراء والعار ولا سعاة على العبد ولا يبرص الحكم على العتق
ونصف المهر في طلاق زوجته لو كانت غير موطوءة وكان المهر مستحقا للعتق

وحسب انهم

فقط

انما الملك

برج مالز منه من المتعة ولو قال المكره في سبيل العتق خطري بالاجاز لم يبرح فيما
مضى كاذبا وقدرت ذلك لانت المهرته في الحال معتنق العتق العتق ولا
يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يضمن المكره له شيئا ولو قال خطري بالاجاز
ولم ارد ذلك وانما اردت بالانت في الحال او لم ارد به شيئا او لم خطري بالاجاز
قضاء ودبانه ورجع بقيمة على المكنوع وعلى هذا الطراف ولو اكره على ان يحس عن
او يطلق امراته ففعل رجع بالاقل من قيمته العتد ومن نصف المهر ولو كان ذلك
بعد النكاح لا يحس عليه شي ولو اكره على التوسل بالطلاق والعتاق فادفع الوكيل
وقوع اخذنا ورجع الموكل على المكنوع ما اتلف عليه اخذنا ولو اكره على الدراج
ولزم ولا يبرج على المكنوع مالز منه وكذلك الجوين والمكسرة والطهار لا يحل فيها الاكراه
وكذا الرجوع والايلاء والنفق فيه بالبيان ولو كانت مضي اربعة اشهر ولم يكن دخل
ها لزمه نصف المهر وليس ان يبرج به على المكنوع وكذا الخلع ثم اذا كانت المرأة مكره
لزمها البدل وان مكرهته لا يبرج بها ولو اكره على ان يجعل كل حلو كملكه في المستقبل
حرا ففعل لم يبرج بذلك على النكاح المهر ولو اكره على عتق نصف عتق
كله فهو مختار ولا يحس على المكنوع عتد في جميعه وعندنا يضمن المكره قيمته ولو
اكره على اعتاق كله فاعتق نصفه يضمن نصفه وعندنا يضمن الكل ولو اكره على ان
تفرق لاحت عليه اجماع ان اكره على سلطان في القول الرجوع اليه لاني حنبله قال لا يجب
عليه الحذر في النواحيين وهذا اختلاف عصر و زمان ولو اكره على الرذة لم يبرج
امراته بالاجماع معنى لو لم يبرج عليه الكفر على سائر ما لا كراهه وقيل مطاوع بالامان
لم يبرج امراته حتى لو ادعت المرأة ذلك وانكر هو كان القول قوله ولو اكره على
حكم عليه بالسلام ولو رجع عنه بعد ما اكره عليه لم يقبل ولو قال المكره نويت النكاح
باطلا ولم اكن فعلت بابت امراته في الحكم ولو قال اردت ما طلبت او قد جرت

مضى

اخرج عن الباطل ما انت ديانة وقضاء وعلى هذا لو اكره على الصلوات وسبب السعي في
 الله عليه وسلم كوزدانة وقضاء ولو قال لم يخطر ببال شي وتوعد معا طلب حتى
 وقلي مطهر بالاعان لا تبين امراته ديانة ولا قضاء وهو المارد عاذر
 في الكفر واعلم ان حرمة اطفال الانسان كحرمة نفسه حتى لو اكره على قطع يده
 لا يرضى له قطعها كقتل نفسه ولو قطعها بغيره العاقلة وحكي العصاص على الكثرة ولو
 اكره على قطع طرفه حتى قطع يده في ما اذا اكره على قتل نفسه حيث لا يخل
 قتلها ولو قال لتقتل نفسك النار او من اجل ذلك ولا يفتكرك وكان لا اله الا الله
 حيث لا يجوز ولكن فيه نوع خوف فله احسان ان شاء فعل وان شاء لم يفعل وصبر
 حتى تفتل وعندهما يصبر ولا يفعل ذلك ثم اذا التفت نفسه في النار فاحرق على
 الحكم العصاص ولو اكره على المرأة على الكفر في كراهة غير من حيث ثم رآه
 الاكره وصبر المرأة ولم يرضى الولي فلتولي السوي منهما عند الى حسن
 وليس ذلك عندهما والله يجهل بحال وجهه المآل **كتاب** **في** **الزنا**
اللعن مطلقا الى منع كان وفي الشريعة منع عن الصرف في الافعال الصالحة
ورقا وجنون فانها بوجه في الاقوال دون الاحوال فكذلك تصرف صفها
 وجنون وعبد لا اذن سبعة الثالث واذن وفي الاولين واذا اذن الولي
 اجنس جاز فتصرف ما يملكه ان كان بالغ او ان كان خيرا هو المهر الصغير ولا يورثه
 المخلو صلا ولو اجازة الولي وان كان من مائة وبعث لولي في حال افاقها
 والمجنونة كالبعث العاقل في تصرفاته ورفع التكليف عنه وعصية في اصول العموم
 معتد منهم وهو يجوز ان صرف ان السع حالك في الشراء جاليد وعلم الغيب ليس من الاعمال
 وتقصده يحصل الربح والنفادة بحيزه الولي او المولى ان رآه ذلك وعنده السعة
 لا يصح تصرفه اجازة ولو ائتمروا سنا صنفوا بالاجماع ما عرفت ان اجزلا من الاعمال

ولا يصح اقرا صبي وجنون في حق الغنم وعبد في حق سائر الحيوان والاجماع
 فلو اقر مال على نفسه لزمه بعد كونه ولو اقر بحد وقود في حال كونه حيا
 بالاجماع ولا يجوز على امر ابان نفسه اي نفسه وعندهما والله عز وجل
 السعة وهو العمل في مخرج الربح القوم جمع العمل السليم وانشاء الهوى
 وترك ما دل عليه الحق ومن عادية السعة التميز والاسراف في النفقة والهم
 لا العوص ولا العرف من عمل دفع المال الى الغنى واللا بد من شراء الحمام الطيارة من
 غايل فيلزم جره كالحجر على المتطلب الحاصل وهو من لا يوفى الضرر والنفق في الامر
 والادوية والكره والاعذية والمغنى الما جى وهو الذي يعلم العوام اجيل
 الباطل كتحليم الارتداد لستين المرأة من زوجها او سقط عنه الكوفة ولا سالي
 من تحريم اكله وعلل احرامه والمكارس المحسوس وهو الذي يوجب اجمالا وتقبل
 الكراهة وليس له مجال ولا مجال شتمه وانه محل عليها وانما من غيرة عليه
 انكر اليه وهو تصرف ما اذن في هوى نفسه فاذا جاء او ان اخبره حتى
 في بطل غرض المساجد وينهت ماله لا فائده بل يقع المصبي غير مستد في دفعه اليه
 بالاجماع فلو بلغ حيا وعشرين سنة من قبل الولادة يرفع اليه ماله ونفذ بصره
 اي ما صدر من من المهر فاته بعد البلوغ وصل الوصول الى المدة المذكورة وهذا عند
 الى خمسة وعندهما والله عز وجل والظاهر من سون الكلام انما قوامه العمل في حجر
 ما يملكه ولا يفعل وليس كذلك بل كسب الغنى خصوص بالسعة واماني الغنم فيها
 وهم سوا في حجر سون الى خمسة في نظر ذلك من سون الكرم لم يعل ولا يجوز العاقل الباطل
 بدس وان طلبت غناؤه بغيره ونجس له ما له في ربه ولا يكون بهذا الكراهة
 على السع لانه يحكم الشرع في سعة ما له من اي بالدين ايضا اذا طلبه غناؤه
 وباع ماله ان امنه عن نفسه وقسم ثمنه بين الزوجة بالخصص ومنه من صرف

وعندهما والله لا ولا يورث
 ولا يورث ولا يورث

بالنحوه كالا قار وبيع بابل من مئة ولو كان ماله ودينه درهمين ففهي مائة وكذا
ادالكما ذنانه ولو اختلعا ببيع في دينه مالا جماع ولا سبع الفاضل عشرة وعقارها
بيع القاضى كلهما بفضاء دينه فبيع او لا ينفذ فان لم ينفذ فالوحدان فان لم
يبيع العقار وستر عليه دست من ثبته وبيع الباقي ولو كان للمدين مائة مئة
سبع وشرى به ثوبان بدينه بغير الناق الى دينه وكذا ذلك المسكن وان اقر في
حاله بغير مال لزمه بغير فضائه الديون ولو استهلك مالا بزام صاحبه الهبة وبنق
القاضى على المدين الجور وعار زوجته واولاده الصغار وذوي الارحام من ماله
ولا يحرق عليه الضمان الا في كل من خسر القاضى الى ان يظهر انه لو كان مالا لآخره فاذا
سئل عن ماله لا ماله اخرج من محبس حذر عن ماله من الجور والافان ولو اخرج
من محبس ماله الغنم ان شاء او لا حول سنة وبينهم وما خذون فصل كسبه
ونقسم سهم بقدر حصص ولو قدم بعضهم حاز ولا ينفونه من التعرف والسر والكلية
في ملكان خصوص بل بدور وموحد دار ولو دخل داره لانه طوع به بل كل من
داره الى ان حله الا اذا خاف انه يخن او يهرس من جانب اخر ثم اذا فقه
الحاكم حال سنة وبل عرفانه الا ان يعموا السنة ان لم حاله وان كان المردوم لا حله
الامر كبره لم يكن لهم ان ينفوه من الزنا في يحصل مقدار قوته بوما فيوما فاذا
اكتسب ذلك بونه فله ان ينفوه من الزنا في ذلك وحده وقال في الدماء ولو اخار
المطكوك والطالب الملازمة له ذلك ولو كان الدين محال لرجل كالمراة لا ملازمها
امينة ملازمها اقل من متبع عيبي اي شتر من ماعا فافلس والمقل قائم في ماله
اسوة للمنفقة في مراده بغير ماله من المثل باذن البائع وان كان قتل القاص
فالبائع ان محبس المتاع حتى يقبض المثل وكذا اذا هب المشرى اخره كان
ان يسترده وحده بالمثل وعند الله صاحبها حتى في حوة المشرى ويعد هو حتى لا

محس

بها عند السامعي فحقا **فصل** في طوع العلام باحقق واحبال وانزال والنا
اي وان لم يبيع باحد من الامور بعد دخوله وقت البقي فحقا تم له ثمانية عشر
سنة يعني اذا تم بين المدة حكم ببلوغه وان لم يوجد واحد منها وقبله لا وبيع اجارة
بمحس في احكام وجبل مالا جماع ولم يذكر الانزال فيها لانه امر باطلي لا ينظر فيها
كما ينظر من الرجل الا في رواية عن احمد ببلوغها بمحس فعلا بالاحكام وانحل
والا حتى تنم لها سبعة عشر سنة وعندنا والعلمة بخمس سنة فيها اي في العلم
واجارته وبيع في اليوم وهو رواية عن ابي حنيفة وادنى المدة اي مدة طوع
بحيث تصدق فيها بحدثة اثنا عشرة وفي حثها تسع سنين في المصدقان فيما اذا
كان المدة اقل منهما راها اي العلام والجارته وقال لا يبيع اصدقا وكلم
اي ببلوغ فيكون احكامها احكام البالون **كتاب** الماذون كمالا ان يدار
الامر ما خلا استتاف عرفه فقال الاذن فكسروا سوطا حتى قال بعض العصفاء
يعني حتى المثل لا حتى المولى لانه اختصاه بالبعد عن صحه في نفسه لان حتى المولى كالمثل
ولذلك ماخذ من كسبه جبر القول ان كان المنة حتى يسقط والا فلا وتعيده بالمولى كونه
اصلا واذن الصبي كالتب له في الوقت زمان ولا يخصص مكان ونوع من الجارة
وعذرهم والسامعي واحمد انا ببيع عبارة عن توكيل فصول ومخصص حتى
لا يولي بعد ان كازهما وشرطان يكون العبد من مغل التعرف ويقصده والامر
من عند التعرف سعا واجارة درهما ولا شرفا ان يكون حال المازمة حتى حاز
من العبد الماذون والملايك والشريك والاب والجد والناف والوالي وسد الاذن
بالسكوت عند رويهم سبع وشرى ولا فرق في ذلك بين ان سعى عينا محلو كالمولى
او بغيره ماذونة او بغير اذنه سعا صحها او فاسدا ولو امره المولى سعى ماله
يصبر ما دونه ولو راي عيبي في حانوته سعى فسكت حتى باع ماعا كغيره حتى

المولى

بيع

منه التبيين
وعند مالك وفي البئر
والا لاهم

كان اذنا ولو دفع رجل الى عبد رجل متاعا بسبعة فباعه وراه المولى ولم يرد له
ما ذونا له في التجارة وكوز ذكته البيع على صاحب المتاع وعذر ذكته لا
اي لا يشت بالسكوت او ان لا يشترا شي بعينه يعني لو اذن له مولا اذنا
عاما مان قال اذنت لك التجارة ولم تعينه شرا بعينه ولا تمنع من التجارة
حازله النقص في جميع التجارات بيع وشراء وان كان بعينه فاحسن خلافها
ولو امره بشراء شي بعينه كالطعام والكسوة لا يكون اذنا ويكون اكراما وكذا
لو امره ببيع ثوب بعينه ولو كل لهما اي كوز للما ذون الوكيل مع الوكيل
ويراهن ويسا جروا وجره علماء وله ان يدفع الارض من ارضه وياخذها وياخذها
وله ان سرر طعاما وزرع فيها ومسح جرب السوت واكوايت ولو جربا
ويوزعها وعذر السكوت لا يجوز ان يبيع ثوبها ويرجها وتشارك شره
عنان لا شره معاوضه ويوزعها ويغصب وودعه سواء كان عليه دين
او لم يكن اذا كان الاقرار بالدين في صحة ولو كان في مرضه قدم غرامة الصحة
كافي لحر وسطل اقراره بلفظه والولد والوالدين عند ان يحميه خلافها ولا
تبرقه الا ما ذون المولى ولا يبرقه مما يملك عبدا او امه خلافها لاني يوزع الامه
ولا يملكها الا اذا اجازة المولى ولم يكن على العبد دين قليل او كثير ثم اذا جرحه
ليس للعبد ان يقبض بديل الكفاية ولا يعق وان اجازة المولى ولم يكن عليه دين جاز
وان كان عليه دين مشقوق لا ينفذ عند ان يحميه خلافها ولا يملك سائر الجاه
ويهدر طعاما يسيرا او تصيف من يطعمه وعن ابي يوسف ان المحرر عليه اذا ذنا له
المولى قوت يومه فدعا بعض رفقاء فلا يباس ولا يملك ان يقد للضيافة وتعذر في
ان يهدي الا شي اليسير من الاكل وليس له ان يهدي الدراهم ولا يباس لمرارة المولى
من بيت ذواها شي يسير يرفع بدون استطلاع الكوفة والاب والوصي لا يملك في مال

وغيره

ولا يبرقه

راي

مال الصبغة الا عند ان يفي وما ملك اي لا يطويه ايضا بل اذن من المولى وليس
ان يهدي الدراهم ويجط من الثمن بحسب كفاية الخط من غيب او احاط الرمي
العادة وله ان يوجع له وس وجع ودنه يتعلق برقبته ببيع به ان لم
سبده وقسم منه بخصص وما يبيع طول بوعينه وبيع كس الا جماع وعند
بيد ما يملك عند انعدام سوقي من رقبته ولا يبيع العام ببيع بل يتوهم
لا احتمال ان يكون له مال عموم عليه او دين بفضه ومنع العكس هذا في
عذر فر وان كان العكس لا يبرق مع العكس حال المغنى ولا يبرق العكس
وام اذن من الدين ما ظهر له من المولى كدس الاستهلاك والكفر ونفقة الزوجة واما ما
لم يظهر له صحة لا يبيع به بل يطالب بعد ايجرة وسرطاس العبد نفسه ان يكون
حاضرا او يبيع كسبه لاسرطاسه من حضور العبد ولو اسراه بعد السلم لم يكن له
على العبد يتعلق ولا يتعلق ودين العتامة كجعة ما في دين من مال المالك بعد الدين
وقد ياتي سبكا وسلم للمولى ما اذن من العبد قبل جوق الدين ولو كان
المولى ما صدر من العبد كل شهر الغلة فصل لجوق الدين كان له ان يافق بعد طوفة
غلة من كس الا عند زور واس فقي وما لك يتعلق بكس لا برقبته والحال من الدين
من كسبه يوزع منه بوعينه وعن احمد يتعلق بزمه ببيع ويخرج المولى لو علمه ان
اهل سوقه وعذر العبد ببيع ما عليه وعلمهم وعندنا لا حاجة الى علمه ولو جرحه عليه حفرة
الاقل لم يصح محو اعلمه حتى لو اذنه من علم منهم ومن لم يعلم جاز السب وقال الربيع
انما سرطان يكون احرش باعها اذا كان الاقل سايها اما ان اذن لم يعلم
الا العبد ثم جرح عليه يعلم العبد صا ر محو اعلمه ولو جرحه وجنونه مطلقا ولو جرحه
اخر من يذنا اي نصر محو اعلمه من كسبه علم العبد ولم يعلم ويحجب ما باقى حكمها
حتى لا سرطان يعلمه اهل سود واستلاد اي اذنا استول المولى لامة الما ذون

بالاجماع

لا يباع

بجره اجماع

سب

سحر وعبد زهر والسلا لا يحرمها اي مالا باق والتميلاد والمكرونة القيسين الحما
حلا واسما في الابق ولا سدره بالاجماع ليعني الماخذون لها ولا يصح
محوها عليها بالتبذير فان ذكرها ليس في حتمها على ان يكون في محل التحا
وصحرمها اي مالا سلا والبدن قيمتها للزحاة ولا يجوز بيعها فخرم المولى العبد
وعتق السلا لا افرعده بخره كما في برة مائة مائة غنم او غنم صحر
وعند التثنية لا ولو اقر بدين فذكر كعصمة منه وقال ابو يوسف وجعل لا يصح فواره
اقراره بعينه
كلاف ما اذا اشترى المولى من بده قبل الاقرار وكذا اذا اشترى المولى من غيره
ولا يملك سحره ما في نفعه لو احاطه منه كما في سحره وبرقته فمطل خربن اي حرر مولى
عسا من سحره ولو لم يخطبه وبرقته صح خربن وعندهما والسرعة ملك فتمها اي في الخطا
وغیره وسعد عتقه في عينه ونعزم قيمته للزحاة ولو اسول جارية عمره الماذا
له وعليه دين مستوفى صارت ام ولله وضمن فتمها ولا يخرم سحرها ولا قيمته
ولله ما هذا مالا باق ولو اشترى المولى من غيره بدين مستوفى ثم وطها فولدت
عتقت بالاستيلاد وعليه العتق كما يثبت سحر المولى من عند المولى ولا يصح
اي سحر الماذا من سحره الا يملك قيمته ولو باع سحره منه سحره او اقل صح وطلعت العين
لو سلم مبعوه قبل قبضه وله اي مولى حب اي حسي مبعوه باليمن وان سلم المبعوه قبل قبضه
الطلعت في العين فلم يبق له حق الا في الدين والمولى لا سحره على عينه ولا سحره باليمن
كلاف ما اذا كان الثمن عرضا حيث يكون المولى احب به من الزحاة وكذا اذا باع العبد
من سحره فسلم اليه المبعوه قبل قبضه المثل حيث لا سقوط الثمن وهذا اذا كان على العبد دين
وان لم يكن عليه دين لا يجوز مبايعته مع المولى لعدم القابلية لان الكل له ولا حق في غيره
وعند السلا لا وصح اعتاقه يجوز ان يرجع الضمير الى الفاعل او المفعول وعلى كل السعدين
اذا ما خذوف وضمن قيمته للزحاة بخلاف ما اذا كان الماخذون له مبررا او اوم والرجب

بها

حيث لا يجب الضمان باعتا قها وان كان الدين اقل من القيمة صلي الدين بالغير وان كان
اكثر من قيمته ضمن قيمته بالوجه ما بلغت وطولت حتمه جاعلي السعدين اي الزحاة ان يطا
بعدا حتمه ان يبي من الدين شي لم ينف القيمة ولو اشترى المولى ما من الزحاة فله
ان يضمنوا مولا العبد فان العبد الماذا من الدين بالبراء من الدين ما من الزحاة ولا يخط
وعندهما كلاف اسما في موصد الدين من كسبه والا اي فان لم يوجد من كسبه
بالدين سعد عتقه وعن احمد بن رواته في ذمة سحره ولو باع سحره وعندهما
ضمن الزحاة البايح قيمته ولو رد العبد المبعوه على الساع عتق سحره عليه على الزحاة
وحتمه منه اي وان كان حق الزحاة في العبد هذا اذ ادره عليه قبل القبض مطلقا
او بعد قبضه وكذا اذ ادره عليه في الروية او الشرط وان رد بعد القبض
بغير قبضه فلا يسيل للزحاة على العبد ولا المولى على العبد وان فضل من دينه
رجعوا به على العبد بغيره او اشترى موقوف على البايع في قوله ضمن الزحاة
البايع اي ضمنوا المشرى او اجازوا السع واخذوا الثمن في صلته ان الزحاة
بين سحره اشترى اجازة السع وضمنوا لها ما شاء وان لم يضمنوا المشرى رجعوا
على البايع باليمن وان ضمنوا البايع سلم المبعوه المشرى وتم السع ولو ظهر العبد بعد ما
اختره وانضمن احد المايس لم يملك سحره ان قضى القاض بالقيمة بينه او باياء
يدين وان قضى لها بقول الخصم مع ثمنه وقد ادعى الزحاة اكثر منه فتم بخياره ان
ان شاء وارضاها بالقيمة وان شاء واردها واخذوا العبد فمعه لهم باعته سحره
اي باع السعد الماذا من الماخذون لاجل اداء دينه وعلم المشرى بدينه فلهما رجع
سحره ان حقه قد فات وهو ان للزحاة حق الاستعانة او الاستعانة والكل هذا وان
مخصوصه فالاول تام مؤخر والثاني ناقص محمل بالسع زال منه الخيرة وقد كان لهم
هذه قال الزحاة وقايرت هذا الكلام بالدين سقوط خيار المشرى في الرد وعيب الدين

حتى يخرم السبع حتى المتعاقبين بعد ما رضى - الزوجات انتهى ولا يلحق ان الدرس لا يضر
المشتركا في مادة واحدة وهي نفقة الزوج وفي غير البايع الزوجاء على
العبد المدين الا بعد ثبوته ولا يضر فيه المشرك الا ان يقال ان كان مديونا لم يخل
الى المعقود فبهذا الوجه يكون الدرس عبدا وقال الرباعي وهذا اي رد الزوجات او الدرس
الدرس حالا وكان النسخ من غير طلب الزوجات والتمس لا يلحق بالدرس فاما اذا وجدوا
فانه لا يجوز لهم ردده قال صاحب قالوا تاويل اذا لم يصل اليهم كانا وصل
ولا حياة في السبع ليس لهم ان يردوه لو وصل صحتهم وقد نزل الى غير المشرك الى ان
يكون لهم خيار الفسخ عند الوصول اذا لم يكن فيه حياة وان لم يفسخ فمقتضى وان كان
فيه حياة ثبتت لهم خيار الفسخ وان وفي المثل بقتهم على خيار الفسخ اذا لم
يتمس بقتهم وان لم يكن فيه حياة لا جلا كسواء واجيب بانه اذا وصل اليهم صحتهم
ولا حياة لا يجوز لهم الفسخ حيث رضوا به واورد عليه بانه يذهب بخياره ولو كان
فانهم اذا قبضوا المثل ورضوا به سقط صحتهم وان كان فيه حياة اسير وانما ان
يقول انه اذا لم يكن فيه حياة وقبضوا المثل رضوا به واما اذا كانت فيه حياة فلا
يرضون به وان قبضوا لانه لم يكن يصل اليهم من ثمنه ان يرد من الاول ويتركه
اذا كان فيه حياة لهم ان يقولوا انما قبضنا المثل لا عبقا دنا ان عام الفسخ هذا الكلام
عنه لا يخفى على من قال والله اعلم حقيقة الحال فلو غاب البايع فامتنع من بيعه كوماع
السيد العبد المدين لو بینه وفضله المشرك ثم غاب البايع لا يكون المشرك حاصلا للزوجات
اذا انكر المشرك الدرس بالارادة عن ابي يوسف يكون خصا ونقص لهم بونه ومن يرد
مصر او قال انما بعد زيدا فاشترى واما لزمه اي يقبل قول بانه مدين في حق كسبه حتى
تغيب عنه من كسبه وهذا غلط وجهان احدهما ان يجر ان مولاه اذن له فصدق اخفا
والثاني ان سببه وسر ولا يخبر بشيء منه فثبت الاذن في هذا الطريق الا ان قالوا

المدة

في نظره يقول وعلم
بالبيع فاجر جليل

فلو نوتة الديون سوي من كسبه ولا بايع فيه اصلاحا حتى يحكم حقه له
وهذا قرار على الخبرين لا يصدق في اخباره لمونه ما دوننا الا عند
الاصح في القول لا يلحق البايع غنم ايضا فلو حكم بينه واقر ما ذنبه بيع
بالدرس وان قال هو محجور عليه كان القول له الا اذا اثبت الزوجات بالاذن
بالسنة والآي وان لم يقر بالاذن لا بايع اذن ولي البصير او لمحتوه
فمنه في السبع والشراء كعبد مدين في ما ذكر من الاحكام وعند النكاح لا يفسد
بأذنه الا في رواية عن احمد وبعض الفقهاء واصل اختلاف بينا وبينه
في ان يمارته صالحة للعتق والسرعة عندنا فيما هو متردد بين النفع وانفرا
النفع المحض وعنده غير صالح حتى لو توكل بالشرع حار عندها وغنم لا يجوز
والمراد بالولي ولي له تصرف في المال وهو ابو له ثم وصي الاب ثم جد وهو
اب له ثم وصي جده ثم الوالي ثم العاقب او وصي العاقب واحا حاكم
الاصول من العصبات كالعم والالة او غيرهم كالام وصاحب الشرط لا يفسخ
له وكذا البصير والمعتوه ان ماذن لعبد ايضا وليس للبصير والمعتوه الما
لها ان يزوجا فالحكمها ولا ان تزوجا الا ان ماذن لها الوالي بالزوج
او بزوج الام وصح بيع الوصي ماله من البصير او شرأوه من شرط نفع طاهر
وهو ان سعى من اوى درهمين بدرهم وقيل ما يساوي العاشر مائة
وهذا عند ابي حنيفة وعند جما لا يجوز ويروى رجح ابي يوسف الى قوله
الى حنيفة **كنا** **العصب** هو في اللغة اخذ الشيء من الخير
على وجه التهمر حال كان او غيره وقد ردد عليه اوصاف في الشرع وهو ان
يدرجه والنيات بربطه في مال منقوض فخرم قابل للنقل اخيرا وان كان
حتى لا يفسد العاقبة وايد المصوب اذا هلكت بغير تعد ولا ما صار

كما ينبغي عنه قوله الشرعي وهو

لما اذا انقضت وصحتها او
او ولو كان لا يصلح

المعصية بغير ضيق وكذا الوجهي المالك على مواسم حتى صارت الضيق
وكذا لا يضمن على المقوم كالمراوغة المحترمة كمال الجهر في دار الجور وما لا يصلح
النفق كالعقار وعند السكينة انما هو بمطلة وعند الجور هو بغيره من المالك
لا غير حتى يصير العقار بالعصب عنه ولا يضمن واما الخصب فالاحكام والمحل
على المرأة عصب لا حلو على غيرها لان الحلو على نسبه ليس هو وفيه وعند
السكينة الحلو على نسبه عصب وهذا الاختلاف بناء على اهلهم وعلى غيرها
او عين في كل من نفسه لان المالك يختلف حسب المالكين ورد العين فهو الجور
الاصل على ما قالوا في رد القية في القية او المثل في المثل في خصص بصله
عند تحذر الاصل ولذا عطلت رد العين بوجوهين قبل ابدان ولو اتي
بالقيمة او المثل لا يعتد به كونه قاضيا وكذا رايه الغاصب بوجوهين
من غير علم المالكين سلبه لغيره كما اذا وسيله او طم امانه او اذ ووجه
والمالك لا يدرى انه ملكه وعندنا في لاسر اية الغاصب ياكل المالك الطعام
المعصية بغير علمه وقيل الموح لا يصح هو المثل والقيمة ورد العين في نفس
او رد مثل لو كان المعصية ميسرا ان يملك والمواثيق المثل والمورود
المعاصر للمحور والبنيان حلا فالزوجة الاخيرة ولو انضمت اى انضمت
عن ابدان الناس بان لا يوجد الوفا الزم ببيع دونه وان كان بوجوهين
ذكر في النهاية طرقة قيمة يوم المعصية عفا في حقه لا و قال مالك والشر
ان فقه وعنده ما فهم واحمد و محمد يوم الا نطق اى انقطاع المثل وعند
ابي حنيفة طرقة قيمة يوم الغصب وما لا يصلح اى حال الضيق المثل بغيره يوم
الغصب بالاحكام من العتبات الا عند احمد يوم التلف وان في الزم المالك
قيمة من حين الغصب الى يوم التلف وقال الزهري يضمن بغيره صورة عند مالك

ويحتمل ان نضمن والموت

او من سلم ببيع او

والا فتمت الاجماع

ولم يترك المص فان ادعى المالك حسن طلبة صاحبه احكام حتى يعلم ان بوجوهين
ولم يترك هذا المحسوس في حقه من هو موكول الى راي القاض فان اطلق
الملك متقاوته ولو ادعى الغاصب المالكه عن صاحبه بعد الرد وعلى المالك واقاما
السنة منه الغاصب الى عند جرحه وبنية المالك الى نوس ثم فسخ عليه بطلان
عصب عقارا فملكه من لم يضمن وعند محمد والسكينة يضمن ونفي اى بالنقصان في
الوقوف نظر الجانبة الوقف وهو قول زهرى و ابي حنيفة لا و على هذا الخلاف لو باع
العقار بعد الغصب او قبل الغصب وكذا المهر او باعه من غير غصب او بغيره
المهر لا يضمن في قراره حتى المهر ولا يضمن للبايع عند ابي حنيفة و ابي يوسف
وقد علم من بيان الخلاف في العقار انه لا خلاف في غصب المنقول وما تضمنه
وزرعة في غصب العقار ضمنه كالتعلي بالاجماع واختلفوا في غصب النقصان قال
نصير بن يحيى انه ينظر في سائر الارض قبل الاستعمال ويضمن ما ضمنه من
التفاوت وقال محمد بن سنان يعتبر ذلك بالشراء قبل الاستعمال ويضمن وهو الاقرب
ثم ما خذ الحاص وهو البذر وما عزم من النقصان وما انفق على الزرع وينصرف
ما تمضى عندهما حتى او الغصب ارضا وزرعها كرس واخرجت ثمانية الارزاق
من الثبوت قد كرس ونقصها قد كرس فانه ما خذ منه اربعة الارزاق وينصرف بالثبوت
وقال ابو يوسف لا تصدق شي ولو استعمل تصدق بالثبوت اى ان اقل المعصية بان
كان عبدا شرا فاحرقه ففقدته كالحلال وضمن النقصان تصدق الغاصب بالثبوت
كما تصدق لو تصرف في المعصية والودعة وبيع وقال الزهري صورة العمل
فالمالك يقر قول ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف لا تصدق وكان سعي ان تصدق ما
زاد على ما ضمن عندهما لا بالثبوت كلها انتهى والمراد بالثبوت ما بقي بعد الاجراء
عن المصارف فيرجع التصديق بما زاد الى التصديق بالثبوت ثم قال واما الثاني فهو

كما اذا ادعى المولى المالك

والعصب فيما ينفق

يضمن انه ينظر في سائر الارض

مان ما لم

وهو ما اذا تصرف في الموصوف ونحوها وبها على وجه احوال يكون من جنس
 بالعيين كالعروض او لا يتعين كالنفوس فان كان الاول لا يحل له التنازل
 منه قبل الضمان وبعد يحل الا فيما زاد على قدر العيم وهو البرج المدكور وهو
 البرج المدكور من فانه لا يطيبه ويتصدق وان كان الثاني فهو على ارجح
 على قول الكوفي اما ان اشار اليه ونعذره او اشار اليه ونعذره ثم اطلق
 اطلاقا ونعذره او اشار اليه ونعذره وفي كل ذلك صور الوجه الاول بطول
 وقال ساجي لا يطيب كل حال ان يتناول قبل ان يضمن وبعد لا يطيب البرج لكل
 حال وهو المختار واحار بعضهم الغنم على قول الكوفي لكثرة احكام وهذا كله على
 قول ابي حنيفة ومحمد وعلى قول ابي يوسف لا يتصدق بشيء منه وهذا احوط
 منهم فيما اذا صار بالتقاضي من حصة ما من ضمن دراهم مثلا وصار في يده
 بدل المضمون دراهم وان كان حلا وحصل حصة ما كان المضمون دراهم وما في
 من الدراهم ما اولا وضاعا لا يحل عليه التصديق بالاجماع الى هذا كلامه مع نوع الاختصار
 وهذا ما يحفظ به قالت السلي في قول عنهم وعندهم في قول آخر البرج للمالك
 لا يحل استئجاره قبل اداء الضمان بنسبة تشديد الداء متعلق بملك وطبق ما فيها
 وذكها ونحوها او طبعها وطحن ونزع في مثل تحطه وانما ذنوب في اخذ
 واما اخر النفوس كالصنف وبنات على ساجه وبنات على ساجه وبنات على ساجه
 واستعمل احوال الدور وبناتها واساسها كذا في الغارة وخصل الكلام ان الغارة
 ملك للموصوف بغير عيشه ما ذكر وما ياتر ولكنه لا يحل له الاستئجار قبل ضمانه بله والضا
 فانه متى تغيرت العين جعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم خالفها وحطت
 الغاصب بحيث لا يمكن تغيره زال ملك الموصوف عنها وملكها ولا يحل له الاستئجار
 قبل ادائها الا الذهب والفضة فانه لا يملكها ما حاذه او انى او صهره وذا نيز

او دراهم وهذا عند ابي حنيفة وعندهما على ملكها الغاصب صهرها وذا نيز ودرهم
 وعند السلي في القول لا يطيب كل حال المالك وهو رواية عن ابي يوسف غير ان
 اذا اخذ راخذ العين لا يضمنه الغاصب على من في الاحوال الروية وعند السلي
 يضمنه وعن ابي يوسف ان ملكه نزول عن العين وملك الغاصب لكنه ساء فتوفي
 ومن الموصوف على ما ذكر عليه الغصب من المثل او العيم وان خات الغاصب الموصوف
 منه احوط به من سائر النعماء ثم ادخل في اليه الفقه او حذره او حكم الحاكم بعينه او
 تراصيا على مقدار حل له الاستئجار به وقال ابو يوسف لا يحفظ والنواة المزروعة
 كحورية الاستئجار قبل اداء الضمان ولا يتصدق بالفضل عنده وقال الفقه احوط
 والكرخي انما سوط على المالك على احوالها واما اذا باي عليها فلا
 ينقطع فهدم لرد كما اذا باي في الارض الموصوفة وهذا اذا كان في النماء اكثر
 من قيمته احوط واذا كانت اقل فلم ينقطع على المالك كذا في اهلها بغير
 الذخيرة ولو دمج شاة او خرق ثوبا خرقا فاحصن قيمته او سلمه ولم يضمن
 يعني ان الموصوف من غير يضمن جميع قيمته وتركه له وبين يضمن بغيره وان
 لا ان الغاصب يخرنها كما تراهي من كلام المصنف ولو كان الداء غير فاكول المصنف
 قاطع الطرف جمع قيمتها خلاف قطع طرف العبد حيث يضمن نصف قيمته الا على السلي
 له ارضه وفي خرق يسير ضمن بغيره ما لا يجتمع مع ما خذره وليس غير ذلك
 في تعينه والصح ان الغاصب جاسعوت بعض العين حتى المنفعة وسقي بعض العين
 مع بعض المنفعة واليسير ما لا يورث شيء من المنفعة وانما يدخل في بعض من المنفعة ولو
 غرس اوتوى في الارض الموصوفة فلهما بالاجماع وردت الارض الى صاحبها وهذا
 اذا كانت قبل احوط اكثر من قيمه النماء والوس وان كان العكس فلهما نصيب
 له فيما ساجه وما خذره ذكر في اهلها ونعته الزايد في سائر العود على المحيط

على مثال البيع قبل الضمان
 وحصل الا بغيره

وعند مالك حرم المالك من
 النضامين واخذ من لئالي

وهذا اذا لم يحد منه صنفه ولو حذر
 بان لا يطبقها سوط على المالك
 عنه عندنا

وقال الامام رضي الله عنه
 في كل عين من الاكسار الا ان
 الروية فان احكم فيها مطلقا ان
 يكون صاحبها خيرا لئلا ان ملك
 العين ولا يرضى على النقصان
 ان يملك العين ونقصه على اوجه

وعلى هذا لو استلقت حاجة لولادة بنظرها أكثر قيمة فلصاحب الأكثر ان يأخذ
 ولصاحبها الآخر ولو أدخل التوترا سنة قدر من الخاسر معذرا خراجه ولو
 الارض بالعلم ضمن المعضوم من بناءه وغرسه معلوما وكيف معفتها ان يقوم
 الارض وبها بناء او شجر حتى يلقى اي امر يعلو ويقوم وصد بالبناء وكذا
 فضمن فضلها منها وقال الرعي كذا قالوا وسوالس بضمن لعمدة معلوم بل هو
 ضمان لقيمة وانما مستحق العلم وانما يكون ضمانا لعمدة معلوما لو قوم البناء والتمس
 معلوما موصوعا في الارض فان قدر الزرع حطبا والبناء آحوا اولها او غيره
 فيقوم وصح من غير ان يضمن الى الارض انتهى اقول لا يخفى على المتأمل انه سؤل الكلام
 الاول الى هذا فليس كذلك وان صح الفاضل ثوبا اولت سوتها معضوما لضمن
 قيمتها بلا ضيق في الثوب الا ان يضمن ولت في السون انما الضم او اخذها وصح ما را د
 البصع واللت يعان لما لك الخيرة بين يدي ولا يخفى وزمها ولا يقدرا ان
 الخلف الفاضل فيما اخاره الا عندك في واحده فلم يصعب ان يضمن وسلم لهما
 وان اشق في ثوبين لك فعلى ضمان الثغقان كلان السون وقال او
 في مسئلة الغصب ان شاء رب الثوب باع الثوب مضرب كل واحد منهما بعمدة ماله وقال
 الرعي ونحوه من جنس ايها واتوا وسزا اليها يرد الى الاول لان ماله من المهن
 ان له هذا ولا يقدرا ان يخالها الفاضل اما لو اخار شيئا آحوا كما هو حال المهن
 في ملكه فيخبر ولا حاجة الى ساء لان في البيع نفعا للمالكين وقد روي عن ابي
 ان الفاضل اذا ضاع سود هو ثغقان وعندهما رما دة كسار الاولان قيل
 هذا الى هذا اختلاف عمر و زمان ولذا لم نذكر المهن انتهى نحو زعمهم ذكره لكونه رواية
 ضعيفة بل على قوله وقد روي عن ابي جهم ولو غصب البصع بان كان فيه ماله من
 وبالصنع تراجم الى عشر من نظر الى ثوب زيد فيه ذلك البصع فان كان الرما دة

كذا
 اي

وفي قولك لا يخفى
 وسئلان المهن
 فيه الثوب والبصع

ياخذ رب الثوب ثوبه وختمه دراهم لان صاحب الثوب وحده على الفاضل ضمان
 ثغقان قيمة ثوبه عشر دراهم ووحده على الفاضل ضمان صنعة ختمه والختم بالختم
 قصاص ويرجع عليه بما بقي من الثغقان وهو ختمه رواه هشام عن حماد
 وهذا محل من حيث ان المعضوم منه لم يصل اليه المعضوم كله وانما وصل
 اليه بعضه وكان من جهة ان يطالب المالك بالعمدة فكيف توجه عليه الطلب وهو
 لم ينتفع بالصنع شيئا ولم يحصل له به الا تلف ماله وكيف يستوفى من الفاضل
 المعضوم بالالتفاف والالتفاف ثوب لو جرح المهن وكيف صار مستقطا له هنا
 الى هنا كلامه وكمن ان يقال ان ما اتلفه الفاضل ليس الا غنم دراهم من قيمة
 المعضوم غير انه لم يحن في الثوب من قيمة الصنع وهو ختمه دراهم فسطله
 ايها ولا يضمن ختمه فلزم المصير الى الفاضل وختمه الباقى نعم يلزم ان يضمن
 ثوب الثوب ختمه وعشرون درهما وهو امر ضروري يلزم من قبول الثوب ولم من
 شيء يشبه ضمانا ولا سند فصار حتى لو لم يطلب الثوب وطلب فيه الثوب ولو يكون
 له ذلك في هذا السؤال ظاهر الورود واحتج في جوابه على غيب الفاضل المعضوم
 وصح لهما كما حكى الامامان في واحده لا لا علم والقول في العمدة للفاضل بغير
 او اشارة الى الفاضل المعضوم منه في تعيين قيمة المعضوم في صورة الغصب بان ادى
 المالك اكثر والفاضل اقل والقول للفاضل بغيره فيكون السنة للمالك بالاتفاق ولو اقام
 الفاضل السنة لا يفي في النهاية قال بعض ما يخاف من ان يصل منه ايضا وقد حصل
 اليه لاسا كما اذا ادعى رد الودعة وكان ابو على السني يقول بغيره السنة
 عوت من كل لكونها منها ومن ماله الودعة وهو الصنع فلو طار وفيه اكثر مما في السنة
 تقول المالك او بغيره او ماله فهو للفاضل والاحار للمالكين برود ما اخذه
 وما خذ ثوبه الا عند السني واحده خبار ولو ضمه بين الفاضل اخبارا بالاتفاق

ان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى وما هو المصنوع ولو طار وشمته
 من ماضيه او اقل مما مضى بيمينه قال الكرخ لا خسارة وفي ظاهر الرواية لو
 والبرئعي وهو الصحيح فلو اخذه برده عوضه ولو اخذ المالك اخذ الجاهل فلو اخذ
 كسها حتى ما صد ما دفع اليه من العتمة بوجه فضله المالك بعد السبع فدية وعنده
 اي لا يصدق له الا في رواية عن احمد ولو حرره ثم ضمنه لا اي لا يصدق له الا في
 وجه الوقف المذكور في المعصية ورواية اي لا يصدق له الا في وجه الوقف
 او مفصلة كالولاء والتمتع امانة فيضمن بالبعدى او بالتمتع بعد الطلبين المالك
 عند الساعي واحمد مضمون على الخاصه ونحوه في الاختلاف في حد المصنوع
 اجماره المضمونه بالولاء مضمون اي اذا ولد له بجماله ولو انقضت بالولاء
 كان النقصان مضمونا على العاصب بغير بالولد اي بغير النقصان بغير الولد ان كانت
 وفاء به فان سقط الفهم عنه وان لم يكن ذوقا سقط حيا به الا عند
 واحمد لا يحرر النقصان بالولد في مضمونه فدية فان كانت ضمنها لاني احرره وان
 الى جميعه وانما وعندهما والله ضمن نقصان اجل المصنوع في الامة فقط حتى لا
 يضمن الامتلاك لا يضمن احرره ومنافع العقب والمراومه المضمونه لا يضمن وعنده
 يضمن الا في رواية عن مالك واحمد ونفي في منافع المعدل كالاختلاف والوقف وما
 التسم بالنقصان فانه لو دخل دارا بيمينه كالاختلاف او احرم عبدا له ولو وقف
 ومالك التسم يضمن منافع باجر المثل نظر الوقف والتسم وفي المعدل كالاختلاف فلو
 حكما ولا يضمن خمره وسلم وخمره بالامتناع وضمنه الذي سواء كان المثل
 او لا فالاختلاف في واحد لا يضمن للذي ايضا غصب خمره وسلم او حله
 فخلل الخمر ودفع اجله فلكل واحد منهما وزاد البائع اي ياخذ اكل خمره
 واخذ المدبوع وروى عليه ما زاد البائع فيه والمراد بالاولاد اكله بالمثل من

من السبع والحق

باب
 بالاولاد

من السبع الى الظل او بالعكس ما لا ياتي ما لا اذا دفعه بانه فيه كالعقب والوقف
 وطرف مرفعه ان ينظر الى قيمته اكله فلكل واحد منهما وزاد البائع اي ياخذ اكل خمره
 منها وللعاصب ان يحب حتى سوف في حقه فلو اكلها ضمن اكل فلو اكلها
 قبل ان يرد بها ضمن اكل فقط ولا يضمن اكل المدبوع وهو عندني جيفه رجم
 وعندهما والله اكل المدبوع ايضا ويعطى ما زاد البائع فيه قال البرئعي
 محمول على احسن فاحتمل ان يضمن لاحدهما بالدرهم والآخر بالزيادة وما عندنا
 احسن فيخطا على العاصب فله ما زاد البائع فيه ويؤخذ منه الباقي لعدم الجارية في اخذ
 منه ذلك القدر ثم الرد عليه انتهى اقول الوصل بيان عدم صواب حتى العاصب
 لانه ما ضمن ثم يعطيه على ان يرد المدبوع قبل الاعطائه ولو دفعه ما لا يملكه كالباب
 والتمتع فلو لم يملكه جازا ولو استهلك العاصب مضمون قيمته مرفوعا وقيل ظاهر اعم
 مدبوع والاكثر على الاول ولو جعل العاصب اكله فزاد او جازا او ما بينهما من
 للمصنوع حقه عليه سبيل ولو كسر فزاد او ذفا او طبا او ما بينهما من الات الاول
 يضمن فيه ما يصح لمسا في حرقه واماله الا عندنا وما لا يملكه الا في المالك
 وبه يعني اليوم كقوله الفاد فيما من البس وذكر الصدر الشهيد انه لا يضمن
 على من اعطى والغصب والنوع الفاد حتى قالوا لا اساس للهوم على المصنوع
 ولو شفع زقا فيه خمر يضمن الزق عندهما وعندنا لا يضمن ولو شفع زقا
 الا الزمان لا يضمن بالبكر اذا كان ما دون الاحام والغنوى على قولها ولو كسر
 ذفا وطبا بصره في النوس او العود يضمن بالاقواق ثم الامر بالمعروف
 ان كان يخلط بطله انه يضمن منه ولا يضمن تركه ولو علم انه يملكه او يضمن
 وهو لا يضمن عليه او يضمن تركه افضل ولو علم انه لا يملكه ولا يضمن عليه
 ولا يضمن له ولا يضمن تركه افضل اراق سكر انفع النكاح الكاف اسم لاني من كفا

او اراق خمره

وهل مرق العصر
 وهو الذي يدر على من اعطى

الرطب او اشتد او منصف او هو ما يطبخ حتى ينزهر نصفه صنع وفي الميطون ان في
 طبخه هو الساوق روايان عن ابي حنيفة وسئل عن عند الله لا وكذا
 الامام من قال لا يصنع ولم يذكر المص حلا فلهما ويضع بهما الى سبب المنصف والسكر
 وعند الثلثة لا يغصن ام ولد فانت لا يصنع فيمنها عند ابي حنيفة وعند الله
 يصنع فيمنها كما لم يذكر في الامام يصنع فيه المذبح وبنية اختلاف ان ام الولد معونة
 كالزقون عندهما وعمر منقوتة كالحزبها كسا الشفوة في اللوح
 ضد الوز سميت بها لما فيها من صم المسرا الى عوار الشفيع وفي السرة فكل بقعة حرا
 على مشر لا عاقام على سبها اتصال من الشفيع على المشركين وشروطها ان يكون
 المحل عمارا سخلا كان او علوا حمل الغنمة او ما وان يكون العقد معاوضة
 مال عال وركنها اخذ الشفيع من احد المتعاقدين عند وجود سبها وشروطها وان
 جواز الطلب عند تحقق السبب وصفتها ان الاخذ منه لثرا مستقدا على سبها
 ما ثبت بالثرا كالرد محاروة وعيد وثبت او لا للخطاة نفس مع مالا
 ولم يجاز فيه احد لم للخطية في حوائج في حيا النجس كشر وطريق خاص مالا ان
 يلحق ثم للحار المصق لا للحار المعامل وهذا الترتيب واجب طلب الفعوا الا اذا
 فنع الا قوس ويدر صورة جمع فيها الميايل وهي دارها منازلة دار الدار
 الى زقاق عن نافذة وبواب الميايل الى بين الدار وكل منزل منها لمحل الا
 منزل واحد فانه مشرك بين اثنين وله حار ملاصق ورأى طائفة فباع احد الزبائن
 منصف منه فالفعوا لمركة الخطية فان سلم الفعوا وطلت بوجه من الوجوه فالفعوا
 الميايل كلها فان سلموا الفعوا وطلت فالفعوا لاصح الرقاق سفوف فيه الملاصق
 وغيره فان سلموا الفعوا وطلت فاعدا واكثر ولو كان في رفاق غيرنا قدر فان
 غيرنا قد فسخت دار في الرقاق الا على الفعوا لاهل ذلك الرقاق خاصة ولو كانت

وفيها

معنى انه لا
 احراز
 بعض على
 اخذ

في الرقاق الا سعلن فلا يهل الرقاقين ولو كان من خاص من قوم سقي من ماء
 اراضي محدودة مخصوصة فبقيت من اعلاه او سفلها ارض فالشفعة طينهم وان كان
 عاها فليالحق المصق والعاص من اراضي العام قال بعضهم ان كان النهر من حيازة
 او زونها فهو خاص والافعام وقال بعضهم ان كانوا يخصصون عددا فهو خاص
 والافعام وقال بعضهم تعيينه مفوض الى الراي الواقع وواضع جدي على جاريه ولو
 في حنيفة عليه طهروا وبيله او كان له حيا وضع الجدي من غير ان يملك شيئا من
 الحياطة وكذا الترس في الحكة الموضوعة على الحياطة اذا لم يكن له شيء من الترس جاريه
 فقوله وواضع مبتدأ والرسك عطف عليه وخبرها جاريه رفع الرأى بالسبع فغلق
 بقوله ثبت وسعوا الحكة بالاسنما وانه طينها عند السبع وان لم تشهد عند
 ذلك بطلت وهو طلب المواثبة على عدد الروس اي ثبتت كانه معونة على عدد
 الروس دون موافق الا حدك وهذا عددا وعند الثلثة للخطية فقط على قول الله
 الا في قولهم على عدد الروس فلو كانت دار بين مائة لاحد نصفها والاخر ثلثها
 والاخر سدسها فباع صاحب السدس الى احب فغدا بغير سهمها نصفان وعند الله
 مائة اخماس لصاحب النصف وخمس لغيره الثلث ولو سقط بعضهم من الباقيين ولو
 كان البعض غايبا بقضها بين الحاضرين ثم اذا حضر فطلت الشفعة فضى له بها ولو
 اراد السعوا باحد البعض ونترك البعض فليس له ذلك الارض الميسر ولو دخل البعض
 الشفعا بقبضه البعض الا بغيره وسخط حقه وكذا لو كانا حاضرين فطلت كل واحد منهما
 النصف بطلت شفعتها ولو طلت احد بها الكل والاخر النصف بطلت شفعتها
 ان ما حد الكل او ترك وتلك انى الدار المشفوعة باحد الامر بالاضد برضا اي اوامر
 الميسر برضا او بغيره معطوف على قوله بالاضد لا يلزم حكم الحاكم الاضد وهو الاحوط
 فقبل وجود احد هما لا سئل فيها شيء من كلام المذنب حتى لا يورث عنه اذا مات من الحارة

شفعة
 وعند الله لا للحار

وتطلب سعة اذ ابيع داره التي تشفع بها فتعلم الغنى البع اشهد في طلب
 ثم عدا اباي لو كان المبيع في يوم او على المسرى او عند العار فهذا طلب
 المواتية والشرطي طلب كما علم على الغور من غير تأخير ولا سكوت ولو اخرج من
 الشفعة اوله او وسطه فواء الكتاب الماخ من بطلان سعة بعد علم المسرى والشرطي
 ان يكون متصل بحله وهو مروي عن جند وعنه ان رضى التام الى اخر المجلس
 وبهذه الرواية اخذ الكرخي ولو قال لو كان المبيع للمدعي ولا قوة الا بالمدعي
 العظيم او سحان الله بطلت شفعته على من ارادته وكذا اذا قال من ارادها
 وبكم بيعت وطلب الموقوف في طلب ثالث وهو طلب المأخذ والمكسب وبيع الطلب على
 لفظ بيعهم منه طلب الشفعة انما اذا كان على الطلب جرحه رجلا او واحدا
 عند اني حيفه او رجل وامرأتان وعندهما حصة على الاشارة اذا اجره واحد حرا
 او عبدا صغيرا او كبيرا او كان بغير حيا واذا لم يشهد بطلب سعة ولو اجره المسرى
 بشفعة يجب عليه الطلب بالاجماع واما الثاني وهو طلب العور فلا بد من الاشارة فيه
 وكيفية هذا الطلب ان ينفذ من المالك الذي معه ويشهد على فاداه فلو لم يشهد
 شفعته ولا يكون ابيع خصما بعد علم المبيع الى المسرى ومدة هذا الطلب موقرة
 بالتمسك من الاشارة مع القدرة على هولاء الساتنة وصورة هذا الطلب ان يقول ان
 ان فلانا اشترى مني الدار وانا شفعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلها الا فاشهد
 على ذلك واما الثالث فهو طلب المأخذ فلا بد من الاشارة وسبب لشفعة هذا الطلب
 ولو سكت بعد ما يوجب العلم بطلب اي الشفعة بالاجماع الا عند مالك واحمد في رواية
 عنه والافقي في قول لا تطلب ما لم يوجد دليل الركن وحد الطلب بالاجماع لا تطلب بعد ما
 استوت سعة بالاشهاد وهذا عند ابي حنيفة والي يوجب ظاهر الرواية وعن ابي
 انه اذا ترك المحاضرة ومجلس من مجلس العاصم من غير علم بطلب الا عند ابي حنيفة

وطلب العور وهو طلب
 ثالث فهو طلب المأخذ
 والمكسب اما طلب المواتية

مكون صومع
 العري

واحمد في رواية تطلب لو ترك ما يندره وعند مالك تطلب على سنة وعند مالك
 دليل الاصل لا تطلب عند محمد في رواية عن ابي حنيفة لو كان المأخذ
 شرا تطلب بغيره افقي وقال سح السلام انفق في السوم على اية اذا اخرج
 شرا سخطت الشفعة وعن محمد انه قد رة سنة ايام ولو كان المأخذ من غير مريض او
 او حبس او عدم فامس برى السعة باجواز بل لا تطلب بالاجماع واما طالع الحيف
 فلا تطلب عند القاضي الشفعة سال المسرى عن الدار التي سفع بها السعة هل هي ملك
 السعير ام لا فلو اخرجك بغير ما سفع به او بغير ما سفع به على غير ما سفع به
 او بغير ما سفع به على اياها ملكك سال اي سأل القاضي المسرى عن الشراء ان يترك
 له هل يترك ام لا فلو اقر به اي الشراء او بغيره عن المبيع على الشراء او بغيره
 السعير على قضى بها اي الشفعة وهذا هو طلب المأخذ الموقوف سانه وقال الزبيدي في
 هذا سوال القاضي المدعي عليه عن ملك السعير او لا عقبت طلب الشفعة وليس كذلك العام
 سال اول المدعي هل ان تغلب المدعي عليه عن موضع الدار من مصر وخلفه و حدودها
 فاذا بين ذلك سال عن قبض المسرى الدار ام لا فاذا بين ذلك سال عن شفعة
 وحدود ما شفع بها فاذا بين سببا صالحا له انه متى علم وكيف صنع حين علم
 فاذا بين ذلك سال عن طلب العور كيف كان وعند من اشهد وهل كان الذي
 اشهد عن كان اقرب من غيره ام لا فاذا بين ذلك كله ولم يخل شي تم دعواه قبل
 على المدعي عليه ان يرضى الدار التي سفع بها هل هي ملك السعير ام لا فان انكر ان
 يكون ملكا له يقول المدعي ان البينة انما ملكها من بغيرها وطلب سنة اختلف بالاجماع
 يعلم انه ما لك للفسر ذكره فما شفع به فهذا عند ابي يوسف وعند محمد خلف على الساتنة
 فان يخل او قامت للشفعة او اقر المسرى بذلك سنة ملك الشفعة في الدار التي سفع
 بها ثم سأل القاضي المدعي عليه فيقول له هل تركت ام لا فان انكر الشراء قال الشفعة

اعم السنة على اشارة فان عجز عن اقامتها وطلب من المشرع تحلف بالبلد ما شرى
 او بانه ما سعى عليه في بن الدار سفعه من الوجه الذي ذكره فهذا الحلف على
 وهو قول الى حبه ومحمد والاولى على السبب هو قول الى بوس فان كل او او او
 قامت للسبب منه قضى بها انهن تحلف كل سنة وما ذكر من غير الامر الا ان المصنف
 كلفه المصنف ان اراد بان كلفه كلفه ما سبب عليه لانه محل الكلام في هذا المقام
 على ما لا يخفى على ذوي الاقدام ولا يلزم المستغنى احضار الثمن وقت الطلاق طاهر الرواية
 على قوله المصنف وان لم يحضر الثمن الى محل العقد بل كلفه احضاره عند القضاء بالاجماع
 وعن محمد لزمه احضار الثمن وقت الطلاق وهو رواية اخرى عن ابي حنيفة انهما اذا قضا
 القاضى بها قبل احضاره فليشترى ان يحل القاضى عنه حتى يرفق الثمن اليه ولو اخرج بعد
 دفع الثمن بعد ما قال حنفى المصنف لا يبطل بالاجماع بخلاف ما اذا اخرج في القضا
 بعد الاشهاد حيث يبطل عند محمد الا عندنا في سطر عليه امام وعندهما لا يبطل
 فان اخرجها ونحو ذلك في الشفعة ولو قال المصنف ان الثمن او احضره عند او
 ما اشبه ذلك تبطل العدة عندهما وبعد ذلك لا يبطل الا ولو حاصم البايح كذا لو كان
 المسع في بن ولكنه لا يسع سنة حتى يحضر المشرع فمضى البيع بحضوره والعهد على
 ففي هذه الصورة لا يبرأ اجماعها وعنده المصنف المهر على المهر او وكيل بالشراء
 خصم للشفيع ما لم يسله الى موكله ونحوه فيها من حقوق العقد الزجاء الى الوكيل فلو لم
 يملك لا يكون خصما بعينه كما اذا سلمها البايح اليه وهذا من غير ان لا يبرأ طالقها
 حضور الموكل والاب وصيه لا يوكيل وعنده المصنف كل خصم الموكل وللشفيع خيار رد
 وعيبه على شرط المهر البراءة من كل عيب ولا يستحق خيار رد المهر ولو لم يبرأ الى
 المصنف المهر والشفيع في الثمن فانقول للمصنف ولا يخفى ان المهر ولو لم يبرأ الى
 اقام كل واحد منهما السنة على ما ادعى فليشفع اي السنة للشفيع الا عندنا في واجدتها

ولو لم يبرأ منها فليشفع الا عندنا
 ان يبرأ منها فليشفع الا عندنا

بان يبرأ المهر الاكثر
 فما ادعى الشفع

نهانزا وفي النبيين وقال ابو بوس السنة سنة المشرع وبين الحكماء من يوجب
 الا ان يكون للمصنف قولان والقول للمصنف وروى عنه انه يقع بين السنين
 وعندنا حكم حكم العدل والا اي وان تساوت السنين حكم باليمين ولم يثبت
 ان اليمين لايها ادعى المشرع ثمن والبايع اقل منه اخذ الشفع بما قال البايح
 وان لم يقبض الثمن والا اي وان قبض البايح المهر اخذ بما قال المصنف
 ثبت ذلك بالسنة او بيمينه وعنده المصنف يقول المشرع فيها ما يخفى حكم يقول المصنف
 في صورة الشفع وعنده ولو ادعى البايح ثمن اكثر مما ادعى المشرع كما لو ادعاها
 على ان الثمن ما يتولى الآخر فمضى الشفع نذكر وان فسخ القاضى العقد منها
 ما اخذ بالشفيع كما يقول البايح الا بيمين ان الدار اذا ردت على البايح بيمين
 حقه وان كان الرد نقضه وحط بعض الثمن يظهر من حقه الشفع حتى ما اخذ
 ما بقي لا حط كل شيء لو حط الكل لا يظهر في حقه بل اخذ ما جمع المصنف عند العقد ولا
 فرق في ذلك بين ان يكون له قبل اخذ بالشفيع او بعينه وعنده المصنف لا فسخ الا
 ان الخطا في البعض والى الكل الا عندنا كما فيما جرت عادة بجهة ولا الزيادة بالاجماع
 يعني لو زيد على الثمن بعد تمام العقد لا يلزم الزيادة على الشفع من ديار بوس او
 على واحد الشفع بغير اي عيب الثمن لو كان قريبا وعنده لو كان الثمن متكاملا
 لا يخلو اما ان يكون مثله صورة ومعنى كالمكيل والموزون والبعدي والمعارف
 او معنى لا صورته وهو ما عدا ذلك وما اخذ الشفع كمال لو كان الثمن موزون او
 عن الواحد اما الطلق لانه في حال حقه لو سكت ولم يطله بطلت شفيعه وعنده
 حنفية ومحمد وفي القول المصنف المهر على ان يبرأ المصنف التاخير الى حلول المهر
 حتى يقع الاجل فاصد ما عند المصنف وليس له ان يبرأ في حال من موقوف المهر
 ولو اخذ من البايح بيمين حال سقوا الثمن على المشرع ورجع البايح على الشفع من موقوف

طاهر

وان كان المهر
 وان كان المهر

بالاجماع
 بالاجماع

وان كان المهر
 وان كان المهر

فان كان لها وحط كل الفصل

هذا ذكر الرعي وخطا ما في القاض
 اذا فسخ بين المتعاقدين لم يكن للشفيع
 الاخذ بهذا العقد الا ان يعاد
 ان الفسخ بالثمن الى المشرع واما
 نفس العقد بابق

بالاجماع

وان اخذنا لا ننظر في ذلك عند السعة وزمن موحدا الا في قول من السامع حاله
 وبعث خبر وفي خبر من كان السعة فيها بعد لو خبر من ذي نجر او خبر من كان
 سفعة فيها اخذ من مثل آخر او فيه آخر وعندها لو كان الشفع سما والمسا
 كالذي في جمع ما ذكر من الاحكام ولا فرق بين ان يكون المشتري دارا او سعة
 او كسبة فان الشفع باخذ من الشفعة وطريق مرقه فيه انهم واكثر من بالرجوع الى
 الى ذي السلم او فاسا ب و لو اتم احد المقتدين واكثر غير مقبوضة الشفعين
 السبع بالاجماع الا عند احمد لا سعة لذم على علم فلو يبي او غرس المسكر باخذ
 ما ليس وفيه من اي قيمة البناء والنوس فلو غرس او خلف المسكر فلهما في
 الارض فاعنه وعند السعة لا اخبار للسبع بل اخذ من نعمتهما فوطا وهو روانه
 عن الى يوسن لهما ولو فعلهما الشفعين بعد ان الشفع لواء الارض بالسعة
 فيها او غرس ثم اخذت فكلف المسحوق الشفع بالتعلق البناء والنوس ب
 السبع على المسكر بالثمن فقط ولا يرجع بغير البناء والنوس لا على البناء ان كان
 اخذ منه ولا على المسكر ان اخذ منه فغناه لا يرجع بالثمن بالتعلق وعن
 الى يوسن انه يرجع به وبكل الثمن ان خربت الدار او جف الشجر بعد لو اسرى رضا
 فيها بناء او غرس فانهدم البناء او جف الشجر من غير ضيق احد باخذ السبع
 الشفع لا يستقط من الثمن شيئا بخلاف ما اذا تلف بعض الارض بغير حرق سوط من
 الثمن بحصة وهذا اذا انهدم البناء ولم يبق له ثمن ولا من الشجر شي من حطب ولو
 بقي واخذ المسكر يستقط في مقابلته من الثمن فيقسم الثمن على قيمه الارض يوم
 العقد وفيه النقص يوم الاحد بحصة الرصة ان نقص بالضا والمخ المخرى
 البناء فيقسم الثمن على قيمه الارض والبناء يوم العقد والنقص له اي للمسكر
 اي باخذ السبع ثم لو اقبل ارضا وكلما ومرا الى ان اسرى ارضا مع ثمن

في الارض المسعورة في
 السبع السبع والسبع
 ان شاء

وتخل

في بيع

فردا بان شرط في البيع او اتم عند المسكر بعد السراء وسد احتاج ولو حقه
 من اخذ في بيعه والدلائل المستوطنة سقط **فصل** من الثمن اي في الفصل الاول
 وهو ما اذا اشترى بتمها بشرط فكان له فقط من الثمن بحصة وان يملك ما ساد
 فلهذا وكذا اما في الفصل الثاني فما حد الارض وان يملك ثمنه وليس للسبع
 ما حد المهر بعد اخذ في الفصلين الا عند الشافعي واحمد التمسك بها فلهذا او لا
 مبيع الى اخذ **فصل** فيما يخص الشفعة وما لا يخص كذا عدا هو مال اصل
 وقدر من ضيقه او دار ملك بعوض هو مال قوله في عمار تساؤل ما العوض وما لا
 يعتم وقال ان الشافعي لا يملك فيما لا يعتم كالرعي والبيتر والحمام والنهر والطريق وفي
 بعوض اخر عمار علك بالهبة فانه لا سعة فيها ونقوله هو مال عن عوض عمار
 كالمهر والمخلع والصانع من دم العبد والعقن فان السعة لا يملك من الهبة لا اي لا
 بح السعة عرض وقسنة وثا اذا بيع بالعرضه واما اذا بيعا معا كذا في السعة
 سعة النوع لكامل كخلاف الخلو حيث سعى بالشفعة وسعى بالثمن على انه مجاوره
 اذا لم يكن طريق السفل وان كان طريقها واحدا سعى بالطريق على انه
 خليف في الحقون الا عند مالك و احمد كذا في موقوف وعند مالك كذا في فقه
 في واجل من امر او اجرة او بدل صلح عن دم او بدل صلح او عوض عن فان سعى
 كسبا جاز وعند السعة كذا لان هذه الاغراض مقدمة عن ما حد بغيرها اي
 الاغراض عند تعذر الا حد عليها ولا في دار وبيت بلا شرط عوض لتعذر احد
 بلا عوض بالاجماع الا في رواية عن مالك باخذ بغيره انما را الشفعة ولو كان
 مهر مثلها او بالبيع عند العقد وبعد شت في السعة ولو تزوجها على دار على ان يرد
 عليه الف درهم فلا شفعة في جمع الارض عند الى حسب واما لا يملك حصه الف
 او سعت بغيره لا شفعة دار سعت بخلاف للبناء بخلاف الارض المسرا كذا في

وهذا من على ان الشفعة كذا
 اجرة القام على وعرضا
 لا يضر روى العروة على الدوام
 فبني كل على قاعة

حيث ما خذ الشفع قبل سقوط الما جلاء فان الخطا في روجت ثم في الآخر شرط
 انما شهدا عند سقوطه اختيارا وبيع معا فاسد امام سقط حتى الفسخ شي سقط
 كالسنة وعند السعة لا اي لك السعة ولو سقط حتى الفسخ ايضا او تمت
 اي نومت الدارين السر لا لا يجب الشفعة لجارهم بالعسمة سهم او سكت بعهدهم رد
 بحار روة او شرط او عند بقضاء اي او لم السعة السعة ثم ردت الى الباع
 شيء مما ذكر بقضاء لا يجب السعة فيها ولا يحل عقدا جديرا سواء كان الفسخ
 قبل القبض او بعد وجب اي السعة لو ردت به اي ان ردوا المسمى بعبد
 على قضاء او نوبت الباع الى عند ان اخرج واحد لا اي لا يجب الا قال وهو
 قول زفر كما لو ردت بقضاء وتبطل اي السعة ترك الطلب اي طلب المور
 مع العذرة عليه بان لم يرد احد في اوله من الصلوة وبالبيع عنها اي على السعة
 بالوعده ردة بعينه لو قبضت ردة فانه محض ردة فيصح الاسقاط وسقط
 الشرط الا عند ما لم يرد ردة ولا يرد ردة ولو صالح على اخذ نصف الدار
 نصف الثمن يجوز ولو صالح على اخذ بيت حصه من المور لا يجوز الصلح ولا يملكه
 وموت شفع قبل الاخذ بعد الطلب قبل ولا يورث عنه لا اي لا تبطل بموت
 الا عند ان اخرج لا سطل فيها اي بموت السعة وموت المشتري وسقط ما شفع
 قبل القضاء بها اي تبطل الشفعة ببيع الدار التي شفع بها قبل الاخذ بالشفعة
 ولا فرق بين ان يكون عا كما شفع واره شراة المسوق بها او لم يكن عا كما
 ولو باع بشرط ان لا تبطل ولو اشترى السعة من السر بطلت وكذا لو اشترى
 او ساقم او طلب من المور ان يوليه تبطل بالاجماع الا رواه عن مالك
 لو باع قبل العلم بالسراة لا تبطل ولا سعة من باع او ساقم بالاول والاصل في
 السع عليك والسعة عليك وسنما مافاة وكذا السع لو حوّل السلم والاصل في عند

ولكن هو سعة من السعها
 او شراة ان ما خذ بالسعة
 ما لعقد الاول وان شاء
 ما لعقد الثاني

وعند السعة لو كمل الباع او ضمن المورك اي لا شفعة لمن ضمن المورك عن الباع
 من المصنفين بها ومن الباع او اشبع له فلا السعة بالاجماع ولا فرق فيما بين
 او اهرس من ان يكون وكيل او اصيلا حتى لا يكون له السعة الاول
 ولا الموكلا ان كان وكيل وفي الثاني له السعدان كان اصيلا ولو كذا ان كان
 وكيل حتى او باع المصنف او العبد كما ذكره في العقار ليس له ولا للزك المال حتى
 الاخذ بالشفعة ولو اشترى ما كان له ولرب المال السعة وكذا المولى ان كان على العبد
 دين وان لم يكن فلا فائدة في الاخذ لانه ملكه والمخبر للعقد المور بالسعة الموقوف
 كما لو كمل وان قيل للشفعة بيعت الدار المشفوعة بالشفعة فلم يتم علمها ببيعت ما قل
 او يبر او سحر فمئة الف او اكثر فلا السعة بخلاف ما اذا علم انها بيعت بغير فمئة
 الف او اكثر لا سعة فيها ولو اخبر ان الثمن موزون كالشاة والعقد فمئة طهرانه
 مكمل او موزون او اجزاء الثمن موزون او مكمل فطهر من خلاف حيث من
 المكمل والموزون فهو على سعة وان ظهر انه جنس آخر من العروس فمئة مكمل
 قيمة الثمن بخلافه او ظهر انه ذهب او فضة قدره من ذلك فلا شفعة ولو بان باع
 بغير ظهر انه باع بغير قيمتها الف لا شفعة له وهذا قول ابي يوسف وهو اصح
 وعند زفر والسعة ايضا قال الزبيدي وهو قول ابي يوسف والطاهر من
 المص ان يكون قول الى حصة هو الاول على ما هو داه قيل ان المور كان
 فمكة الشفعة في ان المشتري غيره فلا الشفعة لتفاوت احوال الناس فمنهم
 من يرغبت في داورته ومنهم من يتنزع عن محاصنة فالسعة حتى البعض لا يبر
 سيما في حق الكل ولو علم ان المور هو مع غيره كان له ان ياحد نصيب غيره
 ولو باع شراة النصف فلم يتم بخلافه شراة الكل فلا السعة الكل وفي عكس الشفعة
 له وقيل له السعة واليه مال في الاسلام باعها الا ذراعا في جانب السعة حتى اذا

وعند السعة له

بالاجماع

الاخذ بالسعة

باع العوار الا مقدار ذراع في طول احد النور على ملك الشفع فلما سجد بجوار
وكذا الوهب هذا العذر للمشرى ثم باع الباقي وهذه حيلة لا سواها الشفع
ولو ابلع منها سهما بئس ثم ابلع باقية الشفع للحجار في السهم الاول
فقط ولو اراد ايجد لا سواها اشترى السهم الاول بجميع النور الا درهما او
بالدرهم فلما برغبت الحار في اخذ السهم الاول لكثرة النور كما اذا كان الاول
قليلا لا يضر او نصفه وكذا في المسا الاول عكس من ايجد بان سجد قدر الذراع
او اقل في طول احد النور على الشفع بجميع النور الا درهما ثم شتر الباقي بالدرهم
فان احدا بالشفع اخذ قدر الذراع بجميع النور وليس ان ياخذ الباقي لانه
ليس حار فاهما خاف ان لا يوفي صاحبه شرط ايجد الشفع فان حاقا شرط
كل واحد منهما ايجد الشفع ثم جبر ان وان خاف كل واحد منهما اذا حاز كل
صاحبه وكل كل منها وكيل وشرط عليه ان يجز بشرط ان يجز صاحبه الى سها
كلام الحاضل الزلعي ولا يخفى ان من لا يكون حيلة فاطوع فان الشفع اذا اراد
اخذ بالثمن العالي يجوز له ولا يدفعه من ايجد ابلع بئس فدفقه فوافقه بالشفع
بالنور لا بالنور وبن ايجد ثم بجوار والنور لانه سباع العوار باصعاف صفة
ويعطيه بها ثوبا قيمته قدر قيمة العوار غير انه يخاف ان يتفرز البائع بذلك لانه لو
استحق الدار سعي الدراهم كل في ذمة البائع وايجد في النور برفع اليد والورا
النور الزمان بغير قيمة العوار فيكون صر فاعاني ذمة من الدراهم ثم اذا اشترى
بنين ان لا يوس على المشرى بطل العرف للثمن ان قبل الزمان بغير مخرج الزمان بغير
وايجد الاول في خف بجوار وبنين لاسم وجعل لغير ثمنها ان سجد باصعاف صفة
من الدراهم ثم بوجه من الدراهم قدر قيمة العوار الا قدر قيمة الزمان بغير مبيع الزمان
بالباية فيصير صر فافيه ثم اد استحق المشتري بوجه من كل مصل على ان يترك العوار

السبع

العوار المسحى والنور ليطلان العرف ولا يكل الجبل لا سواها ولكن هذه
عند ابي يوسف فيمنع جردا الساقى كل بعد الثوب قبل هذا الاختلاف بينهما
الوجود اما بعد فمكره بالاجماع بلذا ذكر شيخ الاسلام ثم ايجد الى تسقط الوجوه
هي ان يعوضه فيسقط الشفع الشفع فيسقط سقوة ولا يكل على العرف او لو
له ان ايجد او يقول له المشرى شتره متى ويقول الشفع ثم فيسقطه سجد وكذا
اجز من الشفع ومن ايجد الى جميع الوجوه ان يوكله سجد او يصده الزمان
او يكل البائع ايجد الله في غنم البيع ومنها ان يوجر المشرى البائع شتر البيع
العوار المشرى بغير شتره كالثوب مثل يوجر يلب البائع بوجر من العوار
النور بغير شتره ثم شتر الباقي وبن ايجد لا ترفع الا ايجد كذا ذكر الزمان
هناك واحد لا تسقط السقوة بالجبل وياخذ البيع بتعدد المشرى لا البائع معاه
ان المشرى اذا تعدد ما ان اسرى جماعة عوارا والبائع واحد بتعدد الاصل
بتعدد هم حتى كان للشفع ان ماخذ يصب بعضهم بغير الباقي وان تعدد البائع
ما ان باع جماعة عوارا مكر لا بينهم والمشرى واحد لا بتعدد الاصل بالشفع
فلا يكون للشفع ان ماخذ يصب بعضهم دون بعض الا ان الشفع لا يمكن ان ماخذ
احدهم اذا تعدد حصته من النور حتى ينفذ الجميع الا في رواية عن مالك واحد والاصح
من الساقى انه ماخذ بتعدد البائع ايضا اسرى نصف دارهم حصوة فاعلم المشرى
البائع احد المشرى خطا المشرى بعتة بالاجماع وليس ان يفسد الخصم سواء كانت
حكم العاقبة او بالمرأى وكان له ان ماخذ يصب المشرى في اى جانب كان وهو
مردى عن ابي يوسف واطلاق الكتاب بزر عليه وعن ابي حنيفة انه انما يفاضل في
وقع في جانب التوار التي يشفع بها لانه لا يبيع جارا فيها وفي في الجانب الاخر ولا يبيع
اى وتبعد المديون المادون الاخذ بالشفع كذا في رواية ابي داود رجل دارا والبائع عبد

في يوم

ما دون له في الحارة وعليه دين كحيط عالمه ورشه فليحذر ما جدد بالشفقة
ولو لم يكن على الغندرس وهو بايع لا ما صد المولى بالشفقة وكذا اذا اشترى وعند
الثقة لا فيها مع لا يجوز الاخذ بالشفقة في احاباين وصح سلم معوصى من
وصى ووكيل عطف على وصي وعند محمد وزر واسله لا اذا كان الرطبي الا
بالشفقة وسوفا سقوه اذا بلغ الصغر وبلغ الحجز الموكل وعلى هذا الخلاف
بطلان الشفقة سكوت الار والوصي عند العلم بالبراءة وهذا اذا بيعت بمنزلة
اما لو بيعت ما كثر من قيمتها ما لا يتجاوز ان سقى فيه من حار التليم لا الجمل وقيل لا
بصح بالانفاق قال الولي وهو الرص ولو بيعت باقل من قيمتها محاباة كشره
فمن الى حنفه لا يبيع التليم منها ولا رافة فيه عن ابى يوسف به ولو كان المشرى
هو الارشفة كان له ان ياحد الشفقة لانه الصغر وكذا لو كان لانه الصغر كان
له ان ياكل بالشفقة ما لم يكن فيه ضرر طاهر على الصغر وهو ان لا يكون فيه عيب
فاضى والوصي كالارشفة هذا الا انه شرط ان لا يكون فيه للصغر نفع طاهر
حتى اذا كان على العبد لا يجوز ثم كونه طاهر ان يقول اسرعت واخذت مستحسنا
لجلاي ولو بايع كل واحد منهما ملك الصغر وملك نفسه لى ان ياحد بالشفقة لانه
ولا للصغر وللصغر ان يطل الشفقة ان بلغ فما اذا بايع حال نفسه لا مال الصغر واما
الوكيل بالشر فليس له الشفقة جميعا بالاجماع وكذا سكوت اعراض بالاجماع
ثم الوكيل بطل السمع انما يبيع تليم اذا كان في مجلس العاصي عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف
يبيع في مجلس العاصي وغيره وعند محمد وزر لا يبيع تليم اصل **كتاب**
العتقة هي في اللغة اسم لافس كالعذرة لا تقدر وفي الترمذ جمع نصيب **كتاب**
وسبها طلب الزكاة او بعضهم الا شغل على وجه الخصوص سأل العاصي
بالاسماع نفسه ومنع عن غيره عن نفسه في الحكم ان يحل اليه وسرطان لا يجوز

لا نفوت المصلحة بالعتقة فان فانت كالبئر والرمي لا يعم حرا ويشمل الاوارز وهو
تيمم المحوى والمباولة وهو الطائر في المثل فاحد خطه حال عتقه صاحبه في ذوات
الامثال وهي اي المبادلة هي الطائفة في عتقه اي عتق المثل كالتشاك والعتاق والعتاق
فلا ما حد نصبه حال عتقه صاحبه فان كانت من جنس واحد جبر العاصي على العتق
بعضهم وان كانت احاسا لا جبر عليها ولو تراصوا عليها جاز وعند مالك فيما
اخرجت وصفا ووار وفي غيره مباولة وعند السافعي والحمدان في الحل
وعنه ان من سقى في الحل وجبر عليها فيما اخذ حصة عند طلب سكره اي اذا طلب
وصى اسر كات العتقة بجر الا ان يرضى العتقة في شدة الجحش سواء كان من ذوات
الامثال او لا ولا حرج في غيره كالتغنى مع الامل بالاجل لو لم يتفر راصدها والا
لا وند نصيب فاسم رزقه بيت المال ليفتقها اجر والا نصيب فاسم بعتهم باجر
على التفاضل بين حتى جاز للعاصي ان ياحد الاجرة على العتقة وان كان لا يجوز له
على العتقة بعد الرزق اي كحق عليهم الاجرة على عدد الرزق ولا يتفاوت بقاء
الانصبة وهذا عند المال الاخذ بها والسافعي واحد واصب المال كى بغير النصبة
والاجر على الطالب فقط وعندهما والسلمه الاجرة على الحل وبه نفي وسعى احدى
ان يكون عتقا امين عاكما بامور العتقة ولا يتعين فاسم واحد قاله الدارمي
لا حرج على ان ساقروه ولو سطلوا فاسموا جاز كبر المعاصاة الا اذا
كان فيهم صغر ولا يشترى القسام بضم القاف مع فاسم اي بمنهم العتق على الا ان
كسلا نفر الرزق لان الا حرج يكون بدله عاكما ولا تغنى عن رزق الوارث
حتى يبرهنوا على الموت وعدد الورثة الا عندهما والسافعي في قول واحد بعتهم
محر واعرهم وودكره كتاب العتقة انه فيه ما عتقهم فعتقهم عليه ولا يتعدى
حتى لا يصح كرهات اولاده ولا مدبره بخلاف ما اذا كانت سنة وعتقهم

وجمعاً من شري وحي دعوى الملك لا قرار ولم نذكر والبينة استقامت بقولهم من غير قامة
 البينة قبل هو قول الى حنفه وصل هو قول الكل وهو الاصح الا عندنا في مذهبنا
 برهنا ان العوارض ابرها لم يستعمل حتى برهنا على ملكها بالحق فطلب القسمة على اقام
 البينة ملكها وهو رواية اجماع الصغرة وما ذكره فطلب بقوله وفي دعوى الملك
 اجماع الصغرة الا ان المصلح لم يسل ذلك وذكر كل واحد على ان يكون مسئلة
 وليس كذلك برهنا على الموت وعدد الورثة وعوارض ابرها لم يستعمل حتى برهنا
 او صبي قسم ونصب وكيل للواهب او وصي للمصلي يقسم نصيبها بالاجماع ولا يرد من
 اقامة البينة عندنا في حنفه ولا عندنا بقسم بقولهم على نحو ما ذكره في البينة
 الحاضرين ولو كانوا مبرهين وغاب احد منهم او كان العوارض مبرهين وارث غائب
 او حضر وارث واحد لا يقسم بالاجماع المال مع غيبه بعضهم هذه الصور كل في
 فرق في هذا بين اقامة البينة وعدمها في الصحة وفي بعض روايات المسوقا يقسم
 او اقام البينة الحاضرون البينة على الموت وعدد الورثة وعن اني نوس ان
 العارضة نصيب عن العارضة خصما وسع البينة على الموت ويقسم الاراد عندنا في
 والملك يستعمل قسم بطلب احد منهم لو انتفع كل نصيبه ولو بضر الكل لا يقسم بالاجماع الا
 بضرها هم وكس العارضة لا يضر ذلك لانه لا فاسد عليه اضرار اضرارها على المال ولا
 منتهى من ذلك ولو انتفع بعض وتضرر بعض فطلب قسم بطلب ذي منفعة كذا ذكر
 اخصاف وذكر اخصاف في ذلك كما ان اتماما للبينة يقسم العارضة قال الزبيدي
 والاصح ما لو كان اخصاف لان العارضة كس البينة الى الحق وفي طلب صاحب الكس
 ذلك ولا يلزم ان كس الى اضرار الغنم وفي طلب صاحب الغنم ذلك انهم ويمكن ان
 اراوا الانتفاع من كل وجه فهو مقتول لانه انتفاعا من وجه كس بخزان سبعة
 وان اراد نفي الانتفاع من بعض الوجوه فهو مسلم ولكنه لا يضر فانه تعالى بضره كس فبا

وطلب القسمة من العارضة

قبل هذا هو القول في ابرها
 حصة لو كان في ابرها لكان القسم
 في بطلان العارضة والاعراض
 ان ان كان كس لا يقسم على
 ولا يحل ان يجمع الكلام ان
 في قسم اجمع العارضة والقسمة
 بذلك قوله وختمهم وارث كان
 في الغنم صريح في عدم دخوله في قوله
 في ابرها وهو على كس

عندهم

بالاجماع

عليه

الارادة من ملكه

والارادة من ملكه العارضة ويقسم العروص او الكان من حنفه كذا يكتل والمورد
 وابتر والارادة من ملكه العارضة ويقسم العروص او الكان من حنفه كذا يكتل والمورد
 من حنفه كذا يكتل والمورد من حنفه كذا يكتل والمورد من حنفه كذا يكتل والمورد
 كان حوافر كثيرة لا يقسم لو كان من حنفه واحد لان جهالة متفاحته والرقص
 الارفاق لا يرضى واحد والاحكام والبيرة والري والم او لا يقسم بواحد ولا يجم
 لما ان مخاضه لا يقسم الا بالارادة والاحكام والارضاهم وعندهما والملك يعلم الرقيق
 جبر اعمى يقسم العارضة او اطلبه واحد من شركاء وامتنع اخر منهم وعندهما كذا
 يقسم اجماع البينة لو كان كبير اسفغ كل خطه دو مستغرة او دار روضه او دار
 وحانوت او اوان ملحق مع قسم كل على صفة وان كل دار يقسم مسجلة وكذا البضعة
 والكانوت بالاجماع الارادة عن مالك يقسم جعابان يقسم نصيبها الى بعض
 المتخاور وعندهما في المتخاور وعندهما في المتخاور وعندهما في المتخاور وعندهما في المتخاور
 الى بعض او كانت في مصر واحد وكانت القسمة اصل ابرهم والدور في المصلح لا
 يقسم بالاجماع فمارواه عن محمد ابراهيم يقسم ذلك الزمان في كلام المصلح
 اجماع اجماع بصور القاسم حافس على وطاس ونحوه ويعود اي يتوجه على
 سهام القسمة وروى ويؤا اي يقطع بالقسمة عن غيره ولا وجه لانه ان القسمة
 وبزعة لم يرد مساجد الارض ويقوم البناء لم يرد المساجد ولا يرد منها ومن
 كل نصيب بطرية وشربة وهذا بيان الافضل والافان لم يرد له اولم يكن
 حجاز ويعلق الانصبة بالاول والاني والباقي وبهذا المكتبة ساسية لهم
 وكنت الانصبة ليمكن من الارام عند كل خزانة كل قرية وكل واحد منهم وكنت
 ان ينظر الى اقل الانصبة ليمكن من الارام عند كل خزانة كل قرية وكل واحد منهم
 فتقدره اجزاء السهام فادالك ان اقل الانصبة سدس كل ابر وكذا

وكذا احواله غيره وكتب في الشك في بطاقت فطوس كل بطاقت فطوس
 وعا، اذ كنتم حيا واحدا بعد واحد من خصة اسم او لا فله السهم الاول ومن
 خصة اسم فله السهم الثاني الى ان ينتهي الى الاخر والوجه عندنا في
 فلو انهم لا لا احوال شي حتى لو قسم على اربعة حاز وهكذا احواله فله السهم الاول
 ولا يدخل في القسمة الدراهم الا برضاهم كعدم الشركة فيها مالا جماع الاعلى
 في قليل واذا كان ارض وشاة فحق ابي يوسف انه يقسم باعشار القيمة فان
 برد من وقع في نصيب البناء او من كان نصيبه اجمود وراهم على الآخر حتى
 قد دخل الدراهم في القسمة وعلى محمد انه يرد على شركة عقوله البناء مائة
 من العروة وان لم يبق العروة بعد البناء يرد دراهم فالزنيق وهذا
 هو ابي رواته الاصل قسم ولا حرمهم ميل او طريق في ملك رجل خرم سطر
 فيها اي في القسمة صرف عنه ان امكن والا اي وان لم يكن المرفوعة تحت
 القسمة مالا جماع وسننت لابي ضرار لا يخلط ولو ذكر اخوتهم جميعا
 المصروف كذا في الشك في الوجه الثاني يدخل فيها ولو اختلفوا في احوال الطريق
 في القسمة بان قال بعض لا تقسم الطريق بل سبي على حاكمه الا في نظر احوالهم فان كان
 ستم ان يفتح كل نصيب بابا قسم احوالهم من طريق وان كان كل قسم ربح طرعا
 جماعتهم ولو اختلفوا في مقدار عروة جعل على طرف باب لوار بطول حتى طرعه كل
 واحد منهم جبا حالي نصيبه ان كان ثوبا لرب لا فمادونه ولو سطر طوا ان يكون
 الطريق بينهم على التناوب جاز وان كان ستمهم في الدار متاونه وان كان
 ذلك ارضا دفع قدر ما يمر به بنور لوقوع البناء في المورس فله على كل
 جرد وعلى جرد كما اذا جازت رحل ونزك لورثة علوا وسفل جرد وسفل
 علوا فاراد ١٢ القسمة سهم قوم كل على حدة وقسم على جليعة عند محمد والعلية وسفل
 بالقسمة

والزنايم

فمن مثل ما اذا لم يمل حقوقه
 قسم وعنه الا اذا قال
 له ضربنا بطرقة وشركه
 وميل من امره

في الوجه الاول
 وهو ما اذا
 كان من ذيل
 الطريق
 فيها كذا

وعند ابي حنيفة وعند ابي يوسف بالذبح والمص حالف ذاب في طرما كمال
 ثم اختلفوا في كيفية القسمة بالذبح فقال ابو حنيفة من سفل يذرا عين من علو
 وقال ابو يوسف يذرا من سفل يذرا من علو وعلو ورمضان اجاب كل
 واحد بما شا به من زعمانه وله نظار وهل اختلف في جرد ورمضان ونصيبه
 المفضلات ونخل شهاودة فما اختلفوا مغناه اذا اختلف المتقاسمون في
 استيفاء فشهد العا سمان ما استيفاء بعل شهاودتها سواء كانا من جهة العا
 او غيره وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد والعلية لا يقبل ودم كالحصا
 قول محمد من قولها وقال الطحاوي اذا اقسما لا يقبل الا جمل واليه مال بعض
 ولو ادعى احد من ان ستم من نصيبه في برصا حقه وقد اقر بالقسمة لم يصدق
 الا بسببه مالا جماع ولم يسم منه اختلف المنكر منه ومن حلف بخلص ومن سفل مع
 نصيبه مع نصيب المدعي فيقسم على قدر حقهما قالوا وسعي ان لا يقبل دعواه
 اصله ولو لم يقر بالقسمة وادعى ان ذاك اخذ حظه ولم يسم اليه وانكر حصة
 حاكمه وقسم اي القسمة الا عند مالك القول لصاحب الدية حتى يعرض
 من حقه ربح صاحبه بفسط ولا يفتح القسمة به الا عندهما والشافعي والحمد
 يفتح وقال الزنيق وهكذا ذكرنا احواله في اجزاء السبع في الكرار وغيره
 وذكر القدر في احواله في احواله في بعض نصيب اصدما بعنه والصحيح هو
 الاول وفي احواله في بعض مجس بالانفخ مالا جماع فاذا لم تطل القسمة بربح
 بحا به وله ان ينفق القسمة وفيما يجب الشقص ولو اقسم الورثة النك
 ثم طرورها ومن يخطا قبل الورثة اقسما ادين الميت فان قصوه صححت القسمة
 والا صححت ولو ابراء الزعماء صححت القسمة ولو كان الدين غير مسوف فكذا لا
 اذا بقي من النك ما يفي بالدين في الانفخ ولو ادعى اصدما المتقاسمين ودفاني النك

فابن

ولو قال استوفيت واحد
 صدق حصه حكمه بغير القول
 بخصم مع عينة

ان توفوا على امر فاضو
وهي في الشئ عبارة عن
من في الحجة الا ان

ولا يبيع الهباؤه في ثمرة شجرة أو لبن غنم إلا بجماع خلاف لبن غنم آدمي
لو كانت جارية من شر كيان بين اثنين ففهما ثمان بوضع أحدهما ولد
أحدهما والآخر ولد الآخر جائز لأن لبن ابن آدم لا قيمة فالجى بالمكاف
وأجل في الثمار أن سري بصدقة ثم سيع كلها بوضع ثوبه أو سيع
المقد يطرح الترض في بصل صا حه فان فرض المشاع جائز كذا قال الربيع
ولا يخفى أن فيه أراض المعذور ولو سلم بحتل فيه الربا وفى الآداب
المزارعة هي عقد على زرع ببعض الخبايع من الأرض فلما يجوز البعض بالعدد
ما من شرط مثل عشر الكرا من الحنطة أو بحتل أن يحس هذا المقدار فقط بزر
سقف منه فنقطع الشر كذا نصح الأئمة بما وبه معنى الحاجة الكس إليها ولو علم
وقال أبو حنيفة لا يجوز المزارعة وأجل الجوار عن أن ساجر العمل بالجرع
إلى مدة معلومة فإذا مضت المدة بطلت بعض الخبايع عما وجب من المزارعة
دنة صاحب اليد يجوز ذلك شرافها كما في سائر البقول إذا أعطاه خلاف
جنسه وعند الشافعي وما يكس ببيع بغيره فاة وشرط أن يفي أن يكون
الباب فكل بشرط الصحة صلاح الأرض للزراعة أو حصه المصمود وفيها
وأهلها العاقبة كما في سائر العقود وبيان المدة التي يمكن فيها المزارعة
أو أكثر ور البذر أي من على البذر وجنس البذر من الحنطة والسقمون هما
من الحبوب وخط الفحل وهو من البذر من جنسه والحالة منه ومن الأرض
حتى إذا شرط في العقد ما يشترطه الحالة لا يبيع والشركة في الخبايع ما يكون فيه نصيب
كل واحد منهما على ما اعتد عليه إذا ستر طارعه قدر ما بذره لما ذكرنا خلاف ما إذا
شرط أن يرمع عشر الحايه أو ثلثه أو الساع سهماء وهو يصح بطلان كونه حيلة إلى صور
البذر وإن كان أقل مما بذره وإن يكون البذر والأرض كواحد والعمل بالبولاء

واحده

على الزرع فارج عليه بالنفقة ولو كانت المزارع قبل ادراك الزرع فلو رثته ان يعلوا
ولا اجر له وان ارادوا قبل الزرع كان لهم ذلك ولم يحروا على العمل فكان لهما اجر
الحجرات الثلثة ونفقة الزرع عليها بقدر جهتها من قبل ملكها بعد انقضاء مدة
المزارعة كاجر حصا دعوى لما يجب عليها اجر حصا دوياس ورفاع بنع الرواد ذكر
وهو ان يربح الزرع الى البذر وينزله هي يميز الحق من البين بالبيع والشراء
سوق الكلام احصا من هذا الحكم ما عدا مدة الزرع وليس كذلك بل هو على
جميع المزارعات فيكون مستقلا لا يتعلق له ما قبلها فلو شرط اي لو شرط العمل
يكون بعد انتهائها الزرع على العامل فثبت ان شروط لا تنقض العقد وفيه مسعود لاصح
المساقطين وعلى ان يوس ان المزارعة مع شرط كحصا دوياس والبذر حاد
والشرايع كما نوافقون بهذه الرواية ويريدون على هذا شرط النقص والعمل
منه على العمل واخاره خمس لانه السرحى وقال هو الراجح ولو شرط الاجزاء على
لا يجوز الا ان كان **المساقاة هي حصة من السقي هي حصة من حصة**
التي في العمل هي ان التمر ينما في الحرق وهي لا يقع عند ان حصة لا وعندها
والسكة تقع شروط المزارعة الا في اربعة آحادها اذا اشترط احدها لا يحكم على
اذا انقضت المدة بترجى المزارع ويمنع المزارع والباقي احدى الحيل من العمل
ما جرمه والرابع بيان المدة غير لازم فيها ولا بعد بغيرها وبه ينفي وشرط
بيان المدة وكون الميراثا وفي القول المزارعة من بيان مدة وبيع على اول
مركبة ولو دفع الى غرض قد ثبت لم يميز بعد لا يجوز الا ببيان المدة ولو اطلق
العمل لم يميز ماله استغنى وان ذكر امرة محتملة لظهور الميراثا حازت
فان جرح فيها منها وان باخر فليعمل اجر العمل كذا في ما اذا لم يجره الميراثا
ويصح في الشجر والكرم والركاس والصول البادجان بالاجماع ان عند ان يجره الميراثا

وهذا الثلثة لاصح

في المزارعة باجر

القول الجدير على ما حكاه الرعي يقع في العمل والكرم ولا يقع في غيرهما فان وقع في
قصة ميرة مساقاة التمر ينزله بالعمل صح وان انتهت لا وادعت فليعمل الميراثا
مستقلا لاجماع كالمزارعة اذا فرت والطاهر من توتر الميراثا ان لا يكون احد من
ويطلب الموت ابها كان فان مات رب الارض وانما به بر فليعمل ان يفرغ
عليه الى ان يبرك الميراثا وليس لورثته ان يمنعوه عن ذلك ولو اكرم العمل الفرض
بحرورته الاخر من ان ينفقوا البسر على الشراء ويمنع ان يعطوه فيه نصيبه من البسر
وهي ان ينفقوا على البسر حتى يبلغ قدر حصوله عليه بذلك حصا لغيره من الميراثا
ذكر صاحب الهداية وقال الرعي وكان ينبغي ان يرجعوا عليه فلو جرحوا عليه
بحصته فقط يودون الى ان العمل يجر عليها حتى سحى الميراثا بحصته فقط وهذا
واضح ان الحق ما ذكر من الرجوع بحصته فانه اذا التزم الفرض وقال لا عمل
بعد هذا اليوم فالورثة تقسم البسر بان ماخذ حصته ويسلم حصه العامل فكيف يجوز
ان ماخذوا ما انفقوا على الكل من حصه العامل فان التزم بالنفقة فادانته
الورثة عليه فليعمل ان يرجعوا ما انفق بحصتهم وعلى العامل ما انفق بحصته وهذا
هو الظاهر في قول ابي ابي بكر الميراثا لانه اجمع لا ما فيه العلة ليس هو
على ما لا على على ذوى النكاح وقال بعض الفضلاء ما ذكره ذلك بعض من المعنى
حذف ما صرح به في هذا المقام فان عبارة اللام في العمل السقي وعبارة ثمة اللام في المقام
الشهد وعبارة عامه الناس هكذا وان شاءوا انفقوا على البسر حتى يبلغ ويرجعوا
نصف بعضهم حصه العامل من الميراثا ولا يترك البسر في ان ما يرجعوا به نصفهم
لا حصتها فاني ستر العمل على ذلك انتهى ويمكن ان يقال ما دام الرجوع ما انفقوا
في حصتهم وهو النصف لانه محل الميراثا وما ما انفقوا على البسر الا في حصته
العامل فلا راع فيه اذا طلقه العامل فيطلبون منه لا طريق الرجوع ولا يلزم صراحة

بحرم ذكر في الواحش وقاله الجاهل لا بأس بالذبح في اكله وسط واعلاه وسفله
والمنزح المرى وهو جحر الطعام واكلتوم وهو جحر النفس والود جان وبما جحر
منضار يحصل بقطوعها انما رالدم وقطع السله كنى والاكتفاء بها قول الى حشم مطلقا
وهو قول الى بوس اول او على الى بوس انه شرط قطع اكلتوم والمرى واحد الود جان
واجبوا على انه كنى بقطع الاكثر من بين المروق الاربع الاعضاء الفم واليد
اكلتوم او المرى كنى مع قطع الود جان وعند محمد وما كثر شرط قطع الكل الا انه
اذا قطع اكثر كل واحد من بين الاربع كنى وكوز بظن وقول وعظم وسن شروع
ولكنه حكمه واكل الذبح بها لا بأس الاعضاء الفم واليد والبرص وغيره
وهما قال المنزوح هذه الاشياء مبته لاكل كلها وكل ما انزل الدم كالسطح والمردة
بالاجزاء الاشياء وطوا فاعلى غير منوعين ونزح حد الشرة وكل ان يصحها
وحد الشرة لانه وان كان لا عقل الا انه قد تور ان الحيوان وبها فحمل ان يحل
ان الكراهة للعدو كمن اكل وهو ان يصل الى الخاء وهو عظم ابصر في عظم جوف
وصل ان يدراسها حتى يطرز خبزها وقيل ان كسر فيها قبل ان تسكن من الاضطراب
ويكن قطع الرأس عند الذبح وان يسقط قبل ان يرد وهو كل في جميع ما ذكره السنة في الذبح
ان سقبل البعد والذبح على القوا اذ قد لم كسحفة الاعتد ما ذكره احمد لاكل الذبح من
القوا ودخ بصفه الجحول ضد استنسى وجهه نعم توخشى او تزدى في سر ووجه الجرح
على ركوتة جرحه فانت من ذلك كسحه وعلم ذلك بخز اكل واذا علم انه لم يمت من كسحه
لم لوكل وان اكل اكل ايضا وكذا الرحاح او خلقت بخره وحيف فنهاضاد كالتا
اجبه الاعتد ما كثر لا اى لا توكل بحيه وسن كسر الابل وفتح السق والغنم بالاجزاء كمن
عكس يعمى خرمها وذبحها فان الخمره الابل بسر والذبح فيها سر وحل في صورة العائى
الاعتد ما كثر لاكل نكوتها ولم تذبح حين تذكوه انه اى لا يصير حين تذكوه انه

بالاجزاء

انه حتى لا اكل نكوتها وهذا عند ابي حنبل وزود احسن وعند محمد والى السله نكوتها
واذا تم خلعة حل كلة نكوتها وعند محمد وما كثر لا توكل اذا لم يتم خلعة ولم يسر
فيما حل اكل وما لا حل سواء ذكى او لم تترك لاكل الكلة ونار هو كل فسطح منتهب
جابه قائل عادة وذو مخب وهو مال مخب وسكاه من اكلت وهو مرق اكله ويعلم
نكوتها ان الم اذ ندى مخب هو سباع الطير كما اريد منى نابت على سباع الهياهم ويدل عليه
كلام المصنف من سباع وطير ما يراى من السانته وذو النبال السد والذئب النمر والهند
والثعلب والضبع والكلب والسور بربا او اهلها والغيل وسباع الهوام كالصنف
والبرص وراس يس والسمك والسمور والفارة والنور والنفث والحماة وجميعها
الارض الا الاربع وذو مخب الصقور والعقارب والبائس والشاهدين وما ابنه ذلك
وكل ما لا دم له لا توكل الا السمك والجمادى ذكرا ذكرا عند المسكن شاة الكثر وضع
وضب عطف على ذنار وعند السله بولكان ورسور وكفاة بيرة او بيرة
وحمرات الارض بالاجزاء الا ما لا يجوز في ذكره لم يحل خرمها وعرا
ابتع ما كل الجيف وغراف وهو غراب القبط وكنوع ضخما في اجزاء حل كذاته
الموتب لا انواع النور باكل الذبح والعقوى وهو نوع كلفا سنهما وهو لوكل عند
الى حنبل وهو الاصح لانه لا لرحا وحيل اى ولا ياكل اكله وعندهما والعلبة
كل وحمار ابل ونفل بالاجزاء لو كان امة حمارا ولو كان فرسا فاعلى الحمار والرس
وحل ابله ودام على السلام اصحابه ان ياكلوا حين اهدى اليه مثوا بالاعلى وعند
السله حل ثعلب ايضا ولا يربوع وعند السله حل ولا يهد هو كلب الكا الاعضاء الى
وما كثر حل ولا ياكل ما فى اى مالى المولى الا السمك بشرط ان هو الذى يحل ولا
شخصه الكا وان السمك الطافي ميتة البحر ثم الاصل فيه انه متى عرفت ميتة كلفظ البحر
او جنة مكان ضيق كالحضرة الصغيرة الضيقة المتكفة بحيث يمكن ارضه من حمله او باسها

الاعتد ما كثر على

سكة او قتل طر امانا امانا او اجنا واما عليها فانت حل كلها ولو مات السكة
في السكة وهي لا تعدر على الخلف من هنا او ما كل شيء في التقي في امانا لسا كل فانت
منه وذلك معصوم فلا بأس بها وعند الله حل الكل اي كل امانا الا الضفدع في
قول الشافعي ورواه عن احمد وبعض السادة كقولنا وعنه الاما حل مثل في البر
وكذا حل الجرب والمارماهي وحل الكل السمك ملاذ كوة لاجرا والاعز ما لك راو
احمد لا بد من موت الجراد من سب ومن ما لك سمكة قطف راسه مات السمكة على سب
لا حل اكل وقربنا الاصل المأخوذ عليه في هذا السب وعند الله حل ولو ماتت من جمر
المانا وبرودة حل اكلها لاجل الاروالة عبا في شاة فحركت او جرحه الدم حل الا
اي وان لم يوصد واحد منها لا اي لا حل لو لم يوصد جمره ولو علم جمره حل كذا في الحاشية
ولو وقع شاة حرقة ولم يحرك منها الا فها قال محمد بن سلمة ان فها لا ياكل وان
ضممت الكلت وان ضمت عنهما الكلت والالكت **الاصح** وهي في التماسيم بالوجه
يوم الاصح واصلة الضحية كالفحولة فليست الوا ويا وادخلت في الاخرى وكسرت
الحاء المهملة وجمع على اضائي بتدوير الاء قال الاصمعي فيها اربع لغات اهد بها ما ذكر الاء
كسر الهمزة والباء على حالها وضحية كهدية واضحية وجمع اضحية كطراة وارجل وفي سورة
عساة عن فزع جوار مخصوص في وقت مخصوص كذا قال صاحب الغنائه ولا يخفى ان
ما ذكر في تنجية الا ان يكون الم او منها التنجية يدل عليه كلام المصنع لاضحية فان الم او منه
التنحية صريح بالحق في شرح الموسوم على الاء التورية بحسب على حرمة موكسار العظم
في يوم الاصح لا اي لا يجب على طفل اي اولاد النصارى وان كان لهم ماله يضيعة او
او وصية من ماله عند ابي حنيفة وقال محمد بن زفر يضيعة من مال منته كافي صدقة العظم
هو الاكل منه ما امكنه وبيع ما بقي ما سفع بعنه ذكر صاحب البدانة وفي الكفا
الاصح انه لا يذبح ولا يبي للباران يغفر من مال الضحية شاة او سبع نذرة ببار للعدو
حتى لو ضحى نذرة واحدة على من جاز وكذا يجوز عن سب او ضحية الى الوافد ولا يجوز عن

عن

عن ثمانية وكذا اذا كان نصيب احد من اقل من السبع في القية ولا يجوز في الكل وقال
ما لك يجوز واصح عن اهل بيت واحد قتل او كثر من سبعة ولا يجوز عن اهل بيتين
وان كانا اقل من سبعة ولو كانا البدنة بين اثنين نصفا كونه في الرضعة
الحكم بالوزن ولو افسوه خرافا لا يجوز الا اذا كان من اقل من السبع ولا يجوز ولو افسر
نذرة بريدان يضيعة بها عن نفسه ثم اشتركت في معجزة استباحا حلالا فالزور ومن اشترى
مثل قوله والاحص ان يغفل ذلك قبل الشراء ولا يشر حتى يجمع قدر ما يريد من الشاة
فجرب يوم آخر لا قبل الى آخر آياته فلا يجوز بعد الا عند الشافعي واحمد ورواه عنهما
انها سنة مؤكدة على ما ذكره الطحاوي وسبب شرائها اقامة الجرح والسبب فصل
في البدانة وغيره والوقت هو ايام النحر فشرط الغنائه فيها فلو كان فقيرا فاشترى
وعن مالك لا شرط الا فاذا ولا يبيع مصري قبل الصلوة مغناه لا يجوز لاهل الكفر
ان يضيعة قبل ان يصلي صلوة العيد يوم الاصح لا يبيع لغيره يعني غير اهل المم يجوز يضيعة بعد
ما طهر النحر قبل الصلوة والمعتبر في ذلك مكان الحج حتى لو كانت في السواد والمضيعة
في المم يجوز كما الشئ النحر وفي العكس لا يجوز الا بعد الصلوة ولو لم يصلي الايام العيد
في اليوم الاول او آخر او التنحية الى الزوال ثم ذبحها اخرجه وقتها وكذا في اليوم الثاني
وقتها سلم ايام افضلها او آيا ونحوه كما لها مع الكراهية واما يوم النحر فله واما
الشرع ايضا ثلثة واكل عصى ما ربه او آيا اخر نو آخر ما شرع والموسطان محروران
والنحية فيها افضل من الصدق بثمنها ولو لم يبيع حتى مضت ايام النحر وكان غنيا وعلمه
ان يصدق بالقيمة سواد شرع بالقيمة او لم يشر وان كان فقيرا فان كان الاصح او اوج
على نفسه بالتدريج عليه ان يصدق في عا نذرا او شرع فلا يخرس غيره الا اذا كان
فيمتها وعند مالك واحمد لا يجوز النحية قبل فزع الايام ايضا وعند الشافعي في صلوة
لو مضى من الوقت قد مضى فيه ركعتين مع خطبتين اقول من الخطا في خطبة

ولم يعل احد بعد حوازي بعد الصلوة وقبل الخطبة فاتي حياجه الى مقدار من زرع حياض
 ونسختي بالجماء وهي التي لا ترون لها وكذا مكسورة القرن بل اولى والنولاء وهي
 المحبونة اذا كانت تحلف بان كانت تسميه ولم يسمها من السوم والرعى والالاحى
 واحلف وعن ابي حمزة هو اولى لان طيب العجم والعوراء والخفاة ومطوع
 اكثر الاذن والذند والاله والعين والحقية التي لا تسمى الى المنكر وليس على المولى
 مقدار الزاوية الباقى ميتة غير العين وفي العين قالوا بشد عينيها المتعينة لم
 العلف فلما قيل فاذا راته في موضع اعلم على ذلك الموضع ثم شدة عينيها الصفة وكبر
 العلف انها شيا فاشق اذ راته من مكان اعلم عليه ثم ينظر الى ما سها من تعاوت
 وان كان تصفا او غشا او غير ذلك فالزاوية ذلك القدر والهناء وهي لا تسمى
 لها لا حوزة والشكاه وهي التي لا اذن لها خلقة لا حوزة وان كان صغيرا حوزة ولا حوزة
 وهي التي تاكل العذرة ولا تاكل غيرها ولا الجذاء وهي المخطوعة ولا الحصة وهي التي
 لا يستطيع ان ترضع فصلها بالاجماع الا عند ان شاق في حوزة مخطوعة الاذن وكرهه
 والاصح من ابل وبنو وغنم بالاجماع وحوزة الجاموس ولا حوزة بقى الوحش وفي
 المتولد منها بغير الام وكذا في حق الحول ستر الام وبارز شئ من الكل والنش من السوء
 الغنم والمواش منه ومن البقر اس سنن ومن الابل اس حش سنن وجذع من
 الضان وهو ما تملكه ستر اشتر وهو مذهب الغنماء وذكر الرعوى ان اس سبعة
 اشتر قالوا هذا اذا كانت عظمه كحلط بالشيا شنة على ان طر من بعد البذرة
 افضل من البقر وهو افضل من الشاة وهذا على شبل النانو وهي اي الشاة افضل
 من الخاركة من سبها والضان افضل من النور الا عند مالك فالحق من الضان افضل
 من السوء وهو من الابل مما تاكل السبع قبل الذبح وقال ورثه واخوه غنمة وعسكر الى
 عند مالك لا يصح الشركة في البقر شرك السوء وهو السبع لو كان نصرانيا او مريضا لم يكن

وان بقي اكثر الاذن
 والذند حاز

لم يحرم من الاجزاء منهم اي من السنة الا عند ان افق صح علم يوى ولو كان يغير الزكاة
 ضغرا او ام ولد ما من ضغى عن الضغرا بوه وعن ام الولد مولدا وان لم يحل عليها جاز
 ولو ذبحها بغير اذن الورثة فما او احاط احدهم لا يحركهم وباكل المصطفى من طمها
 ولو كان غنيا ولو كل غنيا ويذكر ونوب ان لا يتصدق الصدقة منها من الثلث
 فعمل ثلثا الثلث للطعام والتصدق والثلث للاكل والثلث للمداخلة وهذا
 في الاحكام الواجبة والمسونة سواء وان حبت بالذند فليس لها ذر وان اكل منها
 شيئا ولا ان يطعم غيره من الاغنياء قال الربيعي لا يسيل الصدقة وليس يصدر
 ان اكل صدقة ولا ان يطعم الاغنياء انتهى ولا يجوز ان يعقضا ان لا ياكل من
 ذبح الصدقة مطلقا ولو كان غير مذور فيكون خلاف ما صرح به بقوله وبذاني
 الاصح الواجبة والسنة سواء ويقصد بأكده او يعجل جرابا او غيره بالاولى والشرى
 مما لا يشفع به الا بعد الاستهلاك كالحلج والعظام ولا يسجد بالذند بل يشفع بالذند
 موف وعمله والمعنى انه لا يتصدق على قصدا لتمول الخدم ماله ولو ما عاها يتصدق
 به حاز ولا يعطى اجرة اجدا منها شيئا وكرهه ان يحز صوفها قبل الذبح فشفق
 ومن اصحابنا من جاز الاستشفاء للفقير بشئها وصوفها ونوب ان يدع بين ان علم
 يدركه حسن به وان امره بغيره فلا ضرر ولا ان كان لا يحسن ذلك فلا فضل
 ان سعى بغيره ولكن سعى له ان يشهد بشفقة قال عليه قومي واشهدى فابغز
 لك باول قطرة من دمها كل ذنب وكن ذبح الكسائي ولو امره فذبح حاز بأكده
 ماله امر المحوسى الا عند مالك لا يصح ذبحه على طار و ذبح كل من المصطفى اصح
 صاحب جاز ويجزى عنه ولا يصح ان يحسنا واذا جاز ذبحك عنهما ما حذ
 كل واحد منهما اصحته بان كانت ياقه فان كان كل واحد منهما اكل ما ذبحه كل
 كل واحد منهما صاحب مخره وان كان غنيا فكذا ان حلكه بالانتهاء وان نشا

لا يفرغ

كان لكل واحد منهما ان يضمن صاحبه طمخا لم يتصدق تلك القبة وفي المحيط ذبح صخرة
 بلا امره حاز استحسانا ولا يضمن ومن غصب شاة صحن بها صفتها وحارث الحجة
 لان ملكها انفسا بساين ولكنه ياتم خلاف ما لو كانت ذبيحة حنث لا حنثه وحل بخره
 لانه ضمنها بالانفعا وعنده زفر واني موسى والسلك لا يصح **وقممان**
 الكراهية عند الارادة المذكورة الى الاحرام او رد نفس محمد ان كل حكره حرام ولم يطلق
 احرام لعدم ورود النص فيه كمن لبس امان الا عند ما ذكره رواية وكذا ان لم يخل
 عند الى حنثه ذكره فاصحان في فاداه ولا لو كل اجلا ولا شرب لبنها ولو جسد حنثه
 حتى بذول النتن حلت ولم يقدّر ذلك حنثه في الاصل وقدره في النوادر وهو قيل
 بارسين يوما في الابل وبغزير يوما في البقرة وبعشرة ايام في النجاسة وسلكه ايام
 في الرجاء ولو خلط ونسا ولا غير على وجه لا يظهر اثر ذلك في طهرها ولا باس في ذلك
 اكل وشرب اذ بان وتطبخ من انا ذنبا فصد لرحل وامرأة مما قد ساء
 وهو كراهية التحريم وكذا الاكل بمعلقة الذهب والفضة والاكحال عليها ومما
 ذكرك من الاحمال لا اي لا يحرم هذه الاحمال من رصاص طور وغقيق وقش
 بل الشرب منها الصا وحل الشرب من انا مفضض وركوب وحلوس على
 مفضض وكره مفضض ويتبع فيها حواضع الحنث فالبهائم حرام حتى
 النمل وقيل هذا موضع الاخذ وقيل تجد سروي مع الى حنثه ويروى مع الى لوس
 والمصل خيار الاول وكذا اذا جعل ذكرك السف والجام والركا وهذا
 الجذب فيما يخلص واحا المنة الذين لا يخلص فلما باس بالاجماع وتقبل قوله
 في حل وحرمة قال الزمعي لان الحل والحرم من الرمايات وليس قول الكاوي
 الرمايات وانما يعمل قوله في المعاملات خاصة انتهى اقول وجه على المسائل
 اولى من جعل على السهو والم ادخل قوله فيما يودى الى الحل والحرم وهو في أصل المعاملات

البهائم
 وهذا هو
 وهذا هو

المتحجرات وكمن شئ يبيع ضمنا ولا يبيع قصدا فان المسلم لما اراد ان يتوفى شئ
 الكافر عن احوال الماء فلم قال انه طاهر نحو السوصى منه ولو قال كس لا يجوز وتقول
 محمدا وصبي في هرة وادون وقول فاسق في المعاملات اي عمل احوال هو لاء
 فيما ذكر من المعاملات الواكالات والمصارف فلو قال جارية اني ابيع مولاي هذه وسو
 الاصل والاشمال والوطى بركت بخره وكذا قال صبي بخره هذا الهدى اليك لا الرمايات فان
 الفاسق اذا اخبر بخرات الماء تحرس منه وان اخبره عدله بخره لا يتوضا به ولو علم
 بخره بخره وان كان حنثا فان عكس طمخا انه صادق لا يتوضا به وان اراد ان يبيع
 احوط ولو كان كرا راء له كرا وسوا به ولا يتم وهذا الجواب احكم واحا
 الاحتياط فانه يتم كذا قال الزمعي ولا يخفى ان معنى التبرك من الماء بخلاف تنجس البدن
 فاني فابخر به التيم وعنده السكة لا اي لا بعد قوله في المعاملات ايضا دعي شخص الى
 وكلمه وهي طعام العرس وثمة لحد وغنا يعتقد كرم على المايرة وهذا اذا لم يكن
 معتد به فان كان ولم يقدّر على منعه لا يعتقد وكبح ولو حكم قبله اي قبل حضوره
 اليها لا يخفى ما وجعلوا في العدة قال بعضهم انه حرام مطلقا والاشمال اليه معتد ولو
 بغنة فلا اثم عليه ومنهم من قال لا باس بان تنفي يستعذب بهم القواني والفضا حبه
 ومنهم من حوزة ليد الوحدة اذا كان حوله ولا يكون على سبيل الربو والجمال الرضا
 ولو كان في الترحم او غير او فقه لا يك وجاثة الوكلمة لا عند الشافعي في الوكلمة واجبة
 وفي غير ما صحبه حرم للرحل لا المرأة لشي خرب ولو في الحر وعندهما حوزة الحر
 الاقربا ربعة اصابع لا مضمومة ولا منقوطة اي حرم على الرجل والامام على
 الاقربا ربعة اصابع من جانب العرس وكذا النور المنسوب بالذهب لا يك اذا كان
 مقدارا ربعة اصابع وكذا انكته آخره وحل لوسه فان لم يزل عليه وجعلت او حلقه
 على اباب وعندهما والسكة لا اي لا حل بل كره وهو عارة الاكارة ونحوها

الا عند ما ذكره في خطه دقيق

وعلى حلها فقط
وعلى سلكه لافيه
الاخاتم

العدوى وعلى قول الى اللبث او يوسى الى حبله وحل ليس سداه حر
ولحمة فطن او حر مطلقا وما كان حمة حر او سداه يتره كالقطي لاي
في حر من الحبل وكره في غيره وما كان كل حر كحز في حر عينا ولا
يحل رجل يتره حمة ومطقة وحلة سفن من حمة والا فضل لحر السط
والعاقبة ترك الحميم وحرم الحميم حر وحيد وصنو ودهب حوز بعض الحميم
بالدنيب وفي اجماع الصنف لا يحكم الا بالعدفة فالتكافي وهذا على ان
الحميم بحر والسب والحدود والفض صرحا زانتي ولا على انه كحز ان
يكون الا شأ به السد الى الاربعة بعض اطلاق الشبه قال الرضحي الا
انه لا يابس بالعقب وكان على السلام يحكم بالعقب وقال عدم حتموا بعض
فانه مشارك وحل مسمار وذهب كحل فحق وشهد سب يذهب لانه نوع حبر
وعندما والسد حل شدة يذهب ايضا وكره الباس يذهب في حر حيا
بعض الكو والانه يلبس ولم نذكر العفة لانه من روافد الاربعة لا حر و
ومحاط وعدا السد على واليقع انه لا يلبس والحاصل ان من جعل شأ من ذلك
يكبر افتركه ولو فعله حاجته لم يكن وسطره البرج في الحواس والاكاء على
النسابة ولا يلبس رتم وهو ان يسط في اصبعه وخاتمة خطا تذكر
الحاجة بفعل الرب ولا ينظر الى غير وجه حره وكيفية والم او حمة انه كحز
الى ندرن العضوين لا على غيرهما فلا خلافه فاقال بعض الا فاصل من انه يجرى
الى انه لا ينظر الى شئ من الاشياء الا الى وجهه وكيفية وليس هذا بمقتضى
المسألة واحدة ولا ينظر اليها ايضا لو كان بشهوة بالاجماع حتى لا ينظر الا ما لا
يحل من المحارم شهوة الا حاكم اذا اراد ان يحكم عليها وشأ هذا اذا راى الشهوة
وينظر الطبيب الى موضع مرضها فقط رخصة فصار كغيره الخبان والحيطة

لا فرق بينه وبينه
وعلى سلكه كل

بالط

بعضه

بالاجماع

ويحسب العاقبة وان يهدى بقصد الحكم واداء الشهادة وهذا هو الاداء
واما وقت الحبل فلا يجوز ان ينظر اليها مع الشهوة وسعى للطبيب ان يعلم
امراة ان امك والابستر كل عضو سوى موضع المص ولو اراد ان ينظر
امراة فلا بأس ان ينظر اليها وان خاف ان ينظر اليها فلا يجوز ان ينظر اليها
ولا وجهها وهذا اذا كانت لسي ولولا كانت يجوز اعترافها فلا بأس
وسطر رجل الى رجل الا العورة ومنع من السرة والركبة والسرة لسعة
والركبة عورة ثم حكمها في الركبة اخف منه في الخد وفيه اصف منه في
حتى ينزل عليه كشف الركبة بدفوع في الخد خفف وفي السرة ثقب والماء
للمراة والترجل كالرجل لرجل بالاجماع حتى يجوز للمراة ان ينظر منها ما
يجوز لرجل ان ينظر اليه من الرجل اذا امتنت الشهوة والعفة وان كان
في قلبها شهوة تحت ايها ان يخفض بصره وينظر الرجل الى حمة امته وقت
الوفاع يكون ابنه في حصيل معنى اللثة والم ادمي الامة التي كل وطوا فان
كانت لا حل لا حل كامة المحرمه اكانت امه او اخته من الرضاع او ام
امراة او بنتها وجه محرم ورأسها وعفده وصدرا وساقها لا يجوز
النظر الى ظهرها وبطنها وفخذها والحرم من لا يحرم كل كاحها على التام شيب
او سبب كارضاع والمصاهرة ولو كان نونا وقال الشافعي يجوز للرجل ان ينظر
الى ظهر محاربه وبطنها ويمس ما حل النظر اليه الى ظهر محاربه وبطنها ويمس ما
حل النظر اليه بالاجماع اي من محاربه او من الرجل كامن الخسة ولا بأس
بمخلوة منها الا اذا خاف عليها او على نية الشهوة ولا بأس بالمافرة فهي
وان احتاجت الى الاراء في النار فلا بأس بان يمسها من راسها ورجلها
بطنها وظهرها دون ما تحتها اذا امتنع الشهوة وامته غير محرم وحالها

وزوجه صفاء من شهوة
ولا بأس ان يمسها من راسها
ان ينظر الى بطنها امراة

جميع الرجال كحال المرأة مع محارمها ولا يجوز له ان ينظر الى طرفها وبطنها كالحرام
وله من ذلك لو اراد الشراء وان اشبه بالاجماع اى جاز له ان ينظر الى كل موضع
ان ينظر اليه كالبصر والساق والزرع والراس وان خاف الشهوة ولا يحل
له الخلوة والمناقب بها ولا تنص عنه في ازاره واداء بلغت اليه
في قول المراءى بالازار حاشية من السرة والركبة والتي بلغت حد الشهوة
لا تنص في ازاره ولا يحد ويختص وهو المزوج الحقة والمحبوب وهو مقطوع الركبة
والحنث وهو النكاح المشبه بالنساء ولا يقدح في بطنه وقيل من حياء
الافعال البردية وليس يراونها كالتحريم في محارم الاحسان وهو رخص
معصية من اجتناب من حيث ما وه من اجوب الاختلاط بالنساء والاصح ان لا
له وعنده اي عبد حر كالحرام الاحسان لا يجوز لها ان تنظر من ربتها
الماحوران في شدة الحاجة الا عند مالك عند عدم خوف الفتنة والسامع مولى
قوله صاحب الكفر وذكرها في الكفر مسلمة وهي ونزل على امرته بلا اذنها
زوجته امه كانت او حرة باذنها حتى كان لها المطالبة بالجماع قضاء للشهوة
وتخصيل المولود ملك اسماء امه ولو بكر او مشرقة من امرأة او عبد او حر
حرم وطولها ومسها والنظر الى فرجها بشهوة حتى يستبرأها جفيرة من كل شهوة
في ذات استبرأ ووضع الحمل في بطنه فان احكم الاستبراء تعرف بمادة الرحم
للماحور المحترم من الاحكام والالتفات على النساء والولود على النهل في ذلك
عند تحقق السمع او توهيمه بما يحرم لكنه امر حي فادرك الحكم على امر ظاهر وهو
استحاضة الملك وان كان عدم الوطى محلو في بعض الصور على ما ذكره فان
الحكمة تراعى في اجتناب كل فرد ولو قال السمع قبل العسل لا الاستبراء على
الباب ولو بلغ حارة بخيار ومبها ثم ابطال السمع في مرة اخيرة لا يلزم الا

بالاجماع

الاستبراء ولا مانع بالاجماع استبراء استبراء عند ان يوسى خلافا لمحمد وخو
يقول ان يوسى فيما اذا علم ان الباطن لم يوهب في طهره اذ كان يقول محمد فيما اذا
فرجها وله جيل منها اذ لم يكن تحت المهر حره ان يستبرأ ثم يقضيها
ذكره صاحب الهداية وقال الربيعي وهذا اذا كان القيس بعد الشراء وانما بعد
لو كان قبله ومنها ان يزوجهها الباطن قبل الشراء او المهر فيقبل القيس من
يقضي به او يزوجهها بشرط ان يكون امرها من ثم يستبرأها ويقضيها ثم يطبقها
الزوجه ولم يغتصبها ملكها فيها ولا يحقها التي قبل القيس ولا ولادة كذا
ويجوز شراء امه الا شغفها به ولا يحل عند عود الآفة ولا عند
المغضومة والمساخرة وقد امر به لعمري احداث الملك فنهى له امهات
احسان قبلها شهوة حرم وطى واصح منها وادعاه حتى حرم في
بملك كالمسح والمنة والصدقة وكالمسح والجمع والمهر او طلق بجمع او علق
ولو قال حرمتا حتى حرم آه لان احسن وكل امرأتين لا يجوز الجمع بينهما بطلاق
فهو بمنزلة اختين فيما ذكره عند الملك يحتمل الدواعي التي قول السامع ولو
يقبل رجل ومعاينة ازاره وادركه ولو كان عليه ثياب لا يملك بل يجوز
كالمصاحف وفي اجماع الصغار من كل ان يقبل ثم الرجل او بين او ستمائة او
بجائته قال الطحاوي هذا قولها وقال ابو يوسف لا بأس بالقبول والمعاينة وقالوا
هذا احكم مما اذا لم يكن عليها عذر الا زاروا ان كان عليها ثياب بجمع
كالمصاحف بالاجماع فهي سنة قد توارث في البيعة والنفقة والحدس وقدم في
وعند ان يوسى السامع والحدس ويقبل بوعدها وموتها وسلطان دول
وبه ينعى ويخص من لانه السرخسي اذا كان على سبيل البركة او اماما فغما حرام
من غسل الارض هو حرام والاعمال والراعي اثان وقال الصدوق لا يكون هذا

فلا مانع

السجود وقال صلى الله عليه وسلم ^{عليه السلام} وجه السجود بغير وجه السجود كونه واما القيام فمعنى راحة
 اذا كان معتمدا في تعظيم من يحيى من الكثرات وكان الشيخ ابو القاسم يقول
 اذا دخل على رجل من الاخيار وعرضهم كرهوا ذلك **فصل** في البيع
 كره بيع عذرة لاسر سرقين وهو ما ليس منه يستعمل في اصلاح الاراضى والبساتين
 والاشجار والزروع وعبد الملك كره بيع سرقين ايضا والبيع على اى حصة
 ان الاشباع بالعذرة مخالفة جائز وله شراء امة زندقا كما يكرهون
 زيد بيعها عن اكره راءه ما يكرهون ويجوز ما لثاء الملك معنى يجوز ان يشرها
 ويطلقه ولو كان قد اقال شرها منه او يهبها او يصدقها على اى
 فرق من ما اذا كان يعلم انها له او لم يعلم ولو كان الخمر غير تامة فما اخرا
 كان اكره راءه انه صادق وسواء كان ان كاذب لاسيما وان لم يحرص
 البديهي من الوكالة او اشغال الملك فان كان يعرف انها خمره لا
 يشترها وان كان لا يعرف وسواء شرها وان كان ابيها فاستاقا فان كان
 الذي اياهما بعد او اتم شرها حتى يشارفان اخرا من كراهه اذن له وهو
 ثقة قيل قوله والاجتراف الكراهى والاشترها ولو ان امرأه اخرها حل
 ان ذمها العايبات عنها او طلقها عنها او ان لا يكتب من عذرة وهاذا
 يدعى ان كراهه لا الا انه في الكراهه ان حرم فلا بأس بان يخذل شرها ولو
 لو قالت المطلقة مكنت وارفعت حرمة الخلقة فاحذر لزوج الاول ان يشرها
 وكذا لو قالت احارة اعققتي حولاى حل ان شرها وبكل نصيب ليس اصرى
 حرم يابها لم لا كما فرمها اذا كان الشخص مسلم دينه على فاع الذي على الدين
 خمره وقضى الدين للاحل للدين ان ياخذها وان كان ابيها المذموم كما في
 حازله اخذ وفي النهاية على محمد هذا اذا كان القضاء والاقتضاء بالمرأه فان

لا جمل

الطلاق

بالاجماع

فان كان بعض القاضى من قضاة هذا الشأن ولم يعلم القاضى كونه من
 بطيخه ذلك نقضه وهذا ممكن فان حال الغير فكيف نطقه انتهى واقول لا اسكال
 فيه فانه فهم منه ان المأذونه ان تعفى القاضى من كره على حصة للواين وليس كذلك
 بل المأذون اذ ابيها مع المهر من تراخا الى القاضى واذا ابيها على المستر ان
 له عليه القاضى من ثمن البيع ولم يكره ان المهر على اى حصة هو فحق القاضى فيه واضح
 ابيها ثم قضى به الوين بطيخ للدين ذلك نقضه للبايع ثم قال الربيعى وعلى
 اذا مات علم وتوكلت من خمر باعها هو للاحل لو شره ان ياخذها ذلك وقال
 في النهاية قال بعض مشايخنا كذا لم يفسد به لم يحل اصله وعلى هذا الويمات حل
 من سخطا دق او الطلم او اخذ الرثوة يتوقع الورث ولا ياخذ وامه
 ويردونه على اربابها ان عرفوا والا تصدوا بها وبكل احكام قوت آتى او لم يات
 في طهر بائنه فان كانت السلح صغره ولو كان المهر كبر الا يضره وتلقى الخجب
 على هذا التفصيل وتخصيص الاحكام بالاوقات قول الى حصة ومحمد وقال ابو
 موسى كل ما اضر العامة فهو حلال وان كان ثيابا وغرها ومن شرط ان لا يكون
 المدة قصيرة واجبة ان مقصود الى اى الحكم على ما من مثله مكررا او يقع العباد
 في الحائض من ان يرضى الخطا ومن ان يرضى العزة لا اى لا يكره احكاما على صفة
 وما جله من مهر آخر وهذا في الخلو قول الى حصة وكراهه ابو موسى وفصل محمد
 حصة من مهر كملت الى المهر في الغالب من ولو من غيره كما اذا اخذ من مهر بعد لا كره
 ولا يستره والالا اذا اخذ من ارباب الطعام من ثمنه بعد ما جسا وعمر السلطان على
 صيانة حقوق المسلمين الا بالتسبيل ما من ما من مفضل من قوة وقوات
 وبينها من احكاما ويؤخذ فاذ ارم الله بما فعل ذلك في هذه وان

المغنية

ومحمد ايضا لا يشره
 القاضى باطننا وانما نقض
 ظاهره اعظم

غايته ان المستر يجره ذلك لو قال
 للقاضى ان هذا غش خمر وانا
 اطلبه منه يجوز ان يحكم على
 ابيها بمثل ما اخذ

فقال

انه ثلث عززه وجب حتى يسكنه ولو خاف الاقام على اهل مصر اللذان اخذ
 الطعام من المحركس وفوقه فاذا وجدوا ذلك الاخذ الشامي واحمد
 ايضا صح مع عصير من خارج خلاف بيع السباع من اهل البصرة حتى واحدا
 بيت لسجده بيت نار وهو محدد نحو س او سعة او كنية او ساع وفيه سواد
 قديم لانهم لا ياكلون من اصدائها فاطار مع الحوزة الاقصار قالوا يهدونه
 سواد اهل الكوفة وامام في سواد لا يكون في الاصح وحمل حمز في باجر كما اذا
 اجره دانه لتفعل عليها لحم او آخرة نفع لرجل في اخذ زرع فانه بطول الاكل
 وفي الحفظ لا يكره بيع الثياب من الثمن في والقلنسوة من الجوس في عند ثمنه
 لا اي لا يفتح في الكل والم ادمه الاجارة والحمل لاسع العصور وصح مع شايوش
 مكة لا ارضها عند اني حصة الا عند ان يوس وكذا عند محمد على ما ذكر الرضا
 والشافعي وهو رواية عن ابي جهم صح مع ارضها ويغني وكل خبر محض
 ونقطه وكنيته وعند السلك لا يوجب نفي والافاق يذهب غيرنا يجوز وعلى هذا
 كتابة اسامي الورود والاتي هو وان كان محذورا من شئ يكتفوا
 الاثمنة والكنة وحاز دخوله في مسجد اي مسجد كان الا عند الشامي واحمد
 لا يجوز دخوله في مسجد الحرام وعند مالك في الكل وصح عبادته اي عبادته في
 مضاف الى مفعوله ولا يابس برد السلام على ذي ولا يزدن على قوله وعليه وان كان
 له حاجة اليه فلا يابس عبادته ولا يدعوله بالمغفرة ولو دعاه بالهدى حاز وكذا
 له بطول التبر قبل لا يجوز وفصل يجوز وعلى هذا الخلاف الرواية له بالاعاد والاصح
 انه لا يابس عبادته العاكس واذا مات الكافر قال لو اكل او دسه في التور حلف
 الله عليك جراته واصحك ورزقك ولرا ميا وتقولك تنزل اسم اعظم الله اجر

خبره

الافاق يذهب غيرنا

باجماع

اجرك واحسن غراك ورحم ميتك وكثر عددك وصح حصاة البهايم وقد صح عليه
 بكتش اكلين صوحش والموجود هو المحض انتهى ولا يخفى ان هذا لا يكون لعل
 على صحة فان امراد منها رفع الاثم لا يكونه بخا حتى لا يوجب البغية الا عند مالك في
 وانرا لا يحل على اكل لانه عليه ركب اكل واقصاه ولو لم يحرما فكل كذا قالوا
 عليه ما ذكر قبل وصح قبول عبد باجر واجابة دعوة وسخارة وابنه على ما هو
 عادة الحار كقبول النعمانين وقدم في الكا دون عند الله لا اي لا يبيع على
 هو العبدان وكمن له مبدته اي اعطاء المدة اذ كان النور والتقدس يعني
 البراهم والربانية واحكام تحفي بالاجماع وبكل الدعاء فمعقد النور من عرشك
 ولا شك كرايته اذ كان مقدم العاقبة العبدان وكذا العكس عند ما يوس
 والسلك لا اي لا يابس وبه اصحاب اللث والربيع والاحوط الامتاع ونحو
 فقال اي كمن ان يقول دعاء اسألنك عن التران والحق الرسول او عن البيت
 او عن المستوحرام ولو قال رجل بخبره بحق الله او بالله ان تقول ولو قال الحق
 بحق الله او بالله ان تقول لا يحل عليه ان ياتي بذلك شرعا وان كان الا في الما في
 وكل ما يحل طرأ وزد وكل هو الا في قول الشافعي في السطح فانه اباح اذ لم يكن
 فيه ترك صلوة واخذ عوص بطريق التوار وكلم تحف كما هو عادة الكلبين به
 وقتما يخونه وهل راي اصدان من طبع السطح بياض على الصلوة خصوصا في
 اول وقتها بل يوصل فعله معلوم وكسب على الامان الفاحصة وحفظا نه عن
 الكلام بالحق في اباحة آعانة الشيطان ثم ان كان فاقوه سقطت عدايته وكن
 ابو يوس السلام عليهم تحف الله ولو حلف على الطريق او اكثر سقطت شهادته بالاعاد
 ونحو المسابقة تحف اهل ورعي واقترام بفتح الالف شرط عدم عوض من الحامان

بالاجماع
بدرته

ما يقول اللهم اني اسألكم

مع الجماعة

بشرط ان لا يكون له مال في الاقراض والتقصير عندنا ان شرط المالك

من جانب واحد ما يقول احد بهما الصاحبان سبقتي فلكذا وان سبقتي فلكذا
 الى لا شيء فيه ولو كان من الجانبين فهو حرام الا ان يدخل ثالث بينهما فيقول
 ان سبقتا فاما لان لك وان سبقتي فلكذا لنا عليك ولكن اهل الحق لا يخذ
 المال المروط وكذا المتفق اذا شرط لاحدهما ان يبيع له الصوت فصح ولو شرط
 للملك واحد منهما على صاحبه لا يجوز في الكلام في كيفية هذا التملك ولو شرط الامام هذا
 ليجعل حل لا يجمع وحل ان اى طريق من طرق جعل في عتق مائة من مائة من
 راسه وهو معاد من العتق النسخ وقال الهامة انه سلامة ثمانية اوق واما
 به في زماننا نعلم الا ما في القول المختار وقدره اى حاز فله العدا حرا عن
 الا باق والتمرد وحل التوبة للتداوى ولا فرق بين الرجل والمرأة ونحوها
 الطاهرة لا بالجنس وجاز ان ينظر الى ذلك الموضع قدر الفروقة ومن الناس من
 التداوى ونحن انه لا يخفى على من يتداوى اذا كان من ان الشافعي يلو له على
 دون الدواى غايته انه حل سبالة ونحو التداوى بالحقم والحجم والبول والاحمر
 طيبه لم ولم يوصى المصلح ما تقوم مقامه والتداوى بالشمس السوكل فلهذا انوصر لم يتداوى
 لا ياتيه ولا يماس بالرفقة لانه على السلام كان يرقى وادام من صبر من جلدت
 على المعوزات وحل رفق العاص من است المالك ولو غنيا اذا كان مع عي فان
 تحت جان ما حذنا على وان كان غنيا ما حذنا كفاية وهو الاصح وهذا اذا اعطوه من
 غير شرط وان كان شرط لا يضمن واستقر منه وام ولو لم يفرم وكذا المكاتبة وصحة
 السعي عندنا في حريمه وفي الخافى قالوا ان شاء ربهم واحافى زمانا فلهذا انوصر
 والفساد ومثل في الهامة وصح بالحق قوله ونفخه بعد سواهما لما حرم وسقطا

قال الربيع السعيل لعل
 لا يملك في حق او فصل او
 حافراهم وفيه ان
 هذا دليل على ان
 الشرط من احوالهم

من الصفقة والكسوة

وهم مالا يبرح للصغيرة لو كان الصغير حرم وكذا السبع وصل ان السبع في الصغير
 على ملكه انواع نوع هو نفع حصص فملكه كل من هو في يده ولما كان اولم يكن كقول
 الهبة والصدقة وملكه الصبي هو نفعه اذا كان حرا ونوع هو ضرر حصص كقول
 والعتاق فلما ملك احد ونوع متعدها ملكه الا لاس ولجده وصبيها ولو لم
 الصبي في ايدهم كذا قال الربيعي وقد علم من بل الاصل ما ذكر من المسئلة وبوجه امه
 فقط معناه ان الصغير لا يوجره احد من هؤلاء المسئلة الا الام فانها توجره اذا كان
 في حجره وغيره من الام والمقطوع والهم لا يوجره على رواية اجماع الصغير وعلى رواية
 القدر يرى يجوز ان يوجره الملقط ويسلمه في ضاعة قال الربيعي وهذا أقرب لواجب
 البصيرة لا يجوز ولو اوجر ووقع من العمل احب المسمى وان كان في حجره فاجرة
 امه صح عندنا الى يوسف عند محمد لا يصح **حج** احياء الموات على الموات ارض
 تغزر زرعها لا تقطع الماء عنها او تعلبته عليها غير مملوكة اى في الاسلام بعيد عن
 العامر هو قول الى موسى ولا يسي الارض بالموات اذا لم يكن من الصنف ولو كانت
 مملوكة لم يملك او ذى كان ملكا فبها ولا يكون مواتا ثم ان عرف المالك في له وان لم
 خوف كان لقطه ولو ظهر لها المالك بعد ذلك اخذ له وضعت للمالك من زرعها ان بقيت
 بالزراعة والا فكل شيء عليه وحده العبيد ان يكون في مكان بحيث لو وقف انسان من
 اقصى العامر فصاح باعلى صوته لم يسمع منه ولو سمع لا يكون مواتا بل يكون في العامر
 وعند محمد والسلمه يجبر عدم الارفاق لا البعد اى بعينه حقيقة الاستغناء حتى لا يجر احياء
 حاسعة وان كان حيدا وجوز احياء مالا سعة وان كان قريبا به وعلى الام
 اعتمد على قول الى يوسف صح به الربيعي لو احياء بادن الامام ملكها عند ابي حنيفة
 والسلمه عليها ولو كان بغير اذن البضا ولا سر حاف الاذن ولو زرعها بعد الاحياء
 وزرعها غيره قيل انى احيائها والاصح ان الاول احيى وهذا الحسن على ما قال

وعند السلمه لابي الحارث
 ملا احمد حاكم

الذي عليها ايضا اذا احيا الاصل جالك لو تاحا اهل العام بعينه الاول والا
 ولو جحر الارض لا اى لا عليها بالاجماع والخبر وضع علامته عليها لمنع غزوها عنها
 يضع الحجر او يحدد ما فيها من الحشيش او الشوك او غيرها وذلك لا يعد ملكا الا انه
 هو اولى بها من غيره لا يوجد منه الى ثلث سنين فاذا لم يعم بها اخرها الا عامته ودونها
 الى غيره قال الزبيلى وهذا في الرواية واما في الحكم فانه اذا احياها غيره قبل مضي المدة
 ملكها الثاني ولا يجوز احياها ما قوس العامر وخبره خبر آخر في موات فله حريمه
 ذراع من كل جانب وهو الاصح فاقبل الماربعون من نحو اربع الاربعون من كل جانب
 عشرة اذرع ولا فرق في ذلك بين ان يكون البئر للعطل او للناضح عند ان حياها
 وعندها يعتبر سنون ذراعا لو كان للناضح وعندها خمسة عشر ذراعا من كل جانب
 ولو عادته اى ما قدم خرابه ولم يرف من اى زمان لانه منسوبة الى عادته
 وقدمه فحسب ذراعا وعندها كذا قال في معتبره فالرف حريم الحقل حريمه
 على ما ذكره بعض النحاة في البئر وما هو الاصح والذراع هو المكسرة وهو
 قصبات وكان ذراع الملك ستة قصبات فكم من ذراع واحد وفي الكافي ان
 النعمان ربهما ما ذكرنا اصلها وفي ارضها ما ذكرنا اصلها فهاكسرا هو الملك
 الى ان شاء يتعطل الا الى الاعمال في وما لك كلف وللعمارة وفي حريم الملك
 تحت الارض حريم قدر ما يضيها ولم تعد حريمه شيء على ضبط وحريم نحو
 في الارض المواتية اذ لا حتى لا يغير الحارس ان يونس خبر في حريمه من حريمه
 حريمه اى في حريم البئر المحصور ولا يمنع من حريمه ان يبنى بالاجماع الا في
 قول الشافعي والقاضي اخشى ولو حفر ورأى احرم لا يمنع ولو ادعى الاول الضرر
 وقال ينفذ ما الاول لا يوزم الا عند ما لم يعم بعد ما ينفذ ولا حريم للبئر عند
 الى حريمه وعندها والعلم له حريم من الجانبين فلو تشارعا في الحكم وكل واحد منهما

نقول حريم البئر ملكي لان لصاحب الارض قوله عن ولصاحب البئر عند بناءه
 على اصله وهما موضع اختلاف ان يكون احريم حوازي الارض لا قبل منها وان
 لا يكون احريم متغولا حتى احدهما معينا جعلوا وان كان فيه اشجار لا يورس من غيرها
 هو على هذا الخلاف ثم اذا كان احريم لاحد ما اياها كان لا يمنع الاخر على السطح
 به على وجه لا سطل حرمها كما لم يرفه والقاب الطين على يدك حرم العادة
 ولا يورس منه الا ما لك ثم عند ان يورس حريم نصف بطن البئر من كل جانب وهو
 اخبر الطحاوي وعند محمد مقدار بطن البئر من كل جانب وهو اخبر الكوفي
 وذكره كتف القوامص ان اختلاف بين ابي حنيفة وصاحبه في حريمه لا يطاع
 الى الكون في كل وقت واما لانها رافعا التي تبنى الى كرها في اكثر الاوقات
 فلها حريم بالانفاق كما **الرسالة** بكون البئر هو نصيب الماء والعمارة
 نصيب من الماء الاها رافعا كرحل وقوات والنيل غير متحرك ولا ملكا
 يبقى ارضه منها وتوضا به وشربة ونصف حاكمه وكفى منها بها الى
 ان لم يعم بالعمارة بالاجماع قال عليه السلام الناس شركاء في الماء والكلأ
 والنار والماء او ما عاها ما ليس محررا واذا حوزة يكون حلالا وبالكلاء الحشيش
 الذين سبغته من غير ان يثبت احد من غير ان يريه ويقيه فيملك من قطعه واخره
 وان كان في ارض غيره والماء او ما عاها ما ليس محررا واذا حوزة يكون حلالا وبالكلاء
 من لهنها وليس لصاحبها ان يمنع ذلك الهواء ولو اراد اخذ حريمه منعوا
 طوارق الاستقاء عدم المضرة بالعمارة والافليس ذلك في الاها رافعا
 نكل شربة يملكها من ينفذ دانه ولو خيف حريم البئر لكثرة الدواب منع
 وكذا حال الآبار والمحزنة كوز وجب لا شقة بها اذن حريمها بالاجماع
 وما يملك بعض القوام من المعلنين حريم ترسول الصبيان الى الماء فسر حريمه

والشجر يورس في موات حريمه
 اذ منع من كل جانب حتى لا يملكه
 ان يورس من كل جانب حتى لا يملكه
 وغيره من الممتلكات والاحياء
 ولم يملكه من الممتلكات والاحياء
 وان كان حريمه لا يكون مواتا
 تنفق على الحاجة

لا اى لا حريمه ارض الاروا
 يبقى ارضه القاص ولو خيف حريم
 البئر لكثرة الدواب منع
 البئر لكثرة الدواب منع

التي به فهو حرام لا يحل شربه ولا التوضي منه ولو كانت السرا أو نحوها في مدخل حقل
 فله المني من دخول من يرد الشفة إذا كان يتو به يحرمه فان لم يجد قال أما
 ان طلع الماء اليه أو سره شربا ان لا يسكن شفة قبل هذا أو احسنه ارضا
 محلوكة له اما اذا احسنه في ارض حوات فله المني وحالها حكم الماء ولو حنقه
 الماء وهو يحاقف على نفة ودائه العطش كان له ان يتعاطا بالسلا كما قال
 الزبيعي وفي المعاملة لا حل عطش دابة نوع اسكأل وان كان في الاواني فله ان
 يعاكره بغير سلا ان كان فيه فضل من صاحبه وفي الماء في فضل السرا وحكمه ان
 ان عاكره بغير سلا والسرا اذا كان في الماء كانه كان حلا ولا صغرا
 وما ورد من الكواشي لثرة شفة الماء فالأكثر ان له ان يني ولهم ان
 ما خذوا الماء منه للتوضوء غسل الثياب الا ان ولوا راد ان سقى شيئا او خفرا به
 داره حتى ياتي الماء اليه بلجرة له ذلك وهو الاصح وليس ان سقى حقل وسحرة مكان
 غيره الا ما ذكره ويؤيد ذلك ان من عاكره محلوكة كما احد من بيت المال انه حتى العام قال
 لم يكن له سقي بجبر ان سقى كربة وحمل مؤنثة على المكيك ليدرس لا يطبقونه ما بينهم
 كما في جنيز اجبوشى وكرن ثم قتلوك على امله وجبر الاقي عن كربة عليه وقل ان كان
 حاصلا حتى تبه السعد لا يجبر وان كان عاملا جبر ومؤنثة كرس تهر كرس على
 عليهم فلو حادوا راض رجل سقطت بالاجماع الا عند ما قال لا حونة الكرس عليهم
 حنوا من اول الهز الى آخره بلخص ولا كرس على اهل شفة بالاجماع لانهم لا يملكون
 ويبيع دعوى شرب الماء ارضا احتالما والعس ان لا يبيع واذا كان لو حل ارض في لانه
 فيها من فاد رتب الارض ان لا يحرم الهز ارضه ترك على له ان يبيع قوم استقيموا
 في شرب ان ادعى احدكم كره واذا حذر خال ولم يكن له سقنه فهو على راراهم والظاهر
 ان من كل واحد منهم من السرا بتر ارضه حاجه حيا في الطرقي حيث يتول فان بر ارضه

ويؤيد ما قلناه من سقنا على ما ذكره

على ان الا على سكر الهز حقه شرب حنقه او صطحي اعطى ان سكر كل واحد منهم في شفة
 حان ولو كان الماء في النهر حقه لا يحرم الى ارض كل واحد منهم الا بالسرا فانه سواء بهل
 الا على لاهل الاعطى ان سكر واذا شق احد منه نهرا ولا شق حقا الا ان لا يضر في
 ما لهنر ولا الماء ويكون موضعها في ارض صاحبها فحقه او داله وحي حقل
 بركت تركب مدارق الارز في راسه حنقه كبيرة سقى بها والداله والى سقنه بركه
 او حرس او نواسم كما موضع ويرفع مما تحذ من الا لولا الخشب او توسع في الهز او يجر
 فم النهر او يعمم بالامام لو وقع العسيرة بالكوبي جمع كوة سدر لولا وجعلها في المعاسم
 ولو كان لكل واحد منهم كورة مساة في نهر خاص لم يكن لواحد منهم ان يترك كوة وان
 كان لا يضر ما يجره فاما اذا كان كوي في النهر الا على ولوا راد الا على من السرا
 في النهر خاص ووجه كونهما ان يدر بعضهما دفع بعضهما عنها ليس وكذا اذا اراد
 ان يعمم الهز حنقه في الاما الهز في وبعو لصاحب الكل ان سقن وكذا لو شق او
 سوق شربة الى ارض اخرى لا شرب لها منه بل ارضها بالاجماع وورث شربة وحي
 بالاشقاع حنقه فان الورثة يتقوون مقام الميت في حقوق والوقبة اخذت الميراث
 ولا ساع ولا سوب على ارض ولو مات وعلة ديونا لا يساع الشرب لا ارض وان
 لم يكن له ارض قبل جمع الماء في كل نوبة في حوض فيساع الماء الى ان ينفذ فيه
 وان لم يجد اسر على تركه الميت ارضا بخر شرب ثم ضم اليها وباتهما مودى من القبا
 عن الارض المشراة والغافل للثومة كذا قال الزبيعي وقدمت المسما على الاخر
 ان سوق شربة الى ارض اخرى لا تسوب لها منه فادام عوان ساق كيف يضم اليها
 وساعا على ملاء ارضه حان فزنت ارض حارة او غرقت لم يملك الا على كذا قالوا انهم اذا
 سقوا ارضه سقيا معادوا ما سقوا في حيا حيا عادة واما اذا سقوا سقيا لاهل ارضه
 وقال السج اما على ان لا يفيض السقي المعتاد اذا كان حيا فانه بان سقى في ارضه في نوبة

ما لهنر كرسية شفة والماء
 مع الضرر سقنه او سقن منه
 ان سقنه عن

والصرة ما عذر من الاجرة بعض
 ولا يرفع

من ارضه والاعطى

كتاب الكثرة الرأى في اللغة اسم لكل ما شرب من الماء جارية في اصطلاح الفقهاء
 عبارة عني ما يشرب والماء ما حرم شربه والحرم منها اربعة خمر وهي التي تسمى
 النون وشربها ليلاء من ماء العنب اذا غلا واسبغ وقوف بالزبد وعندنا
 والكتة بلا قوف زبد عني انه غير معتبر لان عدم معتبر قبل بوضعه حرمة الشرب عند
 الاستعداد وفي جوفه ينفذ الربو احيا طاه وحرم فليها ولو قطره بالايدي
 ومن قال بان غير انكر فيها السكرام فقد كذب وحس عارته عبطه كالنور والاعمال
 لها في المسلم حتى لا يضمن غاصبها منه ولا يملكها ولا يورثها ولا يورثها ولا يورث
 ماليتها والاصح انها مال وحرم الانتفاع بها ويجوز شربها وان لم يسكر ولا يورث
 البطل فيها ويجوز عطفها وبعد ما صار خلا كحل فهو فيه كل ما حازقه وطله
 وهو عصير ذهب اقل من عسل الطبع وقال الخطاط الطلاء اسم للملح وهو
 طلع من ماء العنب حتى ذهب ثلثه وسمى ثلثه وصار شرا قال الرشي وهو الصواب
 وفي الهداية مثل ما ذكر في الحنفى وسمى هذا الباق ايضا سواء كان الرأى طليها
 او كثر احداهم لم يكن الذهب طليها وانما نصف منها ما ذهب نصفه وسمى النصف
 وكل ذلك حرام عندنا على الاصول المذكورة الا انه لا يحرمها ما لم يسكر وهو
 في من ماء رطب وانما حرم اذا سجد وقوف بالزبد والكل حرام لو غلا واسبغ وحرمة
 وهو التي من ماء العنب اذا سجد وقوف بالزبد والكل حرام لو غلا واسبغ وحرمة
 الحمر ولا يورثها ولا يورثها الا شربها مطلقا اربعة شربا ولو طلع
 طليها وان اسجد وقوف بالزبد ما لم يسكر ولم يشرب بطرب ولو غلا واسبغ
 منه وهو ان يجمع بين صنفين من زبد ونمر او عنب واطم وعندها ينفذ
 البئر والرشد او اخلطها بعد ما طبخا اذ في طليها وسد البئر وسد العبد او اطلها
 ثلثه ثم خلطها ونبذ غسل ونبذ وبس وجرم وذرة طلع او لا وملك عني

خريف الحمر الحرام
 حيث كثر مشربا وكثرة

وهو ما يطلع من ماء العنب حتى ذهب ثلثه وهذا كل على قول الى حشره الى بوسه
 وعند محمد والسنة كل مسكر خمر حرم فليها وكثره وكثر شاربها وهذا الحسن فيهما
 اذا قصد به التوقيف وان قصد به التلذذ فهو حرام بالاجماع وبه عني حتى يكون مسكر
 من الكثرة المتخذة من الحمر والعسل واللبن والبن والمثلث اذا صلب على ما جاز
 ثم طلع اذ في طليها حكم المثلث حكم ما اذا صلب الماء على العصور ثم طبع فزبد ثلث الحمر
 الا ان يطبخ الى ان يذهب الماء المخلوط وثلث العصور ولو طبع الحمر او غيره نحو الاسود
 حتى ذهب ثلثه لم يحل ان يشرب او حل الا يشرب في الثوباء والحسن وفي الحرة الصغيرة
 ومرفق وتغير بالاجماع والاشباه في سمن الا وعتة قبل كسها لما في حوزة كل
 ويظهر ما ينفذ وان اسحل منها الحمر ثم اسند فيها بنفرا فان كان الوعاء عتيقا
 يغسل ثلثه وان كان حديثا الا يطهر اسرا عند محمد وعندنا الى بوس غسل ثلثه ولا يغسل
 حديثا الا يطهر ويغسل كل مرة وحل خل حمر خللت او خللت بمعنى سواء في اكل خل من
 غير صنع وخلل باقيا بعض الاشياء المباحة الطاهرة وعندها يملكه لو خللت لا الى الكحل
 ما لقاه شئ فيها كالحل قولنا واذا كان غير خلا ما يغسل من الطل الى الشمس او
 ابقا وانما يريه فصار خلا فله قولان ثم اذا صارت الحمر خلا يطهر ما يورثها
 الا اناء فاما غلا وهو الذي اسحق منه فعد غسل بطريقا وقبل لا يطهر ولو غسل وخل
 فخل من سبعة طهر كالحال وكل شرب ردي الحمر والامتناع طاه والماء من حرمة
 لان فيه آخر الحمر ولا يحشره اي شارب البئر الذي يسكر وعندها في الحمر
 فحرمه وكل الاحتقان بالحمر واقطارها في الحليل في اعلم ان الهل في طبع العصور
 ان ما ذهب طليها بان ارد وقوف بالزبد لا يحرمه حتى يعتذر به ثلثي جابني فخل
 الحلي بجرم ولا يبر من خطه والكر ان سمن غافون **كتاب الصيد** يحرم ان يرد
 في المصير كالا صطياد وان يرا به المصيد فيكون اسما لكل حيوان

الحمر

بني محمد عن علي بن ابي طالب

منع عن الآدمي ما كولا او عمر ما كولا لكل الاصلطاء وكلب معلم وهدوء بارز
 نحو اربع مائة كانت بين والعقاب والصق والراسع ولا خير فيما سوى ذلك
 الا ان يتركه فيذكبه الا انحرز بالاجماع وعند احمد بكل كلب ابيض ولابو شيما
 بياض في التعليم وتعلم كواكل ترك الاكل ثلث وهو قولها ورواه عن ابي حمزة قاذ
 اكل في واحدة منها لم يكن حلالا وعند الشافعي باؤها في اكلها وعند مالك في اكلها
 وبالرجوع اذا دعي في جوارز ولم يذكر كم مرة من الرجوع يجامع البارز قال الرضا
 ينبغي ان يكون على الاخذ في الكدور وعند ابي حمزة لا يثبت التعليم في كلب على طرفة
 قد تعلم فيغوص الى راي المبيى كما هو دابة في مسئلة وشرط اكله كون الصائد من اهل
 الذكوة وان يجعل التسمية وان يرسل فيسمى معناه لا يبر من التسمية عند ارسال
 فلو ترك التسمية عامدا لاكل الاعذار في ولو سهاى تركها ما سبلا باس لها
 وشرط اجماع الاجماع في ظاهر الرواية الا في رواية عن ابي يوسف وهو رواية عن
 ابي حمزة رواه الحسن بن عمار عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 او هند لا ياكل منه الا عند ابي حمزة قوله من ياكل من اكل الكلب كالبازي
 ولو اكل الكلب صبيدا ولم ياكل منها شيئا في اكل من صيد لا ياكل من الذي اكل
 ولا ما يصيد بعده حتى يصير حلالا واما الصيد التي قبلها حرم عند ابي حمزة اذا
 كان العهد قريبا اما اذا انطأ والعهد بان الى عليه شتر او اكثر وصاحبه قد قتل
 الصيد ولا حرم تلك الصيد في قواهم جميعا ولو اضر الصائد الصيد الكلب في قطع
 له منه قطعة والفاء فاكل ياكل ما بقي منه وكذا اذا حطفت الكلب منه ولو اكل ما
 ياكل بالاجماع او ركه حيا ذكاه ولو لم يذره على ذكوة حل بالاجماع والبارز في السهم
 كالكلب والظاهر منه انه لو قدر ولم يذكر لاكل على ما ذكره الكلب وذكر الصائد
 انه لو لم يترك لاكل بالاجماع وقبل هذا قولها وعند ابي حمزة لاكل الا اذا ذكاه

في اي موضع كان يعضاها

ما ذكره

وعند مالك لاكل الا اذا كانت حيوة سنة وذلك ان معنى فوق ما سعى المبيى
 الى يوسف ان يكون كالجمل حتى يبيد موتة مضافا الى الذكوة والسهم مثل
 وان كان فيه من الحيوة فوق ما يكون في المبيى فلهذا روى عن ابي حمزة
 والي يوسف وهو قول ابي سفيان وقال بعضهم في فصل السباعي بان لم ياكل من الذكوة
 الا لاله لم ياكل وان كان يضيء الوقت بول كل ولو حصد كلب معلم ولم يخرجه او نزل عليه
 غير معلم او كلب مجوسي لا ياكل بالاجماع والكسرة لا تحق وهو كراهية غير على اختيار
 لعلوا في وقتل كراهية شره والبارز في ذلك كالكلب لو رده عليه اكله الثاني لم يخر
 معه وما يتبعه الاول من كراهية ختم على اختيار لعلوا في خلاف ما هو عليه
 المجوسي بنصفه حيث لا يحرم ارسال كلبه في جرح مجوسي فانه حرجي والم اذ بالرجوع
 بان صا عليه فازد في العدد ولو ارسل مجوسي في جرح مسلم فانه حرجي لا ياكل من الجرح
 ذكوة كالحرم والم تروا الوشي وتارك التسمية عند ابي حمزة كالجوسي غير ان الحرم
 يحسب عليه اخر بالزحر ولو لم يرسل احد في جرح مسلم فانه حرجي لا ياكل من الجرح
 على صيد فاخذ الكلب الصيد فحرم ثم جرحه فحرم فقتل اكل وكذا لو ارسل كلبين
 فحرم احد هاتم قبله الا خراكل ولو ارسل كلبين كل واحد منهما كلبا فحرم احد هاتم
 وقيل الاخر اكل اذا كان ارسال الثاني قبل ان يجثا الاول الا في قول الشافعي
 عن مالك او لم يبق لاكل روى الى الصيد وسمى وجه حل ولا فرق في ذلك بين
 الم في شقة او غيره من الصيد كما في ارسال الكلب ولو ادر كاه والاحرم بالاجماع
 وقع سهم عليه اي على الصيد فحاصل الحاصل في الشئ ان يثبته مع مشقة واعناء وعاء
 عن جفزة الرامي وهو في طلبه فوجس مباح ولو وقع عليه لا وجس فاضح جانبا
 فناداه من شرط حل الصيد ان لا يتوارى عن بصره وهذا نص على ان الصيد حرم بالواري
 وان لم يقع على طلبه واليه اسرار صاحب المدا بقوله والذئ روياه جميعا على مالك

في قوله ان ما توارى عنك او لم يلبس قبل اكله او اكلت ولا تاكل وهذا شر الى ان
اد اتوارى عنه لاكل عند ما كان لم يغير على طلبه فيكون مما قصه لقوله واذا وقع السهم
بالصيد فحامل حتى يغرب عنه ولم يزل ما طلبه حتى اصار ميتا اكل وان فقد عنه لم
قصي الامر على الطلب وعدمه لا على التوارى وعدمه وغلب هذا اكثر كلف اصحابنا ولو
حمل ما ذكر على ما اذا افعول طلبه كان سعيهم ولم يتناقص لكنه حلال في الظاهر الى ما كان
الزمني وكفى كلام صاحب الكد ان حنن الامر التوارى وعدمه لا الطلب وعدمه
غاشية انه ذكر الطلب فيما سبق لا اعلام ان في التوارى لا يضر بل لا بد من ان
يغير على طلبه حتى يحتمل لما لا يوارى فانه اذا غار ولم يغير الى ان غلبه فوجوه لا يغير
هذا تواريا وقد صرحوا في البه بدس به صاحب الكد ان بقوله الا انا اسقطنا سائر
ما دام في طلبه ضرورة ان لا توارى الا بطلان عنه فحقيق هذا السؤال لم سجد
لا براد السؤال الثاني رواته لا لك في ما اى لا تاكل في كلتي الحالين سواء طلب
او لم يطلب ورواته لا احمد و قول الساجي اذا وجب بعد يوم لا ياكل في يومهم
الحال انه قبل يوم ياكل ولو غاب وقعد على طلبه ما وقع في مائة او على سطح
او جبل لم يردى منه الى الارض حرم وهي المترددة المذكورة في الآلة الكريمة
وهذا فيما اذا كان في حوزة مسترة حرم بالالتحاق وان كان في حوزة دون ذلك
فهو على الاختلاف الذي ذكر في ارسال الكلب وتوقف على الارض ابتداء ولا
اي لا حرم اكله ولو وقع على جبل وسط او آخره موضوعه فاسر ولم يزد حلالا
ما اذا وقع على شجرة او حايط ثم وقع على الارض او رماه وهو على جبل فزدي
منه الى الارض حرم الا عند ما لم يزل حرمه قبل سقوطه وما في مواضع
وهو اسم السهم لا يربى له غرضه فيصيد به لاجل بخره ولا حرج وينبغي
طبيعته مدورة يربى بها حرم بالالتحاق وان رماه بالنكس او بالسيف فان اصابه حدة

بالاصح

كلمة

بحده اكله والافلا وان رماه بجر فاق كان ثقبه لا ياكل وان جرحه وان كان حرج
خفيفا وبه حدة وجرحه اكل ولو رماه بعود مثل العصا ونحوه والافلا في جرح
ينزح المسائل ان الموت اذا حصل بالبحر يفتن حل وان حصل بالعقل او شوك
وهو فلا اكل حراما او احتياطا وان جرحه فمات وكان البحر مرميا حل بالالتحاق
وان كان غير مدمر اخلعوا فيه فكل لا اكل ولو فرج الساة ولم يخن منها لم
قبل لا اكل وقبل اكل واذا اصاب السهم طلف الصيد او فرته فان ادماه
حل والافلا رماه فقطع عضوا منه اى من الصيد اكل الصيد لا عضوه والافلا
فيه ان المبان من البحر حصه وحكما لا ياكل والمبان من البحر صورة لا اكل في ذلك
بان بقي في المبان منه حية بقدر ما يكون في المذبذبة فانه حي صورة لا اكل في ذلك
انما والاكتر مما على البحر والنصفين اورا او الكثر من اكل كل على ما ذكرنا
من اهل فان المبان منه حي صورة لا اكل بخلاف ما اذا قطع بدو او جلا او
جاء على الغواص او اقل من نصف الراس حيث حرم المبان منه وان ضرر غشوة
وابان راسها اكل ويكره وان ضررها من قبل القفا او ماتت قبل قطع الاوداج
حلت ولو ضرب صيدا فقطع بين او رجله ولم يفضل ثم مات ان كان في يوم القيامة
وانزاله حل كله وان كان لا يتوهم بان ينفى متعلقا بكون حل ما سواه وعند
السنة اكل في الحل في اختلاف بينا وسهم في اكل العضو الذي ادين منه الارفا
عن احمد كقولنا لا ياكل حرم صيد نحوي ووسى ومرتب ونحوه لا اكل في
وكذا المحرم بالاجماع الا عند الشافعي فمن لا يعمل السنة حل رماه فلم يخن من حنن
اذا ضعفه واخرجه عن جز الامتناع فرماه آخر فعمل حل وهو اللسان ولو
اخن حرم وتفصيل ان الرحاين اذا رما صيدا فاما ان رما معا او رما
معا فبالاول على الوجه فاما ان يصيبه معا او يصيب احدهما اولاف

فان اصاب فاما ان تخنه قبل اصابة الثاني او لا والى كذا ما ان رماه الثاني
 قبل اصابة السهم الاول او بعد لا فان كان الثاني فاما ان يحمله الاول ولم تخنه
 والاول يوجب به والوجه الاول من الثاني غير مذكورة المحقق واما اذكر الكل كلمة
 لما فاداة فان رماها واصابا فعلى هو لها بكل وان رماها فاصابه سهم
 احدهما او لا فان تخنه ثم اصاب سهم الآخر فعلى هو لاول وحل اكله عند اطلاق
 كرفه وان لم تخنه فهو الثاني وان رماه الثاني بعد الاول قبل ان يصيب سهمه وهو
 الاول من الثاني في حكم حكم ما لو رماها معا موافقا وهو لا ولا ضمن الثاني قيمة
 غير ما نقصته جراحة بالاجماع والبارى والكل في هذا السهم حتى يملك ما كان
 ولا يعتبر امساك يدون الاثان حتى لو ارسل يارنه فامسك الصيد بخنجره ولم يخنه فالحل
 آخر يارنه فعلى ذلك الصيد لان الثاني وحل اصطبا وماله بكل يارنه وماله بكل يارنه
 الاشتغال بغير الاكل **مسألة** الرهن هو في اللغة حبس الشيء ما يسهل ان ياكل
 ويمنع منه ان يطبق الرهن على حبس الرهن السجى وفي الرهن حبس الشيء حتى يمكن
 استيعاؤه منه كدبر وقد يطلق ويراد به المهر والجمع رمان ورهن وفي قوله
 كدبر اشارة الى ان الرهن لا يجوز الا بالدين واما العين فلا يمكن استيعاؤه منه
 فلا يجوز الرهن بها الا اذا كانت مضمونة بنفسها كالمغصوب والمهر وبدر الخ ويدر
 الصالح عن دم العمد ويرم ما جاب في قول بعض قال الرهنى وهذا هو فانه لا يلزم
 بالاجابة والقول على تقديرها وتتم بعض فيعلم به انتهى وهذا الكلام لا يثبت شي في
 المحققين ان المأذون بالزوم الانعقاد بول عليه قوله ويتم بقبضه فانه لو اراد ما هو الظاهر
 لا يتوكل بالتمام اذ لا يلزم لا يحل في تمام الشيء آخر الا عند مال لا قبض فانه
 يلزم بنفس العقد كالمس والاحارة وكيفية قبض فيه وفي البيع قال الزبيدي والظاهر
 ان المحل يسلم لانه عبارة عن رفع الموانع من القبض وهو فعل الحكم واول التسليم

وعبارة الكفر وتتم قبضه

حارما

والقبض فعل متمم وانما يلتصق به لانه في غاية ما بعد عليه والقبض فعل غيره فلا
 يكلف انتهي ولا حتى ان مراد المص ان القبض تحل كما حيث عدا الشيء كما قبض
 الراي اذ اخذ به بحيث يمكن من قبضه المهر من اجل هذا قبضه ويجوز عليه الحكم
 ولا اى للرهن الرجوع قبل قبضه المهر وادى الرهن ان يرجع عن الرهن مما لم يقبض
 المهر لانه من قبيل التبرعات لا من قبيل المعاوضات فلا لزوم ما لم يسلم وهو مضمون باقل
 من قيمة يوم القبض ومن الرهن كذا في حق بعض الكتب ولم يرتضه بعض الفضلاء وقال
 الدايق ان يقول وهو مضمون مالا قل من قيمة لان المحل يبيع بحيث ان يكون من القيمة وكذا
 على مقدار التلف واعتبر هذا بقول القائل حورت ما علم من زيد ومن غيره ويكون التلف غير ما
 ولو قال ما لا يعلم من زيد وغيره يكون التلم واصدا منها وما ذكر ان كلامه اذ لا يفضل
 على الا لا يفقدان التلف والاضا فليكون المفضل غير موقوف من وعلى الثاني يكون
 للقيمة لوجود التلف فيكون المفضل موقوف من انتهى ولا وجه لايضا ولا على الكلام
 وهو مضمون باقل من قيمة وهو الدين ومضمون باقل من الدين وهو القيمة بول عليه لانه
 واضح ايرا وكل من مكررا فيكون المفضل عليه على كل حال واصدا منها لا بها ولكن
 ان يقال هذا في قوة قولنا وهو مضمون ما قلنا ولا شك ان الاقل هو يكون واصدا
 منها لاننا نعلم ان في ما ارتضاه مسامحة ايضا لان الاقل اذ كان جزءا بالقيمة والدين
 يؤول المعنى الى انه مضمون بها وليس له ذلك فلا بد من الوجوه وقد جعل بعض الفضلاء كلامه
 على حذف من بعضه كما حذف قولهم الله اكبر اذ كان معلوما ولا يخفى ان هذا يؤول الى
 الى ان يكون بعد الكلام وهو مضمون باقل من احداهما من قيمة ومن الدين ولا يخفى
 ركا كنه هذا فلو يملك الرهن وقيمة مثل دينه صار مستوفيا دينه وان كانت اكثر من
 فافضل احبته وبعد الدين صار مستوفيا وان كانت اقل صار مستوفيا بعد دينه ويرجع
 المهر من المفضل وعند الشافعي واحمد احبته في يد المهر من لا يستطاع من الدين

الا عند الى يوس واحدا لا يوس
 المفضل

الا عند مال

بهذا كما في هذه المذاهب عدة مسائل كلها مختلف فيها منها ان الراس ينفذ
من الترداد ولا ينفذ به عندنا وعند المنع منه ومنها ان حكم الراس يبرى الى
الولد عندنا في جميع الاصل وعندنا لا يبرى ومنها ان راس الماشع لا يورث عندنا
وعنده كوز وقال في الراس كل مضمون بالقيمة في حق الم تهن رد الفضل اذا
كانت قيمة التهن من الراس وكيفية الضمان فيها اذا كان مضمونا بالاعيان المضمونة
وقد يهلك الراس ان يقال لمن في يده الراس سلم العيس الى الم تهن وخبرته الاقل
من قيمة الراس وفيه العيس فاذا وصل الى الم تهن العيس وجب عليه ان يرد قدر المضمون
وعندها كذا لو تلف بامر ظاهري موت وجوب امانة والالا وعندنا لو ادعى عطف
بامر خفي لثابت لا يقبل ومن قيمته بالغ ما بلغت لاسنن بالبرس ولم تهن ان
يطالب الراس بدينه وحسب اي ان يحس الم تهن الراس وان كان الراس في يده
ولا يحنس له ان يقول ان عندك رهنا به فكيف يطلبه ونحسني بعد عدم اداء الراس
ويؤمر ان يامر الخاضع الم تهن باحضاره اي باحضار الراس في اذا حضر الم تهن
يا امر الراس ما دانه الى الم تهن او لا وهذا الما جاع وان طال له بالبرس في علم الكثر
الذي وضع فيه العقد فان كان الراس جالما حلالا لا حوتة فكله كالحوائث وان كان
له حمل وموتة سوفي دينة ولا يكلف احضار الراس ولو وضع الراس على رجل واذن
بالايداع ففعل ثم جاء الم تهن وطلب دينة لا يكلف احضار الراس وكذا لو وضع
العقد في يد من في عياله وغاب وطلب الم تهن دينة والنز في يده يقول لو وضع الراس
ويقول لا ادري لمن هو بحر الراس عن قضاء الراس وكذا لو غاب العبد ولا يدري
اي هو ولو اراد الراس ان يسلم الراس ويتفق بتمتة الراس لاحت عليه ان يملكه
من البيع فلو قضاها البعض فلا ان يحس كل الراس الى ان نسوفي الجميع فاذا احضر الراس
سلم فلو يهلك بعد اداء الراس وقبل تسليمه الى الراس استرد الراس ما قضاها من الراس

وذكر في كتاب في فوائده اذا
اخذ المولى بول الراس من مكانه
رهبان حاز وان كان لا يورث
اخذ الكليل ماله

والرأس إذا بالاجماع

الدين محذوف ما اذا يملك بعد الاربعة ولا ينفذ الم تهن اي بالبرس بعد ايام
ولسا واجارة واعارة الاستيلاء بالاجماع وكيفية سنه وزجته ومن
في عياله ويدخل فيه الولد اذا كان في عياله واجره الخاص والمعتبر في الراس
الم تهن ولا يبرى بالقيمة حتى لو دفعته الى زوجه لا يبرى وبضمنه كجنا غير ثم وبما
وتعريفه بما خالفه الوديعة قيمة لو يهلك ثم ان قضى القاي بالقيمة من جسد الراس
يلتقيان فصا صا محذور الغشاة اذا كان الراس لا يطلب كل واحد منهما
صاحبه الا بالفضل وان كان موقولا يضمن الم تهن قيمة ويكون رهنا عنده فاذا
حل الاجل احدهما بقدر قيمته وان قضى بالقيمة من خلاف جسد الراس كان الضمان
رهنا عنده فاذا حل الما حل الى ان يقضى دينة ولو رهنه خاتما فحجزة خصمه
فضاع ضمه واليمن واليسرى في ذلك سواء ولو جعله بغيره الا صاحبه كان رهنا
على حاله الا اذا كانت الم تهن امرأة ولو رهنه سيفين فتعذر ما ضمن دون القيمة
واجره بيت حفظ وحافظه على الم تهن واجرة رايه ونفقة وخراجه على الرا
بالاجماع والاصل فيه ان ما كان الم المصلحة الراس سنه فهو على الرا من مطلقا ومن
هذا الجنس كسوة الراس واجرة طيرة ولد الراس وكسوة الراس وسقي البستان وما آتاه
وكل ما كان لحظته كرده الى الم تهن كمدا واذ ابحه فهو على الم تهن ومن هذا القسم
الآتية **فصل** فيما يجوز ارتها به والارتهان به وما لا يجوز وما لا يبرى
مستوع ولومن شره وثم على محل دونه ونسرع ونسرع على ارض دونه ولو رهن محل
بعضها يجوز ولو رهن الارض دخل المحل والبر على المحل والزرع والارطه والبناء
والنسي ولا يخط المصلح الموصوف فيها الا اذا ذكره ونسح التسليم كون الرا من مائة
في الدار كرهونه حتى اذا رهن دارا وسوقها وقال سلمتها اليك لا يبرى حتى
يقول بعد ما خجه سلمتها اليك وطرق ليس الدار المستوفى على الرا من ان يودع

الاجماع

ما فيها اولاً لم سلمها ثانياً وعند الثلث يصح الرهن فيما يصح فيه البيع ولا يصح رهن
وام دلو ملكاً في مذهب مدبر وعند الطلبة صح في غير مذهب مع مدبرهم ان سلموا
عندهم ولا يجوز غنماً ولا يصح امانة بيان لما يجوز الا رهنها بالبيع والتمتع
والعارية ومحال المضاربة ومحال التركة ودرك وهو ضمان المثل عند حاق
البيع بخلاف الكفالة حيث يجوز بالدرر ومسح فانه من مثل الامانة المصحوة
فلو جعل الرهن ما ليس به ثمن غير شيء وهذا ما اطلقه الاجماع وصح الرهن
بدين موقوف وهو ان يقول رهنتم هذا بالف لغرضه وعند الطلبة لا ي
لا ينع الرهن بالدين الموقوف قال النووي وجوز الرهن بظاهر آكل الرهن
ولا شرط وجوبه حتى لو اقرضت بعد اقرض الرهن فمك الرهن ثم طهر ان
العقد حرر على البايع ان يصير الاقل من قيمه الرهن ومن غش العقد وصح الرهن
برأس مالكم وعن صرف فسلم في اي يجوز الرهن لئلا يفسد فلو جعل الرهن
فصل الامر اقصد المهرين مسوقاً وان اقرض فاصل المالك بطل المهر والسلم
اذا كان رهنها بديل المهر او راس مال السلم وان كان رهنها ما علم
لا سطل الا اقرض وعند الطلبة وزر لا يجوز وصح رهن مكيل وموزون ومحرم
وبها الرهن بالعقود بالاجماع فلو رهنتم فحسبها من الرهن ونهكت به ملكك
من الرهن ولا عبرة للجهة وهذا على اطلاق قوله اني حسم به وعندنا ان
في اعتبار الوزن اقرض ما جدها ما كان فيه الرهن مثل وزنه فذلك وان كان
ضرباً من لانت وما ضحك المهرين فحسب من حاله حسمه فمضى الرهن ثم كحل
الضمان رهنها ملكاً في مذهب المدبر فمضى الرهن فمضى الرهن فمضى الرهن
سقط من الرهن شيء وهذا على ما طيل لانه قد سبق ان الرهن لا يستطرد
واذا جاز الرهن في اللاب ان رهن عليه عبد الطعم ولا يجوز عند دلو الكيس

الكيس قاله الهواة والوصي في هذا الكلاب واذا جاز الرهن يصير المهرين
مستوفين اذ ينفذ عند ملكه وبصير الاراء الوصي موفياً له ولضمان ذلك القدر
للمضمر ولو رهن اللاب متاع وكده الضيق فادرك الالبس واما الاراء فليس
للمالك ان يردّه حتى يوفيه ولو قضاه بعد البيع رخص به في حال المالك ولو ادا
هذه قبل ان ينفذ وعندنا ان يوسى رفق والمكة لا يرى لا يجوز ان يرهين
الرهن عليه باع عندنا ان يرهين المهر بامانة شفا بعت فامسح المهرين عن
سلم الرهن لم يجر على تسليمه ولا يجره في الا ان يرهين المهرين في حاله او
فيما الرهن رهنها ومعه المهرين غنم جواز البيع هذا الشرط لكنه احتج
شرط ملام للعقد وعلى هذا الكفالة معناه واذا لم تكن ما معناه او كان الكفيل
عاباً حتى اقرض فامسح مع الكفالة والرهن الا بعد ما ذكره رفقاً في ما على
ان الرهن ينفذ في العقد قال البايع امسح حتى اعطيتك المهرين فهو رهن ولا
فرق في هذا ان يكون هذا هو المهرين بعد القبض او غيره ولو كان البيع عند
ما كنت كالحق واخذ قايماً المهرين وخاف البايع عليه التفت جاز للبايع ان
يوسع الخمر في ثمنه ويصدق في البايع بالزائد ان باعه بالكثر من الثمن الاول
وعندنا ان يوسى المهرين لا يكون رهنه رهنه عتدين بالف لا ما خذ احداهما
حسمه من الرهن لا يسع الا اجماع فانه اذا باع عتدين بالف فيه كل واحد منهما
خمساً فحسبها البايع للمهرين في المهرين خمساً في احدى المهرين وطلب احد العتدين
لا يقرض على اخذ جبر الى ان اوفى جميع المهرين وان سمي لكل واحد منهما شيئاً من
الرهن الذي رهنه به فكذا كذا في رواية الاصل وفي الروايات ان يرهين
احدهما او اداى ما سمي له قال النووي وفيه الرواء هي الصحيح رهنه عتدين
صح سواء كانا مشتركين في الرهن او لم تكونا ويكون جميع الرهن رهنه عتدين

رهنه عتدين

فان نهانها كل واحد منهما في نوبته كالعقد في الآخر وان كانا معا في
 ان حسم كل واحد منهما مقداره فان دفع احدهما كل الى الآخر وجعل يضمن
 الدافع عندي في حصة خلافها واصل الوعد والمضمون على كل واحد منهما حصة
 دينه فلو قضى دين احدهما فالكل رهن عند الآخر فلا يكون للرهن استرداد
 شيء منه ما بقي الرهن كما اذا كان المدين واصرا وطلبت منه كل ما على
 انه رهنه وقبضه مخافه ان رجلا في يده عند فقام رجلا بينه وبين الرهن
 الذي بينه وبينه فلو باطل فاذا اهلكه اياه في هذا اذا لم يورخا فان ارخا فكل
 وكذلك اذا كان الرهن في يده احداهما كان لصاحب اليد والى ولو مات رهنه
 والعبد في ايديهما فممن كل على ما وصفتاه صار عند كل واحد منهما نصفه رهنه
 حصة بالاجماع وليس كذلك بل هو عند اي حصة وتجديدها في القياس وهو
 قول في نوبته باطل فلو قوله والعقد في ايديهما وقع اتفاقا فلو لم يكن
 في ايديهما واثبت كل واحد منهما الرهن والعقد كان الحكم **فصل في الرهن**
 بوضع على عتق ووضعا اي الرهن والمدين الرهن على عتق او على غيره ولا
 ياخذ احداهما اي ولا يكون لاحد منهما ان يصدق به العقد على الخصوص لا باذن
 الآخر لانه يتعلق به جملتهما ولو دفع العقد الى احدهما ضمن فان ضمن ثمة لا يحد
 ان يجعل القيد رهنه في يوم ولكن ياخذها منه ويجعلها رهنه عنده او عن غيره
 يرفع احداهما الامر الى اتفاقه يفعل ذلك فاذا جعلت الغنة رهنه برأيه او رفا
 اتفاقه عند العقد الاول وغيره ثم قضى الرهن الدين فان كان العقد ضمن الغنة
 بالرفع الى الرهن فالغنة سالمة للعقد ياخذ من يده ان كانت غنة او عن غيره
 وان كان العقد ضمن الرهن بالرفع الى المدين والرهن ياخذ الغنة من العقد ان كان
 عنده او من غيره ان كان عنده ثم ينظر ان كان دفعه على وجه الوعد وبذلك يدرك

وعند السل بضمه
 عن

وعند السار لاه

وهذا ضمان المدين
 الا عند السار واحد

ان طام

المدين لا يرضع وان استهلك يرضع عليه وكذا اذا دفعه اليه حصة فان دفعه
 او حب بدنيك فلو وكله الى العقد الرهن او المدين او غيره بما سيجعل
 الدين صحيح بالاجماع فلو شرطت الوكالة في عقد الرهن لم ينزل الوكيل عن رتبة
 الموكل وموته او بطلت المدين خلاف الوكالة المفوضة فيسبها امر او من حقه
 احداهما ما ذكرنا والثاني ان الوكيل كالبيع كخبر عليه ومنها انه اذا باع كل شيء
 كان له ان يصرفه الى حلى ليس ومنها ان الرهن اذا كان عند او قبله عند خطاء
 القابل ليجب ان كان لهذا الوكيل ان يبيع خلاف الوكالة المفوضة في بيعه من الوجه
 الاستدلال في واحد انه ينزل ولا يخيب ورثة اي ورثة الراهن كما كان حال
 حوته ان يبيع خيبة الاستدلال مع واحد لا يجوز ويطلب موت الوكيل بالاجماع
 حتى لا يقوم وارثه وصيه معاه ولو اوصى رجل ببيع المبيع الا اذا كان مشروطا
 له في الوكالة فيبيع ولا يبيع المدين او الراهن الا برضي الآخر بالاجماع فان رضى
 كل واحد منهما يجوز للآخر بيعه الراهن مالا صاله والمدين بالوكالة فان حل المدين
 والراهن عايد جبر وكذا على بيعه كوكيل حصة بالمطوب وانما موكلا اخر عليها
 واجماع بينهما ان في الا متعلق فمهما ابطال صحتها وكيف لا جباران يجب ان يابا
 يبيع فان لم يرد ذلك فالعاقبة سعة عليه ولا يفسد رندا البيع بالاحبار ولو لم يكن
 التوكيل مشروطا في عقد الرهن وانما شرطاه بوجوه قبل الجبر وقيل لا وهذا
 على قول الرهن حتى روى عن ابي يوسف ان الجواز في الفضل واحد في ان يجره لصا
 واجماع الصغار ان الامل الاجبار مطلقا الاستدلال في واحد لا يجره على البيع
 عدل واذا في ثمة مرثية فالحق الرهن وضمن العقد هو يضمن الراهن فممن
 ثمة يضمن ان العقد خير من الامر الاستدلال في واحد يضمن الراهن خطا وعند
 ما كان الضمان على المدين لا العقد حاته رهن عند المدين فالحق وضمن الراهن ثمة

وله بوجه خيبة ورثة المدين
 ان في واحد

مات بالدين ولو ضل الم تهن رجع على الراهن بحمته وبرئته والكل في ان
الم هو ان اذا هلك بعد الم تهن ثم استرجع حل كان المسمى بالخيار ان شاء ضمن
الراهن فان ضمنه صار الم تهن مستوفيا لدينه هلاك الراس عنده وان شاء ضمن
الم تهن فان ضمنه رجع ما ضمن من الدين وبرئته على الراهن وعند المصلحة رجع على
الراهن بقيمة فحقا مع لا بد منه فصل في المرفوع والحماة عليه وحماية
الصالح المصلحة راجع الى الراهن مع الراهن على اجازة الم تهن موقوف على اذنه
او قضاء دينه وعلى اني يوسر انه نفذ واليضح هو ظاهر الرواية وان لم يكن
الم تهن السع وفيه النفع والرواية الصحيحة انه لا ينفع نفسه ثم المشتري بالخيار
ان شاء صرح في نفع الراهن وان شاء رجع المالك الى الواسع وله
ان ينفع والا حارة مثل الراهن ولو باع الراهن من رجل ثم باعه من رجل
اجازة الم تهن فالثاني موقوف ايضا على اذنه فاما احوالهم ذكر وبطل
الاخر ولو باع الراهن ثم آجره او رهنه او وهبه من غيره فاجاز الم تهن
احد من جاز السع الاول دون من المعتود وعند المالك لا موقوف وقوله
اي اعطى الراهن وطولب الراهن بعد القبض بالدين اذ كان مذكورا لو كان
الدين حالا ولو موقفا اخرته فتمت ويكون رهنه مكانه فمجسها الى حلول الا
فاذا حل افتقاه كتمه اذ كان من حسنة ولو سبق الفصل رده وان لم يفرج
عليه بالرمادة ولو كان الراس محسرا سعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين
وسمكت له رقبته وكيف ذلك ان ينظر الى قيمة العبد يوم القبض والى قيمته يوم
والى الدين فينتسج الاقل ويرجع به العبد على سبيل اذا سر وعند المصلحة
معتد النفع ان كان محسرا ونفذ لو كان موقرا او على الساق لا ينفذ لصدا
وهو نفعه عنه وعن احمد قولنا واستأنف الراهن كاشا ويضمن قيمة الاجماع

سعى اذا تلف الراهن الراس فهو كما لو اعتقه حتى يجب عليه ضمان قيمته
يكون رهنه في يد الم تهن المتعة اجبى بقيمة الم تهن فتمت يوم يملك الم تهن
هو اخضم في قيمته ويكون المضمون رهنه مكانه ولو استهلك الم تهن الدين
موجب ضمان قيمته وكان رهنه عنده الى حلول الاجل وان توقفت العينة راجع
السعر الى حسماء وقد كانت قيمة يوم القبض الف وحرر بالاسنلاك حسماء
من الدين حسماء لان ما استغنى كالمالك وسقط الدين بقره وبغيره
يوم القبض هو مضمون بالقبض السابق لا بتراجج السعر وجب عليه البائة بالمال
وهو قيمة يوم تمت كذا ذكر صاحب الهداية وغيره وقال الرافعي وهو كل
فان النقصان بتراجج السعر اذ الم كمن مضى ما عليه ولا معتبر فكيف سقط الم كمن
حسماء سوى ما ضمنه بالاعراف وكيف يكون ما استغنى كالمالك حتى يسقط
بقره وهو لم يشق الم بالتراجج السعر وهو لا معتبر فوجب ان لا يسقط في حواشي شيء
من الدين واجاز عنه بعض المصنفين بان قال انه لا ينكر ان القبض السابق حصول
عليه لانه نفس اشتقاه فاما ان كان سقر الضمان ولما كان المعبر فيه يوم القبض
وقد كانت في القاتن اسودت عن التراجج العوض حسماء سقط عن الدين كذا في
معتد رعاكم الالف حسماء مهابا ما يدا وجسماء بمقتضى السابق ختمت قيمته
وقت القبض الف ولا ياتي في سقوط شيء من التراجج السعر اصلا انتهى وهذا لا يرفع
السؤال كما لا يخفى على من علم فلو اشاح ان ههنا ضمانا اصد بها كونه مضمونا بالدين
فانه مضمون بعبء يوم وقع العقد وليس بتراجج السعر فيدخل وكونه مضمونا بالدين
وهو معتبر بقيمة يوم يملك على الحق في كمال الغرض فيلزم فيه ان يعتبر بتراجج السعر والامام الذي
لم يفرق بينهما فقال ما قال والله الم حسماء حال وعند المصلحة الراهن على ما مر
منه بهم انه ووجهه نفعه ونقصان الادراج لما كانا اعاره الم تهن من الراهن حتى

الدين غنما حتى كان لا يطالب بجمع الدين عند رد ه ناقصا بالسعر خلاف الف
كذا ذكر الزبلي وهذا الكلام هو العاطل لمرق السؤال الذي اورد على صاحب البيت
في شرح قوله انتم اجنبي آه وعند الله يرجع الى عام الدين ما عداكم تمسك
بما به ما به وخصها اي الاما يرجع على الراي بما لا يجمع بما لا يجمع فصار
كان الراي اترده وما به بنف ولو فله بعد قيمة ما به مع دفعه فكل الدين
بما لا يجمع الا عند محمد بن ان يفيك على الدين وبين تسليم العبد المذنب الى الم
مجمع لهم ولا شيء عليه وقال في بصير بها عايات مات الراي باع بما لا يجمع
ان لم يوص في الم كما ينبغي به وخصي اي ثمة الدين والاي وان لم يكن
نصب العاطل وصيا وامن ببعه ولو كان على الميت دين فري الوصي لوصي له
عند غيرهم من غريانه لم يكن ولما خزن ان يرد وولو لم يكن له غيرهم آخر جان
وسع فيه وادارته الوصي بدين للميت على حل جازوله ان ببعه ان وكل والا
فلا الاما من الراي وكذا لو ارته الوصي ومات فام الوصي مقامه الا انه
لا يبعه بما لا يجمع بما لا يجمع بما لا يجمع بما لا يجمع بما لا يجمع بما لا يجمع
هو بما لا يجمع قال الزبلي قوله بما لا يجمع بما لا يجمع بما لا يجمع بما لا يجمع
فيه في الزيادة والنقصان القيمة وليس كذلك المعبر في العدة لان العيصم بما لا يجمع
لانه اما مكمل او موزون وصها نقصان القيمة لا وجب سقوط شيء من الدين وانما
يوجب اختياره لان العايت فيه جرد الوصف وفوات شيء من الوصف في المكمل
لا وجب سقوط شيء من الدين بما لا يجمع فيكون الحكم فيه انه ان نقص شيء من العيصم
سقط بقدره من الدين والافلا انتهى ولا يخفى ان هذا ذكره انما يبيع اذا كان رهن
عنه من الموزون والمكمل واما اذا كان رهن بالدين من العيصم فالمعبر في القيمة لان
الاستيفاء انما يكون بالقيمة لا عند الشا في واحد لا اي لا يكون رهن كوطقت

اي العيصم
بما لا يجمع

تمسك

رهن شاه اي عيصم وقيمها عشرة فمات ودفع جلد او هو ساوي
هو رهن بد رهن قالوا اينذا اذا كان رهن بجلد يوم الدين ورهن او ان كانت
بوميد و رهن كان بجلد رهن بد رهن وانما يعرف ذلك بالتقويم بان يقوم
الاشه الموهبة غير مملوكة ثم تقوم مملوكة فالتفاوت بينهما في بجلد رهن كلامه
اقول فعمل هذا لا يمكن ان يقوم فيه بجلد يوم الدين لان الشا في هذا الوقت
غير مملوكة وقالوا اينذا اذا دفعه الم رهن بشي لا فيه له وان دفعه بشي له
ففيه قبل سطل الرهن فيه حتى اذا ادى الراي ما زاد والرباع فيه اخذه
وليس له ان يحبس بالدين وقيل لا يبطل الا في قول من ان الشا في لا يكون رهن
ونما ذه اي غناء الرهن كولو ونم ودين وصف للراي ورهن مع الكمال
وهذا حتى لا لو يملك لا يحاط به شيء من الدين فلو بقي النما بعد ذلك الكمال في
النما يحفظ اي خصته من الدين بغير الدين على قيمة يوم العكاز وفيه الاصل
يوم الغنم وقطاعا الاصل ولو اذن الراي لم يكن في اكل زواجره
ان قال فما زاد فكله فكله فلا صها عليه ولا سقط شيء من الدين وان
لم ينجح الرهن حتى يملكه بدالم رهن قسم الدين على قيمة الزيادة التي اكلها
وعلى قيمة الاصل فما اصاب الاصل سقط وما اصاب الزيادة اخذها لم تكن
الراي والغلة الكس لا يكون رهن معه وعند احمد يكون رهن معه وعند
مالك لو لم يملكه فقط وعند الشا في لا الكمال اي لا يكون الكمال رهن ولو رهن
في الرهن لا في الدين معناه لا يصير الرهن رهن بالدين المند وصوره الرهن
في الرهن وهو ان يزد رهن على الرهن الاول فيكونان رهن بالدين
الاول وصوره الزيادة في الدين وهو ان يزد على الدين الاول على ان
يكون الرهن الاول رهن بالدين وهو غير جائز الا عند الشا في

والساقية القول القديم كور الزيادة في الدين ايضا وفي السنين
 زعموا الساقية لا كور الزيادة في الدين ايضا ثم ادا صحت الزيادة في الدين
 وتسمى بنوع زبادة قصده قسم الدين على قيمتها يوم القبض وعلى قيمه الاو
 يوم قبضته من عبد بالف قد دفع عند اخر مكانه وقسمه كل من العبد من الف
 فالاول من حتى برودة الم من الى الراهن والآخر امانة في برآكم من
 جعل مكانه بالاجماع فاذا رد الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قبل شرطه في الدين
 فيه وصل لاسر طاولا برآء الم من الراهن على الدين او وبيته ثم يترك
 الراهن في يد الم من هناك غير شئ تحت ما ظاهرا فلو استوفى الم من الدين
 بانقضاء الراهن او بانبعاث متطوع ثم يترك الراهن في يد الم من الدين
 عليه رد الماخوذ الى من استوفى منه بحرف الابراء وكذا اذا اشترى الدين
 عيب او صلح عن الدين على عيب او احوال الراهن الم من ماله من الدين
 ثم يترك الراهن بطلب لحواله ويترك الدين وكذا اذا تصادق على اربا لا
 دين ثم يترك الدين بطلب من الدين وذكر الاستحادي لو تصادق قاض الملاك ثم يترك
 والصواب انه لا يترك مضمونا او الفصل بطلب من السنين
 احكاميات جمع حاشية هي في اللغة اسم لما جنيته الم من شئ اكتبته تسمى بالمصدق
 وفي الشئ اسم لفعل محرم سواء كان في مال او في نفس كل في عرف الفقهاء
 يراد بها التعبد في النفس والاطراف اعلم ان القتل على وجه واحد
 وشبهه وخطا وما جرم من خطا والقتل سبب موجب القتل
 عدا مستدا وهو ما تجد القتل بطلان ونحوه في نوني الاجزاء المحذرة
 من الجثث واللبطة الاثم خبره مع ما عطف عليه من ذكروا القود عينا و
 من هذا اذا قيد لا سلم عن الاثم الم من مقتضى مقتضى القود الا عند

فان كان القود في
 الم من مقتضى مقتضى القود
 الم من مقتضى مقتضى القود

وان

عند الشافعي واحمد ابو حنيفة واما ابو حنيفة في القود واخذ الم من
 مع القود وروى عن مالك كما الى الكدبيان وفي قول عن الشافعي الوا
 هو القود عينا وكن للولى حتى العود الى المال من عمر رضى القاتل ولو
 عني اصد الا وليا بطل حتى الباقي في القصاص ووجب لهم الردة لا الكفارة
 اي لا كحل القود بغير القود الا عند الشافعي واحمد في رواية عند
 الم من مقتضى مقتضى القود ما ذكر من المالكات الاثم والكفارة ودية
 الم من مقتضى مقتضى القود ما ذكر من المالكات الاثم والكفارة ودية
 كحل القود واما اذا ضرب بجر عظيم او كسر عظيم فهو عمد وشبه العمدان بقتل
 ضربه بالاحسان غاليا ذكروا الم من مقتضى مقتضى القود ووجب لهم الردة لا الكفارة
 وصاحبها ليس الا في تعين العمد وشبهه لا في موجب القود في كل الم من مقتضى مقتضى القود
 ظاهرة ولو القاه من جبل وسطح او غرق في الماء او خنقه حتى مات
 كل ذلك عمن شبهة عمن مقتضى مقتضى القود ووجب خطا وهو ان يرمى
 او جرحا فاداه هو سلم او ذمي او برقي غرضا فاصاب دما ونحوه اي
 وما جرحه فحراه كيان اخطى فرائشه فقتله الكفارة خبر لقوله وخطا
 على العاقلة بالاجماع واخطا على نوعين خطا في القود وهو ان يرمى
 شخص طمعه جرحا او صيدا فاداه هو سلم وخطا في القتل وهو ان يرمى
 غرضا واصاب آدميا فيكون معذورا او اخطى الم من مقتضى مقتضى القود
 موصفا في جرح فاصاب موصفا اخر منه حيث كحل القصاص وهذا النوع
 من القتل لا يات بالاجماع الا في رواية عن مالك لا كحل الكفارة في قتل عدا
 كافر وموجب القتل بسبب طمعه او وضع جرح في غير ملكه دية على العاقلة
 وعند السليمة الكفارة ايضا والحل محرم الميراث الا بهذا الاجزاء لا الحرم

مع القاتل

تخصا طنة م

الميراث كما لا توجب الكفارة وعند السنة هو انما يحرم الميراث الحقوة بخطاء
 وقما سوى النفس شبه العمد عند الاجماع ويجب القود اي القصاص فيقتل شخص
 محقون للدم على التابيد واحترز به عن الميراث فان دمه محقق على الموت
 عدا مسعود يقتل بالاجتماع والميراث بالوجوب انه اذا قاتل بالايه لا انما
 اذ لم يقتل وما علم هذا الاصل من احكام كل فعال فيقتل خمر خمر ويملك
 اي يقتلها سواء كان القاتل حر او مملوكا وعند السنة لا يقتل حر مملوك
 ويقتل مسلم بذي وعند السنة لا اي لا يقتل المسلم اذا قتل الذي عدا قال
 الزيلعي في تعليقه وبنو معتبرون معا على خمس خمس وكما جازته انتهى ولا يخفى
 ان هذا يعني ان لا يقتل العبد بقتل الحر ولا الذي باليه وليس كذلك عندهم الا
 يحل ما كان لو قتل غيلة اي غيلة يقتل ولا يقتل اي المسلم والذي مبسوط
 وعندنا في بوس والسنة يقتل في بوس اذا قتل مسامنا ويقتل رجل بزوج
 وصغير كبير والا ولي ان يقول كبير بصغير لانه اللابح بان يكون قتل اخذوا
 عليه سبادة ولحاو وصحيح باعني ذم من وناقض الاطراف ومجزون ووكلا
 بوالد اي يقتل والدم بالاجماع وعن احمد رواية ساذة لا اي لا يقتل
 بالوالد لا اي لا يقتل الوالد بالوالد عند مالك لو ذك اي لو ذك الميراث
 الولد او شق جوف او جرد او اخرج عينه باصبعه والام واجبة في
 بالاجماع سواء كانوا من جهة الاب او من جهة الام ولا يقتل من ذك
 ولده وعن مالك بقتله معنى اذا كان القاتل مالا يبيع العبد الذي قتل
 وان ورث قضا صا على ابيه كما اذا قتل الاب اخا امراته قاتل
 يقتل منه فان ابها منه يرث القصاص الذي ابها عليه سقوط القصاص بالاجماع
 ويقتل بغيره لا بغيره وعند السنة يقتل بقتل ما قتل لو كان القاتل

في الحائنه اذا قتل الرطل عن او
 مبره او ام ولده فانه يوز
 ولاك القصاص ولا الكفارة
 من هذا ان الميراث يكون القاتل
 غير المالك م

في الحائنه رطل عن ولده الميراث
 مات قال ابو بكر في بعض الروايات
 الكفارة وقال ابو بكر الكفارة
 عنه ولو ضرب العبد او ذك
 لا يقتل على القود وعند الكفارة
 ولو ضرب رجل امراته في اذنت
 قال ابو بكر في الكفارة
 ثم قال بعد بطلان حل من ولده
 لا يعلم القاتل وقات قال بعض
 دية والبار

به مزروعا واحترز به عن ممل قتل بالمواطة وسقي الحرة الا اي وان لم يقتل
 بجز رقبته وهو قول بعضهم وقال بعض مناجم بمثل الله من الخشب المواط
 وينفعل بمثل ما فعل وسقي الماء في سقي الحرة ومهل فقرر على كونه فان
 والا جز رقبته مكاتب قتل وترك فاة اي ما بني بدل الكفارة ووارثه
 فقط اولم ترك وفاة وله وارث يقتل عندهما وعند محمد لاك القصاص في القود
 الا ولي والصورة الشابة نجح عليها قال الزيلعي وقوله اولم ترك وفاة وله
 وارث اشترط الوارث وقع اتفاقا فانه انما احكم كذلك بقتله رقبته اذ
 ذك بسببه على انه لا فرق بين ان يكون له وارث او لم يكن انتهى اقول
 بيان الاجابة في هذه الصور المختلفة فلما بد من ذكر القيد ولو تركها لم يزم
 الاختلاف ولو ترك وفاة ووارثا لا اي لا يقتل وان اجتمع المولى والوارث
 قال الزيلعي لاشبهه من له الحق لانه ان مات حر اقا القصاص للوارث وان
 مات عبدا القصاص للمولى انتهى واقول لا يجوز الاكتفاء بهن الميراث
 لا بد من صم مقدمة اخر من ان الدعوى موقفة على المدعى وهو غير معلوم
 فكيف يمكن القصاص بالقصاص دون المدعى اذ على تصويب كل ان يقال انها
 لو رخصت في القصاص وهو لا يحل عن احد ما لم يسم استباه واماع ما ذكرنا
 فلا يشك في حال وعند السنة يقتل الكل لو كان قاتل عبدا شاة على اعتبارهم
 الحائنه قتل عذر من لا يقتل حتى يجمع الرايين والميراث وتوفية الرايين
 حقة الميراث وان قتل العبد الجميع قبل العتق والقصاص كسرى ان
 اجاز البيع وان توفى للبايع خلافا لابي بوس في العتق وعند محمد كقتل
 الوضين ولا يك عليه اي على الرايين شتي ليمر بالاجماع الا عند احمد وانه
 تاذة كقتل عليه قيمة فيكون ربه مكانه وعلا ب المصنوع القود يقتل بقتل القود

ادام كمل وارث م

اي ادا قتل وفي المعنوية فلا يسهل ان يقتل فصاحدا الا عند الشك في ذلك
 والصحيح اي ان يصلح على مال اذا صالح على قدر الدية او اكثر منها وان صالح
 على اقل منها لا يصح ويحب الدية كما حله الا عند السكينة للصالح وعلى الشافعي ذلك
 واحمد في رواية صح صحة اذا كان المعنوية مما جاز الى العفو لا العفو بالاجماع
 والوصي يصلح لمقتضا ولا يقد على العفو والعود ويعلم من ذكر الاب ان غير
 الاب لا يقد على شئ من ذلك يدخل في هذا الاطلاق في الصحيح عن العفو
 واستيفاء العصاص في الاطراف عند السكينة في رواية يصح الصلح لو احيى الى
 والبصير كالمعنوية مما ذكر بها والقاضي كالأب بالاجماع ولكن لو قتل العفو
 اي ادا كان العصاص من كاد الضار والكسار باقيل لهم جاز تلك ان يقتلوا
 القاتل قبل بلوغ الضار الا عند موات في واحمد في رواية لا اي لا يجوز ان
 الكسار قبل بلوغ الضار واقفا لو كان الوارث محمولا لا يجوز ان يقتل
 قبل في الغائب قبل بلوغ وهو الرجح يقتضي ان اصابه جديده والا لا يقتل
 كحنين وتغريب وعندهما والسكينة في المطلقا اصابه احد او لم يصبه وعند
 السكينة يقتضي في حنن وتغريب ان لم يكن المخلص منه وجه رجلا عند اصابه او اسن وما
 يقتضي بالاجماع ما لم يوجد شئ يدل على خلافه مات بفعل نفسه وزيد واسد حن
 صمى بعد ثلث الدية بجعل احدا سائلا بان يحل فعل الاسد واجبة حيث بشرط ان يعلم
 ان الموت من ابيه وقع وان كان محلا بغير عداية الدية عليه في ماله والا فالحال
 الا عندنا في قول واحمد يقتضي بغيره من شئ على مسلم او دمي سنا وحسنه اذا
 لم يكن فوالله وكذا ذلك واستمر على رجل سلا حلالا او نهارا في مصر من نهارا في مصر
 فقتله او قتل غيره دفوعه لاشي عليه بالاجماع اي لا يجب عليه شئ ولا ياكلون من
 يكون بالليل او نهارا في مصر او خارج مصر وان شرب عصا نهارا في مصر فقتله المهور

ولو قتل رجلا رجلا عند اوله
 على حاج فنيا والصالح لا يسلط
 ولي من اوله ولا تجوز المعنوية

ولا شئ يقتله بالاجماع
 المستهوي عليه

وغيره او في عصا نهارا في مصر

عليه بعض قاتله شرب خمر على غيره سلاحا او صبي او صال واية تقتل كدته
 في الاولين وقيمتها في الثاني وعند السكينة لا يجب شئ في القتل من الدية والعيم
 الى بوس لا الى الدية في الصبي والمجنون ولو ضربه شارب بالسيف فالتفت اليه بالهات
 فقتله اخره المظروب او قتل المظروب بعض قاتله اذ العصية عادية لم يرد فيلزم
 قتل المعصوم دخل عليه غيره مصدر غار سلا واخرج السرم فانبه المبروق فقتله
 فاشي عليه بالاجماع ولو علم انه لو صالح عليه بطل ماله فقتله في ذلك كالعصا
 نظر في بيت من ثقب وشنق باب او نحوه كما هو عادة الفجرة فقتله او رماه
 البت فقتله عليه بضمنه الا عندنا في واحمد لا يضمن من اراد ان ياحد كالم
 او يقطع عضوه او يذني بامرته او يجره فله دية بغير سيف ان امكن ولو لم يذبح
 الا بقتله بقتله بالاجماع ولو اذبح القاتل انه يذني بامرته وكذبه والى المقول قبل
 كفيه فاشي بان انه راى المقول مع امرته **فصل** في العصاص مما دونها
 بعض يقطع بده من جفصل وان كانت برقاطه وكذا الرجل ممان الاثاق والاد
 والعين لو ذهب صنوءا وهي قابله لا يضمنها بالاجماع وعكس الممان في العيص او
 وذهب صنوءا وهي قابله بان يحمي المرات ويجعل على وجهه قطن طيب وثق عليه
 ثم نزل المرات من عنقه كذا قيل وخطر سالي ان مثل من الممان سني ان يعلل لان وجرافا
 بشي خاتر موى ابطال صنوئها وبالس وان تفاوتا وبكل شئ فيها الممان كذا في
 وبالحمل ان حذر العصاص اعتبار الممان ولا اعتبار العداوت بالكر والصن ولا
 قصاص في عظم الا في س بالاجماع وهذا كاستشاق بالنظر الى من عدا لس من العطا
 ومن حمله طرف عصب س نظر الى الظاهر ولا في طرفي رجل امرأة اي لا قصاص من
 طرفها سواء كان القاتل رجلا او امرأة ولا بس حر وعبد ولا بس عبد من ولم
 ولا قوسا ان اي مثان في العصاص منها وعدا السكينة كل شخص يجر قصاصهما

ولو اقتل رجلا رجلا عند اوله
 على حاج فنيا والصالح لا يسلط
 ولي من اوله ولا تجوز المعنوية

ولو اقتل رجلا رجلا عند اوله
 على حاج فنيا والصالح لا يسلط
 ولي من اوله ولا تجوز المعنوية

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠

في نفس من في طرف والا لا ولا بين الموم والالك في قصاص فلما توطئ طرف
 مسلم بطرف كافر ولا قصاص في قطع يدين من نصف مصاد وجانبه مراء منها
 وذكر الكافي قطع خشفه من اهلنا وهو اعشار المماثلة ولا اعشار
 فيما ذكر ولو قطع بعض احم او بعض البان او بعض الذك لا ينفق طهاله فعداره كمال
 ما اذا قطع كل الاذن او بعضه لانه لا ينفق ولا يسيط وله جرمه فمكس اعشار المماثلة
 وعند الله بعض من كان وذكر كليله وبعضه ولو ان يدا القاطع كان مثل اوا قطع
 او ناقص الاصابه او راس الشا اكبر من راس المتجه فان كانت الشاة اسوعت من
 فر في المتجه ويحتمل شوع من فر في السال خير من الارش العود ان شاء
 فاد وسراء في الشاة من اي احماس شاة وان شاء اخذ الارش ولم يترص
 المحص لما اذا كان راس المتجه اكثر وقال الربيعي يحرقه بها **صالح**
 على حال وجب حاله قبي كان او كثير يزيد على البرية وسقط العود بالاجماع
 لسما بجمع البرد والمسد منه في محل واحد ولو كان العنق خطاء لا حو را الرناد على
 البرية امر حر قاتل وسعد قاتل مفعاه لو كان القاتل حرا وعدا وحلا
 احر بالبيع من دمه على الف درهم فعدل الما مو نصف عليهما اي نصف الناف
 من كحر ومن العدا القاتل صالح احد الا وليا خطه على عوص او عني فليس فيهم
 حفظ من البرية او العود لم يدرك المص الطون كفا في ما لو قتل رطل من نفعي اوليا
 احد بها حبس كون لا وليا الاخر فكل بالاجماع الا عند المي ساهي في قوله ما كرك
 لا حتى للزوجين في مصاد البرية وسقط جمع نود معنى اذا قتل جمع ولو كان
 الناف واحد انصف منهنم الاروانه شاة عن احد وسقط فرد جمع الكفا يعني لو قتل
 فرد جماعة مسلم وكسبي فلو حص واحد اي اذا حص واحد من وليا المفسول
 وقتل له سقطت البقية كوت القاتل اي كما سقطت حق الا وليا المقتول

ما لاجماع

بالبيع

حق نفعه الا عند الساهي واحمد البرية قال لا يعل بالاول منهنم ان قتلهم على السواب
 وتغيب بالبرية لمن يعرفه تركته وان قتلهم جميعا يتوع منهم وتغيب بالعود لمن حرجت
 له التوبة وبالبرية للباقين وقيل لهم جميعا وتغيب البريات منهم والطاهر ان حرجت
 ديات الباقين بعد المقتول الاول وعن مالك واحمد لو افض بطل الكل لا اي لا
 حب البرية للباقين ولا يقطع بر رجلين سيد مواء اذا قطع رجلا من رجلين اخذنا
 واقترا من جانب على يده حتى انفصلت الا قصاصا من واحد منهما ولا عليها وضما **ديتها**
 اي حب على كل واحد منهما نصف دية بالمعطوعة قطع محض واحد من رجلين قلها اذا
 حضر معا قطع بمسنة ونصف البرية يكون لكل واحد منهما ربع دية كاحد ولو حضر احدهما
 وقطع ثم حضر الآخر فلا حر نصف البرية ولو قطع بالعصا من سها ثم غنى احد بها قبل
 البرية فلما اخر العود عندهما وعقد حجر لالارش وعندهما كالدية وعندهما لو قطع
 بطلبها لادته ولو قطع بطلب احد بها لآخر البرية وبه قال الشافعي في صورة
 السواب والايقوع ونقص الارش منها او عند مقتل محمد يقتض بالاجماع الا عند
 لا يبيع اقراره ولو اقر بخطا لا يبيع اقراره به وانما يقتض العود في رجل فنفق
 منه الى اخر فتعلم يقتض الاول والثنائي البرية فان قتل الثاني من قبل الخطاء
 في الغفل والعفل الواحد بعد مقتل واحد **اولا**
 ثم قبله اخذ القاطع بالاحدين يعني يقطع برهما ولا يقطع برهما لو كانا عديس او قتل
 او خطا من تخطل سها برمالا في خطا من لم تخطل سها برء دية واصلا في خطا
 ان الكل لا يداظر الا الخطا من فانها تبدأ خلال اذا لم تخطل سها برء هي دية
 كمن صر به حاية سوط فراء من سعين ومات من عشر خطا به واصلا بالاجماع
 الا عندهما واحد في رواية تولى جزاء ولا يقطع والطاهر من كلام المص حرا فلما
 في الامور السليمة المذكورة وليس كذلك بطلانها اذ كانا عديس الا ان يقتل

فل

ديتها
 وعند المصنف توطئ

لو حى فعليه

عفا مقطوع اليد عن القطع ثم مات المقطوع ضمن القاطع الردية وكذا الفم عن النخ
 وبذا عند ان خصمه الا عند ما كثر رواه كى القود وعنه ومن احمد وعندهما
 لا كشيء وروى عن السامعي لو عني على مال حرفة كاحل والاحل ارشى كحرق
 ولو عني عن القطع وما جرت منه او عني عن الحائنة لا كشيء بالاجماع الاولى
 من اسامعة دية المار من احمى لو خطاء فالعفو في الخطاء من المثل ولو كان
 انقطع عدا من الكل وطعت امرأة بزوجها فمروها على برصه ولو مات من
 هذا القطع فلها مهر مثلها لان العاصي لا يكون مهرها كما لو تزوج على حر او غرة الردية
 في حالها لو كان عدا وعني عاقبتها لو كان خطاء وبها عندنا في حسم واد اوت
 له الردية ولها المهر نقاصا ان اسوما قدرا وصفا وان كان احدهما اكثر رجوع
 بالنفصل على الآخر ولا يقع المقاصد لو كان خطاء لان وجوبها على العاقبة ولو تزوج
 على اليد وما جرت منها او عني الحائنة فمات فلها مهر مثلها ولا شيء عليها لو كان عدا
 لانه رضى بغيره القصاص على انه بصير مهرها وبها لا يصح مهرها فخطا ولو خطا
 رجع عن العاقبة مهر مثلها ولو عني فماتت ما تركت حية فبقيت كلها عليهم ان كان مهرها
 مثل الردية او اكثر ولا يرجع عليهم شيء وان كان مهر مثلها اقل من الردية سقط عنهم
 قدر مهر مثلها وما را دينا وكذا شرط فان خرج من الثلث سقط عنهم ايضا وان كان لا يخرج
 منه سقط عنهم قدر الثلث واد والزيادة الى الاولى ثم قبل لا سقطوا رصب القاتل
 والا صرح انه سقط طرد قالوا لا يحول كذا كذا فيما اوتروها على اليد انما سقطت
 فاقص فمات الاول قبل بالاجماع يعني قطع رجل برجل في فصل فمات المقطوع
 قبل المقطوع الثاني به وهو القاطع الاول قصاصا ولو مات المتحقق منه وهو المقطوع
 من قصاصا فمات على عاقلة المتقفل عدا في حسمه وعندهما والاسع عليه وان
 قطع يد القاتل وعني ضمن القاطع دية اليد الا عند ما كثر على القود وعندهما والاسع

قال حنبل بفضل آية من ثمانية
 لان القطع اعمدا وخطا لم
 القتل كذا في قصاصا رويتم احدا
 ان يكون منها ثمة او لا فصار
 ثمانية فان كان كل منهما عدا
 فان برأ بينهما تقضي بالقطع
 ثم ما عذر في ان لم يبرأ فكذا عني
 لان القطع ثم القتل هو المثل
 ومعه وعندهما تعلق ولا يقطع
 قدر خزانة القطع في حر القاتل
 وان كان كل منهما خطا فان
 سها اضرهما اي حرقه القطع
 ودية القتل وان لم يبرأ سها
 كفت دية القتل لان دية القطع
 اما كذا عند احمى ان القاتل
 وهو ان يعدم سها ولو كان
 سها الصور ومن عدى لبرء
 سها ان الردية مثل عمو فان
 الاصل عدم وجوبها على القصاص
 معقول وان قطع عدا ثم قبل خطا
 سواء برأ سها او لم يبرأ احد
 بالقطع والقتل لا يقطع الا عند ما كثر على القود وعندهما والاسع

فان قطع عدا ثم برأ سها او لم يبرأ احد
 بالقطع والقتل لا يقطع الا عند ما كثر على القود وعندهما والاسع

لا شيء عليه **مسألة** في الشهادة في القتل ورواها في هذا الكتاب لان لها
 احكاما مخصوصة بعين ارادة هذا ولا يغير حالها اذا قتل شخص وله وليان
 حاضر وغائب فاقام المحاضر بعينه على القتل لا القاتل قصاصا فاذا احوه
 غائب عن خصومه فان تعدد حاة واراد اقصاها لا يبر من اعادة اي ليس لهما
 ان يقتله تلك السنة بل لا يبر من اعادة سواء كانت هي او غيرها وهذا عندنا في حسم
 ولو كان القاتل خطاء او كان المستهود به دينا لا يحل بالاجماع وعندهما والثلثة
 لا اعادة فها اي في سكر الصورتين واجمعوا على ان القاتل حسم اذا اقيم المحاضر
 السنة الى ان يحضر العايب لانه كان منها وعني انه لا يصح بالقصاص ما لم يحضر القاتل
 فكل من قتل احدا فدينه وبينهما اعادة السنة فقط اثبت قاتل عمو غائب لم يقدموا
 ان القاتل اقام بينه على ان الغائب قد عفا كان المحاضر خصما وسقط القصاص وكذا
 لو قتل عدا مسرا سها او احد منهما عدا فمات محكمه مثل ما ذكرناه في المثل وليس حتى
 لا يقبل بينه المحاضر من غير اعادة بعد ما عفا الغائب ولو اقام القاتل السنة
 ان العفا قد عفا فان اهد خصمه وسقط القصاص الا انه اذا كان القاتل عدا
 او خطاء لا يكون احاصر حصما عن العاقبة بالاجماع

سها ما احمى

سها وليان بعقوبتهما لغت اي اذا كان اولياء المغنول ثلثة فشهدا ثلثان
 منهم على الثالث انه عفا فشهدا وبها ما طلق قال الزبيلي لا يهاجروا الى الغنم انما عفا
 وهو اعتبار العود مالا وهو عمومها كذا قال الزبيلي ولا يخفى ان الوليين اذا شهدا
 بنجس حتى انما لا يهاجروا الى الشهادة عليهم اي ان شهدا بها الى الغنم فان
 صدقهما القاتل دون الولي المسبوع عليه فالردية لهم الشكنا ويجب عليه كل الردية ولو
 كثرهما القاتل ايضا بعد ان كثرهما الولي المسبوع عليه بالعفو فلا شيء لهما اي لو ليس
 اثا يبر من والاخر وهو الولي المستهود عليه ثلثة الردية واثا صدقهما الولي

بجته

لبنقصا

بالاجماع

المشهور عليه وصرح دون القاتل من القاتل ثلث الدية للولي المشهور عليه وفي الجراح
كان هذا الثلث للشاهد من المشهور عليه وهو الأصح لأن المشهور عليه نزع أمة
عن قاتل شي له وأقول قال قتل ارتداد فارة سكر القاتل أتاؤه فوجبه
ثلث الدية فهذا الكلام ينادي على أن ثلث الدية للولي المشهور عليه وأن اقره
القاتل بالاعتذار المسمى وأحد إذا شهدا بغيره فمؤد ومما يخطئ القود
حصرهما من الدية ونصيب كل واحد من الشاهد من القاتل ثلثها دية عليه
وطول القاتل أنه عفا عن قود ومما يخطئ شهداءه ضربه فلم يزل
فوانش من هذا الضم يتحقق الضمان بما يؤخذ أنه ضربه شيء محله لو أن
شاهد قتل في راحة مائة قبل يوم السبت والآخر قبل يوم الأحد وكان
بان قال صدمها قتل في يوم ٢٥ والأخر نكود أو في مائة القتل بان قال قتل
بالسيف والآخر بالرمح أو قال لا أدري بماذا قتل كذا قال الزبيدي ولا على أن عدم
ورأيت كسيتهم الاختلاف كفت بالاجماع وكذا لو قتل القاتل كل واحد منهما
نحو في ما إذا قتل صدم المقتول دون الآخر حيث غسل الكفيل منهما وكذا
لو شهدا صدمها المقتول معانته والآخر على أو أرا القاتل بذكره ولو قال قتل ولم
بما إلى ما يسي قتل في الدية بالاجماع استحساناً وجوب الدية في ماله أقران كذا
منهما قتل كذا وقع في النسخ التي رأينا في الأصول أن يقول قتل واحد منهما قتل
أو حقيقة كلامهم أن المقتولين هما وهو ليس بذاك وقال الولي قتلها معاً قتلها ولو
شهدا كذا في شهدائهما على رجل أنه قتل فلاناً وأخرا على أخرا أنه قتل ذلك الولي
وقال الولي قتلها جميعاً كفت تلك الشهادة الأولى أن يقول القاتل إلا أن سأل أن
نعت جرح في الشهادة ولو قال في الأثر صدمها لسي أن يقتل واحد منهما ولو
أقر رجل أنه قتل وقامت السنة على إقراره فما قال الولي قتلها معاً كان لها

حيات م
قال صدمها
أو قال صدمها قتل
بعضاً وقال الآخر
لا أدري بماذا قتل

وهو خطأ

أن نعت وكذا لا أحد المشهور عليها انت قتل كان له أن يقتل وكذلك الحكم في الخطأ
فهو جمع ما ذكر المعجزة حاله الرمي فوجبه اعتبار حاله في حق الرمي كحل والقتال
عند ذلك فوجبه الدية بردة الرمي إلى قبل الوصول إلى أي أذرع رجل رجلاً
سما فارتد الرمي إلى عينا أو بأية قبل وصول السهم إليه ثم وقع به السهم كس
على الرمي الدية لا بأساً سلام قبل أي لأحد شيء بسلام الرمي إليه ما ربي إلى جرح
أو مرتد فاسلم قبل الإصابة فم أصابه بعد ما سلم وهذا بالاجماع وعندنا أنه
لا أي لأحد شيء عليه في المسئلة الأولى والمعجزة عند التلذذ حاله الوصول في جرح حقيقته
قبل الوصول عند جرح لورثة معناه لو ربي رجل إلى عند فاعطى المولى بعد الرمي قبل الإصابة
ثم أصابه فمات منه كرمته ورجوعهم وقال أبو حنيفة لرمية العمة قال نحو عليه
فضل ما بين مرمية جرحاً إلى غير مرمية وأبو يوسف مع إلى مسير في ولا يفسد الرمي في
رجوع أحدهما إلى الرمي وعندهم يفسد معناه إذا رجع إلى بعد الرمي قبل الإصابة
وحل الصيد بردة بعد الرمي وعندهم لا بأساً بحدوده حتى إذا رجع مسلم صدماً فارتد
فضل وقوع السهم بالصلو على أكله وكوماه وهو جرحي واسلم قبل الوقوع لا على سائر
اعتبار حاله وعندهم كل بسلام يجرى وجرح آخر بجلد لا بأساً بجلده حتى يجرى
المخرج صدماً فحل قبل الإصابة ثم أصابه جرح آخر أو جرحاً واحداً وهو حل الفجر
قبل الإصابة فوقع على الصيد وهو حرم لأجل طوله والاصول ما قبل هذا الباب
أن حتر وقت الرمي بالاعتناق وإنما عدل على ذلك فيما أذرع الرمي إلى سلم فارتد الرمي
قبل الإصابة ما عتار أنه صار مرمياً له الرباط جمع دية وهي مرمية
وودي القاتل المقتول إذا أعطى وله ذلك حتى يقتص به المقتول دية شبه المقتول
مرفي إني مائة من الأبلار ما عاى تقسم المائة على الأربعة من سنت حياض
إلى خمسة فكون خمس وعشرون من سنت حياض وخمس وعشرون من سنت حياض

وعندهم على العكس
أما الدية لسي المقتول
بالصدور وأعد له العقوبة

حقه وحسن عزرون حذره وقدم تغير الكلام في كتاب الركوة الا عند محمد واسحق و
 في رواية محمد بن حنبل الحلية اثنان ثلثون حقه وثلثون حذره واربعون حقه وهي الحزب
 وفي الكلام مساجد او تعجب حيث لم يكن الاربعون ثلث الحانة ولا ثلثها الا في الابل
 حتى لو قضى الفاضل لاسود فضاؤه وذهبت الخطا بها من الابل بالاجماع
 اجماع عزرون بنت الحارث وعزرون بنت بون وعزرون ابن فيض وعزرون
 حذره وعزرون حقه الا عند مالك واسحق وعزرون ابن بون مكان ابن فيض في الف
 وثان عطف على ما من الابل وعشرة آلاف درهم من الورق وعشرة اشترى
 ثم اخبرني ابنه بنو النول الى التاج الى الولي ولا يكون الرب الامس من عند أبي حنبل
 وقال في منها ومن الترمذات بقره ومن العنم الفشاء ومن الجمل ما ساج حرك كل حمار
 اذا روردها وهو الخنزير في النهاية فبدره رمانا فبدره راول وكذا رمانا فبدره
 النفس وهو الاعتاق والصوم على الترمذ من ثلثها لاجل الاطعام بالاجماع الا في
 الشافعي ورواه عن احمد ولا اعتاق احسن ويحوز الرضيع لو كان احد الوهين سلبا بالاجماع
 وحمد مران الولد تبع خبز الابوين فيكون مسلما ودية المراهة على النصف من دية الرجل
 النفس وما دونها بالاجماع وقال الشافعي المثل وما دون المثل لا تستصف ذكرا
 في اكثر الكتب ولم يذكر المص ودية مسلم ودية يهودي او نصراني سواء وعند مالك بما
 درهم لجوسي واربعه الف درهم للبابي الا عند مالك واحمد في رواية للبابي نصف
 مسلم وهو ستة الف والمسلم من دية مثل دية النحر عند ما في الصحيح وفي عمار
 وهو ما دون قصبة النصف اعني ما لا منة ولسان ابن لم يقد على الكلام اصلا ولو قدر
 على الكلام بعض الحروف دون السبعين لكان على عدد الحروف مثل ما عرفت وحروف
 باللسان وهي التاء المفتوحة سوطين فوقا شين والتاء المنيحة احم والواو والذال
 والراء والراء والراء والراء والراء والراء والراء والراء والراء والراء والراء

وعن محمد بن قيس بن جوي
 ستمائة درهم والاف ص

والتاء ولا يدخل الحروف المحلقة فيه وهي الهمزة والهاء والعين والحاء
 والياء ولما سقطت وهي الراء والميم والواو والفاء والظا والظاف
 وذكر وكذا في حقه وعقل اذا ذهب للمكب وسمع ولم يزدون ولم وقال
 ابو يوسف لا يوفى الرءاء في القول في طائفة ولا يلزمه شيء الا اذا صدق او نكل عن
 اليمين وقيل دية البصر في الاطعمة وقبل سقيل الشئ مغنق العين فان دفعت
 عينه علم انها مائة وطريق مرد ذاب السمع ان يغافل في شادي قال اجاب علم ان
 لم يذهب وحقة ان لم تنت اذ حلق وقال مالك واسحق في مباح حكومت عدل وحز
 راس ان لم تنت ولا دية في سر صدر وساق واما حقه العدل على ما روي عن ابي
 حنبل في كمال القيمة وفي الشارح حكومت عدل في البصير وحسبوا في الجمل الكونج
 والاصح انه ان كان على قن شجرة معدودة فلس في حقة شيء وان كان ذلك على
 احد الطرفين جميعا ولكنه غير متصل ففيه حكومة عدل وان كان مصلا ففيه كمال الدية
 وهذا كله اذا لم يثبت وان ثبت على ما كان لا شيء ولكنه يوجب على ذلك ولو ثبت
 ابيض معدر في عين الى حقه انه لا يلزمه شيء وعند ما حكومت عدل في سنون العمد
 في حلق السر ويوجب في سنون وفي الصغير والكبير والذكر والانثى فان مات قبل
 تمام السنة ولم يثبت فلا شيء على الحائي الى بيت بيان اروض الاعضاء المعززة واما
 ما يكون مرد وجامعا ذكر بقوله وعينين وحاجبين واشتار عينين جمع من نصيب
 حوران يكون المراهة حروف العينين ولا اسلافه وحوران يكون المراهة الا انما
 سمى بها اسم المراهة الطاهر من كلام محمد بن قيس اذا لم يثبت ان يكون الا بهد
 ولو قطع الجفون مع الاهدار حقه دية واصح واجهاها وسعس ودين
 بها ذنوب واشدين وثدي امرارة بخلاف ثمن الرجل فحده حكومت عدل دية
 واصح مستدرا بقوله وفي عمار وماعطف عليه وفي واصح من الاثنين ما يكون

وسوق

اي ما يكون من الاعضاء اثنين كما ذكر نصفها وفي واحد من الاصابع والاشجار
 ربعها وفي الاثنين منها نصفها وفي ثلث ارباعها وعن ما كنت حلتى مرادة
 دية كاحل لو ذهب منها وفي الاحضان حكومة عدل وعند الله في الشوك كل حكومة
 كثر لحيته وراس وحاجبين واهذاب وفي كل اصبع من اصابع اليدين والارامل
 عشر وما فيها مما حصل وهو الاصابع الاربعة انقص والسفم والوسطى والاسنة
 في اصبع ثلث دية الاصبع ونصفها اي نصف دية الاصبع لو كان مفصلا وهو الهام
 بالاجماع وفي كل سن خمس ابل او خمسة درهم ورد على انه يلزم في ان يكون دية
 الانسان كلها على دية النفس ثلث اقسامها واجبة ثلث ثلث بالنوع على خلاف الناس
 وليس معقول المعنى فليس على ان يطلب الوجه المعقول وقد ذكر صدور الشريعة منها
 ولكن امر وهم لا يلبس ان يعتبر الشجر في الحكم في اذ اقل الجسد كسب احكام
 فان كان دية واحدة يلزم اختلاف اجوابه وان كان يعتبره مقابل كل سن يلزم ان
 يوجد في العضو الواحد دية زائدة فاما في الكوف في كل عضو دية واحدة
 دية يبيع او اضرب عضو واحد بغيره ففيه دية كاحل كيد شلت وعين ذهب
 ضوفا ولا عبرة بصورة العصور ومن المنفعة ولو اتلف عضو اذهب منفعة في حكومة
 عدل ان لم يكن فيه جمال كاليد الثلاثة او ارسه كاحل ان كان في جمال ومن صلب
 اجل فذهب ماؤه بجب الدية **فصل** في الشجر جمع شجر ينفع اثنين وفي الشجر
 التي تعلق بالراس في الموضع وهي التي توضع العظم وتبينه نصف عشر الدية وفي
 وهي التي تترك العظم عشرة وفي المتعكة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر اي نحو كعشر
 ونصف عشر وفي الامة وهي الشجر التي بلغت الام الرضاعة وهي الحبرة الرفقة
 التي تجتمع الرملة والحجامة قارة الابيض ايجان ما يصل الى الجوف من الصدر البطن
 والظهر وقارة الهنانية فلي هذا ذكر لحياته في ما بال الشجر وفيه اسواقا ثلثها اى

لان الشجر للثلاث اشان وثلاثون
 على العالم عشرة من صرنا واربعه
 انار واربع ضوا فكر واربع
 فيكون دية الكل ستة عشر الف
 درهم فلي هذا هو الحكم

بالاجماع

الاجماع
 في الشجر
 في الشجر
 في الشجر

اي ثلث الدية ولو لم يولد احدا رجة الى جانب آخر فلما بالاجماع والشجر الخاصة وهي التي
 تحرق احده اي تحرقه والامة ما يبعين المهمة وهي التي ينظر الدم ولا كالم
 في العين والرامة وهي التي تسيل الدم والامة وهي التي ينفع الحكة اي سطوة
 والامة وهي التي تاحد في الخ والسحاق وهي التي تصل الى السجاء وحلوة
 رقيقة بين اللحم وعظم الراس حكومة عدل بالاجماع والافصاح في عشرة موضع
 من الشجر بالاجماع وقال محمد به وهو ظاهر الرواية في الفصاح فيما قبل المو
 وتفسير حكومة العدل عند الطحاوي ان يقوم محمولون هذا الاثر في عموم وبه
 هذا الاثر في نظر الى تفاوت ما بينهما هو حكومة عدل وعند الكوفي ينظر كم مقدار
 من الشجر من الموضع فيقدر ذلك من نصف الدية وقال الصدوق في الشجر الغني
 بهذا ان احلته الفتوى بالثاني بان كان اجنابة في الوجه والراس يعني بالثاني
 وان لم ينسب على ذلك يعني بالقول الاول وكان امر غنياني يعني به وقال في الخط
 والاصح انه ينظر كم مقدار من الشجر من اقل شجر لها ارش مقدرة فان كان مقدار
 مثل نصف شجر لها ارش او ثلثها وح نصف او ثلث ارش ثلث شجر وان كان
 رجا ربع وفارس الكرام وقول الكوفي ارجع كما في السنين وفي الاصابع مع
 الكف نصف الدية اي اصابع اليد الواحدة ولا يزيد الارش بسبب زيادة الكف مع
 نصف ساعد نصفها وحكومة عدل النصف للاصابع مع الكف واحكوم نصف
 اسعد الا عند مالك في احمد والي موسى في رواية وبعض الساجية نصفها فقط
 سبي في حكومة قطع الكف وفيها اصبع او اصبعان عشرة في اصبع او جسمه في
 ولا شجر في الكف بالاجماع عندنا في جميع وقالنا سنظر الى ارش الكف والي ارش ما فيها
 من الاصابع فيكثر بها ويدخل القليل في اكثر ولو كان في الكف ثلث اصابع
 كثر ارش الاصابع ولا يحسن في الكف بالاجماع وفي الاصابع الثلاثة لاي فيها

قارة الهنانية

العواقل عندنا وقال مالك في ما له ولو اختلف الجنين حيوات منه فدية كذا ^{مما}
 وهذا اذا علم ان العاء ما من ضربه حتى لو تم زمان ولادته فالتعق الصفر ^{مما}
 الولادة ثم مات لم يولد شي ولو اختلف المخرجة جنينا ميتا فماتت الام بعد
 تحريمه للام وغرة الجنين ولو ماتت والفت ميتا فدية فقط وان القنة خا
 بعد ما ماتت بحب عليه ديتان للام والجنين كما اذا اختلفت حيا وماتا الا ^{مما}
 واحده غرة ايضا اي كما يجب الدية فيه ثمة ورثته وما حكمه من المال يورث عنه
 بالاجماع ولا يورث الصارب من النوة غششا على ما حرر ولو ضرب بطن امرأة حيا ^{مما}
 فالقت ولده ميتا فعلى عاقلة اي على كل الفصار غرة ولا يورث منها الا
 الصارب بالاجماع وفي جنين امة لو كان ذكر انصف غرة ولو كان حيا ولو
 قيمته لو اتمى وهذا اذا كان اجنينا من غير مولد او من غرة واما اذا كان من اصلها
 فعلة النوة المذكورة في حمل امرأة فكلها كان او اتمى وهذا عندنا وعند ^{مما}
 غيرهم اتمى فيها اي في الذكر والا تسمى وعمل في بوس اتمى كرضان لوصان الام
 ان اتفقست نكاحا اعتبارا بجنين المهرام ولو حرره سيد بعد حرمه فالوجه ^{مما}
 الولد كقيمة حال كونه حيا وعند النكاح دية كاملة وهو قولنا حيا ^{مما}
 الاسلام قال بعض شافعي معنى قوله حمل في الدية وقوله ولا في الدية ليس هو
 من اجماع الصنف ولا الفارة في جنين وعند النكاح ولو تبرع بها هو جوز لانه
 ارتكب خطورا فادان بدمه الى الله كان افضل له وسعوا الله تعالى بما ضاع من ^{مما}
 العزيمة سببت دواء لغيره او عالجت فيها بعض عاقلة النوة لو فعلت ذلك ^{مما}
 لما اذن من البرء ولو باذن لا يوجب عند النكاح حملها النوة بالادب ^{مما}
 والكفارة وهذا الصنف ليس في اذ غير ان بعض الفقهاء العاقل ولو اسان ^{مما}
 خلقه من الاعضاء فهو ولو بالاجماع في حق ما ذكر من الاحكام والا لا يكون كالموت ^{مما}

باب الاجماع

سقطت

والمضغة وان شهدت قوايل انه اي حاسن من المرأة عند الفرج ^{مما}
 اذ في فلوله الاسد حالك ذال في قول واحد في رواية غرة ^{مما}
 ما حدث في الطريق احدنا في طريق عام كنيها او حرصا وهو البرء او ^{مما}
 او ميرا با فكل من ربه اي لكل واحد من اهل الخصوة خطا لينة لا علم العاقل ^{مما}
 احدهم والذخرى بخلاف الجسد والصبيان الجوز عليهم حيث لا يورث الدم بطلانهم ^{مما}
 وهذا اذا لم ينفذ واما اذا لم ينفذ كالتحريم فلا ينقض والكل ^{مما}
 منها في ثلث مواضع حل للاصداق وفي الخصوة وفي ضمان ما سلف ^{مما}
 احوال اصداق فان كان نصر ما يهل الطريق فليس ذلك وان لم يضر ^{مما}
 جازله اصداق فيه ما لم ينفذ منه وعلى هذا القعود في الطريق ليس ^{مما}
 يجوز ان لم يضر ما صد وان اضر لم يجر واما الخصوة فيه فعلى قول ^{مما}
 ان منعه من الوضع وان سكتة يقتله بعد سواء كان قد صبرا ولا اذا وضو ^{مما}
 بغير اذن الامام وعلى قولنا في بوس لكل من وضع لا الرفع بعون ^{مما}
 محمد ليس لا صد المنع ولا الرفع ان لم يضر ما صد واليه استأثرنا ^{مما}
 والنكاح لا اذا لم يضرهم وله التفرق في النكاح اذا لم يضره ^{مما}
 وفي بخره اي في عراة قد لا يتم في الاباء ^{مما}
 سقوط فدية على عاقلة كافي بخره في طريق او وضع جرافة ^{مما}
 اي اذا مات انسان بسقوط جرافة من كنف او ميرا او حرص فدية ^{مما}
 من اخرج به الى الطريق ولو غرر بما احدثه رجل فوقع على ^{مما}
 على عاقلة من احدثه ولو سقط المرافع صار حاكما في داخل ^{مما}
 الميراث جلا فقتل هذا ضمان على اعدوانه اذا مات كان ^{مما}
 على من وضعه ولو وضع في الطريق جرافة من يمينه ولو حركت ^{مما}

في جنين المولود وهو حرص
 ذكر وعسر فمهما ان كان في الرحم
 في القدر سواء كان في الرحم

باصداق الحرص وغرة

الاحد ما لك الصنف اربسل طرا او طبا ولم يكن سائلا لا الى لا الصنف بل
الصنف له كلب عتور فعتور اخذ لا الصنف الا عند ما كلف واحد في رواه عنه
بصنف لو علم انه عتور فانه السنين ولو كان لرجل كلب عتور يوذى من
فلما هل السدان يقتلوه وان يلقى كلب على صاحبه الضان ان كان يقوم اليه
فصل الاتفاق والافلاشي عليه كالحائط المائل انتهى وكلام المصنف على هذا
البيان ولو ان رجلا طرا رجلا قدامه فقتل السبع فكشى على الطائر الذي
واحد الى ان يتوب انقلب دابة فالتفت شيئا للسا او نهار لا الصنف بل
بصنف ما التفت للسا فقتل فقتل على شاة نقصا صنف النقص وفي رواية
وهو ما اعد من الابل للخر يقع على الدرك والماني وهو موت وفلس في رجل
ربع القيمة وعند السلة صنف النقص ايضا وان فقا عنها فصاحبها باخبار
ان شاء تركها على العاقبة بوضعه العمة كاحل وان شاء امسكها وصنف النقص
فصل في خيانة المملوك اختفوا في موضع خيانة العبد فموضعها الارض
الا ان للمولى ان يختص بالرفع كقتل عليه وقبل الرق والمولى ان يختص بالغذاء
وهذا ببراء المولى بهما كجناية لا يوجب الادفع او اهدا لولا ان جناية
العبد لا يوجب الادفع رقة اذا كان محلا للرفع بان كان قسا وهو الذي لم يعتد
له شيء من اسباب الجحيم كالنفس والحوية الولد والكفاية سواء كانت
اخرى او اولى او اكثر لا يوجب الادفع رقة اذا كانت اخرى في الموضع
للمال والاى وان لم يكن محلا للرفع بان اعتد له شيء مما ذكرنا يوجب
جناية فقه واصح ولا يرد عليها وان تكررت الجناية وفي العن اذا خ
بعد الغذاء بخير المولى بين الرق والغذاء كجناية اولى وكلها كلامي
بعد الغذاء بغير الرق والغذاء بخير المولى واخيه فاما لا يوجب الادفع

واحدة على ما بين في انباء المسافر عتور خطا وهو الاكبر او فداء
بارتها اي ادا جنى العبد خطا ففواه فخر بين ان يرد على ولي الجناية
دفعه اليه ملكه وبين ان يرد به بارتها واحضر عتور خطا على العتور فادبه بظهر
في اكرامه على النفس وفي خيانة الاطراف لا ينفذ العتور كما مر من النقص
لاخر من العبد ولا بين الاحرار والعبد لا يعتد بالبيع واحمد في رواه
عنه خير المولى بين ان يردقه الى وليها ببيعة وبين فداها بغيره اكله بظهر
في اتباع اكله في عتور وعندنا لا يتبع في حالة الرق ولا بعد الجحيم وعندنا
او ااختر الرق عليه حالا وكذا اذا خا ر الغدائه كره عليه حالا واما اذا
اختر المولى فكشى لولي الجناية غيره ولا فرق بين ان يكون المولى قادرا على
الارشى ولم يقدّر عند ان جنى وقال له لا يصح اخياره الغداء اذ كان
دفع الا ليرقى الا وليا او بوصول السدان اليهم وهو الذي وان لم يخر سدا
حتى مات العبد بطل جنى المولى عليه ولو ماتت غدا خياره الغداء لم يبرأ المولى
ولو فداء المولى ثم عاد فجنى كان حكم الجناية الثانية حكم الاولى ولو جنى قبل ان
2. الاولى شيئا او جنى جناية ثم دفعه ففواه ففواه احوال برفع المال او
عذبه بارسى كل واحد من الجنايات ثم اذا دفعه اليهم فقتلوه على قدر حصولهم
وجع كل واحد منهم ارس جناية المولى ان يرد من عتوره وما خذ نفسه من العبد
ويرفع الساق الى غيره ولو كان المقتول واحدا وله وليان او اكثر لم يكن له
ان يرد من السبع ويرفع الساق الى الآخر متى فضل من عتور شيء ولو لم يكن
سبع ولو افسخ ولها من قوله فيسب سبعة ويرفع منه اليه ولو جنى ثانيا على
الغذاء في كل الاولى ولو جنى جناية ثم دفعه بها او فداء بارتها بالاجماع على
بها قبل اعتقه اي اعتق المولى العبد جاني غير عالم بها اي الجناية ضمن الاقل

من فتمته ومن رثتها الاعبد في قول واحد رواه وما كثر مطلقا
صلى الارض ولو علم بها وحرره او باع او وهبه او دين او علق عقه
عقل فمات وحرره وسبح ان فعل ذلك كره الارض بالاجماع والاصل
فيه انه متى احدث المولى نصرا فاحرره عن الدفع عالما بانحنائه نصرا فحال العبد
والافلا فالاعاق والسع والسه والدم وكذا التعق عقه تعقل فدا
او كونه ثم وجود ذلك الفعل من عقه عن الدفع فالقضاء على بين الامور
احصا للغذاء قطع عهده بجر عهده فدم الله حرره المقطوع به فحارمه
اي من قطع العبد صالحا بحاته بالاجماع فانه اذا علقه فقد قصده
الاعاق وسى لا يكون الا بالصلح عن احياه وعاكث منها استاءه وكذا
لو صلح عليه وضيح جاز فقولم بحره رد عيسى وسواد قال ولما لم ينجاه
بين ان يقتلوه ومن ان يغفوا عنه حتى يفسد ما دون له حديدون خطاه
سواء علم بها اي بحاته عليه فتمه لرب الدن وفيه اخر لو ان احياه والا فمات
وعكس الجمع بين احسين الغاء من الرقه الواضحة بان يرد الى ولي احياه او لا
ثم باع للحرمان فمضنها بالسعوت والاصل ان العبد اذ ابيع وعلمه من حر
المولى بين الدفع الى ولي احياه والغذاء فان احار لا اول ثم بيع في الدن
فان فضل شيء فهو لولي احياه والا فلكسى له من الدن وان لم ينف بالدين باخر
الى حال احته وانما يدرى بالدفع فهو ليس بحتق اد عكس بوجه بعد الدفع ولو يدرى
بالبيع لا عكس فيه الى ولها وفاسد الدفع بثبوت احوال العبد لولي احياه
بالعبد بالدين كما لو بيع على مملوك المولى الاول وهذا كسلب عدم العلم لانه لو ابيع
بالحنائه كان عليه الرقه اذ كانت الحياه في النفس لا ولها وفيه العبد لرب الدن
فتمه حادونه مدونه وكذا مع وكذا بالدين وان جنت فقلت لم يرد المولى

المولى بالاجماع ولا يرد ان يكون الولاده بعد طوق الدن حتى يرس الى الولد
فانها اذا ولدت ثم طعنها الدن لا تغني عن الرقه بالولاد فخره الا كسب
حيث تغني بها حقوق الزمان ولو كانت قبل طوق الدن فالنق من المسلسل
فقد ذكره المفصلة ولو زعم الى احياه خطاه ان يرس حرره قبلها كذا في
بالاجماع وقال الزبلي معناه اذ كان العبد لرجل فوهم رجل ان مولاه اعطى
فقتل العبد خطاه ولي ذلك الرجل الذي ابراهم مولاه اعطى فلكسى له وقال
ع الهياه وضع المسلسل على ان يكون اقرا المحمي عليه انه حر فصل الدم اليه وجعل
ع الكسب الاقرا بحره قبل الحياه وسما لاسا ومان قال معني فقلت ذلك خطاه
وانا عتد لمان وقال المولى من قبله بعد العنق فالقول للعبد بالاجماع والظاهر
منه ان يكون الماد بقوله فتمته فقل عني من قبله بعد هذا عن لزوم الضمان
عليه لانه معناه الظاهر لغيرهم لزوم الضمان على المولى بالاقال من فتمته ومن الدن
ان لم يعلم بها مع ان قوله ليس على المولى كذا في الدن والوزر ولا حتى انه قد نوز
و موضوعاته اذا قرب بين موجب طعن الدن ولا اعتد بقوله موجب فصل هذا
اذا اقر عقله واراد فقه عن نفسه بان استنده الى حاله ما فيه الضمان على
احياه نصف الى اقرب الا وفات يترجم ان يعمل قوله قبل عني فليست فانه يترجم
الاق في وجه من اس في واحد قال المولى لها اي حارته قطعت برك وانت
امتي وقالت اجارته قطعت برك عني فالتقول لها وكذا في كل ما احدها
من المال يعني لو ادعت انك قطعت برك او اضررت مالي بعد عني وقال سوا قبل
عصمتك فالقول لها احياه وهذا عندهما وقال محمد بن الحسن الاشباة قالما يور
سوده عليها بالاجماع والغدا ان ادا قال جامعها فصل الاعاق او اضررت الغلة
فقلت وقالت اجارته بعد بوجده بقوله ومع هذا احمى لو قال رجل لرجل جري الم

اخذت منك وانت حربي فقال بل اخذت بعد ما كنت عبد محجور او صلي امر
 امر صياحرا بقتل رجل فقتله فزنته على عاقله البصير وعنده وحطاه
 سواء فقتل على عاقله ولا شيء على الامر صياحرا وعبد محجور ولا رجوع
 البصير الاخر ابدوا رجوعا على العبد الامر بعد العقب وفي نسخ الروايات
 للعقاب لا يرجع العواقل على العبد ايضا ابدوا قال الربيعي وهذا هو القول
 وكذا القوام صياحرا معناه ان يكون الامر والامور عبد محجور اعلمها فحط
 مول القائل بالرفع او الغداء ولا رجوع له على الامر في الحار ويرجع البصير
 بالاقول من الغداء وصحة العبد وهذا اذا كان القتل خطاء وكذا اذا كان
 والعبد القائل صغيرا واما اذا كان كبير الحق العصاص ولو امر رجل حرسيا
 حرا فالمرتبة على عاقله البصير ثم يرجع العاقل على عاقله الرجل ولو كان الحار محجورا
 محجورا عليه كبر او صغيرا غير المولى من الدفع والغداء واما اذا كان يرجع على الامر
 في حاله وان كان الامور حرا بانها عاقل فعل عاقله المرتبة ولا يرجع العاقل على الامر
 حال وان كان الامر عبد حرا ذونا كبيرا او صغيرا والامور عبد محجور اعلمها وما ذونا
 غير مولى كما نورس من الدفع والغداء واما فعل رجوع على العبد الماذون ولو كان
 الامر حرا صياحرا ما ذونا فحكمه حكم العبد الماذون له حجج يرجع عليه فما اذا كان الامر
 عبدا بعد قتل رجلين عمدا ولكل وليان فعني احد ولسي كل منهما دفع من
 الاخرين او قناه بالدية اي المولى غير من دفع نصف العبد المولى الذين لم يعفوا
 من ولسي العتيلين وان شاء فراه بدية له كل لكل واحد منهما نصف الدية فلو قتل
 احدهما عمدا والاخر خطاء فعني احد ولسي العبد من بالدية ولو لم يكن الخطاء
 لاحد ولسي العمد او قناه بهم اثمنا ثلثيه لولي الخطاء وثلثه لساكن من ولسي العمد
 بطريق القول لا عند ما يرفعوا راما على طريق الماذون على اربعة لولي الخطاء ورجع

بالاجماع

ورجع لولي العاقل من ولسي العمد قتل عبدا فزنته ففني احدهما بطل كل معناه
 اذا كان عبدا من رجلين فقتل فزنته لوليها او لوليها ففني احدهما بطل كل معناه
 ولا شيء على العاقل منهما سببا منه نصيبه الذي كان له من قبل وهذا عند جميع
 وعندهما والثلثية يدفع العاقل نصف نصيبه الى اخر او يعزبه بربع الدية قبل نصيبه
 المحجور عبد خطاء كمنه ونقص عشر من عشرة آلاف درهم لو كان اكثر منها وحج
 العبا رة ان يقول لو كانت عشرة او اكثر منها وفي الامة نقص عشر من خمسة آلاف
 وروي عن ابي حنيفة انه في خمسة الاف الامة الاخره درهم قال الربيعي والامة
 اظهر وعبد المملوك كقيمة ماله ما بلغت وفي الغصب اي غصب احد ما يجب قيمته
 ما بلغت وان كانت الف الف وقدره طرفه ما قدر من دية المحرف في يد نصف
 فمعه لا يزداد على خمسة الاف الاخره وقيل ضمن في الاطراف وحاشا ماله ما بلغت
 ولا ينقص منه شيء قال الربيعي وهذا يؤدى الى امر شنيع وهو ان يكون حاكم في الامة
 اكثر مما في النفوس ما كانت قيمة مثل حاشا الف فانه يقطع يده كمن حوون العا
 وبقدره عشرة الاف الا عشرة انتهى وقال في النهاية هذا الذي ذكره خلاف ظاهر
 الرواية لانه ذكره المبسوط فقيد ان المعبر في الكالية الا ان محجورا قال في
 بعض الروايات القول بهذا يؤدى الى ان يجب تقطع طرف العبد فوق ما كان يقتل
 الى ان قال فلهذا لا يزداد على نصف بدل نفسه فيكون الواجب خمسة الاف ومن هنا
 ظهر ان ما ثبت في الربيعي عيين ما قاله محجور ولكنه يكن ان يقال انهم محجوروا
 في الدية من الزيادة فانه اذا قطع اليد اثم الرجل ثم الذكركم الا انما يجب
 لكل واحد منهما دية كاملة فيلزم ان يزيد على دية نفسه ديات كثيرة فلم لا يجوز ان
 يعبر بها في القيمة الا ان يزوج بين الدية والقيمة وفي حجة العمد روايات في رواية
 اصل حكم حكومتهم عدل وهو الصحيح وفي رواية يجب كمال القيمة الا عند ما كان المحرف في رواية

بالاجماع

فاما طرف المملوك

فمن ما يوصف بقيمة الالهي الماحومة وهي التي اصابته الالهة والحقبة
والموصف فيها قطوت من حرره سيم فمات منه وله ورثة علمه لا يوصف
منه بالاجماع والالهي وان لم يكن له ورثة انصفه لاسيما من له الحق والحق
لا يزيل الالهي والحق موقوف على معلومته الموصف فاذ لم يعلم لا يمكن
الغضاة فلما كثر الارش القطع وما سمن بذلك الاتقي والالح عليه الله وعند محمد
والسنة لا يوصف فيه ايضا بل لا يوصف عند وجود الورثة وكيفية ما يوصف
وعند محمد ارش اليه قال ما لك بعد احد كما هو بعد فتيما العتيق
احد ما بعد الشيخ فارتها للسيد بالاجماع فقاه يعني عند دفع سيم عن واحد
فمنه كما حل او احل ولا ما حله لفقاه فالمولى يخرسها ويأخذها في حوزها
وعند محمد ما اخذ به يعني ان شاء دفعه واخذ منه وان شاء حكمه والحق
وعند السنة ما حله لكل العتيق ومك احمه حتى حذر او ام ولو صحت السدال قبل
فمنه ومن الارش والاصل فيه ان جنات المور لا توجب الالهة واحده وان
كثرت ويصارون بعضهم ويحترق منه في حق كل واحد منهم في حال الحياه علمه
الاعدل في احدى المور كما لو كان لواحدا لعدله بغيره بالارش الحياه
ما بلغ وعنه واحده في روائه لكون بغيره بالافل منها وعند محمد في المور
لقد ارشها او عذر خمره دفع منه بالحق في حياه اخرى في الثاني
الاول يعني اذا دفع المولى القيمة الى ولي الخياه الا في تقاض العاقب ثم حتى
حياه اخرى بعد ذلك فلا شيء به على المولى فيشع ولي الخياه الثانيه ولي الاول
ونشأه فيها ويقتسمها على قدر حزمها ولو دفع قيمة لافضاء ان شاء استولى
الثاني السدقة من العتيق فاذا اصرته ربح المولى على الاول فاضل الثاني من حياه
وان شاء استولى المولى الاول وهذا عند الحق والاكس على المولى ولم يتركها

المص هذا الخلاف واذا اعنى المدر وورثى جنات لم يلزم الالهة واحده
سواء اعنى بعد العلم حياه او اعتق قبله وعند السنة المدر كما لو كان في جميع ما ذكر
من الاحكام لان مع المدر هو محمد م وام المولى المدر في جميع ما ذكرنا
واذا قر المدر وام المولى حياه بوجوب المال لم يحر او آره ولا علمه شيء يحل
ما اذا كانت الحياه موجهه لفضا من ان اقربا لعتل عندا حيث يصح اقاربه موصف
وفي ام المولى عندنا كلما حيث قطع يد عن ثم غضب فمات منه صلي لخاصه
قيمة حال كونه اقطع بالاجماع ولو غضب ثم قطع فمات منه برئ بالاجماع وفي
صاحب الهداية في الزوق بن السطس ان الغضب واطع للسرانه لانه سب المكنين
فيصير كانه يهلك في سماءه فيجزيه اقطع ولم يوجد القاطع في الفصل الثاني فلما
السرانه مضافه الى السرانه فيصير المولى مثله فيصير سره او قال الزماني هذا محل
لان السرانه اما تقطع ما غشا رتول المكنين لا حتى في المكنين والغضب لسب
للملك في ضعا وانما صلا على الا انا وآله الفاضل كذا جمع الدلائل في ملك واحد
وذكر بعد ذلك المولى ولم يوجد حقه ان مع قولهم تقطع السرانه ان ما حصل السلف
بالسرانه يكون هدر الا ان سب ذلك الى عمر كاني انتهى وقال بعض الافاضل في جواب
ان الماد تقطع السرانه ليس ما يملو وف مل ان لا يجعل المكنين مضافا الى قطع المولى
فيبراء العاصي الفاضل فانه يجعل في حق العاصي كانه يهلك في سماءه فيصير
انتهى واطن ان الحق ما قاله الرعي لان السلف انما حصل من الفعل المضاف الى المالك
وهو القاطع فلا يمكن ان يجعل من فعل ما يهلك في سماءه فانه لو لم يفضله الملك
غضب محمد فمات في يوم صم بالاجماع مع اد غضب العبد الحق عليه عند الحق
فمات المفضول به العاصي صم العاصي مبرح حتى عند غضبه ثم حتى عند سيم بعد ما
ادع على حوله صم المولى فمات كما اي لو لم يسي احدا من فيكون منها بعض من اتوا بها

في السب ثم رجع المولى نصف فمته على العاصب دفع المولى العنة
 التي اخذها من العاصب الى الاول وهو ولي الحياة الاولى ثم رجع المولى الى
 بركت الكثر دفعه الى ولي الحياة الاولى لما شاع العاصب عندهما وعبر خبره
 لما اى لا يرفها اليه وعكس اى عكس ما ذكر لا يرجع المولى على العاصب العنة
 وصورة ان المبرر حتى عند مولاه اولاً فعصبه حل فحي عذابه صحت
 ثم رده على المولى حتى يملكه لولسي الحائرين فتكون سها نصفين ثم رجع المولى
 على العاصب نصف العيم ثم اودعه الى ولي الاول لا يرجع به على العاصب
 وهو الم اودعه وعكس لاه والحق كما لم يبرر انه اى المولى يدفعه ميتاً الى
 المبرر يدفع العيم مخافه غضب حل عداقاً حتى يرد ثم رده على المولى حتى
 عنه حياته ارجع فان المولى يرجع الى ولي الحياة ثم يرجع على العاصب نصفه
 الى الاول ثم يرجع به على العاصب عندهما وعند محمد لا يرجع ما اقل من العاصب الى
 ولي الاول ثم يرجع به وان حى عند المولى ولا ثم عصبه حتى يرد ثم رده الى المولى
 دفعه الى ولي الحياة من صحت ثم يرجع نصف فمته على العاصب دفعه الى الاول
 ولا يرجع به ثانياً على العاصب مبرر حتى عند عاصب فردة على المولى فعصبه حتى
 حياته ارجع فمته على سبب اما اى بين ولي الحياة من نصفين ويرجع على العاصب
 ودفع نصفها الى الاول اى دفع المولى نصف العيم الى حوزة من العاصب ثانياً الى
 ولي الحياة الاول ويرجع المولى بركت النصف الذي دفعه الى ولي الحياة الاول
 على العاصب سلمه ذلك ولا يدفعه الى ولي الحياة الاول ولا الى العاصب
 صبا حراً لا يعبر عن نفسه فمات في من فماتة احراز عا اذ مات بمصر او قبل
 من الغير او حى ولو كان في الاراضى الحارة لم يضمن ولو مات بصعقة او انه
 حية دينة على عاقلة اى على عاقلة العاصب حتى لا يهاضمان اتفاق لاهما

ثانياً وما اصله
 سلمه

على العاصب

في السب

ثانياً

ما نقل

صما غضب والبصير بضمن بالاتفاق وعند زور والملك لا يضمن فيها اى على
 الصورةين وهو العاصب او دفع صبي عمداً والايديع يتعدى الى مقولتين
 هت صبي عمداً البصير فعلى عاقلة اى عاقلة البصير فمته ولو ادفع البصير طعاماً
 واكلم بضمن وبهذا النزاع بين المسكنين عندهما وعند محمد الى بوس والملك
 لما اى لا يضمن فيها اودع عند محو حالاً فاستهلك بضمن عندهما ولا لو
 به حالاً بل يوجب الجوارح الحق وعند ابي يوسف الملك بواحد في الحال
 وعلى هذا اختلاف الافاض في البصر والبعد وكذا الاعارة صها ثم
 شرط في ايجاع الصغار ان يكون البصير عاقلاً وفي ايجاع الكبير وضع مسئلة بصر
 ائني عرسه وذلك ليل على ان غير العاقل بضمن بالاتفاق
 في القاعة هي ايمان تغتم على اهل الحيا الذين وعد القفل فمهم قفل وصدر في
 اذ كان به اخرج او ضرب او خرق او جرحه دم من اذنه او عنقه سواء
 وجرحه او اكثره او نصفه مع رأسه وبشيء على هذا مسئلة الحارة ولو وجد
 فمهم جنين او سقط ليس به اثر الا ضرب فمات على علمه ولم يرق فمات حلف
 رحل منهم اى من اهل الحلة فمات بهم المولى ان كانوا اكثر من جنين ومثولون
 في ائني بالملك ما قلناه ولا علمنا فاعلا وهذا على سبيل الحارة عن اجمع
 عند الخلف ميقول كل واحد من العاض ما قبله وما علمت فاعلا حازا قبله
 وحده فمات على عينية ان يقول بالملك ما قلناه مع جميعاً ولا يعكس لا يرفا
 مع غيره كان فاعلا ولكن التبعي ويكون ان يقال مراده ما قبله هو دابل
 مع البصر وقوله مخرجهم المولى يص على ان الحار الى المولى والظاهر انه خا
 من تهمه بالقتل او اهل الحارة بركت كالنصف والشيا او صالح اهل الحلة
 ولو اختاروا المولى او محو داني فوطان فلو حلفوا فاعلة على اهل الحيا ومن ي

سب خصوص وعبر خصوص
 وعلى وجه خصوص

وقاية الموطأ
 على اهل الحيا والدية على
 عوا

عن النعمان بن عبد الله بن عوف عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال يا ابا عبد الله اني اخطى عني رجل فقلت له انك قد اخطيت عليه فقلت له انك قد اخطيت عليه فقلت له انك قد اخطيت عليه

عن النعمان بن عبد الله بن عوف عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال يا ابا عبد الله اني اخطى عني رجل فقلت له انك قد اخطيت عليه فقلت له انك قد اخطيت عليه فقلت له انك قد اخطيت عليه
 اذا ادعى على بعض القتل عمدا او خطأ ولو ادعى على بعض المحرمات
 اجواب ولو لم يتم عدوهم كرهل خلف عليهم لستم محرمات وان كان العدو
 كافرا او زانيا فادعوا اليه ان يكر على احد منهم ليس ذلك ولا خلاف
 اي ولي العسل وعند الثلثة خلف الاولياء محرمين ولو كان واحدا قبل منهم
 اذ كان هناك ثلث ثم خلف محرمات من اهل المحلة ثم تعفى بالدية ولو ادعى
 خطأ عمدا او خطأ احدى الباقين في القول لستم محرمين ولا خلاف
 او جماعة في دعوى قتل العمد بالكلية ولو حلفوا برئوا من القود والدية
 على الدية عندهم وهو ما يوجب في القتل صدق المدعى من وجود اذنه
 على ثبوت او عداوة او شهادة او شهادته عداوة حاشا من عدو
 ان اهل المحلة قتلوه وان لم يكن ثمة ثلث ستخلف المدعى عليهم فان حلفوا لاداة
 لهم وان ابوا ستخلف المدعون واستحقوا ما ادعوا ولا فساد على صبي او
 وعند الاجماع ولا على امرأة الا عند السامع عليها قاتل وعندها ملك
 عليها القاتل لا العمد ولا قاتله ولا دية في ميت لا اثر به من اثار العمد
 واجمع او سئل دمع من في اوائقه او دبره على وجه معاد كذا في عنة واداة
 اذ كان سائلا من احد هما يكون قتيلا وعند الله بغير التوث فقط وحدانية
 ومهما سبق او فادعوا راكم فدية على عاقلة الصم يرمي الى احد الله على سئل
 السور دون اهل المحلة وان اضحى الله والاشان كانت الدية عليهم ولا سلطان يكونوا
 حالين ان سئلوا للدية بخلاف الدار وان لم يكن مع الدابة احد فالدية والعقوبة
 على اهل المحلة الذي وجد فيهم وعند الله على مالها لو كان ثلث بها مرت دابة قتل
 من قريتين والدية على اولها الم ادعى على اهل القريتين ولو كان شتر قبل فداها

والثوث ووجهه في ثلثه
 النفل ان الامر كما يقولون
 وهذا في قول في آخر تعفى
 من واحد يفرقه في خنز
 وما خالفه في آخر
 وضمن القانون الدية

فيل
 عليه

او قبيلتين

ان كان العسل من صبي

محمل على ما اذا كانوا اجبت بيع منها صوت والا فلا ولم يدر العسل مساواة
 والطاهر ان يكون عليها وحديثه وارثان عليه القاتلة وكره على العسل
 الى ان يبلغ محرمات والدية على عاقلة ولا يدخل السكك مع العدا في العدا
 عندهما وقال ابو موسى بن علقمة جميعا الا عند مالك لا قسامة ولا دية في قتل
 القتيل ولو وجدته وكرهتم الاضاح بطريق الملك والقسامة على اهل المحلة وهم
 الذين خطاهم الاحام وقسم الاراضي فخطه لتمييز انصباهم لا على السكك والخط
 وعند ابي عبد الله على الكل وهم شتركون فيها على النوى وهذا اذ باقى واحد من اهل
 قتلهم يوم واحد من اهل الخطه فعلى اكثر من مال اجمع والدية للقاتل القسامة
 ثم اذا وحده في دار ثلث يدخل العاقلة في العدا لو كانوا حاضرين وهذا
 عندنا حلا فالألى يوس والدية ولو وجد في دار قوم مسرعة بهم على العداوة
 بالزيادة والعقوبات ففي اي الدية على عدد الروس مالا اجمع ولا عداوة بقاء
 الا لنبها ولو وجد في بيع بيع ولم تعفى فعلى قاتل البائع الا عندنا والدية
 واحده فله على عاقلة المسرعة ولو وجد في بيع كذا فعلى عاقلة ذي اليد سواء
 كان احمرا للبايع او السرا الا عندنا والدية والباقي واحده يكون الدية على عاقلة
 من نصيرة ولو وجدته داره يد المودع او المصور والمتم اهل او القاصد يكون على
 عاقلة صاحب الدار ولا يعقل عاقلة في قتل في دار كانت في داره
 حتى شهد الشهود ان الدار بيد لان ملك صاحب الدار بزمته وحج داليد
 يكنى او يعترف بها ولم ينزل لان الاجتناب الى الشهود حدان لا فرق فيها
 من ان يكون العسل صم الدار او غيره الا عندنا والدية واحده يكنى لما شهود
 وحده في داره يد عاقلة ورثة عندنا في حينه وعندهما لا شيء فيه وبه
 يعني وحده في محلة وشارعها فعلى اهلها مالا اجمع لا يسترهم وفي القتل الجود
 بجرم

ادانته في اهلها او اعترف
 انهم قد بها لا يجرم الدية
 حتى لو كان له لاته عاقلة
 ولا تخفى هم
 معنى الكساج من المنعونه

ان وجد القتل في أرض لا يملكها
 السليم الفقه وهو خاص على اربعة
 النذر وان وجد في لواءة لم يملكها
 فهو يهدر سماع

وحي من قتل على اربعة

في العلك على من يده من الركا في المالحين بالاجماع فان المعسر فيها المدون
 كما في الدابة وحي جامع او شارب او في سوق غير مكره او في السجى لاقامة
 فيها على احد الدابة على بيت اكل وكذلك اجبوا لعمامة ولو وجد في مسجد
 يكون في السوق التي هي للعام فذلك لا يعد مالكم فيه يهدر وعيد الشا
 الرخام لو تفرق فيها التوحه وهدر دم القتل اذا وجد بربته شرط ان يسمع
 منه صوت ولا يخافه بغيرها او وسطا فوات والم ازمنة الانهار العظام التي لا
 ملك فيها لاصد وهذا اذا كان بمرء المالك وعنده السكة بغير اللوث كان يهدر
 على ثوبه دم ولو حثب اعلى الشا على اقر القوس الى بالاجماع وبالحكم الواحد
 ان لا يهدر دم معصوم الا ان لا يمكن ولو وجد في رص او دار فوفوس على
 ارباب معلومين فخلهم ولو كانت فوق على سجد فكلما اذا وجد في المسجد ولو وجد
 في معكره فلاة ففي الحية والغضا ط على ساكنيها دعوى لولي على واحد من
 غير اهل المحلة سقطت عنه فلا يجوز جرحه الرعوى عليهم ودعواه على
 معين واحد او اكثر لا تسقط القام وعند السكة مكر الرعوى على التقي قوم
 بالسيوف فاجلوا عن قتل محلي اهل المحلة دية الا ان يدعى الولي على او لث
 الغنوم او على واحد منهم قتل فيراء اهل المحلة وحوز الرعوى رجوع حكمهم الى
 اهل المحلة وهذا مع انه خلاف الظاهر غنوم ان يكون وضع المسد على قول الى
 موفوفوس على ارباب معلومين يوس وقارة كنف الخواص ونذا اذا كان ابو نمان غير خستهم ولكن
 فليهم لانه احى الساكن الكدر افسلوا عصته فان كانوا مشركين او خوالع فلا شيء فيه ويجوز ذلك لاصحاب
 خيما ولو كانت موفوفوس على جرحه ايسر وكذا في البتس وعند السكة دية على الما زعن باللوث قال المصنف
 فكلما وجد في المسجد او في لواءة جرح في اليد خلف بالدية فقلت له فاعل غير الذي يعني لا تسقط الدية لقوله
 فله فدان وفي الهامة يهدر دم جرحه واما على قول الكا بوس فلا خلف على العلم

وهي الدابة اذا كان جارحاً
 الغضا ط على اربعة اجزاء
 كما يراجله فكل طين محلي يهدر
 السكة كلهم وان كان لا يهدر
 يجب على المالك دية
 معين م

ولو وجد قتل في ارض اودار
 موفوفوس على ارباب معلومين
 فليهم لانه احى الساكن الكدر
 خيما ولو كانت موفوفوس على جرحه
 فكلما وجد في المسجد او في لواءة جرح في
 المسجد وقدره دية

العلم ولعن ثمانية اهل المحلة على قتل غيرهم يعني اذا شهد اثنان من اهل
 المحلة التي وجد فيها القتل على رجل من غيرهم انه قتلهم قبل ثمانية اهل هذا
 عند الى حسنة وعند بها والسكة لا اى لا تغفونك الشهادة ولو اذعن على
 القتل على واحد منهم اى من اهل المحلة وشهدت اهدا من منهم عليهم تطل منها
 وعلى الى بوس ان اليهود يخلون بالدية ما فاته اه ولا يقولون ما علمنا انهم
 ومن جرح في قبيلة فقتل الى اهل فمات من تلك الجرحه فان كان صاحب فراس
 حتى مات فالقائه والدية على القبيلة وقال ابو بوس لافضال ولا قرح ولو ان
 رجلا مع جرح به رمى حمله الى ابل فمات بوما او بوحس ثم مات لم يضمن الذين
 حمله وعلى قول الى بوس وواس الى حسنة بضم الحامل ولو وجد فمات في
 غنة فذنت على عاقلة ثورته عند الى حسنة وقال لاسي فيه ولو ان حلس كانا
 في بيت لثي منها ثالث واحد ما جرحوا قال ابو بوس لافضال الاخر الدية وقال
 محمد لا يضمنه ولو وجد فقتل في ثورته لافضال فمات عند الى حسنة بضم الحامل
 الامان عليها والدية على عاقلة وقال ابو بوس الغانة ايضا على عاقلة وقال
 الماخرون ان المرأة تزول على عاقلة في الغنم وهو احس الظاوى والاصح فيها
 وقما اذا ما شرب القتل سفنها ومن جرح في قبيلة فقتل الى اهل فمات منها فقلت
 لكل صاحب فراس حتى مات فالدية والقائه على تلك العسل عند الى حسنة وقال ابو بوس لا
 صلا فيه ولا قارة وفي **فصل** في المعاقلة جمع معكروية هي الدية سميت على
 لانها تفعل الدماء والحنس في شبه العور الخطاء وكل دية وجبت بقتل القتل على
 و هم الذين يعقلون معنى الذنن يودون العقل وهو دية من اى العاقل اهل الذنن
 ولو كان القاتل من اهل الذنن او من عطا ما بهم في ثلث سنين من وقت القضاء
 ولو كان قوم يتسامرون باجوف فعاقلتهم اهل تحركه وان كانوا يتسامرون بحلف

منهم

وانه فلو خرجت العظام في اكثر من ثلث او اقل خذتها وهذا اذا كان العظام
 للسنتين المستقبلتين حتى لو جمعت في السنين الماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد
 القضاء لا يوجز منها ولو خرجت عظاما ثلث سنيين مستقبلي في سنة واحدة
 وخرج منها كل الربة واذ كان الواحد ثلث الربة او اقل حكيمة سنة واذ كان
 اكثر منه حكيمة سنتين الى تمام الثلث ثم اذا كان اكثر منه الى تمام الربة حكيمة ثلث
 سنيين والواجب على العاقلة الواجب على العاقلة حتى حكيمة ثلث سنيين وذلك
 مثل الاب اذا قل انه عمدا او اغتلب الوصا من لهه لا وقال السامعي صاحب
 على العاقلة في ماله يكون حالا ولو قبل عشق رجلا واجدا خطا به فعلى عاقلة
 كل واحد منهم عشرة الربة في ثلث سنيين ولو لم يكن من اهل عاقلة قبيلة فقتل
 عليهم في ثلث سنيين لا يوجز من واحد في كل سنة الا درهم واحد او درهم
 وثلث فلم يرد على كل واحد من كل الربة في ثلث سنيين على اربعة وهو الاصح
 وعند السليمان اي العاقلة العصابات ففوق كالأرث والنفقات لكن عند السامعي
 واحمد في رواية يجب على العيني نصف دينار وعلى المتوسط ربعه فقتل على قوته
 يجب ذلك في قول علي بن ابي طالب في خياركم منهم من شاء وعند مالك واحمد
 في رواية اخرى عنه لا يعذر في كل كسب الطاعة ولو لم يستع العاقل لذلك صم الهما
 اقرب العاقل سبعا عشر سنة العصابات واختلفوا في ابناء العاقل في ابناءه اقل
 يدخلون لقتلهم وقبل لا وقالوا اينذا في حي الورب وانما الجوع معد ضيق ابناءهم
 فان لم يكن قال بعضهم يعتبر الحيا والقرى الاقرب قالوا قرب وقال بعضهم كالباقى
 في حال الجاني وعلى هذا حكم الرامات اذا جرت لهم امر الاقرب قالوا قرب معوض ذلك
 الى راي الاحكام وهو اكل عذما وعذرا ثم يجب على كل واحد نصف دينار ولو
 كانت عاقلة احط بالزنى على الربة في اربعة سنيين في كل سنة الربة وان

اي اقربهم

وان كانت اربعة سنيين في كل سنة استمر بوضا ليدى وان كان خذ كل سنة
 وان كانت لهم العاقلة في كل سنة وارزاق في كل سنة فرضت الربة في السنة دون
 الارزاق والعاقلة كاحد من احوال من العاقلة وعقد العاقلة لا اي لا على
 شيء من الربة ولا يدخل في العاقلة صبي ولا امرأة ولا اجمل ولا دخل العقم لا يند
 السامعي ومالك في رواية ومن لا عاقلة له فعقد له بيت المال ولو لم يكن
 فعقد له ماله بالاجمل وعاقلة المعين فسله مولا ماله بالاجمل وموالي الموالات
 عاقلة فمقتل عنه مولا الذي عاقله وعاقلة مولا هو المولى او مولا فمقتل
 وعند السليمان لا وعق ماله لو كان في غير عشرة فمقتل عنه هو وصيه والعاقلة لا يعقل
 جناية عمده وعبد وهو ان يجني العبد على امره وماله من بيعه واعراف من الجاني الا ان
 يعيد ماله بالاجمل فمقتل عنه ماله او يعيد ماله فمقتل مع الاقرار ثم ما
 ثبت بالاقراء يجب مولا وما ثبت بالبيع يكون حالا الا اذا اشترط العاقل جعل
 الصبح ولا يعقل اقل من نصف عشرة دية وعند مالك واحمد مائة دينار وعند
 السامعي يعقل العقل والكثير حتى حر على عذرا خطاء فهو على عاقلة حتى او اسلم
 الماعذ ما كره واحمد في حال الجاني وعند السامعي كالمذنبين وقال احمد بن حنبل
 في النساء والكثرة من خطاة الدواب عقل ولو كان العاقل صبا او امرأة
 كشيء عاقل من الربة والمجنون او اقل فالبيع انه يكون كواحد من العاقل ولو اقل
 اهل مصر عن اهل احرار اذا كان لاهل كل مصر دوا عاقلة ويعقل اهل كل
 مصر عن اهل سوادهم ومن كان من له بالبرقة دوا انه ما يكونه عقل عنه اهل الكوفة
 ولو كان البدوي نازلا في المصر لا يملك اهل المصر وان كان لاهل الربة او اقل
 مرونة تعاقلون بها فمقتل احدهم فمقتل عاقلة ثم له المسم وان لم يكن
 لهم عاقلة مرونة في ماله في ثلث سنيين ولا يعقل كافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر

وهو اقل

فهم

والكفار معاً فكلون فحماهم وان احلقت عليهم فالوا بهذا ادا لم يكن المعاواة
 هم طاهرة ولو كانت كه ليهود والنصارى سعى ان لا يحل بعضهم بعضاً وقالوا
 ادا لم يكن للعالم عاقله فالكه في سب المال اذ ان العالم حلالاً في انفسهم و
 العتس وروى محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة ان كثر مال الحاني ولا يحل سب المال
 ما لا جماع كذا في احكامه ولا عاقل للجم وهو احسان العفة ابو بصير وروى في الامام
 طهر الدين امر عيسى بن ابي التين في هذا تفصيل لا بد من امر اجماله في رده
 فليراجع اليه **الوصايا** وصية علي المصطفى رثم سعي الموصي بنها
 وهي في السيرة مملكت مضاف الى ما حرر الموت سواء كان في مرض الموت او حية
 وسرا بها كون الموصي اهلي للشرع وان لا يكون مدينياً بغير دينه وصية وكون
 الموصي له حيا وقت الوصية وان لم يوجد عند الموت كذا ذكر الزهني ويزن ان لا
 يقع الوصية اذ اقال وصيت لمن يوجد عند موت من عتقاني فانه ينفصل لمن
 اشتراه بعد الوصية فاعنفه مع انه يبيع ومن كرا بها ان لا يكون اجسا عن الم
 وان لا يكون قاتلاً للموصي وكون الموصي به معدوم الموصي سناً فانما للملك
 من الغير بعد من العود حال حية الموصي سواء كان موجوداً في الحال او معدوماً
 يكون مقدار بعد اداء الدين والمعتز وركبتها ان يقول وصيت كذا فلان
 حرب جراه وهي مخرجة بالاجماع تمام دون الثلث ادا لم يكن عليه حتى يلدته او لا
 كان كذا كونه والصيام والجماع والصلاة التي فوطها وهذا عند عني ورثة
 او شفاهم ولو لا ما فاهم كذا الى كذا مع اصحابها ولا يصح كما زاد على الثلث سناً
 اجازة الورثة فان اجازوا حازت وصية ولا تملك مباشرة عمها كان في
 خطاء الا ما حازة الورثة وعند ابي يوسف لا يجوز وان اجازوا ولا يوارث
 ما اجازة البعثة ويعتبر كونه وارثه وقت الموت لا وقت الوصية حتى لو وصي

ففي واجبة ثمانية

بالاجماع

عليه

بالاجماع

لا حية وهو وارثه ولو لم يكن له وصية له وعكس لا يصح واقرار الموصي
 لا يوارث عكس معتبر ورثة مئة الا اقراره وكذا لو اقر لا حية ثم تزوجها
 لا يصح اقراره واقراره وان اجاز البعثة وروى بعض كور على المحر حية
 ويوصي مسلم لغيره وبالعكس ما ن يوصي في مسلم والمسلم من كان في فيها بالاجماع
 والحري لا سواء كان الموصي مسلماً او كافراً وفي السر الكبير ما روى على حوار الوصية
 لهم وعند الطلبة صح ابيها وقبولها اي قبول الوصية بعد موته بغير موت الموصي
 وردا وقبولها لغو بالاجماع وعكس بقوله بالاجماع ولا يملك مسلمة ولهذا
 لا يرد الموصي له بالعيب ولا يملك صداقات المملك عمره لما اخبره الله
 ان لا ينجي قولاً شاذاً في رقة مملكت مضافات الموصي له بعد موته اي موت
 الموصي قبل قبوله اي قبول الموصي له وعند الثلثة ورثة كهو اي كالموصي له في
 العود والرد ولا تصح وصية مدينياً لو كان دينه محيطاً بما له بالاجماع لان الدين
 معدوم على الوصية ولا وصية يصح وعند الطلبة صح لو كان مدينياً او اقر الموصي له
 وصية مملكت قال الزهني وصية المملكت على طلبة وام قسم باطل وهو الوصية
 بعين من عبا له ومن خور بالاجماع وهو ما اذا اوصيت لثلاث مائة لعل ان تم مني
 بعد العتق وهم مخلوقه وهو ما اذا اوصيت لثلاث مائة لعل ان تم مني
 فالوصية باطله عند ابي حنيفة وجازة عندهما وكذا لا تصح من معتق الانسان بالاجماع
 وقيل ان دانت العتق الى الموت يجوز اقراره بالارثرة وكذا لا يهاد عليه
 قال الزهني قالوا وعكس المصنف وتصح الوصية للمخلوب ولو لا اقل مرة وهو
 سنة اشهر من وقت الوصية من غير تفصيل كذا فيها الهاء انه يجوز الوصية له في
 ادا وضع لافل من سنة اشهر من وقت الموصي وفي الكافي ما روى على انه لا يصح
 بعينه من وقت الوصية وان اوصي بعشر من وقت الموت ولا تصح الهبة لاني حمل

او اقرت له

يعتبر بعد

الا في تجمة وامر دقة
 وانه كور غندام

اورده هنالك ذني مناسبه او صيابه الالحها صحت الوصيه والاشياء وله
 اي الموصي الرجوع في وصيته قولاً صريحاً كقوله وصيتي ما وصيتي وفعلها يدل على الرجوع
 بان يبيع الموصي به او يهب او يقطع الثوب او ذبح الشاة بالاجماع او يزوج
 في الموصي به ما يقع تسليمه برونه كالنساء ولو استمرى الموصي به بغيره او هبته
 لا تعود الوصيه حكماً في مثل الثوب الموصي به وهو ما اني محذور الوصيه لا يكون
 رجوعاً كذا ذكره محمد بن ابي حامد الكوفي وذكره المنسوط انه رجوع ولو دفع بعضه
 ما في ذني منها تجل الرجوع في خبره الموصي به والثاني على ان يكون في غيبته وهذا
 ليس بمغيبه لانه لا دخل في خبره وغيبته في الرجوع وعدمه وقال بعضهم فاذا ذكره الحاكم
 قول محمد وما في المنسوط قول ابي حنيفة وهو صحيح صاحب الاماره وعبد الله بن
 والسلمه رجوع به حتى يكره الوفاة كل وصيه او صلب بها هي حرام او روا
 او صي لئلا اي الزيد بملكه ولا خروجه من الورثه فذلك كما مال جمل على ذلك
 ترجيح احد ما والحق في مثل الشك فيستويان في الاحتكام ولو اوصى بالرجوع
 بعد ما اوصى بالاول سلبه فالثلث سهمان لئلا يبالا جمل على الثلث للموصي بالثلث
 وله الموصي له ما درس ولو اوصى بالآخر سلبه ما له ولم في الورثه فله سهمان
 نصفان عند ابي حنيفة وعندهما والملكه اربع ربع لصاحب الثلث وملكه اربع لصاحب
 الثلث فيض الموصي له ما زاد على الثلث ولا يضر قاله السريه المروا بالضرر
 الضرب المضطرب بين الحساب فانه اذا اوصى بالكل والثلث فعند ابي حنيفة
 الوصيه اثنان لكل واحد نصف بضر البضون ثلث المال فالنصف والثلث يكون
 نصف الثلث وهو السدس ولكل الفردس وعندهما سهم الوصيه اربعه والواحد
 من الاربع ربع فيض ربع في الثلث والربع في السلب يكون ربع الثلث ثم لصاحب الثلث
 من الاربعه وهي ثلثه اربع فيض ثلثه اربع في الثلث يعني ثلثه اربع الثلث وما

الاول على ان يكون

الموصي له باكثر من الثلث

وما بقي لصاحب الثلث وهو الربع هذا مع الضرب قد تجزئه كثير من العلماء الا في حقا
 صورتها ان يكون له رجل عبدان فيه احد ما ثلثون والاخر ستون فاصحاب الثلث
 الاول من زيد بعينه والاخر من عمر وعشرين والاماله سواهما فالوصيه في حق
 زيد عشرين وفي حق عمر وما ربعين نعمت الثلث سهمان لئلا يفسد الاول من زيد
 بعشرين والعشرة وصيه له فاخذ عمر من الثلث بقدر الوصيه وان كانت زايده
 على الثلث وسعاه صورتها اعتق عدس فتمها ما ذكره والاماله سواهما فافضله
 للاول ثلث وللثاني ثلثي المال ففهم الوصيه سهمان لثلاث واحد للاول والثاني
 للثاني ففهم الثلث سهمان كذلك فتعني من الاول ثلثه وهو عشرة وسعي في عشرين
 ولعق من الثاني ثلثه وهو عشرين وسعي في اربعين فمير كل بقدر وصيته وان
 كان رايد اعلى الثلث ودرهم مرسله اي مطلقه عن كونها ثلثاً او نصفاً او نحوها
 صورتها ان يوصي لرجلين بالعين والاخر بالثمن وثلث مال الف ولم يخر الورثه
 فانه يكون سهمان لثلاث بضرب كل واحد منها بجمع وصيته ووجه فرق الامام من
 بين الصور الثلث وبين غيرها فاذا الوصيه ما كانت معذرة ما زاد على الثلث بضر
 كالنصف والثلث والشرع اطلق الوصيه في الزايد يكون ذلك لغواً او اجتزأ في حق
 الضرب بخلاف ما اذا لم يكن معذرة حيث لا يكون في العبارة ما يكون مطلقاً للوصيه
 كما اذا اوصى بحسن ودرهما وتنفق ان ماله ثمانه درهم فان الوصيه غير باطله
 لا مكان ان يظهر له مال فوق الثمانه وادام بطل بالملكه يكون معذرة في حق الضرب
 قاله السريه وهذا فرق دقيق وبطل الوصيه سبقت له الوصيه بمثل نصيب
 ابنه صح سواء كان له ابن او لا الا عند مالك في روايه وزوج ففهم اي ثلث
 الوجهين ولو له اثنان فله الثلث والقياس ان يكون له النصف عند اجازة الورثه
 وبسهم له اي للموصي اخس سهام الورثه اي اذا اوصى بسهم فلكموصي اخس سهام الورثه

وساع الثاني من عمر وما ربعين

وعندهما والنايه ما عسر

والمراد من ان السهم عبارة عن السهم فافكر اذ منه السهم جعل السهم
 في الاصل وفي رواية اخرى جعل السهم من النقصان وعند بعض الناس
 كالحزب ما لم يرد على السهم اي الا ان يكون اكثر من السهم فلا ترا وعلية الا عند
 واحد في رواية عندهم نص من النص ولا سرا وعلية الثلث الا ان يحترق الورثة
 وعندنا في رواية ما شاءت الورثة بالاجماع وعين جعل المال كله للثلاث والوصية
 حرة او يحفظ او يفسد او شيء له ما شاءت الورثة بالاجماع اي افعال لوارث
 اعط ما شئت لانه مجهول الكسب الى الوارث قال الامام سدي عن سري مالى
 ثم قال ثلثي ولم يحز الورثة له ثلثه والدرج اخل في الثلث ولو قال سدي ثم قال له
 سدي له السهم بالاجماع معنى سديا واحدا سواء قال ذلك في حصة واحدة
 في مجلس او في ثلث دراهم او غنية وهدى ثلثه له ما بقي من الدراهم والعم
 كان انما بعد ثلث الثلث بالاجماع مالك وزوجه ما بقي ولو وصى ثلث ربيعة او ثلث
 او دور وهدى ثلثه في ثلث الثلث وسوكله من ثلث ثلثي من مال كان ثلثه
 كما قاله وقالوا هذا اذا لم يكن السهم حصة في حصة غير البراهم وكذا كل
 وموزون ولو وصى ثلثي ودين على الناس فلو خرج من ثلث العين
 اليه والافضل العين اي وان لم يكن الف من ثلث العين دفعه الى الموصي له ثلث
 العين وكلما خرج من السهم له ثلثه اي دفع اليه ثلث ما خرج حتى يتوقف وهو الف
 بالاجماع ولو وصى ثلثي ودين ودين ودين ودين ودين ودين ودين ودين ودين
 ولا تراهم المبت اي فيه وهذا اذا كان الميراث معدوما لاصل اما اذا خرج
 صفة الا ان كان في حصة واحدة ولا سلم الكل للآخر الا عند الشافعي في قوله واحد في رواية
 عنه واي يوس والى كونه المكتبة رواية عنه لو لم يعلم بموته ليرث نصف
 الثلث الموصى به لهما وعندنا ثلث نصف ونصف لورثة عمر ووقال ثلثي اي اذا قال

ثلث

بالاجماع

قال ثلث مالى بين زيد وعمر ودين ودين ودين ودين ودين ودين ودين ودين
 للسهم في كل واحد وصى سله ولما قال عند الوصية لثلث ما ملكه عمر اي عند
 الوصية فالشرط وجود المال عند الموت سواء اكتب قبل الوصية او بعد يا بعد ان
 لم يكن الموصى به عينا او نوعا معينا فلو وصى باحد ما كسب غير مملكت قبل موته
 تبطل الوصية حتى لو اكتب عينا آخر بعد ذلك لا يتعلق حتى الموصى به ذلك وان لم يكن
 عيم عند الوصية فاستوفى ثلث ماله فاعلم ان الوصية تصح ولو وصى سله لاهل
 اولاده وبنين ثلث وللغفراء والمساكين لهن ثلث من حصة وسهم للفقر او اعم
 للمساكين اي يجعل الثلث اعمسا وهذا عندنا في حصة والى يوس له وقال محمد يجعل
 اسبا عا ثلث لاهلها وسبعون للفقر وسبعون للمساكين وقال الزبيدي هذه
 الوصية تكون لاهلها اولاده التي يعقبن بموته او اللاتي يعقبن في حصة
 ان لم يكن لاهلها سواهن فان اجتمعا فكلهم للاتي يعقبن بموته ولو وصى
 لزيد ولما كسب له نصف ولهم نصف وهذا عندنا وعند محمد ثلث لزيد وثلثان
 ولو وصى للمساكين كان له الصرف الى مسكين واحد وعند محمد لا يصرف الى اكثر من
 اثنين وعندنا ثلثه لربعة ولو وصى بمائة لرجل وبمائة لآخر فكل واحد
 مائة اي لا آخر ثلث كل مائة ولو وصى بمائة لرجل وبمائة لآخر فكل واحد
 اشركت مائة ليرث نصف ما لكل منهما بالاجماع ولو وصى لرجل سله ماله ثم قال لا
 اشركت او اخلت معه فالثلث منها قال لورثة لعدان علي دين فصد قوه
 فانه يصدق الى الثلث وهذا اختيار كما لو قال لهم اذ اباكم فلان وادعني على
 ساء اعطوه من مالي ما شاء ولو وصى بوصيا غير الدين ايضا اي كما وصى
 غير الثلث لاهلها اي لاهلها او صاها او ثلثان لورثة وقيل لكل صد قوه
 شيئا فبما بقي من الثلث فلو صاها لاهلها او صاها لورثة فلو وصى الوصايا ببيان

الا عندنا في رواية في قوله
 يدخل ما ملكه وقت الوصية

وعند السليمة سهم من الثلث الكل

فاذا بينوا شأنا اوصاها بالثلث ما اوداه والورثة سلموا اوقوا
وان ادعى المقر اكثر من ذلك حلف كل فرد على العلم وقال الربيعي صدق
من حيث كان بالصدقة الى الثلث ولا يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث وبها
المرضهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث انهم لان اوصاها بالثلث اصدوا الثلث على تقدير
ان يكون الوصا ما سبق الثلث ولم يسم في الورثة من الثلث شي فوجب
ان لا يلزمهم تصديقهم انهم اجابوا عن بعض الفضل بان قال لا يلزم الورثة بها ان يصدقوه
الى الثلث كما لا يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث وانما الكاظم لهم ولا يصح الوصا
ان يصدقوه فيها واذا اصدوا الورثة المثلث كان ذلك الثلث للمولى ولا يلزمه
عدم بقاءه في ايديهم انهم ولا يخفى ان هذا الكلام لا يليق بصدورهم عن العلم فان المثلث
من كلامه ان المولى يصدق الثلث من اوصاها بالثلث بالصدق الورثة وليس كذلك فان
المثلث كما اوصى بالثلث على حقهم سواء افرز الثلث او لا ولا يجوز اوارا الورثة
في الثلث في الصواني الجواب ان يقال ان بين المثلثين فقام من جهة ان الثلث
في المسئلة الاولى كان للورثة وفي الثانية لا يصح اوصاها بالمثلث اقربا ليس بالمسئلة
فلزم صدق الكل الزموا فيما شاءوا من غير تعيين بشي والا يلزم الالفاء او الريح بل لا
اوصى لاجبي ولوارثه او لغيره اي لاجبي نصف الوصية وطلعت منه الوارث
والعاقل بالاجماع ولا يكون ما اوصى لهما لاجبي بخلاف ما اذا اوصى لاجبي والثلث حيث
يكون الكل لاجبي وكما اوصى ثلثا جوارا جديا وسقط ورثتي لثلاثة رجال الكل واحد
منهم ثوب قضاع ثوب ولم يدر اي اي ابنا بضياع والوارث يقول لكل
واحد من الوصى اثم هلك حثك تطلب تلك الوصية الا ان سلموا ما بقي من الوصية
في نص الوصية فلزم احد ثلثها وثلثي الروي ثلثها ولذي الوصية ثلثها
كل واحد منهم ثلث ثوب وبسبب من دارسك اوقوته وقسمت ووقع الثلث

ام
الاجماع

الارباعية
ولا كثر المشايخ الا والى
الثلث اوصاها من الورثة فكون
الصدق من مصر واما الى صورتهم

في خطه في الوصى له يعني اذا كان الدارس كره بين اثنين فوصى احدهما
لرجل فان الدارسة فان وقع البتة في نصيب الوصى فهو الوصى له والا اي وان لم
وقع في نصيب الآخر فلكل وصى له مثل ذراع اي مثل ذراع البتة الوصى به الا عند محمد
والشافعي له نصفه والا اي وان لم يقع في نصيبه مثل ذراع ثم اذ ملكه بعد ذلك
بالقصة التي هي حيا وله لا ينفذ الوصية السابقة ثم اذا اوصاها بالوصية عن الثلث
كان الوصى له نصفه وان وقع في نصيب صاحبه كان مثل نصف البتة ثم اذا
وقع البتة في نصيب غير الوصى والدار حاة ذراع والبتة عشرة اذرع يعنى
نصيب الوصى من الوصى له والورثة على عشرة اثم عند محمد تسعة للورثة
وواحد للوصى له فيجب الوصى له نصف البتة وهو خمسة اذرع وبهم نصف
الدار الا نصف البتة الذي صار له وهو خمسة واربعون ذراعا ونصيب
الميت من الدار خمسة واربعون ذراعا فيجعل كل واحد منهما سهما فصار عشرة اثم
وعند ابي حنيفة والى يوسى لا يعنى على خمسة اثم فيجعل كل عشرة اثم سهما
فصار الجوز خمسة اثم سهم للوصى له واربع اثم للورثة وبما لو عين في مال
فاجاز رب المال موقوف الوصى ودفعه الى احد المالكين والشافعي لا يلزم له
اي لرب المال موقوف الى المتاع من التسليم بعد اذ جاز له ان يترعا كل
ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث او لغيره وللوارث فاجازة الورثة
لا يكون لهم ان يمتنعوا من التسليم وصح اقرا احد الابنين بالوصية في
نصيبه ثلثها او اقسمة الاثنان تركه اسما وهو الف درهم مسلما ثم ان احدهما
اقر لرجل ان اباهما اوصى له بثلث ماله فان الموقوف عليه مات في يوم واحد
والعياض ان يعطيه نصف ماله في يوم واحد او اقر احداهما بالمال
ما صد صاحب الدار المتكلمه جمع ماله في يد الموقوف حتى سوي دونه وكثيرا لم يوافق

نصفه

اذرع

بالاجماع

بالاجماع

شيء وماه فلو كانت بعد موته اي موت الموصي وخرجا من ثلثه بالاجماع اي اذا
 اوصى لرجل بجارية فلو كانت بعد موت الموصي ولدوا وكلها بها جرحان من الثلث
 فبها الموصي له الا حاتم اصابه والولد تبع لو كانت حامل وقت الوصية ولو لم يولد
 منه اي من الثلث ضرب الموصي له بالثلث واخذ منها ثم منه اي احد ما يخصه من
 الاموال لو ولد وهذا عندنا في حنفية وعندهما والسنة منها فبها اي من الاموال
 مما اذا خرجا ولم يخرج ابدا او ولدته قبل القبول وقبل العتمة وان ولدت بعد
 فهو للموصي له وان ولدت بعد القبول قبل العتمة ذكر القدر وري انه لا يصير
 ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصي له من جميع المال ومن كان في الوصية
 موصيه ويعتبر خروجه من الثلث وان ولدت قبل موت الموصي لم يدخل تحت
 الوصية فيكون لورثته كيف ما كان والمكسب لو كثر في جميع ما ذكرنا ولو اوصى
 في مرضه لابنه الكافرا والذوق صنفه لابن بعد صنف ثم اسلم الناس او اعتق
 قبل موت الاب ثم مات من ذلك الموصي بطل اي الاصل بالاجماع كسنة
 وادكره لهما اي كما يبطل البتة والافوار له بالدين ولا سلطان بالافوار
 اذا كان الناس كافرا وان كان عبدا فان كان عليه دين لا يصح افارده لهما
 وان لم يكن عليه دين صح الافوار الا عندنا في حنفية في قول يصح في افاردهما
 او لم يثبت في افاردهما يصح ولا جنة ثم تزويها صح بالاجماع او افاردها
 من جميع المال باوصيته لها والمعتق والمعتق والمعتق ان سطا ولهم حصة
 موت كالحصة فيهم من كل المال ولا ميراث الموت فانه ما يكون سببا لموت
 ما نزلوا حيا لا الى ان يكون آخره الموت واما اذا حكم وصار كالحق
 ولما خا ومنه الموت لا يكون سببا ويكون كالنبي وكوة والاي وان لم يطل
 كالمصغر فم من الثلث اذا كان صاحب مائة مائة في ايامه وان كان صاحب مائة

اولا فان فضل شيء اخر من

والثلث

بالاجماع

وراس بعد المطاوع ولو لم يكن حادثا يعتبر بترعانه من الثلث الا عندنا في حنفية
 صححنا نحن في مرضه وكنا به وصيته بالاجماع اي حكم من الفقرات حكم الوصية
 حنفية يعتبر من الثلث ويراعى اصحابها ما يابا وكذا كل تصرف ابتداء الموصي اصابه على
 نفسه كالضمان والكفالة فهو حكم الوصية وكل ما اوجب بعد الموت فهو من الموت
 وان اوجبه في حال صحته وما نفع من الفقر كالعتق والابتة فالمعترضة حالة
 والمعتق فان كان صححا فهو من جميع المال وان كان حرفا فهو من الثلث وكل مرض
 براء منه فهو ملحق بحال الصحة ولم يسع العبدان اجزا بالاجماع اي اذا انازت الورثة
 العتق في المرض فلكا حاته على المصنف لقوط حوتهم بالاجماع فلو جاني ثم حرر الحياية
 اولى وحكم اي حرر ثم جاني استويا وهذا عندنا في حنفية ولو جاني ثم اعتق
 ثم جاني قسم الثلث بين الخا بابين نصفين لثاويها ثم ما اصاب الحياية الاخرة قسمها
 وبين العتق ولو اعتق ثم جاني ثم اعتق قسم الثلث بين العتق الاول والحياية وما
 اصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني وعندهما والسامعي واحد العتق اولى فبها
 وعندنا كسنة اولى فبها وذكر الزبلي ان هذا قول صاحبنا الى حنفية بين كلامي المصنف
 والزبلي مخالفوا لو اوصى ما ان يعق عنه مائة مائة عبد مملوك منها درهم لم يعد الوصية
 بخلاف حنفية اوصى ان يحج عنه مائة مائة فمهلك منها شيء كونه كما اذا اوصى بان
 يحج عنه مائة مائة وهو الف عبد فعق عنه فاذا هو اقل من ذلك فالوصية باطله
 وعندهما والسنة بعد الوصية فبها اي في الاعتاق في الحج عاتق من مال الموصي ولو
 اوصى بعتق عشرين فمات الموصي فحق العبد ودفع لطلبت الوصية كما اذا اصاب الموصي او
 وارثه بعد موته بالدين ولو فرض في الورثة لا تبطل وكان الفداء في اموالهم وصح
 لرب ثلثة ونزك عبدا فادعي زنته في صحته والوارث في مرضه اي اقرا عتق
 ربه ولكن اختلفا بالصحة والمصنف والقول للوارث ولا شيء لزيد الا ان يفضل من

لمشي من جهة العدا وبرهن على دعواه بان العن كان في العدة فيكون له ملك جميع المال
سوى العبد والموصى لرحمهم بالاجماع وكذا العبد ادعى رجل دساع الميث والعبد ادعى
عنتا من الميث في العدة ولا حال له سواه وصدها الوارث سعى العبد في بيته وبلغ
ما سحاه الى العزم وهذا عندنا في حصة وعندهما لا يسعي وعندهما ان كان
وتلك العدة رستم فقال رجل طاع الميث الف درهم دين وقال الاخر هذا الالف كان
لي عتق وودعته في كان عنده الوعدة اوى وعندهما سواه كذا في الهداية
في الهبات ذكر حر الاسلام الوعدة اقول عندهما لا عتق على ما ذكرنا الهداية
وصاحب الكافي ضعف ما في الهداية وحمل الاصح حلا وكذا في السلس اوصى بخلق
قومت النواصب وان اخر في الذكر كجج والركوة والكفارات لان المرفي ايم
من الفعل وعندنا لم تقدم العتق والسر من الركوة والوصية لعن عبد سر من
ثم الكفاية ثم الجع وعندنا جده والس في دعوى كبرون العبد يتج ما كان وعن
الس في دينه مع مقدم على من العباد وفي النواقل تقدم ما يرد به بالاجماع
وفي النواصب تقدم الركوة على الجع وما تقدم ما من الكفارات وكفارة العتق والظهار
واليمين على صدقة الفطر وتقدم كفارة الفل على كفارة الظهار واليمين وكفارة
اليمين على كفارة الظهار ولا تقدم احد على احد غير ان المستحق اذا اكد ولم يثبت
ما لو صا ما كلفا تقدم الابع فالابع ما يتساران الوصى بديا بالابع عاودة وكذا وصي
بحج الاسلام عنه اجماعا عند رحام من يمين ناكما والافس حيث يمين اي ان لم يثبت الثلث
الشفعة اذا اجماعا عنه من يمين اجماعا عنه من حيث يمين وهو اولى من ابطاله كذا في العن
على ما من الافي قول السامعي من المعات ومن خيه من يمين حاجا فينا وبالج ومات
في طريقه وادعى ما يجمع عنه من يمين وكذا الحال من غيره اذا مات في الطريق
وان اجماعا عنه من موضع اخر فان كان اقر من يمين الى مركزه الشفعة وان كان اجماعا

والسنة

ما لا يحل

لا ضمان عليهم وهذا عندنا في حصة وعندنا والصله من حيث مات وهذا عندنا في
وطن وامام من لا وطن له فحصة من حيث مات بالاجماع والحال عن غيره مثل وفتر في
كتاب الجع ما يتعلق اوصي بجرانه يمين اي الجحان من صغوه وهذا عندنا في حصة وفي
العن وعندهما اهل سجده وذلك عندنا في المحرر في الجحان في المحرر في الجحان في
متقاربان فجميع جحان وهذا الاحيان وعندنا اربعون دارا من كل جانب في سجون
فيه ابائنا والملك الذكر والانثى والمسلم والذمي والعبد اس عتق ولا حذر
عندهما واطهاره كل ذي رحم حرم من امراته وهو احبار محمد وكذا اصله
كل ذي رحم حرم من زوجته ابنة وزوجه كل ذي رحم حرم من شرط ان
لموت وهي مسوغة او متعنته من طلاق جح سواه ورثت بان ابائها في
اولم ترث وقال اهلوا في الاطهاره عرفهم كل ذي رحم حرم من نسائه الثلاث
التي لموت هو وبن ساه او في عدة عنه وفي عرفنا ابو المارة وامها فلا تسعي
صهر او اخا من زوجه كل ذات رحم حرم كازواج النساء والعمات والخالات وكذا كل
في ارحم حرم من ارحامه ويدخل فيه الجدة والجد واهل رجة عندنا في حصة وفي
من يعمه ونصهم نفقة في حصة اليك اعتبار المرفع وعندنا في واحد كالتوبة وعندنا
عصيته وعنه من برته وآله اهل بيته يدخل فيه كل من نسب اليه من قبل ابائه الى اقصي
اب في الاسلام الا قريبا ولا بعد والذكر والانثى والمسلم والكافر والكبير والصغير وسواه
ولا يدخل فيه اولاد النساء واولاد الاخوات ولا احد من قرابة امه وجهت اهل
ابيه لا امه ويدخل فيه الاب وكذا ولوا وصت المرأة لجنسها اولا اهل بيتها كحل
ولد ولوا وصي لا قاربه او لذوي قرابه اولا رجاء اولادها من قبل
قالا قارب كل ذي رحم حرم ولا يدخل الوالدان والولد والوارث وعندنا في حصة
كل قريب ذي رحم حرم وفي رواية عن مالك واحمد ورثه من جهة الاب فقط حل ما ذكره

من انه تصرف الى اقصى في الاسلام كان في ذلك الزمان فاما في زمانهم كثره
 لا على احصاء وكم فيهم في الاموال والاداء وحده وجدا به واولادهم وصوته
 وحواصيه ولا تصرف الى كثر من ذلك وقال انه لم يسمع بها طاهر في الاقارب ونحوه
 واما في الناس فكل لانه جمع نسب فيه لا يدخل قرابة من جانب امه فكلوا
 فيه من اقول لا يخفى لا يخفى ان الشرف كان يعتبره حارب الاب الا ان الناس يستعمل
 في مقام الكثرة في الاموال فكل من يملك مقام الاولاد في الناس يستعمله في ثبانه
 من بعضه اجمع فانه لو كان المراد ما ذكره لكان ايراد وجه التوضيح بالنسب منها
 في يخرجه ما هو قرايه من ثبانه الام ايضا وتكون للثاني فصاعدا في الامارات
 ولو كان له عاقل وخالف في ثبانه لانهما اقرب في الارث وعندهما والسلم يكون سها
 ارباعا ثمانية على عدم اعسابهم الا في لو كان له ثم وخالف في النصف ولها النصف
 الاخر اى نصف ما اوصى به ولو لم يكن له اراحم واصدق كان له النصف في رد الاحوال
 ولو اوصى الذي قرأته بلفظ البنود يكون له الوصية نعم ولو لم يكن اسما بالاجماع حتى لو
 كان معها اخوال لا يخفون شيئا وهذا كله عند ابي حنيفة وعندهما لا يتصل ولا يتصل
 الاعمام دون الاخوال ولو اوصى لولد فلان اسوى الوكرو الا في مال الجاهل بحسب قوله
 اللؤلؤ ولو رثه فلان للذكر مثل حظ الانثيين بشرط ان الوصية ان يموت الموصي
 لو رثته قبل موت الموصي حتى يعرف من هو حتى لو مات الموصي قبل موت الموصي
 بطلت الوصية بخلاف ما اذا اوصى لولد كذا في الدنيا ويجوز ان يقال ان ثبوت
 الموصي بغير من ان زبنا قومات قبل سبعة قبيل الوصية على وجه من ورثته بها ولو
 اوصى لولد له وله الاعلى والاعلى بطلت الا عندنا في فخره وزفر ورواه عن ابي
 وتصح الوصية بحزبه عندهم وسكنى داره حرة معدومة واما وكذا الوصية تغل ابدار
 والعقد حرة ولو اوصى بغيره من ثبانه جازيما به بخلافه والا اى وان لم يكن من الثلث ان لم يكن

من جانب الام

وعندهما والسلم لانا

يعني بخلافه ومؤبدام

ورثته

له مال سواه بخلافه لو ما وللوارث يومين تطرق اليها بآية وبهذا اذا كان عتق
 وان كانت حرة بوقت من قبل كانه فان كانت حرة بوقت من قبل كانه يومين والموصي
 يوما الى ان يصح له شئ فاذا مضت سلم الى الورثة وان كانت حرة فان مضت قبل
 الموصي بطلت والاخرى على ما مر واما الوصية سكنى الوارث فان كانت لاخيه من الثلث
 بعينه عين الدار اشمل لا يتصل بها ولو اقسمتها ارضا يجوز ايضا الا ان الاول اولى
 للورثة ان يسبقوا ما في ايديهم من ثمن الدار وعند الشافعي واحمد يقوم مصلو المنفعة
 المدة ثم يقوم معها المدة فيسقط كمن قيمتها فيها له ذلك وفي الاخرى يقوم مع المنفعة
 حرة بها من الثلث وعند مالك الورثة مخير بين تسليم ثلث المال وبين تسليمه في المدة ولو
 اى موت الموصي لم يعود العبد والدار واما اوصى بشفعة الى الورثة اى الى ورثة الموصي
 لا الى ورثة الموصي له ولو مات الموصي له في حرة الموصي بطلت من الوصية وكذا لو اوصى
 معا بالاجماع وعن مالك وجعل الشافعي شقيل الى ورثة الموصي ومن قد موت
 ولو اوصى بثمره سبعة فمات وفيه ثمره فله ثمره فقط ولو زاد فغيره ابدل من المدة
 وما سبق من عايش ثلثه سبعة اى اذا اوصى بثلثه سبعة فله ثلثه القابلة وثلثه
 وما سبق وانما اصله ان اذا اوصى بثلثه سبعة فله ثلثه القابلة وثلثه
 زاد ابدار بغيره كالثلثه وثلثه لانه اذا لم يكن له ثلثه فله ثلثه القابلة وثلثه
 كمثل العلة ثلثا ولها الثلثة المعدومة ما عايش الموصي له وبصوف غيرة ولو اوصى بالموحود
 عند حرة وفي الكثرة معدومة والاول اولى كالاخي قال الموصي ابدار ولا بالاجماع
 يكون له الموصي ولو اوصى بما حركت معدومة قال ابدار ولا قال الدلمي ثم ما يل هذا
 الباب على حرة ثلثه منها ما يقع على الموصي والمعدوم ذكر ابدار ولم يذكر الوصية
 سكنى الدار فله العبد والخله والثمره اذ لم يكن البستان شئ من الموصي عند حرة
 ما يقع على الموصي فقط ذكر ابدار ولم يذكر الوصية باللسان في الصغى والصوف على الظن

السنه

بالاجماع

بالاجماع

والله في السطر ومنها ما يقع على الوجود والمعدوم ان ذكر الامر والاعلى الموجود
 كالوصية ثمرة بستان وفيه ثمرة وفي جعل داره وكونه في حكمة فمات فهي
 ميراث بعد موته بالاجماع اعلم ان الله فانه جعله للوقف وهو غير لازم واما
 عند ما في حصة وان كانت قرينة على معتقدهم واستشكل على قول ان حصة ما فيها
 عندهم كما في الميراث والمسلم ليس ان سبب المسجد فوجب ان يكون الذي فيها كذا كذا
 ان المسجد حرر عن حقوق الناس وصاحبها الله ولا كذا كذا البتة في معتقدهم فانها
 لم تخرج الناس سكنون فيها ويرثون فيها الى سبب كلام الربيع وليس هذا الجواب
 لا بد منهم منه ان يكون ميراثا لوقف فلو ما فعلنا مع انه ميراث بطل جازم ولا كذا
 في الجواب ان هذا بدعي لا يبرح منها كذا يمكن ان يكون وقفا وكذا وصي ترك لغيره
 مسس الى كذا من ماله هو حرام من الفت وعندهما والسنة لا تصح بين الوصية
 ايضا والوقف من بنائها ومن الوصية لها ان البناء ليس سائر والملك وانما نزل
 اذا كان حرزا حالها كذا ولا يجوز هذا في بيعتهم وكذا ليسهم في الوقف لانها
 موضوعة لاراد الملك قال شيخنا وهذا اذا وصي بينا في فراجه واحا في المص
 فلما يكون بالاتفاق والاصل ان وصيا بالذي عليه اقام قسمه فورا باتفاق هو
 ما اذا وصي بما هو قرينة عندهما وعندهم كما اذا وصي بان يسكن في بيت المقدس سواء
 كانوا محسنين ولا وفيه بطل بالاتفاق كما اذا وصي بما هو غير قرينة عندهما وعندهم
 ما ان وصي بالعتبات فان كانت اوصي بما هو قرينة عندهما وليس قرينة عندهم
 يبيع او يبيح الميراث الا ان يكون لغيره من فصح باعتباره فيكون حقه وهو
 اذا وصي بما هو قرينة عندهم وليس قرينة عندهما كذا في الوقف غير معتقدهم
 كونه عندهما لا يجوز وان كان لغيره من فصح بالاتفاق وصاحب الميراث
 لا يكون فهو وصي الوصية كالمسلم وان كان كذا في كذا هو غير الميراث وصاحب الميراث

على انه يستلزم ان لا يصح وقف
 الخانات والمقابر والمساكن

الملك

جعل الميراث على القول الاصح كالزوجة وقدر الهبة وقال بعضهم لا يكون ميراث الوصية
 وهو البصير حتى لا يصح منها وصية ورج الزبيبي قول صاحب الهداية حقا لا لانه ان
 يكون كالزوجة وقال قاضي خزان البصير انها كالزوجة فيجوز منها ما جاز من الزوجة والا
 فلا واقول لانه ان لا يكون كالزوجة لان الرجل والاثنى في الارتداد عتبه انها
 لم يعقل لان اجرة منها لا تقع ابدا واولم يعقل الرجل يترجم اخذ اجرة حقه فيكون
 تزييرا على ارتداد **فصل في الوصية** وصي الى رجل فصل ورد على وصي وامام
 بالرد حله ان يكون الرد عنده والاي وان لم يرد عنده بل رد في غير وجهه لا
 يرتد فسبق وصيا عما كان قبله كالوكيل او غرض نفسه في غيبه كوكيل وان حمل
 ولم يرد حتى مات الوصي فهو ميراث بين القبول والرد وعندنا اني واحد من
 على عكس قال الموصي اليه بعد موته لا قبل صح اليه لم يخرج قاض من الوصية فاق
 راي غيره اصح كان له غيره ونصب غيره حكمة ولو قال اقبل بعد ما حرر الوصية
 لا تصح الله وبعده اى مع الوصية تركته قبل ان يقول قبلت كقولك سواء علم بالالة
 اولم يحل وادى الى عبده وكذا وقفا سبى بغيرهم اى اذا وصي الى واحد منهم
 اخرجه القاضي ومنصب غيره من الاحرار المسلمين الصالحين وذكر العبد وري
 ان العاقل حرهم من الوصية قال الزبيبي وهذا يدل على ان الوصية صحيحة وذكر محمد
 في اصل انها باطلة ولا يخفى انها لو كانت صحيحة لما اخرج العبد فلفظ الاخرى كالحط
 وعند السنة لا يصح وهو رواية عن جماعة ما ذكر في الاصل ولو وصي الى عيسى بن
 الى عبده فصح وورثة وقدر صح الالهة اليه بعد اى حنيف والآيات كان كلامه كذا
 لا يصح الا عندهما وانما لا يجوز فيها اى في صور الورثة وكبرهم والمقصود
 الى ان محمد بن ابي يوسف وروى انه مع الى حنيفا على ما ذكره الربيعي في الوقف
 من قبل الميت عن القيام بها اى ما هو الوصية ضم اليه غيره بالاجماع رعبه على الوصية

يقول
 اقبل

في سواء
 اوصي بكل حال علم اوصي
 صح بالاجماع

ثم قال قبل

او بعضهم

الله الا اذا ظهرت خيانتة فيؤله القاض ونصب الآخر مكانه ويطل فعل احد الوصيين
 يعي اذا وصي الى شخص لم يكن لاحد مما ان تصرف في مال الميت فان تصرف فيه فهو
 باطل وقال ابو يوسف من ذك كل واحد منهما بالتصرف قبل اخذ فاما اذا وصي اليهما
 بعقد على حدة وقبل فيما اذا كان بعقد واحد قال ابو الليث وهو اللاح وهو
 نافذ وقيل خلاف في الغصلين وقاية المبسوط وهو اللاح بخلاف الوكيلين اذا
 وكلهما متصرفا حيث من ذك كل واحد منهما بالتصرف في خلاف في غير جهيز وشراء
 كون وحاجة الصغار والانهاء لهم بخلاف ما في ان الانتهاء امر باق فحق الاحكام
 في الى الانتهاء فكيف بطل كلا الوصيين ورد وديوعين وقضاة دس على الميت
 لا اقتضاة دين للميت وهذا يوجب ما قلناه في الانتهاء في تنفيذ وصية معينة وخلق
 عبد عين وحصوله في حقوق الميت ومن اخوانه اجمع الاعمال الضايعة ونع ما يخفى
 عليه التوى من المال فان موضع الضرورة مستثناة سواء صرح به او لا اولم يصح
 اد لو شرع اجتماعهما ينزح ان يضيغ اكثر الحقوق ولو مات احد بهما جعل القاض
 الاحد وصا له وعنده ان يوصي بالسلمة يصح تصرف احد الوصيين في الكل اي في كل
 ما تصرف فيه الوصي اذا كان من ذك الوصي الوصي وصي في كل كثر بعين او اما الوصي
 فادوي الى غيره هو وصي في تركه الوصي والميت الاول الا عند الشافعي واحمد في رواه لا
 يكون وصيا في تركه الاول ولصح فسمته عن الورثة مع الوصي له ولو عكس لا تقع بالاجماع
 اي قسم الوصي مع الوصي له عن الورثة جائز وعكس هو ما اذا قام الوصي الورثة
 عن الوصي لا يجوز ولا فرق في ذلك بين ان يكون الورثة كمارا وضوارا
 فان له ولاته اختلف في مال الكبار وهو في معنى البه في اربعة اقسام فلو قام الورثة
 واحد لصيد الوصي في قضاء ذلك بغيره رج الوصي بثلث ما بقي لعدم صحة العتمة في تركه
 برون اذنه وان يمكن ابره فاعلم ان بعضهم اذركت ما يصفوا فان شاء

شاء ضمن الوصي في تركه العترة ولو وصي بحج فقام الورثة ثم يملك ما في يده اي
 الوصي او دفع الى آخر اذ اذ ان حج عنه فضل في يده من حصة سلفه ما بقي وهذا
 عند ابي حنيفة وقال محمد لا حج عنه شيء وقال ابو يوسف ان كان المورث مستوفيا
 للثالث مطلقا ولم يحج عنه واللاح عنه ما بقي من الثلث الا عند الشافعي واحمد
 الكل ولو قسم القاض واحد حفظه اي حفظ الوصي له لو ثاب بصح بالاجماع حتى لو قسم
 الوصي وقدر بملك المعقوض في يد القاض او امينة لا يطالب الورثة والقاض وهذا
 في المكبل في المورثون واما في غيرهما فلا يجوز بيع الوصي بعد امي التركة بغير الوفاء
 اي صح مع الوصي عبد الاجل دون الرضا لقام مقام الوصي باع الوصي بغير
 الوصي بعبه وتصدق منه فاستحق العبد بعد بها كمنه عن ابن عمر الوصي
 ضمن الوصي الثمن للبشرى وبيع الوصي به اي ما ضمن في جميع التركة وعن محمد
 انه يبيع في الثلث وان يملك التركة اولم يكن بها ذفا لم يرد شيء وفي المسبق
 انما يبيع الوصي على المكبل الذين تصدق عليهم بالثمن باع الوصي عبد طحل بملك
 الثمن في يده فاستحق العبد يبيع في مال الطفل بالاجماع وهو اي البصري يبيع
 على الورثة في حصته بالاجماع لا يتعاض القسمة باسحقاق ما اصابه وصح حثابة
 بالاجماع بما له لو كان حرا له بان كان الثاني امي ولو كان الاول امي لا يجوز وبعبه
 وشرأوه بالتعاض متعلق بها اذا كان ما يتعاض الناس بملك وان لم يتعاض
 به لا يجوز وهذا اذا اشترى الوصي للصغير الاحبي واما اذا اشترى شئ من مال
 التيم لنفسه او باع شئ من نفسه جاز عند ابي حنيفة واحمد والواحد من كل
 الى يوسف لا يجوز لكل حال وهذا في وصي الارث واما في وصي القاض فلا يجوز بيع من
 نفسه بكل حال ولما بان شرر شئ من مال الصغير نفسه اذا لم يكن فيه ضرر له
 وعند المتأخرين من اصحابنا لا يجوز للوصي مطلقا مع عترة التيم الا اذا كان

بالاجماع

بالاجماع

نعم اني يوس اذا كان للتيم وصية
 وان لم يكن وصية للتيم فلا يجوز
 وعلى قول محمد انظر الى ما في

على الميت دين يباع بقدر الدين على ما في الظهرة وعلى هذا لا يكون عقار الصغير
 او زينة في المشرق بضعف القيمة او نفعه الصغير او وصية مرسلة بان يقول
 ثلث مالي او ربعه مثل وصية في خوزستان او زيادة خراج على ملكه او اسرا في
 احوال وعنده مولانا خرو ووجهها سواء في كل بلد على ما يرد في زيادة العدة
 فيكون اعذارا حتى وعنده في كل بلد لا يلزم من دفعه منفعه ولا يباع على كسر
 في كل شيء غير عقار فقد جوزوه لحفظ ماله احيانا ولو كان عليه دين بالغ عقار
 ثم ان كان متوفيا ببيع بقدر الدين عندهما وعنده في حقه جاز له بيع كله ولا يجز
 الوصي في ماله اى في مال الستم والاحكام ليس من اساس لحفظه وان تفرغ
 الصغير ويرفع مضارته ويضاعف ونحو كل بيع وشراء واستجار ويودع ماله ذلك
 قنه ويزنق امته ويزنق ماله بدينه ويزنق ماله بدينه فلو جهك ضمن قدر المودى من
 من دينه وان جعل مضارته وصى الاب بالانفصال حتى من بعد العدة
 احمد حتى وصى الاب واحد كلاب ادا لم يوص بالاجماع وهو اقرب اساس
 اليه بعد الاب حتى ملك الانكلي ووصى غير ان وصى الاب بعدم عده في المرف
 في حازه وان لم يوص متى على حاله شهد وصيا ان الممتا وصى الى ربه معهما
 ائت به الشهاده بالاجماع فاذا ردت للتمتة ضم القاضيه اليها ثلث الا ان يوصى
 ربه انه وصى بهما فقبل شهدا بها استجاء وكذا الاشارة اذا شهدا ان اناهما اوصى
 الى رجل وهو يكثر لا يقبل شهدا بها ولو ادعى المشهود له الوصية يقبل وكذا لو شهدا
 اى الوصيان لو ارث صغير بالاولاد وكبير بالامهات تحت اى بطلت شهدا بها
 في الصور بنسب بالاجماع وقال الزمعي وهذا عند اى حقه وقالوا اذا شهدا لو ان
 كبير خوزستان الوصيان اى في مال وغيره والمص لم يرد شهدا رجلا على ميت
 بدين الف رجلين واما شهدا الاولين بثلث يقبل ولو كانت شهاده كل فردى

محل الكل اعذارا

في الحقيقة

ويأذن للصغير والعين

فصل في الشاوة

بالاجماع

ان يفتي

الحق موالدي يكون له عضو الرجال وعضو النساء او لا يكون له ولا احدهما او يكون له عضون احدهما طاهر بفعل افعاله
 واخر خفي لا فعل فيه او يكونا سواء لكن يول من احدهما ثم يختار بين رجلين

بوصية الالف لا بالاجماع يعني اذا شهدا ان الميت اوصى الى رجلين وعضون
 وهذا الرجلان شهدا ان الميت اوصى الى الشاهد من الاولين بالالف لا بثلثي
 ان حكم بالاول في هذا عند اى محمد وقال ابو يوسف لا يقبل في الوين ايضا ويروي
 انا انا حقه مع اى يوسف ويروي انه مع محمد ويروي الحسن عن ابي حنيفة انه
 اذا جاءوا معا وشهدوا فالشهادة باطله وان شهدا ثلثا لا يقبل فقبلت
 شهدا وثلاثا ادى الشاهدان بعد ذلك على الميت شهدا بالالف الغنيان الاولان
 يقبل ولو شهد رجلان انه اوصى الى رجلين بعين كالعبد وشهدا كمنهوا لهما
 انه اوصى بثلث ماله او بالدرهم المرسله فهي باطله بخلاف ما اذا شهد رجلان
 لرجلين انه اوصى لهما بعين وشهدا المشهود لهما ثلثا بدين الاولين انه اوصى
 لهما بعين آخر حيث يقبل الشهادتان لانه لا شركة فيهما ولا نية ذكره ولا يفتي
 انه لا يخ على التهمة ولكن هذا الفرض منها لا يضر وهما مباحل منه ذكره صاحب
 والعز وفيليراجع اليه اراد حفظ اى التهمة فانه كتاب حليل الفرض واليه يرجع
كتاب الحنفي هو ذكر الخصم المراج اليه باعينا بخبر او اشعارا بانه غير
 من فيه اداة وذكر الرجل حاله او لم يوصى من غير عن اللاتين ايضا فان
 قبل الحنفي فبرئت من حيث هو بول فان كان بول من ذكر فهو ذكر وان كان
 من فيه فانه في دول بال منها اى من اللاتين في الاسم اى فلكم السابق ولو استويا
 في بحرهم والسن فيشكل لا حكم يكونه ذكر ولا انفى وهذا عند ابي حنيفة وعندهما
 والثلث بغير الكثرة يعني نسب الحكم الى اكثرهما ولو ادعى حقه في قول ابي
 قاضيا يكفل البول بالاداعي اقول وهذا امرنا وراى وقع في الامرة فلم لا
 ان ما امرنا في احد من اعنائنا ان ابها اكثر وامثال هذا الترفلون به ووجهه
 او وصل الى النساء وكذا اذا احكم من الذكر فدخل ولو ظهر له ثلث او اربع او خمس

انما الزوج

الزينة

استفهم

حضره

८५८

شوم طفله

الثالث ولو تركت زوجاً وأماً وأخاً وأختاً واماً وهي خشي مسكلاً كان للزوجة
النصف وللمام الثلث والخمسة ما بقي وعند مالك واحد والى بنو قنفذ
ما للذكر ونصف ما للأنثى وهو مروي عن الشعبي مات أبوه وترك أمه
له سهمان والخمسة سهم لانه الأقل الأعداء بنو قنفذ فانه قال كحل
المال بينهما سبعة أسهم أربعة للذكر وثلاثة للخمسة وقال محمد كحل على اثني
عشر منها سبعة للناس وخمسة للخمسة ومن أحكام أختي المسكلة انه لو قبل رجل
بشئوه لم تترفع أمة وكذا إذا قبلته امرأة لا تترفع بأبيه وإن زوجها أبوه
أبوه أو مولاه رجل أو امرأة فلا يحكم بصحة حتى يتبين حاله من كونه أمراً أو
أزواً جافاً أو غير ذلك حكم بصحة العقد والاقبال ولا حد على قاذف وإذا
قطعت يده أو قطع هو لآخره القصاص **باب شئى المأء اخرى**
وكنا به كالتباعد لا معتقل اللسان في وصته وخلق وطلاق ومع وشراء
وقود لا اى يكون أماً أو به وأشارته كالتباعد في أحد والأعداء في **باب**
معتقل اللسان كالأخرى على كل حال وأما معتقل اللسان فلا حصر أساره ولا
كتابه إلا إذا اعتد وصارت له إشارات معلومة كان غفلة الآخر وقبر
الأمم أو سبه وروى عن أبي حنيفة انه ان دانت العلة الى وقت الموت لم يجر
إقراره بالاشارة وكذا الأشهاد عليه قالوا وعليه القنوى ثم الكفاية على ثلاث
مراتب مستبين مرسوم وهو ان يكون مقصداً بالفتوان ما كان كسر فيه
من فدان الى فدان ومستبين غير مرسوم كالتباعد على أحد والى أو زان
أو على الكا بعد الاستم فان هذا القنوى غير مستبين كالتباعد على الهوى والباية
ولا يشترى من الأحكام غنى من وجه وميته ولا علامة سمرها بينهما فلو كانت
المدة نوحاً أكثر خرساً والالافى غير حال الضرورة وعند النكاح لا تكون في غير

الصلوة ولو كانت المينة اكثر او استويا فانه لا يجوز اكله وفي الشارب او الميا
 الحية والطاهرة تحسن بل عليه الا عند ما كثر احد كفت ثوبه تحسن في ثوب
 طاهر يابس فظهر رطوبته على الثوب الطاهر لكن لا يسيل لوعده لا يحسن وذكر
 امر غلب في ان كان اليابس هو الطاهر شحج من ان كان اليابس هو الخشن
 والطاهر الرطب لا شحج من هذا اذا نشر الثوب المبلول على جبل خشن وهو
 يابس لا شحج الثوب وسبب ذلك قاصي فان اذا نام الرجل على فراشه فاصاب
 مني وبس وعرق الرجل وابل الثوب من عرقه ان لم يظهر اثر الببل لم يضر
 لا شحج جوده وان كان العرق كثيرا حتى ابل الثوب ثم اصاب ببل الثوب
 بونه وظاهر اثره فيه شحج البدر وكذا اذا غسل رجله فغشي على ارض خب
 بغير حكمة فابل الارض من ببل جل واسود وجه الارض لكن لم يظهر اثر
 ببل الارض في رجله فحازت وان كان ببل الماء في الرجل كثر حتى ابل
 به وجه الارض وصار طينا ثم اصاب الطين رجله لا يجوز صلوة ولو شحج على
 ارض خب رطبة ورجل يابس شحج ونذكر ههنا مسائل ذكرها صاحب الكفر ولم يذكرها
 وان شحج على اثره مسد راس شاة متعلق بالدم الحق وزال عنه اثر الدم
 فاحذ منه مرقه حار والحق كالفعل في لزالوا حرق العذرة وصارت رماوا
 طهرت كالحالة كالحرق اذا حكت وكالحرق اذا وقع في المملح وصار رماوا على هذا
 قالوا اذا شحج النور يظهر بان راحتي لا شحج **مسألة** سلطان جبل احمر
 لوب الارض حار وان جبل العثر لا وهذا عند ابي يوسف وقال ابو حنيفة وقوله
 لا يجوز فيها والشمس على قول ابي يوسف **مسألة** ولو وقع راحتي المملح الى
 موم لم يسلط الخمر حار وهذا اذا غرزا عن الزرعة واداء الخمر دفنها في
 الى غيرهم بالاجرة فان فضل منها شيء بعد ادائها اجبر برفعه الى اصحابها

فان لم يجد من ساجد باجها الى عام فمن بعد على الزرعة وليس ان عليها
 بعينه عوصا ثم اذا ساجد بها باجها اجبر الكافر من الثمن ان كان عليهم خراج ورد
 الفضل الى اصحابها وذكره النوادر ان اهل الجبل اذا هربوا ان شالوا
 اعمى من بيت المال والغلة للمسلمين فاذا اعمى من بيت المال يكون هو ما شحج
 قرضا وان شال دفنها الى قوم واطعمهم على شيء **مسألة** لو نور قضاء رمضان
 ولم يبين اليوم صح ولو كان من رمضان كففت الصلوة اذا لم تنو اول صلوة
 عليه او آخر صلوة عليه وسواء قول من المشايخ ولا يصح انه يجوز قضاء
 واحد ولا يجوز من حصتين عالم يمين انه صام قضاء رمضان كذا وكذا
 في قضاء الصلوة لا يجوز عالم يمين الصلوة ولو بها ما لم يبين طهر كذا قبل ولو
 نوس اول طهر عليه او اخر طهر عليه جاز وهذا مختص من لم يوفى الاوقات الى فاته
 او شبهت او اراد التسهيل على نفسه وعلى هذا اداء الكفارات لا يحل فيه الى
 المعين في جنس واحد وفي الاحاس لا بد منه **مسألة** شحج نرا وحشره كثر وفي
 حشره النضارة للفرق بين نرا قهها **مسألة** قبل بعض الجبل عذرة في ترك الخ
 وكذا دفع المال الى من يخاف منه في الطريق لو لم يرفع اليه **مسألة** لو منعت المرافة
 زوجهما على الرجل عليها وهو سكن مومع ببيتها يكون باشرة بشرط ان يكون المومع
 اسكن في منزله وان كان يسبقها الى منزله لا يكون سرقة خلاف ما اذا جلس
 دين عليها او غصبها عاصبه ودينها وكذا في ما اذا كانت ساكنة معه
 في منزله ولم تكن من الوطى حيث لا يبعد عنها **مسألة** قالت لاسكن مع اميرك واريد
 بيتا على حدة ليس لها ذلك **مسألة** قال الحسن ما ملكي وقال لامته انا عبدك لا
 يعقني خلاف قوله ما يملك من حيث يعق **مسألة** **مسألة** اذا ادعى عتقا لا يعقني
 نذرا لمعني انه في المملوك عليه وبشرته في ذلك لا بد من الشبهة ليعلم المومع او المملوك

في عمارتها

الصيام ما مضى

في الصحيح عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في كتاب العترة **مسألة** قطع العاص بغيره ثم قال روي
عن صفوان بن ابي يحيى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في كتاب العترة
والشهادة الحسينية **مسألة** خباية ثمانية سنين اطلاق على سبى فاطمة وولدها
واسمهم كلام وهو لا يراهم جازت سماء عليهم من كبر الاقرار وان سمعوا
كلام ولم يردوا لا يجوز الا اذا دخل البيت وليس عليهم من كبر عترة فسمعوا
اقرار الراجل ولم يردوا جازت **مسألة** باع عترة ابي عبد الله عليه السلام باعها
السبع ثم ادعى لاسمها فدعواه وهو يقبض مائة من ابرار او كمثل عشرة رجل بالبركة
فموسم ولو شهد وختم لم يكفل لم يكن سلهما وهو على دعواه وهو باع صبي ثم
ادعى انها وقف عليه دعواه ولا يسمع وان اقام السنة على ذلك فليس له العمل
وهو اصور واحوط وفي اجماع الاصل اذ ابيع مائة من ابرار لم يسمع وهو
منظر لا يبيع لان سكوتة كمثل الرضى والاحتياط **مسألة** سببت مهرها لزوجها
فمائت قطار ورثتها مهرها وقالوا كانت السنة في مرض موتها وقال الزهري
روى الصوفى قال يقول لعل اقرب من او غيره ثم قال كنت كاذبا فها اقررت حلق المولى
على ان المتوكل كان كاذبا في اقراره وهذا على قول ابي يوسف وعندهما كوسم
الموت الى المتوكل والفقهاء اليوم على قول ابي يوسف استغوا حال الاساس بكنزة اجماعا
ووفق الخلفاء **مسألة** لو قال لاجر وكلكت سبع هذا فكت صار وكذا وبطرية بنية
الدين من على الدين فانه اذ كنت تحت السنة ونسخت الدين وان قال من ساعى لا
اقبل بطل ونفى ان الدين على حاله وكذا لو قال صليت ارجى عليك ونفقت صحت ولو
لا قبل بطل **مسألة** وكلها بطلانها لا يملكها **مسألة** قال وكلكت كذا
على اني من غير كذا وانت وكيل مقبول في غير كذا ثم غررتك وودع لك كذا فكت
وكيلي تنول تحت على كذا كالمعلقة وغير كذا عن المخرجة وهو لا وجه **مسألة** عترة

شهادتهم

مسئله

فصلى على الصبي ثم طأ ان كان دينيا بدين بان وقع الصبي على دراهم عن دنائير
او عن شيء اخر في الذمة وان لم يكن دينيا بدين لا يشترط **مسألة** ادعى رجل
على صبي دارا فصالحه ابوه على مال الصبي قال ان كان الصبي بنية جاز ان كان
بمقتضى العترة او اكثر مما يتعاضد وان لم يكن له بنية او كانت غير عادلة لا يجوز وصحي
الالبنة هذا كالباب **مسألة** لو قال لا بنية لي فبرهن او لا شهادة لي فشهد بغير
بعض قال المدعى ليس لي بنية على دعواه يبرهن ثم جاء بالبينة بغير او قال ان
لا شهادة لعدنان طندي في حق بنية ثم شهد له بغير ولو قال لا اعلم لي حق على
فلان ثم اقام البينة ان له عليه حق خلاف ما اذا قال ليس لي عليه حق ثم ادعى حلالا
بسمع دعواه ولو قال ليس لي عليه حق بغير الدار سين لي او قال ذلك بعد ثم اقام بنية
ان الدار والعبد له بغير بنية **مسألة** ولما قام الزوى ولله الحليفة ان يقطع
ان ثامس طريق اجادة ان لم يضر بالمارة وله ان يدخل بعض الطريق في التجدد
او بالعكس وان كان في ذلك مصلحة للمسلمين **مسألة** من صادره السلطان ولم يعين
بيع ماله فباع ماله جاز البيع وهذا كالدرايس اذ اجس بالدين فباع ماله بغير
دنية فانه كونه ولا كره فيه **مسألة** خوفنا بالضرر حتى وبنته مهرها لم يصح ان
قد رعى الضرر وان اكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يستقطا المال ولو اختلفت
انسانا على الزنى ثم وبنت مهر بغيره لا يصح فصار كما لو باع المهر بغيره او وبنته
مسألة اتخذت سيرا في ملكها بالوعة فزمنها حايط جاره وطلب تحويله لم يجز عليه
وان سقطت الحايطة منه لم يضمن **مسألة** عمر دار زوجة بماله باذنها فالعارة لها
والنفقة دين عليها ولو عمره بغيره من غير اذن المرأة كانت العارة له بغير
بالتمزيغ ان طلقت ذلك ولو عمره لها بغير اذنها كان البناء لها وهو متعلق في
البناء فلا يكون الرجوع عليها **مسألة** لو اضر انسان غرمة فغرمة انسان من يده

مقبول

من يده فرب لم يضمن النازع كما اذا ذك على مال العبد فباع او امسك
 ما يامى عده حتى قبل العدة وفاز لا يضمن فيها ولكن يغتر على قدر ما رآه العالم
مسألة من مال انسان فعلى السلطان اخذ الى هذا المال والاقطع برك
 او خذ بشئ آخر فذم لم يضمن الدافع والمالك خبير ان شاء ضمن الاخذ وان
 شاء ضمن المكم **مسألة** وضع محلا في الصورة لصد به حمار حتى وبه على قايه
 في اليوم الثاني وحرار حمار حتى لم يكل قيل في قيده باليوم الثاني اتعاقب
 حتى لو جرد من ساعته لا يحل **مسألة** كره من اشاة الحمار وتخصه والمجاناة والعنة
 والدم المفقود والذكر وكذا التي من الحوم المأكولة والما الحية والمعد وفلس كونه كذا
 في حكم الميطون **مسألة** العاقبة ان توضع مال الغائب والطفل والقطر الا
 والوصى والمكسوط **مسألة** صبي حشفة طائفة بحيث نواه ان يخطب حشونا
 لا يقطع حلقه ذكره وان كان يوارى بحشفة تقطع العضل واختار سنة من عيار
 الاسلام حتى لو اتفق اهل بلن على تركه بحاربهم الامام فلا ترك الا لم يورثه ووقته
 سبع سنين وقيل لا يخن حتى يبلغ وقيل غير ذلك وقال ابو حنيفة لا علم في بوقته ولم
 من الى نوس ومحمد بن شريح وانما المتلخ احسنوا وختار الامارة لسنة وانما
 هو مكرمة للرجال والا حصل ان يصلح الام الى الحيوان لا يجوز الا لمصلحة تعود اليه
 ولذا يجوز تحت اذن الثبات الاطفال لمنفعة الزينة وكى الصغرة وربط فوجته وغيره
 من الكوااة وكوز فصد الهيام وكيتها وجاز قبل ما نضر من الهيام كالحلقة
 والهرة اذا كانت تاكل الحما وغيره لرب ضرر بها وبزكها ولا يضرها لعلها تكون
 تعديا بل فائز **مسألة** حرم المسامة بالنوس والابل والارحل والتعلم للكلب
 والنرد مبل وحرم شرط اجعل من امانين ما يقول ان سرق فربك فذلك
 على كذا وان سرق فربك على كذا وهو مما راجح في حوزاد بشرط ما

والرعى بالسها م

حاشا خذ وهذا مخصوص بالاربع المذكورة وفي غيرها لا يجوز اصلا بشرط ان يكون
 في كل واحد من النسيب وغيره احتمال السبق ولو علم ان احد هما سبق فلا شك في
 وجوز ادخال المخل في سوا لان ان سبقتا فالمالان لك وان سبقتا فلا
 شئ من عليك ولو قال واحد من الناس جماعة من النسيب فان سبق فله من
 مال نفسه كذا وقال للمائة من سبق لهما فله كذا حازر وعلى هذا الغنم اذا
 نازعوا في المايل وشتر للمصت منهم حصل حازر ذلك الا ان من جانب واحد
 والمراوس يجوز لكل من الاحتياق حتى لو امتنع المخلوب عن الرق لم يجر
 العاقبة فاحفظ هذا فانه ينفعك **مسألة** ولا يصح على غير الاشياء والعمل كذا
 بطرس التبع والاولى ان يدنو للحياتة بالرضا فيقول رضى الله عنهم ولكن بعض الحكماء
 فيقول رحمتهم الله وليس بعدهم بالمغفرة والحياتة فيقول غفر الله لهم وتجاوز عنهم
مسألة ولا يجوز الكوايا باسم النيز وزو او ارحل والمهر جان وهو اول المهران
 وقال صاحب الجاه الاخير اذا اهدى يوم السرور الى حليم اخر على ما عاده بعض
 الناس للعظيم ذلك اليوم لا ينفذ ولكن سني له ان لا يفعل ذلك في ذلك اليوم خاصة
 ويعمل قبله او بعده كما اذا صام يوم الجمعة يصوم قبله او بعده ولا بأس بليس العمل
 ونزبى السواد وارسل ذبب العامة بين كنفه الى وسط الطريق ومن اراد
 ان يجزى الف سحامة سعى له ان ينفقها كورا كورا **مسألة** والخيار الحكم
 على الشخ ما يهل كنف العلماء ورثة الانبياء الا ان يكون اياه او جوف **مسألة**
 وكذا قطع النوان ان يخنم في كل ارجل بوحا او المقصود منه فتم حاشه والاعتبار
 بما فيه لا مجرد الاستاوة وذكر هذا الامام الزينى قوله تعالى افلا يتدبرون التوراة
 ام على قلوبهم عقالا مستهداة وليس كذلك هو نازل حتى الكثرة والنسب
 يعملون بما يخالف النظم الشريف نعم الاولى والا حتى الثاني لا ياتوا الى العالي

واصلوا في مقداره قبل شرب
 وقيل الى وسط الطريق وقيل
 الى موضع الجوس وكل ليس
 المعصوم والمغنى وسحب
 ليس احسن الشا ولا ان
 سوقي ايجاته وليس بها دنار
 ووجهه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يوما عليه رداء عليه
 فيهم او ارفع له الاف درهم

كتاب الوارث مع فريضة والنقص والتعذر وسمى بهذا العلم فرائض لان الله تعالى قدره بنفسه ولم يعوض تعذره الى غيره وبين نصيب كل واحد من اصحاب الوارث من النصف والربع وغيرهما كما ذكر في آية الموارث وهو اشرف العلوم والمفاتيح في آخر الكتاب لانه آخر احوال الانسان ببدء من تركه الميت المارود ما تركه الميت خاليا عن يعلق حتى الغريم يحسن احرازه عن الرهن والجانبي والمصري قبل العقب انتهى وفيه انه يلزم ان يحل منه ما يكون بهنا بالدين ويكون قيمته زائدا على الدين مع انه ايضا قايما به والا وحي ان يكون التركة عامما ويعقد بما لم يعلق حتى العقب بجهنمة من غير تعذر ولا تعذر وهو كمن كفى الكفارة او كفى السنة ثم دية وهو ما لم مطالب من جانب العباد ولا دون الركوات والكفارات فانه لا يلزم الورثة اداؤها الا اذا وصي بها فخرج الى الوصية المخرجة عن الدين ثم وصيته اى ثم ينفذ وصيته من ثلث ما بقي بعد ما قال الربيعي وهذا ليس بتقديم على الورثة بل هو شرعكم حتى اذا سلم له شيء سلم للورثة ضعة او اكثر اقوال معني تقديم الوصية اسقاطا من حاسن لها منه عن جبر العتمة من الورثة لا افراز ذلك التعذر على المال الباقي وتسلمه لموصي له فيكون الوصية مقدمة على العتمة ثم يعتم الباقي من الثلث والدين بين ورثة الموجودين عند موته ان تعدد الوارث وانما لكل له كذا وقع في الراجية وفيه ان يكون لكل الوارث كسبه تمام اذا كان الوارث اصدار زوجين هم ذو فرض اى سهم مقدراى معين وهم من الذكور اربعة الاب والجد الصحيح والدة والام ومن الاناث ثمان ومن الزوج والنت ومنت الابن وان غلبت والاخت لاب وام والاخت لاه والاخت لأم والام والجدة الصحيحه فللاب السدس مع الابن وولد الابن وان سفل الاول ان يقولوا ان الابن ويتخذ من البنت وبنت الابن اى ياخذ ما بقية البنت او بنت الابن فله احوال ثلث النقص المطلق وهو السدس وذلك مع الابن او ابن الابن وان سفل

في الكتاب

والنقص والتقصيد في كسبه البنت او بنت الابن قياخذ الابن السدس بالنقص وياخذ ما بقية البنت بالتقصيد والتقصيد المطلق اذا لم يكن للولد ولد ولا ولد ابن وان سفل فانه اذا لم يكن له ولد ماخذ الام الثلث والاب الباقي بالتقصيد واحده عند عدم الاب كاهوى كالباب ان لم يخلل في نسبه اليه ام وهو الجدي الصغير يعني فيما ذكر في الاب من النقص والتقصيد النقص والنقص مع التقصيد الا في مسكتين يوارى الاب الجدي في رد ما الى ثلث ما بقي اى في تمام الميت من ثلث الجدي الى ثلث ما بقي في زوجة وابوين او زوجة وابوين فان الابن في ما اليه لا الجدي وجب ام الاب فان الابن الجدي دون الجدي احوال اربعة على ما ذكره وحاله اخر من وهو القوط بالاب لانه اقرب من الجدي الى الميت وجب الاخوة اى كجب الاخوة اى كجب اخوة الميت سواء كانوا بنى اعيان او بنى عتمة عند اى خيفة فيسقطون بجدة الاعداء والتشافي وما لك اى لا يسقطون على عاينهم على ما سجي بهانه وللأم ثلث لعدم عدم الولد وولد الابن وعند عدم الاثنين من الاخوة والاخوات ومع الولد او ولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات سدس ومحاب واصل الزوجين ثلث ما بقي بعد فرضه اى بعد فرض احد هما فيكون لها السدس مع الزوجة والاب والربع مع الزوج والاب والجدة الصحيحه سوار كانت لأم كام الام اولاب كام الاب وان كثر من سدس ان لم يخلل صدفا سدس في نسبتها الى الميت وكن متخافات في الزوجية الا عند الجدي لا يرث اكثر من ثلث ام الام وام الاب وام الجدي فوطا واما ما لم يرث اكثر من درجتين ام الام وام ام امها وذوات جهتين كذوات جهة اى اذا ترك جدتين احداهما ذوات جهتين والاخرى ذوات جهة واحدة وهما سواء في استحاقق الارث نعم السدس بينهما نصين الا عند الجدي والجد

مطلقا ولو كانوا اولاد ام

بمحتمل ففصل الرسم منها اثنا عشر كذا في جهته واحدة
 وهو قول آخر مثال ما يكون ذات جهتين ان يكون ام ام الام وام ام الاب
 والآخر ذات قرابة واحد كأم ام الاب في من الصورة واجدة البعد كما
 تحت القول سواء كانا من جهة واحدة او من جهتين وسواء كانت التوتى
 وارثة او حوثة بالاب والجد والام يجب الكل والتم اذا كانا وارثة
 وعليه الاجماع فيكون لجدات حالان الرسم السقوط والابوية اي الجدات
 المستوية الى الميت من جانب الاب يجب بالاب اي في زوايته على احد نكحت
 ولزوج من الزوجه نصف من لم يكن له ولد او ولد لاس وان
 ربع فيكون بالنصف مع عدمها فله حالان بالنصف والربع لا غير ولزوج
 ربع ومع ولد المتوفى او ولد ابنة من نصف ما للزوجه للذكر مثل حظ الانثيين
 وان كن اكثر من واحدة بشرط فيه فيكون لهما حالان الربع والنصف والثلث
 الواصة نصف ان لم يكن معها ذكر ولا تركة وان كانت تترك على الف الثلث على
 اسوة ويعصبتها ابن وله اي وللابن مثل حظهما مع او اختلف البنون
 والبنات عصبة البنون البنات فيكون للابن مثل حظ الاسمين بمقتضى
 بنيت احوال ثلث النصف لخواصة والثلثان لاثنتين وما فوقهما لا يعصيب
 عند الاختصاص المذكور ولد ابن كولد عند عدمه حتى يكون ابن الابن عصبة
 وبنات الابن كبنات حتى يكون لخواصة وللانثيين فصاعدا والثلثان و
 بعضهن المذكور عند الاختصاص يكون للذكر مثل حظ الانثيين والبنات لا
 يرث من بنت عصبة كذا للثلثين ويجوز مع بنته فلا يرث منها الا ان يكون
 مهرها او شغل مهرها ذكر سواء كان اخا له او لم يكن فيعصبت من خذاه من
 البنات ومن فوقه من لم يكن ذات سهم فيكون الباقي منهم للذكر مثل حظ الانثيين

الا عند ما يكون قول
 الابن في واحد لاس
 جهة الام

مثل حظها

كذا في وجه

الاسمين وسقط من الميراث من دونه اي من دون ذلك العدم في الرخص
 السفليات بالاجماع فصار لبنات الابن احوال ستة النصف للواحدة والثلثان
 للثنتين فصاعدا والمتا سمة مع ابن الابن والسرير مع الصبية الواحدة
 سواء كانت واحدة او اكثر والسقوط بالابن وبالصلبيين الا ان يكون
 عدام فيعصبن والاخوات لابوين لبنات الصلب عند عدمهن اي عند عدم
 البنات وبنات الابن بالنصف للواحدة والثلثان للثنتين ومع الاخوة
 للذكر مثل حظ الانثيين والبنات الباقي من النصف والثلثان مع البنات او بنات
 الابن قال عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة والاخوات لآب
 مع الاخوات لآب وام لبنات الصلب عند عدمهن لهن احوال سبع النصف للواحدة
 والثلثان للثنتين واهن السرير مع الاخوات لآب وام ولا يرثن عند وجود
 الاخوات لآب وام الا ان يكون معهن لآب فعصبن ومع يكون الباقي منهم
 للذكر مثل حظ الانثيين ويعصبن مع البنات او بنات الابن ولو اختلفوا
 ام ذكر او انثى سدس والآخر منه ثلث ذكر كذا فيهم بغير انهم مشهورون في الارث
 واجب مصار احوال ولد الام ثلثة السدس للواحدة والثلث للثنتين والسقوط
 ما ذكره والاس واهن وان سفل والاب واجد الصح وان سفل والبنات لآب
 اي الاخوات كلهن محبين هو لاء المذكورين فلا يرثن مع وجود واحد منهم والبنات
 تحت ولد الام فقط وكذا وانثى ولا يجب غيرها وكذا بنت الابن فني قول
 النصف والبنات كذا لآب وعصبة عطف على قوله ذو فرض اي وهم
 اي من باخذ الكل او انور والباقي في ذي سهم اي العصبة من باخذ جمع
 الميراث ان لم يوجد ذو سهم وصح ما بقية اصحاب النواصب عند وجودهم وب
 تخلف عن ذو الارحام وهم نوعان نسبة وهي ثلثة انواع عصبة شفع او

كولو لاس وعصبن اخواتهن
 والبنات وسفل اسام

وكذا الاخوة محبون لهم ولا يرثون

و هو كل ذكر لا يدخل في النسبة الى الميت انما وهم اربعة اصناف خمسة
 واصل وحره ابيه وحره حده وعتبة نعمة وهو كل انثى زوجها الميت
 او الشبان نصف نعمة مع انهن كائنات مع الاخوات وبنه وبنه هو في الوفا
 والاحق من العصبان باحوالهم كم جزاءه وان دخل اي ابنه ثم ابن ابنه
 سفل وفي الكلام ضابط لان اخره يصدق على البنات مع انهن نصف نعمة
 الا ان نوالها ذكر احوال البنات فيما سبق علم ان المرد من اجرة الابن وغيره
 ثم اصل اي ثم اولادهم بالعصبة اصل الميت وهو الاب ثم اجد ثم جد الاب
 ثم حرة ابيه اي اخوه ثم ابنه ثم ابنته والاولى منهم بالنسبة لانهم
 ثم الاب لاب وهم سوا نعمة ثم ابن الاب ثم ابن الابن وان سفل وناصر
 عن اجدد الاب في حصة به وعليه الفتوى خلافا لاجلهم حرة ابيه وهو الم
 ابن الم وابن ابنه وبعدهم سفل ثم سفل ثم سفل ثم سفل ثم سفل
 الم سفل ثم سفل ثم سفل ثم سفل ثم سفل ثم سفل ثم سفل ثم سفل
 فان الاب لاب ام احق من الاب لاب وابن الاب كذا وكذا حكم الامام
 الميت ثم في اعمام ابيه ثم في اعمام سفل ثم في اعمام سفل ثم في اعمام سفل
 فان سفل ثم في اعمام سفل ثم في اعمام سفل ثم في اعمام سفل ثم في اعمام سفل
 وهو مبدء سفل ثم في اعمام سفل ثم في اعمام سفل ثم في اعمام سفل ثم في اعمام سفل
 المعنى على هذا الميت اي الميت النسي ذكرناه في العصبان النسبة فكل سفل
 النسبة متقدمة على معنى المعنى ولا نسي كذا نسي ورتبة المعنى ولو ترك المعنى
 اما المعنى وان كان سفل الولاء للاحق عند الی يوسف وعندهما الولاء كل الامان
 ولو ترك ابن المعنى وجوزة فالولاء كل الامان وصح ما لا توافي ومن سفل في نعمة
 اي نسيك غير الاول والام فانه يدلي بالام ونسب لا يحق بها اختلاف تحت حكم بالام

المعنى

ذكر الام
 او النسي

والابن

بالام والمحب كذا لا حرم او اخن حبا الام من السفل السفل من الاب
 واما لا نسيان فكل الامم برفق وقيل مباشرة اخر ازعل النسي بالنسبة اي
 كالحب المحرم من الارث هذه الاشياء وعند السفل سفل سفل سفل
 اختلاف بين والماد به الاختلاف بالام والكنز لا اختلاف في سفل سفل سفل
 واليهودية والمحرم او اختلاف دار والماد به الاختلاف المحكم حتى لا يؤثر
 كصنع برونه فلا يخرج من الارث بين الميت من النسي في دارنا ولا في دار الحرب
 وبين الميت من ومن برونه داره والوارث انما يحلف بالكنز ولا المنة والمثل
 كذا في المحرم ودار الامام وفي كلام المعنى سادة الى بيان الاساس المتبع
 من الارث وهي الرق والنسب لما يشرع واختلاف دار واختلاف ذن والمكان
 برث نسب سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل
 اخن لابن فانها ترث ما سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل
 عن الماخر عند الاحاد والاعواد فقط وعند سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل
 اي باق سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل
 لو توفى في شخصين حب احدهما الآخر برث سفل سفل سفل سفل سفل سفل سفل
 كما اذا تزوج المحرم من امه فولدت له ابنا فهذا الولد لها وابن ابنتها ترث منها
 اذا ماتت على انه ابنها ولا يرث على انه ابن الابن لان حب سفل سفل سفل سفل
 ابنا مكان الابن برث الثلث النصف على انه بنت والنصف على انه بنت الابن
 ويرث من ابها على انها بنت ولا يرث على انها اخت من ام ولو تزوج بنته فولدت
 له بنتا برث من ابها النصف على انه بنت ويرث ابنتها على انها عتقة وان مات
 ابو بنت النصف على انه بنت ولا يرث على انها بنت بنت لا اي لارث الامام
 بل لا محرم كما اذا تزوج المحرم من امه او غيرها من المحرم لارث منها وهذا عندنا بالاجماع

فيحاجب

و برت و کز نا و لجان کجه الام فقط بالا جماع قرت بته و اخوت من الام
 با کثر من لا غیر و کذا برت من امه و اخوت من امه و کذا لایم و لا مهوران برت
 هو او برت بالعصبة الاما لولاء او الولاد فیه من عتقه او اعسق ام او
 ولده بالعصبة و کذا هو برت معتقه او عتق معتقه اولاده بزرگ و بوق محمل
 حظ اربع بنین او بنات یعنی ان المیت او ترک امراته حامل او غیره بام
 برت و کذا وقت لاجل بصیب اربع بنین او اربع بنات انها اکثر و یهود
 عن الی حی ۴ الا عندهما واحد بوقت بصیب بنین او بنات انها اکثر
 و یمنی خطاس و بنت انها اکثر و یزید الی و تنی و علیہ الفتوی و یزید
 عن هذا القول کفیل من الورثة ان قسوا الباقی لا حاصل ان یكون المولود
 اکثر و برت لکل کوجه اکثره فاته لا یقل ای لایرت ان خیر اقل و یزید
 ثم ان خیر معتقها بالمعتر صدره و لو حره مکتوبا اعلم خبری کره و عند البیته
 لم یقبل برت خیر اکثره او اقل و الا لایرت و لا یوارث من النزی و الحرق
 و المردی صح غیرتی و حرق و هدم امره و کذا اذا لم یعلم ترتیب الموت حبسوا
 کانهما متواترا و کذا لک اذا جد و ابی المکر مقتولین او وجد و ابی البیت
 مبین الا عند احمد و هو قول من مود برت بعضهم بعضا فی فیه المال الا
 و برت کل واحد منهما من صاحبه لا داء الی المکروه و لو عرف ترتیب موتهم فالاکثر
 مبین و ذوریم معطوف علی عصبة کذا قال الرعی و الا وجه ان یكون معطوفا
 علی ذوریم فانه اذا قبل جائز رد و یمنی و و کلا یکر معطوفا علی زید
 علی علم و ای قریب غیر ذی سهم و عصبة تعنی السنی و اوتت نوص و لا عصبة
 و وراثتهم مشروط بعدم النوص و الا لیس الا بالحدیث فی و اقله ما کلا برت اصلا
 هو ای لامراته لزوج الام حاکم بل یمنی و بنت المال و لایرت مع ذی سهم و
 علی

و الا حاکم

او عصبة سوی ارفع او زوجه یعنی انه برت اذا کان مع احدیها او معها بعد
 اخذ عصبة احدیهم الرذیله لانه لا قرابة لهما مع المیت و انهما یظهر الی
 صاحب الیمن لایرد علیه ما فضل من و یمنی و فیهما کذا قال الرعی و الا لای
 ان یقول ما فضل من دینه و الی ترتیب کالعصبات ای برت و الی ارحام فی الام
 کتر ترتیب العصبات تقدم فروع المیت علی غیره و لا و انسات و ان سلوا امهم
 کلا حداد الغا سدر و انوات الغا سدر و ان سلوا امهم فروع امهم کلا و لا حداد
 و بنات الاخوه و بنی الاخوة لام و ان یزولوا ثم فروع جدیه و جدیه کالبنات
 و الامام لام و الاخوان و اخوات و الترتیب بقوه الدرجة فیتقدم الاقرب علی البعد
 و کل صنف منهم ثم یكون الاصل و انما اذا استوفی فی الدرجة من مدلی و ان
 اولی من کل صنف و عند اختلاف حقه الوأیه فتوزع الارض صنف قرابة الام
 کذا اذا کان مع ذی الارحام من جهة الاب و بعضهم من جهة الام کلا من
 یومى جهة الاب التمام و من جهة الام الثلث و یزید انما یصور فی الفروع
 من الاصول و البنات و الاخوان و اخوات و لو انقضت الاصول و العقبه علی
 الا بدران ای لو انقضت صنفه من یزولون بی المکروه و الا نونه و لم یحسبوا
 کانت القسمة علی ابدانهم حتی یجان منهم مکر مثل حظ الاشدین و الم او بالاصح
 بهم سواء کانوا اصولا کم او لم یكونوا و الا ای و ان لم یمنی صنف الاصول فالقوله
 منهم ای عمر العدد من الفروع و الوصف من یمنی یختلف فیه المال علی و یکر
 البطل یعتبر عند فیکر کل واحد و یکر البطل بعد فروع حتی یحکم للکر انهم
 و یکر البطل و کور بعد فروع و الا یمنی الاصل انما بعد فروعها و یمنی
 الفروع مراث الاصول و اذا کان منهم یمنی یمنی المال علی الی یمنی یختلف
 علی الصنفه الی ذکرنا ثم یجعل المکروه و الا ناث طائفه بعد القسمة فما اضارب المکروه

پہنچاؤ

المولى اصطفيهم ان زاد على
المجمل شي من خواصهم
او غيرة او اصابه الخ
عن النوص

الى خمسة عشر من وما قبلها الا قوله وان كان وهو المعتبر وهو زوج و
 واثوان وكونا كسر حط فروع ضرب وفتح العدد في الزلزلة ان وافق
 اي اذا انكسر نصيب طابع من الورقة بنظرين روسهم وسهامتهم وان كان
 بينهما موافقة ضرب في عدد هم في الزلزلة انهم اصل كسبا وعولها ان كان
 غايها ما يبلغ صحيح الكسب كجوز واخذت لام وعشرين اخذت لام اصلها
 من ستة فلكلهم سهم وكونا اللاخنة لام ولما اخذت لام اربعة لاسم علم
 ووافقهم روسهم بالوزن فان ضرب اربعة روسهم اربعة في ضرب
 المسألة وهي ستة تبلغ ثلثين فمنها نفع واعلم انه لا بد من موزن المواقي
 والداخل والتمثل والتعويض ~~في كل عارة~~ عن كون احد هما مسا للآخر
 كثلثة وثلثة واربع واربعه ونحو احدها عارة عن ان يعد اي غني الاقل الا
 كالسنة والستة فان ~~الثلثة~~ غني الست بحيث لا تسلي منها شيء كحرف الثمانين
 فانها لا تغنيها الثلثة على الاربع او الاثنتان ووافقهما عارة عن ان يعد
 ثالث كالثمانين مع العشرين فان الاربعون تعد بهما ووافقا بالوزن ثمانينها
 عن ان لا يعد بهما ثالث كالستة مع العشرة فاذا علم هذا سهل مما ذكر ونذكر
 والاي وان لم يوافق الروس السهام فالعدد في الزلزلة اي فاضر على الروس
 في الزلزلة وهي اصل المسألة وعولها ان كانت عاكلة فالنفع يخرج اي فان لم
 فهو النفع في المسألة ان في البانية والموافق وقد ذكر مثال الموافقة ومثال
 الموافقة البانية ربع وربع اخذت لام اصلها من ستة وتقول الى سبع فلكلهم
 النصف وهو ثلثة ولما اخذت الثلثان وهي اربعة فلان نفعهم ولانوا في
 واضرب روسهم في الزلزلة تبلغ جميع واربعين فمنها نفع فلو تعدوا كسر

وتماثل ضرب واحد فيهما اي اذا انكسر على اكثر طائفة واحدة وتماثل اعداد
 عليهم ضرب قريب واحد في اصل المكسر وعولها ان كانت على ما يلي من العدد
 هو نصف المكسر مثاله ست اخوات لاب وام وتحت اخوات لاصدق
 جدات اصلها من ستة وتقول الى تسعة للاخوات لاصدق ام الثلثان واني اربع
 لاسعهم عليهم وبوافي بالنصف فرد رؤس الى النصف ستة وللك اخوات
 الثلث سهمان لاسعهم عليهم ولا توافق في الاخوات سهم لاسعهم عليهم ولا توافق
 فاصح تلك اعداد متماثلة واضرب اصدا منها في الوصفة تبلغ اصد عشر من
 فيها نصف ولو كانت خمس لاعداد متماثلة وان الجواب ضربت رؤس في اصد
 من الثمانية في عدد رؤس الرعي المكسرين لهم اوفي فحة ان وافي فاصح ضرب
 في الوصفة فاصح من المكسر مثاله لو كان عدد الاخوات خمسة مثاله المثال
 المذكور والمكسرات كلها ضربت في خمسة تبلغ خمسة عشر ثم اضرب خمسة عشر في الوصفة
 وهي سبعة تبلغ خمسة وخمسة فمها تصح ولو تركت تسع اخوات لاب وتسع اخوات
 لام وخمسة عشر جردا وضربت التسعة في خمسة فاصح ضربت في الوصفة فمها تصح
 وعلى هذا لو كان المكسرين اكثر من طائفة واصد ضرب ما يبلغ من الضرب الاول في
 اوفي وفحة ثم ما يبلغ في الوصفة فاصح من المكسر مثاله اربع زوجات
 وخمسة الاخوات لام وتحت جدات وتحت اخوات لاب اصلها من اثني عشر
 تقول الى تسعة عشر ولا تسعهم على الكل ولا توافق في عدد الاخوات لاصدق
 اخوات فتعني باصد بها مضرب ستة في اربعة يبلغ اثني عشر ثم في خمسة عشر
 ثم تضرب الستون في الوصفة وهي تسعة عشر يبلغ العا و عشرين فمها تصح المكسر
 ولو تراخل فالأكبر ولو وافي فالأقوى والاقاعد في العدد ثم وافي ثم المبلغ
 في الوصفة وعولها اي اذا كان وافي من اعداد الرؤس فاصد في اصد

اصد بها في جميع الآخر وان لم يوافي واضرب كل ففة فاصد في الوصفة فاصح
 تصح من المكسر ولو كان قريب رابع ضربت فيه ما يبلغ من ضرب الرؤس الرؤس
 ان لم يوافي ففة فان وافي في الوافي ثم ما يبلغ في اصل المكسر فاصح من
 فمثال الموافاة اربع زوجات وتحت عشر احكام لام واثنا عشر جدات
 وحس عشر احكام لاب اصلها من اثني عشر وتقول الى تسعة عشر فمها تصح
 ثلثة لاسعهم عليهم وبوافي بالنصف فرد رؤس الى النصف ستة وللك اخوات
 لاصد ثلثان ثمانية لاسعهم عليهم ولا توافق في خمس عشر والستة موافاة
 بالثلث فاضرب ثلث اصد بها في جميع الاخر يبلغ ثلثين ثم يربعون التسعة
 موافاة بالثلث فانه بعد بها فاضرب ثلث اصد بها في جميع الاخر يبلغ ثمانية
 وثمانين ثم اضرب ثمانية والثلث في الوصفة وهي تسعة عشر يبلغ ثمانية
 وستين فمها تصح المكسر ومثال المكسرات خمسة اخوات لاب وتحت اخوات
 لام وتسع جدات واربع زوجات اصلها من اثني عشر تقول الى تسعة عشر
 لانه اصح الثلثان والثلث والربع والسدس فلك اخوات لاصد الثلثان
 ثمانية لاسعهم عليهم ولا توافق في وللك اخوات لام الثلث اربع لاسعهم عليهم
 ولا توافق في وللك اخوات السبع سهمان لاسعهم عليهم ولا توافق في وللك
 الاربع ربع عليهم لاسعهم عليهم ولا توافق في وان خمسة لاسعهم عليهم فاصد بها
 في الاخر يبلغ خمسة عشر وحمس عشر لا توافق في الاربع فاصد بها في الاخر
 يبلغ ستين والستون لا توافق في السبع واضرب اصد بها في الاخر يبلغ ثمانية
 وعشرين ثم اضرب اربعة وثمانين في الوصفة وهي تسعة عشر يبلغ تسعة
 الاف وثمانية واربعين فمها تصح المكسر ثم اذا اردت نصيب كل رؤس على
 حصة من التبع واضرب رؤس كل رؤس فمها لاهم من اصل المكسر فاصح واضرب

سبعين ثم يربعون التسعة
 موافاة بالنصف واضرب نصف
 في جميع الاخر يبلغ

واضرب في عدد روس مرق في خالف ان لم يكن سها مواضع والا فاضرب في
 ما بلغ فاضرب في روس الوتر الثالث او في وقعة وهكذا تعمل الى ان ياتي
 الروس وابلغ فهو نصيب تلك الوتر وان سدت ضربت بالكان من الحساب
 الروس والمسلم من الضرب نصيبهم وقد ذكرنا هنا مقدار الكفاية من ارادة
 التفصيل فليمر ارجع الى شرح الترتيب احوالي وسائر الشرح ورد على ذي فرض
 ما فضل من احوال النوص اذا لم نوجد نصيبه حتى المرات بقدر فرضه سور
 فانه لا رد عليه ما وء اخذ احوال وهو فورا عام السها به رضى انه عنهم
 وقال اندرس ثابت رد القاضل لبنت المال وء اخذ ما لم يكن وان في على ما
 ولو كان من رد من جنس واحد في سهم اي فالسها من وسهم كبنتين احسن
 ادا كانا لارب ام اولاد ولان وكذا الكور فان والاصل سها هم من انفس
 سهران وملك لوط ولسوس اي ان لم تكن من رد على حشا واهل ان كانا
 جنس او ملك فعمل المسلم من سها هم محيل من انفس لو اجمع سهران كودة
 واخر لام او من ملك ادا اجمع ثلث وسدس كاحول لام وثلث ومن ارادة
 ادا اجمع نصف وسدس كبنت وبنات ابن ومن حصة ترا اجمع ثلث وسدس
 كبنت الاب من بنت لام ولا يتصور ان يجمع في الرد اكثر من ثلث طوايف ولو كان
 مع الاول وهو ما ادا كانا حشا واحدا من لارد على وهو احوال
اعط فرصة اي فرض من لارد على من حرجه اي من اقل فحاجة فرضه ثم اقس
 ما بقي على روس من رد على كزيع وثلث ثبات لزوج الوتر واعط من كل
 حرجه وهو اربعة فاذا اخذ ربع وهو سهم في ملك سهم فاستقام على روس
 السات ولو لم يستوفوا في روسهم كزيع وثلث ثبات فاضرب في روسهم
 في جميع فرض من لارد فان سها مواضع بالثلث فردر وسهم الى اثنين ثم

او نصف وثلث

ثم اضرب في اربعة والى وان لم يوافي الثاني فكل روسهم اي فاضرب كل روسهم
 في جميع فرض من لارد على كزيع وحسب ثبات فانه لا موافقة بين الاربعة والثلث
 مضرب الاربعة في الثلث فالمبلغ في الوترين تصحح الحساب فيكون الاول من ثمانية وفي
 الوجه الثاني من عشرين فاحد الزوج في الاول سهمين بقي ستة فلكل من الست
 سهم واما في الثاني فحصة فقسمة السات على حصة نصيب كل واحدة منهم ملك سهم
 ولو كان مع الثاني وهو ان يكون طوايف او اكثر من لارد على قسم ما بقي من جميع
 فرصة اي فرض من لارد على على مسلم من رد عليه وهو سها هم كزيع وادع
 جدات وست اخوات لام للزوجات الربع فاعطهن من اقل حرجه وهو واحد من
 ولو لم يستوفين ان لم ينقسم الباقى من فرض من لارد على على سها هم اي على سلتهم فام
 سها هم من رد عليه في جميع فرض من لارد على كزيع زوجات وثلث ثبات وست
 جدات وما بلغ حرجه من حرج كل واحد من غير كسر وهذا الضرب لبيان في فرض
 الوترين من اقل عدد يمكن للتقسيم فسها هم من لارد على سبعة وهو لا ينقسم على
 حصة فاضرب الحصة في الثمانية فبلغ اربعين فحصة سها هم كل واحد حصة لزوجات
 الثلث حصة والباقي من رد عليه ثم اضرب سها هم من لارد على في مسلم من رد
 عليه وسها هم من رد عليه فيما بقي من حصة فرض من لارد على ولو كسر حرجه كما
 اي اذا انكسر على التبعين او على الكل فصح المسلم بالطريق المذكورة للتقسيم واما
 ذكرنا هذا الباب من الضرب ليس الا ليجز سها هم كل فريق من رد على ومن لارد
 عليه من عدد واحد كما ذكرنا في اربع السها هم لا يتصحح المسلم عليهم والرد مقوم على
 دوى الاجرام الا عند ان في وعاءك لارد بل ما بقي لبنت المال ولو عاين
 الورثة قبل العتمة اي قسمة التركة بين الورثة وبهذا شرح في بيان المناقحة فام
 الا الى اي مسلمة المكتبة الاول واعط سها هم ثم صح المسلم الثانية في مسلمة المكتبة

ما لو اعدوا لانه
 في هذا النسخة

سكت السوا عدا بياض

وانظر من مافي يده من النصف الاول وهو نصيبه من الميت الاول ومن النصف
 الثاني ثلثه احوال التوافق والساكن والاستقامة فان سهام سبب الممانعة مافي يده
 من النصف الاول على النصف الثاني فلا ضرب وصحة اي صحة العوضان من
 النصف الاول والا اي وان لم يستم فان كان بينهما موافقة اي بين مافي يده هو
 نصيبه من الاول ومن نصيبه هو النصف الثاني اضرب وفي النصف الثاني
 في كل النصف الاول والا اي ان لم يكن بينهما موافقة بل كان بينهما موافقة
 كله اي كل النصف الثاني في كل اي في كل النصف الاول والمبلغ خرج المستثنى اي
 بلغ من النصف النصفين ونصفه المثل الاول ونصفه الميت الثاني فلو كانت
 فاجعل المبلغ مقام الاول والثاني له مقام الثاني في العمل بهم جراحات
 رابع فاجعل المبلغ الثالث مقام الاول والمبلغ الثاني مقام الثاني فهكذا الحكم
 واحد من العتقة مقام مقام الثاني والمبلغ الذي قبله مقام الاول وهذا اذا مات
 وخلف ورثة غير ما كان معه في ميراث الاول وكانوا هم بعينهم ولكن جهة ارثهم من
 المستثنى مختلفة وان كانوا بعينهم وجهة ارثهم من المستثنى متحدة كما اذا ترك سنن وراثته
 من امراءه واحدة ثم ماتت احدى البنات والا وارث لها سوى تلك الحاجة والى
 لاب وام فانه يعقسم جميع التركه من ابائهم المذكورين حفظ الاشياء كما كانت قبله فلان
 الميت الثاني لم يكن في الهمم وهذا النوع يسمى التنازع النصفين ثم اضرب سهام
 النصف الاول في الثاني او وقعة وسهام النصف الثاني في نصيب الميت الثاني او وقعة
 اي في نصيبه من النصف الاول وان كان قسمهم من يرث من اثنين نصيبه من الاول
 في النصف الثاني او في وقعة ونصيبه من الثاني فيما في يد الميت الثاني او في وقعة
 ويصرف حفظا في من النصف يضرب الكل من اصل المسألة اي يوفى نصيب كل فرد
 من اصل المسألة جميع الروس وهو المضروب في النصف قبله فهو نصيب ذلك الفرد

فما ضربته في اصل المسألة

الى عدد رؤوسهم معروضا ثم على تلك النسبة اي منها من المضروب لكل فرد اي يوفى نصيب
 كل واحد من افراد النوف بان نسب سهام جميع النوف من اصل المسألة الى عدد رؤوس
 ذلك النوف فما وجدته اعطى لكل واحد من آحاد ذلك النوف مثل تلك النسبة من
 المضروب فخرج نصيب كل واحد منهم ومع قوله معروضا ان نسب الى فرد واحد من
 غير ضم فرد آخر عند النسبة وبين المسألة والتي قبلها موضعها بالنصف والوارد
 قسمة التركه بين الورثة والنوعاء فاضرب سهام كل وارث في كل التركه ثم اقسم المبلغ على النصف
 وكذا الذين بان يضرب كل فرد في كل تركه ونعم فالحاج على مجموع الذين وهذا
 اذا لم يكن بين الترك والنصف والذين التركه وجوزع الذين موافقة وان كان بينهما
 موافقة فاضرب سهام كل واحد من الورثة ودين كل غيرهما وفي التركه فبلغ فاقسمه على
 وفي النصف او على مجموع الذين فما خرج من العتقة هو نصيب ذلك الوارث او الذين
 ومن صالح من الورثة على شئ على ما مر في كتاب الصالح جعل كان لم يكن وقسم ما بقي
 على سهام من بقي من اصل النصف كبره وام وعم فاقسمه على وجود البره وحي مستفيدة
 على الورثة لا على ورثة على رتبة من نصفه وهو له سهم واللام ثلث وهو سهمان
 والساقى وهو سهم للعم فصالح البره على مافي في جزمته من المهر مثل وخبر من البين
 فمعهم باقي التركه بين العم والام انما بقدر سهامها من النصف فيكون سهمان من
 الباقي للام وسهم للعم واعرض عما قول المص جعل كان لم يكن مانه يلزم ان يكون
 للام ثلث والساقى للعم كما اذا لم يوجد ربه ورك اما وعاد له بغيره وهذا
 دفعة الا ان حاله جعل كان لم يكن في عدم استحقة الميراث بعد ما صو على
 امر محين لان محناه ان يكون نصيب الام ثلث ما بقي والساقى للعم بركه
 وقسم ما بقي على سهام من بقي لحنى انهما المعطرة في اصل النصف وجوز ان يكون
 المعنى نعم ما بقي من نصيب المص على سهام من بقي من الورثة على اصل النصف

وارده

ما نقلناه من كتاب
ياد ابي

وهذا هو الحق الصريح وذكره لانه جميل ان يكون ما بقي من نصيب المصالح ان يكون
نصفان منها وليس الامر كذلك بل يعبر به انصافا سهام من بقي فلو وقع
الاجازة من وجه وتتركه ايضا وجه والله اعلم بالصواب ثم الكتاب في اواخر ربيع
الآخر من شهر رجب سنة ثمان وتسعين من الهجرة النبوية عليه افضل الصلوات
كتبه مؤلفه عبد الله بن وفي الله
الفاضل ابو محمد عبد الله بن محمد
زادها الله تعالى شرفا

